جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط وانعكاساتها على الدول المغاربية

2020-2007

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن

إعداد الطالب :
زاوي رابح

إشراف الأستاذ:
عمراني كربوسة

أعضاء لجنة المناقشة

مدوني علي	أستاذ محاضر أ، جامعة محمد خيضر، بسكرة	رئيسا
عمراني كربوسة	أستاذ محاضر أ، جامعة محمد خيضر، بسكرة	مشرفا ومقررا
حدار جمال	أستاذ محاضر أ، جامعة مرسلي عبد الله، تيبازة	مناقشا
عطية إدريس	أستاذ محاضر أ، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة	مناقشا
هوادف عبد الله	أستاذ محاضر أ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة	مناقشا
بدري إبتسام	أستاذ محاضر أ، جامعة محمد خيضر، بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر و تقدير

كل التحية و التقدير للأستاذ عمراني كربوسة ، الأستاذ المشرف على العمل نظير ما قدمه لي من دعم و توجيهات طوال سنوات إنجاز العمل، و على صبره و تواضعه العلمي، فله مني كل التقدير و الاحترام

إلى كل أساتذتي، و كل من علمني حرفا، من مرحلة الابتدائي، إلى الثانوي ،فالجامعي، شكرا جزيلا لكم جميعا

زراوي رابح

الإهداء

على مر محطات الحياة المتوجة بالعديد من النجاحات و الإخفاقات، أجد نفسي اليوم باحثا عن يديك لأقبلهما عرفانا و احتراما، ولكن قدر الله و ما شاء فعل

إلى روحك أبي وفاءا متأخرا

كنت وستظلين النور الذي ينير دربي و الأمل الذي يدفعني نحو المزيد من النجاحات

إليك أمي وفاءا متجددا

إلى من دعمني في لحظات العجز و التعب ...زوجتي

إلى القناديل الماحية لظلمتي...إخوتي

إلى كل الأصدقاء و الزملاء الذين سكنوا قلبي فوسعهم و لم تسعهم هذه الصفحة، أخي **د.فارس لونيس** ، و إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

زاوي رابح

ملخص:

ترتكز الترتيبات الأمنية الغربية في المتوسط الغربي على مجموعة من المبادرات التي أطلقتها وتبنتها المؤسسات الأورو – أطلسية و الهادفة حسب محتواها إلى بناء الثقة بين أطراف متباينة الإدراك والتصور ضمن حيز جغرافي يميزه اختلاف المدركات والتصورات.و هنا يستهدف الموضوع بالأساس البحث في تعقيدات الظاهرة الأمنية بمختلف تجلياتها وتعقيداتها، كما يبحث في كيفية تعامل النظم الإقليمية المشكلة للفضاء المتوسطي و على رأسها الدول المغاربية مع تعدد الترتيبات الأمنية الغربية الموجهة لهندسة الأمن في المنطقة، إلى جانب تعدد الرؤى المطروحة في مواجهة تعدد المخاطر القائمة في المنطقة، و يأخذ الموضوع أهميته من الأهمية الإستراتيجية التي يحظى بها النظام الإقليمي المغاربي كأحد أهم النظم الإقليمية في المنطقة المتوسطية، و ما لهذه الأهمية من دور في استقطاب الاهتمام الخارجي للقوى الكبرى التي تسعى للتموضع في المنطقة و الاستفادة من المزايا الجيو- ستراتيجية التي توفرها.

الكلمات المفتاحية: الترتيبات الأمنية، البحر الأبيض المتوسط، المتوسط الغربي، الدول المغاربية.

Abstract :

Western security arrangements in the Western Mediterranean are based on a series of Western initiatives. They are launched and adopted by the Euro-Atlantic institutions, whose purpose is to build confidence between different parties in perception within a geographic space characterized by different perceptions. In addition, this topic examines how the regional systems formed for the Mediterranean, especially the Maghreb countries, are dealing with the multiplicity of Western security arrangements aimed at security engineering in this area. Moreover, it studies the diversity of visions presented in the face of the multiplicity of dangers in the region. This issue is of great significance due to the strategic importance of the Maghreb regional system as one of the most influential regional systems in the Mediterranean region. This role has a decisive prominence in attracting foreign attention to the major powers that seek to settle in the region.

Keywords: Security Arrangements, Mediterranean, Western Mediterranean, Maghreb Countries.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الترتيبات الأمنية : مدخل مفاهيمي ونظري

المبحث الأول: في المـــــــــاهية الامنية

- **المطلب الأول : مفهوم الأمن ودلالات**

أولا.مفهوم الأمن

ثانيا.الدلالات

- **المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن: من الامن التقليدي إلى الموسع.**

أولا. الإتجاه التقليدي لمفهوم الأمن.

ثانيا. الإتجاه التركيبي لمفهوم الأمن.

ثالثا. الإتجاه الموسع لمفهوم الأمن.

- **المطلب الثالث: الترتيبات الأمنية والمفاهيم المشابهة.**

أولا. الترتيب الأمني.

ثانيا. المبادرة الأمنية.

ثالثا. الهندسة الأمنية.

المبحث الثاني: المدخل النظري للمتوسط الغربي: جدلية النظام الإقليمي و المركب الأمني

- **المطلب الأول: نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل السياسة الإقليمية.**

أولا.تعريف النظام الإقليمي و معايير تحديده.

ثانيا.النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية.

- **المطلب الثاني: عملية تحليل الأدوار الإقليمية.**

أولا.مفهوم نظرية الأدوار في العلاقات الدولية.

ثانيا. دور نظرية الأدوار في تحليل الأدوار الإقليمية.

- **المطلب الثالث: باري بوزان و مركب الأمن.**

أولا.مفهوم مركب الأمن.

ثانيا.خصائص مركب الأمن.

إستنتاجات الفصل الأول.

الفصل الثاني: المتوسط الغربي: بين الرهانات الأمنية و القوى الفاعلة

المبحث الأول: المتوسط الغربي: البيئة الأمنية في مقابل تعدد التصورات و الإدراكات

- **المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة و أثرها على الأمن في البحر الأبيض المتوسط.**
- **المطلب الثاني: البيئة الأمنية في المتوسط الغربي.**
- **المطلب الثالث: الجنوب كمصدر لتهديد الأمن في المتوسط الغربي.**

المبحث الثاني: المقاربات الأمنية في المتوسط الغربي.

- **المطلب الاول: المقاربة الأوروبية في المتوسط الغربي.**
- **المطلب الثاني: المقاربة العربية – المغاربية في المتوسط الغربي.**
- **المطلب الثالث: المقاربة الأمريكية في المتوسط الغربي .**

إستنتاجات الفصل الثاني.

الفصل الثالث: ديناميكية الترتيبات الأمنية المتضاربة في المتوسط الغربي

المبحث الأول: واقع ومضمون الترتيبات الأمنية

- **المطلب الاول: الترتيبات الامنية المؤسساتية.**

أولا. منظمة الأمن والتعاون في غرب أوربا.

ثانيا. الشراكة الأورمتوسطية.

ثالثا. الحوار الأطلسي – المتوسطي.

- **المطلب الثاني: الترتيبات الأمنية غير المؤسساتية.**

أولا.حوار خمسة زائد خمسة (5+5).

ثانيا. سياسة الجوار الأوربي (المتوسط كجماعة أمنية).

المبحث الثاني: تأثير سياسات الأمننة على المتوسط الغربي: حالة سياسات الأمن الإقليمي

- **المطلب الاول: مقاربات متجانسة للمركب الامني: تخطيط الامننة في المتوسط الغربي.**

أولا. من الامن الى الأمننة: نهج البنائية الاجتماعية

ثانيا. نحو نهج سياسة امنية شاملة.

- **المطلب الثاني: بناء الأمن في المتوسط الغربي**

أولا. الشراكة الاقتصادية والمالية: السعى الى تحقيق الامن عن طريق أليات غير سياسية.

ثانيا. الشراكة الاجتماعية والثقافية وبناء الثقة.

إستنتاجات الفصل الثالث

الفصل الرابع: الترتيبات الأمنية في غرب المتوسط ومستقبل الدول المغاربية

المبحث الأول: الدول المغاربية في ظل البيئة الأمنية المتوسطية.

- **المطلب الأول:** الموازين الامنية غرب المتوسط: الغلبة الغربية على المغاربية
- **المطلب الثاني:** اهمية الشراكة المغاربية في الترتيبات الامنية
- **المطلب الثالث:** نماذج التعاون والتنسيق الامني في غرب المتوسط

المبحث الثاني: مستقبل الهندسة الأمنية في المغرب العربي على المدى المتوسط.

- **المطلب الأول:** سيناريو الوضع الحالي.

أولا. تصدع الدولة القومية في ظل تصاعد الإقليمية.

ثانيا. استمرار جمود اتحاد المغرب العربي.

ثالثا. انعكاسات الوضع الأمني في منطقة الساحل الصحراوي على الأمن المغاربي و المتوسطي

- **المطلب الثاني:** السيناريو الإصلاحي.

أولا. الشراكة المغاربية – الأمريكية كمجال جديد للحركية.

ثانيا. تنافس القوى الكبرى و انعكاساته على الهندسة الامنية القائمة.

- **المطلب الثالث:** السيناريو الثوري.

أولا. انتقال المغرب العربي من موضوع إلى فاعل.

ثانيا. توسيع شبكة التفاعلات مع القوى الجديدة.

إستنتاجات الفصل الرابع

الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال / الجداول / الخرائط

مقدمة

1. التعريف بالموضوع:

نتج عن نهاية الحرب الباردة تحول بازر تمثل في إعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى، الشيء الذي انعكس على الوضع الاستراتيجي، في شكل مراجعة الخريطة الجيوسياسية التي نتجت عن نهاية الحربين العالمتين الأولى والثانية، وهذا ما يطرح العديد من الإشكالات على مستوى التنظير، حيث يرى بيار هسنر Pierre Hassner أن كل من نظام يالطا "Yalta" (الثنائي) ونظام فرساي "Versailles" (الحدود) وكذلك نظام واستفاليا "Westphalie" (الدولة الأمة)، هي محل تساؤل اليوم.كما أنه من أبرز التحولات التي حدثت في الفترة نفسها هي تلك المطالبة بإعادة النظر في أهمية الفكر الاستراتيجي الغربي، وكذا إعادة طرح مسألة التهديد بشكل جدي، فبعدما كان الخطر الشيوعي هو البوصلة التي توجه العالم الغربي، وتضبط مساراته، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر، يجري وبشكل حثيث البحث عن عدو جديد، يضمن تماسك واستمرارية الغرب.

كل هذا يحدث إلى جانب النقاش الدائر حول مسألة التعدد و التحول في الفواعل في حقل العلاقات الدولية، وهو النقاش نفسه الذي دفع "هولستي Holsti إلى القول بوجوب التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية: الأول يشمل السياسة العليا و هي تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا السلم و الحرب، أما النوع الثاني فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات ما عدا قضايا السلم و الحرب، و يشارك فيها كل الفواعل من دون الدولة. غير أن هالد Held في مقاربته الكوسموبوليتانية يرى أن تقسيم هولستي Holsti مقبول لكنه غير واقعي لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدولة فقط (الدور المتصاعد لبعض المنظمات والهيئات كالأمم المتحدة، الحلف الأطلسي، الاتحاد الأوربي، الاتحاد الإفريقي في التعاطي مع نزاعات ذات الطبيعة الأمنية)، وبالتالي فهو ينطلق من فكرة محورية أساسها أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تتدخل في أمور السلم والحرب، كما أن السياسة الكلية ليست فقط على مستوى عالمي لكن أيضا داخل الدولة العضوة فيما يخص التنمية، حقوق الإنسان، الإصلاحات السياسية، الديمقراطية، الأقليات و غيرها من القضايا، لذلك يعتقد هالد Held أن التحول على مستوى الفواعل يؤثر على مستوى القوة و القواعد والسيادة.

فيما يتجه كوهين و ناي Keohane et Nye إلى أنه لا يجب التركيز في دراسة العلاقات الدولية فقط على العلاقات الدولاتية Interétatique ولكن يجب كذلك دراسة العلاقات عبر القومية التي يمكن أن تنشأ بين

مختلف المنظمات، على غرار المنظمات غير الحكومية، الحركات السياسية، الجماعات العلمية و غيرها. أما جيمس روزنو J.Rosenau فهو يؤكد أنه يجب التركيز اليوم أكثر على دراسة السياسة ما بعد الدولية وهي نفسها السياسة العالمية كما يشير في كتابه **زوبعة في السياسة الدولية** Turbulence in world politics " حيث أشار فيه إلى بداية زوال عالم الدول الذي نشا مع اتفاقية واستفاليا "wastphalia"، معتمدا في تحليله هذا على ظاهرتين أساسيتين، أولهما تضاعف وتزايد الفواعل من خارج إطار السيادة، و ثانيهما انتشار وتشتت الهويات التي لم تعد قادرة على الاستمرار في الولاء اتجاه الدول، وهو ما نتج عنه حركة تفكك "Fragmentation" يقابلها بداية تبلور هوية عالمية للنوع الإنساني. ما يميز العالم ما بعد الواستفالي حسب روزنو Rosenau هو انه ضحية للاضطراب الذي يعكس حالة الفوضى غير المتحكم فيها و التي تعبر عن وجود ثلاثة أزمات هي :

-أزمة السيادة: فقاعدة قدرة الدول على إدارة المشاكل تتراجع باستمرار.

-أزمة متعلقة بالإقليم، فالتوجه نحو العولمة يتجاوز نموذج الدولة.

-أزمة سلطة: تعدد الفواعل و تنوعهم ونسبية قدرتهم على الفعل تمنع قيام نظام مستقر.

هذا من الناحية النظرية على الأقل، أما من الناحية الجيوبوليتيكية، مازالت المنطقة المتوسطية تحظى بنفس الاهتمام من طرف القوى المشكلة / المنتمية له، أو تلك التي تلعب دورا هاما في تشكيل السياسات / المصالح/ التفاعلات فيه، و تتزايد أهمية المنطقة أو البحر الأبيض المتوسط بزيادة نقاط التقاطع التي تجمع القوى الكبرى في المنطقة، على غرار ارتفاع حدة التهديد الأمني في المنطقة، أو زيادة الحادة إلى تأمين مصادر وإمدادات الطاقة، أو حتى تلك المتعلقة بالحفاظ على نقاط التقدم الموجودة فيها.

لهذا نسجل كيف أن منطقة البحر الأبيض المتوسط في نظر بعض الباحثين خاصة الغربيين منهم يشبه العاصفة التي لا يمكن التبوء بنتائجها، ذلك أن البحر الأبيض المتوسط يبدو كأنه تهديد أو بحر غير مستقر/ متاعب، أو باختصار بحر مرّ، وهذا راجع لاعتبارات التفجر المجتمعة في هذه المنطقة بالذات على غرار الانفجار الديمغرافي، الأصولية، اليمين المتطرف، الإرهاب، الهجرة، النزاع العربي- الإسرائيلي، التخلف،...، وهو ما نقل المتوسط إلى خط للمواجهة بعد زوال خطر الشرق على حد وصف كل من ادغار مورن و ريجي دوبراي.

كما يمكن الإجماع على ثلاثة عوامل تزيد من أهمية المنطقة، وهي:

1. سواحل شمال إفريقيا هي امتداد لسواحل أوروبا الأطلسية، ولإفريقيا المتوسطية، لذلك المنطقة بمواصفاتها الإستراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذ غربية ولا يجب أن تكون تحت مراقبة قوة معادية لهم.

2. المنطقة من أهم خطوط المواصلات البحرية والجوية، فهي طريق وممر لأهم سلعة إستراتيجية "النفط" أي هي طريق النفط إلى من الشرق الأوسط، ولذلك يرى الغرب أن وقوع هذه المنطقة تحت سيطرة قوة معادية، سيعرض أمنهم للخطر وسيضعف مركزهم التفاوضي بشأن مستقبل حوض المتوسط.

3. من الناحية الاقتصادية، فمنطقة المغرب العربي تعتبر سوقا واعدة لترويج وبيع البضائع الغربية لحوالي 150 مليون شخص، ويمكن اندماجها بسهولة في الاقتصاد العالمي، نتيجة ضعف تنافسيتها للمنتجات الأجنبية، كما تعتبر خزانا للبترول والغاز الطبيعي والمواد الأولية.

و للحديث عن الرؤية الغربية للبعد الأمني، تجب الإشارة إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الغربية خاصة الأوربية منها، وصارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوربي، بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط، وبالنسبة للأوروبيين الذين هم جزء من منظومة الحلف الأطلسي فإن مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي والتي يكاد يجمع الأوروبيون على أنها قادمة من جنوبي وشرق المتوسط لعل أهمها:

1- الانفجار السكاني حيث يسبق النمو الديمغرافي دائما التنمية.

2- ازدياد الفقر ومعه المديونية التي تخنق وتعطل آفاق الاستثمار و التنمية.

3- ارتفاع مستويات التسلح في دول العالم الثالث.

4- اللا استقرار السياسي والاجتماعي المتعدد الأسباب.

كما يمكن أن نضيف هنا أن أحداث 11 سبتمبر أبرزت رسالة و دور الحلف الأطلسي بصورة أوضح، فأكبر تهديد اليوم بالنسبة للحلف وللعالم مصدره مجموعات وشبكات إرهابية دولية تترافق مع احتمال حصول هذه المجموعات واستخدامها لأسلحة الدمار الشامل، فالتهديد بالنسبة للحلف الأطلسي لا يأتي اليوم من القوى العظمى بل من الدول الفاشلة. فالإرهاب يجد الملاذ الآمن في تلك الدول، وحتى في حالات النزاعات الإقليمية المستمرة دون حل، وفي تصاعد حدة الفقر .ومع مرور الوقت، سوف يتخذ حوض المتوسط أهمية إستراتيجية اكبر بالنسبة للحلف، ويجب اعتباره منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميكيتها الخاصة، فالإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر والتهديدات الأخرى الصادرة عن تلك المنطقة هواجس أمنية كبرى بالنسبة لأوربا والحلف الأطلسي.

و بناء على العناصر السابقة تبرز الترتيبات الأمنية الغربية المطروحة في المنطقة المتوسطية عامة، و المتوسط الغربي خصوصا، والهادفة إلى مواجهة تهديدات متنوعة الطبيعة والتأثير، مع وجود شبه إجماع على أن مصدرها هو الضفة الجنوبية، وما يمكن ملاحظته على هذه الترتيبات الغربية هو أنها تكشف عن وجود كتلتين متقابلتين مع احتمال متصاعد لدخول قوى صاعدة أخرى على خط هندسة السياسات الأمنية في المنطقة، حيث يمكن ملاحظة ما يلي:

- الاتحاد الأوربي ككتلة اقتصادية / سياسية وحتى عسكرية مع تنامي التوجه نحو سياسة دفاعية وأمنية مشتركة.

- مجموعة من النظم الإقليمية المتواجدة في المنطقة، على غرار النظام الإقليمي المغاربي، الشرق الأوسطي،...

- مجموعة من القوى التي لا تنتمي مباشرة إلى العنصرين السابقين و لكن لها تأثيرها على الترتيبات في المنطقة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، إسرائيل...

فتنوع و تعدد الفواعل يجعلنا أمام فسيفساء من الترتيبات الأمنية التي تستجيب لتصورات مختلفة و تتعامل مع تحديات يجري تحديدها وفق مفهوم المصلحة / القوة، و تجسيدها أيضا يتم وفق ثنائية الهيمنة / القوة.

كما أنه من الضروري والمهم الإشارة إلى مفهوم النظام الإقليمي، وموقعه من التحليلات الدولية، إلى جانب ارتباطاته مع مفهوم مركب الأمن الذي طوره كل من باري بوزان و أولي وايفر، حيث يستعمل مصطلح النظام الفرعي (Sub-System) أو النظام التابع Subordinate System أي أنه يتفرع عن النظام الدولي، معنى

ذلك أنه تفكيك للنظام الدولي إلى عدة نظم فرعية، والفرضية الأساسية لكون هذا المستوى التحليلي يعد نظاما فرع يا أو تابعا للنظام الدولي، هي أن هناك أقاليم تتميز بقدر واضح من الانقطاع (Discontinuity) أو التمايز عن النظام الدولي، فبعض الأقاليم حسب رأي أوران يونغ Oran Yong لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، و لئن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في المناطق أو الأقاليم كافة، إلا أن هناك أيضا عوامل التأثير الخاصة في كل إقليم.

كما يستعمل مصطلح النظام الإقليمي Regional System على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، أي تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز، وتشكل مرحلة وسطا بين الدول القومية والنظام الدولي، من منطلق وجود قيود بنيوية و نظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد. وإذا أتينا لمسألة تعريف النظام الإقليمي، فذلك يعد عملية معقدة، وذلك بالنظر لاختلاف الصفات المعتمدة لتعريفه، ويوضح بروس رسيت Russet Bruce ذلك بقوله إن تعريف الأقاليم تختلف اختلافا واسعا، بناءا على الطرق والصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، ومفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب، وأنه ليس شيئا واحدا، بل أشياء متعددة.

جاء كتاب" الأقاليم والقوة :هيكلية الأقاليم"، Regions and Powers : The Structure of Security International لكل من أولي ويفر Olé Weaver و باري بوزان Buzan Barry لإخضاع مفهوم النظام الإقليمي للتصورات البنائية، من خلال اقتراح مفهوم المركب الأمني الإقليمي الذي يعني وفقه تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة إقليمية معينة، حيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال، عن أمن بقية الدول الداخلة في الإقليم.

ولقد سعى باري بوزان Barry Buzan في دراسته المعنونة "الشعب، الدول والخوف" People states and Fear: an Agenda for international security studies in the post-Cold WAR لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، وانطلق من فكرة مفادها أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل تربط بين أمون الدول نتيجة لتأثيرات الجغرافيا، ورأى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافيا، وأضاف بوزان Buzan في هذا الإطار مفهوم "الأمن المركب" في إشارة إلى أن الأمن أصبح مرتبطا ارتبطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم،

حيث من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدولة المجاورة، خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة وصعوبة مواجهتها بصفة منفردة (مشكلة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...).

قسم كل من أولي وايفر Ole Wæver و باري بوزان Barry Buzan العالم إلى 11 مركبا أمنيا، وجاء التقسيم في إطار مجموعات، نسبة إلى عدد القوى المتواجدة فيها، وأهم الأقاليم القريبة من تحقيق المركب الأمني الإقليمي، كل من إقليم شمال أمريكا، أوربا، جنوب شرق آسيا، حيث لعبت القوى الكبرى دورا أساسيا في تشكيل الأقاليم الثلاثة.فهنالك ثلاثة أشكال للمركب الأمني الإقليمي، تتمثل في:

-المركب الأمني الإقليمي المعياري: تقارب بنيته البنية الواستفالية الفوضوية، القائمة على وجود أكثر من قوة، إضافة إلى أهمية الأجندة الأمنية العسكرية والسياسية، يعرف هذا النظام تواجد قوتين قطبيتين أو أكثر، كإيران والسعودية في النظام الإقليمي الخليجي، والهند وباكستان في جنوب آسيا، ويكون أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية داخله، كإقليم شمال أمريكا، فالمميزات الأساسية لهذا المركب تحدد داخليا وفق التفاعلات الإقليمية، وخارجيا من خلال تدخل القوى العالمية، أما عن تحليل بنية المركب المعياري وفق نموذج الصداقة والعداوة، فنجد هذا المركب يتسم بسياسة الأحلاف ونظام توازن القوى.

-المركب الأمني الإقليمي المركزي :سمي بالمركزي لتواجد القوة العالمية داخله، بحيث تكون الدول المنتمية للإقليم تابعة له، كما هو حال النظام الإقليمي لشمال أمريكا حاليا، والنظام الإقليمي لشرق أوربا خلال فترة الحرب الباردة، لما كان تابعا كليا للاتحاد السوفيتي.

-المركب الأمني المؤسساتي :يختلف عن المركبين السابقين، لأن التبعية فيه تكون لسلطة المؤسسة الإقليمية بدلا من القوة، كما هو شأن النموذج الأوربي.

و يقوم التحليل البنائي على العناصر التالية لتحديد النظام الإقليمي:

- **الهوية الإقليمية**: تشير إلى الشعور الجماعي القائم على نحن، أو الحس الجماعي المشترك من خلال الأصول العرقية، التاريخ، اللغة، الدين، العادات والبنية الاقتصادية والسياسية المشتركة.
- **الوعي الإقليمي** : يبنى على أسس اللغة والخطاب، مما يخلق إدراكا مشتركا بالانتماء إلى جماعة معينة.
- **الأقلمة** : عملية تفاعل إقليمي مرتكزة على الحدود الإقليمية، بحيث يصبح للعامل الجغرافي أهمية خاصة.

كما أن العلاقة بين النظام العالمي والنظام الإقليمي تتجه إلى كون المناظرات السائدة في دراسة النظم الدولية تقوم على فرضيتين أساسيتين، الفرضية الأولى تعنى بتفكيك النظام العالمي إلى نظم فرعية متميزة، والثانية

على تجميع الدول في نظم إقليمية توجهها دولة قائدة، وقد أكدت مدرسة النظم الإقليمية إلى أن العلاقة ما بين النظامين الإقليمي والدولي هي أكثر من علاقة ذات اتجاه واحد وتأثير نظام على الآخر دون حدوث العكس.

غير أن دراسة السياسة العالمية ساد فيها تقليد بحثي، يقوم على اعتبار العلاقة ما بين النظم الإقليمية والدولية، في الفترات السابقة على أنها علاقة تبعية، وتعد دراسة اورن يونغ Oran R. Young حول نموذجي التواصل والانقطاع بين النظم الدولية والإقليمية رائدة في تحليل العلاقة ما بين النظامين، بحيث يشير التواصل إلى انسجام ما بين مصالح القوى الإقليمية والعالمية، والانقطاع إلى اختلاف في تلك المصالح وحتى في النظرة لطبيعة النظام العالمي، فقد تكون نظرة القوة العالمية قائمة على الحفاظ على الأحادية، في حين تطمح النظم الإقليمية إلى نظام متعدد الأقطاب.

في هذا المجال، لاحظ اندرو سكوت Andrew Scott أن التطورات التي تطرأ على واقع النظم الإقليمية، يكون لها تأثيراتها وانعكاساتها على ما يجري في النظام الدولي، وقدم ثلاث ملاحظات بهذا الشأن:

-أن النظم الدولية تختلف من حيث مركزية اتخاذ القرارات فيها.

-درجة الاعتماد المتبادل مابين نظام فرعي والنظام العالمي، قد تكون لها نتائج مؤثرة تصل إلى انهيار النظام العالمي، إذا كان النظام الفرعي مسيطرا.

-قد تكون للنظم الإقليمية القدرة على التأثير في النظام العالمي في فترات زمنية معينة.

إذا، دراسة موضوع الترتيبات الأمنية في المتوسط الغربي كنظام إقليمي فرعي متميز يساهم في التطرق إلى مفاهيم متعددة ومستويات مختلفة من التحليل، من شأنها أن تساهم في توضيح التفاعل القائم بين النظم الإقليمية في المتوسط ومختلف مراحل عملية بناء المبادرات والترتيبات الأمنية في المنطقة.

2. أهمية الموضوع:

يندرج الموضوع ضمن الدراسات الأكاديمية الهادفة إلى البحث في القضايا الأمنية الإقليمية، وفي سياق عرف فيه حقل الدراسات الأمنية نقاشات حول توسيع مفهوم الأمن وتعميق هذا المجال إلى قضايا ومسائل خارج نطاق الإهتمامات التقليدية المنصبة على الصراع العسكري بين الدول، الأمر الذي جعل الدراسة تتناول الترتيبات الأمنية الغربية في المتوسط الغربي من خلال مجموعة من المبادرات الغربية التي اطلقتها وتبنتها المؤسسات الأورو –

أطلسية والهادفة حسب محتواها إلى بناء الثقة بين أطراف متباينة الإدراك والتصور ضمن حيز جغرافي يميزه اختلاف المدركات والتصورات.

كما أن البحث في موضوع الترتيبات الأمنية يستهدف بالأساس البحث في تعقيدات الظاهرة الأمنية بمختلف تجلياتها وتعقيداتها، كما يبحث في كيفية تعامل النظم الإقليمية المشكلة للفضاء المتوسطي وعلى رأسها النظام الإقليمي المغاربي مع تعدد الترتيبات الأمنية الغربية الموجهة لهندسة الأمن في المنطقة. وكذا تعدد الرؤى المطروحة في مواجهة تعدد المخاطر القائمة في المنطقة، وبين طرف يؤكد دائما عبر مختلف المبادرات التي يطرحها على أن الضفة الجنوبية هي مصدر انشغاله الدائم بالنظر على حجم المخاطر والشواغل الأمنية التي تطرحها، وبين طرف مازال يتعامل مع تلك الترتيبات وفق منطق الطرف المتلقي لتلك الترتيبات بل وحتى التحول على موضوع لها.

تنبع أهمية دراسة موضوع الترتيبات الأمنية في المتوسط الغربي وانعكاساتها على الدول المغاربية، من المكانة المتعاظمة للترتيبات الأمنية الغربية في المنطقة، وبالتالي فهي تتمحور حول تحليل الدور الذي تلعبه القوى الكبرى في رسم و هندسة تلك الترتيبات الأمنية الموجهة للتعامل مع تهديدات مصدرها الدول المغاربية وكيف تتفاعل هذه الأخيرة مع تلك الترتيبات، هل هو بمنطق التفاعل الإيجابي أي مناقشتها والمشاركة في إعدادها على اعتباره طرفا فيها، أم وفق التعاطي السلبي أي محاولة التكيف معها والتحول وفق ذلك من طرف معني بها إلى موضوع لتلك الترتيبات.

كما تأخذ الدراسة أهميتها من الأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها الدول المغاربية كأحد أهم المناطق الإقليمية في المنطقة المتوسطية، وما لهذه الأهمية من دور في استقطاب الاهتمام الخارجي للقوى الكبرى التي تسعى للتموقع في المنطقة والاستفادة من المزايا الجيو- ستراتيجية التي توفرها، سواء من الناحية الجغرافية على اعتبارها منطقة وصل بين القارة الإفريقية – الأوروبية – الأسيوية، والاقتصادية كأحد أهم الدول المصدرة للنفط والطاقة، أو من الناحية السياسية بانتمائها إلى دول المغرب العربي المقابلة لتكتل الاتحاد الأوربي في الضفة الشمالية.

و للوصول إلى معرفة مكانة أي نظام إقليمي في المحيط الدولي عموما، و بالمقارنة مع نظم إقليمية أخرى، ننطلق من الإطار النظري لتصنيف النظم الإقليمية الموضوع من قبل "جورن هيتن"، والذي يميز بين (ثلاثة) أنواع بنيوية مختلفة للأقاليم (أقاليم القلب، الأقاليم الوسيطة، الأقاليم الطرفية)، حيث:

-أقاليم القلب أو الأقاليم المركزية (Core Regions): هي أقاليم تتميز بكونها مستقرة سياسيا، ديناميكية اقتصاديا، تنظم بغرض أن تكون في أحسن موقع لمراقبة والتحكم في بقية العالم (العالم الخارج عن نطاق إقليمها)، فهي إذا الأقاليم ذات الكفاءة والقدرة السياسية، ولا يهم ما إذا كانت تلك القدرة معبر عنها على شكل تنظيم سياسي أم لا، لحد الآن واحد فقط من بين الأقاليم المحورية الثلاثة، والمسمى أوربا يأمل في بناء مثل هذا التنظيم، أما الإقليمان المتبقيان أمريكا الشمالية وشرق آسيا، فهما قويان اقتصاديا، لكنهما يفتقدان لتنظيم سياسي إقليمي.

- الأقاليم الوسيطة (Intermediate regions): هي أقرب للارتباط بأقاليم القلب، وتتجه للاندماج معها، عندما تستوفي معايير التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، مثل أمريكا اللاتينية والوسطى في طور التحول إلى نطاق أمريكا الشمالية.

- الأقاليم الطرفية أو الهامشية (Peripheral regions): على عكس أقاليم القلب، فهي مضطربة في المجال السياسي، و راكدة اقتصاديا، وترتيباتها الإقليمية هشة و غير فعالة، و وضعيتها هذه تجعل الأمن الإقليمي و التنمية الإقليمية أهم من خلق نظم للتجارة الحرة، مثل المنطقة المنبثقة عن فترة بعد الاتحاد السوفياتي، التي تعد أغلب أجزائها في مسار إعادة الاندماج في شكل رابطة (الكومنوالث) للدول المستقلة (قد تكون أرضية لنظام إقليمي محوري مستقبلا).

و بناءا عليه، تعتبر الدراسة محاولة متواضعة للتدقيق في الموضوع من خلال مختلف جوانبه، دون إغفال أهمية التطرق إلى انعكسات تلك الترتيبات الأمنية الغربية على دول المغرب العربي،فهذا الأخير من خلال امكاناته و مورادة و أهميته الجيوستراتيجية بامكانه أن يكون حلقة وصل هامة و عنصرا فعالا في التأسيس لنظام أمني متوازن بما يضمن له فرض تصوراته و إدراكاته، في ظل بيئة أمنية معقدة.

3. أدبيات الدراسة:

الملاحظ في الدراسات التي تناولت المنطقة المتوسطية أو الإقليم المتوسطي هو سيادة اتجاه يكاد يكون غالبا و يتجه إلى عملية الربط بين الإقليم المتوسطي بالإقليم الشرق أوسطي الأوسع، بل وحتى الذهاب إلى حد جعله إقليما فرعيا لهذا الأخير، وهو ما تركز عليه بكثرة الدراسات الأنجلوسكسونية، على غرار :

- كتاب " الأقاليم والقوى" Region and Powers لكل من باري بوزان و وايفر،2003.

– كتاب" الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط : منظور نقدي" – Regional Security in the Middle East :A critical Perspective, ، بيلجين بينار Bilgin Pinar، 2004.

– كتاب " بناء أمن إقليمي في الشرق الأوسط"، Building Regional Security in the Middle East، زيف مواز و آخرون، .Zeev Maoz & al،2005.

في مقابل دراسات أخرى تعرضت إلى خصوصية البحر الأبيض المتوسط، أو بالأحرى التركيز على الهوية المتوسطية للإقليم، على غرار كتابات كل من:

– " أوربا و المتوسط: القرب الجيوسياسي"، L'Europe et la méditerranée : Geopolitique de la proximité، بشارة خضر Bichara Khader، 1997.

– " العلاقات الأورو – متوسطية بعد 11 سبتمبر"، EURO –Mediterranean Relations after 11 September، أنيت جونمان Annette Junemann، 2004.

– " سياسات الهوية الإقليمية : تداخل مع المتوسط"، The Politics of Regional Identity : Medding with the Mediterranean، ميشال بيس Michelle Pace، 2006.

إلى جانب كتابات أخرى باللغة العربية على غرار:

– " البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ،أوربا والحلف الأطلسي"، عبد النور بن عنتر،2005.

– " حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الأهداف والرهانات"، مصطفى بخوش، 2006.

حلل الباحث الكندي بول نوبل Paul Noble في دراسته التي حملت عنوان " النظام الإقليمي العربي: الضغوط، العوائق والفرص"« The Arab System :Pressures,Constraints and Opportunities » "، الصادرة في الكتاب الجماعي تحت إشراف كل من بهجت قرني وهلال الدسوقي تحت عنوان : السياسات الخارجية للدول العربية : تحديات التغيير، الصادر سنة1991، بشكل جيد المقاربة الإقليمية لخصوصية المنطقة العربية، حيث

تحدث عن "اختلاف في الطبيعة" تميز النظام الإقليمي عن باقي النظم الإقليمية في العالم الثالث. ويقول إن هناك اختلاف في الطبيعة تطبع العلاقات بين المجتمعات العربية ومردها عدة عناصر، أهمها:

-الدرجة العالية من التجانس اللغوي، الثقافي والديني للشعوب والنخب العربية والتي ولدت شعورا قويا بالهوية المشتركة ما فوق الهويات الوطنية.

-المستوى العالي من الترابطات والعلاقات بين الدول العربية على مختلف الأصعدة.

-كثافة العلاقات ومختلف التفاعلات العابرة للحدود عربيا.

كل هذه العناصر تجعل الأنظمة السياسية عرضة لمختلف الحركات العابرة للحدود في العالم العربية. و هنا تظل هذه الدراسة مهمة جدا لأنها تناولت المقاربة الإقليمية لخصوصية المنطقة المغاربية ولو أنها لم تخصص الحيز الكافي لتناول النظام الإقليمي المغاربي.

من بين الأدبيات الأولى للموضوع يمكن الإشارة إلى كتابات كل من بشارة خضر Bichara Khader الحامل لعنوان "المغرب الكبير و أوربا" Le Grand Maghreb et L'Europe الصادر سنة 1995، و الذي يسلط الضوء على ثلاثية يراها الكاتب محددة لشكل العلاقات بين أوربا والمغرب الكبير وهي: التنمية / الديمغرافيا / الديمقراطية، خاصة مع تصاعد حدة الصدامات الثقافية و الترهيب من الإسلام و كيف توجه الغرب إلى عملية صناعة عدو جديد كان الجنوب المتوسطي مصدره الأساسي، فعلى الرغم من عدم تناوله للبعد الأمني في تلك العلاقة بين أوربا والمغرب الكبير إلا أن بقية العناصر تظل هامة وضرورية، وهو ما سوف تحاول الدراسة محل البحث تكملته حتى يكتمل المشهد العام في العلاقات الأوربية – المغاربية.

كما يعتبر كتاب " الأقاليم والقوى :هندسة الأمن العالمي" من تأليف كل من باري بوزان Barry Buzan و وايفر Waever، Regions and Powers The Structure of International Security، سنة 1998، مرجعا هاما في دراسة مفهوم المركب الأمني وكذا توزيع الأقاليم القوى، الكتاب الذي جاء في598 صفحة، يضم ستة (06) أجزاء، تناول في الأول "تطوير مقاربة إقليمية للأمن العالمي" الذي تعرض فيه لمفهوم المركب الأمني الإقليمي ، ليتناول بعدها توزيع الأقاليم التي جاءت كالتالي:

- أسيا: خلال و بعد الحرب الباردة، استمرارية أم تحول؟

– الشرق الأوسط و إفريقيا: حيث تعرض إلى وضع المركب الأمني لمنطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1948-1990، ثم منطقة الساحل الصحراوي الإفريقية وديناميكية الأمن و دوره في إصلاح ضعف وفشل الدولة.

– أمريكا: أحادية القوة العظمى و بيئتها.

– أوربا: تعرض فيه إلى مختلف المراحل التي مر بها بناء المركب الأمني الأوربي، ولم يغفل الإشارة إلى منطقة البلقان وتركيا وتأثير زوال يوغسلافيا على هذا المركب الأمني الإقليمي، و بعدها تعرض إلى المركب الأمني الإقليمي حول روسيا.

ما يمكن ملاحظته هو أن باري بوزان و أولي وايفر أدرجا النظام الإقليمي المغاربي عند دراسة توزيع الأقاليم الخاصة بالمركبات الأمنية الإقليمية ضمن المركب الأمني الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، وظل محافظا على نفس التقسيم حتى من خلال دراسته لتوزيع الأقاليم خلال الحرب الباردة وبعدها. و يعتبر المغرب العربي مصنفا كمركب امني فرعي للمركب الأمني الإقليمي للشرق الأوسط مثلما توضحه الخرائط على غرار المركبات الأمنية الفرعية الأخرى مثل المركب الأمني الفرعي للخليج العربي و المركب الأمني الفرعي للمشرق العربي.

تظل هذه الدراسة هامة خاصة في الإطار النظري المخصص لدراسة مفهوم المركب الأمني الإقليمي و محاولة تطبيقه على النظام الإقليمي المتوسطي كمركب أمني قائم بذاته وله من الخصوصيات ما يجعله مختلفا عن المركب الأمني الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. و هو ما سوف تعمل هذه الدراسة على البحث فيه.

دراسة أخرى لا تقل أهمية عن دراسة عبد النور بن عنتر، وهي دراسة جون روبرت هنري Jean-Robert Henry التي حملت عنوان :" المتوسط الغربي : بحث عن مصير مشترك" La Méditerranée occidentale en quête d'un « destin commun » ، والتي حاول من خلالها التركيز على تزايد أهمية المتوسط الغربي في استراتيجيات القوى الكبرى خلال السنوات الأخيرة، حيث أشار إلى أن مسألة المتوسط الغربي عادت بدءا من 2001، وبقوة بدءا من 2003 بمناسبة انعقاد قمة تونس لحوار خمسة زائد خمسة 5+5 بالنسبة للأوروبيين و على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

الملاحظ على الدراسة هو تركيزها على النظرة الأوربية للمتوسط الغربي، بحيث ركز الباحث على أهمية منطقة المتوسط الغربي في التأسيس لما يطلق عليه الباحث بـ" متوسط هادئ" Méditerranée tranquille في سياق تعبيره عن الوضعية المحرجة التي تمر بها دول المغرب العربي، وهنا يركز على الوضعية الأمنية في الجزائر و على رغبة ليبيا القذافي في العودة إلى الساحة الدولية. أما بالنسبة للأمريكيين فإن منطقة المغرب العربي هي جزء لا يتجزأ من مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي سبق وأن طرحته. و في عنوان فرعي "التأثير الأوربي" ركز الباحث على السياسات الأوربية المختلفة تجاه المنطقة المغاربية وكيف تمكنت تلك السياسات من التكيف مع مختلف التحولات التي عرفتها المنطقة.

على الرغم من أن الدراسة مهمة من ناحية إبرازها لوجهة نظر الطرف الغربي (الأوربي – الأمريكي) تجاه المنطقة المتوسطية إلا أنها لم تشر بأي حال إلى الترتيبات الأمنية المطروحة ولم تتعرض إلى الدول المغاربية، و هو ما سوف تعمل هذه الدراسة المتواضعة على إبرازه.

من أهم الدراسات التي تعرضت لمفهوم المركب الأمني و المتوسط الغربي نجد دراسة عبد النور بن عنتر Abdennour Benantar التي حملت عنوان " المركب الأمني في المتوسط الغربي: تبرير و أمننة الهجرة" Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration والصادر في مجلة " سنة المغرب" L'Année du Maghreb سنة 2013، تناول فيه بالتحليل المتوسط الغربي على اعتباره مجالا أورو – مغاربيا يشكل مركبا أمنيا إقليميا، كما يتناول طريقة بناء فضاء أمني في المتوسط الغربي. و يعتمد عبد النور بن عنتر على تحليلات مدرسة كوبنهاجن كإطار نظري، وكل هذا من خلال التركيز على ثلاثة عناصر كبرى:

– بناء منطقة المتوسط الغربي وذلك بالتركيز على مبادرة حوار خمسة زائد خمسة 5+5 مع تناول دور الكتلة المغاربية في التأسيس لمثل تلك العلاقات مع الطرف الأوربي.

– تطبيق مفهوم المركب الأمني الطور من طرف باري بوزان و أولي وايفر على المتوسط الغربي في محاولة بناء إطار نظري بإمكانه تفسير التداخل / التقاطع الأمني بين أوربا – المغرب العربي – الساحل الصحراوي. ليبين كيف أن المركب الأمني في المتوسط الغربي هو مركب امني غير متجانس، أين يحدد فيه الأمن الاجتماعي الأبعاد الأمنية الأخرى.

– الإجراء الإزدواجي المتمثل في أمننة / تجريم الهجرة في المتوسط الغربي و تأثيرها على المغرب العربي.

ما يلاحظ على هذه الدراسة هو تركيزها في دراسة المركب الأمني في المتوسط الغربي على ترتيب أمني واحد والمتمثل في حوار خمسة زائد خمسة 5+5، وتجاهلها لباقي الترتيبات الأمنية الغربية في المنطقة على غرار الحوار الأطلسي – المتوسطي و غيره. و بالتالي فدراستنا سوف تحاول البحث في هذا المجال بالضبط.

4. حدود الدراسة:

تندرج دراسة موضوع الترتيبات الأمنية الغربية في المتوسط الغربي في سياق زمني يمتد من نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من تأثيرات على العلاقات الدولية وكذا على ميزان القوى القائم خاصة مع انهيار نظام ثنائية القطبية و هيمنة الولايات المتحدة الأمركية على العالم.وعليه يكون الحيز الزماني للدراسة ممتدا من الفترة 2007– إلى غاية 2020، لكون الموضوع يبقى خاضعا للعديد من المستجدات والأحداث التي بإمكانها تغيير العديد من الحقائق و تغيير الكثير من الأفكار. فهذا الإطار الذي تشمله الدراسة يدفعنا للعودة إلى غاية 1990 التي تعتبر منعرجا حاسما في تاريخ العلاقات الدولية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بإنهيار نظام ثنائية القطبية و زوال الاتحاد السوفياتي و التحول إلى النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ويمتد الإطار الزماني إلى غاية التطورات الحاصلة في المنطقة المتوسطية عامة و المتوسط الغربي بشكل خاص.

أما بالنسبة للإطار المكاني فإن الدراسة سوف تحاول التركيز على حيز جغرافي يشمل الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، يمتد المتوسط الغربي من مضيق جبل طارق إلى ساحله الشرقي على مساحة 3800 كلم، وعلى مسافة 800 كلم بين الجزائر العاصمة ومدينة جنوة، وعلى مسافة 140 كلم بين صقلية وتونس، و13كلم بين إسبانيا والمملكة المغربية، ويشمل الحوض الغربي المسطح المائي بين مضيق جبل طارق و الخناق الصقلي – التونسي الذي ينقسم بدوره إلى أحواض ثانوية هي: الحوض البلياري الذي يقع بين جزر البليارو الساحل الإسباني، بحر آلبوران Mer d'Alboran بين السواحل الجزائرية و الإسبانية، و هو ما سماه المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل Fernand Braudel ب" القنال" le Channel نسبة إلى القنال الإنجليزي ، و هذا راجع إلى ضيق المسافة بين سواحل إفريقيا و أوروبا بداية من الخط الرابط بين رأس كاكسين le cap Caxine قرب الجزائر العاصمة و رأس ناو cap de la Nao قرب مدينة فالنسيا الاسبانية انتهاء إلى مضيق جبل طارق.و يضم المتوسط الغربي بين ضفتيه الوحدات السياسية التالية،ففي الضفة الشمالية نجد كل من إيطاليا، فرنسا، اسبانيا، مالطا، و البرتغال بدرجة أقل، وفي الضفة الجنوبية نجد كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.

5. الإشكالية:

يمكن أن ينظر إلى منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط على أنها منطقة بدأت في تطوير سمات مميزة للمركبات الأمنية من حيث ديناميكيات الأمن التي تلعب دورًا فيها، خاصة فيما يتعلق التفاعلات (الإيجابية والسلبية) القائمة بين المغرب العربي وجنوب غرب أوروبا، كل هذا في ضوء جدول الأعمال الذي نشأ عن نهاية الحرب الباردة، في أعقاب حرب الخليج والتطورات التي تحدث داخل الاتحاد الأوروبي، وتتمثل الفرضية الأساسية في أن التفاعلات الأمنية والترابط القائم في غرب البحر الأبيض المتوسط تستدعي التحقيق في هذه المنطقة من حيث كونها مركب أمني يضم شمال أفريقيا وجنوب غرب أوروبا كمركبين فرعيين ينتميان إلى الشرق الأوسط على التوالي على مستوى عال من الأمن، والاتحاد الأوروبي كمركب أمني على مستوى أعلى.

في محاولة دراسة الموضوع و تقصي مختلف جوانبه، يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف تتعامل دول المغرب العربي مع استمرار هيمنة الغرب على هندسة الترتيبات الأمنية في المنطقة و المرتكزة على تصور أحادي الجانب للتهديدات / المخاطر و حتى آليات التعامل معها؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها:

- ما الذي يجعل من المنطقة المتوسطية مجالا متميزا مستقطبا لهذا الكم الهائل من المبادرات الأمنية الغربية ؟

- هل في تعدد الترتيبات الأمنية المطروحة تعبير عن رؤية/ رؤى موحدة تجاه التهديدات في المنطقة أم أن الأمر لا يعدو أن يكون استمرار للهيمنة الغربية لكن عبر وسائل متعددة؟

- هل حافظت الترتيبات الأمنية الغربية في المنطقة المتوسطية على نفس النسق أم أنها استطاعت التكيف مع مختلف التحولات التي تشهدها المنطقة على مختلف الأصعدة؟

- ما هي المكانة التي يحتلها المغرب العربي ضمن الترتيبات الأمنية الغربية المطروحة في المنطقة؟ وهل يمكن أن يشكل هذا النظام جزءا فعالا منها أم انه مجرد موضوع لتلك الترتيبات؟

6. الفرضيات:

تقوم الفرضية الرئيسية للموضوع المطروح للبحث على :

تحول المتوسط الغربي من مجرد نظام إقليمي فرعي في المتوسط إلى مركب أمني قائم بذاته يتفاعل مع باقي النظم الموجودة دفع بالقوى الفاعلة وفق معادلة القوة و الهيمنة إلى بناء ترتيبات أمنية تعكس اهتماماته و شواغله على حساب الطرف الجنوبي موضوع تلك الترتيبات.

وتتمثل أهم الفرضيات الثانوية في:

– كلما كان المركب الأمني يعني تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة إقليمية معينة كلما تأثرت الترتيبات الأمنية المطروحة في المتوسط بهذا الطرح.

– يتحدد مضمون الترتيبات الأمنية والمسلك الذي تتخذه وفق عدد الأطراف المشكلة له و كذا سلم القوى الموجود و هو ما يضعنا أمام طرف مبادر (قوي) و آخر موضوع لتلك الترتيبات.

–انتقال دول المغرب العربي من موضوع للترتيبات الأمنية الغربية في المنطقة إلى طرف مشارك في هندستها مرهون بانتقاله إلى حيز أكبر من التضامن والشراكة بين مختلف دوله.

– مستقبل المغرب العربي كمركب أمني مرهون بمدى تحقيق قدرته على توظيف عوامل القوة و الإمكانات المتوفرة في سبيل تحقيق توافق يسمح بتشكيل رؤية موحدة تجاه الرهانات المطروحة.

7. المنهجية المتبعة:

أما عن المنهج المعتمد في الدراسة، وكما قد تدّل عليه الإشكالية والفرضيات وحتى عنوان الدراسة، فإنّه تم تبنّي أكثر من منهج ونظرية. حيث تم إعتماد المناهج والنظريات الآتية :

أ. المناهج: و من أهم المناهج المعتمد عليها نجد:

– المنهج التاريخي: على النحو الذي يظهره اعتماد الدراسة في بعض فصولها على البحث في أصول الترتيبات و المبادرات الأمنية المطروحة في البحر الأبيض المتوسط، و حتى من خلال تتبع المسار التاريخي التطوري لها.

– **منهج تحليل النظم** (Systems analysis approach) نعتمد في تحليل هذا الموضوع على "منهج تحليل النظم بالدرجة الأولى، بالنظر لطبيعة الموضوع من حيث كونه يحلل العلاقات الإقليمية الدولية في نظام إقليمي، و لمميزات "منهج تحليل النظم" الذي يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل و العكس، من خلال التدرج في المستويات الثلاثة في التحليل أي مستوى الوحدات الوطنية، و مستوى النظام الإقليمي و مستوى النظام الدولي، و هذا ما يتناسب مع تحليل تفاعلات النظم الإقليمية التي تحكمها متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات المشكلة للنظام، و متغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة الإقليمية، و متغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي، فتحليل النظم الإقليمية يتطلب تحليل التفاعل بين مختلف المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية، و هي العلاقة التي يمكن الكشف عنها بتوظيف منهج تحليل النظم.

ب. النظريات: من أهمها:

– **نظرية "التبعية"**: تُعد من نظريات الفكر الإقتصادي، لكن تطبيقاتها تتعدى – ونتيجة لاعتبار التداخل بين العلوم الاجتماعية المشار إليه– المجال الاقتصادي لتمس الجوانب السياسية، وتحديدا ما تعّلق منها بخصوص تبعية الأطراف الضعيفة (دول المحيط بتعبير رواد هذه النظرية) للطرف القوي (دول المركز). يعتبر اقتراب التبعية أو ما يطلق عليها أصحابها بـ "نظرية التبعية" من أهم الاقترابات حيث أنه يتم ارجاع ظهورها إلى كونها رد فعل على عجز الإقترابات السلوكية و التنموية التي سادت في فترة الخمسينات و بداية الستينات، و من جهة أخرى يمكن اعتبارها استمرارها كتطوير للمنظور الماركسي الذي بدأ يفقد بريقه في تحليل الظواهر الجديدة في العالم الرأسمالي المتقدم، و كذا العالم النامي من وطأة الاستعمار حديثا. فمدرسة التبعية هي عبارة عن استكمال للفكر الماركسي ، و حاولت هذه المدرسة تفسير العلاقات و التفاعلات الدولية التي تتعلق خاصة بالتخلف، و التقدم في العالم وفقا لتقسيم دولي أكد أن الصراع موجود داخل النسق الدولي هو صراع بين الشمال و الجنوب، أي بين الدول الصناعية المتقدمة و بين الجنوب أي الدول المتخلفة و ليس الصراع بين الشرق و الغرب.

– **نظرية الدور**: إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي– سيكولوجي بالدرجة الأولى، و هو أمر يتعلق بالفرد، و لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة ك "وحدة" بين مجموعة دول "وحدات" يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، و حيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة و نموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام حيث أن كل دور و كل وضع له صلة بأدوار و أوضاع أخرى.

و يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي و وحداته المختلفة، أن تحدد كل وحدة لذاتها و للآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، و الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكنها أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، و ماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، و هو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي، يصبح أحد علامات سياستها الخارجية.

فبالنسبة للدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي، فإنه يتضمن معنى: "إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي"، و السعي لتحديد القرارات و مختلف الالتزامات و الأحكام و كل الأنشطة المناسبة لدولهم، و للأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية. و لذلك فإن تعريف و تحديد الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية:

- مرحلة استكشاف الموقف.

- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.

- مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية و المجتمعية لدولة صانع القرار، و يعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.

و حيث أن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح و الأهداف، و اختلافها في التكوين و القدرات المادية و المجتمعية، و من بين ذلك الموقع الجيوبولتيكي، فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي، بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك.

و حسب نموذج "دايفيد مايرز" لدراسة الهيمنة الإقليمية، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الفواعل و ذلك تبعا للاختلاف في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها داخل "القطاع المركزي" كل دولة في القطاع خصوصا، و في النظام الإقليمي ككل عموما، و التي تعد انعكاسا لاختلاف طبيعة السياسة الإقليمية التي تتبعها كل دولة من دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، و يصنف "مايرز" أدوار تلك الفواعل على النحو التالي:

- المهيمن الإقليمي Regional Hegemonos أو المتطلع إلى الهيمنة Aspiring Hegemonos : وهو دولة أو دول تمتلك، أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي.

– **المساوم** Bargainer :هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، و المساومون هم دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، و يكون في مقدرة كل واحدة منها جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدي القوة المادية و العسكرية و المعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

– **الموازن** Balancer: قد يكون دولة أو عددا من الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، قد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة، لكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، فهي في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة و الدولة أو الدول المساومة من جهة أخرى، فهي قوة موازنة بين الطرفين، و غالبا ما يعهد لها بمهام الوساطة في النظام، كما أنها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف، و يتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة، و مدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة.

و هو ما سوف يتم البحث فيه من خلال موقع النظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني في المتوسط الغربي، إلى جانب دور القوى الكبرى في عملية رسم الأدوار في المنطقة المتوسطية ككل.

– **النظرية الواقعية**: على اعتبارها تحوي مفاهيم وعناصر تفسر إلى حد كبير مضمون البحث خاصة إذا ما تعلق الأمر بمفاهيم القوة والمصلحة و توازن القوى.

ج. الإقترابات: ومن أهم تلك الإقترابات نجد:

– **الاقتراب الجيوبوليتيكي**: كمدخل مساعد على دراسة الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المتوسطية محل الدراسة ككل و المتوسط الغربي خاصة، وكذا البحث في الخصوصيات الجيوسياسية التي جعلت المنطقة مركزا جاذبا للقوى الكبرى الباحثة عن تعزيز مصالحها و تموقعها في المنطقة.

8.تقسيمات الدراسة:

من اجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم الإعتماد على خطة مؤلفة من أربعة فصول، كل فصل بمبحثين، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان "الترتيبات الأمنية :مدخل مفاهيمي و نظري"، أين تم التعرض للمفاهيم الأساسية على غرار الأمن و دلالاته، و كذا تطور مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى الاتجاه الموسع، على جانب التعرض لمفهوم الترتيب الأمني و المفاهيم المتداخلة معه على غرار المبادرة الأمنية و الهندسة الأمنية، فيما تناول المبحث الثاني المتوسط الغربي من خلال مدخل نظري مفسر لجدلية النظام الإقليمي و كذا المركب الأمني، وهي كلها مفاهيم ضرورية في البحث، حيث أن التعرض لها يسمح للباحث بفهم تلك التحولات التي عرقها المفهوم و توظيفه، إلى جانب تشكيله لمدخل هام عند التعرض للعناصر اللاحقة.

أما في الفصل الثاني الذي حمل عنوان" المتوسط الغربي: بين الرهانات الأمنية و القوى الفاعلة"، فقد تم التركيز على عنصرين أساسيين تراهم الدراسة ضرورين، الأول هو تحليل البيئة الأمنية في المتوسط الغربي في مقابل تعدد التصورات و الإدراكات، من خلال ثنائية أساسية هي تحديد البيئة الأمنية وكذا أطروحة التهديد كمصدر لتهديد الأمن في المتوسط الغربي دون إغفال الإشارة إلى مختلف الإنتقادات الموجهة إليها . أما في العنصر الثاني فتم فيه تناول المقاربات الأمنية المتعددة في المتوسط الغربي خاصة المقاربة الأوروبية و نظرتها للمنطقة، و المقاربة العربية – المغاربية، إلى جانب المقاربة الأمريكية.

في الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان "ديناميكيات الترتيبات الأمنية المتضاربة في المتوسط الغربي" ، تم التعرض لعناصر متعددة، أولها واقع و مضمون الترتيبات الأمنية الترتيبات الأمنية المؤسساتية ثم غير المؤسساتية ، ليتم بعدها تناول نقاط التقاطع بين تلك الترتيبات من خلال تحليل الشواغل الأمنية المشتركة، و كذا حدود التنافس بين تلك الترتيبات. أما في المبحث الثاني فقامت الدراسة بدراسة تأثير سياسات الأمننة على المتوسط الغربي و المحاولات القائمة لبناء الأمن في المنطقة من خلال مدخلي الشراكة الاقتصادية و المالية، إلى جانب الشراكة الاجتماعية وعملية بناء الثقة.

أما في الفصل الرابع و الأخير فتم محاولة تحليل مستقبل الدول المغاربية في ظل الترتيبات الأمنية في المتوسط الغربي من خلال تحليل الموازين الأمنية في غرب المتوسط و تبيان أهمية الشراكة المغربية في الترتيبات الأمنية القائمة، إلى جانب استعراض نماذج التعاون و التنسيق الأمني في المنطقة. أما في المبحث الثاني فتم فيه عملية بناء سيناريوهات للنظام المغاربي على المدى المتوسط في محاولة لاستشراف مستقبل الأمن في المنطقة.

الفصل الأول:

الترتيبات الأمنية : مدخل مفاهيمي ونظري

يشكل حقل الدراسات الأمنية حقلا متميزا و مهما في آن واحد، من ناحية كم الدراسات و الأدبيات التي تم تقديمها في هذا الجانب و التي ساهمت في تطوير المفاهيم الأساسية خاصة مفهوم الأمن، إلى جانب المفاهيم الأخرى المتداخلة معها، إلى جانب الأهمية التي تكستيها عملية دراسة الأمن و كذا الترتيبات الأمنية لما لها من أهمية في العلاقات الدولية.

في هذا الفصل الأول الذي يشكل مدخلا للماهية الأمنية سوف يتم التركيز على مجموعة من العناصر أولها مسالة تحديد مفهوم الامن و دلالاته، إلى جانب تسليط الضوء على تطور مفهوم الامن و الإنتقال الذي صاحب المفهوم من الإتجاه التقليدي مرورا بالإتجاه التركيبي وصولا إلى الإتجاه الموسه مع مدرسة كوبنهاغن و إسهاماتها، كما لا يغفل الفصل مسألة تبيان المفاهيم المشابهة للترتيب الأمني كمفهوم مركزي في الدراسة، أما في المبحث الثاني، فيتم من خلاله دراسة نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل السياسة الإقليمية خاصة ما تعلق الأمر بمفهوم النظام الإقليمي كأحد أهم مستويات التحليل في العلاقات الدولية، و بعدها يتم تناول مفهوم المركب الأمني كأحد المفاهيم الاساسية لتحليل الأمن في منطقة غرب المتوسط.

المبحث الأول: في المـــــــــاهية الأمنية

المطلب الأول : مفهوم الأمن ودلالات

يحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية باعتباره يشكل محور بحث أساسي في كتابات واهتمامات دارسي العلاقات الدولية، ويمكن حصر هذه الأهمية في مستويين: الأول أكاديمي، والثاني تطبيقي. فعلى المستوى الأكاديمي فتتجلى هذه الأهمية من خلال مركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في الأطر والمقتربات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية، إضافة إلى كونه نقطة ارتكاز منهجية للانطلاق في دراسة المنظورات الأمثل لتفسير التحولات الدولية المتعاقبة، فالأمن هو إحدى تركيبات وعمليات السياسة العالمية التي تشكل محورًا لمناظرة ضمنية بين شتى الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية. بينما على المستوى التطبيقي تتجلى هذه الأهمية من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا، وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية بشكل توافقي أو تعارضي استنادا إلى مقوماتها وإمكاناتها الداخلية وارتباطا بتموقعها في النظام الدولي.

لكن رغم هذه الأهمية على المستويين الأكاديمي و التطبيقي، ظل مفهوم الأمن مفتقرا إلى ضبط معرفي و حتى إجماع ،وبالتالي عدم الوصول إلى تحديد معنى ثابت رغم تعدد الدراسات المختصة في هذا الميدان وثرائها.

وبقراءة أولية يمكن إرجاع هذا الغموض إلى سببين اثنين:

1-غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة كتكريس لحالة اللا توافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان والمتغيرات المكونة له وأيضا المصادر المهددة للأمن وأشكال تحقيقه.

2-التواتر النظري الذي يطبع عملية التنظير في العلاقات الدولية عموما وفي حقل الدراسات الأمنية خصوصا.

وعليه فإن عدم وجود إجماع حول مفهوم ثابت للأمن هو انعكاس مباشر للقطيعة المعرفية– التي تصل إلى حد الصراع الوجودي– بين النظريات والمدارس الكبرى في العلاقات الدولية وحتى بين المقاربات الأمنية الموجودة.

إنّ مفهوم الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه لمن الصعب إعطاء تعريف محدّد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن الكثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدّد لها يمكن تقديره بشكل قاطع.

وفي ذلك يرى باري بوزان Barry Buzan أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة عناصر(03) على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يربط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1].و انطلاقا من ذلك سوف نقوم بالتعرض للنقاط التالية:

أولا: مفهوم الأمن.

تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة (الأمن)، فجعلته مرادفا للطمأنينة، أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتفاء الخطر[2].و يتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف. وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر، فعملية التحرر تلك وصفها كل من بوث Booth و ويلر Wheeler بأنه "لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر " [3]. و هنا تشكل هذه النظرة طرحا مغايرا و اعتبار الأمن عملية تحرر من كل ما يمكن له أن يهدد حالة الإستقرار الموجودة.

لقد ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية، تقليديا، بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز توماس هوبز Thomas Hobbesبين حالة المجتمع و حالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون (حالة المجتمع)، بينما تعيش الدولة (حالة الطبيعة) في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الإنخراط في مجتمعات من خلال " عقد اجتماعي"، تتخلى بموجبه عن حرياتها لصالح سلطة مركزية مشتركة. و يعتقد هوبز Hobbes أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشأت من اجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة

---

[1] Barry Buzan, « **Is International Security Possible**? », Paper Presented at: New Thinking about Strategy and International Security (conference), edited by Ken Booth, London: Harper Collins Academic, 1991, P.31.

[2] ممدوح شوقي مصطفي كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية،1985،ص.28-29.

[3] جون بيليس ،« **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة** » ،في : جون بيليس و ستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية**، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2004،ص.414.

حماية أمنهم[1].و ربما لا يزال هذا التصور قائما في معظم الدول، لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة، وسببا للولاء العام لها.

من السمات الأساسية التي يتصف بها مفهوم الأمن سمة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف المكان والزمان، وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالأمن حالة حركية ديناميكية مركبة لا تتصف بالجمود (الستاتيكية).

يمكن التمييز بين اتجاهين بارزين في حالة التعرض للتطور التاريخي لهذا المفهوم، بين اتجاه تقليدي وآخر معاصر.

أ.الاتجاه التقليدي في مفهوم الأمن:

الصياغة المفاهيمية للأمن استندت إلى طبيعة البيئة الدولية و متغيراتها، و بذلك نكون بحاجة إلى منهج التحليل التاريخي لاستخراج المدلولات العميقة لهذا المفهوم، فالعلاقات الدولية التي تشير في إحدى صورها إلى تلك العلاقات القائمة بين وحدات النظام الدولي أيا كانت طبيعتها سلمية-تعاونية أو لا سلمية-تنازعية، تعطينا بإفرازاتها وأنماط تفاعلاتها إطارا مهما للأمن التقليدي يتضمن نقطتين مركزيتين:

1-طبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات والدول.

2-طبيعة التعامل والتفاعل مع هذه التحديات.

بداية التأصيل السوسيولوجي لكرونولوجيا الانتقال من الأمن الخاص إلى الأمن الجماعي أي بروز بذور تشكل الجانب الهيكلي في تحديد مفهوم الأمن، ومعناه كانت بسبب أن مسألة الأمن شكلت دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر، وهذا ما شكل مبررا أساسيا لانضمام الأفراد إلى تكتلات اجتماعية أكبر نتيجة للحاجة الأمنية الملحة.

على صعيد آخر ومنذ اتفاقية واستفاليا Westphalia عام 1648 م و التي كرست الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية لكونها المكون الأساسي و المحوري في النظام الدولي، لم يكن بالإمكان

[1] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة :حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي،1986،ص ص.52-54.

فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمعزل عن الدولة الوطنية برغم التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والاقتصادية في طبيعة الدول .ولذلك كان لابد أن يفهم الأمن إنطلاقا من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى، وهنا اندرج موضوع الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة، بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها.

نتيجة لذلك عرّف الأمن بكونه بالأساس يمثل التزاما حكوميًا سواء بالنظر إلى ذلك بمنظار "ما بين دولاتي" أو بمنظار "داخل دولاتي "، و عليه لم يكن غريبا أن يتم حصر الأمن في دائرة الأمن القومي .والحقيقة أن هذا الالتزام كان يصل في حدوده القصوى والعنيفة إلى حد خلق مشكلة أمنية لتحديد مفهوم أمني فيما يخص الدول، خاصة إذا ما تعلق الأمر باضطرابات داخلية، وكمثال على ذلك الحرب بين بريطانيا والأرجنتين عام 1982على جزر ملفناس أو الفولكلند Falkland التي كانت مواجهة خارجية لصرف اتجاهات الرأي العام عن المشاكل الداخلية.

إذن فالأمن بمفهومه الضيق، كثيرا ما أستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي يمكن أن تمسهم، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها[1].و من خلال العناصر السابقة يمكن تبين أن بناء المفهوم الأمني في هذه الفترة كان يقوم على افتراضين أساسين، وهما:

1. طبيعة التهديد الأمني كانت تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.
2. جوهر التهديد الأمني هو ذو صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري للرد ومواجهة هذه التهديدات المباشرة.

يبدو التعريف الذي قدمه ليبمان Lippman أقرب إلى هذا الطرح حينما عرف الأمة الآمنة على أنها : "تعد الأمة آمنة – أي في وضع آمن- إلى حدٍ ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في

[1] عبد المجيد صادق، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، القاهرة: جامعة القاهرة،1976 ، ص.7.

تلك الحرب"[1].وفق هذا الإتجاه، تكون القوة العسكرية أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه ومن خلال مقدرة الدولة على صدّ أي هجوم عسكري عليها. و يكون الأمن في صورته التقليدية مرادفا لوجود عدوٍ خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه اعتمادا على الأداة العسكرية للدولة.

لذلك يفهم كيف يتم الربط ضمن هذا الاتجاه بين متغيري الأمن والقوة العسكرية باعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول، وعدم الفصل بينهما هو إعمال للسيادة القومية وحماية للدولة من التهديدات الخارجية، حيث أن إستخدام القوة العسكرية دائما ما يكون مرتبطا بوجود تفكير عدواني على كيان الدولة، الأمر الذي يدفع بفرانك تريجر Frank Trager إلى القول إن جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية Care Values .

ب.الإتجاه المعاصر لمفهوم الأمن:

ارتبط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساسا بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي والإفرازات التي نتجت عنها .و من الناحية النظرية يمكن استيعاب مضامين هذا الاتجاه من خلال الاقتراب إلى العناصر التالية، التي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الأمنية:

-صورة التحولات الدولية المباشرة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية).

-التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصاديا، قيميّا وأمنيّا.

-التطورات الرئيسية لمفهوم الأمن.

لقد أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة إلى تزايد حالة التشابك والترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية من خلال تبلور ظاهرة الاعتماد المتبادل. ومن أهم هذه التحولات، يمكن الإشارة إلى [2]:

1. توسع هيكل النظام الدولي إلى جميع الدول والمناطق بدون استثناء إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية، ومرد ذلك ما خلفته موجة التحرر التي عرفتها الشعوب المستعمرة.
2. التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات أدى إلى تقلص الفوارق النسبية بين المناطق الهامشية والمناطق الاستراتيجية من حيث التأثير في مجمل استراتيجيات الدول.

---

[1] جون بيليس و ستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004،ص.421.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985، ص ص.46-48.

هذا التشابك والتعقيد الذي ميز المشهد الدولي ساهم –بشكل كبير –في إيجاد تحديات جديدة شكلت مداخل إضافية مسرعة لضرورة إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة، ويتكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة أخرى.

هذا التحول يمكن قراءته من خلال العنصرين التاليين، لكل من جون بيرتون John Burton و جون هارز John Hertz ، حيث :

- بالنسبة لجون بيرتون John Burton الأمن قد تغير تعريفه مع الثورة المعلوماتية ولم يعد يعرف بأعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة المناسبة، بل بالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة[1].
- حسب تعبير جون هارز John Hertz الدولة القومية وجدت نفسها أمام ثلاثة (03) تحديات رئيسية، وهي[2]:

أ. **التحدي الاقتصادي** :جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول، بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة إلى الدول الأخرى لتوفير مستلزماتها وتسويق منتجاتها السلعية، وهذا الاعتماد المتبادل وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سلطة الدول الأخرى.

ب. **التحدي القيمي** :حتى قبل الثورة التقنية كانت الدول القومية إلى حد كبير قادرة على منع تسلل القيم والأفكار والإيديولوجيات المضادة إلى داخل مجتمعاتها، و كانت السلطة قادرة على توجيه الأفكار الداخلية طبقا لرؤيتها الخاصة، بل أن حركية البيئة الدولية تتشكل في أذهان المواطنين من منطلقات تحددها السلطة . غير أن الثورة التكنولوجية خاصة في مجال الاتصالات، جعلت حماية الإقليم من تسلل القيم والأفكار، أمام ما يسمى بالغزو الثقافي أمرًا شبه مستحيل على الدولة القومية.

ت. **التحدي الأمني** :يتجسد في أربعة أبعاد أساسية، وهي كما يلي[3]:

1. التطور التكنولوجي في الميدان العسكري خاصة في مجال الأسلحة النووية، جعل الحياة الدولية تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي، فلم يعد مفهوم الأمن القومي ينطلق من الدلالات التقليدية مثل حرمة الحدود .فوجود السلاح النووي في– حد ذاته –يشكل تهديدا أمنيا لأية دولة في العالم، ومن ثم أصبح في مقدور التكنولوجيا النووية أن تلغي مفهومي الزمان والمكان في التخطيط الاستراتيجي.

---

[1] محمود حيدر، " **السيادة الدولية في تحولات العولمة :الدولة المغلولة** " ، مجلة شؤون الأوسط، العدد: 100 ، نوفمبر 2004 ، ص. 48.

[2] وليد عبد الحي، " **تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية** " ، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد الرابع، ص.85.

[3] **المرجع نفسه**.

2. إن الدولة القومية أصبحت أكثر" تقوقعا " من الناحية الأمنية، حيث كما تشير بعض الدراسات المستقبلية، فإنه بإمكان بعض الدول أن تمتلك الأسلحة النووية في فترات زمنية قصيرة جدا نتيجة لتزايد التهديدات الأمنية.
3. إن الأمن الداخلي للدولة أصبح موضع شك كبير لاسيما مع تطور الأقمار الصناعية، إذ يمكن لهذه التكنولوجيا أن تتعرف في كثير من الأحيان على أدق الإمكانيات العسكرية للدول الأخرى.
4. إن التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة، قد أحدث تغييرا في مفهوم ودلالات الأحلاف العسكرية، فقد كان الانتقال من حلف لآخر أو مجرد الانسحاب من حلف معين يؤدي إلى حدوث خلل استراتيجي في توازن القوى، ولكن الانسحاب من الأحلاف الآن لم يعد له تلك القيمة الاستراتيجية التقليدية، فامتلاك الدولة السلاح النووي قد يكفيها لتحدي حلف بأكمله ، خاصة مع القدرات التدميرية الهائلة للسلاح النووي من ناحية الدقة في التصويب وكذلك المدى والنطاق التدميريين.

ثانيا: دلالات مفهوم الأمن.

تناول لمفهوم الأمن ضمن الاتجاه المعاصر يقوم بالإستناد إلى أربعة دلالات رئيسية:

أ.البعد النفسي في إدراك الحالة الأمنية:

ينطلق من تصور الأمن على أساس أنه يعني تحررا من الخوف و زوالا للتهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك نكون أمام ذاتيةٍ أمنيةٍ تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات . و لعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل مجموعة من السياقات الانفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من كوفمان Kaufmann التي رأت بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا تندرج هنا كتابات لينكولن Lincoln الذي يقول في هذا الصدد: "إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي"[1].

[1] خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 1995-1996 ، ص.8.

كما يمكن الإشارة إلى تحليلات أبراهام ماسلو A.Maslow، الذي رأى بأنه إذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استمال العالم كله-في نظره- إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها إنجاز أي حاجة ذات مستوى أكثر ارتفاعا كحاجات تحقيق الذات أو حاجات المعرفة أو الحاجات الكمالية على حد تعبيره عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.

ب.البعد السياسي في تكوّن البعد الأمني:

هنا نجد أنه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى تعريفه واستعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافًا سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى من قبل التهديدات الداخلية .أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسية في السياسة الدولية، و في استمرار لنجاعة التصورات الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلم السياسة العليا للدولة.

لذلك نجد أن البعض يعرّف الأمن ببساطة على أنه سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي، وحمايتها من التهديدات في الداخل أو من الخارج لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية[1].

ج.البعد التنموي في تشكل القيمة الأمنية:

إنطلاقا من أن التنمية محدد أساسي في تشكيل القيمة الأمنية، ويعتبر روبرت مكنامرا Robert Macnamara أحد رواد هذا الطرح وأكثر منتقدي أصحاب "الاتجاه التقليدي للأمن"، في محاولة منه إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها من خلال رصد العلاقة التفاعلية بين أنماط تنموية متقدمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي داخليا، والتوجهات الأمنية للدولة خارجيا، لذلك فهو يقول:" إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا"[2].

[1] ممدوح شوقي مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة: بدون دار نشر،1985 ، ص.67 .

[2] روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة :يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1970، ص.125.

كما تصنف ضمن هذه السياقات كتابات كارولين توماس Caroline Thomas التي ركّزت على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني عندما تعرف الأمن بمعنى الأمن الداخلي للدولة وحده، ولكن في معاني تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة، كما أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الوطني.[1] كما يدعو جيسيكا Jessika إلى اتساع الأمن وتقويض البيئة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، ليشمل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية، إضافة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان[2].

ج.البعد الإجتماعي و القيمة الأمنية:

بيّن جون غالتونغ John Galtung في دراسته" الأشكال البديلة للدفاع" Les Formes Alternatives de Défense كيف أن البناء الأمني للدول لم يعد معزولا عن تأثيرات البيئة الاجتماعية التي تؤثر على الأمن القومي، بإيجادها حالة من اللا تعاون أو التمرد الجماعي العام[3]. فالأمن يضل متميزا بكونه من المفاهيم المركبة، حيث نجد أن هناك مفهوم ضيق و آخر واسع ، فالأول يتضمن مجموع الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد، وكذا ضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين، بل إن زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية، وفي ذلك يقول : "سيكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الإستخباراتية القومية"[4].

أما مفهوم "الأمن" الواسع فيشمل كل ما يحقق الإستقلال السياسي للدولة و سلامة أراضيها، وضمان الإستقرار السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي الداخلي. فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي

---

[1] محمد شلبي، " **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة**" ، عن أشغال الملتقى الدولي الأول حول " الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة" ، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003 .

[2] Ken Booth and Steve Smith, **International Relations Theory Today**, Cambridge University Press, 1995, PP.180-183.

[3] Johan Galtung , « **Les formes alternatives de défense** : **l'exemple européen** », **Les études stratégiques** : **où en sommes-nous?**, Volume 20, N.03, 1989,P.25.

[4] زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة : عمر الأيوبي، بيروت : دار الكتاب العربي،2004،ص.24.

أنه تأمين كيان الدولة و المجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها و تهيئة الظروف المناسبة إقتصاديا و إجتماعيا لتحقيق الأهداف و الغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع[1].

حاول باري بوزان Barry Buzan في دراسته " الشعب والدول والخوف "People, States and Fear إيجاد رؤية عميقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، ويعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعا، وهذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في التغلب على "سياسات أمنية مفرطة في التمركز على الذات"، والتفكير بدلا من ذلك بالمصالح الأمنية لجاراتها[2].عموما يمكن الإقرار بأن أي إدراك مفاهيمي للدراسات الأمنية لن يتأتى عبر إغفال التحولات الجوهرية التي طرأت على السياسة الدولية عقب فترة الحرب الباردة والتي سرعت من عملية الانتقال إلى السياسة العالمية، التي أفرزت مظاهر مؤثرة على جوانب عديدة من مستويات البحث في الدراسات الأمنية، خصوصا ما تعلق بالفواعل الأمنية، المستويات الأمنية، الأجندة الأمنية ، الأمر الذي أدى إلى تشكل مضامين عديدة *في الدراسات الأمنية.

ثالثا: مستويات الأمن والمفاهيم المشابهة.

1. مستويات الأمن:

عند الحديث عن النظرة التقليدية – الكلاسيكي لمفهوم الأمن يدفعنا ذلك للعودة إلى معاهدة واستفاليا 1648و التي أسست لمفهوم السيادة الممارسة من طرف الدولة على ارضيها و التي يمكن تلمسها من خلال جانبين أساسيين هما:

– حماية فضاء ترابها و السكان الذين يعيشون عليه .

---

[1] أحمد جلال التدميري،" **متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية – العربية**"، ورقة مقدمة إلى ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت (26-27 ماي 1997)، الكويت : جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج و الجزيرة العربية،1997، ص.288.

*من أهم المضامين الأمنية الجديدة ،نجد :

1. الصفة الاندماجية التي تتسم بها السياسة العالمية تدفع نحو الاهتمام المتزايد بمستويات أمنية بديلة لمستوى الأمن الدولاتي، كالأمن المجتمعي والأمن الإنساني.

2. الاهتمام بالمظاهر الأمنية الجديدة التي أفرزها سقوط المعسكر الشيوعي و انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، وهي مظاهر تتعلق أساسا بحالة اللاإستقرار الإقليمي ، و هو مبرر كاف لتراجع الاهتمام بالدول كفواعل أمنية وحيدة على حساب المجموعات الأمنية الجديدة(جماعات، أفراد...) كوحدات جديدة في تحليل مفهوم الأمن وتصميم أطر فعالة في الدراسات الأمنية.

3. بداية نشوء مجتمع عالمي في مقابل تفكك الدولة –الأمة، وهو ما يستوجب التركيز على المجتمع العالمي كبديل للمجتمع الدولاتي (على المستوى الوطني) وبالتالي تراجع الاهتمام بالأمن القومي.

[2] Barry Buzan, **People**, **States and Fear**, London: Harvester Wheatsheaf, 1983, PP.218-238.

– حماية الإستقلالية السياسية و العسكرية و الإقتصادية للدولة[1].

يمكن القول أن ما أحدثته معاهدة واستفاليا 1648 من تحولات كبيرة خاصة على مستوى مفهوم الأمن ، و كذا الدولة القومية، لا يمنعنا من الاشارة الى تحولين أخرين بارزين هما:

– **الأول** ، يتمثل في التوجه اكثر نحو عملية توحيد الحقل الاستراتيجي العالمي في مفهوم الأمن، حيث لم يعد بإمكان أية وحدة سياسية مهما كانت قوتها أن تفكر في البقاء منعزلة عن دونما أي تأثر بالتغيير الحاصل على مستوى ميزان القوى، أو حتى محاولة انشاء سياسة أمنية خاصة بها لا تراعي التغييرات الحاصلة على مستوى بيئتها.

– **الثاني** ، هو الترابط / التشابك الكبير و الذي لم يسبق له مثيل في تكوين ميزان القوى الإستراتيجية في العالم و في كل دولة بين عوامل التقدم الصناعي، و الإجتماعي، و التكنولوجي و العلمي و العسكري .و أما عن إتساع و تكثيف شبكات التبادل و الإتصال، فقد أدت إلى ربط تقدم أي إقتصاد وطني بالموقع الذي يحتله في دائرة التقسيم العالمي للعمل، فأصبح بذلك من غير الممكن فصل القوة العسكرية عن القاعدة الإقتصادية .و كذا من غير الممكن بالإلزام وصف القوة العسكرية بأنها الأداة الوحيدة لفرض إدارة الهيمنة علي الخصم و تكريس التفوق.

عند محاولة التمييز بين المستويات الرئيسية لمفهوم الأمن ، يمكن التوصل على تحديد المستويات التالية:

أ.الأمن الفردي :

يعبر بالدرجة الأولى عن شعور الفرد بالأمن و الإستقرار .و إحساس الجماعة بالأمن هو إحساس إجتماعي عام مرتبط بالأمن الوطني .كما يتوقف الأمن الفردي على شعور الفرد بغياب التهديد على حياته و ممتلكاته أو حرياته، و تعتبر هذه من أهم الحريات الأساسية الواجب حمايتها من التهديد الخارجي و الداخلي [2]. و حسب بعض الدول مثل كندا ، فسلم ترتيب الأولويات و السياسات الأمنية تغيرت و تطورت منذ 1990

[1] ن .لحياني، **العالم أمام التحديات الأمنية**، ترجمة :ج.إسماعيل، ح .أوقاسي ، الجيش، الجزائر :مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد : 519 ،أكتوبر 2006، ص.10 .

[2] عبد المنعم المشاط،" **تحليل ظاهرة الأمن القومي**"، استراتيجيا، بيروت ، العدد : 52 ،جوان 1988 ، ص.39.

حيث أصبح الإهتمام بالأمن الفردي يسبق أمن الدولة، إلا أن الحديث عن أمن الأفراد حسب البعض لا معنى له بمعزل عن المجتمع، إذ لابد من سلطة تنظم شؤون المجتمع و تضمن للأفراد أمنهم و أمن ممتلكاتهم[1].

ب.الأمن الوطني أو القومي :

الأمن الوطني لدولة ما في ابسط تعريفاته هو الحفاظ على بقاء الدولة بكامل سياساتها على ارضها و تماسك شعبها في مأمن من اطماع أو تهديدات الغير، و توفر الحد الأدنى اللازم من الاستقرار و الأمن الذي يضمن دوام التقدم وصولا الى رخاء شعبها، مع صيانة كل ذلك بالقدرة على ردع أي طرف خارجي يحاول النيل من استقرارها و استقلالها و أمنها.

فالأمن الوطني و إن كان يرتكز على قدلرات الدولة الذاتية (اقتصادية، عسكرية، تماسك اجتماعي، عمق ثقافي) فإنه لا يتحقق بالقدرات الذاتية وحدها، لأن الدول لا تعيش في فراغ و انما هي جزء من المجتمع تتعامل معه و تتأثر به، ومن ثم فإن صواب الخيار السياسي للدولة انتهاجا لسياسة خارجية سليمة تعي الظروف و المتغيرات الدولية والإقليمية، هو الضمان الأول لأمنها الوطني[2].كما يمكن اعتباره أنه هو أمن الدولة بالمعنى الضيق، فالدولة ذات السيادة هي التي تضم شعبا و سلطة و إقليما .و أي سياسة أمنية تتخذها تهدف بالضرورة إلى الحفاظ على إستقلال و سيادة كل وحدة دولية من وحدات النظام الدولي، و يري الباحث صباح محمود محمد أن المراد من الأمن الوطني هو تأمين الدولة من الداخل و دفع التهديدات الخارجية عنها مما يحقق الحياة المستقرة لشعبها، و يسمح لها الإستفادة من طاقاتها لتحقيق نهوضها و تقدمها[3]، و أمين هويدي يرى أن " الأمن "عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها و مصالحها حاضرا و مستقبلا، مراعية في ذلك المتغيرات الدولية. كما ينبع الأمن القومي من إدراك الدولة لمصادر قوتها و العمل علي تنمية هذه القدرات[4].

---

[1] Myriam Gervais et Stéphane Roussel, **De la Sécurité de l'état a celle de l'individu** : **l'évolution du concept de la sécurité au Canada** (**1990–1996**), Etudes Internationales, volume XXIX, N° 1, (Québec : Institut Des Hautes Etudes Internationales, Mars 1998), P.26.

[2] محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي**، الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2012، ص.24.

[3] إبراهيم مصطفى، **المعجم الوسيط** ، **معجم اللغة العربية**، القاهرة :د.د.ن، 1969 ،ص.27.

[4] صباح محمود محمد، **الأمن القومي العربي**، بغداد : جامعة بغداد، 1981 ، ص.7 .

و حسب م .بورنس الأمن الوطني هو عملية المحافظة على كيان الدولة من جهة و على منشأتها الحيوية من جهة أخرى[1]. و في اطار عملية رسم الإستراتيجية الأمني الوطنية و ياغة مفهوم الأمن الوطني ،يتم ذلك على ضوء خمسة ركائز أساسية:

1. أن يكون مفهوم الأمن واضحا و مفهوما ومقبولا، بحيث يستقطب ولاء المواطنين و يحظى بالإقتناع الحقيقي.
2. ادراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية، حتى الحالية منها والمستقلبية.
3. رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة و الحاجة الى الانطلاق المؤمن لها.
4. توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية و الداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الجيش القادرة على التصدي و المواجهة لهذه التهديدات.
5. اعداد سيناريوهات وتخاذ اجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها... و تتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد خارجيا أو داخليا.

كما يمكن ملاحظة وجو علاقة بين مفهوم الأمن الوطني و مفهوم المصلحة الوطنية، فهذه الأخيرة يتم تعريفها على أنها هي الحاجات والرغبات التي تدركهت دولة ذات سيادة... و علاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة، و يلاحظ في هذا التعريف أنه يحتوي على العناصر التالية:

1. "عنصر الادراك" لحاجات الدولة، و يفترض أن ما في صالح المصلحة الوطنية هو نتاج لعملية سياسية، يتم من خلالها وصول قيادة الدولة الى قرار حول أهمية أحد الأحداث الخارجية الذي يؤثر على رفاهية الدولة.
2. تعريف ينطبق فقط على الدول "ذات السيادة" الكاملة، ولا ينطبق على المنظمات الدولية أو الأقاليم تحت السيادة والتي تعتمد على دول أخرى.
3. يوجد حد فاصل بين "المجال الخارجي" و "المجال الداخلي" للدولة، فالحكومة التي مثلا تتعامل مع مجالها الحيوي الداخلي عادة ما توصف بأنها تعمل لـ "المصلحة العامة" Public Interest ، في حين ان تعاملها مع مجالها الخارجي بأنها تعمل في مجال "المصلحة الوطنية" National Interest .

[1] عفاف محمد البار، **الترابط بين مفهوم الأمن القومي و الأمن العربي و المصالح القومية العربية**، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، القاهرة، 1977 ، ص.02.

هنا تتعدد العلاقة بين الأمن الوطني والمصلحة الوطني، كالأتي:

– هناك اتجاه يستخدم المفهومين كمرادف للأخر.

– هناك اتجاه أخر يرى وجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين، حيث أن نظرية الأمن الوطني لدولة ما تعكس مصلحتها الوطنية، كما ينطلق تهديد المصلحة الوطنية من مفهوم واضح لأمنها، وما يمكن أن يشكل خطرا أو تهديدا لأمنها الوطني. فيما يرى اتجاه ثالث أن الأمن الوطني يمثل أحد دوائر المصلحة الوطنية و جزء منها، بمعنى أنه يمثل المصالح الحيوية التي لا يمكن المساومة حولها.

كما يمكن القول أن الأمن القومي* هو في أحد معانيه يمثل غياب الخوف و الأسباب التي تؤدي اليه بالنسبة للدولة — سواء كانت داخلية ام خارجية– ، واطمئنان الدولة الى تحقيق الغايات و الاهداف القومية، والتي ترمي الى حماية أراضيها و ثرواتها و استقلالها السياسي، وتوفير الرخاء لشعبها بشكل يضمن استمرار بقاء الدولة و تنمية امكاناتها.

من جهة أخرى، يعبر عن المعنى الشامل لأمن الدولة المرتبط بأمن عدة دول يربطها مثلا الإنتماء القومي و الولاء المشترك كمثال الأمة العربية .و يعرف صباح محمود محمد الأمن القومي على أنه تلك الحالة من الإستقرار الذي يجب أن يشمل منطقة ما بعيدا عن أي تهديد سواء داخلي أو خارجي[1].و تعرفه موسوعة العلوم الإجتماعية بأنه إجراء يستهدف تأمين سلامة منطقة من تهديدات داخلية و خارجية قد توقعها تحت سيطرة أجنبية نتيجة إنهيار داخلي أو ضغوط خارجي[2].

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما[3]:

1.المدرسة الإستراتيجية: تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي، والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية.

---

[1]صباح محمود محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.07.

* تجدر الإشارة إلى أن الدراسات العربية اقتبست مصطلح **الأمن القومي** من اللغة الفرنسية sécurité national واللغة الإنجليزية Nation Security ، وترجم بصفة الأمن الوطني للدلالة على القطرية /ومرة نجد بالصيغة الأمن القومي ليتناسب والحالة للأمة العربية أي الأمن القومي العربي.

[2] **Encyclopédie Des Sciences Sociales**, Volume - Z, 1988, P.140.

[3] لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية**، الجزائر :منشورات العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص ص.21-22.

2.المدرسة المعاصرة (التنموية): يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس باستقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، وحتى التدخل العسكري.

ج. الأمن الإقليمي:

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكرين الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الإتحاد السوفياتي، و وحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة.ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها[1]:

- المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار، ومنع الحروب.
- مدرسة التكامل ودورها في دفع عجلة الإقليمية، حيث كان لمنظري الوظيفية وخاصة الوظيفية الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.
- مدرسة النظم ومساهمتها في إبراز مستجدات البيئة الدولية، حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي.

كما يعرّف أيضا الأمن الإقليمي على أنّه "مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم"[2]. كما

---

[1] ناصف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان :دار الكتاب العربي، 1985 ، ص.55.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية** ، لبنان :دار النهضة العربية، 2008، ص.123.

يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي واحد انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة[1]. ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي، تكامل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي.

د.الأمن الدولي :

يعتبر الأمن الدولي أكبر و أوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها .و المقصود بنظام الأمن الجماعي هو :" النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفاءها وإنّما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية"[2]، ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تحتضن وتقنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ.

لتحقيق الأمن الدولي يتوجب توافر مجموعة من الشروط[3]:

1-حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلا في حالتين فقط:

- من خلال الجهاز الدولي، الذي يجب أن يكون مسؤولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.

- حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

2-احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

---

[1] خليل حسين، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**، تاريخ الاطلاع: 2014/02/20، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.drkhalilhussien.blogspot.com/01/blog-post-1982.html

[2] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، ليبيا :دار الرواء، 2008 ، ص.203 .

[3] خليل حسين، **المرجع السابق الذكر** .

3 -عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

4-تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

و يعني أنه من الأفضل الإنتقال بالنظام الدولي من مستوى تنافسي إلى مستوى أكثر تعاوني، و يعتبر مسؤولية جماعية تتقاسمها جميع الأمم و الشعوب و المنظمات الدولية .و لهذا لابد من إنتهاج سبيل التركيز على حل النزاعات الدولية بطرق سلمية .و يعتبر الأمن الدولي نظام يعمل به و لأجله بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلتزاما بميثاقها و بهدف الوصول إلى تحقيق الأمن و الإستقرار الدوليين[1].و نجد أن نظرية" الأمن الدولي " هي نقطة وسط ما بين العالم غير المنظم و الحكومة العالمية، و مفادها صعوبة إنتصار المعتدي أمام تكتل جميع قوى هذه الدول، على أساس أن العدوان على أحدهم يمثل عدوان على جميع هذه الدول .

إلا أنّ نظام الأمن الدولي لا يلغي التناقضات بين مصالح الدول و سياساتها، إنما يرفض العنف المسلح كأداة لحلها و يستبدله بالوسائل السلمية .فنظام الأمن الدولي يقوم أساسا على ردع العدوان و مواجهة مصادره [2].و هو يطبّق تدابير القمع في مواجهة أي دولة أو مجموعة دول تلجأ إلى الإستعمال الغير مشروع للقوة في العلاقات الدولية.كما أن هناك منظوران أساسيان: الأول هو عالمية الاحساس بالخطر و عدم الأمان، و الثاني هو عالمية الأمن و ضرورة العمل من أجل تحقيقه و حفظه. والشكل التالي يبين منظومة الأمن الشامل، وكيف يشكل الأمن الفردي المحور الرئيسي فيها.

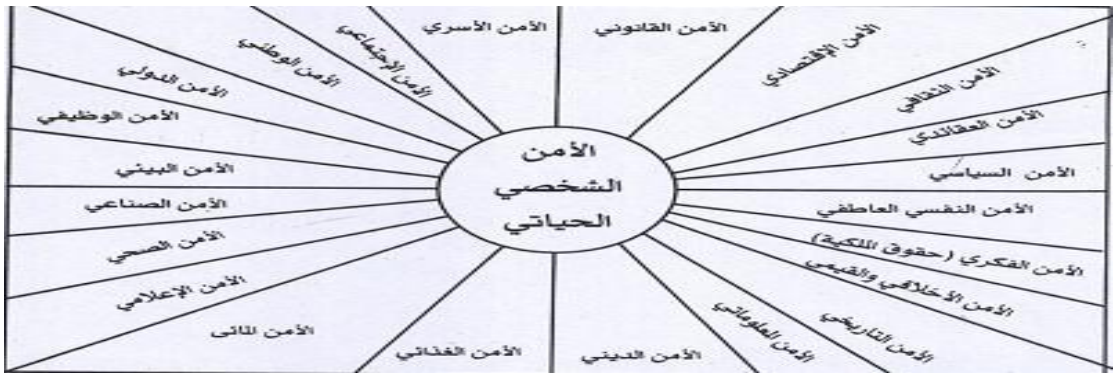

الشكل رقم 01: يبين منظومة الأمن الشامل.

المصدر: محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي**، الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2012، ص.25.

[1] عبد الوهاب الكيلاني،" **الأمن الجماعي**"، السياسة الدولية، القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،1988، ص.54 .

[2] قسم الدراسات، "**مدخل إلى النظرية العسكرية** " ، استراتيجيا، بيروت، العدد: 41 ،جويلية 1989 ، ص.68 .

المطلب الثاني : تطور مفهوم الأمن: من المفهوم التقليدي إلى الموسع.

1. المنظور العقلاني – التفسيري لمفهوم الأمن.

يحاول المنظور العقلاني– التفسيري تفسير الأمن انطلاقا من مبدأ "الحتمية "في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، وعلى هذا الأساس فهو ينظر للأمن كمعطى مسبق و ليس مبنى، أي أن الأمن عبارة عن ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية وما على النظرية إلا تفسيرها. وهنا يمكن التمييز بين اتجاهين بارزين، أولهما المنظور الواقعي والثاني المنظور الليبرالي.

أولا: الأمن من المنظور الواقعي:

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، و يرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق في الجانب العسكري فحسب.

فالقوة حسب الواقعيين مركبة من أجزاء عسكرية و غير عسكرية، كما أن لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة و القيادة السياسية و الإيديولوجية[1]. وهنا يمكن القول أن الفترة التي شهدت صعود الظاهرة الواقعية كمذهب مركزي في ميدان العلاقات الدولية تزامنت مع بروز مجموعة من التحولات أبرزها:

– اهتزاز أهم الافتراضات والأسس المثالية التي ميزت فترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك لاعتمادها على معايير السلوك الدولي وتطورها استنادا إلى القانون والتنظيم الدوليين، فيما استمدت الواقعية أسسها من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي.

– تزامن صعود المذهب الواقعي مع الصعود الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية وهو الأمر الذي ساهم في إضفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية.

---

[1] جيمس دوريتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر و التوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1985، ص. 59.

ما يميّز مسلمات النظرية الواقعية هو أنها تحظى بنوع من القبول و كذلك بانطباع مرجعي مقبول لدى الدارسين في حقل العلاقات الدولية، كونها استطاعت أن تحدث نقلة نوعية في توجه صانعي القرار إلى أولوية الصراع على المصالح، كبديل للصراع الإيديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة.ومن هذا المنطلق فإن النظرية الواقعية، وباعتبار مسلماتها قاعدية في التحليل حسب جون جاك روش Jaques Roche Jean و شارل فليب دافيد Charles Philipe David ، فإنه يمكن اعتبارها جديرة بأن تكون رافدا مهما في تحديد مفهوم الأمن على اعتبار أن[1]:

– طبيعة النظام الدولي الفوضوية و غياب سلطة مركزية و مشتركة بإمكانها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.

– ما يزيد من حدة المخاطر وإمكانية قيام النزاعات والحروب هو سعي الدول الدائم والمستمر على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها وحماية مصالحها.

– الشك أو التوجس (Incertitude) يظل عنصرا محوريا وثابتا على إعتبار أن العلاقات بين الدول مبنية على غياب الثقة مادامت كل دولة تبحث عن حد أدنى من القوة، وهو ما يدفعها إلى الإتجاه نحو التسلح من أجل تحقيق هدف البقاء .

– بنية النظام الدولي تحدّد إلى حد بعيد مدى إستقراره من عدمه، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات – خاصة العسكرية –لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

– الدولة فاعل وحدوي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة و تعريف أولوياتها.

منذ معاهدة واستفاليا Westphalia 1648، تم إعتبار الدولة أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي، حيث كانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطة أعلى منها، وكان ذلك يعني النظر إلى" الأمن "على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول[2]. كما شكل مفهوم القوة أهم المواضيع في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية، سواء نظر إليها كوسيلة أو كغاية، أي كمحفز لسلوك الدول أو كنتاج له أو الاثنان

[1] Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, **Théories de la Sécurité**, Paris : Edition Montchrestien, 2002, P. 90.

[2] جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص.414 .

معا .كما يعتقد هانز مورغانتو Hans Morgenthau أن السياسة الدولية ككل هي صراع مستمر من أجل القوة، و مهما تكن الأهداف النهائية فالقوة هي الهدف العاجل دوما [1].

أما بالنسبة لـ ارنولد وولفرز Arnold Wolfers فهو يرى بأن القوة هي " القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد"، وهنا يظهر الخلط الواضح بين مفهوم القوة Capacity or Strength و مفاهيم التأثير أو النفوذ Influence. حيث أن التمييز بينهما يكون انطلاقا من أن القوة وإن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد و الإغراء، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي عبارة عن مستويات للقوة، أي المراحل الأولى لتشكلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية[2].

بالنسبة إلى هانز مورغنتو J.Hans Morgenthau ، فإنه ينظر للقوة من خلال ثلاثة زوايا [3]:

1. القوة كسبب (power as a cause) أي أنها الدافع لسلوك معين.

2.القوة كهدف (power as an outcome) أي أنها نتاج لسلوكيات الدول.

3.القوة كوسيلة (power as an Instrument) أي أنها الأداة التي يتم من خلالها بلوغ الأهداف المرجوة.

ربما من أهم الانتقادات التي تم توجيهها إلى النظرية الواقعية نجد الحكم الانتقادي الذي وجهه ريمون آرون Raymond Aron للواقعية الكلاسيكية في كتابه " السلام والحرب بين الأمم"، وذلك من خلال تركيزه على أنها علم تطبيقي " Praxeology "، وكذا تركيز الواقعية الكلاسيكية على مبدأ" هدفي"، أي التركيز على مراقبة العنف بين الدول عبر ضمان سلام هش مرتبط بالاستقطابات التنافسية للقوة.

---

[1] Paul Viotti and Mark V. Kauppi, **International Relation Theory**: **Realism**, **Pluralism**, **Globalism and Beyond**, Boston: Allyand Bacon, 1997, P. 56.

[2] عبد الناصر جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص.115.

[3] **المرجع نفسه**،ص.116.

إن الفوارق الجوهرية في التمييز بين مختلف الإتجاهات الواقعية في نظرتها للأمن تكمن في[1]:

1. **الواقعية التقليدية** :تركز على قدرة الدولة و نضالها من أجل البقاء في سياق فوضوي بحت، ولا مجال للفاعلين من" غير الدولة "ولا للتعاون أو إقامة قواعد القانون، بل إن اعتبارات القوة هي التي تؤخذ في الحسبان، ويشكل ميرشايمرJohn Mearsheimer المرجعية المفضلة للواقعية البحتة والمحافظة .

2.الواقعية البنيوية :تركز على بنية النظام الدولي، أي الطريقة التي توزع بها القدرات خاصة العسكرية بين القوى الكبرى، وتتميز هذه البنية بغياب الثقة أو اللا أمن Insecurity المعمم بين الدول، وسلوك الدول في هذه الحالة يحكمه إما انتماؤها أو احتجاجها بمعنى أنها دولة مراجعة للوضع القائم، وأبرز روادها كينيث والتز .Kenneth N .Waltz

3. **الواقعيون الجدد** :يلاحظ نوع من القطيعة مع الكلاسيكية أو التقليدية، حيث يرون بأن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للتقليل من مخاطر اللا أمن وضمان مكاسب نسبية و ليست مطلقة لكل طرف، وقد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسره آليات "الأمن التعاوني"، هذه الآليات تحدّ من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، وعرف بعض أقطاب هذه المدرسة بالواقعيون الجدد التعاونيون ومن أبرزهم شارلز غلازر Charles Glaser.

4. **الاثنو– واقعية (الواقعية الإثنية)**: ينقلون مفاهيم البقاء في سياق فوضوي،والتحميل الأقصى للمكاسب والتنافس إلى داخل الدولة، وهذا خلال تسعينيات القرن الماضي،ومن أبرز روادها باري بوسن Barry Bosen و كوفمان Kaufman .

ثانيا: الأمن من المنظور الليبرالي.

تعتبر الليبرالية من أقدم النظريات التي دخلت حقل العلاقات الدولية في صورتها المثالية، وهي كباقي النظريات تجمّع وتراكم لأفكار مختلفة، تتميز بالتنوع بدءا بالدولية الليبرالية، المذهب المثالي وفكرة الأمن الجماعي، فالليبرالية المؤسساتية ونظرية السلام الديمقراطي [2]. إنّ الليبرالية تُعّد ثاني أهم النظريات العامة في العلاقات الدولية

---

[1] عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011-2012،ص.17.

[2] Dario Batistella, **Théories des Relations Internationales**, 2eme ed.,Paris : Presses des Sciences Politiques, 2006, P.155.

بعد الواقعية، مع تسجيل تفوق نسبي لليبرالية في بعض الفترات كما كان الشأن بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وتتمثل أهم صور الليبرالية فيما يلي:

أ. الدولية الليبرالية:

تعود أفكارها إلى حركة التنوير في أوربا، تؤمن أفكارها بإمكانية أن يحقق العقل الحرية والعدالة والسلام في العلاقات الدولية،وكان من أبرز أنصارها إيمانويل كانط Emanuel Kant و جيريمي بنتامJeremy Bentham في معارضتهما لـ"حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون وتقوم أفكارهما على تحويل الوعي الفردي والدستورية والفيدرالية[1] ".من أهم أفكارها نجد فكرة المذهب الفدرالي وفكرة الأمن الجماعي، والتي تشير إلى أن الحرب العالمية الأولى وما خلفته من نتائج مروعة في الخسائر البشرية والمادية، شكلت دافعا قويا لبروز هذا المذهب وبقوة للحيلولة دون قيام الحروب، بإيجاد آليات كفيلة بتحقيق ذلك، من خلال العناية بتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية، بغية إقامة تنظيم أفضل للعالم وخدمة أهداف السلم، للحد من الاتفاقيات الدولية السرية والتحالفات.في حين يرى وودرو ويلسون Woodrow Wilsson أن الأمن والسلام وضعٌ يجب بناؤه وإقامته، وأن الأمن الجماعي يستدعي إيجاد مؤسسة دولية تنطوي على إجراءات ديمقراطية لمعالجة النزاعات[2].وبالمقابل يشكك الكثير من اللبراليين المثاليين في أن مبادئ الحرية الاقتصادية كفيلة بتحقيق السلام ومن بينهم هوبسن J.Hobson إنطلاقا من كون الإمبريالية الرأسمالية هي من شجع التنافس، بين الدول، والعامل الذي يغذي النزعة العسكرية وبالتالي الحرب.

ب. الليبرالية المؤسساتية :

كانت الحرب العالمية الثانية وبنتائجها عاملا حاسما لإعادة النظر في الأمن الدولي، وخاصة أطروحة الأمن الجماعي التي سادت في ثلاثينيات القرن العشرين **(20)** ، ففشل عصبة الأمم المتحدة في منع الحرب العالمية الثانية، وتجنيب أوربا والعالم ما خلفته الحرب العالمية الثانية من خراب ودمار، برزت هناك حاجة ملحة إلى إيجاد مؤسسة دولية أخرى، تكون أقدر على توفير وضمان السلم والأمن الدوليين، فكانت هيئة الأمم المتحدة، وظهر

[1] دن تيموثي،" **الليبرالية**"،في جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008 ،ص.313.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.321-322.

مجلس الأمن كأداة للأمن الجماعي، لكن هذا الدور عطل بفعل حق النقض[1] .ومع مطلع عقد السبعينيات من القرن العشرين تحوّل الكثير من الليبراليين إلى إعطاء المؤسسات الدولية المزيد من الاهتمام، لجعلها تضطلع بمهام ووظائف ليس بمقدور الدولة القيام بها بمفردها، وربما ينبني هذا التحوّل على ما دعا إليه دافيد ميتراني David Mitrany في منتصف القرن العشرين، إلى تعاون فوق وطني لحل المشاكل المشتركة، وإمكانية نمو وتوسع هذا التعاون ليشمل عديد القطاعات، ويشاركه إرنست هاس Ernest Haas في قدرة التعاون على بناء الثقة وتوثيق المصالح المشتركة وجعلها أكثر استقرارا .

ويقدم الليبراليون المؤسساتيون الاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي كنموذجين عن الليبرالية المؤسساتية في فترة ما بعد الحرب الباردة[2] . والليبرالية المؤسساتية مرشحة للتطور أكثر، ولتكون مسعى تعاونيا إقليميا في كل الفترات، خاصة بعد نجاح التجربة الأوربية، وهي كفيلة برفع التعاون والاعتماد المتبادل إلى مستويات أعلى، وربما لتكون بديلة للعلاقات الاستراتيجية، وتشهد على الانتقال من منظور ما بين الدول إلى منظور عبر الدول، وحلول النموذج الجديد" الشبكة العنكبوتية "محل النموذج الواقعي" كرات البلياردو "في مجال الأمن[3] . وما التوسيع الحاصل على مستوى الاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة، إلا دليل على مدى نجاعة هذه المؤسسات الليبرالية في حصر هوامش النزاع وتوسيع آفاق الأمن والتعاون.

ت. نظرية السلام الديمقراطي:

ظهرت هذه النظرية في ثمانينيات القرن العشرين في كتابات كل من مايكل دويل Michael Doyle و بروس راست Bruce Russet *،وتستند إلى مقالة كتبها إيمانويل كانط Emanuel Kant تحت عنوان " التمثيل الديمقراطي الجمهوري، التزام أيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية"[4]. و تتمحور هذه النظرية حول الديمقراطية، على اعتبار أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، وبالتالي يُعّد ذلك تأسيسا للسلام

---

[1] **المرجع نفسه**،ص.325.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] Charles Philipe David et Jean Jacques Roche, **Théorie de la Sécurité**, **Définitions**, **Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris : Editions Montchrestien, 2002, P.15.

[4] جون بيليس،" **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**"، في :جون بيليس وستيف سميث، **مرجع سابق**،ص ص.428-429.

* تأثر أصحاب هذا الاتجاه بكتابات **ايمانويل كانط Emanuel Kant** ،و الذي يحاول أن يبين بأن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل بداية التحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية و معاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب و ليس تنظيمها فقط، كما قال بذلك **هوغو غروسيوس Hogo Grotius**،وقد دعا كانط في المادة التعريفية الثالثة من كتابه" **مشروع السلام** "إلى إقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

وتكريسا للأمن، فهي القادرة على تسوية نزاعاتها وخلافاتها عن طريق الحوار والقنوات الدبلوماسية دون التلويح باستعمال القوة العسكرية.

فالمعايير المشتركة والالتزام بالشراكات، عوامل رئيسة لفض النزاعات وحتى العمل مسبقا على تلافي حدوثها، فهي حسب راست Russet ليست الوصفة الكاملة لإنهاء الحروب والصراعات وإنما تساهم في كبح معضلة الأمن وإيجاد عالم أكثر سلاما[1]. ويلخص جون جاك روش Jean Jacques Roche منطلقات المقاربة الليبرالية في العناصر التالية:

- من الممكن تقليص درجة العلاقات النزاعاتية بين الدول عن طريق التقارب الدائم بينها، من خلال تناغم القيم والاعتماد على المشتركة منها، وعن طريق توظيف الطرائق والآليات المتعددة الكفيلة بضمان استقرار النظام الدولي، لبلوغ مفهوم "الكل من أجل الواحد" بدل "كل لنفسه "والتقاسم بدل القوة[2].
- مكاسب التعاون ستزيد مع مأسسة الأمن، ومخفضة لأخطار الشك والريبة، و جامعة للفواعل الدولية، وميلهم الإرادي إلى قاعدة معيارية مشتركة، وأن صعود دولة القانون الليبرالي المؤسسة تشجع المقاربات المشتركة للأمن.
- انتشار القيم الديمقراطية كفيلة بتخفيض النزاعات المسلحة وحل الخلافات بطرق سلمية.
- تعمل التجارب على التقريب بين المكاسب الخاصة والمكاسب العامة، وذلك يجسّد انتشار هياكل التبادل الحر الذي يقود نحو السلم، كما أن الاعتماد المتبادل، وتطوير شبكات المال فوق الوطنية، وازدياد وزن المنظمات والفواعل غير الحكومية تعمل جميعا في اتجاه إدماج قاري وعالمي.

2. المنظور التكويني – التأملي لمفهوم الأمن:

النظريات التكوينية كمجموعة من تصورات بديلة للسياسة العالمية تتبنى مواقف ابستيمولوجية وخيارات منهجية وأنطولوجية، غير تلك التي ميزت النظريات التفسيرية في إطار ما يعرف المحاورة الثالثة للتنظير في العلاقات الدولية التكوينية في مواجهة التفسيرية.

---

[1] Navari Camélia in Paul,D.Williams,« **Security studies an Introduction** »,Rutledge :Taylor and Francis Group, London and New York ,2008, P.36.

[2] Charles Philipe David et Jean Jacques Roche, **Op .Cit**., P.97.

أولا: الأمن من المنظور البنائي:

تعود جذور البنائية إلى كتاب نيكولا أونوف Nicholas Onuf الحامل لعنوان: "عالم من صنعنا " World of Our Making، الذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح البنائية Constructivism، ومنتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة، أما الانطلاقة الفعلية فكانت بفضل الكسندر واندت Alexender Wendt عام 1992في إطار" النظرية النقدية الاجتماعية " كرد فعل على كل من الواقعية والليبرالية، ومنطلق واندت Wendt لا يطرح نظرية Theory وإنما مقاربة Approach تقوم على الافتراضات التالية[1]:

- الدول تعتبر الوحدات الأساسية للتحليل .
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل" تذاتاني"Intersubjective ".
- هويات ومصالح الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام .

تركز البنائية على عنصر الهوية Identity الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية، حيث تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها و مؤسساتها.وعلى هذا الأساس، فالهوية تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد و صناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

و يمكن تفسير اهتمام البنائية بمتغير الهوية على أنه نوع من التفكيك لنموذج كرة البليار الواقعي Blliard Ball Model، حيث يرفض البنائيون هذا التصور لأنه حسبهم فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات الدولية، والمهم بالنسبة لهم هو فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدول (الكرات) لاستيعاب المخرجات السياسية لها حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي[2].

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية،2007،ص.323.

[2] **المرجع نفسه**،ص.224.

ألكسندر واندت Alexender Wendt في مقاله الصادر عام 1992 تحت عنوان "الفوضى هي ما تصنعه الدول :البناء الاجتماعي لسياسات القوة"، Anarchy is what states make of it : The social construction power politics ، بأن " الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة، لكنها تكتسي القوة و التأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها"[1]. ولكن نجده يفرق بين ثلاثة أنواع /تصورات للفوضى ترتبط بمسألة توظيف الأمن، حيث يقول بأن الدول توظف الفوضى لخدمة مصالحها، فعندما تنظر الدول إلى بعضها البعض نظرة عداوة فإنّ البنية الدولية تكون مشكلة لفوضى على نمط توماس هوبز، ولما تنظر إلى بعضها البعض نظرة تنافس تكون مشكلة الفوضى على نمط جون لوك، أما إذا نظرت الدول إلى بعضها كأصدقاء نكون بصدد فوضى كانطية[2].فيما يخص نظرة البنائيين لمصادر الأمن فإنها تتمحور بالأساس حول الإشكالية التالية: التالي :أيهما يسبق الآخر الواقع أم الأفكار؟، وفي محاولة للإجابة فهم يرون أن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات و المفاهيم التي تعطي للقوة معنى[3]، وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير و تحليل الواقع الدولي.

أما بالنسبة لكل من كراتوشويل فيدريش Fredirich Kratochwill، و جون روجي John Rogie و إيمانويل ادلر Emanuel Adler، وفي محاولة لوضع مجموعة من القوانين النظرية تتعلق بمفهوم الأمن، فهم يركزون على المسلمات الثلاثة التالية[4]:

- أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن بنى Structures و ليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات" قيمة "إلا إذا آمنت الدول بها، وعلى هذا الأساس سيصبح

---

[1] Juanita Elias and Peter Sutch, **International Relations – The Basics –**, New York :Routledge, 2007, P.186

[2] عبد النور بن عنتر،" **المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن**"، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون والأمن، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فيفري2009.

[3] Charles P.David et Jean Jaques Roche, **Théorie de la Sécurité**, **Définitions**, **Approches et Concepts De La Sécurité Internationale**, **Op.cit**., P. 104.

[4] لقد أعطت البنائية حيزا بحثيا/ تساؤليا للعديد من الباحثين حول مفاهيم عديدة، فبغض النظر عن إسهامات كل من **واندت Alexender Wendt** و **أنوف Nicholas Onuf** باعتبارهما أعمدة المقترب البنائي، فإن **ايمانويل ايدلر Emanuel Adler** يحاول البحث عن كيفية بناء جماعة أمنية، أما **بيتر كاتزنشتاين Peter Katzestein** فيسعى إلى دراسة الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية للدول، وبصورة خاصة على الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية . وهي محاولات تؤكد الأهمية التي يحضى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقترب الذي حاول إعطاءه دفعة جديدة، بعيدا عن التصورات الحتمية و الاقصائية للمنظورات التفسيرية دون أن يلغيها.للمزيد أنظر في:

Emanuel Adler and Vincent Pouliot, **International practices**, International Theory , Volume 3, Issue 01 , February 2011, PP.1 – 36.

الأمن "تنبئيا " بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام واستفاليا على دمجها ضمن سلوكها.

- الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير تلعب دورا هاما في تشكيل و تغيير هوية النظام الدولي مع مرور الزمن وبصورة مختلفة.
- يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن بشرط أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية، فإن المقترب البنائي يبعث على التفاؤل لأنه بدل الاعتقاد بديمومة التنافس والتنازع بين القوى الكبرى كما يعتقد أغلب الواقعيين ، يمكن لهذا التنافس أن يزول بتبني أفكار سلمية، كما حدث للاتحاد السوفياتي عندما لعبت أفكار غورباتشوف دورا هاما في إنهاء الحرب الباردة وبصورة سلمية، دون اللجوء إلى خيار القوة السوفياتية كبديل عسكري[1].

ثانيا: الأمن من منظور النقدية الاجتماعية.

على المستوى الإبستيمولوجي تنطلق النقدية من افتراضات منهجية " لا وضعية" Non-Posivist ،للعلوم الاجتماعية، و هذا ما تؤكده أعمال يورغن هابرماس Jurgen Habermass المنشورة لأول مرة سنة 1968 ثم سنة 1987والمرتبطة بـ" المعرفة والمصالح الإنسانية" Knowledge and Human Iterersts[2]،حيث يميز هابرماس Habermass بين ثلاثة أشكال للنظرية تقوم بدورها على ثلاثة" مصالح معرفية" هي : المصلحة المرتبطة بالعلوم التحليلية التجريبية، المصلحة العملية، وأخيرا مصلحة الإنعتاق والتحرر التي تؤدي إلى ظهور العلوم النقدية التي تنطلق من التسليم بقدرتنا على التفكير، وعلى الوعي وعيا ذاتيا بما نعمل على أساس الوقائع المعروفة لدينا عن الحالة، وانطلاقا من إدراكنا لقواعد التفاعل المقبولة اجتماعيا[3]، وهي الفكرة التي قامت عليها أسس نظرية يورغن هابرماس Jurgen Habermass النقدية [*].

---

[1] **Ibid**.

[2] يعتبر كل من يورغن هابرماس Jurgen Habermass أهم مفكر نقدي إلى جانب كل من تيودور ادورنو Theodor Adorno و هاربرت ماركيز Herbert Marcuse من ألمانيا، وكل من اندرو لينكلاتير A.Linklater و كذلك روبرت كوكس Robert Cox من بريطانيا، للمزيد أنظر في : عبد الناصر جندلي،**مرجع سابق الذكر**،ص.314

[3] ايان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة :محمد حسين غلوم، الكويت: عالم المعرفة، 1990، ص .308.

* يرى **هابرماس** Jurgen Habermass بأن النظرية Theory هي نتاج للفعل البشري وتخدم غايات ذلك الفعل، و هي بشكل أساسي أداة لتحقيق حرية أكبر للبشر، كما أنها تتطور بأشكال متباينة بعيدا عن الأعمال المتأخرة ل **هوركايمر** و **ادورنو** وأصحاب اتجاه ما بعد الوضعية الذين ترتبط المعرفة عندهم بالهيمنة والاستعباد.

أما روبرت كوكس Robert Cox – أحد أبرز المنظرين النقديين – فإنه يعتبر أن عقلانية الواقعيين ما هي إلا معيارية مستترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة،وهو ما يتوافق مع المنطلق النقدي لكوكس المرتبط بعبارته الشهيرة : " النظرية هي دوما من أجل شخص معين ولهدف معين" Theory is always for some one and for some purpose،منازعا بذلك كل موضوعية وعلمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، مقترحا بديلا لذلك يقوم على أساس المعيارية الذاتية Subjective Normative [1] .

حيث يقول كوكس Cox : "إنه ليست هناك نظرية بحد ذاتها معزولة عن وجهة نظر لها في الزمان والمكان، وعندما توجد نظرية تمثل نفسها على ذلك النحو، فمن المهم أن نبحث فيها كإيديولوجية وأن نعري منظورها الدفين"[2].ومن الجانب المنهجي نجد أن النقديين يرفضون هيمنة منهج علمي واحد، و يدعون إلى التعدد المنهجي بهدف إبراز أهمية الاستراتيجيات التفسيرية[3].فانطلاقا من كونها مزيج من الماركسية والغرامشية* ، تتبنى النظرية النقدية "إبستيمولوجيا مادية تاريخية" وفق منهجية جدلية،ممثلة بذلك قطيعة واضحة مع الإبستيمولوجيا الوضعية التجريبية القائمة على منهج علمي وحيد وهو المنهج الاستقرائي الاستنباطي الذي يميز الواقعية البنيوية[4].

تتحدى النقدية المفاهيم الواقعية حول الفعل Action والطبيعة الإنسانية Human Nature و أهمية متغير الهوية في بناء المصالح وتحديد الأفعال[5].وكذا مفهوم الفوضى الأبدية للواقع الدولي المفترض قيامه على تنافس دول ذات سيادة لحماية مصالحها الوطنية واستقرار الترتيب العالمي القائم، فحسب وليامزMc. Williams

---

[1] Dan L.Maclsaac, « **The Critical Theory of Jurgen Habermas** »,consultation Date: 15/02/2011, available in : *http://www.physicsed.buffàlostate.edu/danowner/habcrithy.html.*

[2] جون بيليس، وستيف سميث، **مرجع سابق**،ص.378.

[3] Richard Price & Christian Reus-Smit, « **Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivist** », consultation date:15/03/2011, available in :
http ://www. ejt.sagebub.com/egi/content/short/4/3/259.

[4] عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2002-2003 ، ص.35.

* هناك من يطلق على النظرية النقدية الاجتماعية اسم **الغرامشية الجديدة** نسبة إلى المفكر الإيطالي **انطونيو غرامشي** الذي ساهم في شرح فكرة الهيمنة والتي تعني عنده السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة الهيمنة لا تقوم إلا من خلال الإيديولوجية التي تمثل منظومة فكرية تحدد البنى والممارسات الاجتماعية في المجتمعات والتي تجعل من هيمنة القوى الرأسمالية وأنماط العلاقات التي تفرضها أمرا عاديا و طبيعيا لا يثير التساؤل.

[5] R. Price and C. Reus – Smith, **Op.cit**.

و كروز K. Krause فإن الفوضى والمصلحة الوطنية ليستا قوانين طبيعية حتمية، وإنما مجرد سلسلة من الافتراضات و الطروحات حول الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة[1].

أما عن أهم مبادئ النقديين في تصورهم للنظام الدولي والأمن الدولي والمحلي، فهي كالآتي:

– النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس ماديا، وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا، وبدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول، أي أنه متغير تابع لعنصر الإدراك، بالإضافة إلى عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع حالات التفاعل، وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة و الفوضى في فهم الأمن الدولي وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة، كلها عوامل تفيد في تشكيل النظام الدولي ومساراته التفاعلية .وقد قدم ألكسندر واندت Alexander Wendt مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية وهو" الجماعة الأمنية " كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية، عن طريق سياسات الطمأنة التي تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تشكيل "جماعة أمنية" تتمتع بقدر أكبر من السلام[2]. أي أن المعرفة هي إنعكاس لرغبات الإنسان وهنا يظهر مفهوم الإنعكاسية Reflexivility في المنهجية الما بعد وضعية وفي النظرية النقدية .

–على عكس الواقعيين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن فان النظرية النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي له[3]، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل Global World Security والأمن الإنساني Human Security[4] .وهما المفهومان الأساسيان اللذان تقترحهما النظرية النقدية الاجتماعية في إطار الدراسات الأمنية، وعلى حد تعبير باري بوزان، فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة[5].

---

[1] عمار حجار، **مرجع سابق**،ص.35.

[2] جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص ص.434-435.

[3] Charles P.David et Jean Jaques Roche, **Op.cit**, **P.106**.

[4] Bjorn Moller, «**The Concept of Security**: **the pros and cons of expansion and contraction**», Paper for Joint Sessions of the Peace Thesis Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (I.P.R.A), Finland, 5-9 August,2000, P.11.

[5] عادل زقاغ، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن :برنامج البحث في الأمن المجتمعي**"،تاريخ الاطلاع: 2012/05/20،على الرابط التالي:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

فالنظرية النقدية الاجتماعية أحدثت نقلة فيما يخص السؤال من :الأمن لماذا؟ إلى الأمن لمن؟ أي من يجب تأمينه؟، و تعتقد أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي لذا فهي الوسيلة أما الفرد فهو الهدف والغاية، فيصبح الأمن الإنساني كنجدة للبشر في حالة الانكشاف أمام أنظمة الإقصاء المضطهدة .وحسب هذا التصور الراديكالي فإن الدولة–الأمة تجاوزها الزمن بل أصبحت تمثل عائقا أمام تحرر و انعتاق البشر.

أما مفهوم الأمن العالمي الذي يعتبر ثاني المفاهيم الأساسية للأمن من المنظور النقدي، فهو يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان على المستوى العالمي، ومن الضروري أمننة (Securitisation) كل عنصر من شأنه توفير الإنعتاق والتحرر للفرد[1] .وفي هذا الصدد يقول كين بوث Ken Booth :"إن طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشئومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بالانعتاق "مقابل ترك موازين القوة كما هي"[2]. وفي هذا الاتجاه، فإن بوث Booth يرى أن الأمن يعني الإنعتاق Emancipation ، والذي يعني حسبه، تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود :الحرب، والفقر، والاضطهاد ونقص التعليم وغيرها كثير .

ثالثا: الأمن من منظور ما بعد الحداثة.

يعد كتاب " العلاقات التناصية / الدولية " من تأليف كل من جيمس دار دريان James Der Derian ومايكل شابيرو Michel Shapiro جامعا لكل قراءات وأفكار ما بعد الحداثة للسياسية الدولية .ومن بين أهم المفكرين المساهمين في بلورة هذه النظرية نجد :فوكولت Foucult و باودريلارBaudrillard ، جاك دريدا Jacques Derrida و ليوتارد J.F Lyotard[3].و يمكن إعتبار نظرية مابعد الحداثة "Post-Modernism" نظرية

---

[1] Hélène Viau, « **La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales** », Note de Recherche C.E.P.E.S, Université du Québec a Montréal, N°.8, Janvier 1999, Date de consultation : 15/02/2012, disponible sur le lien suivant :

http://www.er.upama/nobel/cepes/note8.html

[2] تاكايوكي ياماموراء" **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية** "، ترجمة :عادل زقاغ، تاريخ الاطلاع : 2013/05/10،على الرابط التالي:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

[3] Jim George, « **of Incarceration and Closure**: **Neo-Realism and the new/old world Order**», Millennium journal of International Studies, Vol. 22, N°.2, 1993, P.172.

اجتماعية ،كان ولوجها لحقل العلاقات الدولية مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، بعد ترجمة كتاب " الوضع الما بعد الحداثي" لجون فرانسوا ليوتارد J.F Lyotard إلى الانجليزية عام 1984.

تنطلق ما بعد الحداثة من افتراضات سياسية تعتمد على إعادة النظر في مفاهيم الحداثة، التنوير، الحقيقة، العلم والعقل .وهنا يعتقد جيم جورج Jim George أن بعد الحداثة:" تعيد صياغة المسائل والقضايا القاعدية للإدراك الحداثي، ليس بالتركيز على الفاعل ذي السيادة أو الموضوع، بل على الممارسات التاريخية الثقافية واللغوية التي ضمنها يبنى الفاعل والموضوع"[1].كما تركز نظرية مابعد الحداثة في تصوراتها على نقد الاتجاهات النظرية الوضعية، خاصة الواقعية الجديدة، وهو الأمر الذي أدى بالمفكر الفرنسي ليوتار J.F Lyotard إلى الإقرار بالسقوط الحر للنظريات التفسيرية، وعجزها عن مواكبة التحولات والتغيرات الدولية المتعاقبة، ناعتا إياها بالجامدة والقاصرة[2].نظرا لافتقارها لتصور أو بناء نظري متناسق ومتكامل، وفي هذا الصدد يقدم ما بعد الحداثيون تصورا مغايرا للتصور التقليدي للحقيقة " Truth" والتي تتشكل وتنتج حسبهم من خلال اللغة، وتوظيف مفهوم التناص Intertextuality* وهو ما يعني منح اللغة الدور المركزي في إدراك الواقع الدولي [3]، وهو ما يعبر عنه لاسي J.W. Lacey بقوله : " أفضل مجاز للحقيقة هو النص "(The best Metaphor for reality is text)[4].

أما المفكر جاك دريدا Jacques Derrida بدوره أشار إلى أنه توجد حقائق منفصلة وليس حقيقة كلية حيث يقول:" إن حقيقة الأمر أنه لا يوجد شيء يسمى الحقيقة في ذاتها"[5]. فالحقيقة يستحيل الوصول إليها، باعتبار أن العقل لا يمكنه محاكاة الواقع ، وهو ما دعا نظرية ما بعد الحداثة إلى رفض احتكار الحقيقة[6]. حيث تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطاب و"التناص"، فهي تعتبر أن الخطاب هو المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياساتها، والتناص كأساس أنطولوجي لفهم الواقع الدولي. وأما عن توظيف عقيدة "التناص"

---

[1] Léne Hansen, « **A Case for Seduction? Evaluating the Post-Structuralist Conceptualization of Security**», Cooperation and Conflict, Vol .32, 1997, PP.371-372.

[2] عبد الناصر جندلي، **المرجع السابق**، ص 331.

* يرمز مفهوم **التناص Intertextuality** لعلاقة النص بالقارئ ،حيث تقع على عاتق القارئ مسؤولية فهم النص و استيعابه عن طريق تأويله، وعملية التأويل هي عملية **التناص**.

[3] Keith Webb, « **Preliminary Questions about Post-Modernism** », Paper Prepared for Special Series on Contemporary Theory in International Relations, University of Kent at Canterbury, June 1995, consultation date:20/02/2012, available in :*http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers/html*

[4] Renate Kenter, « **The Art of the Possible**: **The Scenario Method and the Third Debate in International Relations Theory** », a Master Thesis in International Relations, University of Amsterdam, November 1998, consultation date : 12/03/2012,available in : *http://www.deruijter.net/kenter.html*

[5] باسم علي خريسان ، **العولمة والتحدي الثقافي** ، بيروت : دار الفكر العربي ، 2001 ،ص.112 .

[6] عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي ، **الحداثة وما بعد الحداثة** ، دمشق : دار الفكر، 2003 ،ص.88.

Intertextuality عند الما بعد حداثيين، فإنه يعني إعطاء الدور الأساسي للغة في فهم وإدراك الواقع الاجتماعي، وهذا لا يعني أن اللغة تعكس الواقع ، وإنما باستعمال اللغة يبنى ويصاغ الواقع في مسار لا نهائي من التفسير[1]. ومن خلاله (أي التناص) تدعو إلى ضرورة تضمين الخطاب حول العلاقات الدولية أصواتا كثيرة ومتعددة ،ولتحقيق ذلك توظف مفاهيم معينة :كالتهميش، الامتياز، السكوت، النسيان[2]. كان لها التأثير في بروز وتنامي عدة حركات اجتماعية وسياسية ذات مطالب تتعلق بالهوية، هذه الأخيرة التي تعتبر بناء اجتماعيا وأصبحت – بالنظر لكون أصولها التاريخية ترجع إلى مبادئ وأسس النظام العالمي/ الواستفالي القائم على الدولة /الأمة– واحدة من بين القضايا الأكثر حساسية في السياسة الدولية.

تبني هذه النظرية منظورها الأمني على أساس نقد الطرح الأمني الواقعي الذي يعاني برأيها حالة قصور منهجي في التعامل مع الظاهرة الأمنية، و عجز عن التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة .حيث يوجه ريتشارد آشلي Richard Ashley في دراسته المعنونة بـ" بؤس الواقعية الجديدة" The Poverty of Neorealism انتقادا شديدا للتصور الواقعي للسياسة العالمية حيث يقول:" إن النيو واقعية كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير، إنها إيديولوجية توجه مشروعا شموليا Totalitarian لأطراف العالم وأجزائه[3]". وبذلك فان اشلي Ashley يقر بأن النظرية الواقعية تقف عقبة أمام إرساء دعائم نظام دولي يعزز الأمن ويحفظه، نظرا لصياغتها خطابا سياسيا يمثل مشكلة مركزية لانعدام الأمن الدولي، لذلك يصفها اشلي Ashley بالإيديولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يمثل رأي أقلية فرض على الأغلبية، ويشجع على بروز الصراعات الأمنية، باعتبارها (أي الواقعية) تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول .وفي هذا السياق، يرى جون فاسكز John Vasquez أن سياسة القوة هي صورة للعالم الذي يشجع السلوك الذي يأتي بالحرب، وبحسبه فإن التحالفات ذاتها لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب[4].

وبالرغم من كل الإسهامات لنظرية ما بعد الحداثة، كنزعتها لتحرير الإنسان في إطار موقفها المضاد للشمولية السياسية والأحادية الفكرية من جهة، وبالرغم من الكثير من النماذج التي تعكس بوادر النجاحات الأولى لمبادئ هذه النظرية على مسرح السياسة العالمية، والتي تتعلق بتزايد وتنامي المطالب الهوياتية في كثير من

[1] Renate Kenter, **Op**.**Cit**, P.10.

[2] Keith Webb, **Op**.**Cit**.

[3] Paul R. Viotti & Mark V Kauppi, **International Relations Theory**: **Realism**, **Pluralism**, **and Globalism and Beyond**, USA, Boston: Allynand Bacon, 1997, P.430.

[4] **Ibid**,P.20.

الدول الاشتراكية السابقة، والجمهوريات السوفياتية على إثر انهيار الإتحاد السوفياتي ومناطق أخرى[1]، وذلك لإدراج مسألة الهوية ضمن اهتمامات الدارسين في مجال العلاقات الدولية، إلا أن مساهمتها في تقديم تصور جديد للعلاقات الدولية تبقى متواضعة وضئيلة، وذلك لكونها بقيت متمحورة أساسا حول النقد الإبستيمولوجي والمنهجي للمقاربة العقلانية، القائمة على أساس الفلسفة الوضعية والتجريبية العقلانية.وفي هذا الصدد، يرى المفكر الأمريكي الماركسي فريديريك جيمسون Fridirik Jimpson في كتابه"ما بعد الحداثة أو المنطق الثقافي للرأسمالية في مرحلتها الراهنة" Post-Modernisation or The Cultural Logic of Capitalism in its Contemporary Phase أن الأفكار التي تدعو لها نظرية ما بعد الحداثة هي بنية فوقية، ورؤيتها النقدية للنظريات التفسيرية التقليدية هي تعبير عن إفلاس هذه النظرية[2].

3. المنظور التوسعي لمفهوم الأمن.

سوف نحاول من خلال هذا العنصر البحث في إسهامات مدرسة كوبنهاجن* Conpenhagen ، وكذا في أهم في فكرة مركب الأمن وموقع المنطقة المتوسطية محل الدراسة منه.فهذه المدرسة أصبحت علامة مميّزة للأبحاث التي قادها كل من باري بوزان Barry Buzan و أولي ويفر Ole Waever المرتبطة بمعهد أبحاث السلام لكوبنهاجن (Conpenhagen peace research Institute)، وهذه المدرسة لا تمثل مجموعة من الباحثين بعينهم، وإنما تبيّن إطارا نظريا للدراسات الأمنية عبر مجموعة محددة من النصوص التي اتبعّها خلال تسعينيات القرن الماضي[3].

عموما يمكن القول انه من أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف باري بوزان Barry Buzan بأنه:" العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو " قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها

---

[1] عبد الناصر جندلي،**مرجع سابق الذكر**،ص.334.

[2] باسم علي خريسان ، **العولمة والتحدي الثقافي** ، بيروت : دار الفكر العربي ،2001 ،ص.106.

* ترتكز دراسات مدرسة كوبنهاجن على التحليات الاجتماعية للأمن .من أبرز مفكريها نجد باري بوزان Barry Buzan ، أولي ويفر Ole Weaver و جاب دو ويلد Jaab de Wilde ،بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون ضمن معهد كوبنهاجن لدراسات السلام Conpenhagen Peace Research Institution

[3] Salim Chena, « **L'école de Copenhague en Relation Internationales et La Notion de Sécurité Sociétale** : **Une Théorie à La Manière d'Huntington** »,N°.4 ,Institutionnalisation de La Xénophobie en France, Mai 2008,Revue Asylon, Date de consultation :12/07/2011,disponible sur le lien suivant : *http://www.reseauterra.eu/article 750.html.12-07-2011*

المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[1]. وفي سعيهما للأمن،فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في إنسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى. أساس الأمن هو البقاء، لكنه يحوي أيضا على جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود[2]. وهذا التعريف الذي اقترحه باري بوزان ثم الجامعي الفرنسي داريو باتيستيلا Dario Battistella ،تبسيط لمعنى تعريف أرنولد ولفرز (ينتمي إلى المدرسة الواقعية) لعام 1952 وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين[3]. كما تنطلق نظرة مدرسة كوبنهاجن للأمن على اعتباره وقبل كل شيء مسعى Effort وأن الفاعلين Actors ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض و التسويات السلمية بهدف تبني مسار "الأمننة"Securitisation وهو مسار ترتكز أسسه على "تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء ".

لقد أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية، وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، و يعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيو واقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل كما رأينا سابقا حيث يصف بوزانBuzan نفسه ب"الليبرالي الواقعي"[4].

وفي محاولته الإجابة حول الادعاءات المتصاعدة لمفكري الجنوب على أساس أن الدول يمكن أن تشكل مصدر تهديد بدلا من أن تكون مصدر أمن، يؤكد بوزان Barry Buzan بأن التطور نحو مفهوم "القوى الكبرى " ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى باري بوزان Barry Buzan بأن "إقصاء الفوضى" هو استجابة لمعضلة الأمن Security Dilemma ،وحول التمييز الواقعي بين النظام

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية،2005،ص.13.

[2] Barry Buzan, **People**, **States and Fear**: **An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**,2nd ed,Boulder,Lynne Rienner Publishers,1991,PP.18-19.

[3] عبد النور بن عنتر،**المرجع السابق**، عن:

Dario Battistella, **Théorie des relations internationales**, Paris : Presses de Sciences Politique, 2003, P.432.

[4] Kenn Booth and Steve Smith, **International Relation Theory Today**, USA, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1995, PP. 176-177.

الداخلي Domestic Order والفوضى الدولية، يتوقع بوزان Barry Buzan بأن النظام الدولي يسير نحو" فوضوية ناضجة" Mature Anarchy وهو النموذج الأكثر استقرار للفوضى الدولية[1].

أما إذا ما جئنا إلى محاولة حصر مفهوم و "إطار الأمننة ""Securitization Framework "، فإننا نجد أن كل من باري بوزان Barry Buzan و أولي ويفر Ole Waever يستندان في تحديده إلى ثلاثة معاني[2]:

- **أولا: شكل الفعل The Form of the Act** المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين و الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.
- **ثانيا: سياق الفعل Context of the Act** محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل .
- **ثالثا: طبيعة الفعل Nature of the Act** يتحدد إطار الأمننة في معنى أن طبيعة الفعل معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن.

دخلت "الأمننة Securitization"حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة مثل إنشاء شبكات الجريمة عبر القومية كمهدد للأمن، وكذا الأبعاد المختلفة للحرب ضد الإرهاب وحقوق الأقليات،كما تتوافر حاليا ترتيبات واسعة لأمننة الهجرة "Securitization of Migration " خاصة بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

لقد أبرزت مدرسة كوبنهاجن إلى جانب مساهمتها الهامة في تحليل الجوانب الذاتية والموضوعية لظاهرة الأمن،كيف تتحول قضية ما إلى مشكلة أمنية "الأمننة" Securitization/Sécurisation، فنجد أن ويفر Waever يقول أن مسألة إجتماعية تصبح رهانا أمنيا – محددا للسلوك- بالممارسة الاستدلالية، الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين، إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمننة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمنيا أو صراحة بالأمن، وبالتالي الأمر يتطلب الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الإجتماعية التي لم تكن موضوع عملية أمننة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية[3].

---

[1] Ken Booth and Steve Smith, **Op.Cit**, P.185.

[2] Matt McDonald, « **Securitization and the Construction of Security**», consultation Date: 20/06/2011 , available in : *http://www.sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563.*

[3] Dario Battistella, **Théorie des relations internationales**, **Op.cit**., P.453.

انطلاقا من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميز بوزان Buzan بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي[1]:

- **الأمن العسكري** :و يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر.
- **الأمن السياسي** :و يعني الاستقرار السياسي و التنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- **الأمن الاقتصادي** :و يخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- **الأمن الاجتماعي** :و يتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والإنكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات و ثقافتها.
- **الأمن البيئي** :ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، محصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

و الملاحظ هو أن هذه القطاعات الخمس للأمن لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات.

يرى وليد عبد الحي بأن التحول التدريجي في المجتمع الدولي من مفهوم الأمن القومي المنطلق من معنى دفاعي إلى مفهوم شمولي يلم بكافة أبعاد الوجود السياسي، أدى إلى جعل مفهوم "النمو الاقتصادي" متغيرا رئيسيا في الحركة، إذ تدل العديد من الدراسات على أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي التفسير الأنسب للحركة صعودا و هبوطا في سلم القوى الدولي، و نتيجة لدور هذا المتغير في تحديد اتجاه وسرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار"نهب" للطبيعة لضمان مكان أفضل لها على سلم القوى[2].

الملاحظ هو أنه بعد نهاية الحرب الباردة و زيادة حدة التهديدات الجديدة وغلبة نمط الصراعات الداخلية (داخل الدولة الواحدة) على نمط الصراعات الدولية (بين الدول)، وكذا تنامي ظواهر العولمة لم يعد المنظور الواقعي

---

[1] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص.17-18.

[2] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في العلاقات الدولية" دراسة مستقبلية**، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994، ص ص.117-118.

للأمن كافيا لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة والتي تبتعد تدريجيا عن الدائرة العسكرية[1].و هنا برزت الحاجة لتوسيع مفهوم الأمن ليتناسب ويتعامل مع الأنماط الجديدة للتهديدات، فعملية التوسيع في مفهوم الأمن ينجر معه بالضرورة البحث في إشكالية الأداة الأساسية لتحليل الأمن أي موضوعه المرجعي.

حسب باري بوزان Barry Buzan فإن الأمن يقتضي "موضوعا مرجعيا" Referent Object و ذلك استجابة للسؤال : أمن ماذا؟ ويجيب أمن " الدولة"، ويتبنى في تحليله ثلاث مستويات (على طريقة كينيث والتز)؛ الأفراد، الدول، النظام الدولي، ورغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، إلا أن باري بوزان بقي واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن[2]. و إعتبار باري بوزان Barry Buzan للأمن مسألة بقاء تفترض تهديدا وجوديا أو حياتيا، وهو الأمر الذي جعل ديديي بيغو D.Bigo يقول إنه بفصله بين "الأمن الذاتي والأمن الموضوعي" فإن تحليل باري بوزان يميز بين تهديدات "حقيقية" وتهديدات مزيفة" أو "خاطئة"، ولا يتميز تحليله عن النظرة الواقعية التي تجعل من أمن الدولة موضوعها المرجعي ومن الحكومات فاعليها المركزيين[3].

إلى جانب هذه العناصر، تمكن أحد أبرز إسهامات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية في تطويرها مفهوم الأمن الإجتماعي الذي يشكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، حيث اقترحت هذه المدرسة "مدلولا" أو "مرجعية" جديدة للأمن، فباري بوزان Barry Buzan هو أول من ادخل مفهوم الأمن الإجتماعي في الدراسات الأمنية، لكن مدرسة كوبنهاجن هي التي طورته خاصة عبر أعمال أولي ويفر Waever الذي تشكل تحليلاته قطيعة مع التحليلات المركزية – الدولتية لبوزان، أي أنهما يختلفان حول مكانة الدولة عند تحليلهما لمسألة الأمن[4]. بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن الأمن ليس "واقعا موضوعيا" وإنما "بناء اجتماعي"، وما عدا التهديد العسكري حسب باري بوزان Barry Buzan و ويفر Waever و دي ويدل D.Wedel فإنها قليلة جدا هي التهديدات الموضوعية، وهنا يبرز البعد التوظيفي للأمن كأحد أهم إسهامات هذه المدرسة.

---

[1] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**،ص.24.

[2] Barry Buzan, **People**, **States and Fear**,**Op**.**Cit**.,PP.26-27.

[3] Ayse Ceyhan, « **Analyser la Sécurité**, **Dillon**, **Waever**, **Williams et les autres** », Cultures & Conflits, Paris,N^{0}.31-32, Automne-Hiver 1998, PP.41-42.

[4] Dario Battistella, **Op**.**Cit**., P.449.

المطلب الثالث: الترتيبات الأمنية و المفاهيم المشابهة

أولا، المبادرة الأمنية:

في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي يتم تعريف "المبادرة" على أن مصدرها الفعل بَادَرَ ، مُبادَرة : سبْق إلى اقتراح أمرٍ أو تحقيقه، ويقال في يده زِمامُ المبَادَرة : الأمر مفوَّض إليه، أي امتلاك الأسبقية و الأفضلية في طرح الأمر أو العجلة إليه قبل الطرف الآخر[1]. وفي قاموس البراق نجد جَاءتْ مُبَادَرَتُهُ فِي مَحَلِّهَا أي أنه السَّبْقُ إِلَى اتِّخَاذِ قَرَارٍ أَوِ تَحْقِيقِ أَمْرٍ مَّا. أو فِي يَدِهِ زِمَامُ الْمُبَادَرَةِ : أَيْ أَنَّ الأَمْرَ مُفَوَّضٌ إِلَيْهِ[2]. أما الترتيب فيعرف على أنه هو تنظيم الأشياء أو مجموعات الأشياء لنحصل على منظومة معينه في الاتجاه وذلك من خلال قاعدة ما.

في مجال الأمن، تعرف المبادرة الأمنية على انها تلك الخطط و المشاريع الموجهة بالأساس للتعامل مع وضع معين ، او لتغيير وضع ما لصالح الطرف المبادر، كما ان امتلاكه لأدوات التأثير و القوة تلعب دورا كبيرا في تشكيل الملامح الكبرى للمبادرة والقدرة عى صياغة محاورها وأهدافها، بل وأكثر من ذلك اجبار الطرف الضعيف على قبولها و المشاركة في تجسيدها.

كما يتم تعريف الترتيب الأمني على أنه مجموعة من البنود التي تشمل تفاهمات بين طرفين أو أكثر في مجموعة من الإتفاقيات المبرمة بينهما / بينهم و تتناول الجوانب الأمنية في العلاقة الموجودة، و تتمثل في تفاهمات تتضمن خطوات أمنية يقوم بها الاطراف على أرض الواقع و بشكل فعلي لضمان كل طرف أمن الطرف الآخر من خلال مجموعة من الموضوعات. كما ان الاتفاقيات المبرمة في هذا الاتجاه تتضمن الجوانب الأمنية في العلاقة بين الأطراف[3].

يتداخل المفهوم أيضا مع مفهوم التنسيق الأمني ، حيث يعد أحد الأنواع المختلفة من الترتيبات الأمنية مثل الدفاع المشترك والأمن الجماعي، أما بالنسبة لمفهوم التعاون الأمني فهو يربط بين نظام الأمن الجماعي والمدخل الشامل نحو الأمن، ويعرف التعاون الأمني بأنه "مدخل عام نحو الأمن ذي النطاق متعدد الأبعاد، ويؤكد

---

[1] " **معنى كلمة مبادرة**"، قاموس المعاني، تاريخ الإطلاع: 2017/05/20، على الرابط التالي:
http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9/

[2] "**معنى كلمة مبادرة**"، قاموس البراق، تاريخ الإطلاع: 2017/05/20، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.alburaq.net/translate.asp?term=%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9

[3] محمد ناجي محمد عواد، **أسس الترتيبات الأمنية (الفلسطينية – الإسرائيلية) في الضفة الغربية وأثرها على التنمية السياسية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015**، ص.**20**.

التعاون الأمني على دعم الاستقرار بدلا من الردع، كما يعد شاملا وليس استبعاديا، فضلا عن أنه لا يضع قيوداً على انضمام أعضاء جدد إليه، ويشجع التعددية وليس الثنائية. كما أنه مدخل يعطي أفضلية لاستخدام القوة على البدائل العسكرية، ويفترض أن الدول هي الأطراف الرئيسية في النظام الأمني مع قبول فكرة قيام أطراف أخرى ليست دولا بدور مهم، ولا يتطلب هذا المدخل تأسيس مؤسسات أمنية أو رسمية وإن كان لا يفترض وجود تلك المؤسسات، وأخيرا، بل الأهم أن هذا المدخل يؤكد على أهمية تعزيز الحوار المتعدد الأطراف".[1]

ان الحديث عن الترتيبات الأمنية بالنسبة للغرب، هو حديث عن المصالح أولاً وآخرا، وتوزيع الأدوار في هذا النظام الأمني أو ذاك، إنما هو توزيع للحصص، ولأنّ أي نظام أمني – من وجهة نظر الغالبية من السياسيين الغربيين – إنما يعتمد على سلطان (القوة)، فإن مقدار تواجدها لدى الاطراف المشاركة فيه، يحدّد حصّة كل طرف فيه. وبشكل أوتوماتيكي،يتحوّل الحديث عن الترتيبات الأمنية الى وجهة تختلف تماماً عما يقصد به من (ترتيبات) و (أمن). فمنطق القوّة هنا هو الذي يحدّد المعنى، وهو الذي يسوقه نحو الغاية التي يراد تحقيقها. لهذا فان نقاشاً او حواراً يدور حول الترتيبات الأمنية التي يريد صاحب (القوّة) فرضها على ارض غير أرضه، ولتحقيق مصلحته الخاصة انطلاقاً ممّا لديه من قوّة وبطش،تعني تجاهلاً شبه كامل للمعنيين الأساسيين بما يسمى بـ (الترتيبات الأمنية).

في الوقت الذي عرفنا بفضل تأثيرات العولمة بأبعادها المختلفة توسعا كبيرا في مفهوم الأمن، هناك تحول آخر في المجال الأمني وهو تحولات القوة. فالقوة لم تعد ترتبط فقط بالعامل العسكري بل إنها تعدته إلى التكنولوجيا، التعليم، النمو الإقتصادي، أنظمة الإتصالات، الإعتماد المتبادل... وغيرها. كل هذا يحدث في ظل نظام دولي مازال يفتقر إلى سلطة عليا تقوم بعملية فض النزاعات والصراعات، وهو ما يبقي الباب مفتوحا أما القوة العسكرية لتضل الوسيلة النهائية والأساسية لحماية الدول لنفسها، لكن في ظل تنامي التهديدات اللا تماثلية فهي لم تعد العامل الحاسم والكاف للقيام بذلك.

تتأسس القوة العالمية اليوم على مصادر متنوعة، تجمع ما بين القوة اللينة Soft Power والتي تضم عوامل الجذب والشد الثقافي والإيديولوجي، والتحكم في المؤسسات الدولية، كما تقوم على مصادر القوة الصلبة Hard Power.و كما يقول جوزيف ناي إن "القوة أقل تحولية، أقل قهرية و أقل ملموسية"، ذلك أن تحويل المكاسب

[1] هانز بورن ، "**الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن**"، الاتحاد البرلماني الدولي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ترجمة حنان والي، بلغراد: مركز العلاقات المدني- العسكرية، ،2003، ص.25.

المحققة في مجال ما نحو مجال أخر تزداد صعوبة[1]. ولتكون قوية، فإن هذه القوة اللينة يجب أن تستند على قوة صلبة خاصة الإقتصادية منها[2]. فإذا كانت القوة لم تعد كما كانت عليه وأصبحت أقل تحولية، فإن العنصر الرئيسي في بنائها شهد هو الآخر تحولا معتبرا، حيث حلت المعرفة محل الملكية كمعيار للقوة. وهناك انفصال (نسبي) بين القوة العسكرية والقوة الإقتصادية، وهذا الانفصال ظاهرة حديثة في التاريخ، ففي الماضي القريب كانت الدول الأقوى عسكريا هي أيضا الأقوى إقتصاديا،بينما نلاحظ اليوم انفصالا بينهما[3].

إن عملية الانفصال بين القوة العسكرية والإقتصادية أظهر عدم تحولية القوة أو عدم قابليتها للتحول Non Frongibiliy، وقد تجلى هذا بشكل مريع مع عمليات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي أظهرت كيف أن القوة الأولى عالميا بترسانتها التقليدية وغير التقليدية المنقطعة النظير لم تمكن من حماية نفسها من تهديد بسيط من حيث الوسائل التكنولوجية المستخدمة[4]. فظاهرة عدم تحولية القوة تفاقمت بفعل الإنتشار في مجال الأمن،الذي يسبب تآكل الحدود بين الشؤون الداخلية والخارجية والحدود بين الإقتصاد والأمن القومي محدثا نقلة كبيرة، تطور في دائرة أو مجال يؤثر بسرعة على الدوائر الأخرى. هذا الوضع الجديد يتطلب المزيد من التعاضد والدينامية في تطوير الإقتصاد و الأمن وفي سياسات حكومية أخرى[5].

كيف يمكن فهم العلاقة بين عامل القوة بكافة أبعادها و تأثير ذلك على الإتجاه الذي تسلكه عملية بناء أي ترتيبا / مبادرة أمنية؟. إن الشيء الأكيد هو ما ذهب إليه بعض المنظرين في عملية الربط بين امتلاك القوة و قدرة المبادرة برسم الترتيبات / المبادرات الأمنية من خلال ثنائية "الهيمنة/السيطرة" [6]، والتي تؤدي بالطرف القوي، بوجه خاص إلى التركيز على الفضاء الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة له و يوجه بالتالي المبادرات الأمنية لخدمة وحماية تلك المصالح.

---

[1] Joseph S.Nye, **Le Leadership Américain** : **Quand Les Règles Du Jeu Changent**, Nancy : Presses Universitaires de Nancy, 1992, PP.28-30.

[2] Samuel P. Huntington, **Le Choc Des Civilisations**, Paris : Editions Odile Jacob, 1997, P.97.

[3] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في العلاقات الدولية**، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994، ص.33.

[4] Abdennour Benantar, « **La Mondialisation**, **l'Etat et la Sécurité** », in : Mondialisation & Sécurité : Sécurité pour tous ou insécurité partagée ?, actes du Colloque International « **Mondialisation et Sécurité** », CDN, Tome 2,2 ème éd., Alger : ANEP, 2003, P.102.

[5] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق** ،ص.35،عن : Stephen J.Flanagan, « **Meeting the challenges of the global Century** », in: Richard L.Kugler & Ellen L.Frost (eds), **The Global Century**: **Globalization and National Security**, Washington: The Institute for National Strategic Studies, 2001, P.8.

[6] Fulvio Attina, « **The Euro– Mediterranean Partnership Assessed**: **the Realist and Liberal Views**», European Foreign Affairs Review, Vol .8, N^0 .2, 2003 (PP. 181-200), in printed Version P. 04.

من أجل توضيح كل هذه الأمور، سوف نحاول الإعتماد على اقتراب الإتصال Communication Approach، من خلال إعتبار عناصر هذا الاقتراب بإمكانها تفسير المبادرات الأمنية على أنها رسالة اتصالية تتبنها أطراف محددة و تتخذ وجهة معينة تحت تأثير عامل الطرف الأقوى، بمعنى أنها رسالة اتصالية ولكن يراد لها اتخاذ مسلك معين دون أخر .العملية الاتصالية في جوهرها هي عملية نقل معلومات، أو تبادل معلومات بين طرفين أو أكثر. أو هي مجموعة إشارات و رموز تنبعث من طرف إلى آخر و لو تعددت وتنوعت وسائل نقل المعلومات أو الرموز. ويعد العالم الرياضي " نوربرت واينر" Norbert Wiener من الرواد الأوائل في نظرية الإتصال، أين استخدم وهو بصدد تطوير نظريته عن الرسائل و التي تعود إلى اليونانية ومن مشتقاتها معنى الإدارة والحكم[1].

حاول نوربرت واينر Norbert Wiener تطبيق نظريته على الجمعيات والمنظمات، والمجتمعات. والدول ذاتها مبنية و متماسكة بواسطة الإتصالات، أي بواسطة الإدراكات، والقرارات والتوقعات والمعاملات. والدولة ذاتها يمكن النظر إليها كقرار ونظام ضبط، والذي يعتمد على تبادل الرسائل في كل شؤون الدولة الداخلية وعلاقاتها الخارجية. وكل واحدة من عمليتي الضبط والإتصال يمكن أن تؤدي الوظيفة التي تؤديها الأخرى، حيث إن كلاهما يستهدفان التأثير و التحكم في سلوك طرف آخر[2]. وتوجيه رسالة من طرف إلى آخر تعني الإتصال به من أجل ضبط سلوكه، أي إعلامه بالغرض المرجو منه. ونظرية الإتصال في أساسها حينما إستخدمت السبرنتيكا Ciybernetcs كانت تستهدف ضبط البيئة التي يوجد فيها الكائن والتحكم فيها لملائمة إحتياجاته. عبر واينر نوربرت Norbert wiener عن العلاقة بين السبرنتيك Ciybernetcs (الدراسة المنظمة للاتصال والتحكم في النظم بكل أنواعها) بالسياسة الاتصالية عندما قال:" إننا إذا أدركنا السياسة كنظام، فإن الإتصال هو العصب الذي يتحكم في هذا النظام كما أن قدرة النظام على ممارسة السيطرة والتحكم ترتبط بقدرته على التعامل مع المعلومات، وأن الإتصال والتحكم معنيان مترادفان، ففي كل وقت نقوم به فيه بالاتصال فنحن نقوم كذلك بالتحكم"[3].

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، المفاهيم، الإقترابات والأدوات**، الجزائر: دار هومه،2002،ص.145.

[2] Robert C.North, « **The Analytical Prospects of Communications Theory** », in: James Charlesworth, **Contemporary Political Analysis**, New York: The Free Press, 1967, PP.300-301.

[3] كمال المنوفي،**نظريات النظم السياسية**،الكويت: وكالة المطبوعات،1985،ص.148.

من خلال إسقاط موضوع بحثنا على مرتكزات العملية الاتصالية، فإننا نلاحظ :

1. **المرسل أو مصدر الرسالة:** و الذي تنطلق منه المعلومات سواء كان فردا أو مجموعة أو مؤسسة، وهنا يكون المرسل بالنظر إلى موضوعنا هو الطرف القوي الذي يمتلك المعلومة والقوة و له القدرة على تحويل عناصر تلك القوة إلى أدوات تأثيرية على محتوى الرسالة التي يوجهها وهي " المبادرة الأمنية".
2. **الرسالة:** تتضمن معلومات أو مجموعة معلومات حملتها القناة التي من خلالها قام المرسل ببعثها عبرها، والرسالة يمكن أن تصف حدثا أو مطلبا أو مشكلة، أو تأييدا وحتى احتجاجا، وهنا يكون موضوع الرسالة طرح فكرة "مبادرة أمنية" وهي تصف مطلبا يبحث عن التأييد والمساندة من الأطراف المستقبلة للرسالة.
3. **القناة:** وهي الأداة أو الواسطة التي تنقل الرسالة إلى الجهة المعنية بها. والقناة قد تكون لغة منطوقة أو مكتوبة أو عبر الصور أو وسائل الإعلام الحديثة المختلفة، وتختلف هذه الرسائل في نمط نقلها للرسائل، وفي تأثيرها. وفي حالة " المبادرات الأمنية" تكون هناك مجموعة من القنوات الناقلة لها والتي تتعد بين:

– **قنوات سياسية:** أي بين وحدات سياسية تلتقي مشاغلها الأمنية في نقاط معينة وتتقاسم وجهات نظر متقاربة إزاء مواضيع أمنية معينة.

– **قنوات دبلوماسية:** من خلال الإعتماد على البعثات الدبلوماسية والقنوات الاتصالية الخاصة بها.

– **قنوات إقتصادية:** و هنا تلعب المشاريع التعاونية و اتفاقيات الشراكة دورا في عملية نقل الرسالة الاتصالية من طرف على آخر، مع العمل على إدراج البعد الأمني في تلك القنوات على سبيل التكامل بين عناصر تلك الاتفاقيات التعاونية. وهنا يكون للطرف الأقوى إقتصاديا دور هام في توجيه محتى تلك الاتفاقيات وفق خط واضح يعزز من سيطرته ويحفظ له مصالحه.

– **قنوات عسكرية:** والتي تمثل القناة الأكثر تأثيرا على الرغم من تراجع دور العامل العسكري لكنه مازال يشكل عامل حسم هام.

– **قنوات معلوماتية – إعلامية:** والتي تلعب دورا هاما في عملية الترويج لوجهة نظر الطرف المبادر والأقوى و العمل على خلق نوع من القبول والرضا لدى الأطراف المستقبلة لتلك المبادرات، فالطرف الذي يمتلك المعلومة

ويحسن استغلالها بالشكل الجيد مع توفره على وسائل اتصال ومعلوماتية حديثة تكون له القدرة على توجيه المبادرات الوجهة التي يريد.

4. **المستقبل:** وهو الجهة التي تتلقى الرسالة من اجل الاستجابة لمضمونها وفق نظرية " الهيمنة / السيطرة".

5. **التغذية الاسترجاعية:** وتعني مدى تأثير الرسالة في المستقبل و استجابته لها، ويتم معرفة ذلك من خلال ردود أفعال المستقبلين بواسطة إرسالهم هم بدورهم رسائل و معلومات جيدة إلى المرسل تعبر عن رضاهم أو سخطهم على مضمون سلوك معين، فهي تعني إعلام المرسل بنتائج أفعاله.

الشكل رقم 02: شكل يبين العناصر السابقة وموقع عامل القوة من العلاقة مع بناء الرتيبات / المبادرات الأمنية:

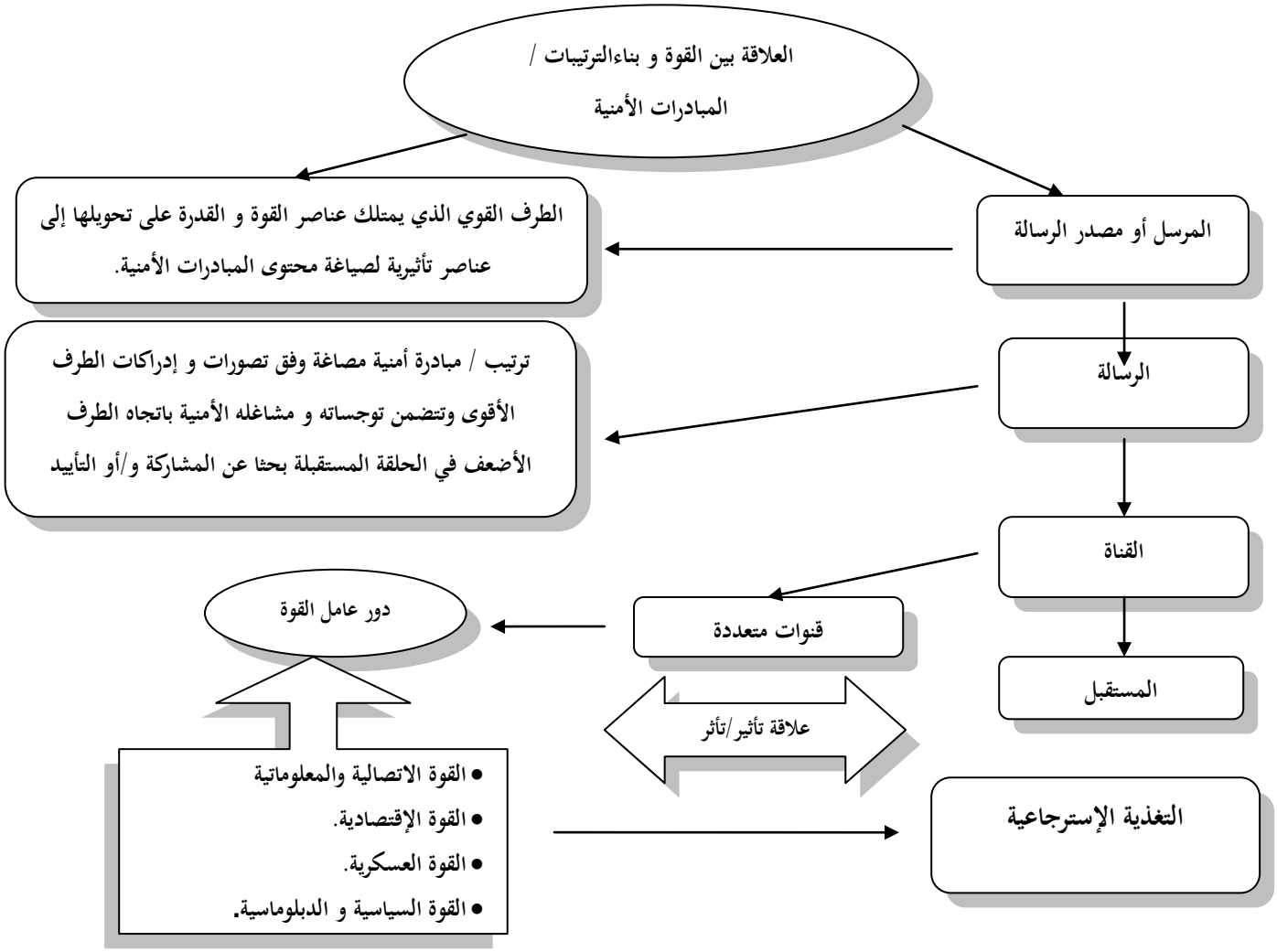

المصدر: من إعداد الباحث وفق ما توفر من معلومات.

ثانيا، الحوار الأمني:

لغة يعرف قاموس لاروس Larousse الفرنسي كلمة حوار بأنها:" محادثة بين شخصين أو اكثر لإيجاد أرضية وفاق"[1].أما في اللغة العربية ، فيقصد بالحوار الجدال، ومضمونه تصحيح كلام، أو إظهار حجة، أو إثبات حق، أو دفع شبهة، و رد مفسدة من القول والرأي. بل يتعدد معنى الحوار بتعدد توظيف المصطلح واستعمالاته، إلا أنها تنتهي إجمالا عند :حاور، يحاور، محاورة، حوارا، ومنه فالمحاورة هي المجادلة، وذلك يستدعي وجود طرفين أو أكثر، يتبادلان/يتبادلون الحديث في صورة طبيعية للتفكير السليم الموصل إلى تعليل منطقي يفضي إلى فكرة مشتركة[2] .ففي قاموس المعاني ، نجد أن حوار (اسم) جمعه حوارات، نقاش و جدال، وهو حديث يجري بين شخصين أو اكثر، فنقول حاور فلانا أي جاوبه وبادله الكلام[3].هذه الفكرة تزيل الغموض عن حقيقة الموضوع محل الحوار.

وبالتالي فالحوار نشاط عقلي يقدم فيه أطراف الحوار آراءهم بكل حرية، بغية إيجاد أرضية توافق وتفاهم بين المتحاورين، ومما لا شك فيه أن المتحاورين يأتون إلى جلسة الحوار وهم مزودون بأفكار مسبقة حول موضوع الحوار، وكثيرا ما تكون هي الأفكار الأولى التي تطرح للنقاش والمحاورة، ولكن بعد تبادل الأفكار بكل حرية يحدث الكثير من التراجع والتعديل في الأفكار، بعد سماع أراء وحجج واقتراحات الأطراف الأخرى، ومن ثمة تجمع أطراف الحقيقة وأرضية التوافق جرّاء هذا الحوار، وإلا لن يحصل اتفاق مطلقا لو تمسك كل طرف بنظرته القبلية حول موضوع الحوار، وإلا صار موضوع الحوار عقيما[4].

وحتى لا يكون الأمر كذلك، وجب على كل أطراف الحوار أن تؤمن مسبقا بالحوار والاعتراف المتبادل بينهم على قدر من التكافؤ سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، وعلى هذا الأساس، تم وضع العديد من الشروط والقواعد للحوار حتى يكون مرجو النتائج والتوافق ، ومن بينها[5]:

-الاتصال المباشر بين المتحاورين.

---

[1] **Larousse**, Dictionnaire de Français, 2 eme Edition, France : Maury-Eurolivre, 2001, P.122.

[2] حيدر محمود،" **الحوار في مفهوم الإشكاليات، الاختلاف والتواصل ونظام القيم**" ، مجلة الفكر السياسي، العدد: 21 ، سوريا: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، ، 2005 ، ص.219 .

[3] معجم المعاني، تاريخ الاطلاع : 2016/03/01، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

[4] **المرجع نفسه**،ص.120.

[5] عقلة عرسان علي، " **مكانة الحوار الثقافي في بناء الحضارة ودوره في نحت صورة إنسانية .دور الثقافة ومسؤولية المثقف** " ، مجلة الفكر السياسي، العدد: 16 ،سوريا: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، 2002 ، ص ص.13-14.

-تحديد الموضوع محل الحوار.

-احترام أطراف الحوار لبعضها البعض.

-الإيمان بتكامل الحقيقة.

-عدم التحيز والإيمان بالاختلاف في الرأي.

وحتى التفاوض هو من الحوار أيضا، فالتفاوض عملية ومسار تفاعلي بين عدة أطراف،كثيرا ما تكون سياسية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف التي لا يمكن/يصعب تحقيقها بالصورة المأمولة من خلال اتفاق مشترك، فالتفاوض تعبير صريح عن عجز طرف من الأطراف في تحقيق أهدافه منفردا، وبالتالي اللجوء إلى التفاوض، وهو اعتراف ضمني من جانب أطراف وفواعل عملية التفاوض بأن مصالحهم مشتركة ولا يمكن فصلها عن بعضها أو معالجتها بصورة انفرادية[1] .وحسب فراد تشارلز إيكلي Fred Charles Iklé فإن الدعوة والحاجة إلى التفاوض تستدعي خمسة أسباب هي[2]:

1. الرغبة في توسيع اتفاق قائم بين الأطراف المعنية بالتفاوض كان قد حسم فيه "مدة محددة".
2. بغية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين طرفين أو وحدتين سياسيتين (عملية التطبيع).
3. الرغبة في تغيير حالة راهنة بإعادة توزيع المسؤوليات والالتزامات بين أطراف الاتفاق.
4. تجديد اتفاقيات سابقة لتسمح بالتحالف وانخراط أطراف جديدة.
5. حاجة الأطراف إلى معرفة وإدراك حاجات واهتمامات وأهداف بعضهم البعض .

فإذا كانت هذه تشكل الأسباب الرئيسة الداعية إلى التقاء عدة أطراف للتحاور حول قضايا معينة بغية إيجاد تسوية أو أرضية وفاق أو شراكة، فإن بلوغ الاتفاق وإيصال المفاوضات إلى نتيجة تجمع الأطراف ولو إلى حين ولا تفرقهم، تكون في معظم الأحيان حول الحلول الوسطى، وهو الأمر الذي يستدعي شيئا من التنازل والتراجع عن المواقف والرؤى المسبقة، لأن تمسك كل طرف من أطراف التفاوض بهذه الأخيرة من شأنه أن يعطل أو ينسف العملية برمتها.هذا على الرغم من رغبة كل طرف في تحقيق أجندته المعدة سلفا، إلا انه يرفقها بهامش من المناورة يمكنه من تحقيق بعضها، والتنازل أو تأجيل البعض الآخر حفاظا على استمرارية التفاوض، كون استمرار الوضع الراهن لا يخدم أي طرف من الأطراف.

---

[1] مارتن غريفثس و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدّولية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008 ، ص.475 .

[2] **المرجع نفسه**.

أما من الناحية الإصطلاحية فنعني بالحوار الأمني الأطلسي– المتوسطي من الناحية الاصطلاحية، ذلك الحوار الذي تم إطلاقه من طرف قيادة حلف شمال الأطلسي عقب قمة بروكسل عام 1994، والتي ظهر من خلالها المشروع الشرق أوسطي المخطط له من قبل وزارة الخارجية الأمريكية ، وقد انتهج الحلف استراتيجية جديدة قائمة أساسا على مبدأ الحوار مع خمس دول من المنطقة العربية (مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب و تونس) بالإضافة إلى إسرائيل، والذي عرف بحوار 16+6، لتلتحق الجزائر عام 2000 أين أصبح عدد دول الحوار 19+6+1، بعد عضوية التشيك، بولندا والمجر للحلف الأطلسي.

وعليه، فالحوارات الأمنية التي عرفتها منطقة غرب البحر المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، كانت عبارة عن لقاءات و نقاش/تشاور/حوار بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية ذات طبيعة دولاتية وأخرى فوق قومية ذات طبيعة غير دولاتية، وذلك بين الوحدات السياسية بصفة رسمية، وأخرى بصفة غير رسمية، وبين الوحدات السياسية والاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى.

إن هذه الحوارات المتعددة والمتنوعة وإن كانت في مجملها تهم حوض البحر المتوسط بأكمله، فهي تعطي حوضه الغربي أهمية قصوى لاعتبارات عديدة، تاريخية، حضارية، أمنية و جيواستراتيجية .إن استعراضا لأطراف الحوارات الأمنية في غرب المتوسط، يظهر بسهولة الفروقات الحضارية و القيمية والمعيارية والثقافية بين أطراف هذه الحوارات، كل هذا في حد ذاته مدعاة للحوار والنقاش، فهو تباين يؤثر في العلاقات بين الدول، وأن نزعة تزايد التعاون الدولي والاعتماد المتبادل توظف هذه المميزات[1] ، لكن بالرغم من هذه الفروقات والتباينات هناك قيم حضارية ومعايير مشتركة بين شعوب المنطقة، ولعل أبرزها الأمن في مفهومه الشامل كقيمة حضارية إنسانية تنشدها كل الشعوب والأمم.

فالحوارات الأمنية في منطقة غرب المتوسط جمعت أطرافا تتقاسم إقليما جغرافيا وجيوسياسيا متميزا، وتشترك في تحديات ومدركات تهديد وتختلف في أخرى،لكن إيمانها بالتعاون وإدراكها لاستحالة مواجهتها فرادى، جعلها تتحاور في كل المسائل الأمنية باختلاف طبيعتها لتضييق هوة الاختلاف وإيجاد صيغ التقارب أكثر لمواجهة التحديات والتهديدات المشتركة.

فشركاء الحوار في غرب المتوسط على الرغم من وجود مساحة اختلاف معلومة من كل الأطراف، يعملون على التكيّف وإنضاج رؤى مشتركة، تنم عن وعي وإدراك للمسؤوليات المشتركة في مواجهة التهديدات التي يشهدها فضاء غرب المتوسط، فليس أمام أطراف الحوار التنصل من هذه القيمة الحضارية، للتعرف على

[1] عبد الناصر جندلي، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع،2010،ص.212.

مبادئ كل طرف وتبادل الأفكار، والحيلولة دون صعود الخصومات والاتهامات لبعضهم البعض أمام تهديدات تتطور وتتوسع باطراد .فاحترام الخصوصيات وتثمين القيم والقواسم المشتركة تُبقي على الحد الأدنى الذي يجمع الأطراف ولا يفرقها، تتعاون وتتعايش باحترام وثقة وأمن متبادل ومسؤولية متكاملة[1].

كان لنهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع الشيوعية تداعيات عالمية متعددة، استراتيجية واقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية في أكثر من منطقة في العالم، ولم يشكل حوض البحر الأبيض المتوسط الاستثناء، وبالمقابل شهد العالم سرعة كبيرة في عمليات التبادل المختلفة "الأشخاص، الأفكار، السلع، الخدمات " ومن ثمة بروز ترتيبات عالمية جديدة على مستوى النظام الدولي والاقتصاد والثقافة والأمن، تستوجب الاحتياط والمشاركة، وذلك ماشهدته منطقة المتوسط من حوارات متعددة الأطراف وثنائية في المجال السياسي، الاقتصادي، الثقافي والأمني والاجتماعي، والتي تناولت موضوعات محورية لتحديد الرؤى والتصورات حول المصالح المشتركة بين دول المنطقة، وحدات سياسية ومنظمات حكومية وغير حكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ولعل من أبرز المواضيع المتناولة بالدراسة والنقاش موضوع الأمن في أبعاده الشاملة.

ففي زمن العولمة وسرعة التبادل والاتصال،كان لزاما على الفواعل الدولية التوجه نحو مزيد من التنسيق والتشاور والتعاون، خاصة بين الأطراف في المنطقة /الإقليم المشترك، أصبحت دوافع الحوار أكثر من ضرورة، بعكس فترة ما قبل الحرب الباردة، عندما كانت معظم هذه الانشغالات/التهديدات تخضع وترتب وتعالج وفق أجندات قوى المعسكرين، لكن التباينات الحاصلة على مستوى الأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية، ومدركات التهديد بين أطراف الحوار في المتوسط الغربي لم تمنع من التقاء هذه الأطراف بعضها بالبعض الأخر، للتحاور حول مختلف التحديات التي قد تتحول إلى تهديدات أمنية في المنطقة، ساعية عبر الحوار البنّاء أن يحقق كل طرف لنفسه وللمجموعة ولمنطقة غرب المتوسط أمنها واستقرارها، لتكون الأرضية الملائمة لبعث تعاون متعدد الأوجه والأطراف يساهم ويدعم أمن المنطقة.

ولا يمكن لذلك أن يستمر من دون احترام شروط الحوار، التي تقوم على الاختلاف وحرية الفكرة والرأي واحترام الطرف الآخر، بل يكون الانطلاق من نقاط الاختلاف للبحث عن الحقيقة التي تحظى بالإجماع والقبول، حتى لا تكون التباينات الحاصلة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني محل مساومة بين الأطراف، حينها يمكن للحوار أن يستمر وبتواصل وترجى منه النتائج، ويؤسس لقاعدة تفاهم مشتركة حول جملة من المبادئ والمعايير والقيم ومنها:

[1] عقلة عرسان علي، **المرجع السابق**، ص.15 .

- أن يقوم كل طرف من أطراف الحوار بنقد ذاتي لواقعه السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والأمني، وعليها يبني رؤيته للحوار، وما يمكن أن يحقق منه بناء على ذلك الواقع، وكون غرب المتوسط والحوارات التي عرفها منذ نهاية الحرب الباردة، ضمت دائما أطرافا متباينة سياسيا اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحتى في مدركات التهديد لأمنها، كان لزاما على الحلقة "الأضعف"(المقصود هنا هي دول المغرب العربي،كون الحوارات الأمنية في غرب المتوسط وفي صيغها المختلفة، ضمت أطرافا أكثر قوة وتطورا وتنظيما كالاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي) أن تكون مدركة تمام الإدراك لواقعها ولواقع محاوريها، وهو الأساس الذي تنطلق منه الرؤى في مختلف الحوارات، وأن تدافع وترافع عن رؤاها وخياراتها، حتى تكون قادرة وملتزمة بما يمكن أن تأتي به هذه الحوارات، فمن دونهم لا تستطيع بقية الأطراف أن تحقق أمنها المنشود في مختلف أبعاده.
- يتوجب أن يشغل حيزه الحقيقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا واستراتيجيا، دون أي شعور بالنقص وعدم القدرة، فحضوره دليل على أهميته ووزنه ودوره ولو كان ثانويا، فله ما يقدمه ويدافع عنه، حتى ترتقي الحوارات إلى مستوى أكثر توازنا، يعزز الاحترام والثقة حول أرضية الحوار، وما تقوم عليه من مبادئ ومعايير وقيم مشتركة.

وبالتالي فالحوارات المختلفة التي عرفتها منطقة غرب المتوسط وفي أشكالها المختلفة، تبعث وتؤسس للأمن والاستقرار في المنطقة، فهي وليدة ظروف دولية متميزة، ألزمت الوحدات السياسية ومنظمات إقليمية فوق قومية ذات طبيعة لا دولتية بالتأسيس لهذه الحوارات، إيمانا منها بضرورة التنسيق والتشاور والتعاون لإرساء قواعد للسلم والأمن والتعاون، عن طريق المشاركة كل حسب إمكانياته لمواجهة التهديدات المختلفة والمتنامية التي تعرفها المنطقة، والتي استفحلت منذ نهاية الحرب الباردة، كظاهرة الإرهاب والجريمة الاقتصادية والهجرة السرية والمخدرات والبيئة .

فهذه التهديدات لم تعد تخص دولة أو مجتمعا بعينه، فهي عابرة للدول و المجتمعات، ولا يستطيع أي مجتمع أو أية دولة أن تكون في منأى عنها، فصعوبة تحديد هوية وجغرافية الجريمة والتهديد يستوجب التعاون والتشاور والتنسيق لمحاصرتها، ووضع الخطط والآليات الكفيلة بالتصدي لها وإحباطها، فالحوار المتواصل بين جميع الأطراف كفيل بإبقاء الاتصال واليقظة والثقة المتبادلة، التي تعزز التعاون والشراكة وتحقق نتائج ملموسة تخدم أمن واستقرار المنطقة، وتشجع على مواصلة هذه الحوارات.

المبحث الثاني: المدخل النظري للمتوسط الغربي: جدلية النظام الإقليمي و المركب الأمني

المطلب الأول: نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل السياسة الإقليمية.

أولا: تعريف النظام الإقليمي و معايير تحديده.

مصطلح النظام الاقليمي في معناه العلمي، و كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، مفهوم حديث لم تشر اليه الدراسات إلا في الستينات و السبعينات، و إن كان يمكن ارجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية الى زمن بعيد، أين كان مفهوم الاقليمية Regionalism أحد الموضوعات الاساسية في مجال التنظيم الدولي. و دار جدل طويل حول ماسمي بالعالمية في مواجهة الاقليمية Universalism versus Regionalism و أي المنهجين ينبغي اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم الدولي[1].و يمكننا في هذا الاتجاه الاعتماد على ما ذهب اليه ناصيف حتي في تعريفه للنظام الاقليمي بأنه يشمل أية كيان ذي خصوصية في عضويته في مقابل الكيانات المفتوحة العضوية لجميع الدول (أي النظام الدولي).

و هنا يمكن ملاحظة أن النظام الاقليمي هو عبرة عن مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها، وأحيانا تتقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقننا في عمليات سياسية محددة عسكرية، أو اقتصادية أو حتى ثقافية، بعضها أو كلها في آن واحد، و بهذا قد يشمل النظام دولا متجاورة، بمعنى أن الاقليمية تساوي منطقة جغرافية محددة. و قد لا يشمل النظام دولا متجاورة،بمعنى أن الاقليمية ترتبط بالتضامن بين الدول لا بالجوار الجغرافي (كالروابط القومية، التاريخية، الاقتصادية ، الحضارية...)[2]. اذا تتأسس الاقليمية على فكرة اقامة تنسيق بين عدة دول بقصد ضمانة مصالحها المشتركة، واستثمار مزايا المنطقة السياسية، فإقامة نظام اقليمي يشترط امكانات بناء ترتيبات محددة و تأسيس علاقات اقليمية مميزة، علاوة على توفر الارادة السياسية.

ان النظرة التي قدمها كل من لويس كنتوري Louis Cantori و ستيفن شبيغل Steven Speigel في دراستهما "السياسة الدولية للأقاليم" The International Politics of Regions ، تسمح لنا بعملية تحليل

---

[1] علي الدين هلال و جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات** السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص.14.لمزيد من التوضيح حول جدلية العالمية – الإقليمية أنظر في :

Ronald I.Yalem, **Regionalism and world Order**, Washington : Pubmic Affairs Press, 1985.Joseph S.Nye, **International Regionalism; Readings**, Boston: Mass:Little, Brown, 1968. L.Claude and Inis L. Claude, Jr. Swards into Plowshares: **The Problems and Progress of International Organization**, 3rd ed., New York: Random House, 1971.

[2] حضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص.51.

العلاقات الدولية في اطار اقليم مامن وجهة نظر التفاعلات بين دول الاقليم، إلى جانب عملية المقارنة بين الاقاليم الموجودة بعضها مع الآخر، المعاصرة منها والتاريخية، إلى جانب انها تبرز لنا مختلف اشكال التغلغل الممارس من طرف القوى الكبرى اتجاه هذه الاقاليم والاساليب والآليات المستخدمة على جانب مدى التغلغل[1].

إن عملية عرض الفكر المتعلق بتعريف النظم الاقليمية يجعلنا نميز بين ثلاث (03) اتجاهات حول معيار تعريف النظام الاقليمي: **الأول** يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي Geographic Proximity Approach ، ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الاقليمية، و **الثاني** يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق اقليم ما من النواحي الثقافية /الاجتماعية / الاقتصادية Homogeneity Approach ، أما **الثالث** فينتقد الاتجاهين السابقين، على أساس أن ادول المتجاورة، المتشابهة لا يشترط بالضرورة ان تكون على علاقات وثيقة بيما بينها، وأن العامل الحيوي في أي نظام اقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية و اجتماعية بين الدول وبعضها البعض Interaction Approach .

يبدو أنه على الرغم من الاختلافات المسجلة حول تعريف النظام الاقليمي ومكوناته، إلا أن هناك ميلا عاما للإتفاق حول أن أهم عناصر النظام الاقليمي هي:

- عندما يتعلق الأمر بمنطقة جغرافية معينة، حتى أولئك الذين انطلقوا من معيار التفاعل، توصلوا الى أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا عدة ما يكون أكبر واكثر بين تلك غير المتجاورة، وأن الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة، اذا ما استثنينا الدول الكبرى التي قد تتفاعل و بكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها لإعتبارات استراتيجية عسكرية أو اقتصادية[2].
- يشتمل على ثلاث دول على الأقل.

---

[1] Louis J.Cantori and Steven Speigel, **Te International Politics of Regions** : **A Comparative Approach**, Englewood Cliffs, N.J.:Prentice-Hall,1970,P.80.

[2] في هذه النقطة بالذات يمكن الاعتماد على دراسات كثيرة مقدمة في هذا الباب:

Bruce M.Russet, **International Regions and International System** : **A Study in Political Ecology**, Chicago: Rand McNally, 1967.; Michael Banks, "**System Analysis and Study of Regions**", International Studies Quarterly, Vol.13,December,1969,PP.335-360; Wiliam Thompson, "**The Regional Subsystem**: **A conceptual Explication and a Propositional Inventory**", International Studies Quarterly, Vol.17, March 1973, PP.89-119, and Richard A.Falk and Saul H.Mendloviz,eds., **Regional Politics and World Order** , San Fransisco : Freemen, 1973.

- لا وجود لأي من الدولتين العظميين بين الوحدات المكونة له، ذلك أن وجود احداهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة، والمقصود هنا أن دول القمة الدولية قد تمارس ضغوطا أو نفوذا على النظام الاقليمي، من خلال شبكة العلاقات والتفاعلات الاقتصادية أو العسكرية مع دوله، و لكنها لا تصبح عضوا فيه أو أحد مكوناته.

- وحدات النظام الاقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، و التي تمتلك ديناميتها الذاتية، وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي، أو حتى نفوذ القوى الكبرى، لا يتضمن هذا بالطبع افتراض الاستقلال الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام اقليمي ما، فهذا لا يمكن تصوره في ضرورة الاتصالات والمواصلات المعاصرة، واعتبارات الاستراتيجية الدولية.

تضيف الدراسات الحديثة المتخصصة عنصرا جديدا للنظم الاقليمية، وهو ضرورة وجود هوية اقليمية، و الوعي بالتقارب والتضامن بين اعضاء النظام، والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة، أو على الأقل السعي لتحقيق ذلك، ومن مؤشرات ذلك بروز مفهوم موحد للدفاع و الأمن المشترك.

بالنسبة لغافن بويد Gavin Boyd فالنظم الاقليمية يمكن تناولها من خلال ستة (06) جوانب هامة[1]:

1) الاجتماع السياسي و الثقافة السياسية (يتضمنان نمط المعتقدات، القيم السياسية السائدة في الاقليم و أساليب التنشئة ، وكذا درجة التضامن / الصراع القائمة في هذا المجال.
2) علم النفس السياسي، البحث في معتقدات النخب الحاكمة و المهارات السياسية المتوفرة.
3) أبنية السلطات و التأثير، وتتضمن دراسة الحكومات، الاحزاب، و جماعات المصالح.
4) علاقات الإعتماد المتبادل بين أعضاء النظام و مع الدول الخارجية عنه والتي تؤثر على النظام.
5) المؤسسات الاقليمية و شرعيتها و مدى فاعليتها.
6) السياسات الخارجية الاقليمية ازاء الدول الأخرى.

كما أن النظام الاقليمي يظل قطعة مميزة في المحيط الدولي، فإمكانات معظم قواه تندرج في اطار القدرة على خوض تفاعل إقليمي مكثفوخارج دائرة الإطار الاقليمي سيكون تفاعلها إما غير فاعل سياسيا – عسكريا،

[1] Gavin Boyd, '' **The Conceptual Study of International Regions** '', in: Wemer J.Feld and Gavin Boyd, ed., **Comparative Regional Systems**, New York : Pergamon Press,1980, PP.3-4.

أو غير مجدي اقتصاديا، فاللافعالية السياسية لتلك الدول واضحة في المجال مابعد الإقليمي، و بعبارة أخرى ان المجال الإقليمي هو اطار التركيز الهادف لسياسات (استثمار الموارد والإمكانات) القوى الإقليمية.

إلى جانب ذلك لابد من الإشارة إلى أن النظام الدولي يحوي عدة نظم اقليمية تؤثر في بعضها البعض، وتؤثر على النظام الدولي ككل، كما هو الحال في نظم شرق أسيا، جنوب أسيا، غرب أسيا مثلا. كما أن القوى الكبرى تعتمد في تقرير جانب من توازناتها العالمية على الأنظمة الإقليمية، فهي تعمد الى جعل تلك النظم تابعة لها، أو محيدة في علاقات القوة التي تبديها[1]. إن علاقة التأثير والتأثر الموجودة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي يمكن ارجاعها إلى المتغيرات التالية:

أ. أهمية الإقليم في التوازنات الدولية، والعالمية منها خاصة، وترتبط هذه الأهمية بعناصر القوة التي يملكها الإقليم في النظام الدولي، فإقليم أوربا، وشرق أسيا مؤثران في عملية التكوين العالمي و ليس الإقليمي فحسب.

ب. ارتباط الإقليم (كأطراف) بالتوازن العالمي، فالهند وباكستان مثلا يرتبطان بالقوى الكبرى، وهذا ما يجعل جنوب أسيا إقليما مهما في التوازن الدولي للقوى الكبرى[2].

ت. درجة التنافس أو التوافق في السياسات الاقليمية، فكلما زاد التجانس أو التوافق زاد ميل النظام الإقليمي إلى التشكل ككتلة للتأثير في السياسة الدولية، وعكسه صحيح أيضا، حيث يكون النظام الإقليمي مجالا لتصريف السياسة الدولية للقوى الكبرى.

في أي نظام اقليمي يوجد نظام للتوازن في الغالب، وتوجد سياسات للتوازن، فامكانات الدول الاقليمية مختلفة بالضرورة كنتيجة لتوافر أو عدم توفر الموارد ونوعية القدرة على استثمارها، التجربة التاريخية، الخصوصية القومية، الأدوار السياسية...، وهو ما يولد أنظمة متعددة لا تخرج عن الأنماط التالية:

1.**نظاما اقليميا مركزيا:** وهنا يلاحظ أن القيم و الممارسات وعلاقات القوة للدول الأخرى تكون محددة، كما أن أدوارها السياسية تكون متقطعة، حيث أن الدول الصغيرة لا يتوقع أن يرتقي دورها الاقليمي الا اذا ارتبطت

---

[1] أحمد نبوس، **أزمة النظام الإقليمي العربي**، بنغازي: جامعة قاريونس، 1997، ص.25.

[2] يمكن ملاحظة هذا الاهتمام بإقليم جنوب شرق أسيا في العديد من الدراسات التطبيقية ، والتي نجد أهمها في :

Michael Brecher, '' **International Relations and Asian Studies** : **The Subordinate State System of Soutern of Asia** '', World Politics,Vol.15, No.02,January 1963, PP.213-235; Donald S.Hellman , "**The Emergence of East Asian International Sub-System**", International Studies Quarterly, Vol.31, Octobre 1969,PP.421-434.

بالنظام الدولي بعلاقات تبعية (حماية) بما يضمن لها وجود مظلة حماية النظام الدولي لها. و هو الأمر الذي يلزمها بأداء أدوار و سياسات اقليمية محددة الأبعاد.

2.**نظاما اقليميا تتواجد فيه قوتان اقليميتان،** وهنا تكون القيادة موزعة نسبيا بين قوتين، وهو الأمر الذي يجعل الكفة الأخرى لنظام التوازن مستقرة عند وجود اكثر من دور، و من سلوكيات اقليمية متوقعة، وهنا تتمتع الدول الصغرى بهامش حركة سياسية ملحوظ.

3.نظام اقليمي متعدد القوى، هنا لا وجود لشكل محدد للأدوار السياسية القابلة للتوقع، وهو الأمر الذي يجعل هذا النمط من النظام الاقليمي غير متجانس و متمايز بشكل واضح في البيئة الدولية، طالما أن امكانيات كل أطرافه تكبح احداها الأخرى، مما يجعلها غير فاعلة للاستخدام خارج المنظومة الاقليمية.

بالنسبة لكل من علي الدين هلال و جميل مطر، فإن أي نظام اقليمي يمكن تناوله من عدة جوانب أهمها:

أ.الخصائص البنيوية للنظام: ويقصد به بصفة خاصة سمات النظم السياسية / الاقتصادية/الاجتماعية للدول المكونة للنظام الاقليمي، ومدى وجود تقارب أو تماثل بينها، فالتكامل في أي نظام كثيرا ما يتوقف على درجة التماسك Cohesion بين الوحدات المكونة له، تماسك على جميع المستويات، اجتماعي (اللغة، الدين، الثقافة، التاريخ، التراث المشترك)، اقتصادي (الموارد الاقتصادي، التكامل بين الانظمة، السياسات الاقتصادية)، الاقليمي (وجود مؤسسات اقليمية فعالة، السلوك الدولي لأعضاء النظام، كيفية التصويت في المنظمات الدولية).

ب. نمط الامكانات أو مستوى القوة في النظام: مستوى القوة الموجودة والسائدة بين الوحدات المكونة للنظام، وهل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات، أم أن هناك تراتبية في توزيع القوة، أو أنه يوجد شكل من الاستقطاب بين دولتين، أو اكثر على ريادة الاقليم.

ج. نمط السياسات والتحالفات: يقصد بها طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الاقليمي، و سياسات كل دولة اتجاه الدول الأخرى، و التحالفات التي تدخلها في اطار النظام ، وهذا الموضوع يثير عدة نقاط مثل نمط العلاقات (تعاونية / صراعية) ، القضايا الخلافية (ذات طبيعة اقتصادية / سياسية / ايديولوجية)، وكذا ممارسة هذه السياسات وشكل التحالفات التي تقوم بين الدول، والأسس التي تستند اليها، ومدى استقرارها أو تغير أطرافها، وهل يوجد نمط متكرر لهذه التحالفات (هل تتسم بالمرونة، التغير من مرحل لأخرى، تتسم بالاستقطاب و التمركز).

د.بيئة النظام الاقليمي: كون النظام لا يعيش في فراغ، ولكن في اطار سياسي دولي له محدداته و قيوده، وهنا يجب التمييز بين المركز / قلب النظام Core Stares وأطرافه من ناحيه، والدول الهامشية من جهة أخرى Periphery States من ناحية أخرى، ثم نظام التغلغل / التدخل Penetrative Intrusive System من ناحية ثالثة.

هـ.مفهوم المركز (القلب): يشير إلى تلك الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الاقليمي، كما تشارك في الجزء الاكثر كثافة من هذه التفاعلات، وتحدد من خلال ذلك طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام، أما الدول الاطراف فهي تلك الدول الاعضاء في النظام، ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام لاعتبارات جغرافية أو سياسية، أما دول الهامش فيقصد بها تلك الدول التي تعيش على هامش النظام، و هي قريبة اليه جغرافيا، و لكنها لا تنتمي اليه. الملاحظ هو أن دول القلب أو المركز تتجه الى التشابه والتضامن فيما بينها، بينما تتجه دول الهامش الى الاختلاف.

لا بد من الاشارة الى المساهمة المتميزة لـ مورتون كابلان M.Kaplan الذي حاول وضع نماذج نظرية للنظام الدولي، ومحاولته هي اسهام في طرق بناء نظرية أي انها مقدمة نظرية لنظرية في السياسة الدولية[1]. و قد اعتبر كابلان أن سلوك الاشخاص الدوليين تحدده عدد من القواعد التي يقبل بها هؤلاء من اجل استمرار النظام، و هذا ما يدفعه الى الأخذ بمبدأ التوازن بين القوى و الذي يتبدل حسب المعطيات، الملاحظ هنا أن كابلان نفسه رفض فكرة "حالة الفوضى" التي كثيرا ما اعتمدت عليها "الواقعية" معتبرا أن النظام العالمي تهمين عليه حالة من الإستقرار النسبي، ومبدأ التوازن هو وسيلة بيد هذا النظام من اجل بقاءه واستمراره.

صحيح أن مفهوم النظام الاقليمي نشأ في فترة الستينات والسبعينات، وهنا غالبا ما يتم الاشارة إلى اسهامين بارزين، وهما:

أولا، الإقليمية كمدرسة نشأت لمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، و هنا اعتبر اصحاب الاقليمية أن عملية بناء التجمعات الاقليمية هي الوسيلة الأفضل و الاكثر عمليا للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، في حين أن دعاة العالمية قد دعوا الى اقامة حكومة عالمية تجمع جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار و منع الحروب.

[1] كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**، بغداد: دار الكتاب للطباعة والنشر، الجزء الأول، 1979، ص.58.

ثانيا، يمكن ارجاع مفهوم النظام الاقليمي إلى دراسات التكامل لكافة فروعها وخاصة التكامل الاقتصادي.من جانب أخر يقدم اوران يونغ Oran Young نموذج الانقطاع Discontinuities في النظام الدولي، وهو الذي يفسر المعطيات العملية لقيام النظم الاقليمية[1]. ويظهر هذا النموذج كيف أن انماط التأثير الكونية والاقليمية يقسم بعضها بالتطابق و البعض الآخر بالإنقطاع.

كما يرى يونغ Young ايضا أن ما زاد من أهمية مفهوم النظام الاقليمي كأداة تحليل سياسية، هو حدوث مستجدات في غياب حرب دولية عالمية تؤدي إلى احداث تمحور على المستوى الدولي مما سمح لكل منطقة أن تتطور بشكل أو بأخر خصوصياتها، و أن اندثار القوة بشكل تدريجي في النظام الدولي بالرغم من محافظة القوتين العظميين – سابقا – على نفوذهما الكبير، وقيام أو اعادة احياء قوى كبرى وقوى اقليمية و ازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير، خاصة في افريقيا و أسيا، و ازدياد مستوى الوعي السياسي الذي يتخطى أحيانا حدود الدولة الى حدود المنطقة، وأخيرا قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين بإنشائها.

ثانيا، النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية.

ان الحديث عن مفهوم النظام الاقليمي في منتصف القرن الماضي ارتبط بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية لعل أبرزها[2]:

أ. مدرسة الإقليمية: والتي يمكن اعتبارها نشأت لمواجهة فكرة العالمية حيث دعا أنصار الإقليمية الى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة فعالية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، مقابل دعوة أصحاب المدرسة العالمية إلى اقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار و منع الحروب.

ب. مدرسة التكامل: و يتركز دورها في عجلة الإقليمية، حيث كان لمنظري الوظيفية وخاصة الوظيفية الجديدة اسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.

ج. مدرسة النظم و مساهمتها في ابراز البيئة الدولية، حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في انماط العلاقات و انواع المصالح بين الاطار الكوني والأطر الاقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي.

---

[1] Oran Young, "**Political Discontinuities in international system**", World Politics, vol.20, N.3, 1968, PP.369-392.

[2] ناصيف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985، ص.55.

الملاحظ أنه بعد نهاية الحرب الباردة وتنامي ظاهرة العولمة طوّرت مدرسة الإقليمية مناهج تحليلها لتقدم نموذجا جديدا يقوم على بحث التفاعلات داخل النظام الاقليمي ضمن رقعة جغرافية لها خضائص مشتركة، و هذا ما عرف بـ" الاقليمية الجديدة" التي وضعت أطرا جديدة للتعاون الإقليمي، و يمثل التعاون الأمني جزءا هاما في هذه الظاهرة الشاملة[1].رأى كل من لويس كانتوري Louis J.Cantori و ستيفن شبيغل Steven Speigel أن هناك ستة (06) أسباب أدت الى اعتماد مفهوم النظام الدولي الاقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية، وهي [2]:

أ. المفهوم يساهم في عملية تعميق عملية دراسة العلاقات الدولية، من حيث تقديمه مستوى متوسط للتحليل، بين المستوى الدولي و مستوى الوحدات / الأطراف في النظام الدولي.

ب. بإمكان المفهوم المساعدة على تصحيح رؤية بعض الباحثين و الدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهمين (القوتين العظمتين سابقا) أو النظام الدولي بشكل عام، بحيث يتم تغييب عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث/الظاهرة السياسية على المستوى الاقليمي. حيث أن هناك احداث كثيرة لا يمكن ارجاع اسبابها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهيمن، بل هي نتاج عوامل اقليمية أو عوامل ما دون اقليمية.

ج.يساعد مفهوم النظام الاقليمي المتهمين بدراسة الدول على توسيع مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الاقليمي في مناطق تخصصهم، ويساعد إلى جانب ذلك المفهوم المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة و سماتها الهامة.

د.يساعد في عملية القيام بالدراسات المقارنة لسياسات الدول، على المستوى الدولي و الاقليمي.

هـ. في عملية المقارنة بين منطقتين مختلفين، يساعد على استخراج سمات التشابه و التمايز بينهما، وفي الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين لإستنباط الخصائص المميزة للمنطقة المدروسة.

---

[1] Hettne and A.Inotai, **The New Regionalism** : **Implications for Global Developement and International Security**, NU World Institute for Development Economics Research, 1994 , P.55.

[22] ناصيف حتي، **المرجع السابق الذكر**، ص.55، عن:

Louis J.Cantori and Steven Speigel, **The International Politics of Regions**: **A Comparative Approach**, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall,1970.

ز. في عملية دراسة التفاعل القائم بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل مثلا بين النظام المهيمن و نظام اقليمي معين.

يمكن الاشارة إلى أن النظام الاقليمي يقوم بأربعة (04) وظائف أساسية، وهي :

أ.وظيفة التكيف: و تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الاقليمي، ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات و المنافسات بينهم.

ب. الوظيفة التكاملية: و يقوم بها النظام الاقليمي عن طريق تدعيم الصلات بين اطرافه على المستوى الرسمي و غير الرسمي، بحيث تصبح الموارد التي تتحرك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام.

ج. الحماية و الأمن: هي موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الاساسية الخاصة بالإقليمية، والتي تفترض دفاع أطراف النظام الاقليمي عن بعضها البعض ازاء أي تهديد خارجي، و إلا سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.

د. وظيفة تحقيق الأهداف: هي وظيفة يتم من خلالها توحيد أطراف النظام الاقليمي أو تفرقها، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات اقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق اهدافها على نحو افضل من خلال التعاون، و هنا تكمن قدرة النظام على التوفيق، وبناء التراضي بين كل اطرافه، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الاساس، فإن النظام الاقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الاجماع داخله[1].

لتحديد النظام الإقليمي لابد من توفر مجموعة من الشروط تتباين من مفكر لآخر، وتتمثل فيما يلي:

- البعض يركز على شرط التقارب الجغرافي النظمGeographic proximity كأساس لتمييز الإقليمية .
- البعض الآخر يركز على وجود عناصر التماثل Hemogenity بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية .

[1] عبد السلام الغنامي، **المتغيرات الدولية الجديدة و أثرها على النظام العربي في ضوء حرب الخليج الثانية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1999، ص ص.75-77.

- اتجاه آخر يرى أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة تفاعلية Interactions فيما بينها، فالعمل المحدد في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات بين الدول و بعضها البعض .

كما أن تحديد وجود النظام الإقليمي يستند إلى مجموعة معايير أساسية :

1-إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي، التي بدورها تشكل أساس التمييز بين النظم الإقليمية ، فالدول المتقاربة جغرافيا أكثر تفاعلا بغض النظر عن الدول الكبرى التي تتجاوز هذه الفرضية لاعتبارات استراتيجية عسكرية اقتصادية، و هو ما برز في نموذج الإقليمية الجديدة.

2-اعتراف عالمي بأن الإقليم يشكل حالة متميزة عن النظام العالمي .

3-وجود عناصر مشتركة ثقافية و اجتماعية و اقتصادية تحدد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي .

4-وجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية و معلوماتية بين دول الإقليم يتحدد في ضوءها المصالح الإقليمية المشتركة و اتجاهاتها، على أن يتم ذلك باستقلالية عن ضغوطات النظام الدولي، وهذا لا ينفي التفاعل بين هذا الأخير و النظام الإقليمي .

يلاحظ كل من ميلنر Milner و مانسفيلد Mansfield أنه ينظر إلى الأقاليم طبقا لشروط غير جغرافية بصفة متزايدة، فالقرب المادي أو الاشتراك في نفس العلاقات الثقافية و اللغوية و السياسية والاقتصادية لا يمكن اعتبارها لمدة طويلة شروط كافية لخلق الأقلمة Regionness [1].أما كل من كراوفورد Crawford و أدلر Adler يبرران أن الأقاليم هي ليست تصور قائم على شرط التقارب الجغرافي Geographic contiguity لكن بالاعتماد على شروط المقاصد الاجتماعية، السياسية، الثقافية، و كذا الاقتصادية، والتفاعلات فيما بين الدول التي غالبا وليس دائما تتواجد بنفس الفضاء الجغرافي.إذ زيادة على ذلك برز أو نمى اتجاه يرى أن الأقاليم تقوم على شروط تصورية يمكن أن تعبر الأقاليم عن الهويات الجماعية، وهذا الاتجاه تطور مع منظري النظرية البنائية [2].

[1] Edward D.Mansfield and Helen V.Milner, "**The wave of Regionalism**", International Organization, Vol.53, N°.03, Summer, 1999, PP.589-627.

[2] Emanuel Adler and Beverly Crawford, "**Constructing a Mediterranean Region : A Cultural Approach**", Paper presented at the conference on "The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region" , Arrabida Monastery, Fundaçao Oriente, Lisboa, Portugal, June 6-9, 2002.

أما بالنسبة لأحمد فؤاد رسلان فهو يرى أن هناك متغيرات يتميز بها النظام الإقليمي، وهي ما يسميها جميل مطر و علي الدين هلال جوانب النظام الإقليمي استنادا إلى نظرية النظم الدولية، كما أن كافة النظم الإقليمية تشمل على خمسة (05) أبعاد من خلالها يتم فهم وتحليل مختلف التفاعلات الداخلية و الخارجية و هي[1] :

1. **وحدات النظام Units**: وهي القوى الفاعلة في المنطقة، قد لا تقتصر على أطراف الإقليم بالمعنى الجغرافي ، رغم أنها تظل الأعضاء الأساسية في الإقليم .

2. **التفاعل Interactions** : التفاعل بين وحدات النظام، وهو يتخذ أنماطا أو نماذج سلوكية مختلفة (صراع/تعاون) وفق قواعد معينة، إضافة إلى الخصائص البنيوية للنظام، أي سمات النظم السياسية والاقتصادية و الاجتماعية للدول المكونة للنظام، ومدى وجود تماثل أو تقارب بينها .

3. **الوسط Environment** : الوسط الإقليمي، وهو البيئة المحيطة التي تشمل على العوامل المحددة والمناخ العام، الذي يميز العلاقات الإقليمية، فكل نظام إلا وله بيئته التي يتفاعل في إطارها والنظام الإقليمي له إطار سياسي دولي له محدداته وقيوده، وهنا يجب التمييز بين قلب النظام وأطرافه و الدول الهامشية ثم نظام التغلغل.

4. **حدود النظام Boundaries** : وهي الخطوط التي تميز نظام إقليمي عن النظم الأخرى، و تحدد طبيعته و أطرافه .

5. **هيكل النظامStructure** : و يعبر عن خصائص ومكونات القوة و التأثير داخل النظام، أي نمط الامكانات أو مستوى القوة في النظام، ما يعني مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، أي هل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات؟ أم يوجد نوع من التراتبية في توزيع القوة؟ أم أنه هناك شكل من الاستقطاب بين دوليتين أو أكثر على قيادة النظام؟و لتحديد ذلك هناك ثلاث عناصر من القوة ممثلة في العناصر المادية ، العناصر العسكرية ، و العناصر النفسية .

[1] أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي : دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

تخضع تفاعلات النظام الإقليمي لمجموعة من المحددات يمكن توضيحها من خلال مايلي:

أولا: هيكلية النظام الإقليمي و خصائصه البنائية : تتحدد تفاعلات النظام الإقليمي بناءا على هيكليته، و هي تشير إلى عدد الفواعل وقدراتها و تباين أدوارها أو المستويات التي يتكون منها النظام، وهنا يقسم كانتوري وشبيغل النظام الإقليمي إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي:

أ. القطاع المحوري أو المركزي The core sector : يضم الفواعل الرئيسية في النظام، و قد حددها ديفيد مايرز David Myers في ثلاثة أنواع: الأول هو المهيمن الإقليمي Regional hegemonos، أو المتطلع إلى الهيمنة Aspiring hegemonos وهي دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي، والثاني هو المساوم Bargainer وهي دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة لذلك، يمكن أن يوجد أكثر من مساوم، أما الثالث فيتمثل في الموازن Balancer الفاعل الذي يوازن بين الفاعلين السابقين، يتوقف توازن النظام على قوة هذا الطرف، وعدم انحيازه لأي من الطرفين الآخرين.

ب. القطاع الطرفي The peripheral sector : يركز كل من شبيغل و كانتوري في تحديده على عامل التجانس، إذ تكون دول هذا القطاع أقل تجانسا من دول القطاع السابق، وكل ما يربطها بالنظام هو الترابط الجغرافي، في حين يركز ديفيد مايرز على عامل القوة، أما بيرسون فيحددها من خلال تفاعلها في حالات النزاع و المشاركة و المساعدة.

كما تتحدد هيكلية النظام من خلال طبيعة ومستوى التماسك أي مدى التشابه في خصائص الكيانات السياسية،و درجة التفاعل فيما بينها، إضافة إلى بنية القوة للنظام الإقليمي، ويقصد بها القدرة المتاحة أو المحتملة لدولة ما على صنع القرارات التي تحقق مصالحها، و قد تكون القوة مادية أو معنوية، فتوزيع القوة داخل النظام الإقليمي تساهم في تشكيل هيكليته وأنماط تفاعلاته، فشكل توزيع القوة يؤثر مباشرة على درجة الاستقرار السياسي و طبيعة الصراع داخل النظام الإقليمي.

ثانيا: طبيعة النظام الإقليمي:أي الخصائص العامة التي يتميز بها النظام و فواعله، من صفات مثل مدى امتداد المهيمن الإقليمي، و علاقات الأطراف الأخرى مع الوضع، وطبيعة الاتصالات داخل النظام من حيث الكثافة و السيولة، فزيادتها تساهم في ترسيخ علاقات التعاون والحوار، وطبيعة التهديدات من حيث مصادرها، و أنواعها و درجاتها .

ثالثا: نظام التغلغل أو التدخل Intrusive system:له دور بارز في تفاعلات النظم الإقليمية، وهو يشير إلى تدخل القوى الخارجية في شؤون النظام الإقليمي، التي قد يفوق أحيانا تأثيرها تأثير أي دولة أخرى ضمن الإقليم، و قد حدد ريجنز Wriggins ثلاثة مداخل تفسر دوافع تدخل القوى الخارجية، وهي كأن تكون لديها مصالح حيوية في الإقليم، أو تربطها علاقة مع أحد أطرافه، أو دوافع تنافسية، أو تلبية لرغبة أحد أطراف الإقليم في التدخل لموازنة قوة داخلية تسعى للسيطرة و التدخل في الشؤون الداخلية[1].

يحدث داخل النظام الإقليمي أنماط تفاعلية مختلفة، قد تكون ناتجة عن أثر التغير في قوة الدولة على الاستقرار السياسي داخل النظام، وهنا افترض أورجانسكي من خلال نظريته "نظرية تحول القوة" أربعة أنماط ،يتوقف على تفاعلها استقرار النظام من عدمه، وهي دولة قوية و راضية، دولة قوية و غير راضية، دولة ضعيفة و راضية، دولة ضعيفة و غير راضية. قد تنتج الأنماط التفاعلية بناءا على توزيع القوة، من حيث التركز و الانتشار، و طبيعة استخدام القوة من حيث التكافل و عدم التكافل، و الشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم 03 : العلاقة بين درجة تركز القوة و طبيعة علاقات القوة

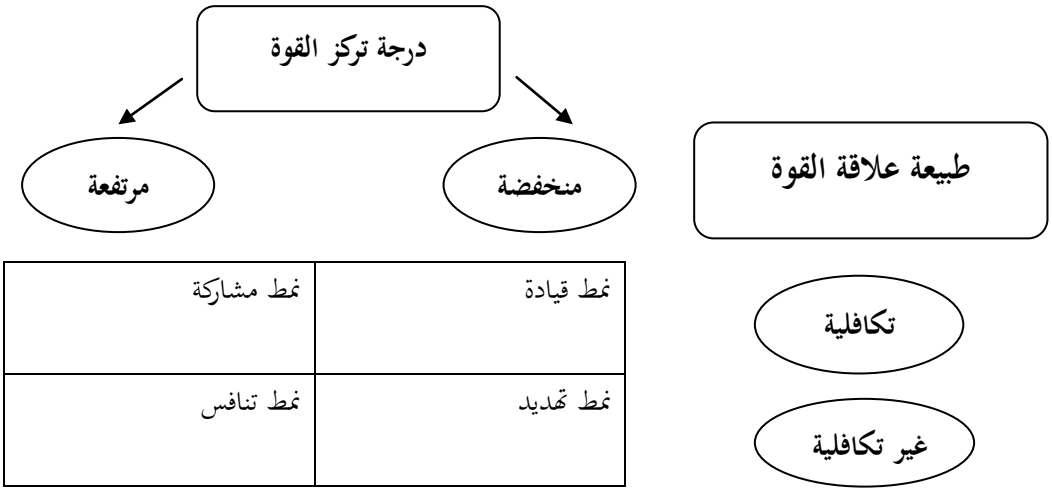

المصدر: William Howard Wriggins , **Dynamics of Regional Politics**: Four Systems on the Indian Ocean Rim, Columbia University Press, 1992.

[1] William Howard Wriggins, **Dynamics of Regional Politics**: **Four Systems on the Indian Ocean Rim**, Columbia University Press, 1992,P.35.

الى جانب ذلك يبين أن التغير في هيكلية النظام تنتج أنماط تفاعلية أخرى من حيث تأثيرها على وظائف النظام، وتتمثل هذه الأخيرة في التكامل، الأمن، التنمية، الشرعية، التكيف، و هي تختلف باختلاف بنية النظام من تعددي إلى ثنائي إلى أحادي.

يرى بوزان Barry Buzan في كتابه" الشعب، الدول و الخوف" People, States and Fear أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين :

1. توزيع القدرات بين الفواعل المركزية.

2. نسيج الصداقة و العداوة : و من خلال هذا النسيج تتراوح التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي، أقصى عداوة وأقصى صداقة، و هو ما أسماه كانتوري و شبيغل طيف العلاقات **The spectrum of relations**.

كما أن نوع التوازن داخل النظام الإقليمي يحدد طبيعة تفاعلاته الداخلية، والتوازن داخل النظام الإقليمي يتنوع من سعي لتوازن داخلي، إلى السعي لتوازن إقليمي، ليمتد إلى توازن القوى الخارجية، إضافة إلى الأنماط التعاونية و الصراعية بين أطراف النظام الإقليمي، التي تلعب دورا بارزا في تحديد تفاعلاته.

إن تحليل النظم الإقليمية تطور بشكل ملحوظ بعد الحرب الباردة، خاصة مع تطور ظاهرة الإقليمية و بروز الإقليمية الجديدة، وهو ما ساهم في بلورة أطر نظرية متعلقة بجميع القضايا من نزاع وأمن وتعاون و تفاعلها على المستوى الإقليمي، فلم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي كما كان سائدا في بدايات ظاهرة الإقليمية، إضافة إلى دراسة التكتلات الإقليمية المتشكلة على مستوى الأقاليم ودورها في تفعيل مثل هذه القضايا و الآليات التي تتبعها في تحقيقها، سواء تعلقت بالعلاقات التعاونية أو بالعلاقات الصراعية، إذ تشكل التكتلات الإقليمية إطار هام في تفعيل الحوار الإقليمي و مواجهة التحديات التي تتطلب تعاون جماعي لتجاوزها.

أما الإختلاف الموجود في العناصر المشكلة لتعريف النظام الاقليمي، بين الجغرافية و المؤسساتية و الثقافية، و حتى السياسية، هنا يقترح "جورج هيتن" Bjorn Hettne ما يصطلح عليه "مستويات الأقلمة" Levels of Regioness ، بمعنى درجة قدرة الاقليم على توضيح المصالح والفوائد الناجمة عن ظهور الاقليم[1].

[1] Bjorn Hettne and Fredrik Soderbaum, "**Theorising the Rise of Regioness**", New Political Economy, Vol.5, N°.03, December 1999, PP.457-473.

يميز "جورج هيتن" Bjorn Hettne بين خمسة مستويات للأقلمة[1]:

1) **المستوى الأول**: الاقليم كوحدة جغرافية، محددة بحواجز طبيعية أو خصائص بيئية، مثل "أوربا من الأطلسي الى الأورال"، "افريقيا جنوب الصحراء" أو "شبه القارة الهندية"، ويمكن اعتبار هذا المستوى الأول بمثابة "الشكل الأولي للإقليم" Proto – Region أو مايعرف بـ "ما قبل المنطقة الإقليمية" Pre-Regional Zone ، مادام أنه ليس هناك مجتمع منظم Organized Society، فهذا الاقليم ينبغي له أن يكون ما هو لا بسكان بينهم نوع من العلاقات، وهذا ما يقودنا الى البعد الاجتماعي.

2) **المستوى الثاني**: ينظر الى الاقليم كنظام اجتماعي، يقتضي وجود نوع من العلاقات عبر محلية – Trans Local Relations بين الجماعات الانسانية، وهذه العلاقات تشكل مركب أمني، أن يكون فيها امن كل جماعة مرتبط بأمن بقية الجماعات، ومنه الاستقرار في النظام الاقليمي ككل، و نكون بذلك أمام ما يطلق عليه جورج هيتن اسم "الاقليم البدائي" Primitive Region.

3) **المستوى الثالث**: هنا يكون الاقليم عبارة عن تعاون منظم في الميادين الثقافية و الاقتصادية و السياسية و حتى العسكري، في هذه الحالة يعرف الاقليم بقائمة الدول التي تعد الاعضاء المشكلة للتنظيم الاقليمي في مسألة ما، و هذا الاقليم المنظم يمكن وصفه بـ "الاقليم الرسمي" Formal Region.

4) **المستوى الرابع**: الاقليم هنا عبارة عن مجتمع مدني، يتشكل عندما يسهل العمل التنظيمي و يطور الاتصال الاجتماعي Social Communication، ويقوم بعملية تقريب القيم عبر الاقليم.

توجد عدة مقاربات أوردها العديد من الباحثين المختصين في الدراسات الاقليمية، في محاولة لتفسير و تحليل مظاهر العلاقات الاقليمية، و التي تتصف في جوانب عدة بالديناميكية والتعقيد، إلى جانب التشابك و التأثير المتبادل مع النظام الدولي و كذا المصالح القومية الداخلية للدول المشكلة للنظام.

[1] Bjorn Hettne ,'' **Beyond the 'New' Regionalism**", New Political Economy, Volume 10, 2005,P.45.

فعلى سبيل المثال نجد "مايكل بريشر" Michael Brecher عرض أربعة (04) جوانب تحليلية ضمن ما أطلق عليه تسمية "المعالم الهيكلية للنظام" أو "الملامح البنيوية للنظام" Structural Features ، والتي تتمثل في [1]:

أ. **تحليل مستوى القوة Level of Power** :ضعيفة / قوية.

ب. **توزيع القوة Distribution of Power** : متوزعة / متمركزة.

ت. **أنماط التكامل السياسي / الاقتصادي / التنظيمي**: درجتها / انتشارها.

ث. **تحليل طبيعة الارتباط بين النظام الدولي و النظام الاقليمي**.

أما بالنسبة لكل من "جافن بويد"Graven Boyd و "وارنر فيلد" Werner J.Field فقد قدما تسعة 09 جوانب تحليلية تتمثل في [2]:

- **الاجتماع السياسي**: يتضمن الأنماط القومية للمعتقدات الاجتماعية والقيم، ومدى التماسك و الانقسام، و عمليات التنشئة الاجتماعية.
- **علم النفس السياسي**: يخص دراسة معتقدات النخبة الحاكمة، والقيم والاجراءات العملية، والمهارات السياسية في النظام.
- **الثقافة السياسية السائدة في النظام**: مدى تشابهها / اختلافها، مدى فعاليتها و اشكالها السلوكية.
- **هياكل السلطة و انماط التأثير التي تغطي العلاقات بين الاحزاب، جماعات الضغط،**
- **علاقات الاجتماع المتبادلة داخل الاقليم و خارجه**، والتي تؤثر على السياسات والقضايا.
- **دراسة المؤسسات الاقليمية**، وتتضمن تطورها الذاتي و شرعيتها، و مستويات نموها و مخرجاتها المختلفة.
- **دراسة سلوك السياسة الخارجية الاقليمية**، مع الاهتمام بمخرجاتها و تطبيقاتها.
- **دراسة التعاون و الصراع الاقليمي**، الناتج عن التفاعل بين سلوكيات السياسة الخارجية لأعضاء النظام الاقليمي.
- **قضايا التنمية** التي تشمل النظام بمعنى النمو و التوسع المؤسساتي.

---

[1] محمد السعيد ادريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.18.للمزيد أنظر أيضا في مؤلفات مايكل بريشر :

-Crisis, **Conflict and Instability** (**Crises in the Twentieth Century**, **Vol 3**) **Pergamon; 1st edition** (**January 15**, **1989**).

-Realism and Institutionalism in International Studies Millennial reflections on international studies , University of Michigan Press, 2009.

[2] محمد السعيد ادريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص ص. 55-56.

المطلب الثاني: عملية تحليل الأدوار الإقليمية.

أولا، مفهوم نظرية الأدوار في العلاقات الدولية.

لطالما ظل مفهوم الدور غامضا متصلا بالدراسات النفسية و الاجتماعية، كتعدد التعريفات المقدمة للمفهوم. كما يعتبر مفهوم الدور ذو مرجعية سوسيولوجية ارتبط مع الجهود العلمية لعلم الاجتماع، التي تركز على علاقة الفرد داخل الوسط الاجتماعي من خلال التركيز على العلاقات التفاعلية للفرد في الوسط الاجتماعي حيث تظهر مكانة مفهوم الدور مركزية.

في تعريف مفهوم الدور تبرز مجموعتان رئيسيتان، و هما:

– **الأولى**: تركز على التعريفات التي تهتم بالعلاقة التفاعلية بين الفرد و الدور، و هنا نجد أهم التعريفات المقدمة متمثلة في: تعريف "مورينو" Moreno أن "الدور يمثل تجربة خارجية بين الأفراد، تفرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، فالدور هو تصرف مزدوج فهو منبه و استجابة في نفس الوقت، و بذلك يحدد تصرفين متتابعين لدى الفرد، إلا أن ادراك الدور يعني تعيين المنبه والاستجابة له". أما "ساربين" Sarbin فيعتبر الدور " نموذج ناتج عن اعمال تعلم، أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية"[1].

أما "تالكوت بارسونز" T.Parsons فيعتبر الدور " قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكات المتكاملة"[2].

– **الثانية**: هنا يتم التريكز على البعدين الاجتماعي والانثروبولوجي، إلى جانب العمل على معالجة اشكالية العلاقة بين الدور والمكانة، وهنا يمكن الاشارة إلى أن بيدل Biddle يرى أن الدور "قائمة أو دليل سلوك متميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكات شخص أو مكانة اجتماعية"[3]. الملاحظ

---

[1] Steve J.Campbell, " **Role Theory ; Foreign Policy advisors , and U.S Policy making** ", International Studies Association, 40TH Annual convention, Washington, D.C, February 16-20, 1999; consultation date:15/05/2017,available in: *Http://www.ciaonet.org/isa/cas01/.*

[2] بن عباش حورية، **صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم النفس الصناعي، معهد علم النفس، جامعة قسنطينة، 1994-1995، ص.18.

[3] Steve J.Campbell,**Op.Cit**.

هنا أنه يركز على منظومة الافكار وقيم المجتمع، إلى جانب مختلف المعايير التي تميز الهيكل الاجتماعي، كأساس لتحديد الدور الذي يقوم به كل فرد في المجتمع، والوظائف والمهام التي تتطلبها كل مكانة اجتماعية[1].

كما نجد أن كل من جيوفير روبرت Robert Goepfert و إدوارد Edward في " المعجم الحديث للتحليل السياسي" يعرفان الدور على أنه: "أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الاشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، و يميز الدور غالبا عن الوضع Statut ، بحيث أن الوضع يصف المواقف الاجتماعية النسبية، في حين أن الدور يصف انواع الاعمال التي تؤدي ضمن كل موقف، ويكسب الأفراد معرفة الادوار والقدرة على ادائها عن طريق التنشئة الاجتماعية"[2]. ويضيف كل من ألان Allen و فان دو ليي Van de Liert أن مفهوم الدور هو ذلك السلوك الذي يستند الى توقعات معيارية، مرتبطة بمكانة في نظام اجتماعي.

بالنسبة لرالف لينتون Ralf Linton فيعرف الدور على أنه "مجموعة من النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة، ويحتوي على مواقف وقيم وسلوكات محددة من طرف المجتمع، لكل فرد يشغل مكانة اجتماعية"، هنا يلاحظ انه يركز على الدور الاجتماعي الذي يستلزم سلوكات معينة من طرف المجتمع، كما ربط بين مفهومي الدور والمكانة. كما يرتبط الدور بشكل كبير بالبعدين الأنثربولوجي والاجتماعي الذي يركز على الحقوق والواجبات[3].

الواقع أن نظرية الدور وبالنظر لتنوع تطبيقاتها، والغموض الذي يكتنف المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها، وتعدد المداخل المعرفية التي تشكلها من نفسية واجتماعية وأنثربولوجية، فإنها تنقسم إلى عدة مداخل فكرية تختلف في معالجتها للقضايا المرتبطة بدراسة الدور، وقد حدد بروس بيدل B.J.Biddle خمسة مداخل رئيسية ضمن نظرية الدور، وهي تتمثل في:

أ.نظرية الدور الوظيفي Functional Role Theory : تركز نظرية الدور الوظيفية عموما على السلوكات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة اجتماعية ضمن نظام اجتماعي مستقر، فالأدوار تفهم هنا على أنها التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف وتفسر تلك السلوكات، ويفترض بالفواعل في النظام الاجتماعي أن يتعلموا

[1] B.J.Biddle," **Recent Development in Role Theory**", Annual Review of Sociology, Vol.12, 1986, PP.67-92.

[2] جيوفر روبرت و أليستري ادوارد، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة : سمير عبد الرحمن الجابي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص.399.

[3] ميشال مان ، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة: عادل مختار الهاري و سعد عبد العزيز مصلوح، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص. 612.

تلك المعايير ويطابقوا سلوكهم مع تلك المعايير، وبدأت هذه النظرية مع رالف لينتون Ralph Linton، و تبلورت أكثر بفضل أعمال بارسونز و شيلز،و الثنائي بيتس Bates و هارفي Harvey .

ب.نظرية الدور التفاعلية الرمزية Symbolic Interactionist Role Theory : تعد هذه النظرية المدخل المقابل والمعاكس للوظيفية، فقد انبثقت من تفسير التفاعلية الرمزية عند ميد Mead تتحول فيها بؤرة الاهتمام من التوقعات المعيارية في ثقافة ما، إلى العمليات التي يمارس الناس من خلالها أدوارهم، وينفذون بها الأجزاء التي تخصهم، فهي إذا على عكس الوظيفية، تركز على أداء الفواعل الفردية، و تطور الأدوار، ومختلف المفاهيم المعرفية التي يمكن من خلالها أن يفهم الفاعلون الاجتماعيون و يؤولون سلوكياتهم، و يتم ذلك عبر التفاعل الاجتماعي[1]. وهنا يؤكد هنا ساربين sarbine أن الأدوار الاجتماعية لها وجود مستقل عن الفرد، و لكن مع ذلك فإن للأفراد طريقتهم الخاصة كذلك في أداء تلك الأدوار، إذ يكون للأفراد هامش حرية، يبرز قدراتهم و لمستهم الشخصية في فهم و أداء أدوارهم.

ج. نظرية الدور البنيوية Structural Role Theory : في هذه النظرية يولى اهتمام قليل للمعايير أو التوقعات الأخرى للسلوك، كما لا يعطي كذلك اهتمام كبير لمدى قدرة الفرد على التحرر من القيود التي تفرضها منظومة القيم و المعايير الثقافية، بل يتركز الاهتمام هنا حول البنى الاجتماعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك (الأدوار)[2].فالمقترب البنيوي (Structural Approach) لا يهتم بتحليل الأدوار الفردية، بل يهتم بعملية تحليل أدوار مختلف المجموعات الاجتماعية، فهو يفترض أن كل مجموعة اجتماعية تتشكل من أدوار يجب أن تؤدى لتمكينها من البقاء والتطور.

د. نظرية الدور التنظيمية (Organizational Role Theory) تهتم هذه النظرية بدراسة الأدوار في التنظيمات الرسمية، وساهمت في تطوير نمط جديد من التفكير في نظرية الدور، يركز على النظم الاجتماعية، فالأدوار في مثل هذه التنظيمات محددة بالوضعيات الاجتماعية (المكانة)، وتكون موجهة بالتوقعات المعيارية (Normative

---

[1] للمزيد من الاطلاع حول **التفاعلية الرمزية** عند **ميد Mead** ، أنظر في :

Sheldon Stryker, « **From Mead to a Structural Symbolic Interactionism and Beyond** », consultation date : 12/05/2016,available in : *http://www.annualreviews.org/154.121.5.244*

[2] للمزيد حول **نظرية الدور البنيوية Structural Role Theory** ، انظر في الأعمال التالية:

-Ralph Linton, **The Study of Man**, New York : D.Appleton-Century Company,1936, as cited by Marcello Truzzi (ed.), Sosiology : The Classic Statements,P.03.

- Jonathan H.Tuner, **The Structure of Sociological Theory**, 4THed., Jaipur: Rawat Publications, 1999, PP.353-354.

(Expectationsو لكن المعايير تختلف بين الأفراد، و يمكن أن تكون انعكاسا لكل من مطالب التنظيمات الرسمية و ضغوطات المجموعات غير الرسمية. ومع تعدد مصادر المعايير، يكون الأفراد غالبا موضوعا لصراع الأدوار، و هذا الصراع يجب أن يحل حتى يكون الفرد متزنا، وحتى يتطور التنظيم، وهذا ما يطرح إشكالية التكيف مع التغيرات في المكانة الاجتماعية أو في توقعات الفاعل حول مكانته و دوره.

هـ. نظرية الدور المعرفية (Cognitive Role Theory): تركز هذه النظرية على العلاقة بين توقعات الدور و السلوك، و يولى الاهتمام في نظرية الدور المعرفية للظروف الاجتماعية التي تؤثر في تحديد التوقعات، و تقنية قياس التوقعات و أثر التوقعات على السلوك الاجتماعي، كما أن العديد من منظري هذه النظرية اهتموا بالطريقة التي يدرك بها الشخص توقعات الآخرين، و بأثر تلك الإدراكات على سلوك الشخص، و المقصود بتوقعات الدور الأفعال المتوقعة من ذلك الذي يحتل مكانة معينة، و لتوقعات الدور مصدرين هما:

- معتقدات و تصورات الفاعل، التي يحملها حول ما تستلزمه و ما تتطلبه المكانة التي يحتلها.
- و المعتقدات و التصورات التي يحملها الآخرون حول ما تتطلبه المكانة التي يحتلها ذلك الشخص.

إلا أن مفهوم الدور من المنظور السياسي فقد أخذ بعدا تزاوجيا على شاكلة : الدور الوطني، الدور السياسي الخارجي ...، فالدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، إلا أنه يمكن النظر إلى الدور بقدر اكبر من مكانة القوة أو موضعها داخل النظام الدولي، فـ"دوران" F.C Doran يرى أن الدور يشمل على عدة اعتبارات، إذ يتضمن الدور وبصفة رسمية "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة ويشتمل الدور على قدرة القيادة أو الأطراف المرتبطة بها على توفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي"[1] .كما يشمل مفهوم الدور الوطني أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، فالدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق الخبرة المكتسبة، لكنه يتحدد على الصعيد الخارجي من خلال القوة الوطنية إضافة إلى تقاليد النشاط السياسي الدولي والرصيد المتعلق بكيفية توظيف القوة وبكيفية تجاوب الحكومات .

[1] Doran C.F.Doran , **System In Crisis** ,Cambridge : Cambridge university press,1991, PP.30-31.

و يرتبط مفهوم الدور الوطني بأوضاع صانع السياسة الخارجية، فجمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع / المكانة / الاتجاه الذي يتطلبه يحدث ما يعرف بفجوة القوة / الدور أي حدوث عدم توازن حاد بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف الدور، والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا في دولة أخرى.

ثانيا، نظرية الأدوار في تحليل الأدوار الإقليمية.

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي- سيكولوجي بالدرجة الأولى، و هو أمر يتعلق بالفرد، و لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كـ"وحدة" بين مجموعة دول "وحدات "يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبّر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، و حيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة و نموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام حيث أن كل دور و كل وضع له صلة بأدوار و أوضاع أخرى[1].

و يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي و وحداته المختلفة، أن تحدد كل وحدة لذاتها و للآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكنها أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، و ماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي، يصبح أحد علامات سياستها الخارجية[2].فبالنسبة للدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي، فإنه يتضمن معنى إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي، والسعي لتحديد القرارات ومختلف الالتزامات والأحكام وكل الأنشطة المناسبة لدولهم، و للأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية.

و لذلك فإن تعريف و تحديد الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية:

- مرحلة استكشاف الموقف.

- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.

---

[1] صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه و أبعاده**، بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1986، ص.81.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دار الجيل، 2001، ص.48.

– مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية و المجتمعية لدولة صانع القرار، و يعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.

–إذا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية و دولية قياسا على الأمم الأخرى، و بالتالي فإن الدور القومي سيتحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا و دوليا.

و من خلال هذه المراحل نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية، و تفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين.

و يتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص التالية[1]:

– لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، و لكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.

– إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، ولكنه يشمل بالإضافة إلى ذلك تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.

– من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، وهذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

– يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي،و دورا آخر على المستوى الإقليمي.

و قد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالاهتمام تزامنا مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، و بروز أحداث على الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، و انفرادها في التحكم بالتفاعلات و العلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها، مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجة عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية، دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة. كما يقول ديفيد مايرز David Mayers أن "الانخفاض في قدرة الدول

[1] هاني الياس الحديثي، **سياسة باكستان الإقليمية 1971–1994**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص.43.

الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول كوكب الأرض، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات للهيمنة ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيوسياسية محلية[1]".

إن توزيع القوة في النظام العالمي الذي يتشكل الآن، و الاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب زاد من التنافس على زيادة النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية القائمة و المحتملة، وسعي كل قطب إلى إنشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به،وإحدى جوانب هذه المحاولة رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الإقليمية، بل إن هناك اتجاها عاما بين القوى الإقليمية الكبرى لاعتبار منطقتها كمجال نفوذ لها، وهي تضفي المشروعية على تلك المحاولات بالحديث عن عدة أسباب تتراوح بين الثقافية و التاريخية أو تلك المتعلقة بالمكاسب الاقتصادية المتوقعة.

و هكذا فإن دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد، فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير، ونتيجة هذه المحاولات هي زيادة درجة إقليمية دور تلك الدول. و سواء لعبت الدول المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورا تجميعيا أو تفريقيا، فإنها سوف تبعث دائما ديناميكية جديدة في عمليات التوجه الإقليمي حيثما ظهرت[2].و يصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بـ" السياسة الإقليمية Regional Policy ، ويمكن أن تعرف على أنها السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات والمحددات الإقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي.

و يختلف نمط السياسات الإقليمية، حيث أن طبيعة السياسات الإقليمية لبعض الدول إزاء بعضها قد تأخذ منحى تصارعيا بدلا من أن تأخذ منحى تعاونيا، وذلك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها، بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية.

---

[1] Mayers David J.(Ed.), **Regional Hegemons** : **Threat Perception and Strategic Pesponse**, Boulder (Col.), Westview Press,1991,P.400.

[2] ناصيف يوسف حتى، "**الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة**"، في: جميل مطر و علي الدين هلال (محرران)، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن: رؤية عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996،ص.264.

و في ضوء استقرار المصالح و القضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية، وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم، والأسس التي تستند إليها، ومدى الاستقرار الذي يستند أصلا إلى طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، وبين دول الإقليم و المحيط السياسي الدولي من جهة أخرى.

و من خلال ذلك يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:

-**المستوى الأول** :هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم، الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي.

-**المستوى الثاني** :هو سياسة الجزء تجاه الكل، أو بعبارة أخرى، سياسة دولة ما إزاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول و مبادئها و أهدافها، و طبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ و الأهداف، فضلا عن اختلاف الإرادات و القدرات.و حيث أن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح و الأهداف، و اختلافها في التكوين و القدرات المادية و المجتمعية، ومن بين ذلك الموقع الجيوبولتيكي، فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي، بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك[1].

و تنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها، أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، والتي تمتلك عناصر القوة التي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي، و المشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، و تصنف هذه الدول ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، أي الدول الرئيسية التي تؤثر طبيعة العلاقات القائمة بينها، و طبيعة السياسة الإقليمية لكل منها، و مستوى إمكانياتها، و شكل تحالفاتها الداخلية و الخارجية، على طبيعة المناخ السائد في النظام على مختلف الأصعدة، السياسية و الاقتصادية و كذا الاستراتيجية، فضلا عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات النظام الإقليمي، أي ما إذا كانت تعاونية أو صراعية.

مع النجاح الذي حققه الاقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظواهر السياسية، حيث قام كال هولستي Kal Holsti بكتابة مقال عام 1970بعنوان "تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية " National role conception in the

[1] صادق الأسود، **مرجع سابق الذكر**، ص.83.

study of foreign policy، والذي أكد فيه على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف[1] .كما تناول نفس الموضوع ستيفن وولكر S.Walker بمقاله المعنون بـ " تصورات الدور القومي والنتائج النسقية National role conception and systemic outcomes و الصادر عام 1979 حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أنواع عامة من القرارات والالتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية.

ليبقى اهتمام ستيفن ولكر S.Walker بالموضوع مستمرا حيث قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب عام 1987 بعنوان "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية" Role Theory and Foreign Policy Analysis، وقد تمحورت أبحاث أصحاب الاقتراب على أسئلة أساسية توصلوا من خلالها إلى عملية ربط أو تأكيد مدى صحة الاقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية والتي تتمثل في:

– ما هي مصادر تصورات وادراكات صناع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي؟

–ما طبيعة الظروف التي نشأ ويكون فيها إدراك صانع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي؟

–ما تأثير عوامل ومحددات السياسة الخارجية على برامج ونشاطات الدولة الخارجية؟

ترتبط الأدوار الاقليمية بمجموع الادوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الاقليمي سواء في تعاملها مع النظام الاقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الاقليم كل على حدى:

1. **الحليف المخلص Faith Fullally** : يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية ومن هنا يصبح حليفا مخلصا.

2. **الزعيم أو القائد الإقليمي Regional leader** : بحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها، تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة.

[1] K.J.Holsti, **National Conception in the Study of Foreign Policy** , Inernational Studies Quarterly, Vol.14, No.14,Sep.,1970,date de consultation:15/03/2018, disponible sur le lien suivant: *http://www.jstor.org/stable/3013584*.

3. **المدافع الإقليمي Regional protector** : يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيه دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

4. قائد التكامل الإقليمي: يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.

كما يتسم دور الدولة بخصائص جوهرية لابد من أخذها بعين الاعتبار[1]:

– أن الدور ليس مجرد تصور يقدمه صانع السياسة الخارجية بل يرتبط أساسا بتجسيده على ارض الواقع عن طريق الممارسة.

– مفهوم الدور يشمل أيضا تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه الرئيسيون في الساحة الدولية وذلك بغية الاستفادة من ذلك في تعامله معهم.

– من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد وهذا مرتبط بمدى وحجم تأثيرها.

– من الممكن أن يرتبط دور الدولة بالمستوى الذي توجد فيه (إقليمي، عالمي).

– تتفاوت درجة الأدوار الخارجية للدولة طبقا لدرجة "التدخل" في الشؤون الدولية وطبقا لمضمون الدور، فقد يتضمن الدور دورا تدخليا نشيطا أساسه السعي النشيط لتغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري كدور قاعدة الثورة مثلا.

– يجب أن اهتمام الدولة بالدور الخارجي بانعكاس هذا الدور الايجابي على الأمن القومي للدولة بمعناه الشامل.

و حسب نموذج ديفيد مايرز David Mayers لدراسة الهيمنة الإقليمية*، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الفواعل و ذلك تبعا للاختلاف في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها داخل القطاع المركزي Core sector كل دولة في القطاع خصوصا، و في النظام الإقليمي ككل عموما، و التي تعد انعكاسا لاختلاف طبيعة السياسة

---

[1] محمد السيد سليم،"**ثورة يوليو والدور الخارجي المصري**"، السياسة الدولية، عدد 164 ، يوليو 2002 ، ص .17.

* تعرف **الهيمنة Hegemony** على أن الدولة تأخذ دور المهيمن عندما تكون القوة الكبرى الوحيدة في إقليمها، و عندما يضم الإقليم أكثر من قوة كبرى واحدة، لا يمكن اعتبار تلك الدول مهيمنة.

الإقليمية التي تتبعها كل دولة من دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، و يصنف"مايرز" Mayers أدوار تلك الفواعل على النحو التالي[1]:

أ- **المهيمن الإقليمي Regional Hegomonos** : تمتلك هنا الدولة قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعا لها توجهه كما تشاء .و المهيمن المحتمل Potential hegemon هو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على إقليم مستقبلا، و ذلك بالتغلب على جيرانها من القوى الإقليمية الكبرى.

و رغم ذلك و مثلما يلاحظ جون ميرشايمر John Mearsheimer فالهيمنة نادرة بالنظر لكون تكلفة التوسع غالبا ما تتعدى المكاسب و الفوائد قبل تحقيق السيطرة، نتيجة لذلك فإن المهيمنين المحتملين يبحثون فقط عن تحقيق السيطرة عندما تكون التكاليف المتوقعة منخفضة [2].

كما أن هولستي Holsti يفترض أن الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية[3].و يختلف وضع الدولة المهيمنة طبعا باختلاف الإقليم الذي تنتمي إليه و خصائصه، فهذه الخصائص تحكم إلى درجة كبيرة دور تلك الدولة المهيمنة أو الطامحة إلى الهيمنة، كما يتوقف هذا الدور أيضا على خصائص القوة المهيمنة نفسها، و على وجود قوة مهيمنة أو أكث ر في النظام، فالعلاقة نسبية بين الإقليم و خصائصه من ناحية، و مكانة الدولة المهيمنة أو المتطلعة إلى الهيمنة من ناحية أخرى، فدولة مثل البرازيل يمكن أن تكون مهيمنة في أمريكا اللاتينية، لكنها لا يمكن أن تكون كذلك في نظام يتسم بدرجة أعلى من القوة مثل أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية.

ب –المتطلع إلى الهيمنة Aspiring Hegomonos: في هذه الحالة نجد أن الدولة تسعى إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.

---

[1] Mayers David J.(Ed.), **Regional Hegemons : Threat Perception and Strategic Response**, Boulder (Col.), Westview Press,1991,P.400.

[2] Paul H.B Godwin, "**China as Regional Hegemon?**" , Consultation date : 15/04/2015, In: *http://community.middlebury.edu/~scs/docs/Godwin,%20China%20as%20a%20Regional%20Hegemon.pdf.*

[3] K. J. Holsti , **National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**, International Studies Quarterly, Vol. 14, N°. 3 ,Sep., 1970, PP. 233-309.

ت –المهيمن المحتمل Patential Hegomonos : وهو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم الذي تتواجد فيه مستقبلا وذلك بالتغلب على جيرانه من القوى الإقليمية الكبرى، مع ضرورة توافر إدراك قوي بنفسها كقوة إقليمية كما يفترض هولستي Holsti [1].

ث –المساوم Bargaine: وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة وهي دولة تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، و يكون في مقدرة كل واحدة منها جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدي القوة المادية و العسكرية و المعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

ح –الموازن :يتمثل دور الدولة أو عدد من الدول هنا في احتلالها منطقة وسطى من دائرة الهيمنة أين بين الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة والدولة المساومة فهي قوة فاعلة لكن محايدة وهي عرضة للإغراء المستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف.و يتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة، و مدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة.

في ضوء ما تقدم يأتي الدور الإقليمي في سياق مرتبة الدولة و منزلتها في تصاعد الطبقات الإقليمية، ذلك أن تنوع مراتب القوة السياسية يسمح بوجود الدوائر الإقليمية المتتابعة في داخل النظام الإقليمي، بحيث يعبر هذا الأخير من حيث الواقع عن نوع من التصاعد القيا دي ليصل إلى القمة حيث تتمركز الدولة القائد[2].و لكن النظام الإقليمي لا يقتصر فقط على دراسة القطاع المركزي، بل أن هنالك القطاع الطرفي أين تثار حول مسألة تعيينه و تحديده نفس العناصر التي تثار بخصوص تعيين حدود النظام، و الفصل بينه وبين النظم الأخرى المجاورة

في حين يعطي كل من "كانتوري و شبيغل" الأولوية لعامل التجانس للفصل بين مركز النظام و أطرافه، و يعتبران الدول الطرفية أقل تجانسا مع دول القلب و أن العامل الذي يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده، فإن "ديفيد مايرز "يعطي الأولوية لبنية القوة، إذ يرى أن الدول الطرفية هي أقل من المساومين و الموازنين، فقوتهم أقل من أن تدفعهم لتحدي القوة المهيمنة، و يضيف أيضا عامل التجانس الثقافي و الاجتماعي، و يرى أن الدول الطرفية مميزة ثقافيا، و لغويا عن دول القلب أو محور النظام.

---

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية ، 2002 ، ص.51.

[2] هاني الياس الحديثي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 47.

و لقد تعرضت هذه النظرة لانتقادات كثيرة من الذين يعطون الأولوية لمعيار كثافة التفاعلات كأساس للتمييز بين قلب النظام و أطرافه، فدول الأطراف هي أقل تفاعلا داخل النظام و أقل ارتباطا بقضاياه، و يحدد بيرسون F.Pearson ثلاث مستويات للتفاعل داخل النظام الإقليمي يمكن من خلالها فرز دول القلب عن دول النظام، و هذه المستويات هي:

- **النزاع Conflict** بمعنى مدى تجاوب الدولة مع النزاع الرئيسي المثار داخل النظام.

- **المشاركة Participation** بمعنى مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية مع أعضاء النظام.

- **المساعدة Help** أي مدى تجاوب الدولة مع القضايا المثارة، و تقديم المساعدة اللازمة في وقت الحاجة، أي مدى تحمل الدولة لمسؤولية النظام و قضاياه.

هذه المستويات أو المعايير الثلاثة، تفسر الكثير من عمليات الحراك أو التغير في المواقع التي تحدث داخل النظم الإقليمية، من خلال تحول موقع الدول من ال قلب إلى الأطراف و العكس، و هذه العمليات تعتبر واحدة من أهم أنماط التفاعلات التي تحدث داخل هذه النظم[1].و بالنظر لإمكانية التحول في مواقع الدول من مركز النظام إلى هامشه أو العكس، فإنه من الطبيعي الذهاب إلى أن حركة تبادل الأدوار ممكنة، حيث تنتقل القوى في أداء أدوارها من مرتبة إلى أخرى، تبعا لاختلاف عناصر القوة في الزمن، و تأثيرها في طبيعة التوازنات الإقليمية و الدولية.

و يمكن تتبع مقومات وعناصر قوة الدولة، التي تؤثر في طبيعة الدور الذي تلعبه على المستويين الإقليمي أو الدولي من خلال المتغيرات التالية:

- **المتغيرات الجغرافية**: فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة التي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، و التي تشكل المجال الحيوي الذي قامت عليه نظريات ماكندر و سبايكمان و غيرهما، هذا فضلا عن العناصر الأخرى كالمساحة و التضاريس و مواقع المرور..إلخ و تأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة.

[1] محمد السعيد ادريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق الذكر، ص.61.

- **الموارد الاقتصادية و الطبيعية و البشرية:** التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدراتها العسكرية و التي تتضمن تدريب القوات و تحديثها، و قدرتها على دخول سباق التسلح أو دخول الحرب.

- **المتغيرات المجتمعية:** و ما يتصل بها من قيم ثقافية و تقاليد اجتماعية و تجارب تاريخية، تؤثر في تكوين الرأي العام و الجماعات الضاغطة، والإطار الاجتماعي للنظام السياسي، وكل ما يتعلق به من أحزاب و إيديولوجيات و إرادات. و باعتبار هذا المتغير كثيرا ما يرتبط بعوامل الثقافة و القيم و الحضارة و التاريخ، فإنه يمثل ما للدولة من جاذبية تنبعث من تلك العوامل ذات الطبيعة غير مادية، فهي من مصادر القوة غير ملموسة كالثقافة و العقيدة و المؤسسات ذات الجاذبية و الإغراء، و هذا النوع من القوة ينشأ إلى حد بعيد من القيم ، و يطلق عليه جوزيف ناي Joseph Nye اسم القوة الناعمةSoft power [1].

- **إدراك و تصورات صناع القرار** : إن مجرد امتلاك مقومات القوة سواء كانت ذات الطبيعة المادية أو غير المادية، لا يعني بالضرورة تمكن تلك الدولة من لعب دور إقليمي فاعل، أو احتلال مكانة الدولة القائد في الإقليم.

فحتى تستطيع أن تؤدي هذا الدور يجب أن تمتلك الدولة القائد إرادة القيادة، فقد يكون لدى دولة ما، ما يؤهلها من قدرات و كفاءات للقيادة، لكنها تفتقد لإرادة القيادة، فعندها لن تكون أمامها فرصة حقيقية من أجل القيام بالدور المطلوب لقيادة هذا النظام.

إن امتلاك الدولة لمثل تلك الإرادة في القيادة و لعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم أو في حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط كما يرى هولستي K. J. Holsti بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية، و يكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات و إدراكات صناع القرار لما تتوفر عليه وحدتهم من

[1] "إن القوة العسكرية و القوة الاقتصادية تشكلان معا مثالان على القوة الصلبة Hard Power الآمرة ، التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى محاولات الإقناع (الجزر) و إلى التهديدات (العصي)، غير أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، فقد يحصل بلد ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن بلدانا أخرى تريد أن تتبعه، معجبة بقيمه فتحذو حذوه و تقتدي بمثاله، متطلعة إلى مستواه من الازدهار و الانفتاح، و بهذا المعنى فإن القيام بوضع جدول الأعمال في السياسة العالمية و اجتذاب الآخرين إليه له أهمية تعادل تماما أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية، و هذا الجانب من القوة – أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت – أسميه القوة الناعمة الطرية، فهي تختار الناس بدلا من إجبارهم"، أنظر في : جوزيف س.ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص.38.

عناصر القوة، و طبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر، و نوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة، و كنتيجة لذلك يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية، هي[1]:

أولا:تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي: ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ، و درجة النفوذ الذي تتمتع بها الوحدة فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، و في كل مستوى يقدم تصورا لدرجة النفوذ المتوقعة.

ثانيا: تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، و تتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية (دور الوساطة الدولية) ، أو دوافع صراعية (و من ذلك المعادي للاستعمار).

ثالثا: توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفة ما في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، و أدوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن.

فالدور الذي تمارسه قوة إقليمية ما، يختلف في تأثيره تبعا لعاملين رئيسيين:

أولا: القدرات الذاتية المادية و المجتمعية التي يرتكز عليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوة، و هو الأمر الذي يحدد أداءها على الصعيدين الإقليمي و الدولي، و تبعا لذلك يتحدد فعلها و مدى تأثيرها في القوى الإقليمية الأخرى قوة أو ضعفا، بحسب طبيعة القدرات التي تمتلكها.

ثانيا: العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما و القوى الدولية التي تستند إليها، وفقا للمصالح المشتركة و في مثل هذه الحالة، فإن القوة الإقليمية و هي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى، إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة، مضافا إليها ثقل القوة الدولية التي تستند إليها القوة الإقليمية الأولى، الأمر الذي يدفع بهذه القوة إلى الاعتماد على دعم قوة خارجية لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي.

فالاستمرار و التغير في طبيعة الأدوار المنوطة بالقوى الإقليمية، فقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغير في قيم النظام السياسي و إدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية و لقدرات وحدته و قدرات الوحدات الإقليمية المنافسة، أو بسبب عوامل تأثير خارجية، تتعلق بتغير

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.48-49.

موازين القوى دوليا، و ما ينجر عنها من تغير في هيكلية النظام الدولي، و مدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية مع قوى كبرى خارج النظام الإقليمي.

هنا يبرز النموذج الذي قدمه تشارلز هرمان Charles Herman لدراسة أشكال التغير التي تحدث في السياسة الخارجية، حيث ميز بين أربعة أشكال من التغير، و هي[1]:

- **التغير التكيفي** :و يقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع الاستمرار في بقاء أهداف السياسة و أدواتها كما هي.

-**التغير البرنامجي**: و ينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، و ليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف.

- **التغير في الأهداف**: و يشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية، و ليس مجرد تغير الأدوات.

- **التغير في توجهات السياسة الخارجية**: و هو أكثر أشكال التغير تطرفا، إذ ينصرف إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغير الأدوات و الاستراتيجيات و الأهداف.

و يعتبر تشارلز هرمان Charles Herman أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغيرا في السياسة و أن الأشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية[2].

المطلب الثالث: باري بوزان و مركب الأمن.

من أجل فهم افضل لنظرية المركب الأمن الاقليمي سوف يتم التركيز وبشكل كبير على اسهامات كل من باري بوزان و أولي وايفر Buzan et Waever في دراستهما التي جاءت تحت عنوان "الأقاليم و القوى" ، مع الاشارة إلى أنهما لم يحتكرا لوحدهما مسألة تطوير هذه النظرية بصفة كلية وانما هناك مقاربات أخرى ساهمت في تطويرها و توسيعها بشكل كبير على غرار تأثيرات مرحلة مابعد الحرب البارة و العلاقات الدولية الى جانب نظريات التنمية و تشكيل التكتلات الاقليمية. فكل من باري بوزان و وايفر Buzan et Waever طورا تحليلا عاما

[1] Charles F.Hermann, « **Changing course** : **when Gouvernments choose to redirect Foreign Policy** », International Studies Quarterly, Vol.34, No.01, Mars 1990, P.17.

[2] بدر عبد العاطي، "**أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة السياسة اليابانية اتجاه اسرائيل 1973-2003**"، السياسة الدولية، العدد: 153، جويلية 2003، ص.11.

للأمن الاقليمي داخل نظام عام و في اطار العلاقات الدولية، كما أنها نظرية تم تطويرها بصفة خاصة لتشكل تحولا جديدا في الدراسات الأكاديمية، فهي تتبع حاضر المركبات الأمنية الاقليمية في النظام الدولي و تضع في الحسبان مختلف العناصر الأخرى التي من شأنها التأثير على بنية المركب الأمني .

أولا، مفهوم مركب الأمن.

قبل التطرق بتفصيل أكثر لمفهوم ونظرية المركب الأمني الاقليمين نحاول تقديم بعض المفاهيم الاساسية والاضافات التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن، وخاصة باري بوزان فيما يتعلق بالمفاهيم الأمنية المتداولة، أين يؤكد بوزان Barry Buzan بأن التطور نحو مفهوم "القوى الكبرى "ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى باري بوزان Barry Buzan بأن "إقصاء الفوضى" هو استجابة لمعضلة الأمن Security Dilemma [1] ، وحول التمييز الواقعي بين النظام الداخلي Domestic Order والفوضى الدولية، يتوقع بوزان Barry Buzan بأن النظام الدولي يسير نحو "فوضوية ناضجة" Mature Anarchy و هو النموذج الأكثر استقرار للفوضى الدولية[2].

أما إذا ما جئنا إلى محاولة حصر مفهوم و "إطار الأمننة ""Securitization Framework "، فإننا نجد أن كل من باري بوزان Barry Buzan و أولي ويفر Ole Waever يستندان في تحديده إلى ثلاثة معاني[3]:

- ❖ **أولا: شكل الفعل The Form of the Act** المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين و الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.
- ❖ **ثانيا: سياق الفعل Context of the Act** محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل .

---

[1] المقصود **بمعضلة الأمن** التي تحدث عنها جون هرز John Herz في بداية الخمسينات من القرن الماضي أن أي دولة في نظام يتميز بالفوضى كمرادف لحالة الحرب في التصور الواقعي و يحكمه مبدأ كل لنفسه، لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على المزيد من القوة لتجنب عدوان محتمل ضدها وكذا الانفلات من تأثير قوة الآخرين، لكن هذه الهواجس تجعل الطرف الأخر يشعر بمزيد من اللا أمن مما يدفعه للتأهب للأسوأ، وبما أنه يستحيل أن يشعر طرف بالأمن تماما في عالم يتكون من وحدات متنافسة، كما يتعذر على الدول الاطمئنان أو الثقة في نوايا الدول الأخرى فإن السعي إلى القوة يتواصل وبالتالي فالصراع من أجل القوة هو سيد الموقف ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة للأمن والقوة.للمزيد أنظر في:
John H. Herz, « **Idealist Internationalism and the Security Dilemma** »,World Politics, Vol. 2, No. 2 (Jan., 1950), PP. 157-180

[2] Kenn Booth and Steve Smith, **International Relation Theory Today**, USA, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1995, P.185.

[3] Matt McDonald, « **Securitization and the Construction of Security**», consultation Date: 20/06/2011, available in : *http://www.sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563.*

❖ **ثالثا: طبيعة الفعل Nature of the Act** يتحدد إطار الأمننة في معنى أن طبيعة الفعل معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن.

كما نجد أن "الأمننة Securitization" دخلت حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة مثل :إنشاء شبكات الجريمة عبر القومية كمهدد للأمن، وكذا الأبعاد المختلفة للحرب ضد الإرهاب وحقوق الأقليات، كما تتوافر حاليا ترتيبات واسعة لأمننة الهجرة "Securitization of Migration " خاصة بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

أبرزت مدرسة كوبنهاجن إلى جانب مساهمتها الهامة في تحليل الجوانب الذاتية والموضوعية لظاهرة الأمن، كيف تتحول قضية ما إلى مشكلة أمنية "الأمننة" Securitization/Sécurisation، فنجد أن ويفر Waever يقول أن مسألة إجتماعية تصبح رهانا أمنيا–محددا للسلوك– بالممارسة الاستدلالية، الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين، إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمننة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمنيا أو صراحة بالأمن، و بالتالي الأمر يتطلب الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الإجتماعية التي لم تكن موضوع عملية أمننة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية[1].

انطلاقا من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميز بوزان Buzan بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي[2]:

- **الأمن العسكري** :و يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر.
- **الأمن السياسي** :و يعني الاستقرار السياسي و التنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- **الأمن الاقتصادي** :و يخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

[1] Dario Battistella, **Théorie des relations internationales**, Paris : Presses de Sciences Politique, 2003, P.453.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية،2005، ص ص.17-18.

- **الأمن الاجتماعي** :و يتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية و الدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات و الإنكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات و ثقافتها.
- **الأمن البيئي** :و يختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

و الملاحظ هو أن هذه القطاعات الخمس للأمن لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات.

كإطار لتحليل العلاقات الدولية، يبدو مفهوم المركب الأمني هو الاخر معنيا بالصعوبات الموجودة حول المفاهيم، و لكننا هنا نقبل بوجهة نظر باري بوزان Barry Buzan القائلة بأن الأمر يتعلق بتحليل خاطئ و أكبر من امتلاك تصور نسقي لديناميكية اقليمية للأمن و ليس الحصول على موضع تساؤل حولها.فنظرية المركب الأمني الاقليمي هي اجابة ثقافية كبرى للتحولات الحقيقية التي عرفها العالم في منتصف القرن العشرين، فالمعارف الجديدة حول طبيعة العلاقات الدولية تم تناولها من طرف باري بوزان و وايفر في دراستهما تحت عنوان " People, States and Fear "، سنة 1984. التاريخ يخبرنا أن الاجابة كانت في البيئة الدولية ناتجا عن تفكك الأنظمة اللبيرالية وصعود العديد من الدول الجديدة الأعضاء في النظام الدولي، وهو ما طرح العديد من التساءلات الجديدة حول قضايا الأمن الوطني و الاقتصاد الى جانب التنمية، نفس الظروف التاريخية هيأت الاطار من أجل تنمية مفهوم الأمن و ادارة العلاقات بين الدول الاستعمارية و الدول الجديدة.

بالنسبة لباري بوزان Barry Buzan مفهوم "المركب الأمني الاقليمي" يمنح أداة جيدة لتصور الأمن الاقليمي في اطار العلاقات الدولية المعاصرة، كما أنه يمنح مساهمتين هامتين، الأولى أنه يركز على أهمية تحليل النظام الاقليمي بالمقابل مع الانظمة الأخرى (المقصود بها هنا الوطنية و الدولية) ، و مستويات تحليل نظام الأمن الدولي ، هذا دون اغفال المشاكل الناتجة عن صعوبة تحديد حدود الأقليم وهي نفسها التي صادفتها العديد من الدراسات السابقة.

و هنا حسب باري بوزان Barry Buzan يصبح التحليل الاقليمي هاما و ضروريا بسبب : " غياب تطوير لمفهوم الإقليم، فإن تحليل الأمن يميل إلى استقطاب مستويات النظام الدولي من جهة، و مستوى الأمن الوطني

للوحدات الفرعية من جهة أخرى، و تحليل الأمن يتراوح بين تصاعد الدور المهيمن للقوى الكبرى داخل النظام الدولي، و كذا الديناميكية النشطة الداخلية و توقعات الوحدات الصغيرة"[1].

العامل الآخر، هو أن مفهوم "الأمن الاقليمي" يمنح خصائص مركبة ضرورية لتحديد مفهومه الذاتي، أسباب الأمن عامة و تميزها الطبيعة النسقية لنظام الأمن الدولي. و عليه يكون المركب الأمني الاقليمي يتكون من "مجموعة دول موجودة في التصورات والإهتمامات الكبرى للأمن المرتبط بكيفية وثيقة بتصوراتهم للأمن الوطني "[2].

و يرى باري بوزان Barry Buzan أن الأمن الاقليمي، متمحور حول تعريف دقيق للفوضى التي تمثل مرآة عاكسة لصورة النظام الدولي في شكله الكلي، و حدوده يشار اليها من خلال سلسلة منظمة للأمن المتبادل، و من جهة أخرى المركب الأمني الاقليمي هو ظاهرة عصرية، تؤشر على التجزئة و التحرر للتأثيرات الخارجية على الخصائص العامة للأقاليم.و هنا يكون هذا الأمن المتبادل قادرا على احداث شروط للعداوة أكثر منها للصداقة بالنسبة للفاعلين.

كما أبرز باري بوزان Barry Buzan أهمية خاصية الصداقة والعداوة بين الدول في إحداث تحولات على مستوى الأمن الإقليمي، فخصائص الصداقة والعداوة بين الدول موجودة داخل بعض المناطق الجغرافية، فالدول التي يشكل منها الإقليم والتي تحمل في داخلها تلك الخصائص تشكل مركبا أمنيا إقليميا والذي عرّفه بوزان Barry Buzan بأنه مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة تكون اهتماماتها وشؤونها الأمنية الأولية والرئيسية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل متقارب إلى درجة أن الأمن القومي لكل دولة لا يمكن أن ينفصل واقعيا عن الأمن القومي للدول الأخرى، و بالتالي فإن المركب الأمني الإقليمي يدل على وجود تكافؤ شديد واعتماد حاد بين مجموعة من الدول وهو ما يميز هذه المجموعة عن مجموعة الدول الأخرى المجاورة. إن هذا الاعتماد المتبادل يمكن أن يعبر عنه إما بعبارة المنافسة- مثلث الصين-الهند – باكستان -أو عبارة المصالح المشتركة كما في مشروع

[1] Barry Buzan & Ole Wæver & Jaap de Wilde, "**A Framework for Regional Security Analysis**", London: Lynne Rienner Publishers, 1998, P. 04.

[2] **Ibid**, P.08.

الأمن في منطقة الشمال The Nordic Region ،كما أن العلاقات ضمن هذا المركب تكون متينة لكنها ليست أبدية، فالمركب الأمني الإقليمي يتغير بتغير أنماط الصداقة والعداوة[1].

إن الأساس الذي يقوم عليه المركب الأمني الإقليمي هو مجموعة من العلاقات الأمنية التي تبرز من الإطار العام للعلاقات نظرا لأهميتها النسبية بالنسبة لأنواع العلاقات الأخرى (اقتصادية، ثقافية،...) وخاصيتها الداخلية (الأمن القومي) والضعف النسبي للتفاعلات الخارجية الأمنية مع الدول المجاورة، وعليه فإن حدود المركب القائمة يمكن أن تعين حسب معيار "التعادل النسبي" للإدراكات والتفاعلات الأمنية[2].فالتعادل النسبي هو الذي يفسر لماذا تجميع أنواع أو كميات معينة من الأسلحة في الإقليم –أ- يؤثر على الإدراك للتهديد بالنسبة لدول هذا الإقليم ولماذا ينظر إلى الأمر عينه بأقل اهتمام من طرف هذه الدول إذا حدث ذلك في الإقليم –ب-. فمثلا خصائص ديناميكية التسلح في الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء مختلفة بشكل رئيسي، ومع ذلك ليس هناك تهديد نظرا لعدم التوازن بين الإقليميين.

كما أن نظرية "المركب الأمني" التي رأت ولادتها مع مدرسة كوبنهاغن، ترى أن المستوى المنهجي لتحليل الأمن الدولي، الذى يركّز على بعض القوى الكبرى لا يكفي في الإطلاع الكامل على المشكلات الأمنية الملحة والهامة للدول. وفي الواقع فإن المشاكل الأمنية لتلك الدول تعتمد اكثر على الدول المجاورة لها جغرافيا اكثر من اعتمادها على القوى الكبرى البعيدة. و تقوم أهم الافتراضات النظرية للمركب الأمني يؤكدون أن الأمن موجود داخل الأقليم الجغرافية و الاجتماعية التي يتم بناؤها، وأن الاشكالات الأمنية تفقد قيمتها كلها ازدادت تلك الأقاليم بعدا عن بعضها البعض[3]. فنظرية المركب الأمني مهمة لثلاثة أسباب، الأول انها تخبرنا ببعض الأمور على مستوى التحليل الخاص بالدراسات الأمنية، و الثاني تستطيع النظرية ترتيب دراسات امبريقية، و الثالثة فإن السيناريوهات المركزة على النظرية تستطيع أن تقوم على قاعدة مشتركة او تبادلية للحلول المطروحة[4].

---

[1] Jean Pascal Zanders, **Evolving Global and Regional Approaches To Arms Control and Security Mechanisms**, Consultation date: 10/04/2015, in: *http://www.projects.sipri.se/cbw/research/global-reg-armscontrol.pdf*

[2] **Ibid**.

[3] Sihem DJEBBI, **Les Complexes Conflictuels Régionaux**, Fiche de l'Irsem N°. 5, Mai 2010, P.01, in : *http://www.irsem.defense.gouv.fr/spip.php?article74*

[4] Barry Buzan & Ole Wæver , **Regions and Power**: **The Structure of international Relations**, United Kingdom: Cambridge University Press, 2003, P.45.

الترابط الأمني يكون أكثر تركيزا بين الفاعلين داخل نفس الاقليم أكثر من داخل الاقاليم، و هنا يعرف باري بوزان المفهوم على انه مجموعة الوحدات المندمجة كليا في مسار مشترك للأمن و اللاأمن أو الإثنين معا، إلى درجة تكون الاشكاليات الأمنية معقولة و من الصعب تحليلها بمعزل عن الاشكالات والعناصر الأخرى.

الخاصية الأساسية لأي مركب أمني محلي يتم تشخيصه وفق مجموعة العوامل التاريخية مثل العداء التاريخي (اليونان و الأتراك، العرب والفرس، ...) ، أو العوامل التاريخية المشتركة (العرب والثقافات القريبة، الأوروبيين، جنوب أسيا، شمال شرق أسيا، أمريكا الجنوبية). وعليه فان عملية تشكيل المركب الأمني تقوم بشكل هام على التفاعل القائم بين كل جزء من اجزاء الهندسة الاقليمية و كذا التوازن الناتج عن تفاعل الأجزاء ككل فيما بينها، وهنا يلعب القرب الجغرافي دورا هاما في تسيير التفاعل الأمني بين دول الجوار و الدول المنتمية لنفس الإقليم، وهذه النقطة بالذات سبق لستيفن والت Walt أن سبق له التطرق اليها. حيث أن الاتصال المباشر والقرب الجغرافي له تأثير كبير على الأمن، بالنظر لكون العديد من التهديدات تنتقل بشكل سهل في المسافات القريبة منها عن تلك البعيدة، فتأثير الجوار الجغرافي على التفاعلات الأمنية يظل كبيرا جدا خاصة إذا ما تعلق بالجانب العسكري و السياسي، و حتى الاجتماعي و البيئي.

كما أن المركب الأمني الاقليمي يظل ليس فقط محاولة استشرافية يمكن تطبيقها على أية مجموعة دول، ولكن يمكن كذلك الادعاء بأن التفسير الصحيح للحدود الخاصة بالمخطط الأمني المتعلق بالترابط و الاختلاف، ولكن في اطار النظرية يمكن وبكل بساطة الاعتماد على النظرية و استخدام مصطلح "المركب الأمني الإقليمي" لمجموعة من الدول (حلف وارسو، معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية، مجلس التعاون لدول الخليج، افريقيا) ليتم في النهاية ترقيتها الى مصاف المركبات الأمنية الاقليمية التي ترقى شواغلها الأمنية لتكون كلا واحدا مشتركا.

في اطار هندسة الفوضى، فإن الهندسة والخصائص الأساسية للمركب الأمني الاقليمي يتم تعريفها من خلال شكلين أساسيين للعلاقات، الأولى تتمثل في علاقات القوى، والثاني في تفاعلات الصداقة / العداوة. ففكرة أن النظام يقوم على المستوى الاقليمي من خلال تركيزه على فكرة توازن القوى الاقليمية، و هذا دون اغفال أن كل قوة ليست متصلة بطريق مباشرة و لكن تظل كل منها تحتفظ بمكانتها في شبكة العلاقات الموجودة.

المكون الثاني الأساسي في نظرية المركب الأمني هي أشكال الصداقة و العداوة (amity and enmity) و التي لم تحتل مكانة هامة في نظريات العلاقات الدولية التي احتلها مفهوم السلطة مثلا، و لكنها حظيت ببعض الاستثناء في كتابات وولفرز Wolfers. فحتى في النظريات المتشددة لنظرية السلطة (على غرار الواقعية و الماركسية)

اين قامت بكل بساطة بالتفكير في علاقات السلطة و القوة و بصورة أقل حول طريقة ممارسة السلطة، و لنا هنا العديد من الأمثلة على غرار تناول باري بوزان Buzan لفكرة توزيع القوى، و تحليل كراسنر Krasner للأنماط التقليدية للسلطة، الى جانب دراسات قوزيني Guzzini الواقعية حول نفس الموضوع.

بالنسبة لنظرية المركب الأمن الاقليمي فإنها تشكل كذلك اطارا منظما للدراسات الامبريقية للأمن الاقليمي، فالنظرية تشير إلى ما يجب البحث فيه من خلال أربعة مستويات للتحليل، وهي[1]:

1. على المستوى الوطني الخاص بدول النظام الاقليمي، فانها تقوم بعملية مراقبة التهديدات على المستوى الداخلي (اذا كانت الدولة قوية / ضعيفة بسبب استقرار نظامها الداخلي و التوافق الدولة و الأمة، فالتهديد بصفة خاصة بالنسبة للدولة غالبا ما يتم تعريفه حسب طبيعة الأمن المتوفر لديها).

2. العلاقات بين دولة و أخرى (تساهم في تشكيل المنطقة).

3.منطقة التفاعل مع المناطق المجاورة (هي محصورة نسبيا، و هو ما يجعل المركب مُعَرَّفًا بالنظر إلى حجم التفاعل الداخلي كأهم العوامل. لكن يجب عدم اغفال أن التغييرات الهامة في هندسة الأمن المتبادل ساهم في تشكيل المركبات الأمنية.

4.دور القوى العظمى داخل النظام الاقليمي (التفاعل بين هندسة الأمن الدولي و الإقليمي).

كما يتم في اطار هذه النظرية التأسيس لمفهوم المركبات الفرعية على أساس انها "نصف مستوى" داخل النظام الاقليمي/ و المركبات الفرعية في اساسها يتم تعريفها بنفس تعريف المركب الأمني الاقليمي، مع خاصية اخرى تضيفها تلك المركبات الفرعية و هي انها توفر حوافز متنوعة للأمن المتبادل التي تبدو قليلة نوعا ما داخل المركبات الأمنية الواسعة التي تشكل المركب الأمني الاقليمي في شكله الكلي.

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي Regional Security يقترح باري بوزان Barry Buzan مفهوم "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، ويعرّف مركب الأمن بأنه :"مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى"[2].ويشرعن مركب الأمن على الإعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة. أما العامل

[1] **Ibid**, P.51.

[2] عبد النور بن عنتر ، **المرجع السابق الذكر**،ص.21.

الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة وجود مستوى عال من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر[1].إضافة إلى أن كثافة التفاعلات الأمنية تكون متجهة نحو دول أخرى داخل حدود المركب، فإن مختلف المركبات الأمنية الإقليمية تفصل بينها دول عازلة (حالة أفغانستان و بورما مثلا) كما يمكن أن يشمل المركب الأمني الإقليمي بعض الدول الصغرى التي تكتسب أهميتها من الانحياز ضمن المركب .كما أن العلاقات داخل المركب يمكن أن تتميز بغياب كلي للتوازن (الصين في مقابل الهند و باكستان) إما بتغير توزيع القوة ضمن المركب أو بسبب تدخل القوى الكبرى.

إذن التطورات الإقليمية حسب نظرية المركب الأمني الإقليمي تتحدد بواسطة الحركيات الداخلية للمركب الأمني بالتقاطع مع الحركيات الخارجية الناتجة عن المنافسة الشاملة للقوى الكبرى الخارجية في الإقليم .إنّ الحركيات الداخلية توجد أكثر في الخطوط الفردية للصداقة والعداوة واللامبالاة بين الدول – أنماط الصداقة والعداوة – كما أن الخطوط الفردية للاهتمامات والشؤون الأمنية يمكن أن تحدد عبر ملاحظة كيف أن تخوف الدول هو الذي يرسم سياستها الخارجية وسلوكها العسكري – إدراك التهديد–

تستند إقليمية الأمن حسب بوزان Buzan هي خاصية جوهرية على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية Relational Phenomenon ولأن الأمن "علائقي" فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل Security Interdependence غير القابل للتجزئة[2]. و لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لبوزان Buzan فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى Balance of Power، لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة /العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالإيديولوجية الإثنية و الخلفيات التاريخية[3].

---

[1] Barry Buzan, **People**, **States and Fear**: **An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**,2nd ed,Boulder,Lynne Rienner Publishers,1991, PP.190 -193-194.

[2] Mariane Stone, « **Security According to Buzan** : **A Comprehensive Security Analysis** » , consultation date:10/02/2011,available in : *http://www.geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-pdf.*

[3] Barry Buzan and Ole Weaver, **Regions and Power**: **The Structure of international Relations**, United Kingdom: Cambridge University Press, 2003, P.45.

من هذا المنطلق واعتمادا على أبرز الدراسات الإقليمية الخاصة بالنظم الإقليمية، حدد باري بوزان مجموعة من مركبات الأمن (تتطابق والنظم الإقليمية التي حددتها الدراسات الإقليمية) ويعتبرها " كيانات جغرافية"، و هي[1]:

- أمريكا الجنوبية.
- الشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا).
- إفريقيا الجنوبية.
- جنوب أسيا.
- جنوب شرق أسيا.

إن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هي[2]:

1. **الحدود Boundaries** التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره .
2. **البنية الفوضوية Anarchy Structure** التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.
3. **الاستقطاب Polarity** الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.
4. **البناء الاجتماعي Social Construction** الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات.

و انطلاقا من تركيبته، يمكن الاشارة الى وجود ثلاثة (03) تحولات اساسية للمركب الأمني الاقليمي:

1. **الاعتماد على الوضع الراهن،** وهو ما يعني غياب أي تغيير مهم داخل البنية الأساسية.

2. **التحولات الداخلية،** و هو ما يعني أن التحولات الداخلية للبنية الأساسية تنتج داخل اطار داخلي محدود، وهو ما يعني أن تغييرات البنية الفوضوية (بسبب التكاملات الاقليمية) أو بسبب الاستقطاب (بسبب انسلاخ المجتمع، الاستعمار، الدمج، مستويات متباينة للنمو...) ، أو بسبب الأنماط المهمينة للصداقة / العداوة (بسبب التحول الايديولوجي، الحرب المستنزفة، تغيير الزعامات / القيادات....).

[1] Barry Buzan, **People**, **States**..., **Op**.**Cit**., P.190.

[2] Barry Buzan and Ole Waever, **Op**.**cit**.,P.53.

3.**التحولات الخارجية،** و التي تعني أن الحدود الخارجية تتوسع و تكبر أو تنكمش، تحولات في تركيبة المركب الامني الاقليمي أو حتى افتراضا تحولات في البنية الأساسية بشكل أخر.

يمكن من خلال الجدول التالي تحديد الأنماط و الصور الأساسية للمركبات الأمنية الموجودة حسب رية المركب الأمني الاقليمي، و التي لا تخرج عن الاشكال التالية:

1.القياسي Standard RSCs : وهو شكل يتكون في بنيته اكثر على النموذج الواستفالي، بالاضافة إلى وجود قوتين او اكثر من الناحية السياسية – الأمنية – العسكرية تحدد في الغالب جدول الأولويات.و جميع المركبات القياسية تمتلك بنية فوضوية، و حالة الاستقطاب يصنعها المركب الأمني الاقليمي من خلال القوى الاقليمية (مثال: ايران، العراق، المملكة العربية السعودية في الخليج العربي، الهند وباكستان في جنوب أسيا). في هذا النموذج حالة الاستقطاب تكون مركزية واحدة داخل المركب الأمني الاقليمي وهو ما يعني أن الاقليم يحتوي على قوة اقليمية واحدة (مثال: في افريقيا الوسطى نجد أن جنوب افريقيا هي المركز و المحددة لعلاقاتها مع جيرانها).

كما أن هذا النموذج لا يحتوي على قوة من المستوى العالمي، وبالتالي داخل هذه الاقاليم (حاليا افريقيا، الشرق الأوسط، امريكا الجنوبية، جنوب اسيا) فضاءات واضحة المعالم تستطيع أن تنضم الى الداخل.فالديناميكية الموجودة على المستوى الاقليمي، و على المستوى الخارجي فإن التدخلات موجودة على المستوى الدولي. أما فيما يتعلق بمفاهيم الصداقة / العداوة فإن هذا النموذج يمكن أن يحتوي على نزاعات متشكلة، انظمة أمن أو أمن تعاوني، وهو ما يجعل المنطقة تعرف من خلال حيازتها على أدوات للتنافس ، التحالفات، أو انماط معينة من الصداقة والتعاون.

2. المركزي Centred RSCs : و يضم هذا النموذج ثلاثة أشكال من المركبات الأمنية الاقليمية (ولكن في الجوهر هي أربعة اشكال)، الشكلين الأوليين يمثلان الحالة التي يكون فيها المركب الأمني واحدا مركزيا، ولكن تكون فيه القوة المهتمة به سواءا قوة كبرى (مثال : روسيا و فضاء الاتحاد الأوربي)، أو قوة عظمى (مثال : الولايات المتحدة الأمريكية و منطقة شمال امريكا). و هنا يكون الهدف النهائي هو أن القوى المهمينة على المستوى العالمي سوف تسيطر على المنطقة (استقطاب أحادي)، و حتى بالنسبة للقوى الاقليمية (مثال : كندا، المكسيك، أكرانيا..) لن يكون بمقدرورها تشكيل تكتل اقليمي ذو وزن فعال.

أما الشكل الثالث في هذا النموذج المركزي مختلف كليا عن باقي الاشكال، فبالنسبة للمناطق المندمجة في المؤسسات اكثر من قوة واحدة، يقدم الاتحاد الأوربي نموذجا، فهو يتواجد في منتصف الطريق، مابين كونه منطقة تمثل شكلا متميزا لجماعة امنية متطورة، و من جهة اخرى قوة كبرى تمارسها حقها في كونها لاعبا مهما على المستوى الدولي.

بالنسبة لكل من باري بوزان و وايفر فإن ما يجمع هذه الاشكال ثلاثة للمركبات الأمنية الاقليمية هي فكرة أن ديناميكية أمن أي منطقة مرتبط بمركز معين يقع في الداخل.و هي مرتبطة باشكالية رئيسية تدولا حول كيف يمكن للمركز أن يهيمن، إلى جانب شكل التناسق الموجود. فيكون المركب الأمني أكثر فعالية و كفاءة كلما كان المركز مفتوحا و منسجما إلى حد كبير أو إلى مدى يكون فيه للدول القدرة على المشاركة في مسار بناء سياسة امبريالية للمركز[1].

3.القوى الكبرىGreat Power RSC : بالنسبة للقوى الكبرى داخل المركب الأمني الاقليمي، فإن استقطاب منطقة ما يتم تعريفه من خلال قوى للسلم الدولي، و هو الوضع التقليدي في اوربا، و نفس الأمر حاليا في شرق أسيا، أو حتى الصين و اليابان اللذان يشكلان نواة قوى كبرى داخل المركب الأمني الاقليمي.و هنا يكون على القوى الكبرى أن تعد سياستها الأمنية الاقليمية بشكل مختلف كليا عن باقي الانماط التقليدية للسياسات الأمنية، و هذا يعود إلى سببين رئيسيين، الأول ان ديناميكيتها تؤثر بشكل مباشر على على حسابات التوازن الموجودة على المستوى الدولي، والثاني ان القوى الكبرى تسعى للانتشار أكثر في المنطقة المنتمية اليها، وهو ما يضعها في حالة تفاعل اقليمي مستمر.

4. القوى المركبة Supercomplexes RSCs : كما أن الاعتماد بشكل كبير على الديناميكية الأمنية على المستوى المابين اقليمي يجعل منها ضعيفة إلى حد كبير مقارنة بتلك الديناميكيات الموجودة على المستوى الدولي و الاقليمي، وهذا الالتفاف ينتج لنا بطبيعة الحال أفعال تؤكد على هيمنة قوة كبرى كما في الحالة الصينية.أو ينتج لنا ديناميكية قوى كبرى في المركب الأمني الاقليمي، كما هو الحال عندما نتصور أن الصين و اليابان يتنافسان بشكل جدي أو يصبحان اكثر تعاونا في منطقة أسيا.و في الحالتين فان مثل هذا التعدي العنيف يمكن ربطه في شكله الكلي بمركبات القوى المتميزة داخل / مع السياسات الأمنية الاقليمية للقوى الكبرى.و في مثل هذه

[1] Barry Buzan and Ole Waever, **Op.cit**,P.58.

الحالات عوض أن يكون هناك فقط ثلاثة مستويات أساسية (وطنية، اقليمية، دولية) يتم التعامل معها، يمكن اضافة مستوى رابع بامكانه تعويض مستوى القوى الإقليمية.

ثانيا، خصائص مركب الأمن.

يرى وليد عبد الحي بأن التحول التدريجي في المجتمع الدولي من مفهوم الأمن القومي المنطلق من معنى دفاعي إلى مفهوم شمولي يلم بكافة أبعاد الوجود السياسي، أدى إلى جعل مفهوم "النمو الاقتصادي" متغيرا رئيسيا في الحركة، إذ تدل العديد من الدراسات على أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي التفسير الأنسب للحركة صعودا و هبوطا في سلم القوى الدولي، و نتيجة لدور هذا المتغير في تحديد اتجاه وسرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار"نهب" للطبيعة لضمان مكان أفضل لها على سلم القوى[1].

الملاحظ هو أنه بعد نهاية الحرب الباردة و زيادة حدة التهديدات الجديدة وغلبة نمط الصراعات الداخلية (داخل الدولة الواحدة) على نمط الصراعات الدولية (بين الدول)، وكذا تنامي ظواهر العولمة لم يعد المنظور الواقعي للأمن كافيا لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة والتي تبتعد تدريجيا عن الدائرة العسكرية[2].و هنا برزت الحاجة لتوسيع مفهوم الأمن ليتناسب ويتعامل مع الأنماط الجديدة للتهديدات، فعملية التوسيع في مفهوم الأمن ينجر معه بالضرورة البحث في إشكالية الأداة الأساسية لتحليل الأمن أي موضوعه المرجعي.

حسب باري بوزان Barry Buzan فإن الأمن يقتضي "موضوعا مرجعيا" Referent Object و ذلك استجابة للسؤال : أمن ماذا؟ ويجيب أمن "الدولة"، و يتبنى في تحليله ثلاث مستويات (على طريقة كينيث والتز)؛ الأفراد، الدول، النظام الدولي، و رغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، إلا أن باري بوزان بقي واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن[3]. و إعتبار باري بوزان Barry Buzan للأمن مسألة بقاء تفترض تهديدا وجوديا أو حياتيا، وهو الأمر الذي جعل ديديي بيغو D.Bigo يقول إنه بفصله بين "الأمن الذاتي و الأمن الموضوعي" فإن تحليل باري بوزان يميز بين تهديدات "حقيقية" و تهديدات "مزيفة" أو "خاطئة"، ولا يتميز تحليله عن النظرة الواقعية التي تجعل من امن الدولة موضوعها المرجعي ومن الحكومات فاعليها المركزيين[4].

---

[1] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في العلاقات الدولية" دراسة مستقبلية**، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994، ص ص.117-118.

[2] عبد النور بن عنتر،**مرجع سابق**،ص.24.

[3] Barry Buzan,**People**,**States and Fear**,**Op**.**Cit**.,PP.26-27.

[4] Ayse Ceyhan, « **Analyser la Sécurité**, **Dillon**, **Waever**, **Williams et les autres** », Cultures & Conflits, Paris,N^{0}.31-32, Automne-Hiver 1998, PP.41-42.

إلى جانب هذه العناصر، تمكن أحد أبرز إسهامات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية في تطويرها مفهوم الأمن الإجتماعي الذي يشكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، حيث اقترحت هذه المدرسة "مدلولا" أو "مرجعية" جديدة للأمن، فباري بوزان هو أول من أدخل مفهوم الأمن الإجتماعي في الدراسات الأمنية، لكن مدرسة كوبنهاجن هي التي طورته خاصة عبر أعمال أولي ويفر Waever الذي تشكل تحليلاته قطيعة مع التحليلات المركزية – الدولتية لبوزان، أي أنهما يختلفان حول مكانة الدولة عند تحليلهما لمسألة الأمن[1]. بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن الأمن ليس "واقعا موضوعيا" و إنما "بناء اجتماعي"، وما عدا التهديد العسكري حسب باري بوزان Buzan و ويفر Waever و دي ويدل D.Wedel فإنها قليلة جدا هي التهديدات الموضوعية.

[1] Dario Battistella, **Op**.**Cit**., P.449.

إستنتاجات الفصل الأول:

من خلال ما سبق تناوله في هذا الفصل، يمكننا الخروج بالإستنتاجات التالية:

1) يمكن الإقرار بأن أي إدراك مفاهيمي للدراسات الأمنية لن يتأتى عبر إغفال التحولات الجوهرية التي طرأت على السياسة الدولية عقب فترة الحرب الباردة والتي سرعت من عملية الانتقال إلى السياسة العالمية، التي أفرزت مظاهر مؤثرة على جوانب عديدة من مستويات البحث في الدراسات الأمنية، خصوصا ما تعلق بالفواعل الأمنية، المستويات الأمنية، الأجندة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى تشكل مضامين عديدة في الدراسات الأمنية.

2) أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية، وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، و يعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيو واقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل.

3) تطور تحليل النظم الإقليمية ساهم في بلورة أطر نظرية متعلقة بجميع القضايا من نزاع وأمن وتعاون وتفاعلها على المستوى الإقليمي، فلم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي كما كان سائدا في بدايات ظاهرة الإقليمية، إضافة إلى دراسة التكتلات الإقليمية المتشكلة على مستوى الأقاليم ودورها في تفعيل مثل هذه القضايا والآليات التي تتبعها في تحقيقها.

الفصل الثاني:

المتوسط الغربي: بين الرهانات الأمنية و القوى الفاعلة

انطلاقا من الأهمية الجيوستراتيجية للمتوسط الغربي كفضاء له خصوصياته، و مميزات جعلت منه محط إهتمام الوحدات السياسية المكونة له من جهة، أو تلك المنتمية و المهتمة به من جهة أخرى، و هو ما أسس بشكل أو بآخر لتنافس دولي دائم في سبيل السيطرة عليه أحيانا، وتعظيم المكاسب أحيانا أخرى، و لكنه دائما ماكان تنافسا محموما للهيمنة، الهيمنة على المعابر الرئيسية فيه ، أو حماية امدادات الطاقة، و ضمان السير الحسن للتجارة البحرية المارة به.

ما يحاول هذا الفصل البحث فيه هو تبيان كيف لعبت الأهمية الجيوستراتيجية المميزة لهذا الفضاء دورا في تشكيل التصورات و الإدراكات المختلفة اتجاهه، سواء ما تعلق الأمر بالتأسيس للبيئة الأمنية الموجودة و تحديد طبيعة التصورات اتجاه التهديدات المطروحة، أو في تكريس أطروحة الجنوب كمصدر للتهديد، هذه الأخيرة التي تؤشر على تكريس الهيمنة الغربية و سيعها الدائم إلى لعب دور المحرك الأساسي للمبادرات الأمنية و جعل الطرف الجنوبي مستقبلا لها أو عبارة عن "موضوع" لتلك الترتيبات بشكل أدق.

و على ضوء التقاطع الحاصل كنتيجة لتعدد التصورات والإدراكات تأتي عملية تحليلها وتصنيفها و محاولة تبيان أوجه التقاطع بينها من جهة، وأوجه الإختلاف من جهة أخرى، وكل هذا في سبيل معالجة تساؤل أساسي وهو : هل تعدد المقاربات هو نتيجة حتمية لتعدد التصورات؟ و ما تاثير ذلك على البيئة الأمنية في المنطقة و الوحدات السياسية المشكله لها ؟

كان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم، مهدًا لحضارات إنسانية عديدة ظهرت غرب العالمين الهندي و الصيني في الشرق الآسيوي كمصر، بابل و بلاد ما بين الرافدين، فارس، فينيقيا، بلاد الإغريق، قرطاجة و نوميديا في الشمال الإفريقي، روما و بيزنطة، الحضارة العربية الإسلامية و الحضارة الأوروبية المسيحية. وهو ما خلق علاقات بين شعوب وحضارات هذه المنطقة فاتسمت بالتعاون تارة وبالصراع في أحيان أخرى.

بروز منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية لا على المستوى الجيوسياسي فحسب، و إنما على المستويين الإقتصادي و الحضاري كذلك، جعل منها محط أنظار و أطماع القوى الإستعمارية الأوروبية –بالنسبة للضفة الجنوبية منه – خلال القرنين الماضيين، و منطقة ذات وزن كبير أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقا. فالبحر الأبيض المتوسط إذن " مركز الثقل في جزيرة العالم طبقًا لآراء السير هالفورد ماكيندر Halford John Mackinder*، و لا يمثل هذا البحر الملتقى الجغرافي فحسب، بل الجيوبوليتيكي و الإقتصادي و العسكري و السياسي؛ فهو بحق محور رئيسي في محاور الاستراتيجية العالمية المعاصرة[1]" .

يؤكد ماكيندر Mackinder على أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي. والمركزية مفهوم نسبي و يمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد، إلا أن القارة الأوراسية من وجهة النظر الكونية تقع في مركز العالم – و يقع في مركزها – "قلب العالم" أو Heartland.فقلب العالم هو المنطقة الأكثر أهمية في السياق الأعم ضمن حدود الجزيرة العالمية World Island، ويدخل ماكيندر في الجزيرة العالمية اسيا، افريقيا و أوربا[2].

البحر الأبيض المتوسط(la Méditerranée) يتوسط القارات الثلاث: أوربا، إفريقيا و وأسيا أو ما يطلق عليه بالبحر الذي يتوسط الأرض (في العالم القديم). قد أطلق عليه الرومان عندما كانوا في أوج قوتهم اسم ماري نوستروم Mare Nostrum و يعني "بحرنا"، و الاسم المعروف به الآن مشتق من كلمتين لاتينيتين هما ميدياس Medius أي المتوسط، و تيرا Terra أي الأرض .

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك، " **الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية و مستقبله** "، المستقبل العربي، السنة: 15، العدد: 162 ، أوت 1992 ، ص.25 .

* **السير هيلفورد ج.ماكيندر** Halford John Mackinder (1861-1947) الشخصية الأوفر تألقا بين علماء الجيوبوليتيكا، أول أعمال ماكيندر و أهمها :" **المحور الجغرافي للتاريخ**" الذي نشر عام 1904،والذي عرض فيه أساس رؤيته للتاريخ والجغرافيا.

[2] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا و مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ،تعريب وتقديم: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة،2004 ،ص.86.

فالبحر المتوسط الاسم المتداول اليوم ليس حديثا، بل يعود إلى النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي عندما أطلقه سولينوس، ويعني البحر الذي يتوسط أراضي الإمبراطورية الرومانية عندما هيمنت على كل الأراضي المطلة على البحر المتوسط، كما عُرف بتسميات تعددت بتعدد الحضارات والثقافات، فقد سماه المصريون بـ"الأخضر الكبير"، والبحر المقدس و بحر فلسطين عند العبرانيين و البحر الأبيض عند الأتراك، فهو يتوسط ثلاث قارات أوربا، إفريقيا وآسيا، وينفتح على المحيط الأطلسي عبر"أعمدة هرقل" أو ما يُعرف اليوم بمضيق جبل طارق، وعلى البحر الأسود عبر مضيق البوسفور والدردنيل، وعلى المحيط الهندي عبر قناة السويس والبحر الأحمر[1].أما في القترة الممتدة ما بين القرنين 18 و 19 فقد أطلق الأوروبيون اسم la Méditerranée باللغة الفرنسية و اسم The Mediterranean باللغة الإنجليزية، التحول بالتسمية جاء بعد اكتشاف أوروبا من جديد الأهمية التي أصبح يكتسيها البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد شق قناة السويس سنة 1869 [2].

أما إذا ما جئنا إلى الحديث عن أهم الخصائص الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط، فنجد أنه بحر متاخم للمحيط الأطلسي، يقع بين جنوب أوروبا، شمال إفريقيا و غرب آسيا، مشكلا شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و 30 درجة شمالا و خطي طول 5.50 غربا و 36 درجة شرقا، وتبلغ مساحته 2966000 كلم مربع. وفي حالة إضافة البحر الأسود الذي يعتبر امتدادا له والبالغ مساحته 508000 كلم مربع، وبالتالي بحر مرمرة الرابط بينهما الذي تبلغ مساحته1400كلم مربع، تصبح المساحة الإجمالية للبحر الأبيض المتوسط حوالي 3475400 كلم مربع[3].

و يبلغ طول البحر الأبيض المتوسط من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريًا مشكِّلا الخط المستقيم جبل طارق – بيروت، أما عرضه فهو متفاوت يتراوح بين 814 ميلا بحريًا بين مضيق الدردنيل التركي و ميناء بورسعيد المصري، و 410 أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي و ميناء بجاية في الجزائر .هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة عن الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو 9761 ميلا يصل إلى 10011 ميلا إذا

---

[1] Yves Lacoste, **Géopolitique de la Méditerranée**, Paris : Armand Colin, 2009, P.17.

* سولينوس (Julius Solinus) هو جغرافي روماني القرن الثالث الميلادي.

[2] Claude Liauzu, **L'Europe et l'Afrique Méditerranéenne : de Suez (1869) à nos Jours**, Bruxelles : Editions Complexe, 1994, P. 17.

[3] أسامة فاروق مخيمر، " **تعريف الدول المتوسطية : دراسة للخصائص الاجتماعية و الاقتصادية** "، السياسة الدولية، العدد:129، السنة :33 ، جوان1997 ، ص.42 .

أضفنا سواحل جزيرتي قبرص و مالطا[1]. والخريطة التالية تبين الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط ومجموعة الأحواض الفرعية المشكلة لهذا الفضاء الجيوسياسي[2].

إذا ما استثنينا مضيق جبل طارق* غربًا الذي يصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي، قناة السويس** شرقًا التي تشكل منفذًا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عبر مضيق باب المندب بالمحيط الهندي، لجاز لنا إعتبار البحر المتوسط حوضا مغلقا. إضافة إلى هذين المنفذين يمكن اعتبار المنافذ التركية نقطة عبور ثالثة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود حيث يتصل الاثنان عبر مضيق الدردنيل الذي يتراوح عرضه بين 5.6 و13 كلم، فبحر مرمرة ثم مضيق البوسفور الذي يبلغ طوله حوالي 26 كلم.

يمكن تقسيم البحر المتوسط إلى حوضين: شرقي وغربي بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية وتونس (140 كلم بين مدينة مرسالا الإيطالية و الرأس الطيب في أقصى الطرف الشمالي الشرقي لتونس)، حيث:

- **الحوض الشرقي** : يتشكل من عدة أحواض و بحار ثانوية هي :البحر الأيوني بين سواحل كلابريا و صقلية الإيطالية و السواحل الغربية لليونان شمالا وسواحل برقة الليبية جنوبًا، الحوض الليفانتي levantin بين سواحل جزر كريت و رودس اليونانية و السواحل التركية شمالا وسواحل دول الشرق الأوسط المتوسطية جنوبًا، بينما يمتد البحر الأدرياتيكي كالذراع بين إيطاليا والسواحل الغربية لشبه جزيرة البلقان، وينحصر بحر إيجه بين الأرخبيلات اليونانية و سواحل تركيا.

- **الحوض الغربي**: يشمل المسطح المائي بين مضيق جبل طارق و الخناق الصقلي- التونسي ينقسم بدوره إلى أحواض ثانوية هي : الحوض البلياري الذي يقع بين جزر البليار و الساحل الإسباني، بحر آلبوران mer d'Alboran بين السواحل الجزائرية و الإسبانية، و هو ما سماه المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل Fernand Braudel بـ" القنال" le Channel نسبة إلى القنال الإنجليزي[3]، و هذا راجع إلى ضيق المسافة بين سواحل إفريقيا و أوروبا بداية من الخط

---

[1] محمد صفي الدين أبو العز، " **توازن القوى في منطقة البحر المتوسط** "، المستقبل العربي، السنة: 2 ، العدد :7 ، ماي 1979،ص.9.

[2] Encyclopædia Britannica 2009, « **Mediterranean Sea** ».

* مضيق جبل طارق هو المنفذ الرئيسي للمتوسط فإنه يفصل بين قارتي أوروبا و إفريقيا في أقرب نقطة بينهما 14300 متر.

** قناة السويس هي منفذ اصطناعي بين البحرين المتوسط و الأحمر تم إنشائها سنة 1869 م تحت إشراف رجل الأعمال الفرنسي فرديناند دي ليسيبس Ferdinand de Lesseps من أجل فتح طريق جديدة نحو الهند و الشرق الأقصى .و يبلغ طول هذه القناة 164 كلم.

[3] لتفاصيل أكثر أنظر في: Fernand Braudel, «**Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577**», Revue Africaine, N°. 69, Année 1928, P. 198.

الرابط بين رأس كاكسين le cap Caxine قرب الجزائر العاصمة و رأس ناو cap de la Nao قرب مدينة فالنسيا الاسبانية انتهاء إلى مضيق جبل طارق.و يمكن الإشارة إلى البحر التيراني بين سواحل إيطاليا القارية و جزر صقلية، سردينيا و كورسيكا .بينما يعرف الحوض الأوسط في المتوسط الغربي بِالحوض الجزائري – البروفنسي le bassin Algéro–Provençal الذي يمتد في جزئه الشمالي الشرقي تحت تسمية الحوض الليجوري بين سواحل فرنسا، إيطاليا و كورسيكا[1].

فيما يتعلق بالخصائص السياسية و الاستراتيجية للبحر المتوسط، نجد أنه حسب المعيار الجغرافي، تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة و دولتين جزيرتين .في قارة إفريقيا توجد كل من مصر، ليبيا، تونس، الجزائر و المغرب، بينما في قارة أوروبا فهنالك كل من إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية، ألبانيا و اليونان، أما في قارة آسيا، فهناك تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل و فلسطين .بينما الدولتان الجزيرتان فهما قبرص و مالطا .بالتالي توجد 21وحدة سياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

هناك إشكالية مازالت قائمة حول مدى متوسطية بعض الدول التي لا تستوفي شروط المعيار الجغرافي لكن الجوار أو المصالح الحيوية جعلتها تدخل ضمن نطاق الدول المتوسطية.وفي هذا الإطار نجد اختلاف بين الباحثين والمهتمين بالشؤون المتوسطية، حيث أن هناك منهم من يعمل على إدراج الدول المطلة على البحر الأسود ضمن الدول المتوسطية، فإذا كانت دول مثل: بلغاريا، رومانيا، أوكرانيا، روسيا و جيورجيا غير متوسطية بالمعيار الجغرافي –باستثناء تركيا ذات الوجهتين الأسود و المتوسط–[2]. فإن بعض الباحثين على غرار محمد صابر عنتر يعتقدون أنها دول متوسطية "كون البحر الأسود جزءًا من البحر الأبيض المتوسط"[3].إضافة إلى هذا، يمكن إدماج دول أخرى لها صلة وطيدة بدول البحر الأسود و دول البحر الأبيض المتوسط على السواء كإيران، أذربيجان و أرمينيا، التي ترتبط اقتصاديًا و سياسيًا و حضاريًا بدولة واحدة أو مجموعة من الدول المذكورة أعلاه.

---

[1] François Doumenge, Jean Aubouin & Michel Durand –Delga, **Encyclopedia Universalis**, «**Méditerranée** (**Mer**) », Paris : Encyclopedia Universalis, Vol. 14, P.871.

[2] خير الدين العايب، " **الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة** " ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر ،كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1994–1995، ص.22 .

[3] محمد صابر عنتر، " **الأمن العربي و البحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي؟** " ،قضايا عربية، العدد: 04، أفريل 1980 ، ص.194.

وعكس هذا الرأي هناك من يرى بأن دول البحر الأسود ليست دولا متوسطية بالرغم من كون البحر الأسود يعتبر من الناحية الجغرافية امتدادًا للبحر الأبيض المتوسط " لكنه نظرًا لكبر مساحته يعتبر مستقلا بذاته، كما أنه ينفصل عن البحر المتوسط بمضيقي البوسفور و الدردنيل مما يرجح استقلاليته "[1].وهنا نكون ملزمين بالأخذ بالمعيار الاستراتيجي لتعريف الدول المتوسطية، و الذي يقول بِوجود مجموعة من العلاقات و الارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية و الإقتصادية المختلفة تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية (بتعريفها الجغرافي)، وتعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط.

هنا يمكننا أن نشمل ليس فقط دول البحر الأسود و إيران ضمن الدول المتوسطية بالمعيار الاستراتيجي، و إنما نضيف إليها دولا أخرى كالأردن الذي لا تفصله عن البحر المتوسط سوى 40 كلم هي عرض الترابين الفلسطيني، السودان الذي تربطه بمصر علاقات خاصة تجعله يعتمد عليها في تبادلاته التجارية، إضافة إلى منفذه على البحر الأحمر– بورسودان –الذي يتصل بالبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، موريتانيا بحكم انتمائها لاتحاد المغرب العربي و علاقاتها الخاصة مع كل من الجزائر، المغرب وفرنسا، وكذلك البرتغال الذي بالرغم من واجهته الأطلسية فإن جلّ مصالحه سواءً كانت سياسية، اقتصادية أو ثقافية هي صوب القارة الأوروبية شرقًا و البحر الأبيض المتوسط جنوبًا.

كان لاكتشاف رأس الرجاء الصالح من طرف البرتغالي برتلوميو دياز Bartolomeo Diaz سنة 1487 م ، و الأمريكيتين ابتداءً من سنة 1492 م تأثير على تحويل مسار التجارة العالمية من و إلى أوروبا حيث فقدت الموانئ المتوسطية أهميتها لصالح الموانئ الأطلسية كلشبونة، إشبيلية و أمستردام و بالتالي تحولت المكانة التي كان يمتلكها البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي الذي أصبح مركز الثقل في التجارة العالمية.

لكن الحركة الإستعمارية و الديناميكية التي برزت بداية من أوائل القرن 19 م أدت إلى عودة اهتمام الدول الكبرى بحوض البحر الأبيض المتوسط كونه الطريق الأقرب إلى مستعمرات فرنسا و بريطانيا في إفريقيا و آسيا (خصوصًا الجزائر بالنسبة للأولى و الهند بالنسبة للثانية)، هذا التنافس الإستعماري كان وراء شق قناة السويس في 1869 التي تربط بين البحر الأبيض المتوسط و البحر الأحمر، وهذا يعني في نهاية المطاف اختصار الطريق البحري الذي كان يدور حول القارة الإفريقية في رأس الرجاء الصالح واستعادة البحر الأبيض المتوسط لأهميته كمنطقة عبور أساسية بين أوروبا و القارتين إفريقيا و آسيا.

[1] أسامة فاروق مخيمر، **مرجع سابق** ،ص.46.

كما أن الفترة التي تلت اكتشاف النفط في السنوات الأولى من القرن 20 م في إيران و العراق، ثم في الثلاثينيات في شبه الجزيرة العربية، وأخيرا في شمال إفريقيا في الخمسينيات، شكلت عاملا إستقطاب للقوى الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا و فرنسا) إلى المنطقة للتنقيب عن النفط و تكريره و تأمين نقله نحو بلدانها و كذلك بيعه بأسعار ملائمة لمصالحها[1]. هذا ما جعل حوض البحر الأبيض المتوسط يستمد أهميته الإقتصادية من كونه بحرا محاذيا للدول المنتجة للمحروقات في المغرب العربي و شبه الجزيرة العربية، أضف إلى ذلك كون هذا الحوض الطريق الرئيسي لحاملات النفط من الدول العربية المنتجة إلى الدول المستهلكة في أوروبا الغربية[2]. زيادة على ذلك حركة الملاحة البحرية بين ضفتي المتوسط تعزز من أهمية هذا الحوض المائي.

التقسيم الحضاري الذي ميّز البحر الأبيض المتوسط، كان له أثر على الجيوسياسية المتوسطية، فمنذ القديم و الحروب التي نشبت بين الدول كانت في نفس الوقت صراعًا بين الحضارات المختلفة، وكان البحر الأبيض المتوسط مسرحًا لهذا الصراع الدولي، على غرار الحروب بين الفرس و الإغريق و التي كانت ذروتها معركة ماراثون Marathon سنة 490 ق. م، و الحروب البونيقية الثلاثة بين الرومان و القرطاجيين من 264 ق. م إلى 146 ق. م.ثم الحروب الصليبية بين المسلمين والمسيحيين من كل أنحاء أوروبا في الشرق العربي و في الأندلس منفي الفترة الممتدة من 1069 م إلى 1492 م، مرورا بالتنافس العثماني – الإسباني في البحر الأبيض المتوسط الذي بلغ قمته في معركة ليبانت Lépante سنة 1571 م، لتأتي بعدها الحركة الإستعمارية الأوروبية ابتداءً من حملة بونابرت Bonaparte على مصر بين 1798 م و 1801 م واحتلال فرنسا الجزائر سنة 1830 م، ثم استقلال هذه الدول في منتصف القرن 20 م، انتهاءً إلى حرب البلقان في البوسنة والهرسك بين الصرب و الكروات من جهة و المسلمين من جهة أخرى (1992-1995) [3].

كما كان حوض البحر الأبيض المتوسط مسرحًا لحروب وصراعات لم تكن الدول المشاطئة له أطرافًا فيها، كالصراع بين دول المحور (ألمانيا و إيطاليا) والحلفاء (الولايات المتحدة، بريطانيا و فرنسا) أثناء الحرب العالمية الثانية، و الصراع بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي – سابقا- إبان الحرب الباردة. إذن فكل هذه

---

[1] Alain Gresh, Dominique Vidal, **Golfe**, **Clefs Pour Une Guerre Annoncée**, Paris : Le Monde Editions, 1991, P. 73.

[2] Georges Mutin, « **Les Hydrocarbures du Monde Arabe** : **Une Richesse Inégalement Répartie** », In DIEM (Dossier des Images Economiques du Monde), André Gamblin (dir.), **Maghreb – Moyen-Orient**, **Mutations**, Paris : SEDES, 1995, P. 296.

[3] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2000-2001،ص.25.

الحروب التي تبدو ذات طابع سياسي أو اقتصادي كانت كذلك حروبًا حضارية طبعت تاريخ المنطقة و أضفت عليها الصبغة السياسية الحالية.

المبحث الاول: المتوسط الغربي: البيئة الأمنية في مقابل تعدد التصورات و الإدراكات

يصعب الفصل بين المتوسط الشرقي والمتوسط الغربي عن البحر المتوسط في مفهومه الشامل، لا من حيث الجانب الجغرافي والطبيعي ولا من حيث الجانب الجيوسياسي والاستراتيجي، ولكن تنوع طبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية، ولاعتبارات استراتيجية وحضارية جعلته فضاء متعددا، وبناء على ذلك سنوضح جغرافية القسم الغربي من البحر المتوسط، وأهم خصائصه وأبعاده الجغرافية دون فصلها نهائيا عن البحر المتوسط ككل.

يمتد المتوسط الغربي من مضيق جبل طارق إلى ساحله الشرقي على مساحة 3800 كلم، وعلى مسافة 800 كلم بين الجزائر العاصمة ومدينة جنوة، وعلى مسافة 140 كلم بين صقلية وتونس، و13كلم بين إسبانيا والمملكة المغربية، ويبلغ أقصى عمقه 5150 مترا، ومتوسطه 150 مترا[1] .بالنسبة للجزء الغربي من البحر المتوسط، فهو يشكل تقريبا نصف مساحة الجزء الشرقي أي حوالي 0.85 مليون كلم[2]، ويمتد من الخط الجيولوجي بين تونس وصقلية إلى غاية مضيق جبل طارق، ويتميز هذا الجزء بمناخ متوسطي معتدل (حار وجاف صيفا دافئ وممطر شتاء)، وكونه متذبذبا ففيه تتداخل الفصول الأربعة، لكنها تظهر بوضوح، ويتسبب هذا التذبذب في الكثير من الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية، كالجفاف والفيضانات وهبوب الرياح الحارة القادمة من الصحراء الكبرى، كما يختّص هذا الإقليم بتضاريسه المميزة، وخاصة الجبال، وعلى الجهتين من المتوسط الغربي، حيث تقابل سلسلة الأطلس التلي التي تمتد من تونس شرقا إلى المملكة المغربية غربا، سلاسل جبلية مماثلة على الجهة المقابلة، كجبال سيرانيفادا و سيرامورينا والألب، بعكس الجهة الشرقية التي تنخفض عرضيا في الضفة الجنوبية عن نظيرتها في القسم الغربي، الأمر الذي جعل الصحراء تجاور البحر، ولذلك تداعيات عديدة ومتنوعة طبيعية مناخية، اقتصادية واجتماعية.

كما يشكل المتوسط وخاصة في حوضه الغربي جزءا من خط النار أو خط الكوارث، ويقصد بذلك الزلازل والبراكين، فبالنسبة للبراكين، تنفرد بها الجزر الإيطالية كونها تحوي أهم البراكين النشطة (آيتنا، فيزوف،

[1] Abis Sébastian, « **Entre Unité et Diversité**: **la Méditerranée Plurielle** », date de consultation : 15/05/2013, disponible sur le lien suivant :
http:// www.fmes.org/ Entre –Unité- et- Diversité- la -Méditerranée –Plurielle-12456.html.

[2] **Ibid**.

استرمبولي)، وبالنسبة للزلازل، فالجزائر والمملكة المغربية لوحدهما سجلتا أغلب الهزات العنيفة، التي خلفت خسائر بشرية ومادية أكثر من أي منطقة أخرى في غرب المتوسط . ويشكل المتوسط الغربي بوابة للمتوسط ككل من الناحية الغربية، ومن ثمة بوابة/حلقة وصل بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، وبالتالي، فمكانته الاقتصادية عالية الأهمية، حيث تعبُر المنطقة سنويا أكثر من 70000 سفينة ، من وإلى الأطلسي،كما يتركز حوالي % 60 من سكان الدول المشاطئة له على السواحل لعوامل متعددة[1]، الأمر الذي أدى إلى ظهور مدن ساحلية والتي تكون لها حتما تداعيات سلبية على البيئة والتنمية المستدامة وكذلك على تسييرها.

إن معظم الدراسات الخاصة بالتفاعلات (التأثير والتأثر/التعاون والصراع) في حوض المتوسط، تعود إلى فترة قيام الحضارات في شرق المتوسط وفي غربه، وبداية الاحتلال والتواصل بين شعوبه، وهي تركة تاريخية هامة يحتفظ بها المتوسط، وما تزال شواهدها قائمة إلى يومنا هذا، وذلك ما يرشحه على أنه مهد الحضارات القديمة ومهد الديانات السماوية الثلاث[2] . فالمتوسط كان شاهدا على تجاذبات كبرى، شهدتها شعوبه ووحداته في العصر القديم والعصر الوسيط، وبدخول أوربا عصر النهضة/الأنوار كانت بذلك قد ودعت قرون التخلف والاقتتال، وبداية الانفتاح على العالم المحيط بالعالم القديم، أي بداية الكشوفات الجغرافية عبر الأطلسي والهادي، والتي كانت لها تداعيات سلبية على الفضاء المتوسطي عندما فقد الكثير من أهميته، وخيّم على شعوبه شيئا من الركود والتخلف والانكماش، إلى غاية القرن 19 م عندما حدثت تغّيرات سياسية مهمة على سواحله الشمالية، حيث تبلورت بصورة نهائية فكرة الدولة الوطنية[3] ، وعرفت الدول الأوربية الجنوبية أي المشاطئة للبحر المتوسط وحدتها السياسية كما كان الحال في إيطاليا .

في المقابل بقي جنوب الفضاء المتوسطي (الدول العربية) يسوده التخلف والتبعية والقابلية للاستعمار بتعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي، مما جعل هذه الجهة من حوض المتوسط عرضة لأطماع الأوربيين، خاصة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية واختلال موازين القوة، نتيجة التقدم التقني الذي عرفته أوربا بعد الثورة الصناعية، والتي كانت دافعا قويا للإمبريالية الأوربية للهيمنة على البلدان الغنية بالثروات الطبيعية، وعلى الرغم من انحصار المد الإمبريالي في شكله المباشر والمسلح، إلا أنه لم يغادر المنطقة، بل تجذر فيها وازداد تنافسية بعد الحرب العالمية الثانية، فرفع من أهمية المنطقة من منظور استراتيجي، لموقعها ومواردها ودخول فواعل منافسة قوية من خارج

[1] مصطفى بنون،" **المسألة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط**"، جامعة قسنطينة، مداخلة مقدمة في ملتقى الأمن في البحر المتوسط ،29-30 أفريل 2008.

[2] Abis Sébastian, **Op**.**Cit**.

[3] Yves Lacoste, **Géopolitique De la Méditerranée**, **Op**.**Cit**.P.15.

الفضاء المتوسطي، ليتحول هذا الفضاء إلى ساحة تجاذب وسجال بين الشرق والغرب وذلك خلال زمن الحرب الباردة، وعلى الرغم من زوال حدة الصراع الأيديولوجي والعسكري وتفكك الاتحاد السوفيتي إلا أن التقاطع الواسع لمصالح الكبار وطموحات الصغار ما يزال محتدما.

بالنسبة للبحر المتوسط ككل يصعب تمييز حدوده بدقة خاصة الجيوسياسية، فمن غير المعقول أن تُنكر خصوصية وتفرد البحر المتوسط، بالنظر إلى العديد من المواصفات،كقدرة الفضاء المتوسطي على خلق التلاقي والتقارب بين الشعوب، وتشجيع التبادلات المختلفة بين سكانه، بالإضافة إلى الإجماع حول العديد من القيم الجماعية واندماج عديد القوانين والممارسات والعادات والتقاليد[1] .

إذا اعتبرنا المتوسط فضاءً مغلقا جغرافيا، فهو فضاء مفتوح جيوسياسيا، بحيث يشمل دولا أخرى غير مشاطئة له من منظور دورها الاستراتيجي أو تأثيرها، وكثيرة هي الفواعل المتدخلة والمتداخلة جيوسياسيا مع المتوسط، كما تختلف هذه النظرة من فاعل لآخر، وبالتالي فنحن أمام فكرة/حقيقة فضائية بمحيط وأبعاد متغيرة ومرنة حسب ثلاثة (03) فواعل :المرحلة، الموضوع المدروس ومصدر النظرة إلى المتوسط، فالاحتفاظ بهذه المدركات من شأنه أن يوجه القرارات والأفعال[2].وذلك ما يدعم الاختلافات و الاختلالات بين جهات المتوسط، ومنها الحوض الغربي منه، بقدر ما هو مميز جغرافيا فهو أيضا مميز جيوسياسيا، حيث يشتمل على عشرة (10) دول مقسمة بالتساوي، خمسة (05) دول أوربية لاتينية الثقافة ومسيحية الدين وتشترك في معظم قيمها الاجتماعية والثقافية والحضارية، وفي المقابل في الضفة الجنوبية خمسة (05) دول عربية إفريقية إسلامية تشترك أيضا فيما بينها في الكثير من القيم الثقافية الاجتماعية والحضارية.

يمنح المتوسط الغربي مجالا واسعا للمناورة بين ضفتيه، (جنوب غرب أوربا وشمال غرب إفريقيا والأطلسي والحوض الشرقي ومن ثمة المحيط الهندي)، فدول غرب المتوسط الأوربية لها اهتمام خاص بالمنطقة، وبكل أحداثها و تطوراتها التي تفرزها ظروف وتداعيات ومصالح، فأمن أوربا واستقرارها وازدهار مصالحها يستند أساسا على أمن واستقرار المنطقة .طبيعي جدا أن لا تكون متفرجة على قوى أخرى ترتب أولويات المنطقة وتصنع تطوراتها، بل

[1] Abis Sébastian, **Op.Cit**.

[2] Abis Sébastian, « **L'inaltérable Problématique Méditerranéenne** », Institut d'études Politiques de Lille, Date de consultation : 20/05/2012, disponible sur le lien suivant : *http://www.Mercator.ens.fr/Soanmarco*.

تسعى باستمرار أن تكون هي المبادرة والصانعة والمتابعة والمشاركة في حراك المنطقة و تفاعلاتها ومصيرها، سواء على المستوى الجغرافي الضيق أو الجيوسياسي الموسع .إن التاريخ يحفظ لنا أن دول غرب المتوسط الأوربية ومنذ زمن بعيد، تحاول دائما أن تكون الجوهر والمحور في تسيير وصناعة أحداث المنطقة المتوسطية، مستخدمة في ذلك قوتها في بعدها العسكري في فترة المد الإمبريالي وما نجم عنه من تخلف و انهيار وتبعية لدول الضفة الجنوبية [1].

جعل هذا الوضع من دول غرب المتوسط الأوربية شريكا رئيسا عارفا بكل خبايا الأوضاع والمتغّيرات في المنقطة، وعلى أساس ذلك، ما تزال هذه الدول وعبر مسارات وسياسات متعددة ومتنوعة، تعمل للحفاظ على هذا الوضع للتعامل مع كل المستجدات التي تبرز في المنطقة من حين لآخر وتعمل على احتوائها، حتى تمكن المسارات التعاونية من التقدم والنجاح خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، التي أفرزت فراغا استراتيجيا في المتوسط، وسمحت بصعود تهديدات جديدة ذات أبعاد أمنية خطيرة على المنطقة .

ذلك ما زاد في إدراك هذه الدول لأهمية البحر المتوسط الاستراتيجية، فكان ذلك عاملا قويا يدفع نحو اعتماد مقاربات جديدة للتعاون تختلف عما كان معتمدا خلال فترة الحرب الباردة، فجمعت هذه الدول بين المبادرات وسياسات وآليات تعاون، للاستجابة لمطالب وانشغالات الدول الأخرى الشريكة في هذا الفضاء الجيوسياسي، حيث ظهرت إلى الوجود العديد من المشاريع التعاونية والأمنية، والتي تطورت نتيجة تسارع الأحداث والتطورات في المنطقة إلى مشاريع شراكة تبدو طموحة، تجمع بين الشق السياسي والاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي والأمني، لتحقيق مصالح مشتركة والتخفيف من توترات دول جنوب غرب المتوسط، إبعادا للتداعيات والأخطار التي يمكن أن تنتج عن ذلك، وتشكل تهديدا لمصالح الدول الأوربية وأمنها.

إن هذه المساعي الأوربية تكشف عن رغبة جامحة لتحقيق أمنها واستقرارها، من خلال خفض سقف التهديدات التي تفرزها الأوضاع المختلفة لدول غرب المتوسط الجنوبية، لجعل هذا الفضاء الجيوسياسي الهام آمنا مستقرا، يفي بأهدافهم في توريد المعادن والطاقة وتصريف الإنتاج الصناعي و الخدماتي، في صورة تظهر الطرف الأوربي شريكا متعاونا موثوقا به، لسد الطريق أمام قوى أخرى فاعلة في المنطقة، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والهند، التي تتنافس في اكتساح أسواق المنطقة والحصول على عقود تعاون في شتى المجالات.

وبالمقابل، في هذا الفضاء الجغرافي و الجيوسياسي هناك الدول العربية في جنوب غرب المتوسط، على الرغم من وضعها غير المريح على جل الأصعدة، إلا أنها الطرف الثاني الرئيس في المعادلة، والحلقة المهمة في صناعة

[1] عبد الله ظريف، **البحر المتوسط في العالم المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1988 ، ص. 18.

حاضر ومستقبل المنطقة لاعتبارات تاريخية، حضارية، اقتصادية وأمنية، فهي لها من الوزن الجيوسياسي والإمكانيات الاقتصادية والبشرية ما يمكنها من تحويلها إلى عوامل قوة، وضغط وتفاوض وتفاعل مع شركائها في شمال غرب المتوسط، فجنوب غرب المتوسط منطقة غنية بالثروات المعدنية والنفطية إنتاجا وتصديرا خاصة نحو جيرانهم الأوربيين كما تشكل فضاء خصبا للاستثمار والتوسع الاقتصادي والتجاري بأكثر من 90 مليون مستهلك[1].

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة و أثرها على الأمن في البحر الأبيض المتوسط.

كان لانهيار الاتحاد السوفيتي وانحصار الشيوعية وسقوط الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية مفعولا عالي التأثير، على النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية (نظام يالطا[2])، الذي يقوم على ثنائية شرق غرب/شيوعية رأسمالية، فهو يُعتبر تغييرا عميقا لبنية النظام الدولي، الذي عرف هذا التحوّل بانهيار أحد أقطابه وانهيار إيديولوجيته، لعدم قدرتها على المنافسة ومسايرة التطور السريع للكتلة المعادية، فرميُ المنشفة كان بمثابة الانسحاب وترك الساحة الدولية لتتشكل وتتوزع فيها عناصر القوة من جديد، جرّاء الفراغ الإستراتيجي الكبير الذي خلفه تفكك هذه الكتلة وأفول أيديولوجيتها.وهنا يعتبر ما حدث بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، مشهدا مميزا للتحول الذي طرأ على النظام الدولي في أبعاده السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقيمية حيث أصبحت المقاربات الغربية الرأسمالية والليبرالية، أكثر تداولا واكتساحا للساحة الدولية وتأثيرا على العلاقات الدولية و الأمن الدولي.

إنّ التحولات التي طرأت على النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة كان لها الأثر البالغ على النظام الاقتصادي الدولي، الذي يشهد تحوّلا من نظام بروتن وودز Bretton Woods الذي ميّز شكل وطبيعة النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وأثناء فترة الحرب الباردة إلى نظام جديد يقوم على إقامة تكتلات اقتصادية كبرى، كالتي يشهدها العالم الرأسمالي في إطار ديناميكية العولمة والإقليمية[3].

---

[1] اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة خمسة زائد خمسة (5+5)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011-2012،ص.51.

[2] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ،2006، ص.18.

[3] **المرجع نفسه**، ص.23.

ومن مؤشرات الحراك الاقتصادي المتنامي الذي سيشغل مكانة الإستراتيجيات والقوة العسكرية ما يلي[1]:

- بروز ظاهرة العولمة المكرسة للهيمنة الاقتصادية.

- انتقال الاقتصاديات المتطورة إلى المرحلة التالية :الرأسمالية المالية.

- نمو المساهمة الألمانية واليابانية في التجارة الدولية.

- تكريس سياسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

إذا، فالمؤشرات السالفة تبلّور صعود المقاربة الاقتصادية لتفسير شكل وطبيعة العولمة والإقليمية، فالتطور المذهل للعالم والحاصل في ميدان المعرفة / الموجة الثالثة وتأثيرها على الاتصال والتواصل قد عجلت من عولمة التبادلات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وشجعت على وضع مسارات لقيام وبناء تكتلات إقليمية. هنا يطرح جيمس كولمان James Coleman " فكرة أن بروز العنصر الاقتصادي كمحرك للسياسات الدولية في النظام الدولي الجديد بعد تراجع عنصري الإيديولوجيا وسباق التسلح جعل التوجهات ذات النزعة للتفوق الاقتصادي بمثابة إيديولوجيا جديدة لها أيضا أدواتها السياسية وسماتها العقائدية، حتى أنها اكتسبت صفة الأصولية الاقتصادية وهو مصدر ستكون له فاعليته في إثارة النزاعات بين الغرب والآخرين"[2]. كما أن أن المعطى الاقتصادي يدفع بشكل قوي هو الآخر نحو تشكل ثنائية شمال / جنوب، تتميز عن تلك التي عرفتها مرحلة السبعينات بأنها تتجاوز المستوى الاقتصادي لتنتقل إلى المستوى السياسي والاجتماعي، وهو ما يسهل تصوير الجنوب على أنه "مجرد مجموعة من البرابرة التي تريد غزو الشمال وتحطيمه"[3].

و بعيدا عن الجانب الاقتصادي يبرز المتغير الحضاري كأحد أهم المتغيرات التي شهدت صعودا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أن القيم الحضارية وُجدت بوجود المعتقدات الدينية، وقيام الحضارات حول هذه القيم، سواء كانت سماوية أو وضعية، ويتضح ذلك في معظم الحضارات القديمة في آسيا وفي حوض البحر المتوسط، لكن هذا الأخير، كان فيه التواصل والاحتكاك الحضاري أكثر من غيره من المناطق، سواء في العصر القديم (الحضارة

[1] عبد الناصر جندلي، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، باتنة : دار قانة للنشر والتوزيع، 2010، ص.142.

[2] ماجدة صالح، **الحركات الأصولية الإسلامية في أوربا**، القاهرة، اتجاهات حديثة في علم السياسة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية، 1999، ص.308.

[3] جون كرستوف روفين، **أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة**، ترجمة: أمل أبي راشد ، طرابلس، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ص ص.19-39.

الرومانية، المصرية، القرطاجية، اليونانية ...أو في العصر الوسيط بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية). وعلى الرغم من انحصار دور الدين في رسم السياسات العالمية المختلفة، إلا أنه يبقى يشكّل مرجعية رئيسية لا غنى عنها

إنّ المتغير الحضاري في شكليه الصراعي والتعاوني / الحواري بين شعوب المتوسط، لم يكن غائبا أو مغيّبا أثناء فترة الحرب الباردة، وإنما كان لا يشكل طليعة الاهتمامات، كون الحرب الباردة ميّزها الصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية، لكونهما ترتبطان بقطبين مهيمنين على النظام الدولي والعلاقات الدولية، وبانهيار الاتحاد السوفيتي وأفول الشيوعية، كان ذلك مؤشرا عن تراجع حدّة هذا الصراع، وأعلن على انتصار الرأسمالية وقيمها الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، وعملا بنظرية التحدي / الاستجابة لأرنولد توينبي Arnold Toynbee [1] ، كان لزاما على الغرب ومنظريه الرأسماليين إيجاد إيديولوجيا بديلة للشيوعية ليناصبونها العداء، لإبقاء الروح والاستمرارية للرأسمالية، ولعلّ أبرز المنظرين لذلك صامويل هنتنغتون Samuel Huntington في أطروحته حول صدام الحضارات[2].

[1] تفسر هذه النظرية بقاء ونمو وازدهار المدنيات التي لها تحديات وأخطار وتهديدات تواجهها، فهي التي تبقيها في مسار المنافسة تأبى الانحطاط والخمول الحضاري، وهي النظرية التي ضمنها دراسته الضخمة: Study of history وأصدرها في 12 مجلداً بين 1934 و1954. في هذا العمل قدم توينبي نظرة بانورامية للتاريخ ومفهوماً شاملاً للوجود البشري منذ بداية الحضارات التي سجلها التاريخ، ومثل هذه النظرة الشاملة للتاريخ هي التي جعلته يتحدى تمركز المؤرخين الغربيين حول تراثهم واعتبارهم أنهم بحضارتهم الغربية، إنما يقفون موقفاً متميزاً يحتكرون فيه التاريخ وكأنه توقف تماماً عند عالمهم الغربي.للمزيد انظر في:

TOYNBEE Arnold J, **A Study of History**, Vol. I, Abridgement of Oxford Paperbacks, 1988.

[2] ركز صامويل هنتنغتون Samuel Huntington على الصراع بين الحضارتين الإسلامية والغربية، وعلى الرغم من الانتقادات الموجه لهذه النظرية من كلا الفريقين، إلا أن الغرب كان أكثر اقتناعا بها بصورة عامة، فالغرب المتحكم بزمام السياسة الدولية جعل من القيم الليبرالية مرجعية طبيعية لها، وبالتالي قد تتعارض مع الكثير من القيم الحضارية الأخرى، ومن ثمة تبنى العلاقة بين الغرب والآخر على الطبيعة الصراعية. للمزيد أنظر في المؤلفات التالية لنفس الكاتب:

- **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order**, Simon & Schuster, 1996.
- **Who Are We?**: **The Challenges to America's National Identity**, Simon & Schuster,2004.

المطلب الثاني: البيئة الأمنية في المتوسط الغربي.

قبل سقوط النموذج الشيوعي في أوربا، وحل حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي، كان التهديد الأوحد متمثلا في صدام الشرق والغرب، حيث و بالنسبة للغرب فان خيار هجوم سوفياتي على أوربا الغربية مع استعمال واسع للسلاح النووي كان مازال قائما. و هذه الوضعية الاستراتيجية كان لها نتائج وانعكاسات على زيادة حجم القوات العسكرية بالمفهوم التقليدي للقوة، بالاضافة الى السعي المتواصل للحصول على الأسلحة النووي[1]. لكن هذا السياق تغير جذريا منذ 1991.

بعد زوال الخطر الشيوعي الذي كان بمثابة البوصلة التي توجه العالم الغربي، وتضبط مساراته، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر، كان العمل على خلق عدو جديد وهو دول الجنوب، حيث الحركات الإسلامية التي شكلت الهاجس الأمني المقلق للعالم الغربي[2] .بالإضافة إلى مظاهر عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي، والنزاعات العرقية والطائفية التي تشكل في مجملها توليفة مشجعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تخشاها أوروبا أكثر من غيرها من التحديات الأخرى .هذا التصور للعدو الجديد تشاطرته ضفتي الأطلسي وتم تغذيته بكم هائل من الدراسات والبحوث الغربية عملت على تضخيم هذا الاتجاه الصراعي الجديد وتصادم حضارته[3].وبرزت في هذا الإطار أطروحتان :الأولى؛ أطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama والتي تؤكد أن الديمقراطية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه بعد انتصارها على الشيوعية .والثانية؛ هي أطروحة صدام الحضارات Clash of Civilizations لصاحبها صاموئيل هنتغتون Samuel Huntington والتي عملت على تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ميز فترة الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات[4].

وينتمي تشخيص هنتغتون Huntington إلى المعسكر التشاؤمي الذي يركز على الهوة بين مناطق"السلام والحرب"، وعلى الصدامات الناشئة بين القوى الكبرى في عهد متعدد الأقطاب من جهة أخرى، مع أنه يتميز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساسية[5].حيث يعتقد هنتغتون أن الصراعات

---

[1] Pierre du Bois, « **Anciennes et Nouvelles Menaces : les enjeux de la sécurité en Europe** », Relations Internationales 2006/1 , N° 125, P.02.

[2] مصطفى بخوش ،" **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**"، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط :واقع وآفاق "، جامعة قسنطينة ، 29-30 أفريل 2008 .

[3] ناظم الجاسور،" **الأبعاد الجيوستراتيجية لحوار المتوسط**"، شؤون الأوسط ، العدد: 106، 2002 ،ص.182 .

[4] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة :دراسة في الرهانات والأهداف** ، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ص.17.

[5] مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص.297.

القادمة التي ستسيطر على العالم في السنوات المقبلة ستكون ذات طابع ثقافي، ويذهب إلى حد القول" :أن التناقضات بين الغرب ودول عديدة إسلامية وكونفوشيوسية، ستكون المصدر الرئيسي للنزاعات في المستقبل المباشر"[1]، أي حسب رأيه ستكون الحضارة الغربية مهددة في السنوات القادمة من قبل الحضارات الشرقية، وحضارات الشرق الأقصى .وهو بذلك يحاول بوضوح أمننة الإسلام وشرق آسيا واعتبارهم كمنافسين[2].

وفي محاولة لمناقشة أطروحة "صدام الحضارات" وتطبيقها على منطقة المتوسط، عقدت ندوة في فيفري 1996ببرلين، تم التأكيد من خلالها على وجود دلائل توحي بأن المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي المتوسط لها خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين الحضارات المسيحية اليهودية في الشمال والإسلام في الجنوب، والمأساة في البوسنة وكوسوفو بيّنت حدة هذا التناقض القائم والذي وصل إلى حد التصفية العرقية .كما أشار في هذا الصدد الفيلسوف برودال F.Braudel بطرحه لمصطلح "الحضارة" كخط موجه لفهم الواقع المتوسطي وحتى الدولي، حيث يرى أن منطقة المتوسط تتوفر على ثلاث مجموعات ثقافية حضارية تتدافع فيما بينها عبر التاريخ متجاوزة حدود الدول، وهي :الغرب، الإسلام، والعالم اليوناني، وهذه الثلاثية حسبه تشكل أعداء متكاملين[3].

لذا و وفقا للعديد من علماء السياسة فإن البحر الأبيض المتوسط أصغر من أن يكون إقليم/منطقة متميزة، وأقرب ما يكون إلى مكان يتسم بديناميات الانقسام وبالمشكلات الضخمة، وبالهويات القوية، وذلك في المناطق الفرعية التي تدور في جنباته.بالإضافة إلى أن الكثير من الكتاب يشبهون البحر المتوسط بأنه مصدر تهديد، أو بحر غير مستقر، أو بحر متاعب، أو باختصار بحر مر[4].وذلك نتيجة لاعتبارات منها :الانفجار الديمغرافي، الأصولية، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، النزاع العربي–الإسرائيلي، التخلف، نضوب مصادر المياه..

وباعتبار أن منطقة حوض المتوسط تشكل تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب، برزت حقيقتها بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة، مما أدى إلى تحول المنطقة إلى خط مواجهة بعد زوال خطر الشرق، وقد ساهم

---

[1] Samuel Huntington, "**The Clash of Civilizations**" , Foreign Affairs ,Vol.32, N.°3, Summer 1993, P.32.

[2] Barry Buzan , " **The War on Terrorism** : **As The New Macro-Securitization?**" ,Oslo Worshop, 2-4 February 2006, P.6.

[3] Daniel J .Grange, « **la Méditerranée** : **berceau au frontière ?** », Relations Internationales, N°87, Automne 1996, PP.247-248.

[4] بشارة خضر، في :ميشال كابرون، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة :أديب نعمة، بيروت: دار الفارابي، 1992 ،ص ص.93-94.

خطاب التهديدات القادمة من الجنوب في الغرب –وعلى مدى واسع –في تشكيل وصناعة رأي عام مقتنع بذلك، وبالتالي أصبح حوض المتوسط الخط الفاصل بين الشمال والجنوب في النظام العالمي[1].

كما يتميز المتوسط أو كما أسماه ماكيندر "H. Makinder" "قلب الأرض" بموقعه الجغرافي المهم و بخصوصياته الحضارية و البشرية المختلفة إذ يعتبر ملتقى ثلاثة قارات، مما يجعل منه مركز اهتمام القوى الكبرى خاصة تلك الواقعة على ضفته الشمالية وذلك عبر فترات تاريخية ممتدة منذ القديم إلى يومنا هذا[2]. فقد سعت هذه القوى إلى توسيع مجالات نفوذها و تأمين حدودها الجنوبية. وهذا ما يجعل من العوامل الجغرافية و التاريخية و الاقتصادية مكونات أساسية عملت على هيكلة العلاقات بين الوحدات السياسية المختلفة في الإقليم المتوسطي.

أسست بذلك أوروبا سياسة متوسطية مشتركة طغت عليها المصالح التجارية و الاقتصادية في البداية لكن ما لبثت أن تتوسع هذه السياسة الجماعية لتشمل الجانب الأمني و السياسي وذلك بسبب تنامي إحساس الدول الأوروبية –دول القوس اللاتيني خاصة– باحتمال تهديد أمنها بفعل تنامي بعض أعمال اللاإستقرار وتفاقم الأزمات الدولية إضافة إلى رغبة هذه الدول في وضع إطار مؤسسي للأمن و الوقاية من الأزمات بمشاركة دول متوسطة غير أوروبية، وهذا ما عكسته تلك المشاريع التي صبت في هذا الاتجاه من منتديات ومؤتمرات تهتم بقضايا الأمن في المتوسط .

فانهيار الإتحاد السوفياتي، تسارع الأحداث في أوروبا الشرقية، توحيد ألمانيا، تطور عملية الاندماج الأوروبي، مسار السلام في الشرق الأوسط، أحداث 11 سبتمبر 2001 والاحتلال الأمريكي للعراق في مارس 2003 من جهة، وما عرفته ولازالت تعرفه الضفة الجنوبية من المتوسط وخاصة الجهة الفرعية الغربية له، من تغيرات بنيوية معقدة، اتخذت في بعض الدول أشكالا عنيفة كانت لها انعكاسات مباشرة على الأمن الإقليمي المتوسطي الذي لم يعد يخضع لمنطق توازن القوى التقليدي، بل يخضع لتوازنات جديدة بفعل تشكل التهديدات من أنماط مختلفة في الجهة المتوسطية، فالرهان الأمني الحقيقي والحالي من المنظور الأوروبي يكمن في اللاتوازن

[1] Charles Zorgbibe, " **La Méditerranée**: **Nouvelle ligne de front ?** », Politique et Parlementaire, N°.980, Novembre/Décembre 1995, P.68.

[2] Mokhtar Reguig, **Géostratégie et géopolitique dans la Région Méditerranéenne**, Revue Algérienne des Relations Internationales, Premier Trimestre, N° .5,1987 , PP. 73-84.

الثقافي، الديموغرافي، الاجتماعي والاقتصادي، البيئي وعدم انسجام الأنظمة السياسية، هذا الرهان يعتبر أكثر تعقيدا وشمولية من اللاتوازن العسكري[1].

وقد ساهم خطاب التهديدات القادمة من الجنوب في الغرب –وعلى مدى واسع –في تشكيل وصناعة رأي عام مقتنع بذلك، وبالتالي أصبح حوض المتوسط الخط الفاصل بين الشمال والجنوب في النظام العالمي .وهو – في الحقيقة –أكثر من مجرد حدود فاصلة بل يتعداها إلى انكسار بين منطقة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا القوس اللاتيني، ترى مستقبلها في الإتحاد الأوروبي، ولا تعرف مشاكل أمن فيما بينها، ما عدا بؤرة التوتر"البلقانية" على الجانب الشمالي، وهي دول متفوقة عسكريا و منضمة إلى أكبر حلف عسكري (حلف شمال الأطلسي) ومنطقة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة تخضع لحالة تراجع فوضوي، وهي دول منكشفة وإمكاناتها العسكرية محدودة، وإن امتلكت بعض دولها لترسانة عسكرية معتبرة، فهي موجهة بشكل رئيسي للاستعمال في النزاع المسلح جنوب–جنوب أكثر مما هي موجهة ضد دول الضفة الشمالية[2].

فقد تتعدد التهديدات و الرهانات الأمنية الموجهة ضد دول أوربا ضمن أبعاد مختلفة و متنوعة، و هنا يبرز البعد المؤشر الديموغرافي كأهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث والموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا، و تمثل دول المغرب العربي –بما فيها الجزائر– نموذجا واضحا للحركية الديموغرافية النشطة، فالخوف الأوروبي ينبع من: الاختلال في التوازن الديموغرافي وعدم القدرة على الحفاظ عليه في الجهة المتوسطية بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين و البنية السكانية لهما وما يعكسه هذا التباين من تزايد و انخفاض قوة العمل، أي ازدياد نسب البطالة في الجنوب وارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال، فتصبح عوامل التهديد و الصراع ذات الطبيعة "عبر– الوطنية " تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية المتميزة بضعف القدرة التجديدية وشيخوخة البنية السكانية[3] .

---

[1] منيرة بلعيد، " **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**" ، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق "، جامعة قسنطينة ، 29–30 أفريل 2008 .

[2] Roberto Aliboni, " **European Security Across The Mediterranean**" , Chaillot Paper 2, March 1991, P.17.

[3] هنا تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية أهم إفرازات الانفجار الديمغرافي المميز لدول الضفة الجنوبية، وتفرز ظاهرة الهجرة شريحة اجتماعية تسعى إلى الحفاظ على هويتها، حقوقها و مصالحها المختلفة ، و هي مطالب تصعد من حدة التوتر و الصراع داخل المجتمع الأوروبي ، و تعتبر الطبقات الاجتماعية غير الأوروبية و المغاربية خاصة المشكلة لنسبة أكثر من (40%) من مجموع المهاجرين الأوروبيين(و ما تمثل الشريحة الجزائرية من نسبة كبيرة فيها) الأكثر حركية و بالتالي المصدر الأساسي للتهديد ضد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني، للمزيد أنظر في :

Abdelwahab Biad, **La Dimension Humaine De La Sécurité dans le Partenariat Euro–Méditerranéen**, Revue IDARA , vol .12, N°.23,2002, P.75

كما أن هناك تنامي الاهتمام بمسائل البيئة في الجهة المتوسطية منذ منتصف الثمانينات، إذ تم القيام بعدة دراسات ركزت تحديدا على تأثير كل من الحركات البشرية والسكانية، الحركة العمرانية، الزراعة، الصناعة، الطاقة، السياحة والنقل على النظام البيئي المتوسطي وبالتالي تأثيرها على الأمن فيه. وقد خلصت العديد من مراكز البحث الأوروبية إلى اعتبار التهديد البيئي ينحصر أساسا في الخطر الديموغرافي، وندرة الموارد الطبيعية ويأتي في مقدمتها الماء كأحد الرهانات الأمنية في الجهة المتوسطية، وكذا ظاهرة التلوث البيئي سواء المائي منه أو الجوي و ما تسببه مراكز البترول و الغاز المتواجدة على طول السواحل المتوسطية وحركة ناقلات البترول العملاقة التي تتسبب في تسرب حوالي 650000 طنا سنويا من البترول، من خلق مشاكل بيئية خطيرة تؤثر على استمرارية الثروة السمكية وعلى النشاط السياحي لبلدان المتوسط وارتفاع نسبة كمية ثاني أكسيد الكربون التي تلوث الأجواء المتوسطية[1].

المطلب الثالث: الجنوب كمصدر لتهديد الأمن في المتوسط الغربي.

من الأهمية بمكان التطرق لمفهوم التهديد كتغير أساسي في هذه العلاقة، بما يسمح لنا فيما بعد بتبيان طبيعة التهديدات التي يمثلها الجنوب في نظر الفاعلين الأخرين في المنطقة المتوسطية، حيث يشير كل من باري بوزان Barry Buzan و أولي وايفر Olé Weaver إلى أن التهديدات غالبا ما يتم بنائها بشكل اجتماعي من طرف فواعل النظام الدولي، و هو ما يتعبر تجسيدا لنظرة مدرسة كوبنهاجن للأمن (أين أخذت التهديدات بنظرة موضوعية واعتبرتها أساسا تهديدات عسكرية ضد الاقليم، السيادة، أو مصالح الدولة)[2]. وبالتالي ما يجعل مفهوم " التهديد" صعب التحديد هو عاملين اثنين[3]:

– وجود مسألة الذاتية و الموضوعية في تعريف التهديد.

– صعوبة التمييز بين التهديدات التي تشكل تهديدا للأمن القومي، و التهديدات التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية.

---

[1] منيرة بلعيد، **المرجع السابق الذكر**.

[2] David Williams, « **Governance**, **Security and Development** », Working Papers, CUTP, February 2008, P.03.

[3] عبد النور بن عنتر،" **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"**، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد: 160، أفريل 2005، ص.58.

بالنسبة لـ أولريك بيك Ulrick Beck فإن المقصود بالتهديدات الجديدة يعني الانتقال من فلسفة التهديدات الى فلسفة المخاطر، بحكم ان المخاطر هي حركة داخلية، اجتماعية، مشكلة وغير مستقلة و لا المحتوى و لا أليات التعبير... إلا أنها تتحول الى تهديدات عبر وطنية تمس أمن الدول والمجتمعات[1].وفي إطار التركيز على "الجنوب" كمصدر للتهديدات يتطرق بعض الباحثين إلى ظاهرة استمرار الصراعات في دول العالم الثالث وغياب دور القوى العظمى الذي ساد خلال الحرب الباردة، واستمرار تسليح هذه الدول وفشل الديمقراطية، والفقر، والهجرة والمخدرات والإسلام.

يتداخل مفهوم "التهديد" مع مفهوم "الخطر"، وهنا يحاول يان ايشلر Jan Eichler توضيح الفروقات بين هذه المفاهيم انطلاقا من أن[2]:

- **التهديد،** لا يستخدم إلا لتمييز الظواهر الموضوعية التي تعبر عن ارادة الحاق الضرر بفاعل معين مهما كان و/أو معاقبته. و يشترط في التهديد أن يسبب أضرارا و يثير خوف الطرف المهدد، فعلى المستوى الجيوسياسي قد تكون التهديدات تستهدف الدولة مباشرة أو مواطنيها، أو غير مباشرة تطال دول الجوار و /أو الحلفاء أو حتى الاستقرار الاقليمي، كما قد تكون حالة تتطلب ردا فوريا أو محتملة قد تصبح أكثر خطورة إذا تم اهمالها لفترة أطول.و بالتالي فالتهديدات حسب يان ايشلر تصنف ضمن القطاعات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية إلى جانب التهديدات العسكرية.

- **المخاطر،** ويستعمل هذا الوصف للتعامل مع الظواهر الاجتماعية المحضة والتي تنتج عن قرارات و أفعال الأطراف التي تتصرف نيابة عن التجمعات البشرية (الجماعات، الدول، الأحلاف)، وهكذا لا يمكن أن يكون الخطر موضوعيا، فهو يعكس المسؤولية المباشرة لمن يتبنى خطاب الخطر.

- **التحدي،** و هو مفهوم تذاتاني ناتج عن مسار تقييم التهديدات[3].

تلعب الصورة التي قد يمثلها أي تهديد ذات تأثير و عواقب دورا هاما في تشكيل ردود الأفعال السياسية و/أو العسكرية التي تقوم بها الأطراف أو الفواعل المستهدفة من قبل هذا التهديد، فالتصورات المشوهة لها تأثير

---

[1] مصطفى بخوش، "**منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية و الاعتبارات الجيواقتصادية**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني "التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 14-15 ماي 2008، ص.03.

[2] Jan Eichler, « **Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain** ? », Défense Nationale et sécurité collective, Vol.62, N.11, Novembre 2006, P.161.

[3] **Ibid**.

كبير على الطريقة التي تعرف بها الفواعل مخاوفها الأمنية، والأهم من ذلك هي الطريقة التي تلخص بها تلك التصورات و التهديدات، خاصة اذا ارتبطت التصورات المشوهة للتهديدات بدول قد ترى ذلك مهددا فعلا لأمنها اذا لم يلائم ذلك فعلا تصوراتها الأمنية.

يوضح تيد كاربنتر Ted Carpenter أن العديد من الصراعات التي تتعرض لها دول الجنوب لن تختفي بعد نهاية الحرب الباردة، فعدد من هذه الصراعات يرتبط بالحدود السياسية التي فرضتها الدول الاستعمارية على هذه الدول بصرف النظر عن الاعتبارات الأثنية أو السلطوية أو الاقتصادية، وهي الحدود التي قد تسعى بعض دول الجنوب إلى تغييرها[1].كما أن احتمال تصاعد الصراع بين دول الجنوب يرتبط باستمرار تسليح هذه الدول، وهنا يعتبر روبيرتو موريتان Roberto Moritan أن استمرار اهتمام دول الجنوب بالتسليح لا يرتبط بحاجة هذه الدول إلى التحديات الخارجية، وإنما قد يكون الدافع الأساسي للحصول على مثل هذه الأسلحة هو مواجهة بعض المشاكل الداخلية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار الإقليمي، وانعكاس ذلك على مصالح القوى الكبرى[2].

كما أن فشل الديمقراطية في الجنوب يمكن أن يشكل أيضا مصدرا للتهديدات التي قد تواجه العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ففي إطار المواجهة بين الدولة والشعب، قد لا يكون الانتصار الشعبي ضمانا لسلوك معتدل خارجيا، فالانتصارات الشعبية يمكن أن تطيح بحقوق الأقليات، كما قد يترتب عليها تفجر النزاعات القومية، كذلك فإن الثورات الديمقراطية يمكن أن تختفي إذا ركزت النظم الحاكمة على الصراعات الجزئية أو إذا واجهت ضغوطا خارجية وعدم رضا داخلي وبالتالي يثار احتمال استبدالها بقيادات عسكرية أو شمولية الأمر الذي قد تكون له تداعيات سلبية على السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي.

هذا وإذا كانت أطروحة التهديد القادم من الجنوب قد استعملت بعد الحرب الباردة كبديل عن الخطر الشيوعي فإن الباحثين في العلاقات الدولية قد يشهدون استبعادا لهذا المفهوم لصالح مفاهيم أخرى قد لا تكون بديلة بشكل كلي – لمفهوم الجنوب – على الأقل في الوقت الراهن إلا أنه لها من الحمولات السياسية ما يجعلها

---

[1] علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ، ص.56.للمزيد أنظر كذلك في:

Ted Galen Carpenter, « **A Nuisance**, **Not a Threat** », consultation date : 10/05/2016, available in : *https://www.cato.org/publications/commentary/nuisance-not-threat*

[2] **المرجع نفسه**.

مرشحة لأن تكون أكثر المفاهيم تعبيرا عن جملة ما يشهده هذا الجنوب من توترات و أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية، ويقفز إلى صدارة هذه المفاهيم مفهوم "الدول الفاشلة" أو" الضعيفة" أو " المنهارة "حتى غدا العالم الثالث أو" الجنوب"كله إما فاشلا، ضعيفا أو منهارا[1].

ليس هذا فقط بل وإضافة للتهديدات الأمنية ذات الطابع العسكري (الاقتتال الداخلي وتبعاته الإقليمية والعالمية) وما يشكله الإرهاب من خطر عالمي، وهنا يمكن الاشارة إلى عدد آخر من التهديدات التي قد يفرضها هكذا نمط من الدول على واقع العلاقات الدولية الراهنة والتي تتمثل هنا أساسا بالفقر بصفته المصدر الرئيسي للفوضى العالمية وما ينجر عنها من زيادة للمهاجرين من الجنوب إلى الشمال ،والتي قد تفرز توترات سياسية واجتماعية في الشمال تؤدي إلى حصول تهديدات مباشرة للدولة .

من بين الذين انتقدوا هذه الأطروحة، نجد باسكال بونيفاسPascal Boniface الذي أشار إلى كونها عبارة غير دقيقة قائلا:

" **الواقع أن الجنوب لا يشير إلا إلى جزء من العالم الثالث، فإفريقيا جنوب الصحراء لا تنتمي إلى هذا المجال، كما أن المقصود من ذلك هو بصفة عامة البلدان العربية والإسلامية حتى وإن كان أنصار هذه الأطروحة يفضلون، بدافع الحذر أو الجبن، استخدام مصطلح الجنوب الذي يلجأ إلى التعميم ويفتقر إلى الدّقة .وعلى الصعيد السياسي يتم جمع بلدان مختلفة عن بعضها تماما في معسكر واحد رغم أنه من الصعب أن يتصور المرء مجموعة من البلدان من الجنوب تضم "نيكارغوا "و"بنجلادش"، وكذلك" الغابون "و"الفلبين"، تعبئ قواها معا للانقضاض على الغرب وثرواته"؟[2]".**

ويواصل باسكال بونيفاس Pascal Boniface : ".. وحتى إذا ما قصرنا الجنوب على البلدان الإسلامية وحدها لوجدناه أقل تماسكا إلى حد كبير بالمقارنة مع يراد الإيحاء به .. وعلى خلاف الشيوعية التي كانت تزعم

---

[1] هنا يمكن الاستشهاد برأي فرانسيس فوكوياما الذي أشار إلى العالم أصبح اليوم مسكونا بشبح ضعف الدولة في البلدان الفقيرة بشكل أكثر مباشرة وإلحاحا، فنهاية الحرب الباردة خلقت وراءها حزاما من الدول الضعيفة والفاشلة بشكل يمكن القول معه بأن" الدول الضعيفة "أو" الفاشلة" أصبحت جدلا المشكلة الكثير أهمية في النظام لأن هذه الدول ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتهاجم جيرانها، وتدفع بموجات كثيفة من الهجرة، خارج أراضيها وتتسبب في كوارث إنسانية كبيرة. للمزيد أنظر في : فريجة لدمية، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية أُنْمُوذَجًا–** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص :سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009-2010، ص. 30. و فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة :مجاب الإمام، المملكة العربية السعودية : العبيكان، 2007 ، ص.37.

[2] باسكال بونيفاس، **إدارة العجز هل هي نهاية التطلعات الدولية و الإستراتيجية**، ترجمة :حليم طوسون، القاهرة: دار العالم الثالث،1997 ، ص ص.18-19.

تجاوز الرأس مالية فإن الإسلاميين لا يعرضون أي مشروع ذي مغزى سوى رفض التحديث الفاشل في المجتمعات الإسلامية"[1].

وتنطبق نفس الملاحظة على المجال العسكري، والمقارنة هنا بين الشرق والجنوب ليست سوى إفراط في التعسف، فقد كان حلف وارسو تجمعا متجانسا تحت قيادة الإتحاد السوفياتي وحده سابقا، وكان يعتمد على قوة عسكرية غير مندمجة مع أي قوة أخرى مماثلة لها، والعالم الإسلامي مفتت بشدة وتتنازعه منافسات ضارية، وليس بمقدور" أي " بلد فيه أن يتولى زمام القيادة، ولو وقعت حرب فستكون بالأحرى داخل هذا المعسكر نفسه[2] .

إن مختلف التهديدات التي تنشأ في حوض البحر الأبيض المتوسط ترجع بالأساس – حسب الرؤية الغربية – إلى دول الضفة الجنوبية ويكون مصدرها الجانب الاجتماعي، و غالبية تلك التهديدات لم توجد في الواقع بقدر ما تم بناءها بفعل غياب الوعي المجتمعي و التنشئة الاجتماعية ذات المعايير و القيم التي ترسخ قيمة الفرد في المجتمع، وتعمل على خلق طبيعة هوياتية خاصة به، غير أن غياب هذه العناصر يؤدي الى نتائج عكسية في بناء تفاعلات وسلوكات مغايرة للسلوك المتوقع.ربما الشيء الذي زاد من تطور هذه البناءات المضادة للبناء الاجتماعي هو حالة اللااستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعيشه معظم دول الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط، و الذي يغذي الجو المضطرب أصلا، إلى جانب الصراع الموجود على السلطة في دوله، وهنا تصبح الدولة في حد ذاتها مصدر تهديد لأمن أفرادها، كما يؤكد ذلك باري بوزان Barry Buzan على أن "وصف قضية من قبل الحكومة بأنها مشكلة امنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية"، و نستنتج من هذا أن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ماهو في حقيقة الأمن أساليب "تسلطية" وهو ما تعبر عنه مدرسة كوبنهاجن بعملية أمنة القضايا[3].

وفي سياق التهديدات الأمنية الجديدة – القادمة من الجنوب– يمكن كذلك الإشارة إلى روبرت كابلان K.Kaplan الذي قدم أهم الأطروحات الجديدة ضمن براديغمات الفوضى التي سيطرت على أدبيات العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يرى في مقال نشر له بمجلة "أتلانتيك" The Atlantic تحت عنوان "الفوضى القادمة"The coming Anarch ، ان: الندرة، الجريمة، الاكتظاظ السكاني، العشائرية، والأمراض تشكل تهديدا للأمن العالمي وبأنها تهديدات يمكن لها تدمير ما أسماه "بالنسيج الاجتماعي لكوكبنا"، ويقدم "كابلان"

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه**، ص.20.

[3] Barry Buzan, **People**, **States and Fear**, London: Harvester Wheat sheaf, 1983, P.116.

إفريقيا كأبرز من تتهددها الظواهر الآنفة الذكر، كما يعتبرها "رمزا للإجهاد" في جميع النواحي البيئية، الديمغرافية والاجتماعية. مما يرشحها أن تكون أكثر المناطق طردا للملايين من البشر، فالقارة تعج بالمشاكل ذات الطبيعة المركبة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بل أن حتى الطبيعة أو البيئة لا تكف عن لعب دور "القوة المعادية[1]".و كل هذه التهديدات يجعل من الضفة الجنوبية "هاجس المستقبل" .أما شارل فيليب دافيد Charles-Philippe David و عفاف بن السايح، فقد أشارا إلى صعوبة تقسيم التهديدات الأمنية المستجدة إلى تهديدات داخلية وأخرى خارجية على اعتبار وجود تهديدات تتعدى التصنيف السابق نظرا لطبيعتها عبر الوطنية، وأهم هذه التهديدات[2]:

– التهديدات المرتبطة بإعادة تعريف الشرعية السياسية: وهنا يتم التركيز على دول العالم الثالث التي تعاني من مشاكل داخلية سواء ما تعلق منها بحركات التمرد الاجتماعي أو الحروب الأهلية والعرقية [3].

– انتشار التكنولوجيا.

–القضايا البيئية / الرهانات البيئية.

– الهجرة غير الشرعية واللجوء[4].

– الإجرام عبر الوطني والإرهاب، الملاحظ هو وجود اجماع بين الشركاء المتوسطيين حول خطورة ظاهرة الارهاب بما تمثله من تهديد لأمن واستقرار المنطقة، وهو ما يستوجب العمل على معالجتها بشكل جماعي، الا أن هناك اختلافات كثيرة حول ادراك و فهم الظاهرة حتى على المستوى المفاهيمي، أين لم يتم التوصل إلى اتفاق موحد حول تعريف مفهوم الارهاب، لكن و رغم وجود عدة مواقف تختلف من توجه الآخر إلا أنهم يميزون بين الفعل

[1] Robert D. Kaplan, "**The coming Anarchy How scarity**, **crime**, **over population**, **tribalism**, **and disease are rapidly destroying the social fabric of our planet**",consultation date:12/03/2016, available in: *www.Theatlantic.com/.../1994/.../thecoming-anarchy/4670/.*

[2] Charles-Philippe David et Afef Benssaieh, « **La paix par l'intégration , théories sur l'interdépendance et les nouveaux problème de sécurité** »,Étude internationales, vol.28, N°.2, 1997 , P.227-254.

[3] مصطفى كامل السيد، **الشراكة الأورمتوسطية والتحول على النظم السلطاوية في الوطن العربي**، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، ب.س.ن، ص.119.

[4] وفاء الشناوي الشرقاوي، "**البحر المتوسط: الحائط المستحيل**"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد: 123، السنة 32، جانفي 1996، ص.315.

الارهابي الذي يتسم بالعنف ضد الدولة، أي فعل يتضمن احداث خلل في الوظائف العامة في المجتمع والتي تندرج تحت أشكال عنيفة ضد الدولة[1].

فظاهرة الارهاب تأخذ أشكالا مختلفة، فهي تظهر لدى دول شمال المتوسط في اطار بعض جماعات اليمين المتطرفة التي تعكس مفاهيم عنصرية مثل ما يعرف بكراهية الأجانب، كما يظهر كذلك في أعمال تخريبية و اجرامية من طرف جماعات متطرفة معارضة للسلطة، تطمح في ارساء معايير جديدة للحكم، وكنتيجة لضعف المستوى المعيشي في دول الضفة الجنوبية تمكن الارهاب من التغلغل في أوساط الفئات المهمشة في المجتمع والتي تمثل قاعدة شبابية بالأخص[2].هذا الأمر هو ما دفع بدول الاتحاد الأوربي إلى محاول تقديم بدائل تسعى إلى عملية التقريب بين وجهات النظر، من خلال "الميثاق الأوربي – المتوسطي" والذي يقوم على مجموعة من المبادئ أهمها[3]:

- التأكيد نتائج قمة برشلونة كأساس للمشاركة الأوربية المتوسطية و على رأسها تبني الديمقراطية و حقوق الانسان.
- عدم قابلية تجزأة الأمن و الاستقرار في البحر المتوسط.
- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل و الاعتماد على وسائل التعاون الأمني.
- الالتزام بمدخل عام و متوازن لقضية الاستقرار في البحر المتوسط.

إلى جانب العناصر السابقة، يأتي تأثير السياق الهجرتي والسياق السياسي- الديني كعامل بارز، حيث عادة ما ينظر الأوروبيون إلى جنوب ضفة المتوسط على أنها لا تشكل فقط تهديدا قطاعيا أو مجزءا بل يتم التعاطي مع المنطقة في كونها تحمل تهديدات شاملة ومعقدة. ولتوضيح هذا التوجه في مدركات الإتحاد الأوروبي

---

[1] Pierre du Bois, « **Anciennes Et Nouvelles Menaces**: **Les Enjeux De La Sécurité En Europe** » , Relations Internationales ,N.125, 2006/1, PP.5-16.

[2] عمرو الشبوكي، "**الاتحاد الأوربي بين قراءتين للإرهاب أو الجدل بين الأحكام الثقافية و الرؤية السياسية الاجتماعية**"، في: وفاء سعد الشربيني، **الإتحاد الأوربي و الوضع الجديد في الوطن العربي 1991-2004**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص.231.

[3] [3] Mustapha Ben Chenane, « **Enjeux Diplomatique et stratégiques** : **les incertitudes du Maghreb** », date de consultation : 16/05/2015, sur le lien suivant : *http://www.fmes-france.net/Imc?/doc/2004.*

نحو التهديدات التي تأتي من جنوب ضفة المتوسط، يكفي فقط أن نستشهد بهذين السياقين المتداخلين وهما السياق الهجرتي وكذا السياق السياسي–الديني.

حيث يمثل السياق الهجرتي تهديدا شاملا،سيما وأن تداعياته تمس في الأساس التركيبة السكانية لأوروبا. فالنمو السكاني الناجم عن الهجرة يشكل أحد محاور التهديد للعديد من الساسة والمفكرين في أوروبا. فعلى سبيل المثال وليس الحصر يرى الباحث هارتموت ألزنهانس Hartmut Elsenhans إن أخطار الصراعات العسكرية في حال اكتظاظ سكاني في شمال إفريقيا وبقاء المشهد السكاني في حاله في أوروبا الغربية يجب أن ينظر إليها على أنها حقيقة. وعليه يمكن أن نتخيل سيناريوهات ينقاد فيها المغاربة، بفعل الضيق، إلى الادعاء بـ"حقوقهم التاريخية" على جنوب إيطاليا، صقلية وإسبانيا الجنوبية[1]. فالهجرة ينظر لها من زاوية التهديد أو الخطر كونها ظاهرة معززة لعلاقات صراعية تعود أسبابها الرئيسة إلى انتشار ثقافة عدم التسامح وكره الأجانب، وهي بذلك مقاربة بسيكو –ثقافية حيث يصرح الأوروبيون "بعد غزونا، سوف يغرقوننا بسيل من الأطفال في وقت سوف يؤدي فيه عقمنا المتنامي إلى اضمحلالنا وزوالنا."[2] فهكذا، واحتمالا للدخول في أزمات سياسية إقليمية، فإن الدوائر الرسمية في الإتحاد الأوروبي تصر عادة على ضرورة حماية أمن المجتمعات الأوروبية وأمن وحداتها القطرية حتى لا تصبح "ملجأ لكل غير مرغوب فيه".[3]

أما في السياق السياسي– الديني، فإن أوروبا تخشى من ظاهرة الإسلاموية السياسية ومن دور الحركات الدينية البحتة أو الحركات السياسية –الدينية الأكثر راديكالية، كما تخشى من اتساع مجال اللااستقرار إذا ما استمر تسارع المدّ الأصولي إلى الدول المجاورة، خاصة في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب. إنّ استقرار حوالي أكثر من ستة ملايين مسلم في أوروبا أي حوالي 3% من مجموع سكان أوروبا، والذين يشتغلون في مجالات سوسيو–اقتصادية وثقافية وسياسية، جعل الأوروبيين ينظرون إلى الإسلام على أنه لا يعتبر قوة تمثيل دينية فحسب، وإنما كقوة تمثيل سياسية، وهنا يكمن الخطر بحسب اعتقادهم.[4]

---

[1] Z.Christian Deblock et Drunelle, « **Une intégration régional stratégique** : **Le cas Nord–Américain** », Etudes internationales, N.03, Septembre, 1993, P. 597.

[2] Bernard Ravenel, « **Mediterranee** , **L`impossible Mur**" », Paris : L`Harmattan. 1995, P. 85.

[3] Bichara Khader « **L`Europe et Méditerranée**, **Géopolitique de la proximité** », France : L`Harmattan, 1994, P. 86.

[4] Bernard Ravenel, **Op**.**Cit**., P.83.

واستشعارا لهذا الخطر يطلق الأوربيون على هذا السياق السياسي- الديني اسم "الإرهاب"، وفي هذا الصدد يقول ج. ل. بريغيار J.L. Bruguiere "إضافة إلى العديد من الفواعل المؤثرة في المجال الأمني، يعتبر الإرهاب واحدا من أهم الأسباب الكبرى المؤثرة في عدم استقرار ديمقراطيتنا".[1]

المبحث الثاني: المقاربات الأمنية في المتوسط الغربي.

جغرافيا يمكن تحديد منطقة المغرب العربي بين خطي طول 25 درجة شرقا (الحدود الليبية-المصرية) و17 درجة غراب (الساحل الأطلسي لموريتانيا) ، وتمتد المنطقة من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي عرض 37 درجة شمالا (بنزرت في تونس) و 18 درجة جنوبا (حدود الجزائر الصحراوية) ، على مساحة إجمالية تقدر بحوالي ستة (06) ملايين كلم مربع . فمنطقة المغرب العربي بلغة الأرقام تغطي حوالي 4% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، و20 %من مساحة القارة الإفريقية، و 40 % من مساحة العالم العربي.[2]ويبلغ طول الشريط الساحلي للدول المغاربية حوالي 4000 كلم، وشريط ساحلي على الأطلسي يفوق طوله 2000 كلم، كما تتربع المنطقة على ما يزيد عن 4000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا.

يتطلب تصنيف منطقة ما ضمن المناطق الاستراتيجية، انتماء هذه الرقعة الجغرافية إلى أبعاد مختلفة، و بحيث تكون هذه الرقعة حلقة يصعب الاستغناء عنها، من أجل السير العادي والسليم للمصالح الدولية. و بالعودة إلى منطقة المغرب العربي، يمكن القول أن الجغرافيا فرضت على المنطقة أن تمثل نقطة التقاء أبعاد مختلفة و متباينة : عربي – إسلامي ، إفريقي-أوروبي، متوسطي . وعليه فان وصف منطقة المغرب العربي بالموقع الاستراتيجي الهام يعود إلى انتماءات المنطقة المتعددة، والوقع الجغرافي للمنطقة أكسبها أربعة (04) أبعاد استراتيجية هامة وواسعة في نفس الوقت[3] :

أولا، البعد الإفريقي: حيث يعتبر المغرب العربي البوابة الرئيسية نحو إفريقيا، مع استثناء وحيد وهو تونس التي لا تكتسب حدودا مع إفريقيا، هذا في حالة إذا ما تعاملنا مع وتنس كوحدة سياسية منفردة، لكن بالنظر إليها كدولة تنتمي إلى اتحاد المغرب العربي، فإن زاوية النظر هذه، تكسب تونس هذا البعد كنتيجة منطقية للنظر إلى منطقة المغرب العربي كوحدة إقليمية .

[1] J.L. Bruguiere, « **La menace terroriste** », Défense National, Avril, 1996, P. 127.6

[2] Djamel Eddine Guechi, **L'Union de Maghreb Arabe : Intégration Régionale et Développement Economique**, Alger : Casbah, 2002, P.57.

[3] يسري الجوهري، **الجغرافيا السياسية و المشكلات العالمية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص. 26.

ثانيا، البعد الشرق أوسطي: مع انتشار الإسلام ووصوله إلى منطقة المغرب العربي، أصبح بعدا أساسيا للوطن العربي و الحضارة الإسلامية بشكل عام. لكن، مع سيطرة مصطلح الشرق الأوسط على أدبيات المفكرين و الباحثين و السياسيين الغربيين- و حتى بعض العرب- في إشارتهم إلى منطقة الخليج العربي، أصبح يطلق على تسمية هذا البعد بالبعد الشرق أوسطي بدل البعد العربي، و من الناحية الجغرافية هذا البعد يمد المغرب العربي بامتدادات نحو الخليج العربي و أسيا.

ثالثا، البعد الأطلسي : تضم منطقة المغرب العربي أحد أهم المضائق البحرية في العالم، ونقصد هنا مضيق جبل طارق الذي يفصل بين البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي، إلى جانب تميزه بأهمية اقتصادية وعسكرية بالغة الأهمية، من الصعب تجاهلها في ظل التقسيم الاستراتيجي الدولي الحالي .

رابعا، البعد المتوسطي : البحر الأبيض المتوسط هو الواجهة الأساسية والمعبر الأساسي، بالنسبة إلى أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية نحو القارة الإفريقية، وفي نفس الوقت دول المغرب العربي تمارس مختلف نشاطات الحياة الدولية عبر البحر الأبيض المتوسط.

يمكن القول أن البعدين الثالث والرابع (الأطلسي و المتوسطي) يمنحان للمغرب العربي ميزة استراتيجية هامة ، وذلك لسببين أساسيين هما :

– السبب الأول: حجم المبادلات والتفاعلات الدولية التي تقع في حوض البحر الأبيض المتوسط، و منه إلى المحيط الأطلسي، ومن الأطلسي نحو البحر الأبيض المتوسط، ومثل هذه المبادلات والتفاعلات تأخذ أشكالا متعددة : تجارية، عسكرية، أمنية في نفس الوقت نظرا لأهمية البحر الأبيض المتوسط كطريق دولي للمواصلات البحرية.

– السبب الثاني: الارتباطات القائمة بين منطقة المغرب العربي و الدول الأوروبية، خاصة دول مثل: الجزائر، المغرب، تونس. و يمكن إرجاع هذه الارتباطات إلى تاريخ أوروبا الاستعماري في المنطقة، وما خلفه من ارتباطات اجتماعية، واقتصادية وإدارية، وحتى سياسية و ثقافية.من الجانب الحضاري، التاريخي والبشري، يمكن القول أن المغرب العربي يمتلك جملة من الركائز الأساسية لأية وحدة سياسية أو تكتل، وهنا نذكر :

أولا، اللغة : يعرف أندرو دالبي Andrew Dalby اللغة بأنها "تلك الوسيلة أو الأداة التي يمكن أن يتواصل بها أفراد المجتمع " [1]. ووجود لغة واحدة مشتركة في الدولة يعمل على خلق جو من التفاهم والانسجام ، وهو الأمر الذي ينطبق على المغرب العربي حيث اللغة العربية مقوم حضاري للتجانس السياسي فيه، على اعتبارها لغة متأصلة ومشتركة، ومنتشرة في كل دولة بالمغرب العربي .

ثانيا، الدين : منطقة المغرب العربي تتميز بكونها منطقة يسودها الدين الاسلامي، و مع الحديث عن دور الدين، و الأقليات الدينية و اعتبارها أحد المحددات الهامة للنزاعات الداخلية التي تهدد أمن الدول، لأن الأقليات الدينية كثيرا ما تعتمد على الدعم الخارجي من أجل تحصين و تقوية نفسها .و لتوضيح الصورة أكثر عن نسبة انتشار الدين الاسلامي واللغة العربية في المغرب العربي، نورد الاحصائيات التالية:

جدول رقم 01: جدول يبين وضع الدين واللغة في منطقة المغرب العربي.

الدولة	نسبةانتشار الدين الإسلامي	اللغات الرسمية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	% 99	العربية، الأمازيغية(منذ 2002)
ليبيا	% 97	العربية
المملكة المغربية	% 99	العربية
الجمهورية التونسية	% 99	العربية
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	% 100	العربية (إلى جانب اللغات الوطنية الأخرى)
الجمهورية العربية الصحراوية	% 100	العربية.

المصدر: Pascal Boniface, **L'Année Stratégique 2010**, Paris : Edition Dalloz, 2010, PP.320-339.

ثالثا، التاريخ المشترك: يشكل التاريخ أحد المقومات الحضارية الهامة للتجانس السياسي في المغرب العربي، على اعتبار أن دول منطقة المغرب العربي كانت هدفا للعديد من الحركات الاستعمارية، ولطالما تعاملت دول المغرب العربي بنوع من التنسيق والتضامن فيما بينها من أجل التحرر والاستقلال، وهذا التضامن والتنسيق أنشأ وكون تاريخا مشتركا بين هذه الدول من حيث : الفعل (الحركة الاستعمارية) ، ورد الفعل (الحركات التحررية في المغرب العربي).

[1] Andrew Dalby, **Dictionary of Languages**: **the Definitive Reference to more than 400 Languages**, USA: Quebecor world, 2006, P.7.

رابعا، العرق: فيما يتعلق بمنطقة المغرب العربي يمكن القول أن العرقين الأساسيين في هذه المنطقة هما : العرق العربي، و العرق البربري، مع تسجيل الغالبية لصالح العرق العربي من حيث اللغة، حيث أن استعمال اللغة الأمازيغية عادة لا يتعدى –كأقصى تقدير– نسبة 20% [1].

إن التحليل الواقعي و المنطقي، للأبعاد الأربعة التي يشكلها المغرب العربي يفضي بالضرورة إلى القول أنه يشكل نقطة التقاء وتماس ثلاث قارات (إفريقيا، أوروبا، أسيا) ، وهنا لا خلاف في كون أن الربط بين ثلاثة مناطق إقليمية يضفي على هذا الرابط (المغرب العربي) صبغة استراتيجية بالغة الأهمية، خاصة في ظل التحول الذي فرضته العولمة، وما صاحبها من ثورة في مجال المعلومة والتقنيات على المفاهيم الاستراتيجية، والتي أصبحت معادلاتها اليوم لا تقيم وزنا للحدود الجغرافية سواء بين الدول أو القارات[2].

هناك من المحللين من يلصق بالمغرب العربي صفة "الجغرافيا المفككة"[3]. وذلك لوجود حقائق كثيرة مختلفة إلى درجة التناقض، وفي نفس الرقعة الجغرافية . وهذا الأمر أنتج نوعا من التعقيد بالنسبة للباحثين و المهتمين بالدراسات حول المغرب العربي. هذا التعقيد تتجلى صوره في الجانب الاقتصادي، حيث توجد دول يرتكز اقتصادها على عائدات النفط و الغاز (الجزائر و ليبيا) ، فيما تلعب الزراعة، الصناعة، والسياحة دورا في بناء اقتصاديات دول أخرى (المغرب، تونس). هذا الاختلاف يصعب من مهمة النظر إلى الواقع الاقتصادي للمغرب العربي ككل موحد و واحد. ومن أجل تجنب تطبيق عملية استقرائية لاقتصاديات البلدان المغاربية، ومن ثمة محاولة الخروج بتصور تركيبي عن الاقتصاد المغاربي، كان من الأفضل انتهاج مقاربة براغماتية باستعمال "الجغرافيا الاقتصادية" كعنصر توحيدي، بما أن الجغرافيا هي التي تحدد الأقاليم وما تحتويه من ثروات اقتصادية من جهة، وتهتم بدراسة العلاقات بين القوة والإقليم من جهة أخرى[4].

---

[1] Mikael Bensadou, «**le Rôle de Mouvement Islamiste et de Mouvement Amazigh dans la Perception de L'Occident au Maroc** », dans ; Jean Dufourcq, et Laure Borgomano-loup, **Horizon de Sécurité en Méditerranée et au Moyen-Orient : Communauté D'Intérêts et Défis Communs**, Rome : Collège de Défense de l'OTAN, Branche de Recherche, Mars 2005, P.122.

[2] الأميرال بيير سيليريه، **الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الستراتيجية**، ترجمة : أحمد عبد الكريم، دمشق : الأهالي للطباعة و النشر والتوزيع،1969،ص.5.

[3] Yahia Zoubir & Haizaim Amirah-Fernandez, « **North Africa**: **Politics**, **Region and the Limits of Transformation** », New York: Routledge (Taylor & Francis groups), 2008, P.135.

[4] Pascal Larot, « **La Géo-économie**, **Nouvelle Grammaire des Rivalités Internationales** », Date de Consultation : 20/02/2012, disponible sur le lien suivant:
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/img/pdf/fd001147.pdf

من أبجديات العلاقات الدولية، أن قوة الدولة ووزنها السياسي هما نتاج المقومات الطبيعية (الموقع، المساحة، المناخ، الموارد المائية، التربة، النبات الطبيعي،...)، والمقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان و تركيبتهم العمرانية، ونموهم وتوزيعهم، والمقومات الاقتصادية المتمثلة في مصادر الطاقة، والموارد المعدنية والصناعية ، والزراعية، وقوة التجارة . وتعد المقومات الاقتصادية أهم مقومات القوة بكل أشكالها و أبعادها، حيث كانت ولا زالت المصالح الاقتصادية سببا أساسيا للنزاعات السياسية والعسكرية الدولية منها والإقليمية.

فإذا كان التحليل الجيو-سياسي يوجد علاقة بين "الموقع"، "الثروة" و " القوة"، فإن حالة دول المغرب العربي تضع هذه المسلمة موضع التشكيك، حيث على الرغم من الموقع الاستراتيجي الذي تحتله، ورغم الثروات التي تتمتع بها، إلا أنها (دول المغرب العربي) لا تمثل وزنا اقتصاديا معتبرا . وعليه، فإن "الاستغلال الجيد" للموقع والثروة يعتبر محددا أساسيا للقوة، إذا ما أخذنا بوجهة نظر التحليل الجيو-اقتصادي الحديث، الذي يضيف إلى الموقع والثروة كل من "رأس المال"، "البحث والتطوير" و"النفوذ داخل الأسواق"، كمحددات أساسية للقوة الاقتصادية[1]. ففي مجال الطاقة تتمتع دول المغرب العربي على غرار الجزائر مثلا، بثروات هائلة وهامة، فالجزائر مثلا تتمتع – كدولة طاقوية تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا- باحتياطي قدره تسعة (09) بليون برميل من البترول، و تنتج منه حوالي 766 ألف برميل يوميا، بالإضافة إلى أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية، والذي يزيد عن 160 تريليون متر مكعب[2].

كما يحتوي جنوب المغرب العربي على ثروات باطنية هامة، لم يستغل بعضها إلى حد الآن، فهناك مخزون هام من النفط والغاز الطبيعي في منخفضات واسعة في ليبيا، والجنوب الشرقي للجزائر، وبكمية أقل في الجنوب التونسي. و يحتل المغرب العربي إلى جانب حيازته على تلك الثروات المرتبة الأولى بين منتجي مادة الفوسفات في العالم، حيث توجد مناجم ذات أهمية من الفوسفات في المملكة المغربية، والصحراء الغربية (يمثل الفوسفات بالنسبة للمملكة المغربية أحد لأهم الموارد الاقتصادية) ، وتشير الإحصائيات إلى أن المملكة المغربية تنتج حوالي

[1] جاك فونتانال ، **العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي : مدخل إلى الجيو-اقتصاد**، ترجمة : محمود براهم ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص. 47.

[2] محمود أبو العينين(محرر) ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2002/2001**، القاهرة : مركز البحوث الإفريقية و مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ص ص.573-574.

60% من الإنتاج الإفريقي، و 48 % من الإنتاج العالمي. إلى جانب تسجيل كميات متواضعة في دول مغاربية أخرى، مثل الجزائر (3%) و تونس حوالي (4%)[1].

كما تجب الإشارة إلى أن منطقة المغرب العربي تمثل رهانا اقتصاديا هاما لمصالح الدول والقوى الكبرى، مثل أوروبا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا وفي الآونة الأخيرة الصين. وذلك لعدة اعتبارات من بينها أن المنطقة توفر سوقا استهلاكية، تجارية، وحتى استثماراتية واسعة، حيث تحوز المنطقة على تعداد سكاني يفوق 94.808 مليون نسمة سنة 2017، وهذا الثقل الديمغرافي للمنطقة يعرف نموا سريعا و متزايدا، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة الشباب في دول المغرب العربي.و بناءا على نسبة التزايد الديمغرافي الحالي، فإن المنطقة المغاربية تشكل مؤشر هام للرهان على السوق الاستهلاكية في المغرب العربي، إذا ما أخذنا يعين الاعتبار حقيقة أن اقتصاديات الدول المغاربية هي اقتصاديات استهلاكية، وليست إنتاجية[2] .دون إغفال أن المنطقة ينتمي إليها دولتان يتمتعان بمرتبة متقدمة في السوق النفطية العالمية، وهما الجزائر و ليبيا.

و إلى جانب هذه الموارد والمقومات، يتوفر المغرب العربي من الناحية الزراعية، على مساحة تقدر بأزيد من 22 مليون هكتار[3] .وتتوفر فيه أغلب المواد الأولية التي تحتاجها الدول الصناعية، وأهمها : النفط، الغاز الطبيعي ، الحديد، الرصاص، والفوسفات، وهي الموارد الأساسية التي كانت ولا تزال تكتسي صبغة اقتصادية- استراتيجية، بل و أساس لنزاعات والحروب[4].

ويؤكد الباحث الأمريكي "أيان راتليدج" أن الحرب الأمريكية على العراق في 2003 كانت مدفوعة أساسا باعتبارات طاقوية، حيث يقول : " ...، فالحافز الأساسي لغزو العراق سنة 2003....، كان يلعب على تشكيلة معقدة من القوى التحتية ذات الصلة بالنفط..."[5].وتعززت أهمية النظام الإقليمي المغاربي بعد تحولات 11 سبتمبر 2001، من منطلق تحييد "الخطر" و "التهديد" بالنسبة للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية، ما

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 578.

[2] جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**، الجزائر: دار العلوم، 2004، ص ص. 28-29.

[3] مصطفي الفيلالي ، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ب.س.ن، ص ص.25-28.

[4] **المرجع نفسه.**

[5] وكدليل على الأهمية الاقتصادية للمغرب العربي، يكفي أن نشير إلى أنه بعد الثورة الصناعية التي عرفتها القارة الأوروبية، كان التسابق الاستعماري الأوروبي-خاصة فرنسا- على هذه المنطقة مبنيا على خلفيات اقتصادية ، و يهدف بالأساس إلى الحصول على المواد الخام التي يتمتع بها المغرب العربي، وتصريف البضائع الزائدة، وهما عمليتان تقعان في قلب النشاط الاقتصادي .للمزيد أنظر في: أيان راتليدج ، **العطش إلى النفط : ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟** ، ترجمة : مازن الجندلي، بيروت : الدار العربية للعلوم، 2006،ص ص.12-13.و أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا**، بيروت: دار النهضة العربية، 2004، ص. 14.

ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي بهذه المنطقة من خلال زعم القوى الكبرى أنها بؤرة تصدير محتملة لنشاط " المجموعات الإرهابية"، وكنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطية و الجنوبية الإفريقية في نفس الوقت.

المطلب الأول: المقاربة الأوروبية في المتوسط الغربي.

منذ نهاية نظام الثنائية القطبية بانهيار المعسكر الشيوعي، تخلت الدول عن النمط التقليدي في بناء الأمن الإقليمي والعالمي الذي تشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والمتمثل في المعاهدات والأحلاف العسكرية الإقليمية، لأنها أصبحت وسيلة غير ناجعة الاستعمال بسبب تغير مفهوم الأمن بانتقاله من المستوى التقليدي إلى مستوى أعم وأشمل، ومن مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع، فالدول لم تعد مهددة من قبل دول بذاتها بأسلحتها وجيوشها، بل أصبحت مهددة من قبل نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسكرية ذات الطبيعة العابرة للحدود والأوطان، وهذا ما أدى بها إلى اعتماد ميكانيزمات جديدة من أجل الحفاظ على أمنها تماشيا مع هذه المعطيات الجديدة، ولعل ترتيبات الشراكة الأمنية تأتي في مقدمة هذه الميكانيزمات.

كما دفع نظام ما بعد الحرب الباردة الدول إلى الانخراط في ترتيبات أمنية جديدة في منطقة المتوسط، حيث سعت أوروبا لإيجاد دور إقليمي لها في المنطقة، وجعلها منطقة سلام واستقرار دائمة وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المتوسط، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني مقاربة متعددة لأشكال التعاون تريد من خلالها ترسيخ وجودها في المتوسط، وتحاول الإنفراد بدور الإشراف على أمن هذه المنطقة.

على هذا الأساس أخذ الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية يطرحون خططا وأجندات أمنية خاصة بالمنطقة. وفي ظل التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها المتوسط (الإرهاب، الجريمة الهجرة...)، لم يبقي للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلاّ الانشغال بالتعاون الأمني في إطار حلف شمال الأطلسي الذي يعتبر ذراع لتنفيذ سياسات هذه القوى خاصة الأمنية، وبهذا أصبح الأمن المتوسطي من أولويات الحلف بعد الحرب الباردة، وبعد أحداث 11سبتمبر 2001 وإعلان الحرب على الإرهاب أصبح الحلف أكثر قربا من المتوسط من خلال تبنيه مقاربة أمنية جديدة في المنطقة، ومقابل ذلك تبدو الدول العربية المتوسطية بحالة أكبر من التشرذم والانقسام.

فعلى الرغم من صعوبة تحديد مفهوم اقليم المتوسط، بالنظر إلى ارتباط تعريف هذا الاقليم بالجغرافيا السياسية، و كذا السياسة الطبيعية للمنطقة كما يقول روبيرتو ألبيوني Roberto Aliboni.كما أن ارتباطه من جهة أخرى بالبحار و المسطحات المائية عبر المضائق المائية على غرار قناة السويس، وجبل طارق، وكذا البوسفور والدردنيل و بحر مرمرة، كلها جعلت من الإقليم منطقة تحكم ذات أهمية استراتيجية قصوى[1].

لذا و وفقا للعديد من علماء السياسة فإن البحر الأبيض المتوسط أصغر من أن يكون إقليم/منطقة متميزة، وأقرب ما يكون إلى مكان يتسم بديناميات الانقسام وبالمشكلات الضخمة، وبالهويات القوية، وذلك في المناطق الفرعية التي تدور في جنباته[2]. بالإضافة إلى أن الكثير من الكتاب يشبهون البحر المتوسط بأنه مصدر تهديد، أو بحر غير مستقر،أو بحر متاعب،أو باختصار بحر مر.وذلك نتيجة لاعتبارات منها: الانفجار الديمغرافي، الأصولية، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، النزاع العربي–الإسرائيلي، التخلف، نضوب مصادر المياه[3].

وباعتبار أن منطقة حوض المتوسط تشكل تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب، برزت حقيقتها بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة، مما أدى إلى تحول المنطقة إلى خط مواجهة بعد زوال خطر الشرق.وقد ساهم خطاب التهديدات القادمة من الجنوب في الغرب– وعلى مدى واسع– في تشكيل وصناعة رأي عام مقتنع بذلك، وبالتالي أصبح حوض المتوسط الخط الفاصل بين الشمال والجنوب في النظام العالمي[4]. وهو – في الحقيقة– أكثر من مجرد حدود فاصلة بل يتعداها إلى انكسار بين منطقة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا (القوس اللاتيني)، ترى مستقبلها في الإتحاد الأوروبي، ولا تعرف مشاكل أمن فيما بينها، ما عدا بؤرة التوتر "البلقانية" على الجانب الشمالي، وهي دول متفوقة عسكريا ومنضمة إلى أكبر حلف عسكري (حلف شمال الأطلسي،NATO) ومنطقة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة تخضع لحالة تراجع فوضوي، وهي دول منكشفة وإمكاناتها

---

[1] روبرتو ألبيوني، "**البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص**"، ترجمة: سلوى حبيب، السياسة الدولية، العدد: 188، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 1994، ص.66.

[2] Fulvio Attina, « **The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region** », Institute of European Studies U.C Berkeley Working Paper, university of California, 8 May 2004, P.1.

[3] بشارة خضر، في :ميشال كابرون، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة :أديب نعمة، بيروت: دار الفارابي، 1992،ص ص.93–94.

[4] Charles Zorgbibe, « **La Méditerranée**: **Nouvelle ligne de front** ? », Politique et Parlementaire, N°.980, Novembre/Décembre 1995, P.68.

العسكرية محدودة، وإن امتلكت بعض دولها لترسانة عسكرية معتبرة، فهي موجهة بشكل رئيسي للاستعمال في النزاع المسلح جنوب-جنوب أكثر مما هي موجهة ضد دول الضفة الشمالية[1].

وبهذا يبدو الإتحاد الأوروبي متماسك بشكل بارز بالمقارنة مع البحر الأبيض الممزق.ومع ذلك ينظر إلى دول الجنوب كتهديد لدول الشمال[2]. إذن فالمخاطر العسكرية المباشرة تبقى بشكل واسع أفقية البعد أي جنوبية-جنوبية أكثر منها جنوبية- شمالية، لاسيما في غرب المتوسط. ففي هذه المنطقة هناك مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، ومشاكل بين دول أخرى ومخاطر مواجهات عسكرية بينها، في حين أنه باستثناء الأزمات المغربية-الإسبانية حول سبتة ومليلية، يصعب تصور مواجهة عابرة للمتوسط. من جهة أخرى، تبقى مخاطر الصراع -على بحر إيجة- بين اليونان وتركيا قائمة، ونفس الشيء تقريبا بالنسبة للبلقان والبحر الأسود، ويبقى الصراع العربي-الإسرائيلي يلقي بظلاله على المنطقة، ما يعني أن استمرار بؤر التوتر والصراعات المسلحة الكامنة حول المتوسط ليس مجرد مسألة نظرية، مما يؤثر على المناخ الأمني الإقليمي[3].

يرجع الاهتمام الأوربي بالبحر الابيض المتوسط الى السياسة الأمنية الفرنسية التي قام بوضعها الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول والتي عرفت بسياسة "الاستكبار العالمي"[4].و التي اعلنت من خلالها فرنسا أن الأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط مرتبط ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني، ومن ثم بدأ التنسيق مع بقية الدول الأوربية من أجل بناء هذه السياسة الأمنية في المنطقة المتوسطية، وهذا الاهتمام الفرنسي تأكد شيئا فشيئا في عهد الرئيس جيسكار ديستان حيث اعتبر أن "منطقة المتوسط تعتبر بالنسبة لفرنسا وأوربا مركز ثقل ونقطة التقاء المحاور بين الشمال والجنوب في اطار العلاقات الدولية، لأن القوة التي تسيطر على عمليات البحر المتوسط ستفرض سيطرتها بالتأكيد على الخليج العربي خصوصا والشرق الاوسط عموما"[5].

---

[1] Roberto Aliboni, « **European Security Across The Mediterranean** », Chaillot Paper 2, March 1991,P.17.

[2] Frank Cass , « **European Union Policy Towards The Mediterranean** : **The Euro-Med Partnership And Region-Building** », from Conference on : « The Convergence of Civilizations?: Constructing a Region Conference », Lisbon, 6- 9 June, 2002, P.6

[3] Roberto Aliboni, « **European Union Security Perceptions and Policies Towards the Mediterranean** », In: Stephen J. Blank, « **Mediterranean Security into the Coming Millennium** », Strategic Studies Institute Report , October 1999, PP.125-126

[4] Edouard Balladur et François Léotard, **Le Livre Blanc sur la défense**, Paris : Union Générale d'Edition, 1994, P.122.

[5] غازي فيصل حسين، " **اللاعبون الأساسيون في المؤتمر: سلام الأقوى**"، أفاق عربية، العدد: 12، 1991، ص.71.

قبل انهيار الشيوعية في أوربا، وانحلال عقد فرسوفيا وانحلال الاتحاد السوفياتي، التهديد المطلق تمثل في امكانية النزاع و الصدام بين الشرق والغرب، بالنسبة للغرب وفي ظل امكانية هجوم سوفياتي ضد أوربا الغربية باستعمال السلاح النووي،هذه الوضعية الاستراتيجية كان لها تأثير مزدوج على تطوير القوات المسلحة في اتجاه تقليدي وأيضا في اتجاه اسلحة الدمار الشامل، ومنذ 1991 تغير السياق أين اصبح الحديث عن الهجوم السوفياتي أمرا لا واقع له مع تطور الأحداث. و بعيدا عن ظروف الحرب الباردة، لم يكن هناك سوى ثلاثة من البلدان الأوروبية الغربية التى شهدت صراعات داخلية دائمة وهي المملكة المتحدة البريطانية مع "الاضطرابات" في ايرلندا الشمالية، وهو اضطراب في طريق التسوية اليوم، اسبانيا واقليم الباسك، أين مازلت حركة ايتا الانفصالية تواصل تحدى السلطات فى مدريد، إلى جانب فرنسا مع الكورس . من جانب آخر ارهاب اليمين المتطرف امتد ليضرب بعض البلدان، ولا سيما ايطاليا، المانيا، وبدرجة اقل، فرنسا. بشكل عام، فإن العنف الموجه ضد المدنيين في الغرب يظل محدودا[1].

لقد فقدت الاستراتيجية التقليدية في أوروبا القائمة على تحديد العدو المهدد بعد 1991، جزءا من معناها ومبررات وجودها مع انهيار الكتلة الشيوعية، والاندماج التدريجي لأوروبا الشرقية في المجتمع الأوروبي. حيث احتفظ حلف شمال الأطلسي بأهميته باعتباره منظمة أمنية، ولكن لم يعد هناك ضرورة لقيامه بعملية جمع القوات لمواجهة الاتحاد السوفياتي. ونظرا لعدم وجود عدو واضح بذاته، فقد كان تحديده مهمته الجديدة[2].فأي دولة في أوروبا اليوم، لازالت تشكل تهديدا لبقية القارة؟، في داخل الاتحاد الأوروبي، الحديث عن امكانية احياء القومية التوسعية أو انتقامية يكاد يكون أمرا لا يمكن تجاهله على الرغم من صحة أن الخطر الألماني هو جزء من الماضي.

يعتبر الفضاء المتوسطي من أهم الدوائر الأمنية للإتحاد الأوروبي، حيث كان ومازال هذا الفضاء المكان المفضل لأوروبا لتطبيق سياستها الأمنية، ومع نهاية الحرب الباردة تزايدت مكانة هذه الدائرة ضمن المقاربة الأمنية الأوروبية، فالأمن الأوروبي وثيق الصلة بالبيئة الأمنية المتوسطية وهذا ما تأكده العوامل التاريخية، والجيوسياسية والأمنية. وفي هذا الصدد ينظم الإتحاد الأوروبي علاقته مع الدول المتوسطية في إطار يعرف بـ "السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي".ويقسم المنطقة المتوسطية إلى ثلاث مناطق فرعية: فالأولى منطقة شمال البحر المتوسط وتضم كل

[1] Pierre du Bois, « **Anciennes et nouvelles menaces**: **Les Enjeux de la Sécurité en Europe**» , Presses Universitaires de France , Relations internationales, 2006/1 ,N° .125 , P.05.

[2] « **A more secure world** : **Our shared responsibility** ». Report of the High-level Panel on Threats, Challenges and Change, United Nations, New York, 2004,P.07.

من: تركيا ومالطا (قبل انضمامها للإتحاد الأوروبي)، وقبرص ويوغسلافيا سابقا، وعلاقات الإتحاد مع هذه المجموعة تستهدف بالأساس إعدادها للانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي وقد انضمت فعلا كل من مالطا وقبرص بداية من 2001 فيما تبقي تركيا دولة مرشحة للانضمام، المنطقة الثانية هي منطقة المغرب العربي وتضم كل من: الجزائر، المغرب وتونس، أما المنطقة الثالثة فهي منطقة المشرق وتضم كل من: مصر، لبنان، الأردن، سوريا والسلطة الفلسطينية (ولو أن الكثير من الأدبيات تصر على إستعمال لفظة إسرائل بدلها)[1].

شكل رقم 04 : يبين علاقات الإتحاد الأوربي مع محيطه الجيوسياسي

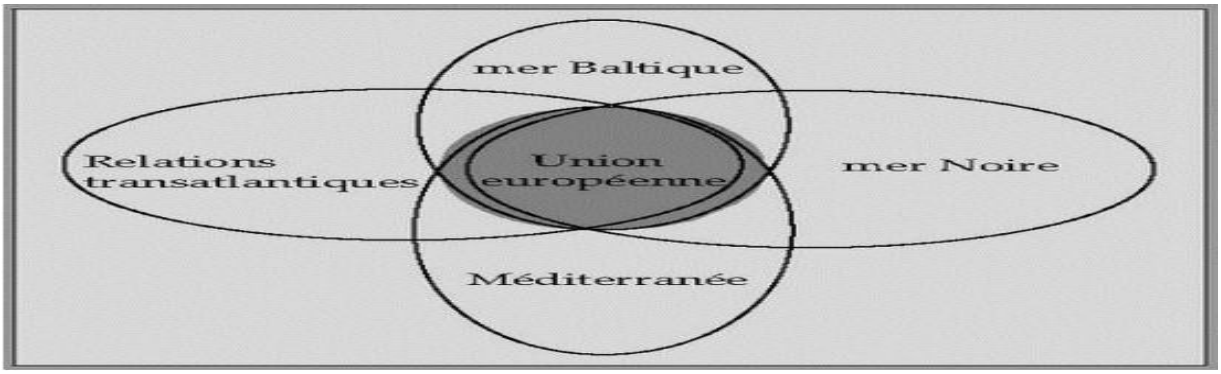

المصـدر: Esther Brimmer, **Le voisinage de l'Union Européenne : sphère de sécurité, réseau de connections ou mariage de convenance ?** ,la date de consultation :12/05/2016,disponible sur le lien suivant : *www.cairn.info/revue- politique-étrangère-2008-1- page25.htm*

وفق لهذا التقسيم المعتمد أوروبيا في التعامل مع منطقة البحر الأبيض المتوسط يقسم هذا الأخير إلى متوسط شرقي يضم دول المشرق المتوسطية، ومتوسط غربي يضم دول المغرب العربي، ولكل إقليم إستراتيجيته وأجندته السياسية والاقتصادية والأمنية في توجهات الإتحاد الأوروبي، ويعرف الإقليمين (الغربي والشرقي) بدول المتوسط في مواجهة الضفة الشمالية للمتوسط (الإتحاد الأوروبي)، وهو ما يعرف أيضا بعلاقات شمال/جنوب. وعليه فمنطقة المتوسط تحوي على الإتحاد الأوروبي كإقليم متكامل ومنسجم يقابله في الضفة الجنوبية إقليمين فرعيين: هما المغرب العربي والمشرق العربي، يفضل الإتحاد الأوروبي التعامل معها كأقاليم مجزأة.

[1] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص.73.

للإتحاد الأوروبي نظريتين تجاه المتوسط [1]:

–**الأولى** :أمنية محضة تعتبر المتوسط حدا للإتحاد الأوربي يجب حمايته لضمان أمن واستقرار أوروبا، وهذا ما تمثله "مقاربة الضفة الجنوبية للمتوسط".

–**الثانية** :تتمثل في اعتبار المتوسط مجالا جديدا للتعاون يوجب إقامة علاقات متميزة في إطار سياسة واسعة للجوار تتضمن جميع المناطق المحاذية للإتحاد من المغرب إلى روسيا.

فيما يخص توجهات الدول داخل الإتحاد الأوروبي فنجد ثلاث توجهات محورية[2]:

–**المحور الألماني** :الذي ينصب اهتمامه حول كيفية تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطي والشرقية، وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسيا في الجوار الشرقي لألمانيا.

–**المحور البريطاني** :المتمسك بالتعاون الأطلسي وبتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لا تهمه في قضايا المتوسط الأمنية إلا المصالح الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي في منطقة جنوب المتوسط.

–**المحور المتوسطي** :المتمثل في الدول المتوسطية الأربعة: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا واليونان التي تعرف في تعاملاتها توجها متوسطيا.

يمكن ملاحظة كيف أن الإتحاد الأوربي من خلال سياساته والمقاربات التي يعتمد عليها أنه يتصرف ككتلة واحدة، في التعامل مع الوحدات الأخرى في الفضاء المتوسطي، والعمل على تقديم المساعدة والدول الأوربية المطلة على الحوض المتوسطي، بالاضافة إلى تفعيل التعاون مع أطراف الضفة الجنوبية من خلال تقديم نفس الأفكار والمبادئ لجعل الإهتمام موحد حول المنطقة، وبالتالي وضع إطار واضح للعمل الأوربي في المتوسط

[1] Romano Prodi, **Discours sur la méditerranée**, **Louvain 26 novembre 2002**, Revue documents d'actualité internationale, N°.2, 15 janvier 2003, PP.72-75.

[2] محمد مصطفي كمال وفؤاد نمرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص.2.

والذي بدوره سيساهم في جعل الاتحاد الأوربي فاعل دولي، كما سيحسن من شرعية عمله الخارجي كقوة كبرى هادئة[1].

لقد أفرزت التحولات البنيوية الكبرى في السياسة العالمية نمطا جديدا من التصورات والإدراكات حول "الأمن" و "التهديد"، من حيث المفهوم، المصدر والطبيعة، فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان "عسكريا" بالدرجة الأولى، صار التهديد الجديد شاملا ومركبا، لذا أصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي ترتكز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من الجنوب. وبالتالي فقد تحول الإدراك الأوروبي لإشكالية تهديد أمنه من جهة حدوده الجنوبية، وبواسطة مجموعة من الممارسات الاجتماعية والخطابات الأمنية الأوروبية، أصبح جنوب المتوسط العدو الجديد /والبديل بعد أفول العدو التقليدي، وأصبحت تهديدات الجنوب واقعا قائما.

في تحليل الرؤية الأوربية في المتوسط من المهم الإشارة إلى خطاب رومانو برودي Romano Prodi أين قال:

" ...إن محاولة بناء أوروبا مهملة أنه عالم البحر الابيض المتوسط، هو "مهد الحضارات" سيكون خطأ جسيما، ويجب علينا على العكس من ذلك بناء استراتيجية ادماج مع مراعاة بعض البيانات الاساسية: أولا الصراعات الخطيرة التى تمزق المنطقة، خاصة الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني (وليس الصراع العربي – الإسرائيلي مثلما هو معروف، في محاولة لإخراج الصراع من حاضنته الأساسية)، و ثانيا اعادة بناء والعراق ، وهو ما يساعد على بناء نظام سياسى جديد، أما ثالثا فهو ضرورة وضع تصور مشترك فى كل من أوروبا والبحر الأبيض المتوسط.[2]

كما يضيف :"**نحن نقترح جعل البحر الأبيض المتوسط مجالا رئيسيا للتعاون والتكامل، وفي اطاره يمكننا اقامة علاقات مميزة بين جميع الجهات الفاعلة فى هذه المنطقة في اطار سياسة جوارية. وفي هذا السياق يجب هنا الاشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يتوجه إلى التوسع إلى أجال غير معروفة، هنا نحن نود أن نقدم لشركائنا في البحر الأبيض المتوسط سياسة تفتح لهم افاق واسعة، كما نريد تعميق علاقاتنا معهم، بشكل يوفر دعما قويا من أجل تشجيع القيام**

[1] Mohammad El Sayed Salim, « **Arab Perceptions of the European Union's Euro – Mediterranean Projects** », in ; « **Mediterranean Security into the coming** », New York, Strategic Studies Institute, 1999, P.145.

[2] Romano Prodi , « **Construire un espace EURO-MÉDITERRANÉEN** », L'Harmattan , « Confluences Méditerranée », 2003/3, N°.46 , P.35.

بالاصلاحات الهيكلية الضرورية والتى تتيح أدوات جديدة من التعاون أكثر مرونة، واكثر ملائمة فى السياقات الوطنية والاقليمية"[1].

تشير وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في 2003 إلى أن التهديدات الرئيسية التي تواجه أوروبا تتمحور حول:الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، فشل الدولة، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية[2].

أ.الارهاب الدولي:

ظهر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي كنمط من أنماط الإرهاب الجديد. وتظهر المنطقة الأورو-متوسطية من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي، وموقع إستراتيجي وثروات[3].وفي الحقيقة، فقد احتلت ظاهرة الإرهاب مكانة هامة ضمن الدراسات الأمنية الجديدة، حيث من المنظور البنائي الإرهاب هو بناء اجتماعي. ولذلك فهو نتيجة حقيقة اجتماعية أنتجت من خلال الخطاب. ووفقا لذلك تركز البنائية في تصوراتها على الخطاب السياسي الذي يشمل الفاعل الإرهابي وأعماله المبنية. ومن هنا يمكن تعريف الإرهاب فقط من خلال خطاب الإرهاب[4].

لقد أظهرت هجمات لندن ومدريد أن أراضي الاتحاد الأوروبي اصبحت هدفا للجماعات الارهابية، و علاوة على ذلك، كان لاستمرار الوضع في فلسطين كنتيجة للصراع العربي – الإسرائيلي، دور في تنامي وظهور المتطرفين في جنوب البحر الابيض المتوسط – حسب الرؤية الغربية - ، كما يظهر أن الوضع لا يزال غير مستقرا في المنطقة إلى غاية الآن، على الرغم من التقدم المحرز في دول المغرب، لا سيما في الجزائر ودورها الهام في مكافحة الظاهرة لسنوات طويلة. وهناك حاليا شواغل جدية ازاء عودة ظهور الارهاب في المنطقة، والعودة مرة أخرى إلى حالة انعدام الأمن والاستقرار لهذه البلدان بالنسبة للاتحاد الأوروبي، إنّ أي حملة ارهابية على المدى الطويل يمكن أن تهدد الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو ما سيكون لها اثار مباشرة على أوروبا. ولهذا السبب تعتبر مكافحة الارهاب مشكلة من أكبر التحديات التى تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين.

---

[1] **Ibid**, P.36.

[2] « **Une Europe sûre dans un monde meilleur**. **Stratégie européenne de sécurité** », Bruxelles, le 12 décembre 2003, PP. 3-4.

[3] Adam D. Rotfeld, « **L'Union a-t- elle Besoin de PESD?** » , Politique Etrangère , N°.02 , 2004, P.366.

[4] Rainer Hülsse , Alexander Spencer , « **The Metaphor of Terror** : **Terrorism Studies and the Constructivist Turn** », Security Dialogue , Vol.39 , N°.06 , December 2008, P.572.

ويبيّن تحليل الخطاب أن الارهاب يهدد السلام في المنطقة، وهو لا يمثل فقط تهديدا للاتحاد الأوروبي، ولكن الأهم من ذلك للمتوسط ككل، فهو ليس فقط تهديدا للأمن المادي والبشري، إلا أنه يهدد ايضا أساس المجتمع، بما في ذلك المجالات السياسية في المنطقة. كما يعتبر الارهاب أخطر التهديدات الموجودة حاليا، حيث في عدة وثائق الارهاب يشار اليه بوضوح أنه الخطر رقم واحد بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي اضافة إلى كونه مصدرا للتهديد في جنوب البحر الأبيض المتوسط. ويظهر الخطاب الارهاب كتهديد لعدة أشياء، وهي المرجعية بالأساس كقيم المجتمع المجتمع نفسه ومواطنيه، إلى جانب الاستقرار والأمن. وعلاوة على ذلك، على ضفتي المتوسط يمثل الارهاب تهديدا للاصلاح والتطوير.

المتتبع للخطاب المتداول بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط يجد نفس الهيكل الإنشائي، ومحور هذا الخطاب أن الارهاب تهديد للمنطقة، وعلى وجه التحديد لقيمها، وحياة مواطنيها، وكذا للسلام والاستقرار، و على الجانب الأوروبي أعرب عن هذا الرأي في 1995، اثناء اعلان مجلس مدريد حول الارهاب والذى أشار إلى أن الارهاب "يشكل تهديدا للديمقراطية، والممارسة الحرة لحقوق الانسان يشرح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا دولة عضو في الاتحاد الأوروبي يمكن أن تعتبر استثناء"[1]. و بالنسبة لمجلس الاتحاد الأوربي، خلال الاجتماع الغير رسمي لوزراء العدل والداخلية في الدول الأعضاء في غوميرا في أكتوبر 1995، الخروج بإعلان تضمن العناصر التالية[2]:

– الارهاب يشكّل تهديدا للديمقراطية وللممارسة الحرة لحقوق الانسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا دولة عضو في الاتحاد الأوروبي يمكن ان تعتبر استثناء.

– الجماعات الارهابية كثفت من نشاطاتها، وهي نتيجة حتمية للأصولية المتصاعدة.

– الجماعات الإرهابية تعمل على نطاق عبر وطني ولا يمكن معالجتها بفعالية إلا من خلال عمل منعزل واستخدام كل الموارد الخاصة للدولة.

[1] European Parliament, « **MADRID European council 15 and 16 december 1995 Presidency conclusions**», consultation date : 10/04/2015, available in : *http://www.europarl.europa.eu/summits/mad2_en.htm*

[2] European Parliament , « **LA GOMERA DECLARATION** », consultation date : 10/04/2015, available in : *http://www.europarl.europa.eu/summits/mad2_en.htm*

– الهدف المحدد هو وضع استراتيجيات باستخدام أساليب الجريمة المنظمة الدولية.

– ربما الاستفادة من أية اختلافات في المعاملة القانونية في مختلف الدول لمحاولة كسب العقاب، والتي ترى أن مكافحة الارهاب تشكل أحد أخطر أشكال الجريمة في معاهدة الاتحاد الأوربي وهو هدف ذو اولوية من بين المسائل التي تحظى باهتمام مشترك.

– يعلن أنه من أجل منع ومكافحة الارهاب بفعالية، هناك حاجة إلى التنسيق بين الدول الأعضاء من خلال تحسين آلية التعاون بين جهازي الشرطة والقضاء، وذلك من خلال ما يلي:

1– زيادة تبادل المعلومات عن الجماعات الارهابية من أجل تحقيق معرفة أفضل أساليب عملها، ولا سيما الاتجار بالأسلحة والتمويل وغسل الأموال.

2– تحسين التنسيق والتعاون بين السلطات القضائية و القضاء على أي مخاطر العقاب.

3– تسليم المسؤولين عن الأعمال الارهابية إلى السلطات القضائية المختصة، لمحاكمتهم، و لقضاء أي حكم يصدر عن طريق التسليم، مع مراعاة أحكام المعاهدات الدولية.

كما سبق لجيس دي فريس Gijs de Vries منسق مكافحة الارهاب السابق للاتحاد الأوربي (2004–2007) أن قال "الارهاب يشكل اعتداء على القيم الأساسية للانسانية: الحق في الحياة والحرية والكرامة"، وفي 2004 في مقال نشرته صحيفة "جوردان تايمز" خافيير سولانا Javier Solana قال أن "الارهاب يشكل تهديدا وجوديا ... نستخدم كل الوسائل المتاحة لنا"[1]. وبالاضافة إلى ذلك، توصل الاتحاد الأوربي في وثائق السياسة العامة التي تتناول مسألة الارهاب، حيث في ديسمبر 2003 ضمن الاستراتيجية الأمنية الأوربية وصف الارهاب بأنه "وضع حياة الناس للخطر ... انها تسعى لتقويض الانفتاح والتسامح في مجتمعاتنا، كما يشكل تهديدا متزايدا، تهديدا استراتيجيا لأوروبا كاملة"[2]. و في 2005، طور الإتحاد الأوربي استراتيجية مكافحة الارهاب مشيرا الى أنه يشكل تهديدا لكل الدول وكل الشعوب، وهو يمثل تهديدا خطيرا لأمننا، قيم مجتمعاتنا الديمقراطية وحقوق

[1] Javier Solana, « **Europe's dangerous nostalgia** »,The Jordan Times, consultation date : 25/07/2017, available in : *http://www.jordantimes.com/opinion/javier-solana/europe%E2%80%99s-dangerous-nostalgia*

[2] Council of the European Union, « **THE SSALONIKI European council 19 – 20 JUNE 2003** » , consultation date : 22/05/2017, available in : *http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-11638-2003-INIT/en/pdf.*

وحريات المواطنين، ولا سيما من خلال استهداف الأبرياء، إن الارهاب جريمة لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف.

الارهاب مشكلة قائمة منذ بداية عملية برشلونة التي دعمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، واكتسب أهمية اضافية بعد الهجمات الارهابية في الولايات المتحدة وتفجيرات مدريد ولندن. وفضلا عن ذلك، وخلال مؤتمر برشلونة تم الاتفاق على تعزيز التعاون لمنع ومكافحة الارهاب، وكرر هذا الالتزام في اجتماع 1997، ولكن في ظل الشراكة الاجتماعية، وفي الجلسة الوزارية المخصصة للشراكة الأورومتوسطية 1998 في باليرمو تم الإعتراف بأن الارهاب يشكل "تهديدا جديا ... إلى العديد من أهداف العملية"[1].

في بروكسل 2001 تم اعطاء الارهاب اهتماما كبيرا بسبب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، و هناك أصدر الوزراء المجتمعون البيان الآتي:

"كرر الوزراء ادانتهم الكاملة للهجمات الارهابية التي وقعت في الولايات المتحدة في 11 ايلول/سبتمبر 2001. وفي هذا الصدد اعربوا عن ادانتهم الكاملة للارهاب في كل مكان فى العالم وتضامنهم مع الشعوب و ضحاياهم. وهى تعتبر هذه الاعتداءات ضد المجتمع الدولى بأسره، ضد جميع اعضائه، جميع الأديان والثقافات، كما أعلن عن رفض الوزراء رسميا المساواة على أساس أن الارهاب هو إرهاب عربي و إسلامي. في هذا الصدد نشدد على أهمية عملية برشلونة باعتبارها أداة مهمة في تشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات،ان الوزراء اتفقوا على العمل على تعميق الحوار القائم بين الحضارات والثقافات، مع التركيز على الشباب، والتعليم ووسائط الاعلام"[2].

وبالرغم من أن الارهاب لا يشكل قلقا جديدا للاتحاد الأوروبي، إلا أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر في نيويورك ولندن ومدريد جعل قضية الارهاب في صدارة الشواغل الأمنية الأوروبية. ومع ذلك، قبل هذه الأحداث نجد أن الارهاب تشكل تهديدا للاتحاد الأوروبي، وخطاب الاتحاد الأولي أوضح مستوى الاستعجال بشأن الارهاب بعد هجمات مدريد ونيويورك، وفي اعقاب هذه الهجمات، الخطاب أصبح يفترض ضرورة ملحة جديدة لاعتبار الارهاب تهديدا ليس فقط في أوربا وانما في المجتمع الدولي ككل.

[1] « **Euromed ad hoc ministerial meeting Palermo** », 3-4 June 1998, », consultation date : 22/05/2017, available in : *https://eeas.europa.eu/euromed/conf/palermo_conc_en.pdf.*

[2] « **Euro –Mediterranean conference of Ministers for foreign affairs** », Brussels, 5 and 6 November 2001), consultation date : 23/11/2017, available in : *http://idpbarcelona.net/docs/recerca/mediterranea/documentacion/documentacion_ministros/asuntos_exteriores/conclusiones_aaee_2001_bruselas.pdf.*

بالنسبة لفرانك فرودي Frank Furedi فقد أشار إلى مقاربة ثقافة الخوف و هي مقاربة بنائية بقوة، حيث يفترض بأن الانشغال الحالي بتهديدات الأمن مؤشر على الميل للتركيز على السمات التدميرية للحياة العادية، ففي نظر فرانك " ثقافة الخوف" تجذرت وروج لها من قبل السياسيين والصحفيين.وخطابات الأمن تبنى اجتماعيا من جهة مؤسسات مهيمنة مثل :الحكومة، الشرطة، وأجهزة الإعلام سواء عمدا أو دون ذلك، ويعتقد فرانك أن هذه الوكالات كانت متواطئة في خلق مناخ الخوف حول الإرهاب[1]. إن نظرة فرانك فرودي Frank Furedi تشير ببساطة إلى أن التهديدات ليست ذات طبيعة موضوعية بالرغم من أن المناهج المؤسساتية لتقدير الخطر قد تسعى إلى قياس التهديدات بموضوعية، إلا أنّ الأصناف التي استعملت هي نفسها منتجات القيم والاختيارات الثقافية. إذن فالخطر مفهوم ذاتي وليس مستند بالضرورة إلى تقدير كمي.[2] لقد سبق لرئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير Tony Blair أن صرح قائلا: " نحن يجب أن نكون متيقظين كليا تجاه التهديد لأن كل البلدان الرئيسية حول العالم تواجه نفس التهديد"[3].في إشارة منه إلى عالمية التهديدات خاصة التهديد الإرهابي. كما ساهمت هذه الأحداث بشكل فّعال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية، فقد صنّف الإتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة، ويتعلق الأمر: بتفجيرات باريس، مدريد، الهجمات على قطار الأنفاق في لندن ، شارلي ايبدو، هجمات باريس.

و إلى جانب الارهاب، يبرز التطرف الاسلامي الراديكالي[4]، نظرا الى الروح التى يحملها، كجزء أساسي من التهديدات التي علقت على أوربا. وهذه النظرة ليست خاصة بالغرب فقط، بل موجودة حتى في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي مسؤولة عن كل هذه الأحداث. و يكمن خطر التطرف في وجود أعداد هامة من

---

[1] Frank Furedi ,**Culture of Fear Revisited**, New York : CONTINUUM, 2006, P.53.

[2] Gabe Mythen , Sandra Walklate, « **Terrorism** , **Risk and International Security the Perils of Asking What If?** », Security Dialogue, Vol.39, N°.23, April 2008, P.227.

[3] **Ibid**, P.224.

[4] في ظل عدم قدرة الأنظمة السياسية على الحد من تنامي التطرف الديني الذي يلغي قيم الاختلاف أو التسامح و يخلق حركيات التناطح و الصراع الاجتماعيين بل و في أحيان كثيرة بروز إرهاب اسلاموي، في الجزائر (من حركة بويعلي في الثمانيات إلى حركة الدولة الإسلامية مرورا بالجماعة الإسلامية المسلحة وغريمتها الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، وصولا إلى الجماعة السلفية للدعوة و القتال قبل أن تظهر اتجاه الانضمام إلى الهلامية العالمية "القاعدة ". في مصر الجماعة الإسلامية للهجرة و التكفير . في تونس و في ليبيا و في المغرب و في موريتانيا ...الخ. كل المنطقة العربية، جنوب المتوسط، تعيش في زمن العنف الإرهابي الذي أدى لبروز المعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب و النص الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي و كذلك عمل دول غرب المتوسط 5+5 على إيجاد آليات للتعاون الاستعلاماتي من اجل احتواء إمكانية انتشار هذه الظاهرة المرضية العابرة للحدود .للمزيد انظر في: محند برقوق، **"الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط"**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي **الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**.، 29-30 أفريل 2008.

الجاليات الاسلامية تكون غالبا غير مندمجة بشكل كامل في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، كما أنها أكثر عرضة للاستخدام بشكل شبه منتظم في التفجيرات الانتحارية، والتي تجد الكثير من جذورها في الثقافة الراديكالية[1].

تم تناول الإرهاب في مؤسسة راند (Rand corporation)، كعدو غير تقليدي الذي يتطلب رؤية غير تقليدية، وإستراتيجية غير مسبوقة فأعداء اليوم (الإرهابيون)، هم أعداء ديناميكيون متنوعون منظمون، لا يمكن التنبؤ بهم، كما أنهم يتميزون بليونة (Fluent) وقدرة على التخفي، وذلك خلافا لأعداء الأمس، الذين يتصفون بالسكون، والتجانس والجمود، لذلك يرى يريان جينكز I.Janckers في مقالة بعنوان "**إعادة تعريف العدو العالم تغير ولكن عقليتنا لم تتغير**" أنه حان الوقت لتبني اقتراب شامل وواسع، وغير تقليدي لمواجهة الإرهاب، وعدم الركون إلى المنظور القديم للعدو"[2]. وفي نفس السياق أشار تقرير صادر عن مركز بروكينجز The Institition brooKing إلى ضرورة وجود إستراتيجية كبرى تتضمن رؤية شاملة ووعيا كاملا بعمق ظاهرة الإرهاب. إذ أن اختزال الحرب على الإرهاب في مجرد معارك عسكرية وإسقاط أنظمة يعد تهاونا بحجم العدو، هذا بالإضافة إلى شك بعد الباحثين في أن تكون العمليات العسكرية، قد حققت حتى الأهداف المنتظرة منها.

إنّ الالحاح المستمر في خطاب دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، دفع الاتحاد الأوروبي إلى اعتبار الارهاب مسألة تتطلب أقصى الاهتمام، وهنا وعلى سبيل المثال، فإنّ "اعلان الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الارهاب" يوضح القلق الأوربي حيث ورد فيه ما يلي:

"الاتحاد ودوله الأعضاء يبذل كل ما في وسعه من أجل مكافحة جميع أشكال الارهاب وفقا للمبادئ الأساسية للاتحاد، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات التي نص عليها قرار مجلس الأمن 1373 (2001). وأشار الى أن تهديد الارهاب تؤثر علينا جميعا، فعمل ارهابي ضد دولة واحدة تخص المجتمع الدولي بأسره، و لن يكون هناك ضعف أو انتقاص من أي نوع في التعامل مع الارهابيين، كما لا توجد دولة واحدة في العالم يمكن أن تعتبر نفسها في مأمن منها، و الارهاب لن ينهزم إلا عن طريق التضامن والعمل الجماعي"[3].

---

[1] Pierre du Bois,« **Anciennes et nouvelles menaces : les enjeux de la sécurité en Europe**», **Op.Cit**,P.08.

[2] صلاح الرشيدي، **حرب الإرهاب، البحث عن رؤية أمريكية جديدة**، إسلام اونلاين، تاريخ الاطلاع: 2011/04/15، على الرابط التالي:
http://www.Islamonline.Net.fille.IIF\19.htm

[3] « **Declaration on combating terrorism** », consultation date : 20/06/2017, available in :
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/79635.pdf

وعلاوة على ذلك، فإن دول الاتحاد الأوربي تعتبر أن مكافحة الارهاب تشكل أحد أخطر أشكال الجريمة ، وفي معاهدة الاتحاد الأوربي هي هدف ذو أولوية من بين المسائل ذات الاهتمام المشترك، ومن الأمثلة الأخرى على عزم الاتحاد الأوربي في خطاب كان ألقاه جيس دي فريس Gijs de Vries منسق مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوربي سابقا في الجلسة التي عقدتها اللجنة الفرعية لأوربا ولجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الأمريكي، وفي خطابه ذكر أن "الارهاب أفة عالمية، ويجب التصدى لها عالميا، والاتحاد الأوربي ملتزم التزاما تاما، و أن يعمل بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة... يوم 11 مارس من هذا العام،كما تعلمون، اسبانيا هزها أكبر اعتداء ضرب أوروبا"[1].

في عملية الشراكة الأوروبية – المتوسطية، وخلال المؤتمر الأوربي المتوسطي في كريت عام 2003، احتل موضوع الارهاب صراحة جدول الأعمال بسبب الهجمات الارهابية التي وقعت في المغرب، وفي دبلن 2004 شكل الارهاب عنصرا هاما في الاجتماع . حيث شجب الوزراء الهجمات الارهابية الأخيرة التي أظهرت أن مكافحة الارهاب يجب أن يكون هدفا ذو اولوية. و إغتنم الوزراء لذلك هذه الفرصة للتأكيد على التقدم المحرز في التعاون في مجال مكافحة الارهاب، والحاجة إلى الانتقال إلى مرحلة تشغيلية محددة للأنشطة المشتركة نظرا لتفاقم هذه الهجمات، حيث أن الاتحاد الأوربي في الاستراتيجية الأمنية الأوربية التي اعتمدها المجلس الأوربي في ديسمبر 2003 حدّدت الارهاب كأحد التهديدات الرئيسية لمصالح الاتحاد الأوربي.

و في 26/25 مارس 2004 اعتمد المجلس الأوربي اعلانا حول مكافحة الارهاب أين حث فيه على التنفيذ الكامل للتدابير الرامية إلى مكافحة الارهاب على وجه الاستعجال، و كذا وضع استراتيجية طويلة الأجل في الاتحاد الأوربي لمعالجة جميع العوامل التي تسهم في الارهاب. واتفق ايضا على تحديث الأهداف الاستراتيجية لتعزيز خطة عمل الاتحاد الأوربي لمكافحة الارهاب التي اعتمدت في اعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001[2] .في حالة الاتحاد الأوربي، تم الإعتماد على عدة تدابير من أجل التصدي تدريجيا لخطر الارهاب، فعند النظر في طبيعة هذا التهديد نجد أن اجراءات الاتحاد الأوربي تتضمن مجموعة واسعة من الخيارات، ولهذا السبب، شكّلت أحداث نيويورك ولندن ومدريد بداية لعدة مبادرات في مجال السياسات العامة الموجهة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب، كما

[1] Gijs de Vries, « **Human rights and terrorism** », consultation date : 20/06/2017, available in : *http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/ClarkUniversityOctober17.2004.pdf*

[2] Council of the European Union, «**Brussels European council 25 – 26 MARCH 2004** », consultation date : 22/06/2017, available in : *http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/79696.pdf.*

يمكن ملاحظة أن الاتحاد الأوربي ملتزم – على الأقل ظاهريا – بالقضاء على الارهاب بجميع الوسائل المتاحة على النحو الوارد في قرارات البرلمان الأوربي، فهذا الأخير أعلن أن مكافحة الارهاب الدولي يجب ألا يعتمد فقط على العمل العسكري، بل ينبغي استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية المتوفرة والصكوك السياسية، لكن الواقع يثبت عكس ذلك.

تعريف الارهاب قد تبدو فكرة بسيطة، الا أنها في الواقع مثيرة للجدل إلى حد ما، وفي 2002 اعتمد الاتحاد الأوربي "القرار الاطاري للمجلس المؤرخ 13 جوان 2002 بشأن مكافحة الارهاب"، الذي يدرج في المادة الأولى مفهوم الجريمة الارهابية بانها مزيج من:[1]

– **العناصر الموضوعية**، تتضمن (القتل أو اصابات جسدية، أخذ الرهائن، والابتزاز، ارتكاب الهجمات والتهديد بارتكاب أي من الأعمال المذكورة أعلاه... الخ).

– **عناصر ذاتية**، تتضمن (الأفعال المرتكبة بهدف ترويع السكان إلى حد خطير في وسطه أو تدمير هياكل دولة أو منظمة دولية، أو أن تصدر الحكومة الامتناع عن القيام).

– جماعة ارهابية/منظمة تتألف من شخصين أو أكثر، على مدى فترة من الزمن، وأن تعمل بانسجام لارتكاب جرائم ارهابية.

التدبير الآخر الذي اتخذه الاتحاد الأوربي كان انشاء منصب منسق مكافحة الارهاب، وهذا المنصب الجديد داخل أمانة المجلس مسؤولة عن تنسيق جميع أعمال مكافحة الارهاب، و يتولى هذا المنسق: العمل في أمانة المجلس بتنسيق عمله في مكافحة الارهاب، مع ايلاء الاعتبار الواجب المسؤوليات الملقاة على عاتق اللجنة، وتقديم فكرة عامة عن جميع الأدوات المتاحة للاتحاد بهدف إعداد تقارير منتظمة إلى المجلس وفعالية متابعة قرارات المجلس. كما يتولى ايضا المهام التالية[2]:

– تنسيق أعمال المجلس في مجال مكافحة الارهاب.

---

[1] EUR-Lex Access to European Union law, « **EU rules on terrorist offences and related penalties** »,consultation date : 26/05/2017, available in :
http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=uriserv%3Al33168

[2] Conseil de l'Union européenne, « **Coordinateur pour la lutte contre le terrorisme** », date de consultation :15/04/2016, disponible sur le lien suivant :
http://www.consilium.europa.eu/fr/policies/fight-against-terrorism/counter-terrorism-coordinator/

– تقديم التوصيات واقتراح مجالات العمل ذات الأولوية في المجلس، استنادا إلى تحليل التهديد، في التقارير التي يعدها مركز تحليل الاستخبارات في الاتحاد الأوربي والشرطة الأوروبية .

– تتابع عن كثب تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوربي لمكافحة الارهاب .

– ضمان الحصول على صورة شاملة لجميع الصكوك المتاحة للاتحاد الأوربي، و تقارير منتظمة إلى المجلس.

– رصد فعالية قرارات المجلس و التنسيق مع الأنشطة التي تضطلع بها الهيئات التحضيرية ذات الصلة في المجلس.

– ستكون أيضا على علم بأنشطتها ضمان أن الاتحاد الأوربي يقوم بدور فعال في مجال مكافحة الارهاب.

– تحسين الاتصال بين الاتحاد الأوربي والبلدان الأخرى في هذا المجال.

بعدها قام الاتحاد الأوربي باعتماد استراتيجية لمكافحة الارهاب في 30 نوفمبر 2005، والتي تغطي أربعة مجالات للعمل ، وهي كالتالي[1]:

1- **الوقاية:** لمنع الاشخاص الذين يتجهون إلى الارهاب عن طريق التصدي للعوامل أو الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى التشدد و الراديكالية، وتوظيفها في أوروبا ودوليا. ونظرا إلى أن تهديد الارهاب الدولي الحالي يؤثر في اجزاء كثيرة من العالم على الاتحاد الأوربي تقديم التعاون مع تقديم المساعدة إلى البلدان ذات الاولوية، بما في ذلك شمال افريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، والتي ستكون حاسمة. وأخيرا العمل على حل الصراعات وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية كعناصر أساسية في هذه الاستراتيجية، في اطار الحوار بين الثقافات والعقائد تحالف الحضارات، من أجل التصدى للعوامل الهيكلية التحفيزية التي تعزز التطرف. و هنا تم تحديد الأولويات التالية:

–توفير تحسين جوازات سفر الاتحاد الأوربي من خلال ادخال القياسات البيولوجية.

– انشاء نظام معلومات التأشيرات والجيل الثاني في نظام معلومات شينغن .

– تحليل المخاطر بشكل فعال على الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي من خلال آلية فرونتكسFrontex .

– تطبيق معايير مشتركة بشأن الطيران المدني والموانئ البحرية.

[1] Council of European Union, « **The European Union Counter-Terrorism Strategy**», Brussels, 30 November 2005,P.03.

– توافق برنامج أوربي لحماية البنية التحتية الحيوية.

– الاستفادة المثلى من الاتحاد الأوربي على مستوى المجتمعات المحلية و الأنشطة البحثية.

2– **الحماية:** لحماية المواطنين والبنية التحتية والحد من ضعفنا أمام الهجوم، بما في ذلك من خلال تحسين أمن الحدود والنقل والهياكل الأساسية الضرورية. فحسب الوثيقة الارهاب لا يمكن تبريره أبدا، ولا يمكن أن يكون هناك عذر لتطبيق العقاب على الأعمال الارهابية، فالغالبية العظمى من الأوروبيين، بغض النظر عن معتقداتهم، لا تقبل الايديولوجيات المتطرفة. فقرار المشاركة في الارهاب تختلف من فرد الى آخر، رغم أن الدوافع وراء قرار كهذا عادة ما تكون متشابهة. ويجب تحديد ومواجهة أساليب الدعاية و الظروف التي مر بها الناس إلى الارهاب.

و تشير الوثيقة إلى الأولويات الرئيسية التالية[1]:

– وضع نهج مشترك لمعالجة المشكلة على الفور، ولا سيما اساءة استخدام الانترنت.

– التصدي للتحريض والتجنيد وخاصة في البيئات الأساسية، على سبيل المثال السجون و أماكن العبادة الدينية أو من خلال تنفيذ تشريعات تجرم هذه التصرفات والجرائم .

– استراتيجية الاعلام والاتصال لتعليل أفضل لسياسات الاتحاد الأوربي.

– تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية والازدهار الاقتصادي من خلال التعليم و دعم المجتمع الدولي ببرامج مساعدة الدول الأعضاء.

– تطوير الحوار بين الثقافات داخل الاتحاد الأوربي.

– تحليل الحصص والخبرات من أجل زيادة فهم القضايا ووضع استجابات السياسات العامة.

3– **المتابعة:** للمتابعة والتحقيق مع الارهابيين العابرين للحدود الأوروبية والدولية، لإعاقة التخطيط والسفر والاتصالات، ولتعطيل شبكات الدعم، و قطع التمويل والوصول إلى الهجوم ،وتقديم الارهابيين للعدالة، حيث أن هناك عوامل تحفز الفرد على المشاركة في الارهاب، على غرار القدرة على تحويل الأفكار إلى أفعال قد تعزز كثيرا كنتيجة للعولمة، سهولة السفر، تحويل الأموال والاتصالات – بما في ذلك الأنترنت – يعني سهولة الوصول إلى

[1] **Ibid**.

الأفكار المتطرفة، والتدريب، وهنا تطرح الوثيقة استراتيجية من خلال اشراك المجتمع المحلي ورصد السفر إلى مناطق النزاع،وكذا تقويض تلك التصرفات، والحدّ من الأنشطة التي تساهم في نشر التشدد، مما يحول دون الوصول إلى التحاق أفراد جدد بالتنظيمات وحصولهم على التدريب، كما تطرح الوثيقة وضع اطار قانوني قوي لمنع التحريض والتجنيد، ودراسة السبل الكفيلة بوقف عملية تجنيد الارهابيين عبر الانترنت.و هنا تم تحديد الأولويات التالية:

– تعزيز القدرات الوطنية على مكافحة الارهاب في ضوء توصيات لتقييم السياسات الوطنية لمكافحة الارهاب.

– الاستفادة الكاملة من اليوروبول يوروجست لتيسير التعاون بين جهازي الشرطة والقضاء Europol and Eurojust، ومواصلة ادماج مركز العمليات المشترك لتقييم التهديدات و رسم السياسات.

– تطوير الاعتراف المتبادل بالقرارات القضائية، بما في ذلك أدلة تبرر اتخاذ الاتحاد الأوربي.

– ضمان التنفيذ الكامل للتشريعات القائمة وتقييمها، فضلا عن التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

– مبدأ توافر معلومات تنفيذ القوانين.

– معالجة حصول الارهابيين على أسلحة ومتفجرات.

4– الرد: تشير هذه الخطوة على ضرورة التحلي بروح من التضامن لإدارة والتقليل إلى الحد الأدنى من عواقب أي هجوم إرهابي محتمل عن طريق تحسين القدرات اللازمة للتعامل مع أثاره، و تنسيق الاستجابة، و تلبية احتياجات الضحايا.و هنا تم تحديد الأولويات التالية[1]:

– الاتفاق داخل الاتحاد الأوربي على تنسيق الترتيبات والاجراءات التنفيذية الداعمة لها.

– تنقيح التشريعات على آلية مجتمعية تركز على الحماية المدنية.

– تقييم المخاطر أداة لبناء قدرات للرد على أي هجوم.

– تحسين التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بادارة الرد على الهجمات الارهابية وغيرها من الكوارث.

[1] Council of European Union, « **The European Union Counter-Terrorism Strategy**», **Op.cit**.,P.03.

- مشاركة افضل الممارسات وتطوير نهج لتقديم المساعدة لضحايا الارهاب و أسرهم.

حسب نفس الإستراتيجية، نجد أنها تنص على أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأولى عن مكافحة الإرهاب والاتحاد الأوربي يمكن أن تضيف قيما من خلال أربعة طرق رئيسية:

1. **تعزيز القدرات الوطنية**: باستخدام أفضل الممارسات وتبادل المعارف والخبرات بغية تحسين القدرات الوطنية ، وتعزيز الحماية، و الرد على الارهاب، بما في ذلك تحسين جمع وتحليل المعلومات.

2. **تيسير التعاون الأوربي**: لتقاسم المعلومات بشكل آمن بين الدول الأعضاء والمؤسسات، و تحديد وتقييم آليات تيسير التعاون بين الشرطة والقضاء من خلال التشريعات متى كان ذلك ضروريا وملائما.

3. **تطوير القدرة الجماعية وضمان مستوى الاتحاد الأوروبي**: من خلال القدرة على تفهم الاستجابات السياسية الجماعية للتهديد الإرهابي، والاستفادة المثلى من قدرات أجهزة الاتحاد بما في ذلك المنظمة الأوروبية للشرطة الجنائية، آلية فرونتكس Frontex[1].

4. **تعزيز الشراكة مع الاخرين**: خارج الاتحاد الأوربي وخاصة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الرئيسية من أجل تعميق التوافق الدولي في الآراء وبناء القدرات وتعزيز التعاون لمكافحة الارهاب.

كما أن نفس الإستراتيجية تتطلب من كل دولة في الاتحاد الأوربي أن تقوم بـ :

- تجريم الأعمال التحرضية للجرائم التي لها صلة بالأنشطة الارهابية، وتشمل الأمثلة التحريض العام على ارتكاب جريمة ارهابية وتجنيد وتدريب العناصر البشرية للالتحاق بالارهاب، و كذا السرقة و الإبتزاز، أو حتى التزوير بهدف ارتكاب الجرائم الارهابية أو التحريض على القيام بها.

- تجريم أي مساعدة أو تحريض، فضلا عن الشروع في ارتكاب أنواع معينة من الجرائم.

- المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين و وضع قواعد وعتبات العقوبات والجزاءات.

- انشاء ولاية قضائية فيما يتعلق بالجرائم الارهابية عندما ترتكب الجريمة في اقليمها أو على متن سفينة أو طائرة تحمل علمها.

[1] للمزيد حول آلية فرونتكس، انظر في الموقع التالي: http://frontex.europa.eu/about-frontex/origin/

– انشاء اختصاص المحكمة اذا كان الجاني من رعاياها أو من المقيمين، اذا كانت الجريمة قد ارتكبت لصالح هيئة قانونية في أراضيها أو عندما ترتكب الجريمة ضد الاتحاد الأوربي، الشعب، المؤسسات أو ضد المؤسسة في ذلك البلد.

– انشاء الولاية في الحالات التييرفض تسلم أو تسليم أي شخص متهم أو مدان بارتكاب جريمة ارهابية.

– التعاون مع الدول الأخرى في الاتحاد الأوربي و أن يبت في ولاية قضائية واحدة عند قيام العديد من البلدان المشاركة في قضية معينة.

– أن تتخذ التدابير المناسبة لكفالة المساعدة لأسر الضحايا.

إن النظر للارهاب كتهديد حقيق للأمن الأوربي ينجر عنه نوع من النظرة القيمية، و التي يصعب تفسيرها، حيث نجد الدول الأوربية تمنع في تشريعاتها ما يسمى التفاوض مع الجماعات الارهابية، اذا كان الأمر متعلقا بخطر حقيقي تواجهه دولة من الدول الأوربية، وعلى العكس تماما عندما نجدها تتعاطى مع قضايا اختطاف الرهائن، والتي تعتتبر قضايا غامضة للغاية، حيث نجدها تدفع أموالا كبيرة كفدية لاطلاق سراح الرهائن.وهنا لا يمكن اغفال أن تلك الاموال أصبحث تمثل مصدر دخل حقيقي لتلك الجماعات وعاملا أساسيا في استمرارها و نموها، و كذا في امتلاكها لترسانة ضخمة و متطورة من الأسلحة[1].

و منه نستنتج أن النظرة الأوربية لمسألة الارهاب تحدد نوع الهدف من خلال ابرازه كتهديد للأمن و الهوية الأوربية، فهي مرتبطة بنوع الفاعل و هويته أي من هو "المهدَد" و ليس من هو "المهدِد" ، و هنا يعتبر ارهابا كل عمل يهدد مكونات الهوية الأوربية الغربية ولا يمكن التعامل معه إلا بالقضاء عليه، أما في حالة اختلاف المهدِد حتى وان كان المهدَد نفسه فإن استراتيجية التعامل مع نفس الخطر تتغير لأن هوية المهدَد ليست أوربية أو غربية.

[1] فهناك دول أكثر تشددا في موضوع الفدى، إذ ترفض سياسة الدفع وهي بريطانيا والولايات المتحدة تليهما كندا، مقابل ذلك هناك دول تنضوي تحت ما يمكن وصفه بنموذج فرنسا التي التزمت بالدفع للخاطفين، باعتبار ذلك إنقاذا لأرواح مواطنين يجب أن تحترم وتصان ، فالتقارير تحدثت أن تنظيم القاعدة وفروعه المباشرة جنى ما بين عامي 2008 و2013 مبلغ 125 مليون دولار فدية، بينما تقدر وزارة الخزانة الأميركية المبلغ بـ165 مليون دولار. للمزيد أنظر في:

– " **جدلية أوروبية.. يجوز الدفع للخاطفين أو لا يجوز؟**"، الجزيرة، تاريخ الاطلاع: 206/06/20، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.aljazeera.net/programs/aljazeeralens/2017/1/31/%D8%AC%D8%

– OSCE , « **Kidnap for ransom**: **To pay or not to pay?** », consultation date : 24/05/2016, available in: *http://www.osce.org/secretariat/128071*

ب.أسلحة الدمار الشامل:

ولذلك فقد وضعت على قمة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبطه على المستوى الدولي والإقليمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية العلمية، وانعكاساتها خاصة من جانب امتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي[1]. في حالة أسلحة الدمار الشامل، فإن ناقوس الخطر قد دقّ و منذ وقت طويل. وفي الوقت الحاضر يواجه العالم أزمة شبه نووية. وأحسن مثال في المجتمع الدولي هو حالة كوريا الشمالية وايران، فالدولتان حسب الإدارة الأمريكية جزء من "محور الشر"، وتثيران مشاكل دولية. فنظام كيم جونغ Kim Jong سبق له وأن أعلن في فيفري 2005 أنه يملك أسلحة الدمار الشامل، ويظل الكابوس يتمثل دائما في امكانية استخدام هذه الأسلحة وسقوطها في متناول شبكات الارهاب الدولي.

ج. الفشل الدولاتي:

هذه الظاهرة المرتبطة بالعجز الوظيفي في الدور الذي تلعبه الدولة يؤدي إلى مخاطر تعترض أداء الدولة لوظائفها في ضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي[2].بمعنى أن الدولة الفاشلة تصبح غير قادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية كما ينبغي. لذلك طرح باري بوزان Barry Buzan في 1991موضوع أهمية التمييز بين مفهومي "الدولة" و"القدرة"، باعتبار أن تقدير القوة أو الضعف يرجع إلى قدرات النظام السياسي في المجالين العسكري والاقتصادي إضافة إلى درجة التناسق الاجتماعي السياسي الذي يرتكز بدوره على قدرة النظام في خلق شعور سياسي واجتماعي[3].

---

[1] محمود عبد السلام ، "**الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين** "، السياسة الدولية، العدد :101،جويلية 2005، ص ص.232-233.

[2] Herbert M. Howe, **Ambiguous Order**: **Military Forces in African States**, USA, Lynne Rienner , 2001,P.11.

[3] يعتبر "روبرت جاكسون Robert Jackson " ""أول من تعرض إلى إشكالية فشل الدولة تحت مفهوم "شبه الدول "Quasis-states،" حيث وضح أنهذه الظاهرة المرتبطة بالعجز الوظيفي في الدور الذي تلعبه الدولة يؤدي إلى مخاطر تعترض أداء الدولة لوظائفها في ضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي، للمزيد أنظر في:

Herbert M. Howe, **Ambiguous Order**: **Military Forces in African States**, USA, Lynne Rienner , 2001,P.11.

طرح باري بوزان Barry Buzan ثلاث مؤشرات لضعف الدولة هي[1]:

- الافتقاد إلى مصادر الشرعية.

- العجز عن مراقبة الإقليم.

- طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء.

أما بالنسبة لكافلي هوستي K.Holsty فقد اعتبر من جهته أن الدولة لا تقاس بقدرتها في امتلاك الإمكانيات العسكرية إنما في القدرة على الحكم والأداء الوظيفي الفعال. كما أن هناك بعض من المحللين ممن يربط هذه الظاهرة بالإرث الاستعماري ومخلفاته من مبادئ ثقافية وقواعد ديمقراطية تتناقض في كثير من الأحيان مع الخصوصية المحلية للدولة، مما يعزز الخلل الوظيفي[2]. لا بد من الاشارة إلى أن انتشار الدول الضعيفة والفاشلة أدى إلى توثيق الرابطة بين ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، والتفاعل بينهما في عدد من الدول، ليصبح الإرهاب والجريمة والفساد التحالف الذي ينمو في المناطق الرمادية من العالم. وقد أرجع بعض الدارسين أمثال تيد روبرت Ted Robert، وغيري ليبوف Gury Lybov العلاقة بين ظاهرتي الإرهاب والجريمة إلى نظرية "الحراك الاجتماعي" وتحليل النزاعات، وعلم الإجرام. حيث أن تعدد الحركات الإثنية والعرقية في الدول، واندلاع النزاعات المسلحة بها يعمل على توطيد العلاقة بين الظاهرتين.

د.الجريمة المنظمة :

تعتبر كتهديد آخر عابر للحدود، امتدت شبكاته إلى منطقة المتوسط لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطان الدولة. ويخشى المحللون والخبراء من إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية

[1] Luke Van Lange Hove, "**Regionalizing Human Security in Africa**" , UNU-CRIS Occasional Papers, 2004, P.7.

[2] Stewart Patrick, "**Weak States and Global Threat** : **Fact of Fiction?**" , The Washington Quarterly, Spring 2006, PP.27-33.

والعمل الجماعي، وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات وهشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمها[1].

في الاتحاد الأوربي نجد أن الجرائم الوطنية والخارجية تتعاون فيما بينها، حيث أن معظم المنظمات الاجرامية عبر الوطنية (OCT) تعمل ونشطة بشكل كبير ومن بين هذه المنظمات نجد المافيا الايطالية، المنظمات الاجرامية في روسيا و أوربا الشرقية، العصابات الالبانية، الشبكات التركية، وكذا جماعات triades الصينية، وحتى ياكوزا اليابانية yakuza، إلى جانب الكارتلات الجنوب أمريكية، وحتى المنظمات النيجيرية، وبالنسبة للمنظمات الاجرامية في الشرق فإنها أصبحت قوية شيئا فشيئا، واستفادت بشكل كبير من توسع الاتحاد الأوربي في سبيل تنويع وتوسيع أنشطتها فى الغرب.[2]

هـ. الهجرة غير الشرعية:

هناك أيضا خطر اخر كثيرا ما يستشهد به، وهو الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية والتي تثير مخاوف الرأي العام، و تواجه الدول. كما أشار السيد الفارو جيل روبل Alvaro Gil-Robles مفوض حقوق الانسان في المجلس الأوربي "ضغط الهجرة التي نواجهها يمكن تحسسها على مستوى أكبر مما في كل مكان تقريبا، وهو ما يظهر كذلك من خلال الاجراءات التقييدية و الحقوق المخفضة للمهاجرين"[3].هناك ارقام مذهلة، والطرق التي تؤدي إلى أوربا كثيرة هي و متعددة.

إنّ المأساة التي تمثلها ظاهرة آلاف المهاجرين الذين يعرضون حياتهم للخطر من أجل الوصول إلى دول الاتحاد الأوربي تسبب في موجة صدمة هزت العالم. والملاحظ حسب الوثيقة الأوربية أنه لا يمكن ولا ينبغى أن تظل أي دولة من دول الاتحاد الأوربي لوحدها في مواجهة الضغوط المتزايدة من المهاجرين. و هنا يحاول الاتحاد الأوربي بذل جهود من أجل انقاذ الارواح البشرية – على الأقل هذا ما يتم الترويج له –، و مكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع دول المصدر و دول العبور، والأهم من ذلك، تسعى اللجنة إلى التصدى للأسباب الحقيقة

---

[1] Doron Zimmermann,"**The Transformation of Terrorism , the New Terrorism Impact Scalability and the Dynamic Reprocal Threat Perception** ", zurcher beitrage , 2004 ,P. 23. *http://www.ciaonet.org/coursepack/cp03g-07pdf.*

[2] United Nations Office on Drugs and Crime, **Drugs and Crime Trends in Europe and Beyond**, Vienne, 29 avril 2004, P . 12.

[3] Conseil de l'Europe. Assemblée Parlementaire, **4eme rapport annuel du Commissaire aux droits de l'homme** ,(Janvier à décembre 2003), Strasbourg, 4 janvier 2005, P. 28.

التي تجبر الناس على الهجرة على غرار الفقر والحروب، والاضطهاد، وانتهاكات حقوق الانسان، والكوارث الطبيعية[1].

بمجرد دخول اتفاقية شنغن حيز النفاذ في 1995حسم الأوروبيون موقفهم تجاه الهجرة غير الشرعية وهذا بإضفاء الطابع الأمني عبر عملية الأمننة لجأت من خلالها الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية/السرية والتي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني، فقد أضحت أفواج من المهاجرين تبحث عن مختلف الوسائل والسبل للالتحاق سرا بالضفة الأخرى، مما جعل الدول الغربية تنظر إلى هذه الظاهرة بمثابة تهديد لأمنها وإخلالا باقتصادها الوطني نظرا لكون المهاجر السري يعمل في السوق السوداء، وهو ما يمس بقواعد المنافسة الشريفة، فضلا عن المساس باستراتيجياتها التي تتجه إلى تشغيل اليد العاملة القادمة من دول أوربا الشرقية التي تندرج ضمن الاتحاد الأوروبي.لكن من جهة أخرى يمكن ملاحظة أنه لا يتم الإشارة إلى مسألة الهجرة الإنتقائية لليد العاملة و هي سياسة يتم تطبيقها بشكل واسع وفي العديد من الدول الأروبية.

ومسألة الربط بين الأمن والهجرة في الدراسات الأمنية الجديدة، تقود إلى العلاقة بين الهجرة والتصادم الحضاري والأمن، خاصة بعد أطروحة هنتنغتون المتعلقة بصدام الحضارات بعد فترة الحرب الباردة، أصبحت العلاقة بين الغرب الذي يمثل المركز والجنوب الذي يمثل الأطراف على اتصال وثيق بمسألتي "الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة"، واعتبار أن الهجرة التي مصدرها الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز، وذلك لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية[2].

إن الخطاب الأمني الأوروبي حول المتوسط يعكس تحول الاهتمامات الأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي، وتبنّيه لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن. ولكن تحليل باري بوزان Barry Buzan للأمن العالمي يوحي

[1] Commission Européenne ,Direction Générale de la Communication Information des citoyens , **Comprendre les politiques de l'Union européenne**: **Dix priorités pour l'Europe** ,BELGIQUE octobre 2015, P.11

[2] Barry Buzan , « **New Patterns of Global Security in the Twenty – First Century** » , International Affairs , Vol.67 , N° 3 , 1991 , PP.447 – 448 .

بأن الأمر يتعلق بأمن الغرب فقط وهو المهدد الوحيد، أما أمن الجنوب فهو غير مهدد، وهو يعكس الاختلاف في مدركات التهديد بين الشمال والجنوب من جهة. وأصبحت التهديدات التي هي عبارة عن "بناء ذهني" وتركيب لخطابات سياسية واجتماعية، الهدف منها الاستجابة للحاجيات الأمنية الأوروبية الجديدة بعد زوال التهديد الشيوعي، وضمان استمرارية المؤسسات الأمنية، وتبرير سياسات الأمننة في المنطقة المتوسطية، من جهة أخرى[1]. وقد تم أمننة قضية الهجرة Securitization باعتبارها رهانا أمنيا خلال الثمانينيات عبر خطاب اجتماعي وسياسي، حيث أصبح ينظر للمهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، في حين أنها في السابق كانت تخضع لمعالجة اقتصادية، وكان ينظر للمهاجرين كعمال مغتربين[2]. لهذا فقد تصدرت قمة الأجندة السياسية الأوروبية، وعدا عن أهميتها الجوهرية، فقد أصبحت مؤخرا واحدة من مظاهر العلاقات الأوروبية بالعالم الخارجي، واعتبرت "إدارة الهجرة" كمسألة أمنية تحتاج عمليات تعاون وتنسيق على أكثر المستويات ومع أكثر الفواعل، باعتبار أنه يمكن التخفيف من تداعياتها فقط من خلال العمل المشترك[3].

تشكل الهجرة رهانا رئيسيا في الحوار الثقافي بين الاتحاد الأوروبي والمحيط المتوسطي، لأنها تخاطب النواة الصلبة للهوية الأوروبية، وتكشف العلاقة الإشكالية بين الإتحاد الأوروبي والآخر الأكثر قربا، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال تحليل العناصر التالية:

أ- الخطاب الأوربي: أشارت المفوضية الأوروبية للمرة الأولى 1994إلى الحاجة لنظرة شاملة لمحاربة الهجرة غير الشرعية ولم يعد ينظر إليها كخطر للاقتصاديات الوطنية بل كمشكلة عالمية، وحثت المفوضية على ضرورة درئ المهاجرين غير الشرعيين، وفي 2001 أقرّ المجلس الأوروبي أن الإدارة الجيدة للسيطرة على الحدود الخارجية للإتحاد ستساعد على تعزيز المعركة ضد الإرهاب. يلخص كريستوفر كالدويل Christopher Caldwell في كتابه "**تأملات في الثورة في أوروبا: الهجرة، الاسلام والغرب**" :" Reflections on the Revolution in Europe: Immigration, Islam, and the West"، إلى أن مشكلة أوروبا الأساسية مع الإسلام خاصة، ومع قضية الهجرة عامة. إذ تعبّر عن قلقها بأن تفرض الجاليات المسلمة في أوروبا قيمها وعاداتها وأفكارها على المجتمع الأوروبي

---

[1] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون و الأمن، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص.81.

[2] Dario Battistella , **Théories Des Relation Iinternationales** , Paris : Presses de Sciences Politiques , 2003, P.453.

[3] Michela Ceccorulli, "**Migration as a Security Threat**: **International and External Dynamics in European Union**" , GARNET Working Paper , N°65/09 , April 2009 , P.02 .

وانخراط الأجيال الجديدة منها في العمل السياسي، مما ينعكس ذلك على مطالبهم وسلوكهم الانتخابي، والتخوف من فتح وإعادة النظر في قضايا مجتمعية يعتقد الأوروبيون أنها قد حسمت إلى الأبد. فلا تشكل التعبيرات القوية عن الهوية الإسلامية البعد الوحيد للمشكلة، فهي تتزامن مع مرور المجتمعات الأوروبية بأزمة حقيقية في الهوية، وفي تحييد القيم الأوروبية التي يريد المجتمع أن يدافع عنها في مواجهة القيم الإسلامية[1].

ب– الفعل الأمني: انتقلت الهجرة من الحكومات كفواعل أمنية إلى الإتحاد الأوروبي كفاعل كلي كما أن تقدير الإتحاد الأوروبي للتهديدات الجديدة بشكل فعال إلا بعد أحداث 11سبتمبر 2001، وهو ما لخصه في الوثيقة الإستراتيجية للإتحاد في كل من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والهجرة السرية، فالإتحاد الأوروبي أصبح فاعلا أمنيا بسرعة استثنائية ومؤسس سريع لسياسات مواجهة التهديدات المحسوسة، ويسعى إلى احتواء ظاهرة تدفق المهاجرين الآتية من الجنوب بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة. تمت ترجمة عملية أمننة الهجرة غير الشرعية في جملة السياسات بإنشاء وحدات فرونتكس، واعتماد نظام مراقبة مركب، إضافة إلى إشراك وحدات أخرى في العملية لدى دول المنشأ والعبور من خلال اتفاقات العودة وعبر مشاريع الشراكة والجوار وغيرها لمواجهة هذه الظاهرة. ونظرا لمخاطر الهجرة الغير شرعية نظمت سلطات الاتحاد الأوروبي العديد من الاجتماعات الثنائية والجماعية من أجل إيجاد الحلول للهجرة غير الشرعية وتزايد مخاطرها على دول الاتحاد ومن مجمل هذه الاجتماعات:

– في 2005 عقد مؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا التي تناول موضوع خصوصية دور المنظمة في سياسات الهجرة والاندماج، و في 2006 عقد مؤتمر أوروبي – إفريقي لمكافحة الهجرة السرية بالرباط لإقامة شراكة بين الدول لإيجاد الحلول للمهاجرين والربط بين المساعدات والتنمية ومكافحة الهجرة الغير شرعية.

– في 2008 عقد مؤتمر باريس وتم اعتماد اتفاقية الاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء باقتراح من فرنسا لتنظيم تدفق موجات الهجرة على ضوء الحاجة للأيدي العاملة في دول الاتحاد. وشارك في مؤتمر باريس نحو 80 وفدا، بينها وفود الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و27 دولة إفريقية، وهي الدول الخمس عشرة الأعضاء في الرابطة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والدول الست الأعضاء في الرابطة الاقتصادية والنقدية في وسط إفريقيا، وأربع دول من أعضاء اتحاد المغرب العربي، وهي ليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس، بدون مشاركة الجزائر، بالإضافة

[1] ويربط بعض الأكاديميين هذه الأزمة بعجز المشروع الأوروبي على أن يقدم هوية بديلة للهويات القومية التي عمل على إضعافها، فقد ثبت فشل فكرة التعددية الثقافية وهويات ما بعد الحداثة أي تجاوز الانتماءات الإثنية والقومية التي كانت سببا في اندلاع صراعات عنيفة في أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين، للمزيد أنظر في: كارن أبو الخير، "**ملامح حول الجدل الأوروبي الهجرة والإسلام**" ، السياسة الدولية ، العدد:172، أكتوبر 2010، ص ص.89-90.

إلى مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية. واعتمد مؤتمر باريس برنامجا للتعاون في الفترة ما بين عامي 2009 و 2011 في تنظيم الهجرة الشرعية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة، وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية.اذا ما جئنا إلى عملية تحديد المسائل الأمنية الداخلية الأكثر أهمية بالنسبة للأوروبيين، فإن الشكل التالي يبني تدرجها حسب النقاط التالية[1]:

- مشكلة الإرهاب (وتضم ظاهرة المقاتلين الأجانب)، بنسبة بلغت 65 %، في مقابل 27 % تعبرها أقل أهمية.

- الجريمة المنظمة، بنسبة تأييد بلغت 54 % ، في مقابل الجرائم الالكترونية بنسبة 42 % .

- أما مسألة حماية الحدود الخارجية للإتحاد الأوربي فبلغت نسبة تأييدها و اعتبارها مسألة بالغة الأهمية 40 %، في مقابل نسبة 41 % يعتبرها مسألة أقل أهمية.

شكل رقم 05 : يبين المسائل الأمنية الداخلية الأكثر أهمية بالنسبة للأوروبيين.

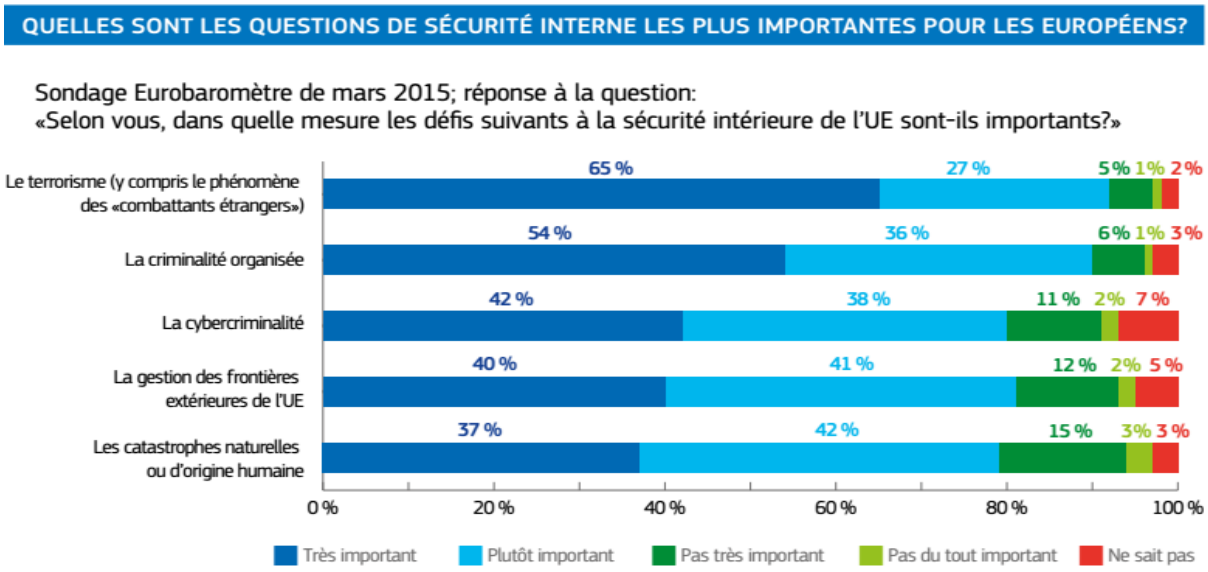

المصدر:

Commission Européenne ,Direction Générale de la Ccommunication Information des citoyens , **Comprendre les Politiques de l'Union Européenne**: **Dix priorités pour l'Europe** ,Belgique, octobre 2015, P.10.10

[1] Commission Européenne, Direction générale de la Communication Information des citoyens, **Comprendre les Politiques de l'Union Européenne**: **Dix priorités pour l'Europe**, Belgique, octobre 2015, P.10.10

– أما بالنسبة للكوارث الطبيعية أو حتى تلك التي يعتبر الإنسان مصدرها بشكل أو بآخر فتعتبر مسائل ليست بالغة الأهمية، وهو ما تثبته نسبة 42 % الموجودة.اذا يمكن القول انه مقارنة بأولويات السياسة الأمنية الأوربية و دول الاتحاد الأوربي و بين ما أفرزته عملية تحديد المسائل الأكثر أهمية بالنسبة للمواطنين الأوربيين هو وجود قاسم مشترك يتعلق بالتركيز على الخطر الارهابي و الجريمة المنظمة كأهم التهديدات المؤثرة على الأمن الأوربي بشكل عام.

في تعامله مع الدول العربية يقسم الاتحاد الأوربي المنطقة المتوسطية إلى منطقتين جغرافيتين هما:

الأولى :منطقة الخليج، حيث تحكم العلاقة بين الطرفين اتفاقية للتعاون وقعت عام 1988 بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

الثانية :المنطقة المتوسطية، وتنتظم تلك العلاقة في إطار يعرف بالسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، وتنقسم تلك المنطقة إلى ثلاث مناطق فرعية:

المنطقة الفرعية الأولى : منطقة شمال البحر المتوسط وتضم كلا من تركيا و مالطا (قبل انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي)، وقبرص ويوغوسلافيا سابقا.

المنطقة الفرعية الثانية : منطقة المغرب العربي وتضم كلا من الجزائر، المغرب وتونس[1].

المنطقة الفرعية الثالثة: منطقة المشرق وتضم كل من مصر،لبنان،الأردن،سوريا،السلطة الفلسطينية و الإحتلال الإسرائيلي[2].

الملاحظ أنه وفقا لهذا التقسيم المعتمد أوروبيا في التعامل مع منطقة البحر الأبيض المتوسط، يجزأ/يقسم هذا الأخير إلى متوسط شرقي يضم دول المشرق المتوسطية ومتوسط غربي يضم دول المغرب العربي، ولكل إقليم أجندته السياسية و الاقتصادية و الأمنية في توجهات الاتحاد الأوروبي الخارجية، و يشكل كلا الإقليمين (غربي وشرقي) ما يعرف في أدبيات الدراسات المتوسطية بدول جنوب المتوسط في مواجهة الاتحاد الأوروبي، ضمن متلازمة علاقات شمال/جنوب .ويؤشر ذلك على وقوع المتوسط ضمن فرضية" المرجعية اللا إقليمية"، حيث أنه

[1] محمد مصطفى كمال وفؤاد نمرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص. 73.
[2] **المرجع نفسه**.

اعتمادا على منطلقات المنظور الواقعي، فإن المتوسط لا تتوافر فيه بعض/كل الشروط الضرورية المتعلقة بصفة الإقليم الدولي، إذ يبدو وكأنه مجموعة أقاليم ينتمي كل واحد منها إلى مجال ثقافي وحضاري متميز[1].

والأمر مختلف بعض الشيء بالنسبة لجانب آخر من الذين يرون أن البحر الأبيض المتوسط أصغر من أن يكون إقليم/منطقة متميزة، وأقرب ما يكون إلى مكان يتسم بديناميات الانقسام وبالمشكلات الضخمة، وبالهويات القوية، وذلك في المناطق الفرعية التي تدور في جنباته[2].بالإضافة إلى أن الكثير من الكتاب يشبهون البحر المتوسط بأنه مصدر تهديد، أو بحر غير مستقر، أو بحر متاعب، أو باختصار بحر مر، وذلك نتيجة لاعتبارات منها :الانفجار الديمغرافي، الأصولية، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، النزاع العربي–الإسرائيلي، التخلف، نضوب مصادر المياه...[3]

ساهم خطاب التهديدات القادمة من الجنوب المروج له من طرف في الغرب –وعلى مدى واسع –في تشكيل وصناعة رأي عام مقتنع بذلك، وهو ما حول حوض المتوسط إلى خط فاصل بين الشمال والجنوب في النظام العالمي .وهو – في الحقيقة –أكثر من مجرد حدود فاصلة بل يتعداها إلى كونه نقطة انكسار بين منطقة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا (القوس اللاتيني)، ترى مستقبلها في الاتحاد الأوروبي، ولا تعرف مشاكل أمن فيما بينها، ما عدا بؤرة التوتر" البلقانية "على الجانب الشمالي، وهي دول متفوقة عسكريا ومنضمة إلى أكبر حلف عسكري(حلف شمال الأطلسي **NATO**) ، ومنطقة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة تخضع لحالة تراجع فوضوي، وهي دول منكشفة وإمكاناتها العسكرية محدودة، وإن امتلكت بعض دولها لترسانة عسكرية معتبرة، فهي موجهة بشكل رئيسي للاستعمال في النزاع المسلح جنوب–جنوب أكثر مما هي موجهة ضد دول الضفة الشمالية[4].

أفرزت التحولات البنيوية الكبرى في السياسة العالمية نمطا جديدا من التصورات و الإدراكات حول "الأمن "و" التهديد"، من حيث المفهوم، المصدر و الطبيعة، فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان" عسكريا"

---

[1] Pierre Willa, « **La Méditerranée Comme Espace Inventé** », Paris: Jean-Monnet palpers, Novembre, 1999, N° .25, P. 11.

[2] Fulvio Attina, « The **Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region** », University of California, Institute of European Studies U.C Berkeley Working Paper, 8 May 2004, P.1.

[3] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، الجزائر: دار الفكر للنشر و التوزيع،2006 ،ص.36.

[4] Roberto Aliboni, « European **Security across the Mediterranean** », Chaillot Paper 2, March 1991, P.17.

بالدرجة الأولى، صار التهديد الجديد شاملا ومركبا، لذا أصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي ترتكز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من الجنوب .و بالتالي فقد تحول الإدراك الأوروبي لإشكالية تهديد أمنه من جهة حدوده الجنوبية، وبواسطة مجموعة من الممارسات الاجتماعية والخطابات الأمنية الأوروبية، أصبح جنوب المتوسط العدو الجديد /والبديل بعد زوال العدو التقليدي، وأصبحت تهديدات الجنوب واقعا قائما.

كما يمكن ملاحظة كيف أصبح الاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة بانعكاساتها المختلفة على البيئة الأمنية المتوسطية، يعالج المسائل والقضايا المتوسطية بمنطق ومصطلحات إقليمية "فعليا"، مما استدعى تبني سياسات أوروبية تجاه المنطقة تحاول التأقلم مع إفرازات الاضطراب الحاصل في التوازنات التقليدية التي كانت سائدة، هذه السياسات الواردة في شكل مبادرات متكاملة –ذات طابع أمني بالمفهوم الواسع للأمن–، تسعى إلى إرساء بناء متوسطي إقليمي تكون لأوروبا صفة القائد فيه نظرا للعديد من العوامل التاريخية والجغرافية و الجيوسياسية، ليبقى المتوسط "حكرا "على السياسات الأوروبية في إطار عملية مركزية تهدف إلى تحصينه من أي تدخل محتمل لقوى أخرى، وهو ما يفسر تعدد المبادرات الأمنية الأوروبية تجاه المتوسط.

الأقلمة مصطلح غامض، لا تتضح قوانينه إلا إذا وضعت في إطار استراتيجيات البلدان المعنية به من خلال التحديات و الأهداف المشتركة التي تصبو إليها هذه البلدان، حيث أصبحت الأقلمة تشكل إجابة كافية لمعظم دول العالم الثالث لمواجهة الاستقطاب الناتج عن العولمة الرأسمالية الآخذة في التعمق والتعاظم، وتتطلب هذه الإجابة وضع استراتيجيات متناسبة مع تنمية متمركزة على الذات، وعلى سياسة فك الارتباط سواء على مستويات الأقاليم المعنية، فهي تأتي لمساندة جهود البلدان المشاركة داخل هذه التجمعات، إلا أن الدوغماتية الليبرالية تعارض وتندد بكل أشكال الأقلمة حيث تراها تهديدا لمصالح الانتشار السريع و اللامحدود للعولمة[1].إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات، وعليه فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن، حيث يتغير بتغير ذلك الأمن[2].

[1] سمير أمين وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية، مصر، السنيغال**، مركز البحوث العربية و الإفريقية، مركز البحوث العربية بالقاهرة ومنتدى العالم الثالث بداكار والمنتدى العامي للبدائل، د.س.ن، ص.95.

[2] سليمان عبد الله الحربي،" **مفهوم الأمن، مستوياته و صيغته و تهديداته**" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:19، صيف 2008،ص.20.

كما يتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي[1]، على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جهة، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفعالية من جهة أخرى[2].

بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد سعى إلى بناء إقليم أمن متوسطي على الرغم من التباين الحاصل بين ضفتي المتوسط وعلى جميع المستويات، وكذا تأكيدات المقترب البنائي على أن المتوسط لا يمكن أن يكون مركبا أمنيا (إقليما أمنيا) ، نظرا لأن الدول المحيطة به لها أجندات أمنية مختلفة، فأمن (جنوب – جنوب) يمكن أن يتأثر بعوامل قد لا تؤثر نهائيا على الأمن (شمال – جنوب) خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما يؤكد أكثر التفسير الإقليمي المتعدد (Multi Régional) للسياسة المتوسطية. وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال تحليل دوافع طرح الإتحاد الأوربي لمبادرات الشراكة مع الضفة الجنوبية، حيث أنه من بين الأهداف التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس شراكة مع اثنتي عشرة دولة متوسطية، تأمين الحدود الأوروبية الجنوبية من مخاطر انتشار " الإسلام السياسي" و "الهجرة السرية" و" الإرهاب" .أما دوافع انخراط الدول المتوسطية، فإنها تتسم بالتباين نظرا لاختلاف المصالح وعدم وجود رؤية "أمنية" مشتركة. كما يلاحظ بأن الشراكة الأورو– متوسطية تحمل بعدا استراتيجيا أوروبيا يهدف إلى جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة نفوذ يمكن من خلالها تحقيق الأمن الأوروبي الشامل وخاصة في المجالين السياسي والأمني[3].

إنّ سياسات أقلمة المتوسط وبغض النظر عن الاختلافات الحاصلة داخل البيت الأوروبي من حيث دفع كل قوة داخله إلى تبني توجهات تخدم مصالحها ودون المساس بالمصالح العليا/ المشتركة للاتحاد، غالبا ما تصطبغ "بطابع أمني" و هو ما جعل منطقة المتوسط عرضة للعديد من المبادرات الأوروبية التي تحمل أهدافا معلنة لجعل

---

[1] للحصول على تعاون أمني، لا بد من توافر مجموعة من الخصائص يؤدي توفرها إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية، و يشترط البعض لذلك ثلاثة شروط هي: **أولا** : وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق.**ثانيا** :وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون. **ثالثا** :وجود تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني. و بالنسبة للشرط الأخير،أكد وليام لويس William Lewis على ضرورة وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى كبرى خارجية ،ولكن هناك من يخالف ذلك الرأي، حيث استبعد كل من فولك و مندلو فيتر عضوية أي من القوى الكبرى في النظام بما فيها النظام الأمني لكونها تحدث خللا في توازن القوى للنظم الإقليمية التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوى العسكرية كأحد شروط قيامها.للمزيد أنظر في : حسن أبو طالب، "**التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط**"، **السياسة الدولية**، مصر، مطابع الأهرام، العدد: 123 ، جانفي 1996، ص. 71.

[2] **المرجع نفسه** ،ص.21.

[3] مصطفى عبد الله خشيم،" **التحديات السياسية و الأمنية التي يواجهها النظام الإقليمي العربي في إطار عملية برشلونة**"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 275 ، جانفي 2002 ، ص.82 .

المتوسط منطقة أمن وسلام وتبادل حضاري وثقافي، أما جيوستراتيجيا فإن الهدف المحوري هو تأمين الحدود الجنوبية لأوروبا من التهديدات الآتية من الجنوب.

وانطلاقا من اصباغها بطابع أمني فإن المبادرات الأوروبية باختلاف أهدافها يمكن تصنيفها ضمن ما يعرف بـ"نظام الأمن التعاوني" الذي يتم في إطاره تطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها التي تؤكد الأمن "المتبادل" أكثر من الأمن "الذاتي"، بحيث يكون فيه التعاون شاملا لا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي والنمو السكاني، و التنمية المستدامة و قضايا البيئة و قضايا الأمن بمفهومه الناعم[1].مع تسجيل علامة فارقة هي أن كل هذه المبادرات مصدرها أوروبا وبالتالي فهي تتبنى المفهوم و النظرة الأوروبية للأمن في ظل غياب واضح و غير مفهوم لدول جنوب المتوسط لتبقى منطقة المتوسط "بناء عملياتيا أوروبيا" إلى حين.

المطلب الثاني: المقاربة العربية – المغاربية في المتوسط الغربي.

تتحدد المنظومة العربية جغرافيا من موريتانيا غربا إلى الخليج شرقا، وتتشارك في العديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية والدينية والاقتصادية، فمن الناحية الجغرافية تمثل البلدان العربية باستثناء الصومال وجيبوتي إقليميا ممتدا[2].تاريخيا ظهرت هذه المنظومة بعد الحرب العالمية الثانية في شكلها الإقليمي المؤسساتي من خلال منظمة الجامعة العربية، وفي شكلها الفكري من خلال مشروع الوحدة العربية والقومية العربية، وتشكل وحدة سياسية ما بين الدول العربية مبنية على أساس التكتل لبناء توجه أمني مشترك لمواجهة التهديد الأمني القومي لمجموع الدول العربية والمتمثل في السيطرة الأجنبية خاصة إسرائيل، غير أن تحول العلاقات العربية إلى السلام مع إسرائيل (مصر، الأردن، لبنان)، واستقلال الدول العربية الذي سار وفق حسابات القوى الأجنبية أدى كل ذلك إلى استكمال حلقة نهاية مفهوم الأمن القومي العربي[3].

و أمام المنافسة الغربية المتزايدة على المنطقة العربية يكتفي الطرف العربي بتبني واستهلاك المقاربات والنظريات والمفاهيم، فعلى غرار الأمن في المتوسط، فإن الأمن العربي يستلزم الحديث عنه بصيغة الجمع بمعنى (أمن وطني+ أمن وطني = أمون) وليس أمن قومي عربي، وهذا لا يعني عدم وجود منظومة أمنية عربية فقط، بل

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص .02.

[2] جميل مطر على الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، ط.02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ،1980، ص.36.

[3] تيباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون و الأمن، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2014-2015، ص.85.

الاختلاف أيضا يصل حد التعارض في مدركات التهديد والشواغل الأمنية للبلدان العربية، وأصبحت العلاقات البينية تحكمها توترات، وغياب الثقة والشك في النوايا، وهكذا يبدو المشهد السياسي العربي متطابقا والفوضى الهوبزية، بينما العلاقة مع القوى الأجنبية تعاونية كانتية[1].

لا بد من الاشارة إلى أن جملة المشاكل الداخلية التي بنية الوطن العربي داخليا تؤثر بشكل سلبي على بناء تصوراتها اتجاه الفضاء المتوسطي، إلى جانب امكانية بناء منطقة وفضاء للسلام والاستقرار فيه، وجملة تلك المشاكل لا تخرج عن دائرة : النظام الغير مستقر، طبيعة التماسك الاجتماعي وحتى درجة الأداء الاقتصادي، والتي تمتد تأثيراتها الى المستوى الاقليمي و الدولي، و كل هذا يرجع الى غياب الوحدة الاقليمية[2].

يمكن تلخيص المخاوف الأمنية – وفقا للتصور العربي في الفضاء المتوسطي – في العناصر التالية:

– التهديدات التقليدية / غير التقليدية: و التي تشمل في مجملها الجوانب العسكرية و غير العسكرية للأمن و الدفاع، و يمكن تصنيفها إلى فئتين:

1. **مشاكل الأمن الصلب**: الارهاب، مشاكل الانتشار (سواء التقليدي أو أسلحة الدمار الشامل)، النزاعات عبر الدولة الحدودية، وحتى النزاعات الداخلية (والتي تؤدي في الغالب بالأنظمة إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية). فبالنسبة للارهاب، ونتيجة لغياب الديمقراطية السياسية و الاجتماعية، ومصادرة الحريات، ووجود قالب وطني عام على مفهوم العلاقات السياسية داخل المجتمع، واخفاقات السياسات التنموية الوطنية في التحديث و العصرنة، وغياب العدالة الاجتماعية وعدم توافر الموروث الثقافي والاجتماعي في المشاركة السياسية بسبب انتشار ظاهرة الأمية و التخلف، واستبعاد فكرة تداول السلطة، إلى جانب عدم اقتناع الجماعات الراديكالية خاصة حركات الاسلام السياسي بفكرة الديمقراطية*.

2. مشاكل الأمن اللين: الخلاف داخل الدولة حول ادارة الموارد، الضغوط الديمغرافية، التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وحتى المشاكل البيئية (الملاحظ هو أن هذه القضايا وغيرها غالبا ما يتم تهميشها من طرف الأنظمة

---

[1] عبد النور بن عنتر، **محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي**، شؤون عربية، العدد: 159، ربيع 2000، ص ص.73-75.

* غالبا ما يتم النظر لفكرة الديمقراطية على أساس أنها فكرة مستحدثة تنتمي إلى الحضارة الغربية المرفوضة في نظر الجماعات المتطرفة، وهو ما يؤدي في مرحلة لاحقة إلى بروز التطرف السياسي كوسيلة للوصول إلى السلطة / الضغط عليها من أجل أغراض شخصية أو فئوية، إن هذه المشكلة موجودة في العديد من دول العالم الثالث ومن ضمنها الدول العربية المتوسطية.

[2] Samir Bouzid, « **Le héros politique** : **utopie et messianisme dans le discours politique arabe moderne et contemporain** », Paris : Editions Harmattan, 1997,P.86.

مقابل قضايا تعتبر مهددة لبقائها).حيث أنه بالنسبة للأمن الاقتصادي فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي بصورة خاصة، و يمكن اعتباره الجزء الأساسي التي يبنى عليها باقي أشكال الأمن القومي، وهو ما يعني في وجه أخر أن أي خلل في توزيع الثروات / الدخل بين أفراد المجتمع بإمكانه أن يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار المجتمعات.

– أما على المستوى الاقليمي، فيعتبر الصراع العربي – الاسرائيلي أحد أكبر العقبات أمام انعدام استقرار عربي، بسبب ليس فقط عدوانية الكيان الصهيوني، و انما بالاضافة إلى عدم خضوعها و امتثالها للشرعية الدولية، كما يمكن اضافة حالة الخلافات العربية – العربية.

حيث أنه بالنسبة للإحتلال الصهيوني فيكاد يكون هناك شبه اجماع على أن دولة الكيان الصهيوني تمثل أكبر مصدر تهديد للأمن القومي العربي، ويمكن ارجاع هذا إلى كون العقيدة العسكرية الإسرائيلية تجاه الدول العربية تقوم على مايلي:[1]

1. تحقيق التفوق العسكري والتكنولوجي على الدول العربية مجتمعة.

2.تجزئة الوطن العربي على أسس طائفية / عرقية ودينية مع الاهتمام بتنظيم نوع من العلاقات الاستخباراتية مع بعض دول العالم العربي لتحقيق الإستقرار السياسي لهذه الدول على حساب بلدان أخرى.

3.تطويق الوطن العربي واختراقه عن طريق دول الجوار الجغرافي مثل اريتيريا، اثيوبيا، تركيا، و دول الساحل الافريقي للضغط على الدول العربية و احتوائها.

إن ما يميز نظرة الدول المغاربية و الجنوبية لمدركات التهديد و مفهوم الأمن ، هو غياب جملة الأفكار و المعايير التي تعتبر منطلق التطور الاستراتيجي في فهم واقع البنية الأمنية في هذه الدول، فربط مفهوم الامن بعناصر تقليدية يجعل من الصعب السيطرة وحتى فهم العناصر المستجدة و التهديدات المتجددة، والتي تعتبر عابرة للحدود وبالتالي تبقى هذه الدول في عجز تام في مواجهتها نظرا لضعف البناء السياسي و المؤسسي المبني على مجموعة من الأفكار و متابعة تطورها وممارستها على الصعيدين الداخلي و الخارجي ، مما يزيد من تعقيد الظاهرة الأمنية في دول جنوب المتوسط، وتبقى بالتالي منحصرة فقط في كيفية الحفاظ على السلطة وشكل النظام

[1] حق الحق زغدار، **إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية و مواقف دول جنوب المتوسط**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص.202.

و السيطرة على المجتمع من جهة، والتحكم في الثروات وزيادة قدرات التسلح في الجانب الدفاعي من جهة أخرى.وهو الأمر الذي يجعل تلك الدول منكشفة على كل أبعاد الأمن، وأكثر عرضة للتهديد بمختلف أشكاله في ظل الرؤية الحالية لمفهوم الأمن، ومدركات التهديد.

اذا يمكن ملاحظة أن مختلف التهديدات التي يصر الغرب على أن مصدرها الضفة الجنوبية للمتوسط منبعها الأساسي هو الجانب الإجتماعي،حيث ان تلك التهديدات لم توجد في الواقع،و إنما يتم بناؤها بفعل غياب الوعي المجتمعي والتنشئة الإجتماعية ذات المعايير والقيم التي ترسخ قيمة الفرد في المجتمع، وتخلق طبيعة هوياتية خاصة به،مما يجعل فكرة التنبؤ والتحكم بسلوكه مقبولة جدا، غير أن غياب هذا العناصر يؤدي إلى نتائج عكسية في بناء تفاعلات وسلوكات مغايرة للسلوك المتوقع، وبالتالي مع تراكم مجمل القضايا و المشاكل التي يعاني منها المجتمع في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، فإن القائمين على سياسة هذه الدول لا يمكنهم رصد التحول والتطور في سلوك الأفراد و هنا تصبح امكانية السيطرة على الواقع الاجتماعي هشة جدا، مما يزيد في تطور بناء التهديدات و التي تصبح فيما بعد ذات بعد اقليمي و دولي، ما يعني تعميم خطر هذه الظواهر.

و الذي يزيد من تطور تلك البناءات المضادة للبناء الاجتماعي هو حالة اللااستقرار السياسي والاقتصادي الذي يميز معظم دول الضفة الجنوبية للمتوسط،والذي يغذي الجو المضطرب أصلا وكذلك الصراعات المستمرة على السلطة و الثروة وهو ما أوجد تزاوجا غير طبيعي بين هذين العنصرين. وهنا تصبح الدولة في حد ذاتها خطرا و مصدر تهديد لأمن افرادها، وهنا يؤكد باري بوزان Barry Buzan على أن وصف قضية مما من قبل الحكومة بأنها مشكلة امنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية.فالهندسة السياسية في دول جنوب المتوسط تبقى بعيدة كل البعد على التوظيف التكاملي للمناهج الخاصة بالأدوات التحليلية المستخدمة في العلوم المرتبطة بالانسان و السياسة،وكذلك استخدامها لبناءات احتمالية واستقرائية تهدف بالأساس إلى بناء نموذج حكم يصلح لهذه المجتمعات، باختلاف مستويات تنميتها و واقعها الإجتماعي[1]، وتبقى بعيدة كل البعد عن تطوير النموذج التحليلي القائم على القياس والتصنيف باستخدام متغيرات كيفية، أي المعايير والقيم الخاصة بالديمقراطية و حقوق الإنسان و الحرية السياسية، العدالة الاجتماعية و دولة القانون.

[1] Jeffrey Haynes, « **Comparative Politics in a globalizing world** », London : foreign policy, 2005, P.03.

في الفترة الحالية، يمكن القول أن منطقة المغرب العربي تواجه مجموعة من التحديات الأساسية، و هي على الشكل التالي:

أ.تحديات قيمية: يعتبر صعود التيار الإسلامي إلى السلطة من أكبر و أهم التحديات التي تواجه الدول المغاربية، حيث يرسم سياسة خارجية تضمن مصالح هذه الدول، من دون تخوف غربي من تصاعد التطرف و ضرب المصالح الغربية في المنطقة. حيث شهدنا وصول حزب النهضة في تونس، و حزب العدالة والتنمية في المغرب، بالإضافة إلى مطالبة بعض القبائل الليبية تطبيق الشريعة في نظام الحكم، و هو الأمر الذي لا يختلف كثيرا عن موريتانيا، كما قررت حركة مجتمع السلم في الجزائر التخلي عن تحالفها الرائاسي و التموقع في المعارضة، و أسست مع أحزاب أخرى على غرار حركة النهضة و الإصلاح ما سمي بالتحالف الأخضر[1].

ب. تحديات اقتصادية و اجتماعية: يلعب الاقتصاد الهش و الضعيف للدول المغاربية و غياب العدالة دورا هاما في زيادة التهميش واختلاف توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية، وهو ما ساهم إلى حد كبير في تفجير الاحتجاجات، فعلى سبيل المثال يعيش واحد من أصل خمسة 5/1 مغاربة تحت خط الفقر أي بأقل من دولارين في اليوم، لكن على الرغم من أن معدل الفقراء والذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار يومياً لعام 2011 إنخفض نسبيا إذ بلغ 3.1% فإن ما نسبته 15.5٪ من الأشخاص يعيشون على 3.1 دولار أمريكي لا يزال مرتفعا[2].

فالجزائر مثلا بلد يبلغ عدد سكانه نحو 40 مليون نسمة، ويُمكِن تدبُّر مشكلاته الاقتصادية بسهولة، بالنظر إلى كِبَر مساحته، ووضعه كمنتج للنفط. وبلغ المعدل الرسمي للفقر في الجزائر 5.5% في عام 2011، حيث أن 35 % من الجزائريين فقراء، يعيشون بأقل من 1.24 دولار في اليوم الواحد في 2016. كما تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن معدل الفقر المدقع بين مجموع السكان في الجزائر كان أقل من ذلك، إذ بلغ 0.5%. ومع ذلك، فإن نحو 10% من سكان الجزائر – أو قرابة أربعة ملايين نسمة – يعتبرون مُعرَّضين لخطر السقوط مرة أخرى في براثن الفقر إذا اشتدت عليهم الظروف.وقد تلعب البطالة في الجزائر هذا الدور مُتسبِّبةً في

[1] "**ألاف المتظاهرين يطالبون بإدراج الشريعة في تونس كمصدر أساسي لتشريع الدستور**"، تقارير، جريدة القدس العربي، 1 مارس 2012، على الرابط التالي: http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data/2012/03/03-16/16qpt961.htm

[2] عبد الوهاب عمروش،" **الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل: التحديات والاستراتيجيات**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 03، العدد: 03، 2012، ص.77.

تدهور أحوال الناس، فقد بلغت أرقاماً قياسية في عام 2015، ولم يُرصَد تغير في النصف الأول من عام 2016 في مستويات البطالة المرتفعة بين النساء 16.6% أو الشباب % 29.9[1].

وفي ليبيا، أصبحت نسبة كبيرة من السكان الذين كانوا في وقت من الأوقات يتمتعون بالحماية بفضل سخاء الدولة على شفا السقوط في براثن الفقر بفعل هبوط أسعار النفط، وتعطُّل إنتاجه، والجمود السياسي، والصراع الشامل الذي يعصف بالبلاد ، و بحلول منتصف عام 2016، كان ما يصل إلى 435 ألف شخص في ليبيا قد أصبحوا مُشرَّدين، ونحو 1.3 مليون يفتقرون للأمن الغذائي، وأكثر من ثلث سكان البالغ عددهم 6.3 مليون نسمة يحتاجون إلى شكل ما من المساعدات الإنسانية، أي نحو 2.4 مليون شخص[2]. ويُنظَر إلى معدلات البطالة المرتفعة على أن لها دورا في عدم الاستقرار السائد حاليا، وفي احتمالات عودة السلام إلى ليبيا. وفي نهاية المطاف، يجب أن تفسح المساعدات القصيرة الأجل المجال لجهود زيادة فعالية جهاز الخدمة المدنية والقطاع العام، وكذلك تطوير القطاع الخاص وتنويع أنشطته لتمكينه من خلق وظائف جديدة.

بالنسبة لتونس، تظهر توقعات البنك الدولي أن معدل الفقر زاد بعد ثورة 2011 قبل أن يعود إلى مستويات ما قبل الثورة في 2012. وفي الفترة 2013-2016، ظلت نسبة التونسيين الذين يعيشون في فقر مدقع أو أقل من 1.9 دولار يوميا ثابتة عند 1.9%، لكن من المحتمل أن تتراجع قليلا إلى 1.5% بحلول عام 2018، أما معدل انتشار الفقر المعتدل – أو نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 3.1 دولار يوميا- فقد انخفض قليلا من 8.3% من مجموع سكان تونس البالغ عددهم 11.1 مليون نسمة في عام 2013 إلى 7.9% في 2015. ويتوقع أن يستمر هذا التراجع، ولكن ليس بنفس القدر، ليصل معدل الفقر المعتدل إلى 6.7% في عام 2018، أما معدلات البطالة تظل مرتفعة، لاسيما بين النساء 22%، وحديثي التخرُّج من الجامعة 31.2%، والمنقطعين عن الدراسة والشباب الآخرين % 31.8[3].

كما لا تزال دول المغرب العربي تعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الاقتصادي الأول، لاعتبارات جغرافية و أخرى قانونية بالنظر إلى الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، وفي مقابل ذلك جمود اتحاد المغرب العربي و جامعة الدول

---

[1] البنك الدولي، " **انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة**"، تاريخ الإطلاع: 2016/10/20، على الرابط التالي:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

العربية، وحتى منظمة المؤتمر الاسلامي، بالاضافة كذلك إلى وجود معطى جديد و المتمثل في المنافسة الاقتصادية الأمريكية للكيان الأوربي على المنطقة المغاربية.

ج. تحديات أمنية: لقد كان لانهيار النظام الليبي السابق دور هام في انتشار الفوضى و عمليات تهريب الأسلحة من ليبيا إلى مالي و الدول المجاورة، وهو ما تم توظيفه من طرف الجماعات الارهابية، وما ترتب عن ذلك من ظهور جماعة الأزواد المحسوبة على قبائل الطوارق في الشمال التي رفعت السلاح في وجه النظام وطالبت بالانفصال في الشمال، وبالفعل أحكمت سيطرتها على أهم المدن في غاو و تومبوكتو و حتى في كيدال.

لقد كان سقوط النظام الليبي السابق عاملا حاسما في مدّ هذه الجماعات بالأسلحة المتطورة، فإن هناك عاملا آخر مهما هو اختطاف مواطنين غربيين والمطالبة بإطلاق سراحهم مقابل فدية مالية، أو مقابل إطلاق سراح أعضاء هذه الجماعات المسلحة المسجونين . و كانت البداية اختطاف الجماعة السلفية للدعوة والقتال 32 سائحا أوروبيا عام 2003 في جنوب الجزائر، وأطلق سراحهم بعد ذلك على مرحلتين. وبين أوائل عام 2008 و أفريل 2012، اختطف 42 مواطنا أجنبيا أفرج عن 24 منهم، في حين قتل خمسة آخرون. وكان إطلاق سراح الغربيين المختطفين مقابل فدية، وفي بعض الحالات مقابل إطلاق سراح سجناء، كما هو الحال في مالي أو موريتانيا على سبيل المثال .

كما شهدت منطقة الساحل الصحراوي عمليات تهريب واسعة للسلاح من ليبيا باتجاه مالي و النيجر و الجزائر، حيث تتحدث التقارير عن تواجد أكثر من 81 ألف قطعة سلاح كلاشينكوف مثلا، دون الحديث عن صواريخ أرض – جو والمضادة للدبابات وأسلحة نصف ثقيلة، حيث سبق و أن أعلن أحد المسئولين في النيجر عن المرتزقة النيجيريين الذين كانوا يعملون لصالح النظام الليبي السابق عادوا إلى النيجر محملين بالأسلحة و تمت مصادرة ربع ذلك المخزون فقط، وهو الأمر الذي يشير إلى الانتشار الكبير للأسلحة و دليل على تزايد معدلات الجريمة و الإرهاب في المنطقة[1].

[1] Institut Thomas More, « **Pour une sécurité durable au Maghreb** : **rapport spécial** », Paris : avril 2010, P.15.

إلى جانب ذلك هناك توسع لأنشطة التهريب والجريمة المنظمة، إذ تُرجع العديد من الدراسات أهمية جماعات التهريب والجريمة المنظمة وانتشارها في المنطقة إلى عدة عوامل أهمها:

- ندرة الأنشطة البديلة التي تحقق لسكان المنطقة أرباحا كافية، أو ثراء سريعا مماثلا لما تحققه عمليات التهريب المتنوعة، وبالخصوص في المخدرات والسيارات والسجائر والبنزين.
- تنامي التشابكات بين جماعات التهريب ومسؤولين في بعض الدول، جعل هؤلاء يجنون أرباحا طائلة مقابل التعاون مع تلك الجماعات أو التستر عليها.
- انتشار أسلحة نظام القذافي في كل مكان من المنطقة بعد سقوطه.

ولم يحظ ذلك التوسع لأنشطة الجريمة المنظمة لفترة طويلة إلا باهتمام قليل جدا، ربما بسبب تلك التداخلات بين عدد من المسؤولين والقيادات السياسية وبين الجماعات التي تمارسها، و لأنّ أنشطة التهريب والمتاجرة في المخدرات أكسبت أصحابها من الأفراد والشبكات ثروات، سرعان ما تحولت إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية.

المطلب الثالث: المقاربة الأمريكية في المتوسط الغربي .

المغرب العربي هو جزء لا يتجزأ من العالم العربي و الاسلامي، و الذي أصبح يشكل و منذ نهاية الحرب الباردة و من وجهة النظر الأمريكية مصدرا للتحديات و الأخطار الجديدة، و في مقدمتها "الارهاب الدولي" والذي حلّ على الأقل محل الخطر الشيوعي، و أصبح يمثل تحديا استراتيجيا ليس فقط على الغرب و منظومة قيمه، وانما على النظام العالمي الجديد.و في اطار الاعداد لنظام دولي جديد على مقاسها، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على استثمار النتائج السلبية للنظام الدولي المنهار على المنطقة العربية من أجل توسيع نفوذها و زيادة مصالحها في كامل هذا الفضاء الحيوي، و هنا تعتبر منطقة المغرب العربي و المتوسط الغربي أحد أهم تلك المناطق التي احتلت مكانة هامة في الأجندة الأمريكية.

و من أجل دراسة هذا الاهتمام الأمريكي بمنطقة المتوسط الغربي خاصة و المتوسط بصفة عامة، لا بد من الرجوع إلى أهم الخلفيات الفكرية الداعمة لهكذا توجه، حيث تشير الكثير من الأدبيات الموجودة إلى أن هناك

مجموعة من الخلفيات ذات الصلة، والتي كان لها تأثيرها على هذا التحول و التوجه نحو هذه المنطقة بالذات.و من بين تلك الخلفيات نجد:

أ.أطروحة نهاية التاريخ:

و لعل ما أثر بشكل كبير على هذا التحول هو الوضع الاستثنائي الذي خلفته نهاية الحرب الباردة و الأزمات التي تلتها، و هو ما أدى تقريبا إلى شبه فراغ فكري استراتيجي أو ما يمكن أن نطلق عليه "اللايقين النظري"، و هو بطبيعة الحال أمر أثار الخوف و الريبة في أوساط الطبقة الأكاديمية الأمريكية و خاصة ما تعلق بمسائل البحث عن مستقبل القوة الأمريكية في ظل نسق يتصف بالتشاؤمية الثقافية كما وصفها أرثر هيرمان[1]. و يمكن ملاحظة كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الشكل تبدو المركز الرئيسي المؤثر في العلاقات الدولية و القطب الأوحد المهيمن على حركة التفاعل الدولي بمثابة الشمس في النظام الشمسي، أما بقية الدول الكبرى فتمثل الأطراف المحيطة*.و على الرغم من بروز قوى أخرى في النظام الدولي الا أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مازالت المهينة الوحيدة على العالم.

من أهم من كتب حول موضوع الهيمنة الامريكية و تفوقها، نجد فرانسيس فوكوياما* Francis Fukuyama ، و القائم على أطروحة نهاية التاريخ، استهل فوكوياما أطروحته بالتأكيد على أن الرأسمالية الليبرالية قد هزمت الاشتراكية الماركسية على الصعيد العالمي[2]. وأعلن أنّ ثمة إجماعاً فى جميع أنحاء العالم – على حد قوله

---

[1] محمد سيف حيدر النقيد، **نظرية نهاية التاريخ و موقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007، ص.07.

* يمكن في هذا الصدد الرجوع إلى الكثير من الأدبيات التي كتبت حول الموضع، خاصة ما تعلق بمركزية الحضارة الغربية و سموها على باقي الحضارات، على غرار أرنولد توينبي في كتابه **"المذاهب الكبرى في التاريخ"**، أين أشار إلى أن كافة الأعراق البشرية مؤهلة للحضارة لكن ركز الكون أو المركز الإشعاعي مصدره هو الحضارة الغربية التي تدعي سمو الذات. أما **"كريستوف روفان"** في كتابه **"الإمبراطورية و البرابرة الجدد"** فقد شبه فيه الوضع الذي عرفه العالم بعد الحرب الباردة بنفس ذلك الذي كان قائما بعد انتصار الإمبراطورية الرومانية في حروبها ضد القرطاجيين خلال القرن 2 الثاني قبل الميلاد، وبالتالي فالولايات المتحدة الأمريكية تحتل نفس المنزلة التي احتلتها الإمبراطورية الرومانية بالأمس. هنا يمكن ملاحظة كيف أن النزعة الغربية الحالية أيضا تجاوزت المعنى البسيط للتمركز نحو التمركز بالمعنى المعقد الأكثر تطرفا، و الذي يجعل من الثقافات تفاوتا معياريا بين "الأنا" الغربي المتحضر و "الأخر" الهمجي المتوحش، وهي النزعة التي ظلت سائدة على امتداد الحقب التاريخية لأوربا، و من خلالها جرى التأكيد على الفوارق بناء على مقاييس معيارية دينية ، عرقية،...، حيث نصب "الأنا" الغربي نفسه متفوقا على "الآخر" غير الغربي.

[2] Steve Fuller, **The New Sociological Imagination** ,London: Sage Publication Ltd, 2006, P. 108.

* يعد فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama الياباني الأصل، المولد في شيكاغو في 1956، من اهم اقطاب الفلسفة و الفكر السياسي الأمريكي المعاصر و أحد منظري المحافظين الجدد، ومن اهم المؤسسين لمركز بحث عرف بإسم "مشروع القرن الأمريكي" 1993 و كان من أهم المؤيدين لاستعمال القوة في سبيل التخلص من الانظمة الدكتاتورية. و لكنه أعاد النظر فيما بعد في العديد من مواقفه على غرار تراجعه عن دعم غزو العراق. في أطروحته "نهاية التاريخ" يبدأ فوكوياما بالتأكيد على أنه لم يكن مبتدعاً لفكرة ''نهاية التاريخ''، وإنما سبقه إليها آخرون، فيقول: ''كان فى اعتقاد كل من هيجل وماركس أن تطور المجتمعات البشرية ليس=

– حول شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم، بعد أن لحقت الهزيمة بالأيديولوجيات المنافسة من الملكية الوراثية، والفاشية، والشيوعية في الفترة الأخيرة. وأضاف أيضا الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ[1] . كما تجدر الإشارة إلى كون فوكوياما Fukuyama اعتمد في تواصله مع هيجل على قراءة ألكسندر كوجيف Alexandre Kojeve لهيجل من خلال كتابه "مدخل إلى قراءة هيجل"[2].وكان كوجيف قد أصدر كتابه عام 1947 للبرهنة على "نهاية التاريخ" استناداً إلى تأويل يمزج بين أفكار هيجل وماركس لنص هيجل "ظاهريات الروح"، وأكد الأطروحة "دومينيك أوفريه" في كتابه "ألكسندر كوجيف: الفلسفة والدولة ونهاية التاريخ"[3].

و استنادا إلى تصوره القائل بأن نهاية التاريخ هي التي ستسود، وبالتالي سيتم بموجبها النسق المستقبلي للمجتمع الدولي، و هنا يؤكد فوكوياما Francis Fukuyama أنّ العالم في المستقبل القريب سوف ينقسم إلى شطرين متباينين، الأول الذي تجاوز سقف التاريخ، سيطغى النشاط الاقتصادي على تفاعل وحداته و ستذوب العناصر التقليدية للسيادة، ويتطلع الكل إلى الاندماج الاقتصادي، مما يؤدي إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية و الرخاء، و بالتالي فقدان الأبعاد العسكرية لقيمتها.أما الثاني الذي مازال غارقا في قاع التاريخ، فستطغى على حركته تفاعل وحداته سياسة القوة و التسلح، مما يعني استمرار الفوضى و التخلف[4].

ب. صدام الحضارات: بالنسبة صامويل هنتغتون Samuel Huntington صاحب الأطروحة فإنه يذهب إلى الاعتقاد بأن الفراغ الإيديولوجي السائد عقب نهاية الحرب الباردة ألحّ على وجوب ارساء "براديغم" جديد خلفا لبراديغم الحرب الباردة الذي تجاوزته الأحداث، من أجل ادراك وتفسير التحولات الكبرى التي يشهدها العالم، لهذا فإن هنتغتون يحاول طرح البديل، من خلال احلال مفهوم "صدام الحضارات" محل مفهوم الحرب الباردة، بحكم أن التصنيف الثلاثي للعالم بات من الماضي، فضلا عن أن التصنيفات الثنائية البسيطة (فواعل غنية / فقيرة،

=إلى ما لا نهاية، بل أنه سيتوقف حين تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع يشبع احتياجاتها الأساسية والرئيسية. وهكذا افترض الاثنان أن للتاريخ نهاية، هي عند هيجل الدولة الليبرالية، وعند ماركس المجتمع الشيوعي.

[1] فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ و خاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993، ص.09.

[2] وائل غالي: نهاية الفلسفة، **دراسة في فكر هيجل** ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص. 284. كما يمكن الرجوع إلى كتاب **ألكسندر كوجيف** Alexandre Kojeve, **Introduction to the Reading of Hegel**, **Lectures on the Phenomenology of Spirit** , London: Cornell University Press, 1969.

[3] روجيه جارودي، **نظرات حول الإنسان**، ترجمة يحي هويدي ،القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1983، ص. 154 – 155.

[4] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة السلام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص.56.

ديمقراطية / غير ديمقراطية....) لم تجدي نفعا، ولا يمكنها استيعاب الوضعية الراهنة المعقدة بمختلف أبعادها. ومن ثمة فهو يرى أن أطروحته تشكل "البراديغم"* الأكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات العالم الحديث وما يعرفه من تطورات[1].

و حسب هذه الأطروحة فإن الانقاسامات التي سيعرفها العالم مستقبلا ستكون بالأساس قائمة على البعد الثقافي، أين تتصادم في اطاره جملة من الكتل الحضارية المتباينة و المتنافسة التي يستحيل التقاؤها، حيث " أن أكثر الصراعات انتشارا في القرن الحادي و العشرين لن تكون بين طبقات اجتماعية أو جماعات أخرى محددة اقتصايا، لكن بين شعوب تنتمي إلى هويات ثقافية مختلفة"[2].

بالنسبة لمحمد عابد الجابري فالقضية الأساسية تكمن في الوظيفة المنوطة بصدام الحضارات، فنهاية التاريخ تتحدث عن الماضي وتبعث على التفاؤل والاطمئنان بشأن مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تأكيدها على الانتصار اللبيرالي النهائي، مما يعني انتفاء مبررات اعتماد ميزانية ضخمة لوزارة الدفاع الأمريكية، الأمر الذي يعني انها لا تستجيب للطموحات الأمريكية من خلال القرن الجديد، مقارنة بهنتغتنون وأطروحته التي تتحدث عن المستقبل، وتنذر بالأخطار المقبلة المحدقة بالغرب، وتشدد على ضرورة توخي اليقظة و الحذر و التأهب للدفاع عن النموذج الحضاري الغربي – الأمريكي.

لقد كان صامويل هنتغتنون قلقا من مصير و مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية و موقعها القيادي، كما عرف أيضا بدعمه الدائم للخيارات الاستراتيجية الأمريكية المتمحورة بالأساس حول استمرار تفوقها العسكري و زعامتها للعالم، إلى جانب حفاظها على مصالحها الحيوية في العالم. لذلك دعا دائما في كتاباته إلى ضرورة احتفاظ الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمركزها القيادي، و كل ذلك حسبه لن يتأتى إلا من خلال دعم

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.19.

* يعتبر **البراديغم Paradigm** أو الاطار الفكري المعرفي او النموذج المعرفي مجموعة متألفة و منسجمة من المعتقدات و القيم /النظريات / القوانين / الأدوات / التكتيكات / و التطبيقات التي يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي ما، و تمثل تقليدا بحثيا كبيرا، أو طريقة في التفكير و الممارسة، و مرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي معين، و يهدف البراديغم الذي يعتبر توماس كوهن Thomas Kuhn أول من استعمله في أوائل ستينات 60 القرن العشرين، الى ادخال بعض التنظيم في الحقل النظري للعلاقات الدولية، فهو لا ينظر اليه كمجرد لفظ لغوي، بل هو مصطلح علمي يندرج ضمن سياق المعرفة العلمية و يشكل الاطار الذي يجري فيه تفسير كيفية تطور المعرفة العلمية من خلال ثورات متتالية و ليس عبر خطة تصاعدية.

[2] صامويل هنتغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة: مالك عبيد و محمود محمد خلف، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، 1999، ص.34.

مقومات الحضارة الغربية، وصيانة قيمها ومكوناتها الثقافية، في مقابل تفكيك الهويات الأخرى. فحسب هنتنغتون المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في[1] :

1. الابقاء على مركز القيادة العالمي.

2. الحيلولة دون بروز قوة منافسة.

3. العمل على تأمين المصالح الأمريكية في العالم الثالث، خاصة الخليج الفارسي و أمريكا الوسطى.

إنّ اطروحة صدام الحضارات لعبت دورا كبيرا في تعزيز مناطق النفوذ للولايات المتحدة، من خلال اشعار صانع القرار بموازين القوى الجديدة في النظام الدولي، إلى جانب تحذيرهم من مغبة الوقوع في فخ الغرور الانتصاري المترتب عن انهيار الاتحاد السوفياتي و حرب الخليج الثانية، و من ثمة وجوب تفادي التهاون و استصغار الخصوم الجدد، والابقاء على حالة التأهب المستمر لمواجهة الأخطار المقبلة.

كما انها أطروحة دعمت عملية صياغة صياغة دور استراتيجي جديد للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة بما يتلائم و المتغيرات الاقليمية و الدولية التي عرفها العالم، و كل ذلك لن يتأتى لها الا بإعادة بعث مناخ مواجهة على شاكلة المناخ السائد خلال الحرب الباردة. إنّ "الأنا الغربي" يعتمد في تعاطيه مع "الآخر" الجنوبي على استراتيجية التهميش / الاقصاء عبر خلق مناطق عازلة فاصلة بين الشمال و الجنوب، و هو ما أطلق عليها كريستوف روفان Christoph Rouffan "استراتيجية الليمس Limes" ، و هي عبارة عن دول عازلة يجري توظيفها لإحتواء و امتصاص الاضطرابات أو بالأحرى الأخطار الجديدة الوافدة من الجنوب، على غرار ما يحدث دول المغرب العربي[2].و لأن "الليمس Limes " المتوسطي الفاصل بين الأنا الأوربي والآخر الافريقي يعتبر أحد الأحزمة الأمنية الأكثر توترا، فقد أضحى محل اهتمام عسكري و اقتصادي / دبلوماسي غير مسبوق، وهو ما

---

[1] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة السلام، مرجع سابق الذكر**، ص.211.

[2] الليمس Limes : وهو خط دفاعي شيد من طرف الإمبراطورية الرومانية يفصل الثلث الشمالي المحتل عن الجنوب الصحراوي غير النافع. وقد شيّد هذا الخط الفاصل بعد القرن الثاني الميلادي بعد أن تمت للرومان السيطرة الكاملة على أراضي أفريقيا الشمالية. ويتركب خط الليمس من جدران فخمة شاهقة وخنادق وحفر وحدود محروسة وقلاع محمية من قبل الحرس العسكري، ويمكن تشبيهه بالجدار المحصن ضد الهجوم الأمازيغي المحتمل. وكان هذا الخط الفاصل يتكون من الفوساطوم الذي يتألف من أسوار تحفها خنادق من الخارج، ومن حصون للمراقبة غير بعيدة عن الفوساطوم، وطرق المواصلات الداخلية والخارجية التي تتصل بالفوساطوم قصد إمداد الحاميات بالمؤن والأسلحة. ويعني هذا أن خط الليمس كان يقوم بثلاثة أدوار أساسية: دور دفاعي يتمثل في حماية الحكومة الرومانية في إفريقيا الشمالية والحفاظ على مصالحها وكينونتها الاستعمارية من خلال التحصين بالقلاع واستعمال الأسوار العالية المتينة الشاهقة، ودور اقتصادي يكمن في إغناء التبادل التجاري مع القبائل الأمازيغية التي توجد في المنطقة الجنوبية لخط الليمس، ودور ترابي إذ كان الليمس يفصل بين منطقتين : منطقة شمالية رومانية ومنطقة جنوبية أمازيغية. للمزيد حول هذا المصطلح، أنظر في: « **Définition de LIMES** », ENCYCLOPÉDIE LAROUSSE, date de consultation : 12/05/2018, sur le lien suivant : *https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/limes/47170*

يتجلى في مشاريع عدة على غرار الشرق الأوسط الكبير، الحوار الأطلسي – المتوسطي، والهادفة كلها إلى ضمان استقرار ومصالح الشمال الحيوية، والحيلولة دون اجتياح الأفارقة للشمال المتحضر.

سبق للباحثة الأمريكية إيلين لابسيون Elline Lapsion أن أوضحت أن معظم الناس يفكرون في البحر الأبيض المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوربا، افريقيا،و أسيا، و أنه بحر تحيطه دول ذات هويات و مصالح مختلفة تماما. مع ذلك فإن البحر يوحد بالقدرة وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لها وضع خاص،كوحدة جغرافية تربط الدول بإهتمامات مشتركة لها ميزات التنافس على الموارد ،ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعا. كما أن الطابع الانبساطي والحيوي للمجال المغاربي دفع العديد من المفكرين الغربيين الى الرفع من قيمته الاستراتيجية، وهنا نجد ما قدمه سفرسكي Seversky عندما قام بإدراج أجزاء من المنطقة المغاربية ضمن ما يعرف بنظرية "منطقة المصير" Area of Decision والتي تمثل منطقة جيوسراتيجية، لكونها تأوي الأقطاب الصناعية الكبرى وتشكل عصب القوة الاقتصادية / العسكرية / التجمعات السكانية لمناطق جغرافية اقليمية، تزخر بإمكانات وموارد هائلة و تضم ناطق حيوية من العالم، ومن بينها أجزاء هامة من شمال افريقيا"[1].

كما أن حيوية وحساسية المنطقة المتوسطية (خاصة المتوسط الغربي و المنطقة المغاربية) تزداد أهمية بحكم قصر المسافة الجغرافية التي تفصله عن حلف شمال الأطلسي، والذي ينظر لهذه المنطقة كإمتداده الجنوبي، و أن كل ما يحدث فيه سيؤثر بشكل مباشر على مكوناته. لذلك تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان التواجد العسكري في المنطقة، إلى جانب امتلاك قواعد عسكرية في كل من ايطاليا، اسبانيا، جزر الكناري، وكلها لعبت دورا حيويا في تكريس النفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة. دون أن ننسى الرغبة الملحة و الدائمة للولايات المتحدة في اقامة مقر للقيادة العسكرية لمكافحة الارهاب على الرغم من تحفظ دول المنطقة[2].

فعلى الرغم من السعي الأوروبي لبناء إقليم متوسطي مرن يتوافق مع السياسات الأوروبية ويكرس النفوذ الأوروبي فيه، إلا أن الدخول الأمريكي على المنطقة بعد الحرب الباردة، والمراجع لمبدأ "تبادل الأدوار" الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة، جعل منطقة المتوسط تنتقل من "إطار استراتيجي" في السياسة الأوروبية، إلى تموقع

---

[1] عليلي منى، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002، ص.43.

[2] محمد فهمي عبد القادر، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري**، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009، ص.102.

أمريكي"مدروس" قائم على التنافس غير المعلن بين الطرفين، ومدعما بتراجع العامل الإيديولوجي مقابل صعود الهاجس الاقتصادي الذي لا يعترف بمبدأ تقاسم المصالح، وذلك من خلال تبلور رؤية أمريكية للإقليم المتوسطي ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذا المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط.

فحسب دافيد دومينيك David Dominique فإن المتوسط لا يتمتع بوجود موضوعي Objective Existance حسب الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، كما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط الكبير، وكخيار، فإن المتوسط يمثل حلما أو أسطورة ولكن ليس مجالا جغرافيا موضوعيا، لأن معالمه تتحدد استنادا إلى استراتيجيات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت تتموقع في المنطقة مستفيدة من المتغيرات الجيو استراتيجية بداية من التسعينات من القرن العشرين، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية فاعلا من بين العديد من الفاعلين في المتوسط إن لم تكن أكثرهم أهمية[1].فعلى الرغم من تراجع عوامل الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الروسي في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ بداية التسعينيات، إلا أن "المسرح المتوسطي" ظل يشكل أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية،التي تسعى للحفاظ على علاقات مستقرة مع دول المنطقة بحيث تضمن امتداد مصالحها الاستراتيجية و الاقتصادية المترابطة، بين "المجال الأطلسي" ومنطقة الشرق الأوسط وصولا إلى الخليج العربي /الفارسي ثم آسيا الوسطى، وهي حلقات استراتيجية متتالية يشكل فيها المتوسط حلقة وصل هامة.

وتعتبر هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة للبحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، إحدى الخلفيات الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار مفهوم "المجال المتوسطي الموسع" المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي باشره حلف شمال الأطلسي مع دول المنطقة[2].لقد أعطت التوجهات الأمريكية أولوية "استراتيجية" للمجال الشرقي لحوض المتوسط، باعتباره أقرب إلى المجالات الحيوية الرئيسية في كل من البلقان، الشرق الأوسط والخليج، وفي المقابل كان غرب المتوسط محورا للوجود الفرنسي الذي يعتبره الأمريكيون رغم هامش المنافسة بين الطرفين جبهة بالنيابة للاستراتيجية الغربية في المنطقة، وامتدادا طبيعيا للحزام الغربي في مواجهة الوجود السوفياتي بالمنطقة خلال فترة الحرب الباردة.

---

[1] « **Méditerranée et Nouveau Moyen-Orient**. **Quelle Construction Stratégiques** ? », Date de consultation : 15/06/2012 ; Disponible sur le lien suivant :
http://www.icmed.org/publications/quaderns/9/q9-195.pdf

[2] Stephan Larabee and others, « **NATO's Mediterranean Initiative**: **Policy issues and Dilemmas** », RAND corporation, 1999, P. 21.

وعلى الرغم من اختلاف المنظور الاستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أهميته في تقسيم المهام الاستراتيجية والأمنية بين الطرفين في المنطقة، إلا أن الطرفين حاليا يحرصان على تغليب هامش التقاطع والتكامل ولو بصورة ضمنية في أغلب مناطق العالم لتفادي الصدام بينهما، خاصة بالنسبة للطرف الأوروبي الذي يشتكي من غياب استراتيجية أمنية مشتركة على غرار كتلته الاقتصادية.

يؤكد ستيفان لارابي Stephan Larabee أن الخلافات الاستراتيجية لم تعد مبررة لا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولا بالنسبة لأوروبا، إذ أن المناطق الاستراتيجية في أوروبا، شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب غرب آسيا وحتى آسيا الوسطى، بدأت تتصل ببعضها البعض مما يجعل من غير المجدي تقسيم هذا المجال الاستراتيجي المتكامل إلى عدة مناطق إقليمية بحكم التفاعلات السريعة بينها، و هو ما يجعل كذلك عملية تقسيم المهام الاستراتيجية في نفس الحكم[1].

فعلى الرغم من الاهتمام الأمريكي بحوض البحر الأبيض المتوسط أثناء الحرب الباردة، وحرص الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1975 على ضرورة ملء الفراغ الذي خلفه الانسحاب البريطاني من المنطقة، استنادا إلى مبدأ "إزنهاور"، وفي إطار "استراتيجية ملء الفراغ" The Filling Vecuum، إلا أن الأولوية الاستراتيجية للأمريكيين كانت منصبة على"المتوسط الشرقي" باعتباره أقرب إلى المجالات الحيوية الرئيسية في كل من البلقان، الشرق الأوسط والخليج .وفي المقابل، كان "المتوسط الغربي" حكرا على التواجد الفرنسي، وجبهة غربية تمثل الاستراتيجية الرأسمالية في المنطقة وامتدادا طبيعيا للحزام الغربي في مواجهة الزحف والتواجد السوفياتي بالمنطقة خلال فترة الحرب الباردة.

ومع بداية فترة ما بعد الحرب الباردة، بقي السلوك الأمريكي في حوض البحر الأبيض المتوسط يتحرك بنفس الخلفيات تقريبا وذلك وفقا لثلاثة أهداف رئيسية وهي:

– احتواء مخلفات الاستراتيجية الناجمة عن الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك التصدي لمحاولات التملص الأوروبي الاستراتيجي في المنطقة.

[1] **Ibid**.

– مراقبة المجال البحري لحوض المتوسط كمعبر استراتيجي هام و حيوي بالنسبة للأمريكيين و الأوروبيين على حد سواء لنقل البضائع والنفط، وضمان إمداداته من الخليج وشمال إفريقيا[1]. واعتبار الممر البحري المتوسطي معبرا رئيسيا و حيويا لنقل وتحرك القوات الأمريكية عبر بؤر التوتر ومصادر التهديد – حسب منظور حماية المصالح الأمريكية –.

– حماية أمن إسرائيل التي يمتد مجالها الاستراتيجي الدفاعي و الهجومي من الخليج شرقا إلى غرب المتوسط غربا.

وفي هذا السياق يرى ايان لاسار Ian lesser نائب رئيس ومدير دراسات مجلس السلام في السياسة الدولية بلوس أنجلس، بأن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب على العراق في 2003، تعتبر أحداثا وقعت على حواف المتوسط، وهو ما يبرر طبيعة التواجد الأمريكي في المنطقة، وأن التغيرات الحاصلة على العلاقات العبر أطلسية، والهواجس المحيطة بالسياسة المطبقة اتجاه الأزمة الفلسطينية –الإسرائيلية، هي أيضا من العوامل الأكثر تأثيرا في السلوك الأمريكي تجاه المتوسط .و عليه فإنه وبالنظر إلى عمق العلاقات الأمريكية– المتوسطية تاريخيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى قوة متوسطية معتبرة، تلامس العديد من المجتمعات المتوسطية ولكن دون وضع استراتيجية متوسطية واضحة[2].

يمكن تقسيم الرهانات الأمريكية في منطقة المتوسط إلى ثلاثة مستويات (أبعاد):

أولا، أن الولايات المتحدة منشغلة بالمتوسط كإقليم مرتبط بالأمن الأوروبي، حيث ساهم توسيع حلف شمال الأطلسي، وإعادة هيكلة دول أوروبا الشرقية، في تحويل اهتمام واشنطن نحو شمال المتوسط، أين يعاني شركاء أمريكا من مشاكل تتعلق بالتنمية والأمن في حوض المتوسط.

ثانيا، اعتبار المتوسط كجسر نحو الخليج، وذلك انطلاقا من أهميته كمدخل سياسي و لوجيستيكي نحو الخليج الفارسي فخلال حرب الخليج الأولى(1990-1991)تم إرسال حوالي 90 % من القوات والمعدات الموجهة نحو الخليج عبر البحر الأبيض المتوسط، ولعب هذا الأخير دورا مشابها أثناء الحرب الأمريكية على العراق.

---

[1] خير الدين العايب،" **البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي**"،تاريخ الإطلاع:2013/02/15،على الرابط التالي:.. http://www.awm-dam.org/politic/18-19/fkr 18-19-017-htm

[2] Ian O.Lesser, « **Les Etats – Unis et la Méditerranée** », date de consultation : 20/05/2012, disponible sur le lien suivant : http://www.iemed.org/anuari/2004/fraticles/flesser.pdf.

ثالثا، أن تدخل واشنطن في مواضيع متوسطية إقليمية شائكة مثل الصحراء الغربية، مسار السلام في الشرق الأوسط، والتوتر في ليبيا، جعلها تعمل على إيجاد موقع ضمن الترتيبات الأمنية في المتوسط عبر العديد من المبادرات التي تدل على الاهتمام الأمريكي البالغ بالمنطقة[1].

بعد تبلور رؤية أمريكية تجاه المتوسط، بادرت الولايات المتحدة إلى تبني جملة من المهام الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مقسمة حسب أجندتها الأمنية كقوة عظمى .وما يهمنا من هذه المهام ما يرتبط بالنظام العربي الإقليمي والتي يمكن حصرها ضمن أربعة مهام:

1. ضمان أمن إسرائيل يعتبر من أولويات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن ممارسة إسرائيل" لمتوسطيتها" كفاعل في إطار العلاقات الأورو متوسطية، وكذا ارتباطها بمشروع الشراكة الأورومتوسطية، يجعل منها دولة متوسطية بامتياز تقع استراتيجيا في "المتوسط الشرقي" Eastern Mediterranean، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان أمنها وتفوقها داخل النظام العربي الإقليمي الرافض لوجودها –ولو ظاهريا–.

2."الفوضى الخلاقة "كخيار لاحتواء سوريا ولبنان في المتوسط الشرقي، حيث يرتبط السلام في الشرق الأوسط حسب الرؤية الأمريكية بنشر الديمقراطية، ولتحقيق ذلك عملت الدوائر الأمريكية على تنويع سياساتها في المنطقة تزامنا مع متطلبات كل مرحلة، وقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة "الفوضى الخلاقة" في سعيها للسيطرة الكاملة على المتوسط الشرقي، حيث تتداخل هذه السياسة مع المشاريع الأمريكية التي طرحت على المنطقة وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير[2].

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تعاني أزمة مصداقية بين شعوب المتوسط الشرقي، فهي بأمس الحاجة إلى توفير مناخ مناسب لتنفيذ مشروعها .و إتجهت هذه السياسة بصورة أخص نحو سوريا ولبنان لأن باقي

---

[1] **Ibid**.

[2] ويشرح جيل دورونو J.Dorono استراتيجية الفوضى الخلاقة فيقول : تتضمن عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير، ويستوجب دعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي، واختراع رمز يمكنهم التوحد حوله وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها". إن الحاجة إلى" الفوضى الخلاقة"، مردها افتقاد أي طرف خارجي إلى القدرة على التأثير في بنية دولة مستهدفة دون وجود عوامل داخلية مساعدة ومرتبطة به من حيث الأهداف أو بشكل عضوي". ويمثل روبرت ساتلوف Robert Satloff المدير التنفيذي لمؤسسة "واشنطن لسياسات الشرق الأوسط" أحد أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة، وأول من استخدم هذا المصطلح في مقالة تحليلية له بتاريخ 15 مارس2005 ،وقد اقترح ساتلوف إقصاء مصطلحي العالم العربي والإسلامي من القاموس الدبلوماسي الأمريكي، وطالب بالتعامل مع العالم العربي من خلال مقاربة خاصة بكل بلد على حدة. لمزيد من التوضيح أنظر في :

– هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين :المحافظة الجديدة والواقعية**، القاهرة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومكتبة مدبولي، 2008 ، ص. 5. و ياسر حسن تامر،" **الفوضى الخلاقة :الأسس النظرية والفكرية**"،تاريخ الاطلاع : 2012/03/15،على الرابط التالي:

http://www.albidapress.net/news.phpraction.view8id.11748

دول المنطقة تشكل أعمدة لحماية المصالح الأمريكية أو بعضها، في حين أن سوريا وبعض القوى اللبنانية المعارضة للسياسات الأمريكية مثل حزب لله، تمثل إحدى الحلقات المناوئة للسلوك الأمريكي في المنطقة.

3.**إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب في إطار قضية الصحراء الغربية**، حيث و بحكم تدويل النزاع وأهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن نزاع الصحراء الغربية لم يعد إقليميا، مما جعل مواقف القوى الكبرى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأطراف المعنية محليا. على هذا الأساس، تحاول الولايات المتحدة انتهاج "سياسة متزنة" تجاه المغرب والجزائر، رغم أن موقفها قريب جدا من التصور المغربي للتسوية، وهنا تكمن نقطة الالتقاء الوحيدة بين السياستين الأمريكية والفرنسية في المغرب العربي[1].

حيث أن كل من واشنطن وباريس تشجعان الصحراويين على القبول بحكم ذاتي واسع في إطار السيادة المغربية أو ما يعرف بـ"الحل الثالث"، وتعتبران أن أي انتصارا صحراويا سيزعزع استقرار المغرب وعاهله محمد السادس، الذي تعتبرانه "محدثا " بمقدوره إدخال المملكة عهد الانفتاح الاقتصادي والسياسي*.

4.**التركيز على منطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط**، فمنطقة الساحل الإفريقي سبق و أن خضعت للعديد من التجاذبات التي أفرزت صراعا غير معلن بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على ثروات المنطقة الحيوية من بترول و يورانيوم ومعادن أخرى ثمينة .ورغم أسبقية التواجد العسكري والأمني الفرنسي في المنطقة بفضل السياسة الفرنسية الإفريقية التي أرساها ديغول ثم جورج بومبيدو، فإن باريس بدأت تفقد خلال التسعينيات مصالحها على خلفية التموقع الأمريكي الذي وظف نظرية ملئ الفراغ لكروكر، لضمان تواجد أكبر في مناطق نفوذ القوى التقليدية[2].وازداد اهتمام الولايات المتحدة بدول الساحل مع توظيف نظريات مثل الحروب اللامتوازية من قبل الجنرال ويسلي كلارك، والحروب ذات النطاق المحدود والقبلية الجديدة لجوزيف ناي، لتفسير الصراعات الجديدة على أساس أنها صراعات بين أطراف أقل حجما من الدول بأدوات غير تقليدية.

و مع إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال التحاقها بتنظيم القاعدة، ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة مع تفعيل آليات للتعاون الأمني والاستخباراتي، وتشكيل مبادرة برنامج الدعم العسكري "بان الساحل"

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر: المكتبة العصرية،2005، ص. 83.

* يمكن ملاحظة ذلك من خلال تصريحات الطرفين الفرنسي والأمريكي بعد إقرار المملكة المغربية للدستور الجديد في 2011،أين اعتبر الطرفان المغرب كنموذج يجب على جيرانه الاحتذاء به، في إشارة إلى الجزائر .

[2] حفيظ صواليلي،" **الساحل الإفريقي يستقطب أطماع و يرسم استراتيجيات الغرب الأمنية**"، الخبر، الأحد 21 مارس 2010 ، العدد: 3600 ،ص .04.

ابتداء من 2004 الذي جمع هيئات الأركان لدول المغرب العربي ودول الساحل بمقر القيادة الأوروبية للجيش الأمريكي [1].ويتضح من خلال هذه المبادرة أن منطقة الساحل أضحت ضمن نطاق ما يعرف بالقوس الأمني للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية "سانتكوم" على اعتبار أن أي توتر عال، يمكن أن يهدد مصالح الغرب في المنطقة، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى دعم هذه الدول باقتراح تشكيل قيادة عسكرية افريقية "أفريكوم "وإقامة قاعدة للتدخل السريع مدعمة بقوات الصفوة "دلتا" بجيبوتي، فضلا على تقديم الدعم المالي لبرنامج "بان ساحل" لتقويض نشاط القاعدة المتنامية.

أما بالنسبة للوسائل والآليات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تنفيذ سياساتها، فعلى الرغم من تعددها إلا أن الأداة العسكرية تظل ركيزة أساسية تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ سياساتها و الحفاظ على مصالحها. وكدليل على أهمية البعد العسكري في التوجهات الخارجية للسياسة الأمريكية، قامت هذه الأخيرة بنشر خمسة (05) أساطيل بحرية موزعة على بحار ومحيطات العالم من أجل التواجد في مسارح العمليات وتحقيق السيطرة البحرية والجوية.

و توزيع هذه الأساطيل البحرية كالتالي:

- الأسطول الثاني(Second Fleet): ومنطقة عملياته هي المحيط الأطلسي، ومقر قيادته في نورفولك (إيسلندا).

- الأسطول الثالث (Third Fleet): و منطقة عملياته المنطقة المركزية للمحيط الهادي و مقر قيادته في بيرل هاربر (هاواي).

- الأسطول الخامس (Fifth Fleet): و منطقة عملياته الخليج العربي و مقر قيادته المنامة (البحرين).

- الأسطول السابع (Seventh Fleet): و منطقة عملياته المنطقة الغربية للمحيط الهادي و مقر قيادته في يوكاشا (اليابان).

- الأسطول السادس (Sixth Fleet): و منطقة عملياته البحر الأبيض المتوسط و مقر قيادته في نابولي (إيطاليا).

[1] عزيز طواهر، "**فشل الهجوم الفرنسي يؤكد عدم جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل**"، تاريخ الاطلاع : 2012/02/15،على الرابط التالي:
http://www.djazairess.com/alahrar/17930

إذا الأسطول السادس هو الدرع العسكرية الخاصة بالمصالح الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و تتمثل أهم المهام الأمنية التي أسندت إليه أكبر بكثير من تلك التي أوكلت إليه من طرف وزارة الخارجية الأمريكية في أثناء الحرب الباردة ،على غرار[1]:

- الدفاع عن الأمن الأوربي وحمايته من التوسع الشيوعي.

- مراقبة التحركات العسكرية السوفياتية و التجسس على الغواصات السوفياتية التي تعبر مياه البحر الأبيض المتوسط و البحر الأسود.

- رعاية المصالح الأمريكية الحيوية و أولها إستمرارية تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق الأمريكية.

و لكن بعد نهاية الحرب الباردة و في إطار التنافس الأوربي – الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة النظر في مهام الأسطول السادس، لتصبح من مهامه[2]:

- ضمان عبور الناقلات التجارية والنفطية من البحر الأبيض المتوسط على منطقة الشرق الأوسط.

- مراقبة تحركات القوى النووية، على غرار فرنسا، روسيا و أوكرانيا.

- مراقبة النزاعات الإقليمية و حصر عملياتها العسكرية من اجل منع امتدادها إلى دول مجاورة.

لقد أثبتت بلدان شمال غرب إفريقيا، المغرب والجزائر وتونس، أنها أكثر مرونة أو أكثر تكيفاً مع الاضطرابات السياسية التي اجتاحت المنطقة في السنوات الأخيرة من دول الشرق الأوسط الأخرى. ومع ذلك، لا يزال الاستقرار يشكل تحدياً كبيراً لجميع هذه الدول بدرجات متفاوتة. وفي الدراسة التي نشرها معهد واشنطن الأميركي، يحذر روبرت ساتلوف Robert Satloff وسارة فوير Sarah Feuer من تجاهل تلك المنطقة من الشرق الأوسط، التي لا تجتذب نفس القدر من الاهتمام الموجّه لمناطق تواجه صراعات أكثر حدة، بتحديد المصالح الاستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة في هذه المنطقة.

---

[1] Sami Makki, « **la Stratégie Américaine en Méditerranée**», date de consultation : 20/02/2012, diponible sur le lien suivant : *http://www.cairn.info/load_pdf?ID_Article=come_040_0125*

[2] عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، باتنة: جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012،ص ص.96-100.

بالنظر إلى الدرجة التي تؤثر بها الأحداث في منطقة المغرب العربي على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وخارجها، تشير الدراسة الحاملة لعنوان " تعزيز الاستقرار في غرب افريقيا: أفكار للسياسة الامريكية اتجاه المغرب والجزائر وتونس" السبل المحددة التي تستطيع من خلالها الإدارة الأمريكية الجديدة لترامب تعزيز تلك المصالح على صعيد العلاقات الثنائية والإقليمية على حد سواء. و هنا تشير إلى أنه يجب على الإدارة الأميركية الجديدة إعطاء الأولوية لثلاثة أهداف استراتيجية في تعاملها مع هذه الدول:

أ.تعزيز الاستقرار: من مصلحة الولايات المتحدة أن تتعامل مع دول قوية، ويفضل أن تكون ديمقراطية، على استعداد للعمل في شراكة مع واشنطن لتحقيق الأهداف المشتركة. في السنوات الأخيرة، أصبحت الحاجة إلى الاهتمام بغرب افريقيا ملحة، نظراً لحالة الفوضى التي اجتاحت ليبيا، ووصول دول الساحل، مالي، والنيجر، وتشاد إلى حافة الانهيار. حيث سيفيد تعزيز الاستقرار في تونس، والجزائر، والمغرب في احتواء الصراع الليبي، وحماية هذه الدول من خطر الجماعات الإرهابية التي تحتشد في وسط افريقيا، وكذلك ضمان استمرار تنظيم تدفق المهاجرين إلى أوروبا[1].

ب.منع انتشار الإرهاب: يعتبر التعاون مع المغرب والجزائر وتونس عنصراً حاسماً في أي استراتيجية تهدف إلى منع انتشار الإرهاب الصادر من ليبيا أو دول الساحل، وكذا منع الناس في منطقة شمال غرب افريقيا من الإنظمام إلى الجماعات المتطرفة و للعمليات الارهابية العابرة، وكذا عمليات التجنيد و التمويل يشكل اولوية عالية.

ج.ضمان الأمن البحري: يشير التقرير إلى أن العلاقات الجيدة للولايات المتحدة الامريكية مع شركائها في شمال غرب إفريقيا يشكل ضرورة للحفاظ على حرية التنقل للأسطول السادس الأميركي في البحر الأبيض المتوسط، ما يضمن أمن حلفاء أميركا في حلف شمال الأطلسي أو من خارج الحلف في المنطقة، وعنصراً حاسماً في عمليات الولايات المتحدة المضادة للإرهاب. وفي هذا السياق،كانت الضربات الجوية التي أطلقت من السفن الأميركية ضد أهداف تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا ستفشل من دون شراكات الولايات المتحدة مع دول شمال إفريقيا.

[1] Robert Satloff & Sarah Feuer , « **Srengthening Stability In Northwest AFRICA Ideas for U.S. Policy toward Morocco, Algeria, and Tunisia** », Washington Institute, N.33, FEBRUARY 2017, P.03.

في السنوات الأخيرة، ازداد تواجد البحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، ما قد يشكل تحدياً لمصالح الولايات المتحدة وعمليات مكافحة الإرهاب على المدى الطويل والمتوسط. لذلك، يظل الحفاظ على حرية العمليات الأميركية في البحر المتوسط هدفاً شديد الأهمية في السنوات القادمة.

بالنسبة للتهديدات والتحديات المطروحة حسب الدراسة، في الوقت الحاضر، تهدد أربعة تحديات استقرار شمال غرب إفريقيا ومصالح الولايات المتحدة:

أ.انتشار التطرف والإرهاب:

حتى اندلا ع الثورات العربية في عام 2011، كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هو المهيمن في شمال إفريقيا. مع الانتفاضة الليبية والحرب الأهلية التي تلتها، انتشرت الأسلحة والشبكات الإرهابية بسرعة في جميع أنحاء شمال إفريقيا وعبر المساحات غير المحكومة من منطقة الساحل (في دول مالي والنيجر وتشاد). قادت القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي انتفاضة في شمال مالي في عام 2012، ما تسبب في تدخل فرنسا، التي وضعت نهاية لتلك الانتفاضة. وسمحت الفوضى في ليبيا لتنظيم الدولة الإسلامية بإقامة بؤر استيطانية في درنة وسرت بليبيا، لكن الجهود العسكرية الليبية في عام 2016 طردت التنظيم من تلك المدن بدعم من الضربات الجوية الأميركية[1].

ب.الخلافة الرئاسية والتحديات الاقتصادية في الجزائر:

في السنوات الأخيرة، أثارت الحالة الصحية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إلى جانب سلسلة من عمليات إعادة الهيكلة داخل الأجهزة الأمنية للدولة، المخاوف بشأن استقرار البلاد في حال وجود خطة خلافة غير واضحة. وعلى الأرجح، فإن الأجهزة العسكرية والأمنية قد اختارت بالفعل خليفة بوتفليقة. حتى مع وجود انتقال

[1]. علاوة على ذلك، تواجه البلدان الثلاثة تحدياً خطيراً مع التطرف داخل حدودها. فالتونسيون يشكلون أكبر نسبة من المقاتلين الأجانب في صفوف الجماعات الجهادية في سوريا والعراق وليبيا، والجزائر شهدت انبعاث السلفية المتطرفة في السنوات الأخيرة. أما المغرب، فيذكر أن نحو 2500 من مواطنيها غادروا البلاد للانضمام إلى الجماعات الجهادية، للمزيد أنظر في:

- Zelin, A. Y. et al. , '**ICSR Insight**: **Up to 11,000 Foreign Fighters in Syria; Steep Rise Among Western Europeans'**, The International Centre for the Study of Radicalisation, 17 December 2013, at: *http://icsr.info/2013/12/icsrinsight-11000-foreign-fighters-syria-steep-riseamong-western-europeans/;*

-Hegghammer, T.,**'Syria's Foreign Fighters'**, Foreign Policy, 9 December 2013, consultation date:12/02/2015, available in:

http://mideastafrica.foreignpolicy.com/pos ts/2013/12/09/syrias_foreign_fighters

- Richard Barrett, **Foreign Fighters in Syria** , The Soufan Group, June 2014.

سلس للسلطة، فإن انخفاض أسعار النفط يعني أن الرئيس الجزائري القادم سوف يرث تحديات اقتصادية صعبة، حيث شهدت السنوات الخمس الماضية آلاف الاحتجاجات الصغيرة من جانب الجزائريين يطالبون بالحصول على السكن والرعاية الصحية وفرص العمل[1].

ج.تجدد نزاع الصحراء الغربية: حيث ومنذ وقف إطلاق النار عام 1991 بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو، لم يحدث تقدم كبير في حل النزاع حول إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه، فاتفاق 1991 دعا لإجراء استفتاء في الإقليم لاختيار الاستقلال أو الاندماج مع المغرب، بعدها بأكثر من ربع قرن، لم يُجرَ الاستفتاء، وزادت سيطرة المغرب على الإقليم، وشهدت المنطقة تزايد أعمال العنف[2].

د.الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن تباطؤ الإصلاح:

لا تزال صور الفوضى والحروب التي تعاني منها الكثير من دول العالم العربي، خاصة سوريا وليبيا واليمن، تثبط من احتمالات قيام ثورة شعبية في أي من الدول الثلاث في المستقبل القريب. ومع ذلك، فإن الإحباط العام من وتيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي، والغضب من انتشار الفساد ما زال متفشياً. ففي تونس، على سبيل المثال، يعتقد 75% من الناس أن حالة الاقتصاد "سيئة نوعاً ما" أو "سيئة جداً"، ويرى 40% أن الفساد ينبغي أن يكون على رأس أولويات الحكومة[3]. وفي المغرب، قال ما يقرب من نصف المشاركين في الاستطلاع عام 2016 إن عليهم دفع رشوة للحصول على الخدمات العامة[4]. ولتعزيز المصالح الأميركية في شمال غرب إفريقيا، تقترح الدراسة على إدارة ترامب تنفيذ عدد من المبادرات. على غرار القيام باستثمارات متواضعة نسبياً من

---

[1] Robert Satloff & Sarah Feuer , **Op.cit**., P.04.

للمزيد أنظر كذلك في:

Robert S. Ford , « **Challenges Ahead for Algeria in 2016**,The Middle East Institute , Jan 5, 2016, consultation date : 10/07/2016, available in *: http://www.mei.edu/content/article/challenges-ahead-algeria-2016*

[2] Robert Satloff & Sarah Feuer , **Op.cit**.

[3] International Republican Institute, « **Tunisia**: **Poll Reveals Economic Dissatisfaction**, **but Reduced Pessimism** », July 13 2016,available in : *http://www.iri.org/resource/tunisia-poll-reveals-economic-dissatisfaction-reduced-pessimism*.

[4] Zainab Calcuttawala, « **48 Percent of Moroccans Paid Bribes for Public Services in Last 12 Months** », *Morocco World News*, May 3, 2016,available in : *https://www.moroccoworldnews.com/2016/05/185623/48-percent-of-moroccanspaid-bribes-for-public-services-in-last-12-months/.*

الاهتمام الدبلوماسي والمساعدات الاقتصادية والمساعدات الأمنية، ستكون الإدارة الجديدة قادرة على حماية مصالح الولايات المتحدة في شمال غرب إفريقيا[1].

1. العلاقات الأميركية التونسية: التوجه نحو دعم تلك العلاقات بصورة أكبر من خلال مجموعة من الأليات أهمها:

– لدى الولايات المتحدة مصلحة قوية في استقرار تونس ونجاح ديمقراطيتها الوليدة، حيث تتحقق مصالح الولايات المتحدة في تونس على أفضل وجه عن طريق تركيز الجهود في المجالات التالية: فالاستمرار في توجيه المساعدة الأمنية نحو السيطرة على الحدود، وتدريب الشرطة المدنية، ومكافحة الإرهاب المحلي. بمساعدة الولايات المتحدة وأوروبا، شهد الجيش التونسي الصغير نسبياً تحسينات في قدرته على رصد ومراقبة حدود البلاد مع ليبيا والجزائر*.

– منح مؤسسة تحدي الألفية، برزت مؤسسة تحدي الألفية (MCC) منذ إنشائها في عام 2004 بموجب قانون صادر عن الكونغرس،كوسيلة فعالة للغاية لتقديم مساعدات التنمية الأميركية للدول التي تثبت التزامها بالحكم الرشيد[2]. في عام 2011، في أعقاب الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، كانت تونس مرشحة للحصول على منحة مؤسسة تحدي الألفية، وقد أعادت دوامة التراجع الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية تونس مرة أخرى إلى الشريحة المتوسطة الدنيا للدخل، مما جعلها مؤهلة للتقدم للحصول على تلك المنحة في ديسمبر 2016[3].

– الدعم المباشر للحكومة لتعزيز البرلمان ودعم الانتخابات المحلية، أين يعتبر وجود نظام برلماني يعمل بشكل جيد أمراً ضرورياً لمكافحة التطرف ومنع الاضطرابات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تستهدف البرامج المتعلقة بالحكومة بناء القدرات في هذين المجالين: فعالية البرلمان، حيث يفتقر العديد من الممثلين المنتخبين إلى الأدوات الأساسية

---

[1] **Ibid**, P.05.

*ترى الدراسة أن اشد التحديات إلحاحا التي تواجه تونس متعلقة بالأمن والاقتصاد، هنا تم توزيع 140 مليون دولار المقدمة في إطار المساعدة الخارجية الأمريكية أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد. من% كمساعدة أمنية، 36% الدعم الاقتصادي، و19 %المخصصة للسنة المالية 17/2016 في 45

[2] تُعتبر مؤسسة تحدي الألفية (MCC) وكالة أمريكية حكومية مستقلة، وهي تعمل على الحدّ من الفقر في العالم من خلال النمو الاقتصادي. أنشئت مؤسّسة تحدّي الألفيّة سنة 2004 وهي تقدّم منحا لفترة زمنيّة محدّدة وتوفّر مساعدات للبلدان الفقيرة التي تلبّي المعايير الصارمة لتحقيق الحوكمة الرشيد، لمحاربة الفساد، ولاحترام الحقوق الديموقراطيّة. لمعرفة المزيد حول مؤسسة تحدي الألفية(MCC) ، للمزيد حولها أنظر في الرابط التالي: https://www.mcc.gov/ :

[3] تشير الدراسة إلى أن مجلس إدارة مؤسسة تحدي الألفية وافق على طلب تونس كوسيلة "لتشجيع النمو الاقتصادي والحد من الفقر"، وأنه على الإدارة الجديدة أن تتابع تنفيذ هذه الخطة، وتساعد تونس على الاستفادة من هذه الفرصة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الملحة في البلاد.

للقيام بعملهم (على سبيل المثال، أجهزة الكمبيوتر والمكاتب وموظفي الدعم)، والإعداد الإداري للانتخابات المحلية المقبلة، التي ينظر لها على أنها مؤشر على التقدم الديمقراطي، ولكنها تُؤجل بسبب عدم كفاية الموارد.

2. العلاقات الأميركية – الجزائرية: من خلال النقاط التالية، تقترح الدراسة ما يلي:

– في السنوات المقبلة، ستواصل الجزائر مواجهة التهديدات الإرهابية على طول حدودها وستعاني من اقتصاد تضرر بشدة جراء تراجع أسعار النفط. منذ استقلالها عن الحكم الفرنسي في عام 1962، تجنبت الجزائر تعميق العلاقات مع الدول الغربية، وتبنت سياسة عدم الانحياز، وتوجهاً اقتصادياً يعتمد أساساً على بيع النفط والغاز. لكن في السنوات الأخيرة، حفز الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية المبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد للحد من اعتماد البلاد على بيع النفط والغاز، وهذه قد تكون فرصة لتوسيع العلاقات الثنائية[1].

و حسب التقرير نفسه فإنه يجب على الإدارة الجديدة تكون على استعداد للاستفادة من الفرص المحتملة بالطرق التالية[2]:

– التقارب مع الجزائر كشريك، وليس كمتلقٍ للمعونة، فمن المرجح أن تظل السياسة الخارجية للجزائر تتسم بالنزعة القومية الحادة، وتفضيل عدم الانحياز والحفاظ على العلاقات مع دول الكتلة الشرقية السابقة، خاصة روسيا، ومعارضة التدخل الأجنبي؛ والتشكيك في الدوافع الغربية في المنطقة.

– تستطيع إدارة ترامب تعزيز التواصل مع الجزائر للاستفادة من الفرص المحتملة إذا تمكن المسؤولون الأميركيون من التأكيد على دور الجزائر كشريك في التعامل مع المصالح المشتركة، وليس كمتلقٍ للمساعدات الأميركية. حتى لو ظلت العلاقة تركز على الدفاع والأمن ومكافحة الإرهاب، يجب على واشنطن النظر في دعوة الجزائر إلى شراكات ذات صلة[3].

– التوسع في برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، حيث و منذ عام 2008، أنفقت الولايات المتحدة ما يقرب من مليون دولار سنوياً على التعليم والتدريب العسكري الدولي لجلب ضباط الجيش الجزائري إلى الولايات

---

[1] Julian Pecquet, « **Self-reliant Algeria cracks open the door to US influence** », Al-Monitor, consultation date : 12/06/2016, available in :
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/07/algeria-seeks-us-cooperation.html

[2] Robert Satloff & Sarah Feuer , **Op.cit**., PP.06-07.

[3] تشير نفس الدراسة إلى انخفاض مستويات المساعدة الخارجية السنوية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لم تبلغ 2 مليون دولار خلال 2016-2017.

المتحدة للحصول على التدريب المتقدم، و يتلقى التدريب نحو سبعة وعشرين ضابطاً جزائرياً كل عام. وفي الآونة الأخيرة، حقق مسؤولون أميركيون في الجزائر بعض النجاح بإشراك جيل الشباب من مسؤولي الجيش والاستخبارات من المستوى المتوسط، ما يعكس الاتجاه الإيجابي الذي تستطيع الإدارة القادمة أن تستفيد منه بتوسيع البرنامج.

– وضع الأسس للتوسّع في الشراكات التجارية مع تراجع أسعار النفط، و هنا يقول مراقبون إن السنوات المقبلة ستشهد فرصاً استثمارية كبيرة للشركات الأميركية. يجب على الإدارة الجديدة تشجيع وتسهيل التعاقدات التجارية المنتظمة بين الجزائر والولايات المتحدة وضمان استفادة الشركات الأمريكية من هذا الانفتاح عند وقوعه.

3. العلاقات الأميركية المغربية:

من بين الدول المغاربية الثلاث، يتمتع المغرب بأعمق وأقدم العلاقات مع الولايات المتحدة، ازدادت عمقاً في العقد الماضي بموجب اتفاق التجارة الحرة، وتزايد التعاون الأمني، ومنحتين من مؤسسة تحدي الألفية. منذ عام 2004، يعتبر المغرب أكبر حليف للولايات المتحدة من خارج حلف شمال الأطلسي، ومنذ عام 2008، يعقد البلدان سنوياً مناورات عسكرية مشتركة[1].

في الوقت نفسه، اتسمت العلاقة الثنائية بين البلدين بتكرار التوترات أكثر من العلاقات الأميركية مع الجزائر وتونس. في إدارة أوباما، شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والمغرب توتراً بسبب ضعف الدعم الأميركي التقليدي للمغرب في الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية، وانتقاد النظام الملكي في تقييم وزارة الخارجية الأميركية لسجله الخاص بحقوق الإنسان. وهنا تشير الدراسة إلى ضرورة تعزيز العلاقة واستعادة الشعور بالثقة والاطمئنان يجب أن يكون من أهم الأولويات. ينبغي أن تتخذ إدارة ترامب التدابير الإضافية التالية لتعزيز هذه العلاقة:

– **تشجيع تنامي القيادة المغربية في القارة الإفريقية** : في السنوات الأخيرة، سعى الملك محمد السادس إلى توسيع النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي والأمني للمملكة عبر إفريقيا. وقد انعكس هذا في الجهود الرامية إلى ريادة

---

[1] للمزيد حول هذا العنصر بالذات أنظر في:

– محمد بنهاشم، **العلاقات الأمريكية المغاربية**، الرباط، دار أبي رقراق للنشر و التوزيع، 2009.

– **الحسان بوقنطار** ،"**السياسة الخارجية المغربية : الفاعلون والتفاعلات**" ،شركة بابل للطباعة والنشر، 2002.

– محمد بنهاشم،**العلاقات المغربية الأمريكية:دراسة في التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالمغرب 1786–1912** ،مجلة القوات المسلحة الملكية ،العدد: 326 ،مارس 2009.

المغرب كمركز مالي للاستثمار الإفريقي، وكذلك قرار السعي للانضمام إلى الاتحاد الإفريقي بعد سنوات من مقاطعة المنظمة، وتدريب القادة الدينيين في المنطقة لمواجهة الأيديولوجيات المتطرفة، والمشاركة في مبادرات الأمن الإقليمي. يجب على الولايات المتحدة أن ترحب بتلك المبادرات وتشجعها وتدعمها.

– إنشاء صندوق المشاريع المغربية الأميركية أكثر من أي بلد في شمال إفريقيا، عزز المغرب في السنوات الخمس عشرة الماضية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحفيز النمو الاقتصادي. كان لمثل هذه الشراكات الفضل في تنشيط الاقتصاديات المحلية في مدن مثل طنجة، إذ نما التوظيف لثلاثة أضعاف المعدل الوطني بين عامي 2005 و2012، ودفع إلى إنشاء جامعات جديدة تركز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).

– تشجيع أجندة الإصلاح السياسي في المغرب حتى الآن، اختار المغرب عملية تدريجية للإصلاح السياسي في الإطار الملكي. حالياً، يتم تخصيص 20% من المساعدات الخارجية الأميركية إلى المغرب من أجل برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم المجتمع المدني والأحزاب السياسية، لكن نظراً لحيوية المجتمع المدني المغربي، وانخفاض مستوى ثقة الجمهور في الأحزاب السياسية، قد تكون هناك حجة قوية لإعادة توجيه المساعدات الأميركية إلى المبادرات التي من شأنها دفع أجندة الإصلاح التي بدأت في عام 2011 على نحو فعال ومباشر.

– التوسع في مبادرات تعليم اللغة الإنكليزية:

على الرغم من هيمنة النخب الناطقة بالفرنسية على مؤسسات الدولة المغربية، يتزايد الطلب بين جيل الشباب المغاربة على التعليم باللغة الإنكليزية والتعليم العالي على الطريقة الأميركية، وفرص الدراسة في الولايات المتحدة. وهذا يوفر فرصة استراتيجية للولايات المتحدة لتوسيع نفوذها الثقافي في البلاد. وقد عززت الصراعات الاقتصادية في أوروبا، إلى جانب العلاقة المتوترة مع الأقليات المسلمة في القارة العجوز، وبخاصة فرنسا، التصور لدى العديد من المغاربة بأن اللغة الإنكليزية، والتعليم على الطريقة الأميركية، يتيح فرصاً أكبر للتقدم.

استنتاجات الفصل الثاني:

تحيلنا العناصر السابقة التي تمت دراستها إلى تسجيل مجموعة من الإستنتاجات ، اهمها:

1) ساهم خطاب التهديدات القادمة من الجنوب في الغرب –وعلى مدى واسع –في تشكيل وصناعة رأي عام مقتنع بذلك، وبالتالي أصبح حوض المتوسط الخط الفاصل بين الشمال والجنوب في النظام العالمي .وهو – في الحقيقة –أكثر من مجرد حدود فاصلة بل يتعداها إلى انكسار بين منطقة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا القوس اللاتيني، ومنطقة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة تخضع لحالة تراجع فوضوي.

2) يبدو الإتحاد الأوروبي متماسك بشكل بارز بالمقارنة مع البحر الأبيض الممزق، ومع ذلك ينظر إلى دول الجنوب كتهديد لدول الشمال، فالمخاطر العسكرية المباشرة تبقى بشكل واسع أفقية البعد أي جنوبية–جنوبية أكثر منها جنوبية– شمالية، لاسيما في غرب المتوسط.

3) ينجر النظر للارهاب كتهديد حقيقي للأمن الأوربي عنه نوع من النظرة القيمية، والتي يصعب تفسيرها، حيث تحدد نوع الهدف من خلال ابرازه كتهديد للأمن و الهوية الأوربية، فهي مرتبطة بنوع الفاعل و هويته أي من هو "المهدَد" و ليس من هو "المهدِد" .

4) يعكس الخطاب الأمني الأوروبي حول المتوسط تحول الاهتمامات الأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي، وتبنّيه لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن وهو يعكس الاختلاف في مدركات التهديد بين الشمال والجنوب من جهة. وأصبحت التهديدات التي هي عبارة عن "بناء ذهني" وتركيب لخطابات سياسية واجتماعية، الهدف منها الاستجابة للحاجيات الأمنية الأوروبية الجديدة بعد زوال التهديد الشيوعي، وضمان استمرارية المؤسسات الأمنية، وتبرير سياسات الأمننة في المنطقة المتوسطية.

5) يكتفي الطرف العربي عامة والمغاربي بصفة خاصة أمام المنافسة الغربية بتبني واستهلاك المقاربات والنظريات والمفاهيم، فعلى غرار الأمن في المتوسط، فإن الأمن العربي يستلزم الحديث عنه بصيغة الجمع وليس أمن قومي عربي، وهذا لا يعني عدم وجود منظومة أمنية عربية فقط، بل الاختلاف أيضا يصل حد التعارض في مدركات التهديد والشواغل الأمنية للبلدان العربية.

6) إن ما يميز نظرة الدول المغاربية و الجنوبية لمدركات التهديد و مفهوم الأمن ،هو غياب جملة الأفكار و المعايير التي تعتبر منطلق التطور الاستراتيجي في فهم واقع البنية الأمنية في هذه الدول، فربط مفهوم الامن بعناصر

تقليدية يجعل من الصعب السيطرة و حتى فهم العناصر المستجدة و التهديدات المتجددة، والتي تعتبر عابرة للحدود و بالتالي تبقى هذه الدول في عجز تام في مواجهتها نظرا لضعف البناء السياسي و امؤسسي المبني على مجموعة من الأفكار و متابعة تطورها و ممارستها على الصعيدين الداخلي و الخارجي ، مما يزيد من تعقيد الظاهرة الأمنية في دول جنوب المتوسط.

الفصل الثالث:

ديناميكية الترتيبات الأمنية المتضاربة في المتوسط الغربي

مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتقال النظام الدولي نحو الأحادية القطبية وسيطرة النظام الليبرالي الرأسمالي على العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار العولمة في جميع مجالاتها (الاقتصادية الاجتماعية والثقافية) وتزامنا مع نفس التطور عرف العالم ظهور بعض التحديات الجديدة والتي جاءت كانعكاس للمحاولات الغربية ترسيخ النموذج الليبرالي الغربي على المجتمعات التي كانت تحت المظلة الاشتراكية، تلك التحديات كان لها الأثر السلبي خاصة على الاتحاد الأوروبي كونه أحد الأقاليم القريبة من مراكز التهديد، حيث يعتبر الأوروبيون أن كل ما يحدث في إقليم المتوسط هو انعكاس على الاتحاد الأوروبي بحكم الجوار وعليه بادر الأوروبيون بالدخول في اتفاقيات وشراكات في إطار التعاون الثنائي أو الجماعي من أجل الحد من التهديدات الجديدة القادمة من مناطق جنوب المتوسط"،حيث اقتنعت جميع الدول الأوروبية اثر مؤتمر هلسنكي1975 على أن أمن أوروبا بصورة شاملة مرتبط بأمن واستقرار المناطق المجاورة خاصة الجهة المتوسطية.

كما أنه من أهم إفرازات نهاية الحرب الباردة ظهور تحديات أمنية جديدة تهدد استقرار الدول والأقاليم وهذا ما جعل الوحدات السياسية تعمل منفردة أو بشكل جماعي من أجل الحد من تلك المخاطر، لذلك سعت الدول الأوروبية إلى وضع كل الإجراءات والمبادرات على جنوب القارة الأوروبية(إقليم المتوسط) من أجل تحقيق، بناء أو الحفاظ على الأمن على أساس أنه يمثل محور الشراكة الأورومتوسطية. وهو ما يحوال هذا الفصل البحث فيه، والتركيز على الدور الأوربي في بناء تصوراته أولا ، ثم إيجاد بدائل و آليات لتطبيقها على أرض الواقع.

المبحث الأول: واقع ومضمون الترتيبات الامنية

شكّلت الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط دافعا حقيقيا لتنمية العلاقات عبر ضفتي المتوسط، وجعلها قائمة على أساس التعاون الثنائي، وهذا ما تم التعبير عنه في إعلان برشلونة 1995، هذا الإعلان سبقته اتفاقيات تعاون وشراكة بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط، فقد ارتبط الإتحاد الأوروبي على مدى عقود باتفاقيات تنظم التعاون مع البلدان المتوسطية ولكن في ظل غياب سياسة إقليمية في المنطقة بأكملها، حيث تبنت بعض دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط اتفاقيات ثنائية مع الأطراف الجنوبية (المبادرة الفرنسية حول إنشاء مؤتمر التعاون والأمن في المتوسط)، وخلال سنة 1974 تم وضع مبادرة فرنسية أخرى تم من خلالها تعويض الاتفاقية الأولى، وكانت تحت اسم "الحوار العربي الأوروبي" والتي كانت موجهة للعالم العربي، إلا أن تلك المحاولات الأولى للدول الأوروبية والتي كانت مجملها اتفاقيات تعاون ثنائية مع الدول الأوروبية تعكس غلبة طابع المصلحة وليس التعاون وهذا ما أدى لفشل كل تلك الاتفاقيات والمبادرات.

إنه و لمن الضروري، خلال دراسة واقع ومضمون الترتيبات الأمنية في منطقة غرب المتوسط، تقسيمها إلى مجموعتين على إستنادا إلى المعيار المؤسساتي، ما بين ترتيبات أمنية مؤسساتية وأخرى غير مؤسساتية، حيث أن هذا التقسيم يساعدنا على التفرقة بين تلك الترتيبات الأمنية المستندة إلى بناء مؤسساتي يحكمها وينظم علاقات الدول المنضوية تحتها، وهو مايكون له أثر على تفعيل الترتيب الأمني ونجاحه إلى حد ما في الوصول إلى الأهداف المسطرة. ومن جانب آخر تبرز الترتيبات الأمنية غير المؤسساتية التي هي الأخرى تفتقد إلى ذلك الإطار احيانا بسبب تهرب الفواعل المؤسسة له من أي إلتزامات يمكن أن يفرزها وجود ذلك الإطار، وأحيانا بهدف التوجيه الأمثل للترتيب الأمني لتحقيق أهداف غير معلنة.

المطلب الاول: الترتيبات الأمنية المؤسساتية.

تتوزع الترتيبات الأمنية الغربية الموجهة للتعامل مع منطقة البحر الابيض المتوسط بشكل عام، و المتوسط الغربي بشكل خاص ما بين ترتيبات مؤسساتية تعود إلى 1989، وصولا إلى مجموعة من الترتيبات الأمنية غير المؤسساتية، بالنظر لكونها تفتقر للهيكل المؤسساتي، وطبعا هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أنها غير فعالة أو تعاني من نقص وتراجع، ولكن يبدو أن كثافة المبادرات المطروحة في هذا الفضاء المتوسطي بقدر ما يفرزه من إيجابيات كثيرة لعل أبرزها هو أنه يتيح على الاقل للدول الجنوبية حيزا من المناورة من جهة، إلا أنه يحيلنا دائما إلى حالة الفراغ القائم و المتمثل في عجز الدول الجنوبية عن تقديم مبادرات مماثلة والإكتفاء بلعب دور المتفاعل مع ما يطرح من جهة أخرى.

أولا، منظمة الأمن والتعاون في أوربا (OSCE):

تعتبر فكرة إنشاء مؤتمر للأمن والتعاون في المتوسط وفق نموذج هلسنكي هي قديمة نوعا ما، لكنها بدأت تتحدد أكثر بعد سقوط جدار برلين، فخلال الاجتماع الوزاري العربي – الأوربي المنعقد في باريس في ديسمبر 1989 اعتبر وزير الخارجية الإيطالي جياني دي ميكليس Du Mikilis أنه حان الوقت لتوسيع روح هلسنكي للمتوسط والشرق الأوسط[1]. ولكن بعد عرض وزير الخارجية الإسباني نفس المقترح الإيطالي في سبتمبر 1990 على الشركاء الأوربيين الذين كان ردّ فعلهم فاترا، وهو الأمر الذي دفع بإيطاليا وإسبانيا إلى إدراج أفكارهما في مقترح واحد عرض على مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا الذي احتضنته بالما الإسبانية بين سبتمبر-أكتوبر 1990[2].

تقوم الورقة الإيطالية – الإسبانية على فكرة محورية و هي أنه لا يمكن لأوربا أن تعتبر نفسها في أمن ما دامت الفوارق الإقتصادية والسكانية وعلى مستوى القيم تتعمق في المتوسط، وحدد المؤتمر المقترح وفق ثلاثة أبعاد (عملا بسلال هلسنكي الثلاث*)، وهي كالتالي[3]:

---

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، **مرجع سابق الذكر**،ص.101.

[2] Victor – Yves Ghebali, **L'OSCE dans l'Europe post-communiste 1990-1996** : **vers une identité européenne de sécurité**, Bruxelles : Bruylant, 1996, P.137.

* **مسار هلسنكي 1975** والذي تم فيه مناقشة مسائل الأمن في المتوسط، وأقر بالعلاقة الوثيقة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، لذلك دعا الدول المشاركة إلى تقوية علاقتها مع الدول المتوسطية بهدف ترقية الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط .وذهب إلى أبعد من ذلك بالحديث عن توسيع وتعميق الاتصالات والحوار مع الدول المتوسطية في سبيل" المساهمة في السلم؛ تخفيض القوات المسلحة في المنطقة؛ وتدعيم الأمن".

[3] **Ibid**, PP. 138-139.

- **السلة الأمنية:** تهدف إلى تحفيز مناخ وفاق عبر مدونة سلوك سياسية، بناء إجراءات ثقة عسكرية، تدابير مصالحة – وفي وقت لاحق – نظام عدم انتشار الأسلحة.

- **السلة الإقتصادية:** تهدف بالأساس إلى تشجيع نمو وتعاون اقتصادي أكثر وكذا إدارة مشتركة لتدفقات الهجرة جنوب –شمال.

- **السلة الإنسانية:** تسعى على بعث حوار الثقافات و التوفيق بين القيم.

تعرض المقترح الإسباني – الإيطالي إلى عدة انتقادات، أهمها[1]:

- من غير الواقعي تكليف مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط مهمة معالجة مشاكل المتوسط، الشرق الأوسط والخليج العربي في الوقت نفسه.
- التشكيك في إمكانية تطبيق عملية هلسنكي، التي صممت خصيصا لأوربا ولحاجيات معينة تخص علاقات شرق –غرب، على مثل هذا الإقليم الجيوسياسي (المتوسط).
- مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط في أوربا كانت مهمته معالجة مشاكل ذات صبغة إيديولوجية أساسا – صمم لتجاوز التقسيم المصطنع لقارة متجانسة ثقافيا – بينما المؤتمر المتوسطي فهو مكلف بمعالجة فوارق إقتصادية وثقافية حقيقية، ثم أنه برز في جو صراعي (صراعات قائمة – لبنان، الصحراء الغربية– الخليج العربي ،العراق، الصراع العربي – الإسرائيلي)، بينما رأت عملية هلسنكي النور في ظل إستقرار ميز الفضاء الأوربي.

هناك جملة من الدوافع والتي تفسر جزئيا سبب اعتراض بعض الدول الغربية عليه[2]:

- الهجرة المغاربية على أوربا والنمو السكاني الهائل على الضفة الجنوبية للمتوسط،فكانت الحاجة لإطار إقليمي لمواجهة المشكلة.
- نشاط الحركات الإسلامية في المغرب العربي وامتداداتها الأوربية عبر الجاليات المغاربية.

[1] **Ibid**,PP.137-138 .

[2] هناك بعض الدول الغربية التي وافقت على المقترح الإسباني – الإيطالي في صورة كل من : قبرص، مالطا، رومانيا، يوغسلافيا، فرنسا، لوكسمبورغ، البرتغال، النرويج والاتحاد السوفياتي سابقا، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و ألمانيا اعترضت عليه. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإنها اعترضت على فكرة مؤتمر بحري قد يعرض وجود أسطولها السادس في المنطقة للخطر ويعوق المرونة العملياتية للحلف الأطلسي، كما رفضت احتمال مشاركة ليبيا في المؤتمر المتوسطي.

– التنافس في المتوسط بين الدول الأوربية، ذلك أن إسبانيا وإيطاليا تريدان منافسة فرنسا على الدور الريادي في حوض المتوسط*.

في مؤتمر بودابست بالمجر 1994 أعلن عن تغيير لافت، وذلك بتحويل المؤتمر إلى منظمة، واتخاذ قرار يخص المتوسط، بوضع مجموعة اتصال غير رسمية على مستوى الخبراء داخل المجلس، قصد تطوير الاتصالات لتمكين تبادل أفضل للمعلومات والأفكار حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وتشجيع كل ما من شأنه التأسيس للثقة وترقيتها[1] . وبناء على ذلك بدأت لقاءات مجموعة الاتصال منذ 1995 ، وفيها قدمت مجموعة من الاقتراحات والأفكار لتعزيز الحوار بين منظمة الأمن والتعاون في أوربا والدول المتوسطية الشريكة وتدعيمها في عدة مجالات،كما أن مداولات مجموعة الاتصال تسمح بتوفير فرصة لقاء دول المنظمة بالدول المتوسطية الست الشريكة في الحوار حول طاولة واحدة،للمناقشة والحوار وتبادل الأفكار حول عديد المسائل والمواضيع التي تهم وتشغل الطرفين على ضفتي المتوسط،لتوفير أجواء ملائمة لبناء الثقة، من خلال الكشف عن النشاطات العسكرية والقوات المسلحة والقدرات العسكرية وأنظمة التسلح، وتوسيع مجال الحوار في الاجتماعات التي تعقد بين المنظمة وشركائها المتوسطين، لتشمل القضايا السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الإنسانية[2].

لعل أهم ما يمكن تسجيله على تفاعل الأطراف المتوسطية الجنوبية هو أن اقتراحاتهم و نشاطاتهم مع المنظمة كانت في معظمها منفردة (المنظمة +1)، إذ لم يحصل وأن تقدموا باقتراحات/مطالب جماعية إلا نادرا على غرار قمة بوداست عندما دافعوا عن علاقتهم المحدودة مع المنظمة[3].

---

[1] Abela Elizabeth, « **OSCE's Mediterranean activities** », in: Martin Ortega, **The future of the Euro-Mediterranean Security dialogue**, Paris: Institute for Security Studies-Western European Union, 2000, P. 07.

* فرنسا هي السباقة في إطلاق مبادرة متوسطية و إن كانت أضيق جغرافيا. فهذا التنافس لا يمنع التنسيق بينها للحد من توجه أوربا شرقا (بضغط ألماني) على حساب المتوسط الذي هو أيضا البيئة الطبيعية لدول جنوب أوربا. وهذا ما يفسر رفض ألمانيا لفكرة مؤتمر متوسطي خوفا من أن يكون ذلك على حساب أوربا الشرقية التي هي أولويتها القصوى ونفس الأمر ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية.

[2] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**،ص.185.

[3] Abela Elizabeth, **Op.Cit.**, P.12.

عموما يمكن تمييز المراحل التي قطعتها منظمة الأمن والتعاون في غرب أوربا من خلال سلسلة الإتفاقيات الموقعة منذ 1975 إلى غاية 2014، وهي كالتالي من حيث المحتوى:

أ.اتفاقية هلسنكي 1975 (مسائل متعلقة بالأمن و التعاون في المتوسط)

يرى بعض المعلقين أن الاتفاقية الدبلوماسية التي تم توقيعها في هلسنكي عام 1975 عند نهاية "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" كانت تمثل، في ذلك الحين، أكبر إنجاز لسياسة الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب. وقد حضر المؤتمر ممثلون عن ثلاث وثلاثين دولة أوروبية (وكانت البانيا الاستثناء الوحيد) فضلاً عن الولايات المتحدة وكندا. وقد قُسِّمت الاتفاقيات، التي كانت تعرف أيضاً باسم "صك هلسنكي الختامي" إلى أربعة مجالات أو "سلات" ذات اهتمام مشترك، حيث:

– السلة الأولى تضمنت مسائل الأمن في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط.

– السلة الثانية عالجت مسألة التعاون في ميادين الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والبيئة.

– السلة الثالثة اهتمت بالأمور الإنسانية وحقوق الإنسان والتعليم والتدفق الحر للأفكار والمعلومات عبر أوروبا.

– السلة الرابعة نصت على انعقاد مؤتمرات مراجعة لمراقبة التقدم الذي يتم إحرازه في هذه المجالات ولمواصلة التعاون متعدد الأطراف.

و هنا تشير الدباجة على أن الدول الأعضاء يعلنون نيتهم في[1]:

–النهوض بتنمية علاقات حسن الجوار مع الدول المتوسطية غير المشاركة وذلك وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تقوم عليها علاقاتهم، وإعلان الأمم المتحدة الخاص بمبادئ القانون الدوليا المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وبالتالي وفي هذا السياق إرساء علاقاتها بالدول المتوسطية وفقا لروح المبادئ المنصوص عليها بالإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية للعلاقة بين الدول الأعضاء.

– السعي عن طريق مواصلة علاقاتها بالدول المتوسطية غير المشاركة في زيادة الثقة المتبادلة من أجل دعم الأمن والإستقرار بمنطقة المتوسط ككل.

– تشجيع بمعية الدول المتوسطية غير المشاركة لتنمية التعاون المثمر بالنسبة للطرفين وذلك في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي، خاصة من خلال توسيع نطاق التبادلات التجارية، على أساس الوعي المشترك بضرورة توفر

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe , « **Conference on Security and Cooperation in Europe FINAL ACT** », HELSINKI 1975, P.03,date de consultation :12/04/2018, sur le lien suivant : *www.osce.org/helsinki-final-act?download=true*

الإستقرار والتقدم في العلاقات التجارية، والمصالح الإقتصادية المتبادلة، والتفاوت في مستويات التنمية الإقتصادية وبالتالي النهوض بتقدمهم الإقتصادي ورفاهيتهم.

– الإسهام في تنمية متنوعة لإقتصادات البلدان المتوسطية غير العضوة في المنظمة، وفي نفس الوقت أخذ أهداف التنمية الوطنية الخاصة بها بعين الإعتبار، والتعاون معهم خاصة في قطاعات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا،وذلك في سعيهم لتحقيق إستغلال أفضل لمواردهم وهكذا تكون قد دعمت تنمية إقتصادية أكثر تناغما؛

– التكثيف من جهودها وتعاونها، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف مع الدول المتوسطية غير العضوة، الموجهة لتحسين بيئة المتوسط، خاصة المحافظة على الموارد البيولوجية والتوازن البيئي للبحر، وذلك عن طريق تدابير ملائمة تتضمن الوقاية والسيطرة على التلوث؛ ولبلوغ تلك الغاية، وفي ظل الوضع الراهن، يجب التعاون من خلال منظمات دولية مختصة وخاصة في إطار برنامجالأمم المتحدة للبيئة.

– دعم مواصلة الإتصال والتعاون مع الدول المتوسطية غير العضوة في مجالات أخرى ذات صلة.

في حقيقة الأمر لقد جرت اجتماعات لاحقة في بلغراد (1977) ومدريد (1980 – 1983) وأوتاوا (1985)، الذي انعقد خصيصاً لاستعراض ما تم إحرازه من تقدم في مجال حقوق الإنسان. ولم تكن الاتفاقات معاهدة بهذا المعنى، بل كانت اتفاقات تعهدت جميع الأطراف بتنفيذها، وتعرف الاتفاقات الدولية التي لا تكون قانوناً باسم ''الاتفاقيات الدولية غير الملزمة''، وكانت اتفاقات هلسنكي مثالاً واضحاً على هذا النوع، لأنها كانت من الناحية الرسمية تصريحاً سياسياً عن النوايا وليس وثيقة ملزمة قانونياً.

و انطلاقا مما سبق يعتبر تاريخ 1 أوت 1975 النهاية الرسمية للحرب العالمية الثانية، بمعنى أن الحدود السياسية والإقليمية لأوروبا (بما في ذلك الحدود التي تفصل بين الألمانيتين) قد تم الاعتراف بها من قبل جميع الأطراف. حيث في مقابل الاعتراف بسيطرة الاتحاد السوفياتي على أوروبا الشرقية، نجح الغرب في وضع حقوق الإنسان (السلة الثالثة) بشكل ثابت على أجندات العلاقات بين الشرق والغرب إلى جانب الاهتمامات المتعلقة بالتجارة والأمن، وهو ما أصبحت روسيا – فيما بعد– نادمة عليه.

وتضمنت الاتفاقات مسائل أخرى، على غرار زيادة العلاقات الاقتصادية والتقنية والثقافية بين الكتلتين، وتحديد وتبادل الإعلان المسبق للمراقبين في العمليات العسكرية ذات النطاق الواسع من قبل الجانبين، وأحكاماً بشأن حماية البيئة وتشكيل جماعات مراقبة للإشراف على التنفيذ في جميع أقسام الصك الختامي[1].

بعد تدشين مبدأ غورباتشوف في 1985 أصبحت روسيا أكثر انقياداً لنصوص السلة الثالثة المتعلقة بالقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان، وقد تعززت العملية جراء الثورة في أوروبا الوسطى والشرقية في 1989، وفي اجتماع كوبنهاجن لعام 1990 الخاص بالمتابعة تمت الموافقة بالإجماع على أفكار الديمقراطية متعددة الأحزاب والتعددية السياسية وحماية الأقليات والقضاء المستقل من قبل جميع الأطراف بوصفها مبادئ توجيهية للسلوك السياسي. وهكذا رغم افتقار اتفاقات هلسنكي للهيكل التنظيمي الرسمي فقد كانت أداة دبلوماسية هامة ساهمت في نهاية التمحور الثنائي في أوروبا، وفي إيجاد هندسة أمنية جديدة لاحقاً تتضمن توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً والشراكة مع روسيا في تدابير السلام.

الملاحظ على بنود الإتفاقية بشكل عام أنها صدّرت مبادئ تدعو إلى تأسيس علاقات جديدة في أوروبا، قائمة على المساواة في السيادة، واحترام حقوق السيادة الوطنية لكل دولة، وحصانة حدودها ووحدة أراضيها وسلامتها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها حرية التفكير والمعتقدات، والمساواة بين الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وترسيخ مظاهر التعاون بين الدول وتنفيذ الالتزامات والتعهدات الدولية بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. كما أنها أبدت حرصا على أن يتحول التوتر العسكري إلى علاقات تعاون عسكرية تستهدف تدعيم الثقة العسكرية بين الدول الأوروبية.

---

[1] لقد اتسم الشكل الإجمالي للاتفاق بلهفة الاتحاد السوفياتي على إضفاء الشرعية على هيمنته على أوروبا الشرقية وتصميم الغرب على انتزاع ثمن ذلك. ففي حين أن الاتحاد السوفياتي أكد على مبدأ عدم التدخل (المبدأ السادس) بوصفه جوهر الاتفاق، فقد كان الغرب يركز بشكل متواصل على حقوق الإنسان (المبدأ السابع) بوصفه لب الموضوع. وقد دارت مناظرات ما بعد هلسنكي إلى حد بعيد حول هاتين القضيتين: كان الاتحاد السوفياتي يشدد على أنه لا يحق لأي حكومة أو جماعة أجنبية أو أفراد أجانب التدخل في مجالات ولايته القضائية السيادية وكان الغرب يؤكد على أن مبدأ عدم التدخل لا يشكل عقبة أمام مراقبة احترام حقوق الإنسان ضمن النطاق السوفياتي.للمزيد أنظر في:

Organization for Security and Co-operation in Europe , « **Conference on Security and Cooperation in Europe FINAL ACT** », HELSINKI 1975, P.03,date de consultation :12/04/2018, sur le lien suivant : *www.osce.org/helsinki-final-act?download=true*

ربما يبدو أهم ما أشارت إليه الوثيقة هو ذلك الربط بين أمن أوروبا والأمن الدولي وأمن منطقة البحر المتوسط، وأن تكون المفاوضات وسيلة لتسوية الخلافات بين الدول، و هي تشكل البداية الحقيقية للتصور الأوربي للأمن في المتوسط.

ب. ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة 1990 (مبادئ توجيهية للمستقبل)

جدّد الميثاق في بدايته ترحيبه بتقرير إجتماع "بالما دي ميوركا" Palma de Mallorca الذي دار حول المتوسط وندعم النتائج المنبثقة منه. إلى جانب تأكيد توجهه نحو تكثيف جهوده فيما يخص إيجاد حلول عادلة ودائمة ومجدية من خلال الوسائل السلمية، للمشاكل الحيوية العالقة وذلك بإحترام مبادئ إتفاقية هيلسنكي. كما لم يغفل أيضا الاشارة إلى أن أن التغيرات السياسية الجوهرية التي طرأت على أوروبا كان لها إنعكاس إيجابي على منطقة المتوسط[1].

ج. وثيقة مؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا، هيلسنكي 1992 (تحديات التغيير)

تضمنت الوثيقة محاور جديدة كالبيئة و الاتجاهات الديمغرافية و حتى التنمية الإقتصادية، ومجالات أخرى متعلقة بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والدول المتوسطية غير الأعضاء، عاكسا بذلك الإطار العام لمبادئ التعاون بمنطقة المتوسط كما هو منصوص عليه بإتفاقية هيلسنكي والوثائق الأخرى التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا. كما أن الندوة لم تصدر عنها وثيقة تتضمن تعهدات ملزمة للدول غير الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا[2]. من جهة أخرى أشار إلى ان الدول المشاركة سوف تعمل على تعزيز الأمن والاستقرار من خلال التفاوض على تدابير ملموسة ترمى إلى حفظ السلام او تخفيض مستويات القوات المسلحة الى الحد الادنى بما يتناسب مع الاحتياجات الامنية المشروعة او الفردية داخل اوروبا وخارجها. وقد تستتبع هذه التدابير الجديدة بتخفيضات القوات المسلحة التقليدية، كما يجوز لها، حسب الاقتضاء، اتخاذ تدابير ذات طابع اقليمي.

---

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe, « **Charte de Paris pour une Nouvelle Europe** », 21 novembre 1990,date de consultation :15/03/2018, disponible sur le lien suivant: *http://www.osce.org/fr/mc/39517*

[2] Organization for Security and Co-operation in Europe, « **CSCE HELSINKI Document 1992 the Challenges of Change** », 9 - 10 July 1992, date de consultation :15/03/2018, disponible sur le lien suivant: *www.osce.org/mc/39530?download=true*

د. اللجنة الخامسة والعشرون لكبار المسؤولين ،براغ، 3 مارس 1994.

في هذه القمة إطلعت المنظمة على مطالب خمس دول متوسطية من غير الدول الأعضاء (الجزائر، مصر ،إسرائيل، المغرب، تونس) والتي تم إعتبارها تشارك مبادئ وأهداف منظمة الأمن والتعاون بأوروبا من أجل شراكة وثيقة وهيكلية مع أنشطة المنظمة؛ وتمت دعوتها بصفة منتظمة، لحضور إجتماعات المجلس الوزاري التابع لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا وإلى مؤتمرات المراجعة، لكنها لن تشارك في إعداد والمصادقة على القرارات، وسيكون بإستطاعتها تقديم إسهامات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمن والتعاون بالمتوسط. كما تقرر دعوتها إلى حضور إجتماعات منتظمة مع ترويكا منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، وذلك من أجل تسهيل حوار أكثر هيكلة حول التطورات داخل المنظمة وتوضيح المسائل المتعلقة بالمصالح المشتركة والتي من الممكن أن تطور قُدما[1].كما يمكن حسب المنظمة أيضا دعوتها على أساس قضايا منفردة، إلى حضور ندوات وإجتماعات مخصصة أخرى متعلقة بمواضيع تكون لها فيها مصلحة خاصة، إلى جانب تمكينها من الحصول على جميع الوثائق الرسمية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، وذلك تحت مسؤولية الرئيس المباشر وبمساعدة الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

هـ. وثيقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا المنعقد ببودابست1994: نحو شراكة حقيقية في حقبة جديدة

أهم ما نتج عن هذه الوثيقة هو إستحداث مجموعة إتصال، على مستوى الخبراء، مفتوحة وغير رسمية في إطار المجلس الدائم بفيينا، ستجتمع تلك المجموعة بصفة دورية لإجراء حوار مع تلك الدول المتوسطية غير العضوة من أجل تسهيل تبادل المعلومات حول المصالح المتبادلة وتوليد الأفكار.

و. وثيقة لشبونة 1996: إعلان قمة لشبونة[2].

ربما أهم ما تنص عليه الوثيقة هو تجديد المنظمة عزمها على مواصلة تطوير الحوار مع شركائها المتوسطيين من أجل التعاون، وفي هذا السياق، اعتبر تعزيز الأمن والتعاون بالمتوسط أمرا مهما لتحقيق الإستقرار بمنطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، إلى جانب ترحيبها بالإهتمام المتواصل الذي أظهره الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون وبتعميق الحوار والتعاون معهم.

---

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe, « **BUDAPEST Document 1994 Towards a genuine Partnership in a new era** », 21 Décembre 1994, date de consultation :15/03/2018, disponible sur le lien suivant: *https://www.osce.org/mc/39554?download=true*

[2] Organization for Security and Co-operation in Europe, « **Document de Lisbonne 1996** », 3 décembre 1996, date de consultation :15/03/2018, disponible sur le lien suivant: *www.osce.org/fr/mc/39540?download=true*

يبدو من خلال الوثيقة أن هناك سعيا لايجاد نموذج للأمن الأوربي من أجل الفترة القادمة، نموذج يقوم على اقامة مجال أمني مشترك تميزه خطوط فاصلة و لكن جميع الدول على قدم المساواة. و هذا الالتزام الجديد هو بمثابة ردة فعل اتجاه حدة التحديات المفروضة على المنظمة من الداخل / الخارج في صورة انتهاكات حقوق الانسان والتوترات الاثنية ، إلى جانب المخدرات و تهديدات الارهاب والجريمة المنظمة.

يمكن تلخيص العناصر الأساسية للنموذج الأمني المقترح على النحو التالي[1]:

- **الالتزام المشترك:** تعزيز تنفيذ التزامات منظمة الامن والتعاون في اوروبا، إلى جانب التشاور مع الدولة العضو التي يتعرض أمنها للتهديد و أن تتعهد بعدم دعم الدول التي تهدد باستخدام القوة ضد أي دولة اخرى.

- **توقيع اتفاقيات أمنية:** لتأكيد احترام حق الدول في الدخول في ترتيبات أمنية، ولكن ليس من أجل تعزيز الأمن على حساب دول أخرى، كما أنه لا يجوز لأي دولة أو منظمة يمكن أن يكون التجمع مسؤولية عليا عن السلم والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون فى اوروبا.

- **القوات الاجنبية:** فقط على اقليم دولة من منظمة الأمن والتعاون في اوروبا وفقا للقانون الدولي، بموافقة الدولة المضيفة أو قرار صادر عن مجلس الامن.

- **الشفافية:** يجب اتخاذ كافة التدابير الأمنية ذات الطابع العام والتي يمكن التنبؤ بها، وتتعلق الأمن الفردي والجماعي.

-**القدرات العسكرية:** فقط في مستويات الاحتياجات المشروعة للأمن الجماعي، وتكون هذه القدرات العسكرية على اساس الاجراءات الديمقراطية الوطنية.

- **تعزيز التعاون:** والهدف من ذلك هو تشجيع التعاون الثنائي والاقليمي و العلاقات التعاونية، ومنظمة الأمن والتعاون في اوروبا يمكن أن تنشأ تدابير بناء الثقة والامن لدعم العمليات الاقليمية، كما تتابع تنفيذ ميثاق الاستقرار في اوروبا ودعم استخدام اجتماعات المائدة المستديرة الاقليمية للدبلوماسية الوقائية.

- **الامم المتحدة:** بوصفها ترتيبا اقليميا بموجب الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة "منظمة شاملة وجامعة للتشاور واتخاذ القرارات والتعاون في منطقتها"، أما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن تعزز التعاون والتكامل فيما بين المنظمات والمؤسسات الأوروبية وعبر الأطلسية. وفي بعض الحالات يمكن للدول المشاركة أن تحيل المسألة إلى مجلس الأمن الدولي بإسم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

[1] Canadian Mennonite University, « **OSCE Comprehensive Security Highlighted By LISBON SUMMIT** », Peace Research, Vol. 29, No. 2 ,May 1997, PP.60-62.

الملاحظ هو وجود انتقادات كثيرة وجهت لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا خاصة ما تعلق بالتعامل مع الصراعات الأخيرة لكونها لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة بسيطة مفادها أن أوروبا واجهت طول الفترة قبل 1989 مواجهات بين الدول، في حين أنه منذ ذلك الحين معظم الصراعات حدثت داخل دولة واحدة. و المجتمع الدولي بمؤسساته القائمة بما فب ذلك منظمة الأمن والتعاون في اوروبا لم تعد قادرة على التكيف مع هذه الظاهرة الجديدة[1]. ولهذا يمكن القول أن منظمة الأمن و التعاون في أوربا تعلمت درسا في قمة هلسنكي في عام 1992 عندما انشأت هياكل و آليات جديدة، لا سيما فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية، والتي أثبتت نجاحها.

إن التأثير على سياسات البلدان التي تدور صراعات ونزاعات على اراضيها سيكون أصعب بكثير اذا كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليست مرنة في تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد ثبت في مؤتمر موسكو للبعد الإنساني الذى عقد في خريف عام 1991 أن "الالتزامات التى قطعت في مجال البعد الانساني لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تهم بشكل مباشر جميع الدول المشاركة وهي لا تقتصر على الشؤون الداخلية للدول المعنية، كما انها تختلف عن منظمة الأمن والتعاون في اوروبا، إلى جانب الأمم المتحدة التي لا يزال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية عائقا خطيرا امام خطوات فعالة ضد انتهاكات حقوق الانسان في الكثير من البلدان الاوروبية، وخاصة في الصين.

و من أجل التغلب على مشاكل اساءة استخدام الآراء وجدت عدة آليات، حيث كان الإستثناء الأول في عام 1990 هو آلية عمل فيينا، وهي الآلية المعنية بالانشطة العسكرية غير العادية، ثم الثاني عام 1991 و المتمثلة في آلية البعد الانساني "موسكو"، أما الثالث فيتمثل في ألية برلين لحالات الطوارئ. عندما عقد مجلس الوزراء في براغ عام 1992 تقرر اتخاذ الاجراءات المناسبة دون موافقة الدولة في حالات الإنتهاكات الواضحة دون تصحيح انتهاك الإلتزامات الموكلة إلى مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا، وتم تطبيقها في 1992 عندما تم تعليق مشاركة يوغسلافيا في جميع اجتماعات المؤتمر. ما سبق ذكره هو جزء من آليات اخرى كثيرة تنص على امكانية اتخاذ اجراءات تنفيذية مثل عقد اجتماع او ايفاد البعثة، دون اشتراط توفر عنصر الإجماع، أو ما يسمى توجه اجراءات التوفيق و التي اعتمدت في 1992.

[1] Zdeněk Matějka, « **OSCE and its impact on state policies** », Perspectives, N°. 6/7,1996, P.102.

ح. ميثاق منظمة الأمن و التعاون بأوروبا من أجل أمن أوروبي، إسطنبول 1999

جدد الميثاق تركيزه على الإرتباط المتبادل بين أمن منطقة منظمة الامن والتعاون بأوروبا وأمن الشركاء من أجل التعاون، وهنا أشار بالخصوص إلى العلاقات الطويلة المدى التي تجمعنه بشركائه المتوسطيين، و هم الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن والمغرب وتونس. و الإعتراف بالإشراك المتزايد و بدعم عمل المنظمة من قبل شركائها من أجل التعاون[1].

ط. إعلان بوخارست الوزاري 2001: العمل مع منظمات أخرى في إطار التعاون الأمني:

أهم نقطة هي توسيع دائرة الحوار مع شركاء من خارج منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا،كالشركاء المتوسطيين من أجل التعاون ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي، والدول التي لها حدود متاخمة لمنطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المكتسبة من الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب من أجل تنفيذها داخل منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ي. المجلس الوزاري المنعقد بماستريخت 2003 : إستراتيجية منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في مجابهة تهديدات الأمن والإستقرار في القرن الواحد والعشرين تشير هذه الإستراتيجية إلى محورين رئيسيين:

1- إستجابة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا : حيث أن تنامي أهمية التهديدات الناشئة بالمناطق المتاخمة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، يدفع بالمنظمة إلى تركيز تعاونها مع شركائها المتوسطيين والآسيويين من أجل التعاون من خلال تحديد نقاط الإهتمام والمشاغل المشتركة وتنسيق العمل معه، وكخطوة أولى تجاه حوار موسع.

2- مجابهة تهديدات معينة ذات طبيعة سياسية عسكرية، حسب المنظمة فإن إحدى الطرق في التعامل مع الأخطار المتأتية من خارج منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا تتمثل في بحث إمكانيات تعميم المبادئ والمعايير والتدابير ذات الصلة بالوثائق السياسية العسكرية للمنظمة على المناطق المجاورة. وتهتم المنظمة على وجه الخصوص بتشجيع شركائها من أجل التعاون على المشاركة في عدد من عمليات تبادل المعلومات الحالية، وفي المساعي الأخرى التي تندرج ضمن تدابير المنظمة المتعلقة ببناء الثقة والأمن. فالملاحظ هنا هو وجود محاولة لإيجاد نموذج و فرضه على الشركاء، إلى جانب التركيز على تهديدات ذات طبيعة صلبة دون غيرها.

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe, « **ISTANBUL DOCUMENT 1999** », consultation date: 12/02/2018, available in: *www.osce.org/mc/39569?download=true*

ك. المجلس الوزاري المنعقد بمدريد 2007: الإعلان الوزاري المتعلق بالشركاء من أجل التعاون لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

شدّد الإعلان على ضرورة الإعتماد على إتفاقية هيلسنكي لسنة 1975 و وثيقة هيلسنكي لسنة 1992ووثيقة بودابست لسنة 1994 و ميثاق الأمن الأوروبي لسنة 1999 وإستراتيجية منظمة الأمن والتعاون بأوروبا على مجابهة تهديدات الأمن والإستقرار في القرن الواحد والعشرين.

ل. إعلان أستانا التذكاري: نحو امن مشترك 2010، جدد هذا الإعلان تركيزه على أن أمن منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا مرتبط إرتباطا وثيقا بأمن المناطق المتاخمة له، خاصة المتوسط وآسيا.

م. **الإعلان حول التعاون مع الشركاء المتوسطيين، المصادق عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد ببازل سنة** 2014.

يؤكد هذا الإعلان على ترابط وقيمة الشراكة المتوسطية للمنظمة، وتبعا للحاجة لمزيد تعزيز وتطوير الحوار الحالي من أجل مجابهة التحديات المشتركة كالإرهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات والجريمة المنظمة وغسيل الأموال والإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والمساواة بين النوعين الاجتماعيين وأمن الطاقة والبيئة والأمن ومسائل أخرى متسقة مع مقاربة المنظمة الشاملة للأمن.

جدول رقم: 02 :يوضح نطاق التعاون مع الشركاء المتوسطيين، المصادق عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد ببازل سنة 2014:

أ.البعد السياسي – العسكري :

المحور	مشاريع التعاون
مدونة قواعد السلوك	**– مؤتمر إقليمي بشأن مدونة قواعد السلوك لمنظمة الامن والتعاون بأوروبا الخاصة بالأبعاد السياسية والعسكرية للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط** – عدد المشاريع: : 1101386 – انعقد هذا الحدث من 11إلى 13سبتمبر 2013بمالطا. مثلت حوكمة إدارة القطاع الأمني ودور القوات المسلحة في المجتمعات الديمقراطية محور نقاش مؤتمر منظمة الأمن والتعاون بأوروبا الذي دارحول مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية والعسكرية للأمن والذي دام ثلاثة أيام. – ضم هذا المؤتمر كبار المسؤولين من القوات المسلحة و كبار الممثلين عن وزارات الخارجية إضافة إلى جامعة الدول العربية والأكاديميين وممثلين عن البرلمانات الوطنية من 21دولة من أجل تبادل الخبرات الإقليمية للقانون الإنساني الدولي وإصلاح قطاع الأمن وحقوق العاملين

التهديدات العابرة للحدود بصفة عامة	بالقوات المسلحة والرقابة البرلمانية على قوات الأمن – معالجة التهديدات الناشئة العابرة للحدود في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تبادل المعلومات والتعاون. – العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.
مكافحة الإرهاب	**– ورشة عمل الخبراء شبه الإقليمية حول تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب في حوض البحر الأبيض المتوسط في حين تنفيذ الصكوك القانونية العالمية ضد الارهاب.** – عدد المشاريع: 1101242 – أنجز في 2013، و انعقد هذا الحدث بمالاقا من 17إلى 18سبتمبر 2013 وساهمت ورشة العمل في زيادة الحوار والتعاون في مجال تبادل المعلومات بشأن الإرهابيين والشبكات الإرهابية، وتم خلالها تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب ونقاط القوة والضعف في بناء القدرات فيما يتعلق بلأنظمة القانونية للعدالة الجنائية، والآليات والهياكل الضرورية لمكافحة الإرهاب. – ورشة عمل خبراء االبحر الأبيض المتوسط الإقليمية لمكافحة إرهاب جرائم الخطف من أجل الفدية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرا والجريمة و منظمة الأمن و التعاون الأوروبي : **– تعزيز تنفيذ الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب:** عدد المشاريع: 1101494 – أنجز في 2013 ،تم تنظيم هذا الحدث من طرف منظمة الأمن والتعاون بأوروبا و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بفاليتا، مالطا من 16إلى 17سبتمبر 2014. كان الهدف الأساسي من ورشة العمل هو تبادل المعلومات والممارسات الجيدة، وتعزيز التعاون من أجل تفعيل منع وإحباط عمليات الخطف التي ترتكب من قبل الإرهابيين في المنطقة، في حين تنفيذ الآليات العالمية ذات الصلة الرامية لمكافحة الإرهاب –كما ناقش الخبراء عدد من المبادرات والمقترحات حول كيفية وضع التفويض الوارد في الصكوك العالمية موضع التنفيذ جنبا إلى جنب مع قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار رقم 2133 في 2014 إلى جانب توفير الأساس لمعالجة قضايا الاختطاف من أجل الفدية. – تطوير وحدة التعليم الإلكتروني في مواجهة استخدام الإنترن لأغراض إرهابية لصالح الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وشركاء ها خلال الفترة الممتدة من 2015-2017 و هو ما سيوفر مشروع التعليم الجوانب الأكثر الصلة بمكافحة استخدام الإرهابيين للإنترنت مثل التوظيف والتطرف وتدريبية أعضاء جدد وجمع وتحويل الأموال، وتنظيم الأعمال الإرهابية والتحريض على العنف الإرهابي. العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.

الامن الحدودي وتدريب الشرطة	*** ندوة حول تطويرأداة التقييم الذاتي للدول للترفيع من الجهوزية لمواجهة انعكاسات آثارالكوارث والأزمات عبر الحدود.** – عدد المشاريع: 1101344 – أنجز في 2013 عقدت الندوة في فيينا من 13–14 جوان 2013تم فيها نشر أداة التقييم الذاتي في كتيب في 25 نوفمبر 2013وهو متوفرأيضا باللغة الفرنسية. *** ورشة عمل حول أمن الحدود ومكافحة الأنشطة الإجرامية عبر الحدود في منطقة البحر الأبيض المتوسط.** – عدد المشاريع: 1101536 – العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين. – ندوة تدريبية لنشر التوعية حول منظمة الطيران المدني الدولي ICAO دليل المفاتيح العامة PKD – العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين. – التدخل السريع على إثر الحوادث الخطيرة العابرة للحدود في البيئة البحرية. – العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.
مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات	*** تدريب أمنيين جزائريين حول مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة** – عدد المشاريع: 1101354 – تمثل المشروع في برمجة دورة تدريبية لمدة أسبوعين لمجموعة مختارة من 12ضابط جزائري يعملون في إدارات عملياتية معنية بمكافحة تهريب المخدرات. كما يهدف المشروع إلى توفير معرفة متقدمة وتطوير مهارات وأدوات التخطيط لتعزيز المستوى المهني لتنفيذ عمليات البحث عن المخدرات بما في ذلك المباني السكنية ومحطات المطارات والعربات وغيرها من وسائل النقل. العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.
مكافحة الاتجار بالأسلحة	*** المشاركة في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة حول أدوات تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ورشة عمل إقليمية لاحقة.** – عدد المشاريع: 1101268 – ورشة عمل قائمة: تم انعقاد فعاليات مؤتمرواسع النطاق على مستوى منظمة الأمن والتعاون بأوروبا حول تعقب الأسلحة في فيانا في 22–23ماي 2013كما انتظمت ورشة عمل خاصة بكل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان في اسطنبول، تركيا في 12–13ماي 2014.

	* **تدريب على المستوى الوطني لفائدة الدولة التونسية حول عناصر نظام فعال لمراقبة تصدير الأسلحة الصغيرة والخفيفة بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة.** - عدد المشاريع: 1101509 - ورشة عمل قائمة: مائدة مستديرة على المستوى الوطني بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة تمت في تونس يومي 20-21 أكتوبر 2014لتقييم حاجيات تونس في هذا المجال. ***ورشة عمل إقليمية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح حول الإجراءات المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن عدد 1540/ 2004لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.** - العمل على مواصلة تطوير المسألة حتى يتم دعمها من قبل المانحين.

المصدر : " **الشراكة المتوسطية من أجل التعاون لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا– مجموعة تأليفية للوثائق والمعطيات المتصلة بالموضوع**"، منظمة الأمن و التعاون في أوربا، تاريخ الإطلاع : 2017/05/22، على الرابط التالي :

www.osce.org/ar/partners-for-cooperation/77952?download=true:

ب.البعد الإنساني[1]:

مسائل التعاون	مشاريع التعاون
بناء الديمقراطية	- برنامج منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان : تعزيز وتمتين الهياكل الديمقراطية بتونس وبالشركاء المتوسطيين لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، المرحلة I-II **عدد البرامج:** 1300609 - **ورشة عمل قائمة:** تم تنفيذ 52نشاطا منذ سنة 2012استفاد منها 806مشارك. **- أهداف المرحلة الثانية:** 1.صانعوا القرار والسياسات والمشرعون والخبراء المحلّيون وممثلوا الأحزاب السياسية والوكالات الدورية والمجتمع المدني (مؤسسات الفكر والمنظمات غيرالحكومية والأوساط لأكاديمية) من الدول المتوسطية الشريكة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. 2. ممثلون عن إدارة الانتخابات الوطنية وهيئات رسمية أخرى مشاركة في تنظيم الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك مجموعات المراقبين المستقلين عن الأحزاب من الدول المتوسطية الشريكة.

[1] المرجع نفسه.

لابد من الإشارة إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقوم بجملة من النشاطات التي تكاد تنحصر في المجالات الثلاث التالية: وضع المعايير الأمنية، الدبلوماسية الوقائية، البعدين الانساني والاقتصادي، حيث أنه:

– وضع المعايير وتحديد قواعد السلوك السياسي لجميع الدول الأعضاء، وهي تقوم على فكرة أساسية مفادها التحول التدريجي من المجال العسكري إلى البعد الانساني، ولقد كانت أخر وثيقة تم اعتمادها بهذا الخصوص في مؤتمر قمة بودابست ديسمبر 1994. و أهم ما نصت عليه هو انشاء "مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية – العسكرية للأمن"، والتي تركز على السيطرة السياسية على القوات المسلحة في الدولة الديمقراطية، ومعايير السلوك الداخلي للقوات المسلحة واحترام الاتفاقيات الدولية بشأن القتال فى الصراعات الداخلية.

كثير من الباحثين يرون أن دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وضع المعايير عموما يحظى باعتراف هام للغاية وهو ما يظهر من خلال حجم الوثائق التي تم اعتمادها ولها علاقة بمفهوم الأمن، خاصة ما تعلق بالبعد الإنساني، لكن ما تعلق بتحديد معايير أمن أوربا، عمليات بناء الثقة، الحد من التسلح، هي كلها معايير استمدت في الأصل من المجلس الأوربي، وهو ما يفرض على المنظمتين أن تلتزما بتفعيل جزء هام من التعاون بينهما عوض الإتجاه نحو التنافس، لأن لهما تأثيرا بالغا خاصة على الدول التي تمر بمراحل إنتقالية، وبالتالي فالتعاون / التنافس من شأنه زيادة أو اضعاف تأثيرهما عليه[1].

– أحد أهداف المنظمة هو تعزيز التعاون الأمني في جميع انحاء العالم، وبالرغم من أن المنظمة لا تنص على ضمانات الدفاع، وتلتزم الدول الأعضاء فرادى ومجتمعين بتعزيز أمنها على حساب الدول الأخرى. وهنا يتم اعتبار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الحارس الأول لبعض الاسلحة بعيدة المدى ومن أهم الإتفاقيات التى تشكل أساس الأمن العسكري في أوروبا نجد كل من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وكذا وثيقة عمل مؤتمر فيينا لعام 1994 بشأن تدابير بناء الثقة.

– المجالات الرئيسية في انشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال السنوات القليلة الماضية ركزت بشكل كبير على الدبلوماسية الوقائية ومنع الصراعات وادارة الازمات. ويبدو أنه من الطبيعي أن منظمة الأمن والتعاون في اوروبا ترى في هذه الانشطة مسألة ذا اهمية أساسية، وهي الأن تمتلك خبرة كبيرة في التعامل مع الصراعات، ولا سيما في الجزء الشرقي من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب تفعيل تدابير الدبلوماسية الوقائية،

[1] **Ibid**, PP.104-105.

و كذا الحوار السياسي، حاليا كل النقاشات الدائرة داخل هياكل ومؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوربا هي حول إنشاء جهاز الانذار المبكر .

من جهة أخرى يشير تيرانس هوبمان Terrence Hopmann في مقالته الحاملة لعنوان :" تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال منع نشوب الصراعات و الأمن" إلى أن أنشطة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام 1992 في مجال الأمن تميل إلى تماسك حوالى ستة أشطة رئيسية[1]:

1) تعزيز الإطار المعياري الفاصل للأمن.

2) تعزيز بناء الديمقراطية طويل الأجل لمنع نشوب الصراعات.

3) الاشتراك في انشطة منع نشوب الصراعات في المناطق التى يحدث فيها العنف و يهدد بالتوسع.

4) التوسط لوقف اطلاق النار في الصراعات الجارية.

5) التشجيع على حل النزاعات الكامنة في فترة ما بعد الصراع.

6) بناء الأمن في حالات ما بعد انتهاء الصراعات.

و من خلال بعض الامثلة يمكن توضيح كيف أن مؤتمر الأمن والتعاون في أروبا و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد حاول على الأقل تأدية بعض تلك المهام الستة منذ عام 1992، و أهمها:

1. **رصد الامتثال للمعايير الاساسية التى يقوم عليها الأمن الأوروبي**: بدأت هذه العملية مع المبادئ الواردة في وثيقة هلسنكي "الوصايا العشر" 1975، وبعدها تم توسيع مجموعة واسعة النطاق من الوثائق والاعلانات بشكل تراكمي من أجل تحديد الهيكل المعياري المشكل للأمن الأوروبي. على سبيل المثال، في مؤتمر قمة بودابست في 1994، قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوضع مدونة لقواعد السلوك بشأن الأنشطة السياسية والعسكرية التي تدون المبادئ المتعلقة باستخدام القوة العسكرية في ميادين القتال – أساسا بتدوين القواعد الكلاسيكية بنظرية الحرب العادلة فيما يتعلق قانون الحرب– . أضف إلى ذلك أن بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كثيرة وطويلة الأمد، وتحوز على أنشطة ميدانية أخرى تشمل مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها النمطية في اطار مجموعة المبادئ التي تطورت في اطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام 1975.

2.تعزيز عملية بناء الديمقراطية كأساس للسلم والأمن الدوليين: "الافتراض" القائم على نطاق واسع و تؤيده الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هي الاعتقاد بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تدخل في صراع

[1] Terrence Hopmann , « **Strengthening the OSCE Capacity for Conflict Prevention and Security-building** », Die Friedens-Warte, Vol. 75, N°. 1, 2000, P.34.

عنيف مع غيرها من الدول الديمقراطية، ولهذا، يفترض أن أسس طويلة الاجل للسلام قد تكون بنيت من خلال تشجيع التوسع في تطوير النظم الديمقراطية في جميع انحاء اوروبا واسيا[1]. ولذلك، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كرست جهدا للتمكن من تعزيز الديمقراطية من خلال دعم عمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان، وهو الأمر الذي يساعد جميع الديمقراطيات الجديدة على وضع اجراءات ديمقراطية، خاصة ما تعلق بالانتخابات، ويشرف على عملية سير هذه الانتخابات لضمان اتباع اجراءات ديمقراطية، ثم يصادق على نتائجها.

3.**منع نشوب الصراعات:** المحور الرئيسي لهذه الانشطة يتمثل في تحديد ومواجهة الصراعات و كذا منع اندلا ع العنف، مما يستدعي الانتباه إلى "الانذار المبكر" من أجل الكشف عن الحالات التى يمكن أن تؤدى إلى نشوب صراع عنيف، وهذه التحذيرات تظهر غالبا في خضم الصراعات بين القوميات العرقية أو اللغوية أو الدينية، أو في الحالات التي تكون فيها الطبقات الاجتماعية والاقتصادية تعاني من ضغط شديد، كما يمكن أن يشمل الانذار المبكر انواع الصراعات البادئة[2].

الملاحظ أن الانذار المبكر ليس كافيا لإثارة رد فعل مناسب،حيث أنه وفي أحيان كثيرة تتلقى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا ولاهاي أو حتى وارسو انذارات مبكرة بإحتمال وقوع أحداث عنف معينة، وهو ما يدفعها إلى ايجاد توافق كاف في الآراء بين مختلف الحكومات الاعضاء من أجل الاستجابة في الوقت المناسب. وعليها ايضا أن توجد في الوضع المناسب للردّ فيما اذا كانت ستتخذ شكل احتجاج شفوي، أو فرض عقوبات أو انشاء بعثات لمدة طويلة الاجل، إلى جانب إمكانية تدخل طرف ثالث من أجل بذل المساعى الحميدة أو الوساطة للمساعدة، أو أي وسيلة اخرى تحت تصرف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا [3].

4.**التوسط في وقف اطلاق النار في معظم الحالات في اوروبا ومنظمة الامن والتعاون في اوروبا:** معظم اعماله تكون إما وقائية قبل نشوب أعمال العنف أو تصالحية في أعقاب أعمال العنف، بيد أن ثمة استثناء

---

[1] للمزيد حول هذه الفكرة، أنظر في :

Michael Doyle, Kant, **Liberal Legacies and Foreign Affairs**, in: **Philosophy and Public Affairs** 12 (1983) 3, pp. 205-235; Bruce M. Russett, Grasping **the Democratic Peace**: **Principles for the Post-Cold War World**, Princeton, NJ 1993; and Michael W. Doyle, **Ways of War and Peace**, New York.

[2] Terrence Hopmann, **Op.cit**, P.36.

[3] Alexander L. George and Jane E. Holl, « **The Warning-Response Problem and Missed Opportunities in Preventive Diplomacy** », in: Bruce Jentlesen (ed.), **Opportunities Missed, Opportunities Seized**: **Preventive Diplomacy in the Post-Cold War World**, Landham, MD 2000, P.27.

ملحوظا، حدث عند دخول القوات الروسية الى الشيشان في ديسمبر 1994، أين تم وضع أكثر من 40.000 جندي في اطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الفور، وقد قاومت روسيا أية مشاركة للمنظمة في هذا الصراع، مدعية أن هذه الحالة تشكل مسألة داخلية للإتحاد الروسي.

5.ادارة وتسوية الصراعات في تلك المناطق التي تحوي صراعا عنيفا متوقفا: أو أن التوترات وحالة العداء المتبادل ما تزال قائمة، هناك يكون تركيز أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تجنب ظهور العنف ومحاولة حل القضايا الأساسية لإزالة الظروف التي أدت الى نشوء النزاعات في المقام الأول، وقد لعبت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دور الطرف الثالث منذ عام 1992 لمحاولة ادارة وحل الصراعات بين الدول الأعضاء. وفي كثير من هذه الحالات، قامت المنظمة بتولي مهمة مراقبة أنشطة قوات حفظ السلام لضمان حيادها، للتأكد من عدم اثارة الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى تجدد العنف، وهذه الانشطة تبرز بشكل واضح في اقليم اوسيتيا الجنوبية في جورجيا، وترانسنيستريا Transnistrie في منطقة مولدوفا. كما أن هناك نهجا ثانيا كثيرا ما يستخدم من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمتمثل في نظام المعلومات الادارية والمهمات الطويلة الأمد الهادفة إلى توفير "المساعى الحميدة" وغيرها من اشكال الوساطة لمساعدة اطراف النزاع على التوصل إلى اتفاق.

6. **بعد انتهاء الصراع وبناء الأمن:** منظمة الأمن والتعاون في اوروبا تعمل على المشاركة في تعزيز السلام والأمن على المدى الطويل في مناطق الصراعات، وفي الأماكن التي حققت تسوية سياسية بشكل رسمي ، على الرغم من أن دمار الحروب قد خلف تركة من الكراهية والبغضاء التى يجب التغلب عليها، وكثيرا ما تنطوي تلك الجهود على عملية تعزيز المصالحة بين أطراف النزاع بتجاوز البنى الرسمية لتسوية النزاع التي تتحرك في اتجاه تعميق القرار. وقد يشمل أيضا المساعدة في بناء الديمقراطية، وفي هذه الحالة لا كإجراء وقائي ضد العنف، ولكن من أجل ايجاد الوسائل غير العنيفة لحل الخلافات التي كانت مع جهة الإكراه والعنف، كما يشكل بناء المجتمع المدني و اجراء الانتخابات والمساعدة على انشاء دساتير جديدة، وتعزيز سيادة القانون كلها أهداف يتم العمل على تحقيقها[1].

لماذا تتجه أوربا اكثر نحو الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب الصراعات؟ الحقيقة أنه يمكن أجمال تلك الدوافع في العناصر التالية[2]:

[1] Terrence Hopmann, **Op.cit**, PP.43-44.

[2] NILS DAAG , « **The OSCE and Conflict Prevention** », International Journal on Minority and Group Rights, Vol. 8, N°. 1 , 2001, P.23.

اولا، تستخدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العناصر المدنية للمساعدة في التحول الديمقراطي في عملية مكملة لإدارة الازمات إلى جانب التعاون مع منظمات أخرى.

ثانيا، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمتلك عضوية واسعة النطاق، مما يعنى أن كثيرا من المشاكل المطروحة تحدث داخل المنظمة نفسها.

ثالثا، هناك أساس متين من المعايير والقواعد (وثيقة هلسنكي، ميثاق الأمن الأوروبي.... الخ) التي يمكن الاستناد اليها .

رابعا، تطور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سمح لها أن تتخطى العقبات المطروحة مع تنوع الحاصل على مستوى الأدوات المتاحة.

إنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أهمية البعدين الانساني والاقتصادي و الأمني في منظمة الأمن و التعاون في أوربا، وهو ما أكدته في قمة لشبونة حيث حيث تم وضع مهمة ولاية منسق للانشطة الاقتصادية والبيئية، فضلا عن تفويض الممثل المعني للتكفل بمسألة حرية وسائل الاعلام، و عليه فالدبلوماسية الوقائية هي لبّ مساهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للأمن الأوروبي، كما تسعى المنظمة إلى ضمان الأمن والإستقرار عن طريق توقع الأزمات ومنع الصراعات، وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف وضع تحت تصرفها عدد من الأدوات، أهمها:

– يقدر عدد البعثات الطويلة الأمد بعشرة (10)، أهمها : البوسنة والهرسك، الشيشان، كرواتيا، استونيا، جورجيا، ولاتفيا ومولدوفا وطاجيكستان،اوكرانيا،وهناك ايضا اثنين من مكتب الاتصال في اسيا الوسطى في طشقند، إلى جانب الممثل الخاص للرئيس حول منطقة كاراباخ Karabagh يضطلع بمهام مماثلة للبعثة بين اطراف النزاع. وهناك ايضا ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الى جانب لجنة مشتركة اللاتيفية – الروسية و كذا المتقاعدين العسكريين، إلى جانب الحكومة الاستونية[1] .

–إذا يظهر أن مبدأ "الوقائية" يبرز طبيعة عمل البعثة في مختلف المناطق السابقة، و يتم استعراض تقارير خاصة عن تقدم أعمالها كل ستة اشهر، باستثناء فريق المساعدة في الشيشان التي لم تحدد تاريخ الانتهاء، كما يمكن أن

[1] تجدر الإشارة إلى أن بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بلغراد قد علقت منذ تموز/يوليه 1992، إلى جانب بعثة كوسوفو في صربيا في يونيو عام 1993 عندما رفضت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية طلب تمديد مذكرة التفاهم بشأن نشر تلك البعثات المقدمة من طرف منظمة الأمن والتعاون في أوربا[1].للمزيد أنظر في:

Mark Sigler , « **OSCE and European Security** », Revista CIDOB d'Afers Internacionals, N°. 38/39, LA SEGURIDAD EUROPEA: DIÁLOGOS PARA EL SIGLO XXI: Prólogo de Javier Solana , diciembre 1997, P.60.

تمتد نشاطات تلك البعثات إلى تكثيف المناقشات مع جميع اطراف نزاع ما، اعداد تقارير عن حالة حقوق الانسان، وهناك حالات يتم فيها جمع البيانات والإبلاغ بالتطورات.

– آلية برلين التي تمت الموافقة عليها في سبتمبر 1991، التي تنص على تسهيل التشاور والتعاون فيما يتصل بحالات الطوارئ، كما يمكن استخدامها عندما يكون هناك "حالة الطوارئ التي قد تنشأ عن انتهاك أحد المبادئ الواردة في الوثيقة الختامية أو نتيجة تعطيلات كبيرة تهدد السلم والأمن والاستقرار"، حيث يجوز للدولة أن تطلب "توضيح" عندما تعتقد أن حالة الطوارئ تهدد أمنها أو سلامتها، وتكون الاستجابة لجميع الدول الاعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في غضون 48 ساعة، يليها عقد اجتماع طارئ للمنظمة، على أن يكون مفهوما أن أي قرار صادر منها سوف يتطلب الإجماع. و أثر هذه الآلية هي رفع قضية على مستوى سياسى رفيع، لممارسة الضغط السياسي على منظمة الأمن والتعاون في اوروبا، وقد استخدم مرتين: مرة ضد يوغوسلافيا السابقة خلال الصراع هناك، والثانية في هنغاريا أثناء نزاعها مع تشيكوسلوفاكيا على سد غاسيكوفا Gabcikova.

لقد أنشأ اجتماع فاليتا في اوائل عام 1991 آلية التسوية السلمية للمنازعات، ويمكن تطبيقه على المنازعات بين الدول الاعضاء في المنظمة، أما عندما تكون السلامة الإقليمية والدفاع الوطني، وسائل السيادة فإن الآلية تعرض القضية على واحد أو اكثر من الخبراء المستقلين، وهؤلاء الخبراء يعتبرون "الآلية" الوحيدة المكلفة بتقديم التعليق والمشورة للأطراف بشأن أفضل السبل لتسوية النزاع، وهنا إما أن تقرر الأطراف قبول الإلتزام أو تعليق عمل الآلية[1].

ماهي الميزة التي يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا أن تقدمها مقارنة بالتعاون بين مؤسسات الأمن الاوروبية؟، ربما يمكن حصر تلك المزايا في العناصر التالية:

اولا، تكاد تشمل الجميع، حيث أن سعيها لتحقيق أمن أوربا يجعل مصالحها أكثر شمولية.

ثانيا، المشاركة على قدم المساواة، حيث أنه عندما يحين وقت تقرير شيء ما الكل له صوت، وكل الأصوات متساوية.

ثالثا، يتسم بالمرونة، حيث أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليست ملزمة من الناحية القانونية، ولكن عندما يحين وقت العمل تبدو امكانية اللجوء إلى مراجعة المواثيق و المعاهدات ضعيفة، بل يصبح البحث عن أقصى قيمة

[1] **Ibid**, P.62.

ممكنة مرتبطا بالقدرة على الاستجابة السريعة والفعالة ومواكبة تطور الأحداث، وهو ما يجعل العمل قابلا للتكيف والابتكار.

رابعا، حينما يتم مناقشة المسائل يجب أن يكون القرار الصادر من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا متوافق الآراء، وهذا يعني أن النتائج الضعيفة يجعلها بعيدة من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تساعد على ضمان تنفيذ كل اجراء متفق عليه ولا شيء غير ذلك.

في تعليقه على السؤال المطروح أعلاه، يقول مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الاوروبية جون كورنبلوم John Kornblum في ملاحظاته إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ،مارس2017:

"إن الولايات المتحدة تعتبر منظمة الامن والتعاون في اوروبا جزء أساسيا من جوانب أمالنا... حقا إن أوربا موحدة، إن الإندماج بالنسبة لنا لا يعني حلا تنظيميا محددا أو معاهدة و فقط، بل يعنى دمج جميع جوانب التعاون بين المجتمعات والحكومات على كافة المستويات، إنه يعنى التغلب على الشعور بعدم الاستقرار التي لا تزال تشكل اعباءا كثيرة على أجزاء من اوروبا، وفي الحقبة الجديدة من التعاون الديمقراطي انه يعني قبل كل شئ تحويل مبادرة بناء القدرات لدى الشعوب والامم في مجتمعنا. وعندما نكون قادرين على اعطاء شعوبنا احساسا بالاستثمار في الأمن المشترك، و عندما تشعر ان لديها القدرة على التعامل بانفتاح وايجابية مع بعضها البعض، فإن هدف التكامل الحقيقي لن يتحقق، وهنا تشكل منظمة الامن والتعاون في اوروبا المكان الافضل، وربما المكان الوحيد حيث هذه الجوانب المعقدة يمكن مناقشتها بشكل دقيق وتحويلها الى عمل ملموس"[1].

من خلال الفقرة أعلاه يمكن ملاحظة أنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تشكل منظمة الأمن والتعاون في أوربا آلية هامة و جزء من الطموح الأمريكي، و لكن على الرغم من الإيجابيات التي تقدمها للأمن الأوربي و الأمريكي إلا أن مسألة الإندماج تبقى بعيدة وليست أولوية بالنسبة لها.

ثانيا،حوار اتحاد أوربا الغربية مع الدول المتوسطية:

نشأ هذا الحوار من معاهدة التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي و الدفاع الجماعي الموقعة في بروكسل 17 مارس 1948 (المعروفة باسم "معاهدة بروكسل")، ثم عدلت، ليتم اضافة البروتوكول الموقع في باريس في 23 اكتوبر 1954[2]. و كانت الدول الموقعة على المعاهدة في بروكسل تضم كل من بلجيكا، وفرنسا، ولكسمبرغ والنمسا وهولندا والمملكة المتحدة. هذه المنظمة وضعت جزءا كبيرا من أجل مواجهة الرغبة المتزايدة

[1] **Ibid**, P.65.

[2] للإطلاع على الاتفاقيتين، أنظر في :

- UEO, « (**Le Traité de Bruxelles**, **signé le 17 mars 1948**, **a été amendé par les Accords de Paris**, **signés le 23 octobre 1954**) », date de consultation :15/03/2018, disponible sur le lien suivant: *http://www.weu.int/Traite.htm#3*

للإتحاد السوفياتي سابقا للسيطرة على السيطرة على بلدان اوروبا الوسطى، فكانت المعاهدة أول محاولة لترجمة أحكام عملية لبعض المثل العليا التي كانت تحدو الحركة الاوروبية، وهذه المعاهدة كذلك شهدت التزام من الموقعين على الدفاع عن بعضهم البعض اذا كان احد منهم ضحية عدوان مسلح في أوربا، وتم في هذا الصدد إعتماد خطة الدفاع المشترك والتي تم التوقيع عليها في سبتمبر 1948.

إن الدول الموقعة على المعاهدة في بروكسل قد اسهمت في التغلب على ممانعة الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في الترتيبات الأمنية الاوروبية، وبعد فترة قصيرة، فان هذه القوى بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا انضمت إلى المحادثات في 4 أفريل 1949 والتي انتهت بالتوقيع في واشنطن على معاهدة حلف شمال الأطلسي. ليتم بعدها دعوة كل من الدانمارك، ايسلندا، ايطاليا، النرويج والبرتغال للإنضمام إليها . وفي هذه المعاهدة تم الإعلان عن التزام الولايات المتحدة وكندا بالمشاركة في الدفاع عن اوروبا، حيث أن المادة 5 من معاهدة واشنطن تنص صراحة على أن أي هجوم مسلح من الموقعين يعتبر اعتداءا على الجميع، وأن كل طرف من الأطراف عليه أن يتخذ هذا الاجراء على الفور من أجل استعادة وضمان الأمن في منطقة شمال المحيط الاطلسي[1]. و في ديباجة معاهدة بروكسل المعدلة، الأطراف الموقعة علي اتفاقية باريس تنص بوضوح على تحديد ثلاثة أهداف رئيسية:

1. تشكل أوروبا الغربية أساسا متينا لإعادة بناء الاقتصاد الأوروبي.

2. تقديم مساعدة متبادلة في عرقلة أي سياسة عدوان.

3. تعزيز الوحدة وتشجيع الاندماج التدريجي في اوروبا.

وقد شملت معاهدة بروكسل أيضا على:

- دمج جمهورية المانيا الاتحادية في حلف شمال الاطلسي.

- اعادة الثقة بين بلدان اوروبا الغربية من خبرته في مجال مراقبة الأسلحة.

- الحوار بين الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية والمملكة المتحدة.

[1] UEO, « **Les origines de l'UEO** : **du Traité de Bruxelles aux Accords de Paris** (**1948–1954**), date de consultation : 29/05/2017, sur le lien suivant ; *http://www.weu.int/index_fr.html*

في الجانب العملياتي، فإن الإجراءات المتفق عليها في اتحاد غرب اوروبا تم الاضطلاع بها في الخليج العربي وفقا للمادة الثامنة (3) من معاهدة بروكسل المعدلة التي تنص على أنه : "بناء على طلب أحد منهم في المجلس على الفور اجتماعا من أجل تمكين الاطراف السامية المتعاقدة أن تتشاور بشأن أية حالة يمكن ان تشكل تهديدا للسلام، في أي مكان يحدث، أو تهدد الاستقرار الاقتصادي". و منها نجد:

- **عمليةCleansweep لإزالة الألغام من الخليج الفارسي:** حيث أنه بين عامي 1987 – 1988 قامت الدول الاعضاء في اتحاد غرب اوروبا بالعمل على التصدى معا للتهديد القائم اتجاه حرية الملاحة في زرع الالغام في الخليج الفارسي الناجمة عن الحرب بين ايران والعراق، من خلال عمليةCleansweep التي تمكنت من ازالة الالغام من أكثر من 300 ميل بحري من مضيق هرمز[1].

- **عملية Sharp Guard بالتعاون بين اتحاد غرب أوربا ومنظمة حلف شمال الاطلسي في البحر الادرياتيكي،** حيث في جويلية 1992 اتخذ مجلس وزراء اتحاد غرب اوروبا قرارا بمشاركة القوات البحرية التابعة لاتحاد غرب اوروبا في البحر الأدرياتيكي في رصد الحظر المفروض ضد يوغوسلافيا السابقة، وفي نفس الوقت اضطلعت منظمة حلف شمال الاطلسي بنفس المهمة. وخلال هذه العملية نشر الإتحاد اربع سفن و عشرات الطائرات و الدوريات البحرية في مهمة الكشف والمراقبة، وإلى جانب ذلك قام جزء من اركان واتحاد اوروبا الغربية بالاشراف على مجموعة من المجموعات البحرية مقر كومناساوث COMNAVSOUTH في نابولي/ كما أن هناك حوالي 000 74 استجواب تم القيام به، و 6000 من المباني تم تفتيشها، إلى جانب أكثر من 1400 حاوية تم تفتيشها و فحصها في الميناء[2].

- **عملية اتحاد غرب اوروبا بشأن الحظر المفروض على نهر الدانوب:** حيث في اعقاب اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء في اوروبا المنعقد في ليكسمبورغ 5 أفريل 1993، اتفقت الدول الاعضاء في المنظمة على تقديم المساعدة لكل من بلغاريا وهنغاريا ورومانيا من أجل تنفيذ العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على نهر

[1] Ane Bloed and Ramses A. Wessel , « **The Changing Functions of the Western European Union (WEU)** », Law and Politics in Africa, Asia and Latin America, Vol. 29, N°. 1 ,1. Quartal 1996, P.11.
[2] **Ibid**.

الدانوب. وفي شهر جوان من نفس السنة قررت ثلاث دول مشاطئة قبول هذا العرض، وقام اتحاد غرب اوروبا بتنفيذ عملية الشرطة والجمارك[1].

– **مفرزة شرطة موستار Mostar في اكتوبر 1993**: حيث أنه و قبل بضعة أيام من بدء نفاذ معاهدة الاتحاد الأوروبي، دعا وزراء الدول الاعضاء في الجماعة الاوروبية اتحاد غرب اوروبا إلى ضرورة النظر في المساهمات التي يمكن أن تقدمها الى الادارة في مدينة موستار Mostar في البوسنة والهرسك، حيث تكفل الإتحاد بتوفير مفرزة من الشرطة أنشأت في اوائل جويلية 1994، في سبيل مساعدة البوسنيين والكروات في موستار على انشاء قوة شرطة موحدة في المدينة، و في ماي 1995 اعتمد المجلس الدائم مقترحات من اجل المساهمة في النمسا وفنلندا والسويد، من خلال اعتماد على فريق من أعلى مستوى (182 شخصا) خلال فترة الصيف.

–العمليات المتعلقة بإدارة الأزمات (1997–2001) أهمها تلك التي تعلقت بألبانيا، حيث و في اطار الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في البانيا، ولا سيما في اوروبا والاتحاد الأوروبي، قرر مجلس اوروبا في ماي 1997 ارسال عناصر مشتركة بين دول المجلس في مجال الشرطة (الاستشارية المتعددة الجنسيات). وبالنسبة للإستشارية المتعددة الجنسيات هي أولا وقبل كل شئ عبارة عن بعثة مجلس الأمن لتدريب المدربين، وحدّد هدفها في ألبانيا في اعادة تشكيل الشرطة الالبانية، وكذا وضع قانون جديد للشرطة .إذا يمكن ملاحظة أنه لم يقم إتحاد أوروبا الغربية UEO بالتدخل العسكري إلا في مناسبات نادرة وتحديدا للقيام بعمليات شرطة، رغم انه المنظمة الأوروبية الوحيدة التي تتمتع بصلاحيات في مجال الدفاع، الأمر الذي يكشف عن تناقض مفهومين أساسيين في البناء الأوروبي: من جهة أوروبا القوية أو (أوروبا الأوروبية) بحسب تعبير ديغول الشائع، التي تفرض نفسها عبر سياسات مشتركة واستقلال سياسي وعسكري عن الولايات المتحدة.

و من جهة أخرى، ووفق هذا المنظور فإن اتحاد أوروبا الغربية هو الذراع المسلح، للسياسة الخارجية والدفاعية الأوروبية المشتركة PESC دون عودة إلى الحلف الأطلسي. من الجهة المقابلة فإن أوروبا التي ليست هي

---

[1] في عملية نهر الدانوب التي قام بها اتحاد غرب أوروبا أحصت حوالي 250 شخص في الموقع, موزعين بين مركز التنسيق والدعم و على ثلاث مناطق سيطرة (Calafat-Roumanie; Ruse-Bulgarie ;Mohacs-Hongrie).، تم توظيف 8 زوارق دورية، و 48 مركبة، و تم القيام بما مجموعه 6 748 عملية تفتيش و ضبط، و إحصاء 422 جريمة. للمزيد انظر في:

Ane Bloed and Ramses A. Wessel , « **The Changing Functions of the Western European Union (WEU)** », Law and Politics in Africa, Asia and Latin America, Vol. 29, N°. 1 ,1. Quartal 1996, P.11.

أكثر من سوق تبادل كما يود البريطانيون، تعتبر الولايات المتحدة عضواً فاعلاً فيها بحكم الأمر الواقع، وتطمح في أن تكون سوقاً كبيرة ممتدة عبر شراكة اقتصادية أطلسية وترضى بوضعيتها كملحق بحلف الأطلسي. وجاءت معاهدتا ماستريخت و أمستردام (صيف 1997) تحملان علامة هذا التناقض من خلال بنود مهمة تحاول قول الشيء وعكسه تماما، فتؤكدان على (اتحاد أوروبا الغربية) مع التذكير في كل مرة، بضرورة عدم التناقض مع حلف الأطلسي، وهكذا يبدو أن كل الدول الأوروبية – ما عدا فرنسا – لا تهتم ببناء أوروبا الدفاعية القوية ولو كعماد من أعمدة حلف الأطلسي [1].

خلال فترة الحرب الباردة، إعتبر حلف شمال الأطلسي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن الاوروبي، لكن مع نهاية الحرب الباردة فإن الوقت قد حان لكل من الشرق والغرب بضرورة تنقيح هذا المفهوم، فحتى و إن كان حلف شمال الأطلسي قد استمر في المستقبل، فإن الولايات المتحدة ستظل حاضرة دائما في اوروبا بطريقة أو بأخرى. فالحفاظ على علاقات قوية مع الحلف من جهة يدفع دول أوربا الغربية إلى ضرورة التوجه نحو مواجهة التحديات و التهديدات الجدية بأنفسهم [2] .

في بناء الهندسة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة في وسط وشرق أوربا ، لا بد من الإقرار بأنه كان على أوربا إدراك أن أية ازمة كبرى قد تواجهها سواء كانت عسكرية او سياسية بطبيعتها سوف يكون لها تأثير مباشر عليها أولا وقبل كل شئ ثم على الضفة الاوروبية المجاورة وبعد ذلك فقط على الولايات المتحدة، كما توجب على بلدان أوربا الغربية الإعتراف بأن الإستقرار في أوروبا الوسطى و الشرقية هي قضية أوروبية محورية.

ويعبر نيكول غنيزوتو Nicole Gnesotto عن هذا الرفض (لأوروبا الغربية) بالقول: "**الجميع يفضلون هيمنة قوة حامية قوية اكتسبت شرعيتها من تاريخ الحربين العالميتين وخصوصا أنها تبتعد حوالي 8000 كلم، على احتمال الخضوع لتبعية حيال زعامة أوروبية تهيمن عليها القوى المتوسطة ذات الماضي المشكوك فيه والقريبة جغرافيا والمفتقدة إلى الشرعية**"[3]. ويضيف: " **في غياب رافعة عسكرية أوروبية**

[1] Bernard CASSEN , « **L'introuvable défense européenne** », Le Monde Diplomatique, manière de voir 61,juin 1999, P.88

[2] Petr Lunak, « **Security for Eastern Europe**: **The European Option** », World Policy Journal, Vol. 11, N°. 3 , 1994, P.130.

[3] Nicole Gnesotto, « **La puissance et l'Europe** », Politique étrangère, N°.01 , 1999 , 64eannée, P.159.

منظمة ما فيه الكفاية وخصوصاً في غياب إرادة أوروبية مشتركة لتحويل الاتحاد إلى لاعب استراتيجي مسؤول، فإن الولايات المتحدة تجد نفسها، في كل أزمة في وضعية المجبر على التدخل"[1].

لقد قام الأوروبيون بتعيين خافيير سولانا Javier Solana ممثلاً أعلى للسياسة الخارجية والدفاع PESC ثم سكرتيراً عاماً لاتحاد أوروبا الغربية، ما يعني الامتصاص التدريجي لهذا الأخير من قبل الاتحاد الأوروبي والذي تأكد في اجتماع المجلس الوزاري لاتحاد أوروبا الغربية في مرسيليا في فيفري 2000. و في اجتماع مرسيليا هذا أعيد التأكيد على ضرورة ما تقرر في اجتماع هلسنكي في مارس 1999 حول بناء قوة أوروبية عسكرية للتدخل السريع (100 ألف جندي، 400 طائرة مقاتلة، 100 سفينة حربية) لكن وضع هذا القرار موضع التنفيذ لم يكن بالأمر اليسير كما بينت التجارب حتى اليوم*.

يدرس جون روبر John Roper اشكالية العلاقة الموجودة بين الإتحاد الأوربي / إتحاد أوربا الغربية و حلف شمال الأطلسي في مقال له تحت عنوان " **علاقات العمل القائمة بين الاتحاد الاوروبي واتحاد غرب اوروبا والناتو**" The Working Relationships between the EU, WEU and NATO ، حيث يشير إلى أن الخلافات السياسية في نهج الدول الأعضاء الرئيسية على الرغم من أن حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والمجلس الأأوروبي موجودين في بروكسل لمدة تزيد عن عشرين عاما، وحتى أن هناك اختلافات كبيرة في الثقافة في اماناتها الموجودة في بعثات الدول الاعضاء. فحلف شمال الأطلسي هو منظمة سياسية عسكرية، أما الجماعة الاوروبية فهي منظمة اهلية، واتحاد غرب أوربا لم يستطع سد الفجوة في الثقافات المتباينة جدا بين المنظمات السابقة[2]. إذن وعلى الرغم من أن المنظمة السياسية – العسكرية ملتزمة منذ معاهدة 1954 بالإعتماد على المشورة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، فحتى ماي 1996 لم يتم التوصل إلى اتفاق بين منظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوربا الغربية بشكل يسمح بتبادل المعلومات السرية والوثائق بين المنظمتين. حيث أنه في نوفمبر 1991 وافق حلف شمال الأطلسي على المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي يحدد المخاطر –لم تعد نفس التهديدات التي تواجهها الدول الاعضاء في فترة ما بعد الحرب الباردة– كما وضع مبادئ استراتيجية للحلف

---

[1] **Ibid**.

* يضم اتحاد أوربا الغربية UEO عشرة من أعضاء الاتحاد الأوربي الخمس عشرة (ما عدا الدانمارك والدول الأربعة (المحايدة): النمسا وايرلندا والسويد وفنلندا) وعدا ذلك يضم ست أعضاء مشاركين (هنغاريا، ايسلندا، النروج، بولونيا، تشيكيا وتركيا). أما حلف شمال الأطلسي فيضم كل دول الاتحاد الأوربي ما عدا الدول الأربعة (المحايدة) أي 11 عضوا أوربيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا وتركيا والنروج. منذ نيسان 1999 التحقت بالحلف ثلاثة دول من اوربا الوسطى هي هنغاريا وبولونيا وتشيكيا فأصبح يضم تسع عشرة عضوا.

[2] John Roper , « **The Working Relationships between the EU**, **WEU and NATO** » ,Revista CIDOB d'Afers Internacionals, N°. 38/39, LA SEGURIDAD EUROPEA: DIÁLOGOS PARA EL SIGLO XXI: Prólogo de Javier Solana ,diciembre 1997,P.80

وأكدت أن التحالف الدفاعي البحت، أي أن استخدامها محدد فقط في حالات الدفاع عن النفس، رغم وجود بعض المناقشات بشأن إدارة الازمات ومنع الصراعات إلا أن معالجة هذه القضية ما زال في مراحله الاولى.

وفي الوقت نفسه، كان أعضاء الاتحاد الاوروبي واتحاد غرب اوروبا منشغلين بإعداد نصوص المعاهدة المتعلقة بالاتحاد الأوروبي واعلان أعضاء اتحاد غرب أوروبا في ماستريخت بعد شهر ديسمبر 1991. الحقيقة أن هذه النتيجة تعود إلى المبادرات الفرنسية – الالمانية لاقامة هيكل خاص بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي أكثر بروزا في اتحاد أوروبا الغربية، هذا الأخير إعتبره الأمين العام السابق راي وليم فان William van Eekelen كجسر بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. كما أنه لمن الضروري الإشارة إلى عدم وجود مناقشة حول علاقة العمل بينهما، بيد أن معاهدة الاتحاد الاوروبي في المادة J-4.2 تشير إلى أن اتحاد أوروبا الغربية هو جزء لا يتجزأ من الاتحاد يعمل على وضع وتنفيذ قرارات الاتحاد.وبالإضافة إلى ذلك فإن إعلان الدول الأعضاء واتحاد أوربا الغربية يشدد على دوره و علاقته مع الاتحاد الأوروبي وحتى مع حلف شمال الأطلسي ، ويشير إلى ضرورة صياغة بيانات صريحة بشان تنمية علاقات العمل بين اتحاد غرب اوروبا و الهيئتين الاخريتين.

لنلاحظ معا هذه الفقرة المنتقاة من معاهدة ماستريخت، والتي تشير إلى أن:" **تتفق الدول الأعضاء في اتحاد غرب أوروبا على ضرورة وضع هوية أوروبية حقيقية للأمن والدفاع في أوروبا بشأن المسائل الدفاعية، و هذه الهوية يتم تشكيلها من خلال عملية تدريجية، كما أن اتحاد غرب أوروبا يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية في الاتحاد الأوروبي والتي سوف تعزز اسهامها من خلال التضامن داخل حلف شمال الأطلسي واتحاد غرب أوروبا، كما تتفق الدول الأعضاء على تعزيز دور اتحاد غرب أوروبا في منظور اطول من أجل سياسة دفاعية مشتركة داخل الاتحاد الأوروبي وهو الذي قد يؤدي وقت الدفاع المشترك إلى الإتفاق مع جميع أعضاء حلف شمال الأطلسي**"[1].

إذا نلاحظ أن اتحاد غرب أوروبا بوصفه عنصرا أساسيا في دفاع الإتحاد الأوروبي هو كذلك وسيلة لتدعيم الرؤية الأوروبية في حلف شمال الأطلسي، وتحقيقا لهذه الغاية من صياغة سياسة دفاع أوروبية مشتركة فإنه لا بد من المضي قدما في التنفيذ العملي عن طريق زيادة تطوير العمليات الخاصة. و من أجل تطوير علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي، نص إعلان اتحاد غرب أوروبا على خمسة اقتراحات محددة[2]:

[1] « **Treaty on European Union – Declaration on Western European Union** », Official Journal C 191 , 29/07/1992 , P. 0105 , sur le lien suivant :
http://eur-lex.europa.eu/legal-content/HR/TXT/?uri=CELEX:11992M/AFI/DCL/30

[2] John Rope, **Op.cit**., P.81.

1 – حسب الاقتضاء، لابد من مزامنة تواريخ و أماكن الاجتماعات وتوحيد أساليب العمل.

2– اقامة تعاون وثيق بين المجلس من الأمانة العامة لاتحاد غرب أوروبا من ناحية و مجلس الاتحاد والأمانة العامة للمجلس من ناحية اخرى.

3 – النظر فى موائمة تسلسل ومدة ترأس الاجتماعات.

4 – ترتيب الطرائق الملائمة على نحو يكفل للجنة الاتحادات الأوروبية بصفة منتظمة، وعند الاقتضاء الإطلاع على انشطة اتحاد غرب أوروبا وفقا لدور اللجنة في السياسة الخارجية والأمن المشترك، على النحو المحدد في معاهدة الاتحاد الأوروبي.

5 – تشجيع توثيق التعاون بين الجمعية البرلمانية التابعة لاتحاد غرب اوروبا والبرلمان الأوروبي من جهة أخرى.

أما اعلان 1991 للدول الأعضاء فى اتحاد غرب أوروبا قدم أيضا مقترحات لمواصلة تطوير علاقات عمل وثيقة بين اتحاد غرب أوروبا و حلف شمال الأطلسي ، أهمها :

– على الدول الاعضاء في اتحاد غرب اوروبا تكثيف التنسيق في القضايا التى تمثل اهتمام مشترك، بهدف ادخال المواقف المشتركة المتفق عليها – في اتحاد غرب اوروبا– في عملية التشاور، وهذا التحالف سيظل ضروريا كمنتدى للتشاور بين اعضائها مكان في السياسات التي تؤثر على الأمن والدفاع وكذا التزامات الحلفاء في حلف شمال الأطلسي.

– اذا لزم الأمر لابد من تحديد مواعيد و أماكن انعقاد جلسات بصفة متزامنة وأساليب عملها.

– اقامة تعاون وثيق بين الأمانة العامة لإتحاد غرب أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ما هي النتائج المحققة؟، الحقيقة أن النتائج متفاوتة، خاصة فيما يتعلق بتطوير "مواقف مشتركة"، حيث كان التقدم بطيئا جدا في عدد من المناسبات التى ادخلت هذه المواقف المشتركة محدودة جدا. ومع ذلك، كان هناك بعض التداخل بين تمثيل الدول الأعضاء في اتحاد غرب أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي وهو ما يعني أن هناك فرصة لمزيد من التبادل غير الرسمي.

أما في علاقة العمل بين الاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا فهي تسير ببطئ شديد وهذا يرجع الى ثقل التقدم في تطوير و صعوبة تعريف امرين:

- **اولهما**، نوع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي.

- **ثانيا**، مدى السياسة الخارجية والامنية، إما بديلا عن سياسات فرادى للأعضاء أو بالأحرى اضافة الى ما ستواصل القيام به بنفسها. وعدم احراز تقدم كما نجم عن الانقسام بين بريطانيا وباقي أعضاء كاملي العضوية في اتحاد غرب أوروبا بشأن تنفيذ معاهدة ماستريخت، و التزام "بناء اتحاد غرب أوروبا في مراحل عنصر دفاع الاتحاد الأوروبي".

فيما يخص علاقة منظمة حلف شمال الاطلسي واتحاد اوروبا الغربية يمكن وصفها بالمرضية و أنها تحمل علامات ايجابية، لكن عملية "أوربة" هيكل قيادة حلف شمال الأطلسي لن تسير بوضوح في المستقبل، كما ان الخبرة العملية يمكن أن تستفيد منها منظمة اتحاد أوروبا الغربية تبقى قائمة. من جهة أخرى تشير الكثير من المؤشرات إلى امكانية انضمام السويد وفنلندا والنمسا إلى الحلف، ثم الى اتحاد أوروبا الغربية.إنّ مستقبل السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة يتوقف على ما هو أكثر بكثير من التغييرات المؤسسية، بل يمر عبر احداث توافق في الآراء بشأن مضمون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة الذي هو شرط اساسي في الخطوات التالية لتوضيح العلاقة بين الاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية.

إن التغيرات العميقة التي حدثت في المناخ الأمني الأوروبي على مدى العقد الماضي قد أثرت أيضا على البحر المتوسط، فالأهمية الاستراتيجية المتزايدة للمنطقة تنبع من ادراك متزايد بأن الأمن في أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. غير أن القاء نظرة عن قرب على البحر المتوسط تجبرنا على الاعتراف بأن هذه المنطقة تواجه العديد من المشاكل والتحديات التي تتضمن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والهجرة والنزاعات وانتشار الأسلحة النووية. فطبيعة القضايا التي تميز بيئة الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ليس حصريا على الاطلاق في المنطقة، بل هو في جيو-سياسية محددة السياق الاجتماعي – الثقافي، وهو ما يجعل هوية البحر الأبيض المتوسط هوية أمن بالغ التعقيد.

كما يبرز حجم كبير من التنوع والتحديات بشكل واضح بالنظر إلى تشابك البلدان والمناطق المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وهو الذي يستمد أساسا من الترابط المتنامي الموجود، وهذا الترابط يوحي بالحاجة إلى

نهج تعاوني للأمن والاستفادة من ميزات الحوار والتعاون. والواقع أن المحاولات الرامية إلى اجراء حوار في المنطقة تعود إلى اوائل السبعينات، لكنها كانت عديمة الفعالية نسبيا بسبب الظروف التي كانت سائدة انذاك من المواجهة بين الشرق والغرب.

إن الطابع المتعدد الأبعاد المميز للبيئة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، أدى الى إهتمام متزايد بها من جانب الدول والمنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية. والواقع أن العديد من بين المشاريع التعاونية الاقليمية التي أطلقت منذ انهيار حائط برلين تشمل عملية برشلونة للاتحاد الأوروبي، وكذا عملية السلام في الشرق الاوسط، وفي منطقة البحر الابيض المتوسط مبادرات اتحاد أوروبا الغربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ويتمثل الهدف الطويل المدى في بناء مخطط تعاون و تهيئة مناخ سلمي لتبادل العلاقات في المنطقة[1].

كان حوار اتحاد أوربا الغربية تجسيدا لاقتراح برتغالي من أجل إقامة حوار أمني بين اتحاد أوربا الغربية و الدول المتوسطية: الجزائر، المغرب، موريتانيا و تونس، ثم انضمت إليه كل من مصر، إسرائيل و الأردن. فيما تم استبعاد ليبيا بسبب أزمة لوكربي[2].كما أن انضمام إسرائيل لهذا الحوار يبين أنه صمم في إطار آفاق العلاقات العربية–الإسرائيلية الجديدة .ورغم مساهمة نهاية الحرب الباردة في إطلاقه، إلا أن عملية السلام العربية– الإسرائيلية ساهمت كثيرا في بلورته وتجسيده، وأحدثت تطورا في تصور أوروبا الجنوبية بصفة خاصة، والتي كانت في السابق تركز على الحوار مع القسم الغربي للمتوسط تفاديا لأزمة الشرق الأوسط، وهو ما جعل أوروبا تعيد النظر للمتوسط على أنه للمتوسط منطقة أمنية واحدة[3].

هذا الحوار تم بناءه على أساس مهمات "بترسبرغ"، حيث تقرر الاجتماع بالدول المتوسطية بغرض تبادل وجهات النظر فيما يخص عمليات حفظ السلام[4]. وأعطى وزراء هذه المؤسسة خلال لقاء"بترسبرغ" تعليمات

---

[1] Alberto Bin, « **The Security Dialogue Towards the Mediterranean** », Revista CIDOB d'Afers Internacionals, N°. 49, NUEVOS RETOS PARA LA SEGURIDAD EUROPEA ,mayo 2000,P.78.

[2] Fernanda Faria, « **The Mediterranean : A New priority in Portuguese policy** », Mediterranean Politics, Vol.1, N°.20, Automne 1996, P .221.

[3] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**،ص.185.

[4] Fred Tanner, « **An Emerging Security Agenda for the Mediterranean** », Mediterranean Politics, N°.3, winter 1996, P. 290.

للأمانة العامة للاتحاد للبدء في حوار مع الدول المغاربية، وبعد نقل مقر الاتحاد إلى لكسمبورغ في 1994 تمحور الحوار حول قضايا الأمن في المتوسط، وسطرت له مجموعة من الأهداف هي :

- المساهمة في استقرار المنطقة.

- شفافية النشاطات العسكرية تفاديا للإدراكات الخاطئة للتهديد.

- تقوية إجراءات الثقة المتبادلة.

- وفض النزاعات بالوسائل السلمية و العمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل[1].

بالنسبة للدول المعنية بالحوار والتي رأت في تحركات ونشاطات الاتحاد العسكرية تهديدا لأمنها، قام الاتحاد وبغرض شرح هذه النشاطات بدعوة بعض الدول العربية لإرسال ممثلين عنها لحضور مناورات عسكرية في المتوسط تقوم بها قوات الاتحاد، حيث حضر في هذا الصدد مراقبون (من المغرب، الجزائر، مصر، تونس) مناورات "**ترامونتا94**" "**Tramonta 94** " الإسبانية، الفرنسية – الإيطالية، والتي تمحورت أساسا حول عمليات لإجلاء رعايا أوروبيين[2].

فعلى الرغم من أن الحوار ساهم بجدية في بناء نوع من إجراءات الثقة بين ضفتي المتوسط وشكل إطارا للتشاور والتواصل بين الأوربيين والمتوسطيين، إلا أن تشكيل قوات "الأوروفور" و "الأورمافور" عبر عن إشارة لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الأوروبية المقاربة الهجومية، ما يعكس تبني الاتحاد الأوروبي لمقاربة تعتمد على المفهوم الموسع للأمن بشقيه العسكري وغير العسكري. إلا أن المجلس الوزاري لاتحاد أوروبا الغربية أقدم على حل مجموعة الحوار، وقرر في اجتماعه بمرسيليا نوفمبر 2001 إنهاء الحوار مع الدول المتوسطية، ليتحول إلى إطار للحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والدول المعنية، وذلك كان تبعا للتحولات المؤسساتية للاتحاد الأوروبي بعد كل من معاهدتي:" أمستردام ونيس"، وإدماج وظائف اتحاد أوروبا الغربية، ونقل الصلاحيات العسكرية والوظائف

[1] عبد النور بن عنتر، ،" **الدفاع الأوروبي و الأمن العربي** "، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحث و التوثيق، العدد:31 ،سبتمبر 1997،ص.39.

[2] Fernanda Faria, et Alvaro Vasconcelos, « **La sécurité dans le Nord de l'Afrique** : **équivoques et Réalités** », Cahiers de Chaillot, Paris, N°. 25, Septembre 1996, P.22.

العملياتية من المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي، وأصبح الاتحاد الأوروبي بموجب هذه التحولات يتولى الحوار الأمني مع البلدان المتوسطية المنخرطة في عملية برشلونة[1].

ثالثا،الشراكة الأورمتوسطية.

عرفت الشراكة الأورو- متوسطية انطلاقتها الحقيقية في 28 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة بإسبانيا وضمت دول الاتحاد الأوروبي واثنا عشر دولة من جنوب وشرق المتوسط، فبعد قمة لشبونة عام 1993 وبعدها قمة إسن Essen بألمانيا ثم تطورت الفكرة تدريجيا وبدأ التفكير جديا في إخراجها إلى حيز التنفيذ عبر مؤتمر برشلونة والذي دشّن ما يمكن تسميته بالشراكة الأورو- متوسطية، والذي يقوم على عدة عناصر منها التخوف الحقيقي من مستقبل المنطقة المتوسطية وآثار هذا المستقبل على الأمن الأوروبي، وقد اتسمت هذه الشراكة بالتفوق الاقتصادي الأوروبي في المقابل ضعف البنية الاقتصادية للدول المتوسطية، وهذا ما كانت تعتبره أوروبا يمثل تهديدا على أمنها (انعدام الأمن الغذائي).

وبالتالي سعى الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة إلى الاتفاق على مجموعة من المبادئ والتي يجب الالتزام بها على غرار احترام حقوق الإنسان، احترام الحريات الأساسية، احترام مبدأ السيادة، تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع أحقية كل دولة في اختيار نظامها السياسي بكل حرية[2]. إلا أن الانشغالات الأمنية تركت أثرها أو اعتبرت هي العنصر الأساسي في عملية تطور المسار التشاركي الأورو- متوسطي، فالتغير في تلك العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول المعنية من علاقات اقتصادية إلى علاقات تشمل أو تتضمن السياسة والأمن والثقافة والاجتماع.[3]

بالإضافة إلى المحور الإقتصادي والمالي، والمحور السوسيو-ثقافي والإنساني، نجد أن المحور الأمني – السياسي كان له حيز هام، والذي ويقوم على أساس التركيز على مسألة "قيم مشتركة" قائمة على أساس إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار وذلك لا يكون إلا بأخذ بعين الاعتبار مبادئ الديمقراطية والمتمثلة في احترام حقوق الإنسان، الحرية الفكرية والفردية، احترام سيادة الدول، ويعتبر هذا الحوار أهم حوار تم الخوض فيه بشكل

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر**،ص.165.

[2]« **Préambule de la déclaration de Barcelone** », (27-28 Nov) Euro-Med, 1/95, Bruxelles, 4 December, 1995, P.5.

[3] حسن نافعة، **الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص.494.

كبير نظرا للمخاطر الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ولأهمية الحوار السياسي والأمني فإن الدول المشاركة أجمعت على ضرورة توسيعه ليشمل مواضيع أخرى تتعلق بترع السلاح والسيطرة على التسلح وانتشاره بالإضافة إلى محاربة المخدرات والتعاون الجماعي على مكافحة تهديد الإرهاب.

تبنى المحور المعنون بِ "شراكة سياسية و أمنية: تعريف مجال مشترك من السلام و الإستقرار"، فكرة مبدئية أساسها الوصول بجميع الدول المشاركة في مسار برشلونة : دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر و دول الضفة الجنوبية إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال دراسة وسائل الثقة و الأمان الواجب تبنيها بالاشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم "مجال سلام و استقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي – متوسطي لهذا الغرض" [1]. هنا سعت المفوضية الأوروبية إلى اعتماد مقاربة مرنة مع الدول المتوسطية الجنوبية خاصة كل من الجزائر، مصر و سوريا، خاصة وأن هذه الدول الثلاثة، دون سواها، تتميز بانتهاج سياسات وطنية تقليدية في المجال الأمني و الدفاعي، سياسات تحول دون قبولها بالدخول في ديناميكية تعاونية أحادية الإتجاه مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبرها مصدر مخاوف أمنية قد تشكل تهديدات محتملة على أمن دول الاتحاد.

لكن هذا لم يمنع من تشكيل تصور مشترك للمخاطر و التهديدات، وهو أدى بدول القوس اللاتيني في الاتحاد الأوروبي (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا و البرتغال) إلى تشكيل قوات برية أوروبية للتدخل السريع EUROFOR سنة 1994 م، و قوات بحرية أوروبية للتدخل السريع EUROMARFOR سنة 1995م .مهمة هذه القوات التابعة لاتحاد أوروبا الغربية هي إجلاء الرعايا الأوروبيين المهددين في إحدى الدول المتوسطية ومن أجل أغراض إنسانية أخرى[2].تشكيل هاتين الوحدتين للتدخل السريع في المتوسط كان على أساس مفهوم "مهمات بتسبرغ"[3].

---

[1] ندوة برشلونة للشراكة الأوروبية – المتوسطية، 27-28 نوفمبر 1995 ، **النص النهائي** ،ص.6.

[2] أحمد كاتب، الشراكة الأوربية – المتوسطية، **مرجع سابق الذكر**،ص.98.

[3] **مهمات بترسبرغ The Petersberg Tasks** : في اجتماع اتحاد أوربا الغربية في بترسبرغ (ألمانيا) في جوان 1992،حددت الدول الأعضاء الدور العملياتي لهذه المؤسسة الأوربية و اتفقت على وضع وحدات عسكرية تحت قيادتها للقيام بعمليات عسكرية، حيث يمكن أن تستخدم في مهمات إنسانية أو إجلاء رعايا، مهمات حفظ السلام، مهمات قتالية لإدارة الأزمات بما فيها عمليات إحلال السلام. إذن يظهر من مهمات بترستبرغ أن إنشاء الأوروفور و الأورومافور كمفهوم أو تصور تحدد في بترستبرغ.للمزيد أنظر في:

- European Union, « **The Petersberg Tasks** », Shaping of a Common Security and Defence Policy, consultation date : 08/07/2016, available in :
https://eeas.europa.eu/topics/common-security-and-defence-policy-csdp/5388/shaping-of-a-common-security-and-defence-policy-_en

لقد فوجئت الدول العربية و المغاربية بإنشاء هاتين القوتين، وهذا ما يدل على عدم تتبعها لما يجري على الضفة الشمالية من تحولات عسكرية، لأنه إذا كان الإعلان الرسمي عن إنشاء القوتين تم في نوفمبر 1995، فإن إبرام وثائق تشكيلهما يعود إلى ماي 1995.إذن العرب والمغاربة توجهوا إلى برشلونة هروبا من الشرق الأوسطية بعد ستة أشهر فقط من هذا التاريخ ولم يطرحوا المسألة في ندوة برشلونة [1]!

إن الدراسة الإحصائية للبيان الختامي لندوة برشلونة تسمح لنا بتحديد دقيق لأولويات الطرف الأوروبي التي قدمها إلى الدول المتوسطية .فقد حظيت **سبع قضايا**(07) سياسية هي التزام الدول بمبادئ و قواعد القانون الدولي، الإستقرار، حقوق الإنسان، سيادة دولة القانون، الحريات الأساسية، الأمن والسيادة على أكثر من معدلات التكرار % 56,6 ، و إذا أضفنا إليها ثلاث قضايا سياسية أخرى هي **عدم انتشار الأسلحة** % **4,1** ، **السلام** % **3,1** و **مكافحة الإرهاب**% **3,1** فإن معدل التكرار يصبح% **66,9** ، أي أن حوالي **ثلث** (3/1) الإهتمامات السياسية و الأمنية الأوروبية من حيث العدد استحوذ على حوالي ثلثي معدل التكرار، و أن باقي الثلثين من الإهتمامات تحصل فقط على حوالي ثلث معدل التكرار[2].

جدول رقم 03 : يوضح معدلات تكرار الاهتمامات السياسية و الأمنية في البيان الختامي لندوة برشلونة.

الكلمات أو القضايا	التكرار	النسبة %
القانون الدولي	10	10.3
الإستقرار	9	9.2
حقوق الإنسان	8	8.2
دولة القانون	7	7.2
الحريات الأساسية	7	7.2
الأمن	7	7.2
السيادة	7	7.2
التسلح تقليدي و نووي	4	4.1

- Western European Union , « **Petersberg Ministerial Declaration** », consultation date : 17/07/2017, available in : *http://www.weu.int/documents/920619peten.pdf*

[1] عبد النور بن عنتر، "**الدفاع الأوربي و الأمن العربي**"، شؤون المتوسط،عدد:65،سبتمبر 1997،ص.41.

[2] الملاحظ من خلال تحليل العناصر الأكثر تكرارا هو تركيز الأوروبيين على بعض النقاط الأساسية التي تشكل الحد الأدنى من الإتفاق بين جميع الدول المشاركة، وهذه النقاط هي : الديمقراطية وحقوق الإنسان، التسوية السلمية للصراعات والنزاعات، مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة وأخيرًا الحد من التسلح. أنظر في : مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، " **جامعة الدول العربية و تحديات مؤتمر برشلونة : الثابت و المتغير** " ،شؤون عربية،العدد:87،سبتمبر 1996،ص ص.25-26.

الديمقراطية	3	3.1
حسن الجوار	3	3.1
الإرهاب	3	3.1
السلام	3	3.1
المساواة	2	2.0
عدم التدخل	2	2.0
عدم استخدام القوة	2	2.0
الحل السلمي للنزاعات	2	2.0
الجريمة المنظمة	2	2.0
المخدرات	2	2.0
نزع السلاح	2	2.0
المصلحة المشتركة	2	2.0
العالم العربي	2	2.0
العالم الإسلامي	2	2.0
التعاون	2	2.0
التعددية	1	1.0
التسامح	1	1.0
الإستقلال	1	1.0
الإندماج الإقليمي	1	1.0
المنطقة المتوسطية	1	1.0
المجموع	98	% 100

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، " **جامعة الدول العربية و تحديات مؤتمر برشلونة : الثابت و المتغير** " ،شؤون عربية،العدد:87،سبتمبر 1996،ص.32.

من خلال تحليلنا لأهم القضايا ذات العلاقة بالأمن في المتوسط، نلاحظ تفوق الطرف الأوربي في طرح المسائل الأمنية وقدرته على رسم المبادرات ومعالجة المشاغل الأمنية في المتوسط، حيث نلمس من خلال تحليل أهم المسائل الملاحظات التالية:

- **التسوية السلمية للصراعات و النزاعات:** شدد الأوروبيون في صياغة البيان النهائي على استقلالية مبادرتهم و عدم تداخلها مع المبادرة الأمريكية الهادفة إلى إقامة السوق الشرق أوسطية، بحيث أكدوا في تمهيد بيان برشلونة على أن "**المبادرة الأوروبية – المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات**

الأخرى المباشر بها من أجل السلام و الإستقرار و النمو في المنطقة، و لكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام"[1].

و في إشارة إلى عملية السلام العربية – الإسرائيلية، نصّ التمهيد على دعم المشاركين في ندوة برشلونة " **تحقيق تسوية سلام عادلة و شاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام"** [2].

دعا البيان في ذات البند وفي إشارة إلى بؤر التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط : الشرق الأوسط، النزاع التركي – اليوناني حول بحر إيجه و قبرص، التوتر بين الجزائر والمغرب بخصوص قضية الصحراء الغربية والحدود بين البلدين، كل المشاركين إلى **"تجنب التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر** ". و فيما لا يشير البيان صراحة إلى إسرائيل واحتلالها لأراضي عربية هي الجولان السوري والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية يشجب البيان "**اكتساب الأراضي بالقوة، والتأكيد من جديد على الحق التام في ممارسة السيادة بالوسائل المشروعة، و ذلك طبقًا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي**" . فبدلا من إدانة الطرف المعتدي، اكتفى البيان بِـ " **دعوة** " المشاركين – بما فيهم إسرائيل، و ليس إسرائيل فقط – إلى " **تجنب التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي مشارك آخر، بما في ذلك اكتساب الأراضي بالقوة**"، بينما يشير ضمنيًا إلى سوريا و لبنان و فلسطين من خلال "**التأكيد من جديد على الحق التام في ممارسة السيادة بالوسائل المشروعة، و ذلك طبقًا لميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي**" .

إنّ حرص المفوضية الأوروبية على صياغة وسطية للبيان ينم عن إرادة إرضاء كل الأطراف المعنية بالأمر : الدول العربية وإسرائيل .فإذا تمت الصياغة على شكل إدانة صريحة للسياسة الإسرائيلية، لكانت ندوة برشلونة مرهونة النتائج، بل ومحتملة الفشل في ظل انسحاب إسرائيل .أما في حالة عدم التصريح بوجود أراضٍ محتلة و حق الدول المعنية في ممارسة سيادتها عليها طبقًا للمواثيق و القوانين الدولية، لكانت المشاركة العربية برمتها محل جدال، و في أحسن الأحوال لكانت سوريا و لبنان و فلسطين قد أعلنت عن انسحابها عن الندوة.

---

[1] ندوة برشلونة للشراكة الأوروبية – المتوسطية، 27-28 نوفمبر 1995 م، **النص النهائي**.

[2] **المرجع نفسه**.

- **مكافحة التطرف الديني و الإرهاب و الجريمة المنظمة:**

دفع زوال "**الخطر الشيوعي**" بالفكر الاستراتيجي الغربي إلى البحث عن " **خطر** " أو "**عدو**" جديد للدول الغربية :الولايات المتحدة و أوروبا الغربية على وجه الخصوص .من هذا المنطلق، ونظرًا للطابع الجديد الذي تتخذه العلاقات الدولية، بات من المستحيل التفكير في "**العدو الجديد**" من خلال البحث عن "**النظير** " المتساوي في الإمكانيات والثقافة القادر على امتلاك إرادة عدائية .فالتفكير في العدو ينبع من تداخل مستويات عديدة :المستوى العرقي، النزاعات العرقية ومشاكل الهوية)، المستوى فوق الوطني Niveau Transnational (العلاقات الإقتصادية و الاتصالية) و المستوى الوطني (العلاقات بين الدول القومية)[1].

في هذا الوضع الدولي والنظري الجديد، اعتبر بعض المفكرين ورجال السياسة الغربيون أن الإسلام هو الخطر أو العدو الجديد الذي أصبح من الضروري الاتقاء منه، بل ومحاربته إن أمكن . وفي هذا السياق الاستراتيجي جاءت أطروحة "صدام الحضارات" لصامويل هنتنغتون Samuel P. Huntington مقترحة قراءة حضارية – أمنية لنجدة الغرب الذي فقد بوصلته الاستراتيجية، لكنها غير مقنعة[2].حيث يرى صامويل هنتنغتون Huntington أن الخلافات الثقافية التي تؤدي إلى الصدامات الحضارية هي الموضوع الجديد للنزاعات و الحروب في المستقبل .لكن الصراع الأساسي سيكون، حسب هنتيغتون Huntington ، بين الحضارة الإسلاميةو الحضارة الغربية في خطوط الشقاق، خاصة أن حدود الإسلام حدود دموية (The bloody borders of Islam)[3].

كان للموقع الاستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط أثر في التصور الأوروبي والأمريكي للعدو المحتمل و المتمثل في الإسلام، حيث أن الكتاب الأبيض الفرنسي للدفاع الصادر سنة 1999م يحدد بوضوح الرؤية الفرنسية لِـ "**الخطر الإسلامي**" رغم تصريح البعض بأن " النظرة الفرنسية للمحيط المتوسطي ليست نظرة أمنية و لا تعتمد على الخرافة المزعومة لوجود تهديد جديد يكون مصدره هذه المرة الجنوب بعد أن كان في السابق مصدره الشرق أي الجيش الأحمر "[4]. من جهته تحدث رئيس الوزراء الفرنسي السابق إدوارد بالادورEdouard Balladur

---

[1] Frédéric Ramel, « **Repenser le Concept d'Ennemi dans l'après-guerre Froide** »,Paris : Institut de Stratégie Comparée, 2000, Date de consultation 10/05/2011, disponible sur le lien suivant : *http://www.stratisc.org*

[2] Samuel P. Huntington, « **The Clash of Civilisations**? », Foreign Affairs, Vol.72, N^0.3, summer 1993, PP.22-49.

[3] **Ibid**.

[4] ميشال فوشيه، " **الأمن في حوض المتوسط : التصور الفرنسي** "، أشغال محاضرات 18-29 سبتمبر 1999، **انتقالية و استشفاف** ،العدد:01، 2001،ص.9.

عن مصدر " **قلق** " و ليس عن " **تهديد** " أو " **عدو** " يشكله الإسلام السياسي و التطرف الديني[1].لهذا نصّ البند 11 من النص النهائي على ضرورة "توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدًا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها و تطبيقها، والانضمام إلى تلك الأدوات، و كذلك بكل التدابير الملائمة "[2].

لكن الإشكال الذي يطرح نفسه هو تحديد الإرهاب، هل يقصد به التطرف الديني الإسلامي على وجه الخصوص، والذي لجأ إلى استعمال العنف المسلح ضد الأنظمة القائمة في الجزائر و مصر منذ مطلع التسعينيات، و الذي امتد ليمس فرنسا بصفة مباشرة (تفجيرات باريس) و بعض الدول الأوروبية الأخرى (بريطانيا، بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا والسويد) بصفة غير مباشرة من خلال تحولها إلى قواعد خلفية للجماعات والحركات الإسلامية؟ . أم يقصد بالإرهاب كل الجماعات المسلحة في دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، و بالتالي تشمل إلى جانب الجماعات المذكورة أعلاه الحركات التحررية في فلسطين و لبنان التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي : حركة المقاومة الإسلامية – حماس – و الجهاد الإسلامي في فلسطين و حزب الله في لبنان، كما تصر عليه إسرائيل ؟ و هل يمكن اعتبار اتجاه الإرهاب عموديًا من الجنوب إلى الشمال أم العكس : ينطلق من الدول الأوروبية لارتكاب أعماله التخريبية في دول جنوب حوض المتوسط ؟

- **الحد من التسلح:**

نص البند 13 من بيان مؤتمر برشلونة في شقه الأول على وجوب "العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي، بين الأطراف، و ذلك بالحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية و الكيمائية و البيولوجية بواسطة الانضمام و الامتثال إلى الأنظمة الدولية وكذا الإقليمية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة، ومعاهدات الحد من التسلح و نزع السلاح مثل (CTBT) و (BWC) و (CWC) و (NPT) و / أو الاتفاقيات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية بما في ذلك كل الأنظمة الخاصة بالمراقبة و التثبت. هذا مع الوفاء و بحسن نية، للالتزامات المتعلقة بمعاهدات الحد من التسلح و نزع السلاح و عدم انتشار الأسلحة "[3].

---

[1] Edouard Balladur, « **Allocution à la séance inaugurale du colloque international**, «**Méditerranée** : **après la paix quel avenir ?**», Paris, 18-20 février 1995, Les Cahiers de l'Orient, N°. Spécial, 1995, P. 13.

[2] ندوة برشلونة للشراكة الأوروبية – المتوسطية، 27-28 نوفمبر 1995 م، **النص النهائي**.

[3] **المرجع نفسه**.

الملاحظ هنا هو غموض مصطلح "الأطراف"، أي من هي هذه الأطراف التي ستكون ملزمة وفقًا للالتزامات المترتبة عن الموافقة على البيان الختامي، بالحد من التسلح و انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها :النووية والكيماوية والبيولوجية .هل المقصود بالأطراف مجموع الدول المشاركة في مسار برشلونة (الدول المتوسطية الجنوبية الإثنا عشر (12) و دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة (15) ؟)، أم المقصود هنا دول الجنوب المتوسطية فقط، لكن دون تحديدها صراحة؟

أما في شقه الثاني، يتعلق هذا البند بقضية نزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط، نجد أن النص حث على ضرورة بذل الأطراف "**كل جهدها لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والسلاح النووي الكيميائي البيولوجي و أجهزة إطلاق واستخدام هذه الأسلحة، وكل هذا بما يضمن لكل الأطراف مراقبتها الفعلية**" [1].

لكن ثمة خلل فيما يخص هذه الفقرة، إذ أنها حثت على بذل الأطراف كل جهدها لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل و وسائل إطلاقها، كيف يمكن أن تصادق عليها إسرائيل بعد أن رفضت الانضمام إلى التمديد غير المقيد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي دخلت حيز التنفيذ في نفس السنة أي 1995 م؟. الجواب هو أن إسرائيل أعلنت أنها لن تغير موقفها فيما يخص هذه المعاهدة، خاصة بعد أن انضمت إليها كل الدول العربية بما فيها مصر التي قادت الرفض العربي مقابل الرفض الإسرائيلي بعد الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على الحكومة المصرية[2].

من هذه الناحية، اطمأنت إسرائيل إلى تفوقها الاستراتيجي في المنطقة .لكن الحكومة الإسرائيلية كانت قد أعلنت عن استعدادها للنظر في "قيام هيئة جهوية لمراقبة الأسلحة البيولوجية، الكيماوية و النووية شريطة أن تكون الدول العربية من المغرب إلى إيران في سلام معها"[3] .كما ربطت تل أبيب توقيعها على معاهدة حظر

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية– المتوسطية، مرجع سابق**،ص.112.

[3] T. Hocine, «**Conférence de Barcelone** : **sur fond de réalisme**», El Watan, Alger, N° :1546, 28 Novembre 1995, P. 11.

انتشار الأسلحة النووية بشرط تخلي العراق و إيران على أسلحتها الكيماوية و البيولوجية، و إقامة "منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط"[1].

من كل ما سبق، يتضح أن الطرف الأوروبي حدد الإطار السياسي والأمني الذي يجب على الدول الثالثية المتوسطية* الالتزام به وعدم الخروج عنه .بيد أن مختلف الرؤى والمصالح المتناقضة خاصة بين الدول العربية المشاركة في الندوة و بين إسرائيل فرضت على الأوروبيين اتخاذ موقف وسط ضمانًا لسير مسار الشراكة الأوروبية –المتوسطية .لهذا قامت بالتركيز على المستويين الإقتصادي و المالي اللذين تراهما الدول المتوسطية ضروريين لنجاح هذه الشراكة و الاقتصار على طرح مبادئ عامة في المستويين السياسي و الأمني.

رابعا، الحوار الأطلسي – المتوسطي.

تولي الدول في إطار برامج سياستها الخارجية، اهتماما كبيرا للأحلاف العسكرية، وذلك لزيادة قوتها في محاولة تحقيق أهدافها، وذلك عندما تكون قدرتها غير كافية لتحقيق ذلك، ويتم اختيار الشركاء على أسس واقعية على نحو يزيد من احتمال تحقيق الأهداف، فكلما اتسع مجال السياسة الخارجية، إلا وزاد اهتمام الدول بربط علاقاتها بدول آخرى في شكل تحالفات على اعتبار أن عدم الشعور بالأمن النابع من الشك والخوف المتبادل يجبر الدول على التنافس على مزيد القوة الذاتية أو الانضمام إلى قوى مركزية تغطي عجزها المادي[2]،كما يتعاظم الدافع لطلب التحالف عند ما يكون النظام الدولي أكثر فوضى، والفرضية القائمة في هذه الحالة أن منطق الثقة والخوف هما العاملان الملزمان بالنسبة للدول إلى اتخاذ الأحلاف العسكرية إحدى مرتكزات سياستها الخارجية.

1. حلف شمال الأطلسي : النشأة و الإستراتيجية

هناك من يرجع بدايات الحلف إلى التحالف الذي ربط كلا من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى، وتمتد جذوره إلى التراث المشترك بين أوروبا و أمريكا، ومهما يكن الأمر فإنه حين اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي، و ازدياد النفوذ السوفيتي في أوروبا، رأت كل من

---

[1] أحمد كاتب، **المرجع نفسه**، عن : Nathalie Dubois, J. Armengaud, «**A Barcelone**, **la Syrie boude une offre de paix israélienne** : **la réunion euro-méditerranéenne bute sur la Proche-Orient**», Libération, quotidien français d'information, Paris, N° : 1351128, 28 Novembre 1995.

[2] Frid Zakaria, **From Wealth to Power the Unusual Origins of Americas World Role**, USA: Princeton University Press, 1998, P. 30.

فرنسا و انجلترا و بلجيكا و لكسمبورغ أن مصالحها تقتضي أن تتحالف عسكريا، و قد تم ذلك في ميثاق بروكسل المبرم في 17 مارس1948[1].

كانت معاهدة حلف شمال الأطلسي بمنزلة امتداد وتوسيع لإطار معاهدة بروكسل التي وقعتها في 17مارس 1948،كل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا وفرنسا. هذه المعاهدة التي جاءت نتيجة تصاعد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين، خاصة بعد زيادة النفوذ السوفييتي في أوروبا، الذي تحول إلى خطر يهدد الدول الأوروبية الغربية[2].وقد قوبلت معاهدة بروكسل بالتشجيع في واشنطن، وانطلقت دعوات لتوسيعها ودخول الولايات المتحدة عضواً فيها، واستقر الرأي بعد اجتماع على مستوى وزراء خارجية دول المعاهدة والولايات المتحدة على تطويرها إلى تحالف أوسع، ومن هنا بدأ وضع ميثاق تأسيسي لحلف شمال الأطلسي، وبعد مداولات استمرت قرابة العام، تمكنت اللجنة الدائمة لميثاق الأطلسي في بروكسل التي كان قد شكلها وزراء خارجية الدول المذكورة من الانتهاء من إعداد ميثاق الحلف، إذ تم الاحتفال بإنشائه وإبرازه إلى حيز الوجود في مدينة واشنطن في 4 أفريل عام 1949[3]، ومنذئذٍ عرف بحلف شمال الأطلسيNATO ، وقد كانت هذه الخطوة بمنزلة تأكيد أمريكي للصلة الوثيقة بين أمنها والأمن الأوروبي وتأكيداً لتصميمها على حصار المد الشيوعي. ولذلك،لم يكن من المستغرب أن تؤكد الإدارة الأمريكية في حينه أنه لا يمكن الفصل بين الأمن الأوروبي والأمريكي، وأنه يجب النظر إلى هذه المعاهدة في اتساق مع الإجراءات الأمريكية الأخرى لتعزيز السلام منذ عام 1945.

[1] الاكسيف، كروتسيلنج و شفيتلوف،**الروح العسكرية الأمريكية**، ترجمة: محمود شفيق شعبان،ط.1، دمشق: دار دمشق للنشر،1988 ،ص.75.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **منظمة شمال الأطلسي**، الكويت: مؤسسة الصباح، 1990 ، ص. 45.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **التكتلات الإقليمية ودول عدم الانحياز**، الكويت: مؤسسة الصباح، 1991 ، ص .115.

ولعلَّ من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة للإقدام على مثل هذه الخطوة فشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعالة، وهي التي كانت تعلق عليها أملاً كبيراً في تناول القضايا الخلافية في النظام العالمي بكفاءة، وذلك بسبب الاتجاهات المختلفة للقوتين العظمتين، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات حاسمة[1].لكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه ما اعتبر توسعا سوفياتيا تجاه الغرب دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبنى السيناتور الأمريكي أرثير فاندنبرغ Arthur Vanden Berg فكرة انضمام بلاده إلى هذا التحالف على أساس المساعدة المتبادلة بينها وبين الدول السالفة الذكر، وتقدم بتوصية رسمية في هذا الاتجاه إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر جوان عام 1948، وأعقب ذلك بدء مرحلة من التشاور والمفاوضات بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأخرى في منطقة شمالي الأطلنطي التي تم توقيعها في واشنطن في 04 أفريل 1949 ووافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 82صوتا ضد 13 صوتا[2]، وتبع ذلك إجراء التصديق عليها من قبل الرئيس الأمريكي في شهر جويلية 1949 ، ومن قبل الدول المؤسسة الإحدى عشر،وبذلك أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتبارا من 24 أوت1949.

اتخذ حلف شمال الأطلسي منذ بداية تشكليه شكلا مؤسسيا على نحو جعله مغايرا للأحلاف الدولية السابقة، إذ وضعت الدول الأعضاء في المعاهدة هيكل تنظيمي للحلف يضمن ديمومته وفعاليته على المستوى الإقليمي والدولي وذلك من خلال التطبيق الفعلي لميثاق أو معاهدة واشنطن، والتي تعهدت أطرافها على:

- التدخل الآلي في حالة الاعتداء على أي منها.
- التشاور في حالة وقوع عدوان خارج القارة الأوروبية.
- توقيف العدوان الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي بين الدول الأعضاء.

[1] وبتوقيع المعاهدة، بدأت مرحلة جديدة تخلّت فيها الولايات المتحدة عن مبدأ العزلة الذي طالما حكم سياستها الخارجية، لتشارك بفعالية في الأمن الأوروبي في ظل ما درج على تسميته بالحرب الباردة، وطيلة هذه الحرب لم تطرأ على بنية الحلف وإستراتيجيته أي تغيرات مهمة، وحافظ على مهمته الرئيسة والمتعلقة بتحقيق مهمة الأمن الجماعي لأعضائه في مواجهة الخطر السوفييتي، وظلّت سياساته محكومة باعتبارات الحرب الباردة بين المعسكرين، وباستثناء دخول بقية الأعضاء الأوروبيين الغربيين في مراحل متتالية إلى عضوية الحلف حتى وصل عددهم إلى 28 دولة، لم تحصل أي تطورات مهمة في إستراتيجيته وتوجهاته. للمزيد أنظر في : جاسر الشاهد، " **تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو** " ، السياسة الدولية، العدد :129 ، جويلية 1997،ص.96.

[2] محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية**، الكويت : المجلس الوطني للفنون والآداب،1978،ص.44.

وفعلا أصبحت هذه التعهدات واقعًا ملموسًا جسّد على فترات زمنية مختلفة، وذلك حسب درجة الأزمات، كما أرسى مؤسسو الحلف معاهدة تحتوى أربعة عشر بندًا، تنص على حقوق وواجبات الأعضاء تجاه المنظمة كما توضح مهام هيئاتها.

2. تطور استراتيجية حلف شمال الأطلسي:

نظرا لأن حلف شمال الأطلسي نشأ كحلف دفاعي ضد تهديد محتمل من الشرق، فقد احتلت الاستراتيجية للحلف مكانة هامة، ونظرا لتنوع الأعضاء من حيث الموقع و القوة فقد تولد إدراك مختلف لماهية الاستراتيجية المطلوب، ومن ثم كانت الاستراتيجية للحلف محل الخلاف الدائم بين الأعضاء لاسيما بين الولايات المتحدة من جانب و الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف من جانب آخر.وقد تزايدت حدة الخلافات في أعقاب حيازة السلاح النووي وامتلاك الاتحاد السوفيتي للصواريخ والقاذفات العابرة للقارات، الأمر الذي جعل الأراضي الأميركية معرضة لأول مرة للدمار النووي على نحو ولد شكوكا قوية لدى الحلفاء الأوروبيين تجاه مصداقية الضمانات النووية الأمريكية[1].

وكان هذا بصفة خاصة في أعقاب تبنى مبدأ كيندي – ماكنمارا Kennedy- Mcnamar Doctrine أو مبدأ الرد المتصاعد والخيارات المرنة Response and Flexible Options Graduated ، حيث أدى الاعتماد على السلاح النووي إلى زيادة مخاوف الدول الأوروبية ومطالبتها بدور أكبر في صنع قرارات الحلف، كما أدى الاتجاه الأمريكي إلى زيادة الإنفاق العسكري. لقد قامت الاستراتيجية العسكرية لحلف شمال الأطلسي منذ 1967 على مبدأ الدفاع المتقدم Forward Defense والرد المرن Flexible Response ، وذلك انطلاقا من كون الحلف يسعي إلى ردع هجوم متوقع من الشرق – الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو –وعلى أساس أن الهجوم سيكون بالأسلحة التقليدية وتصاعده ربما يقود إلى الرد النووي[2].

---

[1] Ken Booth, « **Alliances** », in; Ken Booth and Steve Smith, **International Relation Theory**, USA: Pennsylvania University Press, 1995, P .278.

[2] الدافع من وراء انتهاج هذه النظرية الاستراتيجية الجديدة هو الرغبة في توفير أكبر قدر ممكن من الحرية و المرونة والدبلوماسية الأمريكية في مواجهة مختلف النزاعات التي تقحم فيها الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم ارتباطاتها الدولية الواسعة المدى. استراتيجية الاستجابة المرنة وضعها الجنرال **ماكسيول تيلور**، تعني تطوير القدرات العسكرية بما يكفي لمواجهة أي تحد والتصرف في مواجهة أية مشكلة، وتبلورت أسس الاستراتيجية في: =

ومع انتهاء الحرب الباردة وما أدت إليه من تغير في البيئة الأمنية، سعى قادة الحلف إلى التكيف مع هذه التغيرات، وقد بدأ ذلك بقرار مجلس شمال الأطلسي في جوان عام 1990، حيث رأى قادة الحلف أنه مع أن دور الحلف الرئيسي – الدفاع المشترك – لا يزال قائما ومطلوبا، فإن التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة تقتضي تغييرا في المهام العسكرية التي تواجه أعضاء الحلف ومن ثم لابد من إدخال تغييرات على استراتيجية الحلف العسكرية، وترافق مع ذلك قرار لجنة التخطيط بإجراء مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية للحلف من أجل وضع متغيرات البيئة الجديدة في الاعتبار [1].

أقرت قمة الحلف في روما في نوفمبر عام 1991 استراتيجية عسكرية جديدة للحلف تنهض على أربعة مبادئ[2]:

أ – استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي.

ب– الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء، وكونه وحدة لا تتجزأ فإن الأعضاء الأوروبيين سوف يضطلعون بمزيد من المسؤوليات للدفاع عن أنفسهم.

ج – الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي، فإن الحلف عليه أن يستحدث هيكل قوة يعتمد على قوات أكبر مرونة، وحرية في الحركة أكثر من الاعتماد على الدفاع المتقدم.

= 1.. تكوين قنوات مجهزة بالصواريخ الاستراتيجية التي لا يمكن إصابتها أو تدميرها، وذلك بهدف توجيه ضربات قاتلة للعدو حتى ولو بعد هجوم نووي مفاجئ من جانبه.

2 .تكوين قنوات خفيفة الحركة مزود بأحدث الأسلحة الممكنة استخدمها في القتال، في الحروب المحدودة و هي الحروب التي عرفها بأنها النزاعات المسلحة ذات النطاق الذي يقل عن الحروب الشاملة بين الكتلتين من القوى النووية.

3.إنشاء بناء قوى من التحالفات العسكرية.

4.ضمان استخدام الوسائل و الإمكانات المتاحة لبرنامج التسلح الأمريكي بأقصى كفاية ممكنة.

و أضاف إليها هربرت كاهن Herbert Kahn ضرورة تنويع وسائل الردع و تطويرها بما يزيد من فعاليتها حتى يمكن للولايات المتحدة ليس فقط أن تردع أي هجوم شامل على الأراضي الأمريكية، بل وأيضا جميع أشكال التهديد والابتزاز النووي والاستفزازات المحلية التي تستخدم فيها وسائل الحرب التقليدية، أي أن سياسة الردع المتعددة الأشكال كما أقترحها كاهن هربرت ، كانت تعتمد في أساسها على امتلاك قوة كافية لمقاومة أي تهديد يمكن أن يلجأ إليه العدو. لتوضيح أكثر أنظر في :

-Stanely Hoffman and Janus Minerva, **Essays in the Theory and Practice of International Politics**, Colorado: Westivew Press, 1987, P .257.

-John Oneal and Mark Flrod, « **NATO Burden Sharing and the Forces of Change** », International Studies Quarterly, 1989, P. 436.

[1] Bonnie Gold, **The Evaluation Of Alliances**, **Op**.**Cit**. PP.18-19.

[2] « **NATO Hand Book** », Brussels: NATO Office Information and Press, 1995, PP.236-237.

د – استمرار الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية و النووية، مع خفض حجم القوات و الحد من الاعتماد على المخزون النووي.

ونظرا لأن المبادئ انطلقت من التسليم بانتهاء خطر وقوع هجوم واسع النطاق من الشرق، وأن البيئة الأمنية الجديدة في أوروبا تضاعف فرضية تحقيق الأهداف الرئيسية للحلف من تعظيم الاستقرار والرفاهية في منطقة شمالي الأطلنطي، والإسهام في تطوير علاقات دولية يسودها السلام، فقد أقر الحلف مبدأ التعاون مع دول حلف وارسو – السابق – وذلك بإنشاء مجلس تعاون شمالي الأطلنطي North Atlantic Cooperation Council الذي خرجت منه الشراكة من أجل السلام، وفتحت الأخيرة الطريق أمام انضمام عدد من دول حلف وارسو السابق إلى حلف شمال الأطلسي[1]. وتشكل مبادرة بروكسل « الشراكة من أجل السلام » التي أقرت كاتفاقية في اجتماع مجلس شمال الأطلنطي في عام 1994، البداية الرسمية لتوسيع حلف شمال الأطلسي، إذ عدت مدخلاً لانضمام أعضاء جدد من دول حلف وارسو سابقاً إلى حلف الأطلسي. ومن خلال هذه المبادرة، تم التوصل إلى صيغة للتعاون بين الحلف وروسيا، عبر اللائحة التأسيسية التي أبرمت في باريس في 27 مارس 1997[2].

إن وجود مجموعة من التحديات الاستراتيجية التي واجهها الحلف كانت سببا رئيسيا لعملية توسيعه، تتمثل في احتمال ظهور الصراع وعدم الاستقرار من محورين، هما[3]:

- **المحور الشرقي**: وتتمثل التحديات الأمنية فيه بوجود قوات روسية ضخمة، ومخزون كبير من أسلحة الدمار الشامل، وتفاعلات صراعية بين عدد كبير من الدول؛ وقد تم تصور الحل بمواجهة هذا التهديد بإبرام اتفاقية الشراكة من أجل السلام، ثم توسيع الحلف باتجاه الشرق.

---

[1] Bonnie Gold,**Op**.**Cit**.

[2] يعد مشروع توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي ليضم دولاً في شرق أوروبا، من بين تلك التي كانت في مرحلة الحرب الباردة تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي، أحد أبرز التطورات الدولية في نهاية القرن العشرين. وقد أثار توسيع حلف شمال الأطلسي جدلاً كبيراً حول أهداف التوسع الحقيقية وما وراءها، ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وحقيقة تحول الحلف ليضطلع بمهام الأمم المتحدة التي وجدت في الألفية الثالثة وحروبها إقصاء لها. وقد طرحت الولايات المتحدة على الفور بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، خطط توسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه الشرق بعنوان (خطة المشاركة من أجل السلام)، ثم تطور الأمر خلال سنوات قليلة إلى دعوة دول وسط أوروبا وشرقها للانضمام إلى الناتو، وكان هذا أهم هدف استراتيجي للولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. للمزيد أنظر في:

- Sharyl Cross, « **Russia and NATO Toward the 21st Century**: **Conflicts and Peacekeeping in Bosnia–Herzegovina and Kosovo** », NATO-EAPC Research Fellowship Award Final Report NATO/Academic Affairs 1999-2001, Submitted in August 2001, consultation date : 10/06/2016, available in : *www.nato.int/acad/fellow/99-01/cross.pdf*

[3] محمد حسون، "**الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 26 ، العدد الثاني، 2010،ص.334.

- **المحور الجنوبي:** ويبدأ من شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للمتوسط، ويشمل منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، إذ تشهد هذه المنطقة بؤر توتر، وكذلك مشاكل أمنية أخرى تهدد أمن القارة الأوروبية، كانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والأصولية، والهجرة غير الشرعية، وإعاقة تدفق الموارد الحيوية. وقد كان تصور الحلف لمواجهة هذه التهديدات بعقد اتفاقية التعاون والحوار مع دول هذه المنطقة؛ وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها تنفرد بالسيطرة على توجهات الحلف وقراراته، وهذا البعد يسهم في إبراز تحديات للأمن القومي العربي، ولاسيما و أن "إسرائيل" عضو في برنامج التعاون والحوار هذا.

3. التغيرات في العقيدة الاستراتيجية للحلف بعد نهاية الحرب الباردة و أثرها في عملية التوسع:

أنشئ حلف شمال الأطلسي انطلاقاً من فرضيات تتعلق بمفهوم الأمن الأوروبي، وتتلخص في ضرورة التحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفيتي، وعدم إمكانية قيام هذه المواجهة دون وجود أمريكا، نظراً إلى عدم قدرة أوروبا على الدفاع عن ذاتها منفردة، وأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية أوروبا[1].وكان الهدف الأساسي للحلف هو الدفاع عن الدول الأعضاء في الحدود الجغرافية لأراضيها ضد أي هجوم تتعرض له قواتها أو سفنها أو طائراتها داخل هذه الأراضي، فضلاً عن المساعدة المتبادلة والتنسيق السياسي .

ومع إلغاء الهيكل العسكري للحلف المضاد "وارسو" في عام 1991، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفياتي ورحيل القوة العظمى الثانية عن الساحة الدولية، بدأ زعماء الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي يعيدون النظر في استراتيجية الحلف ودوره المستقبلي، خصوصاً أن استراتيجيته القائمة آنذاك (الرد المرن) قد عمقت اهتمام الحلف إلى حد كبير في هجوم شامل محتمل من حلف وارسو، لذي كان يتزعمه الاتحاد السوفياتي، مما يوجب استبدال هذه الاستراتيجية لمواجهة ما أسماه الأمين لعام للحلف آنذاك جوزيف لانس Joseph Lans عدم الاستقرار والأخطار المتوقعة التي حلَّت محل التهديد السوفيتي .ومن ثم رأت دول الحلف ضرورة إدخال تغييرات على استراتيجية الحلف وفق السياسات الآتية[2]:

---

[1] هيثم الأيوبي وآخرون، **الموسوعة العسكرية**، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981 ، ص.843.

[2] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: دار أمواج للنشر، 2003 ، ص ص.113-114.

أ. **السعي الحثيث لتوسيع حلف شمال الأطلسي**، وممارسة ضغط مستمر على روسيا حتى تقبل هذا التوسيع من جهة الشرق، وقد وقعت قيادة الحلف والقيادة الروسية اتفاقات أمنية تقوم على التعاون بين الجانبين، بعدما كان هذا الأمر مرفوضاً في السابق.

ب. **ربط مستقبل الأمن الأوروبي بالدور الذي يمكن أن يقوم به الحلف في الأزمات الساخنة داخل أوروبا وعلى أطرافها**، ففي أزمات البوسنة والهرسك وكوسوفو، تدخلت قوات الحلف مباشرة أو بإشراف الأمم المتحدة كقوة لحفظ السلام، أو لتوجيه ضربات عسكرية ضد القوات الصربية المدعومة من روسيا.

ت. **إيجاد دور إضافي للحلف في إدارة الأزمات الدولية داخل أوروبا وفي الشرق الأوسط**، تبلورت هذه السياسة بعد حرب كوسوفو(1999) ، بحيث صارت إمكانات تدخل الحلف عسكرياً مطروحة بعد موافقة مجلس الأمن الدولي، حتى أن مبدأ الأمن الجماعي بات منوطاً من حيث التطبيق بالقوات العسكرية لهذا الحلف.

ث. **وضع إسرائيل في منزلة الحليف الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط**، وله دور وظيفي إقليمي في مجال الأمن، وقد التقت استراتيجية الحلف مع مضمون التحالف الإستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي في مسائل أمنية مشتركة.

كل ما تقدم دفع حلف شمال الأطلسي نحو تكييف استراتيجيته وقواته وهياكله مع البيئة الأمنية التي تغيرت بصورة هائلة، وانتهى الأعضاء في نوفمبر 1991 إلى إقرار مفهوم استراتيجي مفاده أن تقوم الدول الأعضاء بتطوير القدرات اللازمة للتعامل مع تشكيلة أوسع من المهمات والتهديدات، ومن ضمنها القدرة على القيام بعمليات إدارة الأزمات، ومهام حفظ السلام[1].

[1] Paul Cornish, « **NATO at Millenniums**: **New Members**, **New Strategy** », Web edition, Vol. 45, October 1997, P. 22.

ثم عاد الأعضاء في قمة بروكسل عام 1994 وطوروا استراتيجية جديدة للحلف ارتكزت على ما يلي[1]:

أ. أقرت قمة بروكسل " **برنامج الشراكة من أجل السلام**" ،الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لكي تفتح الباب أمام الدول الشيوعية السابقة، بما فيها روسيا، لإقامة مزيد من علاقات التعاون العسكري مع الحلف، دون منحها حق العضوية[2].

ب. قرار الحلف تطبيق **مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام** التي سوف تمكن قوات الحلف من التحرك بمرونة أكثر في التعامل مع الصراعات الإقليمية وإدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام، وسوف تسمح لحلف شمال الأطلسي أن يقدم الدعم العسكري للدول الأوروبية، برعاية اتحاد غرب أوروبا.

ت. **فتح الباب لأعضاء جدد للانضمام للحلف**، وكان ذلك يعني توسيع عضوية الحلف، بحيث يمكن ضم دول أوروبا الشرقية والشيوعية سابقاً للحلف، بعد تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية.

استمر التغيير والتطوير على العقيدة الاستراتيجية للحلف، وكان التطور الأهم والأبرز الذي أدى إلى إقرار الميثاق الاستراتيجي الجديد، هو بيان قمة واشنطن عام 1999، الذي ألقى الضوء على المهام المستقبلية للحلف، فقد حرصت الولايات المتحدة على بقاء حلف حلف شمال الأطلسي وتطويره وتزويده بالإمكانات المادية والتقنية وتطوير مهماته .وتوسيع نطاق العضوية فيه نحو الشرق الأوروبي في محاولة لتفعيل دور الحلف في حل بعض المشكلات الدولية وإبقائه ركيزة أساسية للاستراتيجية الغربية، وبهذا التوجه تضمن الولايات المتحدة بقاء قيادتها لهذا التحالف الذي يمكنها من التدخل في شؤون أوروبا الداخلية،كما تضمن تأكيد ارتباطها بأوروبا الموحدة من خلال دورها القيادي في الحلف، وكذلك تحجيم دور روسيا ومنعها من تجاوز حدودها[3].

---

[1] جاسر الشاهد، " **تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو** " ، السياسة الدولية، العدد :129 ، جويلية 1997،ص.98.

[2] North Atlantic Treaty Organization, « **Partnership for Peace: Framework Document** », consultation date : 15/04/2016, available in : *http://www.nato.int/cps/po/natohq/official_texts_24469.htm* ,And « **Partnership for Peace: Invitation Document** », available in : *http://www.nato.int/cps/po/natohq/official_texts_24468.htm*

[3] حسن طوالبة، **نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق**، عمان: عالم الكتب الحديث، 2005 ، ص.160.

إن عملية توسيع الحلف يمكن أن يعبر عنها بأنها تبني مفهوماً استراتيجياً جديداً للتكيف مع المتغيرات في البيئة الأمنية المحيطة، من خلال تطوير وظائفه،وتوسيع نطاق عضويته، وإمكانية القيام بمهام خارج المنطقة التقليدية التي انحصر فيها نشاطه إبان الحرب الباردة[1]. و ترتكز هذه العملية على مجموعة من الأسس تتمثل في:

أ- برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا.

ب- برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب وشرق المتوسط.

ج- الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات داخل أوروبا وخارجها، عبر تمكين الحلف من العمل خارج المنطقة إذا اقتضت الضرورة والمصلحة ذلك.

ومن ثم، فإن عملية التوسيع لا تعني دخول أعضاء جدد فحسب، وهي ليست لعبة أرقام أو عملية ميكانيكية، بل هي تعبير عن استكمال البنية الجديدة لنظام الأمن الجماعي الأورو-أطلسي، الذي يمر عبر حلف شمال الأطلسي دون أن يستثني الديمقراطيات الشرقية الناشئة[2]. إن قرار توسيع الحلف قد اتخذ من قبل الولايات المتحدة، التي تمكنت من فرض وجهة نظرها على باقي أعضاء الحلف، ونفذت رؤيتها لتوسيع الحلف وضم أعضاء جدد له رغم اعتراضات وتحفظات بعض الأعضاء على ذلك[3].

---

[1] Jonthan Eyal, « **NATO Enlargement**: **Anatomy of a Precision** », International Affairs, Vol. 46, No.1, October 1997, PP. 702-703.

[2] Daivid Calleo, « **NATO Enlargement**: **as problem for Security in Europe** », Aussen Political, Vol. 73, N°. 4, October 1998, P. 26.

[3] تزعم الاتجاه المعارض لعملية توسيع الحلف كل من دولتي فرنسا وإسبانيا من دول الحلف. و التي رأت أنه لا يوجد تهديد حقيقي، من دول وسط وشرق أوروبا، يستوجب توسيع الحلف، والذي ستزيد أعباؤه الأمنية والدفاعية نتيجة التوسع، دون داع، وأن قبول بعض الدول دون البعض الآخر، في عضوية الحلف، سيضعف التيارات الإصلاحية في هذه الدول، ويزيد من حدة التوتر في المنطقة، وربما يؤدي إلى ظهور تكتلات أخرى ضد الحلف والمصالح الغربية. إضافة إلى الوضع الاقتصادي لأوروبا الشرقية، متردي، ولا يسمح لها بمزيد من الأعباء، ومن المنتظر عدم وفائها بالالتزامات التي سيحددها الحلف لها، مما يزيد من العبء على دول غرب أوروبا، غير المستعدة لتحمله. أما الإتجاه المساند لعملية توسيع الحلف و الذي تزعمته كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا من دول الحلف.فإنها استندت في ذلك إلى أنه على الحلف أن يحقق الاستجابة لطلبات العضوية، التي تقدم بها عديد من دول وسط وشرق أوروبا، و كذا اتساع المنطقة التي يسيطر عليها الحلف. و يدعم التوسيع حسبهم الأمن والسلام الدوليين، ويقلل من مخاطر نشوب الحرب في أوروبا، بتقويته لدعائم الاستقرار في دول وسط وشرق أوروبا. كما يتفادى نشوء فراغ أمني، أو حدوث صدام جديد بين الشرق والغرب، فضلاً عن منعه تغلب الطابع القومي، على الطابع الدولي، إلى جانب العمل على استغلال فرصة انهيار الاتحاد السوفيتي، وانشغال روسيا الاتحادية، بأزماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الطاحنة، لحرمانها من حلفائها التقليديين، مع ضمان إبعاد هذه الدول، عن الهيمنة الروسية بعد ذلك. للمزيد انظر في:

Daivid Calleo, « **NATO Enlargement**: **as problem for Security in Europe** », Aussen Political, Vol. 73, N°. 4, October 1998

وقد مرت عملية الدخول في العضوية بعدة خطوات[1]:

أ. **الخطوة الأولى:** جاءت مع بروز فكرة إنشاء مجلس التعاون لشمال الأطلنطي (CCNA) هذا المجلس الذي تمت التوصية بإقامته في قمة قادة دول الحلف في لندن في 6 جويلية 1990، إثر مبادرة أمريكية ألمانية، وأقر في قمة روما في نوفمبر 1991، بهدف مأسسة العلاقات بين حلف شمال الأطلسي ودول شرق ووسط أوروبا، عبر إقامة صلة دبلوماسية منتظمة .وقد بدأ أول اجتماع تأسيسي له في ديسمبر 1991، بمشاركة 25 دولة، هي دول الأطلنطي الست عشرة (16)، وتسع (09) دول من شرق أوروبا والبلطيق، ثم توسعت العضوية فيما بعد.وهدف المجلس من خلال اجتماعاته الدورية إلى تنظيم العلاقة السياسية والعسكرية، والتنسيق المدني والعسكري لأعمال النقل الجوي، والعمل في مجال حفظ السلام، استناداً إلى خطوط عريضة تتمثل في تمسك الأعضاء بالخيار الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان،والحرية الاقتصادية، مما يمهد الطريق أمام شراكة سياسية عسكرية في العلاقات الأطلنطية الأوروبية[2].

ب. **الخطوة الثانية :مشروع الشراكة من أجل السلام (Partnership of Peace)** :شكلت هذه الشراكة خطوة أخرى أكثر أهمية، وطرحت فكرتها الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع الوزاري لدول الحلف عام 1993 ، ثم طرح الموضوع في اجتماع مجلس شمال الأطلسي ببروكسل في جانفي 1994،كمبادرة من الحلف، في إطار السعي إلى تنمية الثقة ودعم جهود التعاون مع دول شرق أوروبا، من أجل تحقيق الأمن الأوروبي، وقد ذكر البيان الخاص بالبرنامج الصادر عن القمة ما يأتي[3]: التأكيد أن عضوية الحلف مفتوحة لدول أخرى يمكنها أن تسهم في أمن منطقة شمال الأطلسي، مع الترحيب بانضمام تلك الدول كجزء من عملية متطورة تأخذ في الاعتبار التطورات السياسية والأمنية في أوروبا، وأنّ برنامج المشاركة من أجل السلام يتعدى مرحلة الحوار والتعاون إلى المشاركة الكاملة من أجل السلام، وسيعمل على:

- دعوة الشركاء للمشاركة في نشاطات الحلف لتعزيز التعاون السياسي والأمني في أوروبا.
- عقد مشاورات مع أية دولة شريكة إذا تعرضت لتهديد مباشر لأرضها أو استقلالها السياسي أو أمنها.

---

[1] Paul Cornish, « **European Security**: **The End of Architecture and the New NATO** », International Affairs, Vol. 72, N°. 4, October 1996, P. 3.

[2] CW. Bruce weinrod, « **NATO Expansion**: **Myths and realities** », PP. 7-8, consultation Date: 19/06/2010,available in : *http://www.Heritage.org/Library/categories/Forpd/dbric F23.html.*

[3] هاني خلاف و أحمد نافع،" **توسيع حلف الأطلنطي: ما له وما عليه**" ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1997،ص ص.171-172.

- العمل بأساليب محددة مع الدول الشريكة لتحقيق شفافية الميزانية العسكرية، وتعزيز السيطرة الديمقراطية على وزارات الدفاع، والتخطيط والمناورات العسكرية المشتركة، وخلق الإمكانية لتعمل هذه الدول مع قوات الحلف في مجالات حفظ السلام والإنقاذ والعمليات الإنسانية.
- دعوة الدول الشريكة لتدريبات ميدانية خاصة بعمليات حفظ السلام، ودعوتها لإرسال ضباط لمقر الحلف في بروكسل للاشتراك في التخطيط العسكري اللازم لتطبيق برامج الشراكة.

وقد حصل جدل ضمن قمة بروكسل عام 1994 بين الأعضاء الأصليين حول صيغة التوسع وإجراءاته[1]، إذ سعت فرنسا إلى أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية جنوبية، أي أنه يشمل حتى الدول غير الأوروبية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، في حين فضلت ألمانيا أن يتخذ صيغة أوروبية أطلسية خالصة، تشمل دول وسط أوروبا وشرقها فقط، وأن يتم ذلك بشكل جماعي ومباشر استثناء من شروط العضوية الجديدة، أما الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا فأرادتا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية مطلقة تشمل حتى دول رابطة الدول المستقلة، على أن يجري ذلك بشكل انتقائي على صورة دفعات أو وجبات، وحسب استكمال شروط العضوية التي حدّدها مجلس الحلف في اجتماعه عام 1995، وهي[2]:

1.أن يكون العضو المرشح من الموقعين على اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام.

2.أن يكون ناضجاً سياسياً، وخالياً من وجود مشكلات قومية أو عرقية، ومؤمناً بقيم الديمقراطية الغربية، ويحترم حقوق الإنسان، ولديه القدرة على تعزيزها.

3.أن يكون ناضجاً اقتصادياً وقادراً على تحمل نفقات الانضمام إلى الحلف جميعها، بما في ذلك بناء جيش له مواصفات الجيوش الغربية نفسها، من حيث العقيدة العسكرية والتسلح.

4.أن يضع قواته المسلحة تحت قيادة مدنية وديمقراطية.

5.أن يبدي استعداده للمشاركة في فعاليات الحلف وآلياته، مثل مراكز القيادة ولجان التنسيق، والتخطيط الدفاعي المشترك، والتدريبات والمناورات، وتبادل المعلومات الأمنية والدفاعية مع الحلف.

وقد حسم هذا الخلاف لصالح الموقف الأمريكي، إذ أشار الأمين العام السابق للحلف خافير سولانا Javier Solana في اجتماع المجلس المشار إليه سابقاً، إلى "أن التوسع سيتم بصورة تدريجية، ومتطورة دون أن يؤدي

[1] نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003 ، ص. 101.

[2] ممدوح أنيس فتحي، " **إجراءات توسيع الناتو**"، السياسة الدولية، العدد: 129،1997،ص.78.

إلى تهميش أحد"[1].وهكذا، ما أن حسم قرار التوسع لضم دول من وسط وشرق أوروبا التي كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من عدوه التقليدي حلف وارسو وكتلته الاشتراكية،حتى سارعت هذه الدول لتقديم طلبات الانضمام إلى الحلف، وقد قُبلت جميعها.

4.الحوار الأطلسي – المتوسطي : إشكالية الانتقال من الحوار إلى الشراكة.

أ.من إطلاق الحوار الأطلسي – المتوسطي إلى قمة براغ (1994–2004)

أطلق مجلس شمالي الأطلسي **NAC** مبادرة الحوار الأطلسي – المتوسطي في عام 1994، وتضم هذه المبادرة حاليا سبع دول ليست أعضاء في حلف شمال الأطلسي وتقع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي : الجزائر، مصر، الأردن، إسرائيل، موريتانيا، المغرب وتونس.يعكس هذا الحوار رؤية حلف شمال الأطلسي في أن الأمن في أوربا مرتبط بصورة وثيقة بالأمن والإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما يعد هذا الحوار عنصرا مكملا لتكيف وتأقلم الحلف مع بيئة أمن مابعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى كونه جزءا مهما من سياسة الحلف في إقامة صلات وصل ومد جسور التعاون مع الآخرين.

و تتلخص الأهداف العامة لهذا الحوار في [2]:

- المساهمة في الأمن و الإستقرار الإقليميين.
- تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل.
- تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول حلف الناتو.

أما فيما يتعلق بمبادئه الرئيسية، فإن الإطلاق الناجح لمبادرة الحوار المتوسطي وما تلاه من تطوير لذلك الحوار، حسب الوثيقة المعرفة للحوار الأطلسي – المتوسطي، يقوم على المبادئ التالية[3]:

- يعد الحوار عملية تقدمية من حيث المشاركة فيه أو من حيث مضمونه، وقد أدت هذه المرونة إلى زيادة عدد الدول المشاركة فيه. فقد انضمت الأردن إليه في نوفمبر 1995، ثم تلتها الجزائر في مارس 2000،كما أدت هذه المرونة حسب نفس الوثيقة إلى تطوير مضمون الحوار مع مرور الوقت.

---

[1] مصطفى نبيل أحمد، " **وأخيراً روسيا على مائدة الأطلسي** "، مجلة الدفاع، العدد: 11، 1995، ص. 76 .

[2] وثيقة تحت عنوان : " **الحوار الأطلسي – المتوسطي NATO Mediterranean Dialogue** "،موقع حلف شمال الأطلسي، تاريخ الاطلاع : 2013/06/10،على الرابط التالي: http://www.nato.int/med-dial/index-ar.html

[3] **المرجع نفسه.**

– يعد الحوار من حيث المبدأ عملية ثنائية بين حلف شمال الأطلسي من جهة ودولة واحدة من الجهة الأخرى (الناتو + 1) (**NATO**+1). وعلى الرغم من أن الطابع الثنائي هو الذي يطغى عليه، إلا أنه يتيح الفرصة لعقد إجتماعات متعددة الأطراف على نحو منتظم، مثل الاجتماعات التي تضم الحلف والدول المتوسطية السبع (07) المشاركة في الحوار (Nato + 7).

– يتعامل الحلف مع جميع الدول المتوسطية المشاركة في الحوار بالتساوي و بنفس القدر من نشاطات التعاون مناقشة أموره، وقد أدت سياسة عدم التمييز هذه دورا رئيسيا في إنجاح إطلاق مبادرة الحوار وما أعقب ذلك من تطويره، باعتبار تلك السياسة ميزة أساسية للحوار. وتتمتع الدول المشاركة في الحوار، في إطار سياسة عدم التمييز هذه، بحرية كاملة في اختيار مدى مشاركتها فيه وحجم تلك المشاركة، مكرسة بذلك مفهوم التفاضل الذاتي، وقد يكون ذلك من خلال تأسيس برامج التعاون الفردية.

– يهدف الحوار إلى تعزيز و استكمال الجهود الدولية الأخرى على نحو متبادل، مثل عملية برشلونة التي أطلقها الاتحاد الأوربي (الشراكة الأوربية – المتوسطية) ومبادرة البحر الأبيض المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن و التعاون في أوربا (OSCE).

لكن ما الذي دفع أوربا وحلف شمال الأطلسي إلى الاهتمام بالضفة الجنوبية على أساس الحوار و الشراكة بدل خطاب التهديد؟، يمكن تفسير هذا السلوك انطلاقا من الإعتبارات التالية [1]:

أولها، أنه في سياق فترة ما بعد الحرب الباردة الذي طبعه تمركز عسكري أورو – أطلسي في المتوسط و الأولوية لشرق أوربا على حساب الجنوب، رأت أوربا والأطلسي أنه آن الأوان من أجل أخذ مبادرات باتجاه المتوسط لأن أمن جناحها الجنوبي يتوقف عليه.

ثانيها، سعي الحلف والدول الأوربية على طمأنة البلدان المتوسطية على أن التمركز في المنطقة المتوسطية لن يكون على حساب أمنها، خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار ما أحدثه من مخاوف أمنية لدى هذه الدول.

ثالثها، ازدواجية دور عملية السلام العربية الإسرائيلية، فهي سبب وهدف في نفس الوقت بالنسبة للمبادرات المتوسطية، سبب لأن انطلاقها جعل من الممكن الشروع أو على الأقل التفكير والتشاور حول ترتيبات أمنية

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية،2005،ص.157.

إقليمية، وهدف لاعتبار القوى الغربية إطلاق مبادرات نحو المنطقة وسيلة فعالة ومكملة للعملية السلمية و للتطبيع الإسرائيلي – العربي.

رابعها، هو الإحساس المتزايد لدى الغرب بأهمية الترابط الوثيق بين أمن أوربا و أمن المتوسط.

كان لدول أوربا الجنوبية خاصة إسبانيا وإيطاليا دور كبير في إطلاق المبادرة المتوسطية للحلف باقتراح الشروع في حوار مع دول الضفة الجنوبية، حيث أن كلا من إيطاليا وإسبانيا والبرتغال دافعوا عن شراكة من اجل السلام في المتوسط، بما فيها التمارين العسكرية المشتركة. ونجحت هذه الدول في إقناع الحلف الأطلسي بإطلاق الحوار الأطلسي – المتوسطي، لكن الخطة الأولية تم خفضها على حد أدنى بعد نقاشات داخلية، أين تم إقصاء التعاون العسكري الحقيقي من البرنامج[1].ففي نهاية 1994 شرع الحلف في مشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني حاذيا بذلك حذو اتحاد أوربا الغربية، وفي فيفري 1995 بدأ الحلف في الحوار مع مصر، إسرائيل، المغرب و تونس، ثم انضمت إليه الأردن و فيما بعد موريتانيا، وأخيرا الجزائر في مارس 2000.

و كانت قمة الحلف في مدريد، أفريل 1997، قد أعادت تنشيط الحوار من خلال إنشاء مجموعة التعاون المتوسطية والتي كانت مكلفة بدعم ومرافقة الحوار، ومع انعقاد قمة واشنطن في أفريل 1999 أصبحت المجموعة أحد أهم ركائز سياسة الحلف التي وضعها في إطار مقاربته التعاونية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، مع الإشارة إلى أنه قد خصص لها الفقرة 38 من "المفهوم الاستراتيجي للحلف الأطلسي" الذي تم تحديثه في قمة واشنطن[2]. ويقترح الحلف أن يكون التعاون متمحورا حول عدة مجالات تستدعي الأولوية، وتشمل جوانب سياسية وأخرى ميدانية عملياتية[3]، وفي إعلان مجلس الحلف في مدريد في جويلية 1997 تم التأكيد على فتح البرنامج العلمي للحلف أمام الدول الشريكة في الحوار.

وجاء القرار الوزاري في سنترا SINTRA بالبرتغال في ماي 1997 ليمنح صفة ملاحظ في مناورات الحلف البرية والبحرية لدول الحوار التي تطلب ذلك، وحضور الندوات والملتقيات و ورشات العمل، والسماح للمندوبين

---

[1] Stephen Larrabee & Ali, «**NATO's Mediterranean Initiative**: **Policy**, **Issues and Dilemmas**», Santa Monica: RAND, 1998, P.51.

[2] Alberti Bin, « **La contribution de l'OTAN au renforcement de la coopération en Méditerranée** », Revue de l'OTAN, Bruxelles, Vol.46, N^0.4, hiver 1998, P.24.

[3] Carlos Echeverria, « **la Coopération Entre Les Forces Armées Euro-méditerranéenne Pour Le Maintien De la Paix** », Cahiers de Chaillot, N°. 35, Institut d'étude de Sécurité UEO, 1999.P.25.

العسكريين للحلف بالزيارات لدول الحوار، وتقديم دعاوى المقرات العامة (Quartiers Général) ، وضباط من هيئات الأركان العامة، والقيام بزيارات للموانئ العسكرية لدول الجوار من طرف وحداتSTANAV FORMED ، بالإضافة إلى المشاركة في النشاطات الخاصة في مجال المعلومات والمسائل العلمية، وفي التربصات في مدارس الحلف حول مواضيع أكثر تخصصا، مثل عمليات حفظ الأمن والمخططات المدنية المستعجلة، وذلك بمشاركة القوات العسكرية في مهام حماية مدنية[1].

تقرر وضع تخطيط مشترك يلائم الأطراف لتدعيم التعاون مع دول الحوار في المتوسط في جويلية 1998 ، وإمكانية القيام بنشاطات مشتركة لحفظ السلم في المتوسط وفي جهات أخرى من العالم، وفي هذا الصدد يقدم الحلف فرص التكوين لمدنيين وعسكريين من دول الحوار المتوسطي حول السلم في مدرسة الدفاع في روما Collège de Défense، وفي مدرسة الحلف في أوبيرام مرغو Oberammergau،كما تقدم هاتان المؤسستان دروسا وتكوينا حول الخطط المدنية المستعجلة المتمثلة في الحماية المدنية والإجلاء الطبي وإجلاء الرعايا، وحول مسؤولية القوات المسلحة في الحفاظ على البيئة.

أقرّت الدول الأعضاء حزمة من الإجراءات في مجال التعاون العسكري في قمة براغ في نوفمبر 2002 ، خاصة وأن القمة جاءت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتضمنت أساسا ما يلي:

- التعوّد والتأقلم مع إيديولوجية الحلف.
- النشاطات المتعلقة بالتكوين.
- المشاركة في تمارين مشتركة (إدارة الأزمات، الخطط المدنية الإستعجالية، البحث والإنقاذ).
- التعاون في ميدان الطب العسكري.
- ترقية وتطوير النشاط العملياتي البيني Interoperability / Interopérabilité [2].
- الأمن البحري.
- عمليات حفظ السلم.

---

[1] Carlos Echeverria,**Op.Cit**.

[2] المقصود هنا بتحسين أهلية جيوش دول الجوار للعمل مع قوات الحلف الأطلسي هو قدرتها على العمل والتحرك عسكريا مع القوات الأطلسية في عمليات تحت إمرة الحلف، بمعنى التحرك العملياتي المتبادل، وهذا ما يعرف في الأدبيات العسكرية الأطلسية ب **Interoperability / Interopérabilité** و قد طبق هذا المبدأ داخل الحلف و يطبق في إطار الشراكة من اجل السلام مع دول أوربا الشرقية، للمزيد أنظر في:

- Brian J. Collins , **NATO A Guide to the Issues**, Santa Barbara, California : An Imprint of ABC-CLIO, LLC, 2011.

بالإضافة إلى ذلك:

- مكافحة الإرهاب عن طريق تبادل المعلومات وتعاون بحري ضد الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.
- أمن الحدود والاتجار بالأسلحة الخفيفة ...

وكإختبار لقوات دول الحوار المتوسطي الشريكة، ساهمت مصر والأردن والمملكة المغربية في القوات الدولية لحفظ السلام في البوسنة والهرسك، وشاركت المملكة المغربية والأردن في نفس المهام في كوسوفو تحت قيادة الحلف، لترقية مستوى هذه القوات وجعلها تعمل سويا و نظيرتها الأطلسية، وفي ذلك اختبارات تكتيكية وتنسيق قيادي واتصالي واستخباراتي، ترقية للتحرك العملياتي المتبادل لرفع أهلية جيوش البلدان المتوسطية.

شكلت قمة براغ نوفمبر 2002 نقلة نوعية في عملية تعزيز الحوار الأطلسي – المتوسطي، ففي هذه القمة قرر الحلفاء تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار بشكل جوهري وتقوية التعاون العملي لا سيما في مجالات ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، كما تبنت القمة وثيقة حملت عنوان " تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة"[1]. ومن أهم ما تضمنته الوثيقة [2]:

- التشديد على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.
- إمكانية إشراك الشركاء المتوسطيين في خطة (تزود بالمعلومات، مساعدة تقنية، وسائل مراقبة الحدود...).
- تجسيد عمل شراكة بين مجلس الشراكة الأورو- أطلسي و الشراكة من أجل السلام لمكافحة الإرهاب.
- تشجيع التعاون بين الحلف الأطلسي والدول المتوسطية الشريكة في مجالات مثل أمن الحدود، تحليل صور الأقمار الصناعية...

نفس الوثيقة حددت مجموعة من مجالات التعاون الممكنة لتدعيم الحوار، أهمها[3]:

- إمكانية مشاركة مسئولين ساميين من البلدان الشريكة في إجتماعات محددة للحلف تخص مواضيع معينة.
- التعاون في إطار مجلس الشراكة من اجل السلام في صاح الجوار.
- تكوين وتدريب وعقائد عسكرية للاستجابة للمتطلبات العملياتية ومن أجل السماح للدول المتوسطية لتتأقلم مع اصطلاحات، عقيدة ومناهج الحلف الأطلسي.

---

[1] « **Renforcement du Dialogue Méditerranéen**, **Avec établissement d'un Inventaire Des Domaines de Coopération Possibles** », date de consultation : 12/02/2013, disponible sur le lien suivant : *http://www.nato.int/med-dial/renforcement.html*.

[2] **Ibid**.

[3] **Ibid**.

- القيام بتمارين عسكرية ونشاطات التدريب المرتبطة بالأمن البحري، الإنقاذ الإنساني، عمليات دعم السلام...
- الدفاع و إقتصاد الدفاع.
- التشاور حول الإرهاب (من خلال تقاسم معطيات الإستخبارات، إجتماعات خبراء في التهديد الإرهابي).
- تشاور و تعاون حول الأمن على الحدود (إرهاب، جريمة منظمة...).
- التخطيط لعمليات إغاثة مدنية في حالات الطوارئ.
- النشاطات العلمية ومضاعفة جهود إعلام الحلف الأطلسي تجاه المجتمع المدني في البلدان المتوسطية المعنية بالحوار لكي تشرح بشكل أحسن سياسة الحلف الأطلسي.

ليؤكد الحلفاء مجددا في الاجتماع الوزاري الأطلسي ببروكسل ديسمبر 2003 سعيهم للذهاب قدما بالحوار تحقيقا لأهداف قمة براغ خاصة في ثلاثة (03) ميادين:

1. إصلاح الدفاع و احتراف الجيوش.
2. مسألة عمل و تحرك قوات من دول الحوار مع القوات الأطلسية في عمليات يقودها الحلف الأطلسي.
3. التحكم الديمقراطي في القوات المسلحة.

ب.قمة إسطنبول الأطلسية و رفع الحوار إلى مستوى الشراكة (2004-2014)

مع انعقاد قمة إسطنبول في 2004 يكون قد مر على إنطلاق الحوار الأطلسي – المتوسطي عشر (10) سنوات، وفي هذه القمة قرر الحلفاء تعزيز الحوار من خلال تبني وثيقة جديدة بعنوان :"أجندة أكثر طموحا و توسيعا للحوار المتوسطي"(A more Ambitious and Expanded Framwork for the Mediterranean Dialogue) ، والتي تشير إلى أن الحلفاء قرروا – من خلال الوثائق على الأقل - رفع الحوار إلى شراكة حقيقية من أجل المساهمة في الأمن الإقليمي و الإستقرار و تكملة الجهود الدولية، وكل هذا من خلال الإتفاق مع الدول المتوسطية الشريكة على أساس كل حالة على حدى[1].

تشير وثيقة "أجندة أكثر طموحا و توسيعا للحوار المتوسطي" إلى أن الحوار الأطلسي – المتوسطي أطلق عام 1994 من أجل المساهمة في تحقيق الأمن و الإستقرار الإقليميين، وتحقيق تفاهم متبادل أفضل، وتبديد

[1] « **A more Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean Dialogue** », consultation date: 14/05/2013, available in : *http://www.nato.int/docu/comm/2004/06- a -more –Ambitious- and- Expanded -Framework /docu-meddial.html*

التصورات الخاطئة بين حلف شمال الأطلسي و شركائه المتوسطيين. ومنذ ذلك الحين، تطور الحوار بخطى ثابتة بما ينسجم مع خاصيته التقدمية، و ارتفع عدد البلدان المشاركة من خمسة (05) في الأصل إلى سبعة (07)، في حين تعززت أبعاد الحوار السياسية والعملية بانتظام.

أما بالنسبة للمبادئ والأهداف والمجالات ذات الأولوية ،نلاحظ أنها محصورة في النقاط التالية:

أ. **في هذه العملية، يجب أخذ المبادئ التالية** [1]:

- طبيعة المنفعة المتبادلة للعلاقة.
- الحاجة إلى المضي قدما في العملية بالتشاور الوثيق مع بلدان الحوار المتوسطي.
- أهمية الاستجابة لمصالح بلدان الحوار المتوسطي وإحتياجاته.
- إمكانية التمايز مع المحافظة على وحدة الحوار المتوسطي وخاصيته غير التمييزية.
- الحاجة إلى التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يقدم فيها حلف الناتو قيمة مضافة.
- الحاجة إلى ضمان تكامل هذا المسعى مع مبادرة إسطنبول للتعاون، بالإضافة إلى الجهود الدولية الأخرى، وخصوصا جهود الاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا ومجموعة دول الثمانية.
- إمكانية توسيع الحوار المتوسطي إلى البلدان المعنية الأخرى في منطقة البحر المتوسط على أساس كل حالة على حدى.

ب. **استنادا إلى هذه المبادئ**، عرض حلف شمال الأطلسي رفع الحوار المتوسطي إلى شراكة حقيقية هدفها العام المساهمة في الأمن والإستقرار الإقليميين، والتكامل مع الجهود الدولية الأخرى عبر التعاون المعزز الذي تشمل أهدافه:

- تعزيز الحوار السياسي القائم.
- تحقيق قابلية تبادلية التشغيل[2].

[1] **Ibid**.

[2] تمثل متطلبات قابلية تبادلية التشغيل شروطا مسبقة حازمة للبلدان المساهمة مثل الحاجة إلى الاتصال بعضها ببعض، و العمل معا، ودعم بعضها لبعض، وعمليات التدرب المشتركة. للمزيد أنظر في :

– روبرت اف. سيمونز، " **عشر سنوات على تأسيس مجلس الشراكة الأوروبية . الأطلسية: وجهة نظر شخصية**"، مجلة حلف الناتو، العدد 02، صيف 2007، تاريخ الإطلاع: 2016/04/10، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.nato.int/docu/review/2007/issue2/arabic/art5.html

- تطوير الإصلاح الدفاعي.
- المساهمة في مكافحة الإرهاب.

تشير مبادرة إسطنبول للتعاون ،في وثيقتها المرجعية إلى أن حلف شمال الأطلسي ومبادرته ستأخذ بعين الإعتبار وبالإستناد إلى سلسلة العلاقات الثنائية ذات المنفعة المشتركة، والتي تهدف إلى ترسيخ الأمن والإستقرار في المنطقة، المبادئ التالية[1]:

أ. أهمية أخذ الأفكار و المقترحات الصادرة عن دول المنطقة أو المنظمات الإقليمية، في الحسبان.

ب. ضرورة تأكيد أن مبادرة حلف شمال الأطلسي هذه هي مبادرة تعاونية، تستند إلى المنفعة المشتركة والمصالح المتبادلة لكل من الحلف ودول المنطقة، آخذة في الحسبان تنوعها واحتياجاتها الخاصة.

ت. ضرورة الإقرار بأن هذه المبادرة هي مبادرة منفصلة، إلا أنها تأخذ في الحسبان المبادرات الأخرى مثل تلك التي طرحتها مجموعة الثمانية (G8) والمنظمات الدولية كالاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا (OSCE) فتكون مكملة لها بحسب ما تدعو الحاجة لذلك.

ث. ضرورة التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن للناتو أن يفيد فيها، وبخاصة في مجال الأمن. و مشاركة دول المنطقة في هذه المبادرة، بالإضافة إلى مدى تعاونها مع حلف شمال الأطلسي، تعتمد إلى حد كبير على تجاوب كل منها على نحو منفصل إزاء المبادرة و مستوى اهتمامها بها.

ج. ضرورة تفادي أي سوء فهم حول مجال هذه المبادرة، التي لا يقصد منها، لا الانضمام إلى عضوية الحلف أو مجلس الشراكة الأوروبية – الأطلسية (EAPC) أو مبادرة الشراكة من أجل السلام، ولا أن تكفل الأمن لأحد، ولا أن تستغل لفتح نقاش سياسي حول قضايا يمكن معالجتها على نحو أفضل في منتديات أخرى.

مقترحات التعاون مع الدول المتوسطية التي طرحها الحلف الأطلسي في قمتي براغ و إسطنبول تمثل عودة إلى الأفكار الأولية التي سبق وأن طرحتها إيطاليا و البرتغال حول "شراكة من أجل المتوسط"، لكن الحلفاء رفضوها بالنظر إلى تكلفتها المالية والسياسية.

---

[1] " **مبادرة إسطنبول للتعاون Istanbul Cooperation Initiative**" ، وثيقة منشورة على موقع الحلف الأطلسي ،تاريخ الاطلاع : 2013/05/12، على الرابط التالي: *http://www.nato.int/ Istanbul- Cooperation- Initiative /index-ar.html*

الملاحظ هو أن معظم المقترحات الواردة في وثيقة براغ تكررت في وثيقة إسطنبول، إلى جانب وجود بعض النقاط المختلفة على غرار تلك التي وردت في خانة "الاعتبارات الأخرى" والتي تتناول الإشارة إلى إمكانية الحاجة لترتيبات قانونية ملائمة لتسهيل شراكة تامة وفعلية للشركاء المتوسطيين، إلى جانب الحديث عن إمكانية الحاجة إلى إتفاقيات أمنية مع البلدان المتوسطية على أساس كل حالة على حدى. وهو ما يعني إما تعميم الاتفاقيات الأمنية الحالية (التي وقعت مع بعض الدول) و إما عقد إتفاقيات جديدة.

لم يساهم قرار الحلف الأطلسي في رفع الحوار إلى مرتبة الشراكة ،إلى حد بعيد في توضيح الأمور بعد، ولم يتم تحديد محتوى هذه المبادرة خاصة وأنها مبنية على أساس قاعدة التمايز الذاتي، بمعنى أن لكل بلد مطلق الحرية في تحديد حاجياته وأولوياته.فالتوضيح الوحيد في هذا الخصوص كما أشار إلى ذلك الباحث عبد النور بن عنتر جاء على لسان الأمين العام للحلف السابق ياب دي هوب شيفر Jaap de Hoop Scheffer أثناء زيارته للجزائر في نوفمبر 2004، لما قام بتحديد ثلاثة مبادئ أساسية شكلت خطوطا توجيهية لرسم العلاقات المستقبلية بين الحلف و البلدان المتوسطية[1]:

– **المسؤولية المشتركة:** ذلك أن العلاقات بين الطرفين كانت وستبقى مبنية على الاحترام، الثقة والتحديد المشترك للنشاطات المشتركة، فلا يوجد إملاء في الشراكة وكل القضايا قابلة للنقاش، وعلى الشركاء المتوسطيين تحديد احتياجاتهم.

– **التكامل بين مختلف المسارات الإقليمية في المتوسط** مع تجنب الازدواجية في العمل وعمل كل منظمة في مجال تخصصها.

– **احترام الخصوصيات الوطنية أو الإقليمية،** فرغم أن التحديات مشتركة إلا أن الاستجابة لها وقدرات التدخل و التأثر بها تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة على أخرى.

لعل من أهم معضلات الحوار الأطلسي – المتوسطي هو كيف يمكن العمل بمبدأ التمايز الذاتي و الحفاظ على إنسجام الحوار في نفس الوقت؟، فالمبدأ الأول يحول عمليا دون بروز بنية إقليمية متجانسة، لكن إقصائه يعني تجاهل خصوصيات، أولويات، حاجيات وشواغل دول الحوار الأمنية، بينما العمل به لا يجبر الدول المعنية على الإنخراط في مشاريع هي غير مقتنعة بها أصلا. والإشكال الذي يبقى مطروحا هو كيف يمكن بناء بنية أمنية إقليمية على أساس مسارات ثنائية (26+1)؟

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق** ،ص.175.

ج.مبادرة إسطنبول للتعاون(2004): أي حصيلة؟

تم الإتفاق بين الحلفاء في قمة الحلف بإسطنبول التركية في 2004 على ضرورة تعزيز مبادرة الحوار المتوسطي (بعد 10 سنوات من إطلاقه) من خلال مبادرة إسطنبول للتعاون، وبالرغم من أن المبادرتين متمايزتين إلا أنهما اعتبرتا متكاملتين. فالحوار الذي أطلق أساسا من أجل بناء الثقة والتعاون العملي مع دول جنوب المتوسط، والذي تم تكييفه بشكل متزايد مع أولويات الحلف – أي ارتباطه بتطور مفهوم الحلف الاستراتيجي- تطلب مزيدا من الدعم من قبل الحلف الأطلسي، خاصة وأنه لم يحقق الأهداف التي وضع من أجلها بالرغم من تعزيز بعديه السياسي و العملي منذ قمة براغ 2002. وهكذا أطلقت مبادرة إسطنبول للتعاون بنفس أهداف و مبادئ الحوار المتوسطي (الملكية المشتركة، عدم التمييز، التكامل والتطور)[1] ، لكن على نطاق أوسع يمتد إلى الشرق الأوسط لزيادة مساهمة الحلف في مواجهة التحديات الجديدة فترة طويلة الأجل، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، وتكملة الجهود الدولية الأخرى[2].

حاول الحلف من خلال إطلاقه لمبادرة إسطنبول للتعاون استغلال الخبرة المكتسبة من الحوار المتوسطي و تفادي نقائصها، من خلال:

- توسيع نطاق التعاون في المنطقة العربية و ربط المتوسط – الشرق الأوسط – الخليج العربي استنادا إلى مبدأ الشمولية (حيث يمكن فتح هذه المبادرة إلى جميع البلدان المهتمة في المنطقة) من جهة.
- الأخذ بعين الإعتبار القضايا ذات الاهتمام المشترك، من خلال الأطر والجهود الدولية الأخرى لإجراء الإصلاحات المتعلقة بالديمقراطية والمجتمع المدني في بلدان المنطقة كمطلب من الحلف إلى بلدان الحوار، للتعاون والمساهمة في هذه الجهود التي يمكن للحلف أن يدعمها نظرا لقدراته وتجربته في المجال الأمني المكتسبة من الشراكة من أجل السلام و الحوار المتوسطي، من جهة أخرى.

يمكن ملاحظة أن مبادرة إسطنبول للتعاون جاءت في سياق زيادة حدة التدخل في منطقة الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، التي بحثت عبر المبادرة الجديدة توسيع مبادرة الحوار إلى هذه المنطقة و تجاوز البلدان المتوسطية إلى الشرق الأوسط والخليج العربي، في وقت تسعى فيه دور الحوار

---

[1] " **التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع**"، تاريخ الإطلاع:2013/10/15،على الرابط التالي:
http://www.nato.int/med-dial/home.fr.html

[2] « **Istanbul Cooperation Initiative** », , consultation date: 15/06/2013,available in :
http://www.nato.int/cps/en/natolive/official-texts-21017.html

المتوسطي الأوروبية إلى الحفاظ على الحوار حرصا على عدم إضعافه من خلال دمجه في إطار أوسع و توسيعه إلى شركاء جدد – تفاديا للاصطدام بالمشكل المستعصي: الصراع في الشرق الأوسط –، أو تصادم المصالح الأوروبية و الأمريكية في المنطقة بين المتوسطية والشرق أوسطية (بين طرف أوربي متوسطي يهدف للحفاظ على مصالحه في منطقة يعتبرها منطقة نفوذه مع طموح للعب دور اكبر في منطقة الشرق الأوسط، وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى احتواء المنطقة كلها – المتوسط والشرق أوسط–).

هكذا أطلقت مبادرة اسطنبول للتعاون على أساس اختياري من أجل تحيقي فوائد متبادلة ومشتركة في إطار علاقات ثنائية بين كل من الحلف والدول الراغبة في الانضمام من أجل تحقيق أهداف لخصت في:

- تعزيز الأمن الإقليمي من خلال التشاور حول إمكانية إصلاح الدفاع، ميزانية الدفاع، التخطيط الدفاعي و العلاقات المدنية العسكرية[1]. هذا الهدف الذي امتد إلى الحوار المتوسطي ضمن مبادرات التعاون الفردية (أراد من خلالها الحلف تدعيم الحوار) بإصلاح الدفاع، واقتصاد الدفاع يرمي إلى تحقيق الحلف "غاية استراتيجية"، والمتمثلة في إمكانية إقحام آليات مدنية للإصلاح الدفاعي وفقا للمعايير الديمقراطية الغربية (على المدى البعيد).
- بناء أسس شراكة جديدة من خلال تفعيل التعاون العملي و العسكري. وهذا الهدف يربط بين المبادرتين الأطلسيتين الحوار المتوسطي / مبادرة إسطنبول للتعاون أكثر مما يميزهما عن بعضهما البعض، ويجسد أكثر غاية الحلفاء (من إطلاق هذه المبادرة الجديدة) في تجاوز البلدان المتوسطية وصولا إلى الشرق الأوسط بدءا بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث انضمت كل من الكويت كأول بلد يقبل رسميا الانضمام إلى المبادرة في ديسمبر 2004، قطر، البحرين والإمارات العربية المتحدة. وتوسيع مجال المبادرة من المتوسط إلى الشرق الأوسط والخليج العربي يتم عن طريق زيادة وتيرة التعاون العملي العسكري من خلال التمرينات، التدريبات، والتي يمكن أن تحسن قدرات القوات المساهمة (من هذه الدول) مع قوات الحلف، إلى جانب حضور بعض الدول الراغبة (للمراقبة أو المشاركة) بعض الأنشطة المختارة في إطار نشاطات الحلف / الشراكة من أجل السلام.

[1] « **NATO Istanbul Cooperation Initiative** », Policy Document, Date de consultation : 15/06/2010, disponible sur le lien suivant :
http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-cooperation.html.

- مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعمليات التهريب غير المشروع للأسلحة، من خلال العمل على تحسين إمكانات هذه الدول على مواجهة مختلف التهديدات من خلال تحقيق قابلية التشغيل المتبادل (القدرة العملياتية المشتركة).
- إجراء المزيد من التشاور السياسي (من خلال الحوار / مبادرة إسطنبول) حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشرك بالتعاون مع الحلف. وفي هذا الصدد فإن الحوار المتوسطي الذي لم يستطع تحقيق نتائج مماثلة لتلك المحققة ضمن الشراكة من أجل السلام بسبب مشكلة "انعدام الثقة" تجاه سياسات/ استراتيجية الحلف في المتوسط، وضعف آليات التعاون والحوار مقارنة بتلك المستخدمة من قبل الحلف في إطار الشراكة من أجل السلام، إضافة إلى عدم قدرة / رغبة الحلف على / في حل أهم القضايا التي تشكل الخطر الحقيقي الحالي والكامن : الصراع في الشرق الأوسط. وبناء على قناعة الحلف بعدم إمكانية فصل القضايا الأمنية عن الصراع في الشرق الأوسط، وإن كانت أطر الحوار المتوسطي / مبادرة إسطنبول للتعاون تقوم على أساس اختياري، تبقى إجتماعات دول (الحوار / المبادرة) مع الحلف فضاء قد تساعد على تعزيز الجهود الدولية في هذا الإتجاه.

فعلى الرغم من إثارة القيم الأطلسية لمسألة لها علاقة بأهمية تكامل مبادرات الحلف – الحوار / مبادرة إسطنبول للتعاون– في تحقيق الأمن والإستقرار الضروري للأمن الأورو – أطلسي، يبقى التخوف قائما من إمكانية ربط هذه المبادرات الأطلسية في المنطقة برغبة الحلف إحياء مبادرة الشرق الأوسط الكبير يثير تردد الدول العربية تجاه هذه المبادرات و يزيد من الشكوك لديها تجاه النوايا / الأهداف الاستراتيجية الأطلسية في المنطقة العربية.

فالإطار العام لمشروع الشرق الأوسط الكبير (كهندسة أمريكية لتطبيع علاقات دول المنطقة العربية مع إسرائيل خارج إطار مسار التسوية السلمية للصراع) يتطابق إلى حد كبير مع إبعاد المبادرتين مجتمعتين و/أو مبادرات التعاون الفردي عبر أهدافها البعيدة المدى، والتي تتميز فيها إسرائيل بمكانة الشريك المميز للحلف. وإلى جانب هذا تبنت قمة بلدان مجموعة الثمانية الصناعية G8 في جيورجيا سنة 2004 مبادرة "الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع إقليم الشرق الأوسط – شمال إفريقيا" والتي تضمنت الإصلاح السياسي، تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، حوار المجتمع المدني، الإصلاح الإقتصادي...، وكذلك إطلاق الاتحاد الأوربي ضمن سنة المتوسط (بمناسبة الذكرى العاشرة لمسار برشلونة 2005) مبادرة تتضمن التركيز على الحكم الصالح، حكم القانون، حقوق الإنسان،...

أهم ما يمكن استنتاجه هو أن هذه المبادرات – بصفتها مسارات موازية لا مسارا مشتركا ضمن مبادرات الحلف – تبقى أطرا ضمن مقاربة أمنية تعاونية أوروبية–أطلسية شاملة في منطقة المتوسط/الشرق الأوسط الأوسع، يعمل من خلالها حلف شمال الأطلسي بالنظر لامتلاكه وسائل القوة اللينة/الصلبة على إحتواء المنطقة تأمينا وضمانا للمصالح الأطلسية، متذرعا بمحاصرة التحديات الأمنية المشتركة والمخاطر المحتملة التي قد تطال أثارها أمن وإستقرار المنطقة الأورو – أطلسية.

المطلب الثاني: الترتيبات الأمنية غير المؤسساتية.

أولا،حوار خمسة زائد خمسة (5+5).

تعود الفكرة في أصولها إلى مبادرة الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتيران François Mitterrand خلال زيارته للرباط سنة 1983، عندما اقترح مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط، يضم المملكة المغربية، الجزائر، تونس، ايطاليا، فرنسا واسبانيا[1]، كمبادرة فرنسية تقوم على معطيات المتوسط خلال الثمانينيات في عز الحرب الباردة وضعف نتائج الحوار العربي الأوربي، وعلى خلفية تاريخية تؤهل فرنسا، وبدرجة أقل اسبانيا وايطاليا لقيادة قاطرة الأمن والتعاون في غرب المتوسط كمرحلة أولى، ولم تلق المبادرة الترحيب من بعض دول المنطقة، خاصة الجزائر التي اعترضت على المبادرة، كونها أقصت ليبيا ويوغسلافيا. هذه المبادرة بعد عقدها لاجتماعها الوزاري الثاني في العاصمة الجزائرية في أكتوبر 1991 توقفت بعد ذلك بسبب أزمة لوكربي* بين الدول الغربية وليبيا وألغي الاجتماع الذي كان من المزمع عقده في تونس في العام الموالي، ليتم التخلي عن المبادرة في خضم عملية برشلونة[2].

مبادرة ميتران الرئيس الفرنسي السابق حركتها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط، إلا أنه كان هناك مقصد أخر، وهو فك الإرتباط بين حوضي المتوسط الغربي والشرقي تفاديا للصراع العربي – الإسرائيلي،

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق،ص.99.

* أزمة لوكربي متعلقة بحادثة تحطم طائرة ، حيث أنه في في الساعة 6:25 مساء بتوقيت غرينتش من يوم الأربعاء 21 ديسمبر 1988 أقلعت طائرة الركاب المدنية الأميركية "بانام" (N739 Pan Am) في رحلتها رقم "PA 103"، متجهة من مطار هيثرو بالعاصمة البريطانية لندن إلى مطار كينيدي في نيويورك بالولايات المتحدة الأميركية، وعلى متنها 259 راكبا وصل كثير منهم إلى هيثرو من مطار فرانكفورت بألمانيا. وفجأة وبعد نحو 35 دقيقة من إقلاعها –وتحديدا في الساعة 7:03 مساء– انفجرت الطائرة في الجو انفجارا مدويا، فسقطت وتناثرت أشلاؤها ونيرانها الحارقة على بلدة "لوكربي" الواقعة في مدينة دمفريز وغالواي الأسكتلندية غربي إنجلترا.

[2] **المرجع نفسه.**

كما أن مسار برشلونة حسبه يمارس قوة جذب كبيرة على الفاعلين الذين لم يبدوا اهتماما بإطار أضيق،ولهذا لم تسرع تسوية قضية لوكربي من تنشيط المجموعة[1].أعضاء هذه المجموعة لم يلتقوا من جديد إلا في جانفي 2001 عندما اجتمعوا في لشبونة بمشاركة ليبية هذه المرة. ولعل إعادة تنشيط المجموعة بعد حوالي ثلاثة (03) أشهر من انعقاد ندوة مرسيليا الأور- متوسطية يعكس نوعا من خيبة الأمل حيال عملية برشلونة. و يمكن تلخيص العناصر التي سرعت من عملية تنشيط هذا الإطار في:

- الخيبة من عملية برشلونة.
- الهجرة (السرية).
- توقف عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية.
- تداعيات تفجيرات 11 سبتمبر 2001.
- خوف الدول المغاربية من أن يدير لها الاتحاد الأوربي ظهره بعد توسعه شرقا.
- التنافس الأوربي- الأمريكي (إعادة تموضع الاتحاد الأوربي في تخومه الجنوبية).

نظمت البرتغال في العاصمة لشبونة لقاءً لوزراء الخارجية يومي 25 و 26 جانفي2001 للنظر في نتائج الاجتماع التحضيري المنعقد بتونس يومي 15 و 16 جانفي 2001، فكان اجتماع لشبونة يُعد الثالث لوزراء الخارجية بعد لقائي روما 1990 والجزائر 1991، وفي اجتماع لشبونة تمت المصادقة على نتائج الاجتماع التحضيري المنعقد في تونس، وثمن وزراء خارجية المجموعة أهمية إعادة بعث الحوار، والحفاظ على اللقاءات الدورية بالتناوب بين الدول المغاربية ودول القوس اللاتيني، لمواصلة الحوار السياسي غير الرسمي حول المسائل الكبرى، كالأمن والاستقرار والاقتصاد والاندماج المغاربي والتبادل الإنساني، بعيدا عن خلق منافسة مع مسار برشلونة*.

انعقد الاجتماع الرابع لوزراء الخارجية أي الثاني بعد إعادة بعث مسار المجموعة من جديد في 29 - 30 ماي 2002، وفيه طرحت المواضيع الدولية الأساسية للنقاش،كالأمن والاستقرار في المتوسط الغربي، و النزاع في الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب الدولي، خاصة بعد اتضاح الرؤية والتجنيد العالمي ضد هذا التهديد بعد

[1] **المرجع نفسه**،ص.100.

* منذ 2001 إلى غاية 2016، تم عقد المؤتمرات التالية:لشبونة، 25-26 جانفي 2001 ،طرابلس، ماي 2002، سانت ماكسيم ، 9-10 أفريل 2003، وهران، نوفمبر 2004 ، لافاليت ، جوان 2005، الرباط، 20-21 جانفي 2008 ،كوردوي، أفريل 2009 ، تونس، 15-16 أفريل 2010 ، روما، 20 فيفري 2012، نواقشوط، 16 أفريل 2013 ، لشبونة، ماي 2014 ، طنجة، 7 أكتوبر 2015.

أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الاندماج الاقتصادي المغاربي، وتحديات العولمة، الاستثمار في البلدان المغاربية، و أيضا مسائل الهجرة وحوار الثقافات[1].

مما لاشك فيه، أن اهتمامات وانشغالات ضفتي غرب المتوسط تتميّز بالتعدد والتنوع والاختلاف، إلا أن تمسك أطراف مجموعة بهذا المنتدى غير الرسمي لجعل هذه المنطقة فضاءً للسلم والاستقرار و الرفاه المشترك، المبني على التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، والتدرّج في إقامة منطقة غرب متوسطية للتبادل الحر، ويبقي الاختلاف قائما في بعض مجالات التبادل والتعاون، مثل : عدم فتح الأسواق الأوربية أمام بعض المنتجات (الزراعية خاصة)، ومسألة الهجرة (الحرية الرابعة/تنقل الأشخاص)[2].

يعد حوار خمسة زائد خمسة (5+5) دفاع من بين الاجتماعات الوزارية والندوات الأكثر نشاطا في إطار الحوار لدول غرب المتوسط غرب المتوسط، لأن الحاجة إلى تدعيم الأمن والاستقرار في المتوسط عبر الشراكة بين الدول المشاطئة له باتت تشكل تحديّا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة، التي صاحبتها تغيّرات استراتيجية وجيوسياسية ورافقها صعود لكثير من التهديدات، ففي هذا السياق الدولي والإقليمي جاءت المبادرة الفرنسية 5+5 دفاع، وهي المبادرة التي يرجعها البعض إلى العثرات المسجلة في إطار الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة)، الأمر الذي دفع بفرنسا إلى تحريك الترتيبات الأوربية في مجالات الأمن والاستقرار الإقليمي عبر نشاطات عملية للتعاون، وكان الهدف هو الاستجابة لحاجة دعم الشراكة بين دول الضفتين للمتوسط الغربي في شكله الضيق لتسهيل الحوار[3].

الملاحظ أن التعاون الأمني المتعدد الذي تُؤسس له هذه المبادرة، يرتكز على مخطط عمل يفعّل كل سنة من طرف وزراء الدفاع لغرب المتوسط، وينفذ عن طريق لجنة مديرة، تتكون من ممثلين لوزراء الدفاع، وتقوم هذه اللجنة بتكوين وإنضاج الاقتراحات حول النشاطات المستقبلية للمجموعة في مجالات رئيسة ثلاثة[4] :

---

[1] « **Historique du dialogue 5+5** », Fondation Méditerranéenne des études Stratégiques(FMES), Date de consultation 12/03/2012, disponible sur le lien suivant : *http://www FMES .com./ Historique du dialogue 5+5*

[2] اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة حوار 5+5**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011-2012،ص.142.

[3] Jean-Sylvestre Son Grenier, « **l'union Pour La Méditerranée et ses impasses** : **Une Approche Géopolitique** », Date de consultation : 20/05/2012, disponible sur le lien suivant : *http://www.agrobiosciences.org/article.php3?id_article=2863*

[4] « **Initiative 5+5 Défense** », Date de consultation : 12/06/2011, disponible sur le lien suivant : *http://www.defense gouv.fr/europe_de_la_défense/layout/set*

– **المراقبة البحرية في المتوسط** :يهدف التعاون في هذا المجال إلى تخفيض الأخطار التي تهدد غرب المتوسط، الناتجة عن الاستعمال المخالف لحرية الملاحة التي تؤسس الحقوق البحرية، وخاصة استعمال البحر لأغراض إرهابية، والاستغلال غير القانوني لمناطق الصيد، ونقل المخدرات والاتجار بالممنوعات،كما يهدف إلى تعزيز التعاون للوقاية والاستجابة في حالة الكوارث كالتلوث والغرق والحوادث البحرية.

– **الحماية المدنية** :في حالة الكوارث الكبرى كالحرائق والفيضانات والزلازل تكون الإمكانيات والوسائل المدنية غير كافية، وبالتالي يصبح ضروريا إقحام القوات المسلحة، حتى يكون التدخل سريعا، وخاصة عند التنسيق والاستعانة بقدرات الدول الأعضاء للحد من أثار وتداعيات الكارثة،كما تتطلب العملية التعاون وتبادل المعارف بمقارنة إمكانيات وقدرات كل طرف.

– **الأمن الجوي في المتوسط** :الفكرة مستوحاة من أحداث 11 سبتمبر 2001 والأمن يتطلب التعاون الإقليمي السريع، حتى يسمح باتخاذ القرار في أقصر وقت ممكن، فالتعاون والحوار وتبادل المعلومات بين المراكز العسكرية كفيل بتخفيض الأخطار والخسائر تجاه الإرهاب الجوي.

كذلك نجد أن من بين المشاريع المطروحة للإنجاز ضمن هذا الإطار :

– أكاديمية الدفاع 5+5 .

– مركز المرور البحري الاقليمي الإفتراضي .

– المركز الأورو – مغاربي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية.

– مشروع انشاء شبكة من نقاط الاتصال في مجال الحماية المدنية و ادارة الازمات في حالات الكوارث.

– مشروع انشاء مركز للتدريب على ازالة الالغام للأغراض الانسانية .

– مشروع إنجاز موقع انترنت خاص بمبادرة 5+5 دفاع .

– مشروع انشاء مركز التنسيق والتخطيط العملياتي 5 + 5.

– مشروع انجاز مركز للتكوين .

– مشروع التلوث البحري العارض .

– الية التنسيق البحري .

في الإجتماع الوزاري المنعقد في مدينة مرسيليا الفرنسية يوم 28 أكتوبر 2016 ، تم الإتفاق على تحديد الأهداف التالية لحوار 5+5[1] :

– الأزمات الاقليمية ومكافحة الارهاب والتطرف سيكون في صميم اجتماع وزراء الخارجية في مرسيليا.

– من أجل المساهمة في استقرار المنطقة، فإن الوزراء المشاركين سوف يلقون الضوء على مختلف الأزمات الاقليمية، ولا سيما الأزمات الليبية والسورية، والعراق، إلى جانب الوضع في منطقة الساحل يتم متابعة المبادرة الفرنسية المتعلقة بتفعيل عملية السلام في الشرق الاوسط.

– في مواجهة ظاهرة الارهاب الذي يؤثر على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، يقوم حوار 5+5 بترجمة تضامن الدول في منطقة غرب المتوسط من أجل تشكيل جبهة موحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" ومكافحة التطرف.

– تسليط الضوء على أمال الشباب (التنقل، والتدريب والعمالة) ، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار ليس فقط من الناحية الاقتصادية، ولكن ايضا على الصعيدين السياسي والاجتماعي والثقافي.

– اجتماع للوزراء مع الشباب المشارك من بلدان 5 + 5 ورؤساء الشبكات الوطنية لمؤسسة انا ليند Anna Lindh، الاجتماع سيعقد في مرسيليا.

– مكافحة تغير المناخ سيكون على جدول أعمال اجتماع مرسيليا عشية افتتاح مؤتمر الاطراف COP 22 الذي استضافته مراكش في المغرب، وأكد الوزراء التزامهم ورغبتهم ببناء نموذج التنمية المشتركة والمستدامة في البحر الأبيض المتوسط[2].

– ابداء عزم الوزراء المشاركين في ايجاد السبل المشتركة لمعالجة أزمة الهجرة الراهنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و التي تهم الدول الأعضاء من 5 + 5.

كخلاصة للعناصر السابقة، يمكن القول أن مجمل تلك المبادرات تشترك في كونها جميعا من رسم الجانب الأوروبي و بأنها الطرف المبادر بها مع غياب كلي للأطراف التي وصفت بأنها "الشريكة" فيها، مما يدل على أنها رسمت لبسط الهيمنة انطلاقا من أن الطرف الأقوى في المعادلة هو من يملك حق المبادرة بإدراك شؤون المنطقة في

[1] « **13 eme Réunion Ministérielle**..**Dialogue en Méditerranée Occidentale 5+5** », Marseille , France, 28 Octobre 2016,P.04.

[2]« **Marrakech Action Proclamation For Our Climate And Sustainable Development**» , sur le lien suivant : *http://cop22.ma/wp-content/uploads/2016/11/marrakech_action_proclamation.pdf*

كل النواحي، والقيام بتحويل تلك الإدراكات إلى سياسات يكون على الطرف الأضعف المتلقي لها، القابل لشروطها و المنفذ لمحتواها باعتبار أنه من يشترط عليه الرضوخ في المعادلة.

و مما يزيد الأمر وضوحا الإشارة إلى أن مضمون جدول أعمال اجتماعات تلك المبادرات و مواعيد انعقادها لم يكن البتة من الشؤون التي تشترك في تحديدها الأطراف المعنية بها، بل تنفرد بها الأطراف المبادرة بها و هي الدول الأوروبية المتنفذة في سياق فرض السيطرة و/أو الهيمنة في الفضاء المتوسطي[1]. من جانب آخر تتمثل المؤسسات التي تزود المبادرة في اللجنة التوجيهية التي تجتمع مرتين في السنة، و المركز الأورمغاربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وكذا مركز عمليات الالغام، و كلية الدفاع، حيث أن أول وحدة للتدريب في الكلية جرت في أواخر 2009 من خلال تدريب الموظفين المدنيين والعسكريين القادمين من البلدان المشاركة.

من منظور عملي، اقترحت فرنسا أثناء اجتماع وزراء الدفاع في ديسمبر 2011 انشاء هيئة أركان غير دائمة ينبغي أن تكون جاهزة للتدخل في حالات الأزمات، لكن لم يتم الإشارة مطلقا لأي جدول زمني أو طريقة تفعيل المقترح، لكن الشيء الأكيد هذه الآلية ستقوم على عنصرين أساسيين: التشغيل المشترك، و تقاسم الموارد. إذا نحن أمام محاولة تفعيل الشركاء للأدوات والأليات وحتى المارسات التي ثبتت نجاعتها في منظمة حلف شمال الأطلسي وحتى الإتحاد الأوروبي، على العموم يمكن القول أن الجانب الدفاعي يعاني من ثلاثة معوقات رئيسية تحول دون تطور أي سلوك للتعاون، وهي ضعف مقاربة التعامل مع ثنائية الهجرة / الإرهاب، الازدواجية، وعدم وجود آثار دينامية أمنية في المنطقة[2].

---

[1] محمد سي بشير،" **إشكالية الأمن و القوة في العلاقات الدولية، دراسة حالة المبادرات الأمنية في غرب المتوسط و سلم القوى بين ضفتي المتوسط**"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول "**استعمال القوة في العلاقات الدولية بين قوة القانون و هيمنة القوة**"، جامعة مولود معمري – تيزي وزو،19 -20 ماي 2013.

[2] Abdennour Benantar, « **Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration** », L'année du Maghreb, 2013, disponible sur le lien suivant : *http://anneemaghreb.revues.org/1843*

ثانيا،سياسة الجوار الأوربية (المتوسط كجماعة أمنية):

"بناء الأمن في جوارنا "هي واحدة من بين ثلاثة أهداف رئيسية" لاستراتيجية الأمن الأوروبية ESS [1] " ، وهي الوثيقة المصادق عليها من طرف البرلمان الأوروبي في ديسمبر 2003، والتي تعرف التهديدات والقضايا الرئيسية للاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى هدفين آخرين، هما :بناء الأمن في الجوار، ونظام دولي مبني على تعددية أطراف فعالة .وهما هدفان يرتبطان بسياسة الجوار الأوروبية (European Neighbourhood Policy)[2].فالاتحاد الأوروبي ضمن حدوده الخاصة تتطلب أجندة أمنه الداخلي استقرارا في الجوار المتاخم له مباشرة من الجنوب والشرق، هذه المناطق التي تتضمن عددا كبيرا من النزاعات الممتدة بحدة وخطر تحريك نزاعات أخرى مستترة، مما جعل الاتحاد الأوروبي يفكر في مشروع "بناء سلام" في الجوار[3]، كمشروع طموح نتج عنه نشر المفوضية الأوروبية لوثيقة رسمية في مارس 2003 بعنوان "أوروبا الموسعة والجوار :إطار جديد للعلاقات مع الشرق والجنوب"[4]، والتي سميت فيما بعد" بسياسة الجوار الأوروبية الجديدة"، وأطلقت من طرف رئيس اللجنة رومانو برودي Romano Praudi في نوفمبر 2004 ، بموافقة المجلس الأوروبي[5].

الملاحظ هو أنّ هذه السياسة وضعت تحت ضغط التغييرات والتحولات العميقة داخل وخارج أوروبا، فمع التوسيع الكبير للاتحاد الأوروبي إلى عشرة دول دفعة واحدة (ماي 2004) أصبح جوار أوروبا خارجيا يتضمن أيضا كل من روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، وفي الشرق الأدنى كل من مالطا، قبرص، وأصبح القلق متصاعدا

---

[1] هذه الوثيقة تم تجديدها سنة 2008 ، لمعلومات أكثر أنظر :

« **Rapport sur la mise en œuvre de la stratégie européenne de sécurité**: **Assurer la sécurité dans un monde en mutation** », Bruxelles, 11 Décembre 2008, disponible sur le lien suivant : http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/reports/104630.pdf

[2] Michele Comelli, « **Building Security in its Neighbourhood through European Neighbourhood Policy?** », Montréal: EUSA Working Paper, 17-19 May 2007, P.2.

[3] Natalia Mirimanova, « **Civil Society Building Peace in the European Neighbourhood**: **Toward a New Framework for joining Forces with the EU** », Policy Working Paper 10, Brighton: MICROCON, 2010, P.1.

[4] « **Wider Europe–Neighbourhood**: **A New Framework for Relations with Our Neighbors** », COM, 2003,104 Final, 11 March 2011,consultation date :15/01/2013, available in: http://www.europa.eu.int/comm/external_relations/we/doc/com03_104_en.pdf.

[5] Fulvio Attina , « **European Neighbourhood Policy and Building of Security around Europe** », in ;Fulvio Attina , Rosa Rossi, European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues, Catania, the Jean Monnet Centre "Euro-Med", 2004, P.16.

حول المناطق السياسية الرمادية[1]، كما أحدث هذا التوسيع جدلا سياسيا في المجتمعات الأوروبية الغربية، لإثارته إشكالية الدول الأخرى التي ستنضم إلى الاتحاد فيما بعد (بلغاريا، ورومانيا)، ويتعلق الأمر بتركيا ودول البلقان الغربية، إضافة إلى تطورات خارجية أخرى عززت أهمية علاقات الجوار للاتحاد الأوروبي وتعقيدها في نفس الوقت، على خلفية البيئة الأمنية الجديدة لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[2].

الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية هو ضمان خلق بيئة مزدهرة مستقرة وآمنة في جوار الاتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي، وكذلك في جنوب القوقاز (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)، دون ضرورة إدماج هذه الدول المجاورة والمشكلة لـ "حلقة من الأصدقاء" Ring of Friends حول الاتحاد الأوروبي .وبهذه الطريقة يرقى تعاونهم التجاري والاقتصادي والسياسي به إلى حد الاشتراك معه في كل شيء ما عدا المؤسسات[3].

لابد من الإشارة إلى أن بعض دول البحر الأبيض المتوسط الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) قد مارست نوعا من الضغط للإقناع بضرورة اتخاذ قرار تضمين بلدان جنوبي المتوسط في السياسة الجديدة. حيث تخوفت هذه الدول في الحقيقة من أن توسعا أوربيا نحو الشرق بشكل كبير وحاسم سيحرك مركز ثقل الاتحاد الأوروبي شرقا، وهكذا سيتم إهمال البلدان على الحافة الجنوبية للحوض المتوسطي، إضافة إلى أن هذه البلدان تعتبر ضرورية بدرجة أكبر ضمن سياق مابعد أحداث 11 سبتمبر، الذي تميز أطروحة التهديد القادم من الجنوب[4].

وعليه يمكن القول أن سياسة الجوار الأوروبية أريد بها أن تكون حلا وسطا بين الشراكة Partnership والعضوية Membership، فالأعضاء فيها ليسوا متساويين، وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا، أي أنها تجعل هذه الدول "أكثر من شريك وأقل من عضو"[5].لكن السؤال المطروح هو: إلى أي مدى

---

[1] Marco Overhaus, Hanns W. Maull, Sebastian Harnish, «**The New Neighbourhood Policy of the European Union**: **Perspective from the European Commission**, **France**, **Germany**, **Poland**, **Ukraine and Moldova** », Foreign Policy in Dialogue, Vol.7, Issues 19, July 2006, PP.3-4.

[2] **Ibid**.

[3] Michele Comelli, « **The Approach of the European Neighbourhood Policy** (**ENP**) », **Op**.**Cit**, P.10.

[4] **Ibid**

[5] سعيد اللاوندي،" **قضايا الحوار والجوار بين أوروبا والعرب...الاتحاد من أجل المتوسط نموذجا**"، شؤون عربية، العدد:135 ،خريف 2008،ص.89.

يمكن اعتبار السياسة الأوروبية للجوار تمثيلا للإقليمية؟ وهل ترغب أوروبا فعلا في بناء جماعة أمنية في حوض المتوسط من خلال هذه السياسة؟

لقد كان النرويجي إيفر نومان Iver B. Nauman أول من استعمل مصطلح "بناء إقليم" Region Building، كنقطة مرجعية جيدة لاعتبار أن الإطار الإقليمي بدلا من الدولة القومية يظهر كصيغة أكثر ملائمة للتجمع الاجتماعي في فضاء أوروبا السياسي،ولمخاطبة المسائل المطروحة مع استراتيجية الجوار الأوروبية[1]. وحسب اعتقاد كارل دويتش فإن الدول بإمكانها أن تطور اندماجا متماكا فيما بينها إلى درجة الإحساس بالنزعة الجماعية، أي إحساس المواطن بـ "نحن" الذي عبر عنه كارل دويتش بـ "We-feeling"، وعليه ينمو إحساس مشترك بإمكانية حل الخلافات بينها بوسائل سلمية، والتخلي عن استعمال الخيار العسكري أو العنف[2]، حيث أن التفاعلات المكثفة تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي والذي ينتج بدوره المؤسسات المشتركة، كنتيجة نهائية لبناء الجماعة الأمنية[3].

من الصعب تصور جماعة أمنية في أوروبا الأوسع، لأن جماعات الأمن ليست عبارة عن إنشاءات تلقائية، بل هي نتاج لعلاقات ديناميكية وإيجابية بين :القوة، الأفكار، التفاعلات المكثفة، والتعلم الاجتماعي .وتنتج عن نشاطات الفواعل (نخب سياسية، أفراد، مؤسسات عالمية وإقليمية) التي تحتاج المصادر الإيديولوجية و المادية لتطوير الأسباب السياسية، والرغبة القادرة على بناء هويات جماعية Collective Identity (أقاليم معرفية Cognitive Region)[4]. أي تقاسم القيم والهويات والمعايير، والذي يؤدي إلى عقد روابط الثقة والأمان .

والملاحظ أنه في اتصال أوروبا الأوسع ليس هنالك اهتمام كافي وانتباه نحو الفواعل :ممثلين سياسيين، مؤسسات ومجتمع مدني[5]، ثم أن إقليمية الإتصال في مارس 2003 على سبيل المثال تميزت بحد أدنى، إن لم يكن

---

[1] Fabrisio Tassinari, « Security **and Integration in the EU Neighbourhood**: **The Case for Regionalism** », CEPS Working Document, N°.226, July 2005, P.15.

[2] Fulvio Attina, « **Partnership and Security**: **Some Theoretical and Empirical Reasons for Positive Development in the Euro-Mediterranean Area** », JM working Paper, N°.27, July 2000, P.6.

[3] **Ibid**, P.6.

[4] Manuela Moschella, « **European Union's Regional Approach toward Its Neighbors**: **The European Neighbourhood Policy Vis-à-Vis Euro-Mediterranean Partnership** », in: Fulvio Attina & Rosa Rossi, **Op.Cit**, P.59.

[5] **Ibid**, P.59.

غياب كلي للمستوى المؤسساتي، إذ ليس هنالك بنود للمؤسسات المسؤولة عن تطبيق سياسة الجوار[1]، بمعنى افتقار لهيكلية مؤسساتية أو بالأحرى آلية قانونية، لأن اتفاقيات الجوار تقوم على التعاون التقليدي بين الحكومات، وتدار من قبل لجان مشتركة تتخذ القرارات بناء على التفاهم، وبذلك فسياسة الجوار تعمل في إطار السيادة الوطنية، وليس في إطار سيادي "فوق قومي"[2].

عمليا، إن أي عملية تكامل إقليمية ترتكز على مسلمة تطوير إحساس الملكية المشتركة نحو المبادرة بين الأطراف المشكلة للإقليم[3].وفي الحقيقة فإن "تطوير تعاون إقليمي فرعي، وإحساس بالملكية المشتركة" هي قضايا طرحت مع تأكيد خاص عليها في الوثيقة الاستراتيجية للسياسة الأوروبية للجوار[4]، فيما شدد البرلمان الأوروبي على اختلافات جغرافية وسياسية بين الجيران الشرقيين والجنوبيين. لذا فإن التعاون الإقليمي بالكاد يبدو محتملا نظرا لهذه الاختلافات[5]، فكان تبني الطريقة الثنائية (خطط عمل فردية للدول) بدلا من التعاون الإقليمي الأصيل[6].

وعليه يمكن تشبيه سياسة الجوار "بالإقليمية الطرفية"بين البلدان الستة عشر والمناطق الطرفية الأقل ديناميكية من الاتحاد الأوروبي الموسع، أي "اتفاق طرفي" يترجم الاهتمام المركزي للاتحاد الأوروبي بخلق أطراف آمنة على حدوده المباشرة؛ تمارس التبادل معه؛ تتلقى بعض المساعدات؛ وتؤمن الانسياب المرن للتجارة الحدودية، وفي النهاية "حدود جيدة لا تصدر مشكلاتها ولا نزاعاتها[7]". كما إن قلة الإحساس بالهوية المشتركة والانتماء إلى نفس الإقليم، وبالملكية المشتركة للمؤسسات، يمكن أن يقنع الجيران الجنوبيين بسلبية علاقاتهم اللامتماثلة /اللامتناظرة مع الاتحاد الأوروبي .وهو ما من المحتمل أن يؤدي إلى تقويض أسس مبادرة الجوار بمرور الوقت[8]،

---

[1] **Idem**.

[2] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط :من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2008**، ترجمة :سليمان الرياشي، بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2010،ص. 206.

[3] Manuela Moschella, **Op**.**Cit**. , P.61.

[4] **Ibid,** P.61.

[5] Ekaterina Domorenok, « **Regional Cooperation under the Neighbourhood Policy** », in: Fulvio Attina & Rosa Rossi, **Op**.**Cit**., P.89.

[6] Fulvio Attina, « **European Neighbourhood Policy and Building of Security around Europe** », **Op**.**Cit**., P.16.

[7] Vitaly Denysyuk, « **Politique de Voisinage de L'Union Européenne**: **Qu'elles transformations sur le régime commercial régional en Europe** », Revue du Marché Commun de L'Union Européenne, N°.485, Février 2005, PP.101-114.

[8] Manuela Moschella, **Op**.**Cit**.

بالتالي فإن نجاح المبادرة يعتمد على الدرجة التي تكون فيها مختلف الهويات/الجماعات تتصدى للتهديدات المشتركة والمشاكل المتعلقة بعدم الاستقرار الإقليمي و اللا أمن على أساس تبني مبدأ مشترك[1].

إن ما تم تقديمه على أنه مشروع مشترك هو في الحقيقة مبادرة "أحادية الجانب" تعكس رؤية ممركزة أوروبيا، ففي كل المجالات– صياغة القواعد والإلزام بإتباعها، التصرف بالقدرة التكتيكية والتنظيمية، إملاء المعايير وتحديد الاتجاه الواجب إتباعه – يحتفظ الاتحاد الأوروبي بالأشكال الكلاسيكية للقيادة[2]، ولا يستطيع الجيران الاشتراك في عملية تأسيس هذه المعايير والتعليمات[3]. إذن سياسة الجوار الأوروبية مرتبطة بمصلحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بتدعيم ازدهاره وأمنه من خلال تحويل الجيران إلى حلفاء، عبر طرح المشاكل على أنها جماعية وبالتالي تستدعي حلولا جماعية[4].

كما يمكن إعتبار سياسة الجوار الأوروبية بمثابة "إمبريالية ناعمة" تبرز رغبة الغرب لتصدير نموذجه المؤسساتي والثقافي، الديمقراطية، حقوق الإنسان، قواعد القانون والسوق، أي العمل على تصدير النموذج الأوربي إلى البلدان الجارة من خلال جعلها تمتثل لمعايير وقواعد وقيم الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني تصدير التجربة الأوروبية الإيجابية، عن طريق أدوات القوة الناعمة Soft Power، فسياسة الجوار في جوهرها إذن عبارة عن "خطاب أمني".وعليه فإن الاتجاه نحو"أمننة "علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه، سيؤدي لا محالة مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي للأهداف المعلنة لسياسة الجوار من كل مصداقية، خاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا وجيرانها[5].

كما أننا إذا ما أخذنا بمفهوم المركب الأمني لباري بوزان، والذي عرفه على أنه:" مجموعة الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن الدول الأخرى[6]". واعتبرنا أن الاتحاد الأوربي وجواره يمثلان هذا المركب الأمني، فإنه يكون عليه (الاتحاد الأوروبي

---

[1] **Ibid**.

[2] Vitaly Denysyuk, **Op**.**Cit**, PP.101-114.

[3] Chilosi Alberto, « **The European Union and Its Neighbors**: **Everything but Institutions**? », MPRA Paper, N°.529, November 2007, P.3.

[4] Ruben Zaiotti, « **La Propagation de la Sécurité**: **l'Europe et la Schengenisation de la Politique de Voisinage** », Cultures et Conflits, N°.66, été 2007, P.65.

[5] زهير بوعمامة،" **السياسة الأوروبية للجوار :دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي** "،مجلة المفكر ،العدد:5 ، مارس 2010 ،ص.248 .

[6] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية،2005،ص.21.

الذي يقدم نفسه على أنه مسؤول باعتبار أنه قوة إقليمية عن الاستقرار في المحيط الداخلي والخارجي) ضمان استقرار الجوار الذي يمثل ضرورة لأمنه الداخلي، وواجب نشر الأمن والاستقرار في هذه المنطقة[1].تمّ في 2014 تغيير آليّة تمويل السياسة الأوروبية للجوار وحلّت محلّ الآليّة الاوروبيّة للجوار، وهي أداة تستند إلى سياسة الجوار رصدت لها ميزانيّة تقدر ب 15 مليار يورو للفترة 2014-2020، ممّا يسمح باتّباع مقاربات متميزة تتماشى مع طبيعة كل بلد من بلدان الجوار وباعتماد مرونة أكبر، وتحديد شروط أكثر صرامة وحوافز أهمّ للعمل مع أفضل الأطراف والمتدخّلين[2].

توظّف معظم تمويلات الآلية الأوروبيّة للجوار European Neighbourhood Instrument لفائدة التعاون الثنائي الذي يستجيب إلى الحاجيّات الخاصة بكل من البلدان الشريكة في الجوار الأوروبي، ويتمثّل العنصر الأساسيّ في هذا السياق في خطط العمل الثنائيّة لسياسة الجوار المتّفق عليها بين الاتحاد الأوروبي وكل بلد شريك. تحدّد خطّة العمل جدول أعمال للإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة مع أولويّات على المدى القصير والمتوسّط، كما تشكّل الاطار السياسيّ الذي يوجّه الأولويّات في مجال التّعاون، وقد تمّ التفاوض حول خطط العمل واعتمادها رسميّا من قبل جميع الشركاء باستثناء روسيا البيضاء وليبيا وسوريا، أمّا خطّة العمل الخاصّة بالجزائر فهي طور التفاوض.

تتضمّن مراجعة السياسة الأوروبيّة للجوار European Neighbourhood Instrument أولويّات مشتركة للتّعاون تستجيب بطريقة أفضل للتحدّيات الحاليّة، وتتماشى مع التطوّرات التي تعرفها المنطقة، فإضافة إلى الحوكمة الرّشيدة والدّيمقراطيّة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، تمّ تحديد ثلاث مجموعات أخرى من الأولويّات تغطّي كلّ مجموعة منها عددا كبيرا من مجالات التعاون:

1.التنمية الاقتصاديّة من أجل الاستقرار.

2.البعد الأمني.

3.الهجرة و التنقل.

---

[1] Sven Biscop, « **The European Security Strategy and the Neighborhood Policy**: **A New Starting Point for a Euro-Mediterranean Security Partnership?** », in: Fulvio Attina, Rosa Rossi, **Op**.**Cit**., P.27.

[2] "**السياسة الأوروبية للجوار**"، نقلا عن موقع euneighbours، تاريخ الإطلاع: 2017/06/15، على الرابط الإلكتروني التالي: *http://www.euneighbours.eu/ar/policy*

الآلية الأوروبية للجوار European Neighbourhood Instrument ما الجديد؟، ما يجعل هذه الآلية أكثر فعالية، هو أنه، في إطار هذه الآلية ،سيكون الدعم للدول المجاورة[1]:

- أسرع و أكثر مرونة، مما يحد من تعقيدات وإسهاب عملية البرمجة بحيث لا يتم تقويض أهمية المساعدة؛
- مانحًا للحوافز للبلدان صاحبة الأداء الأفضل من خلال مقاربة "المزيد للمزيد" مما يسمح للاتحاد الأوروبي بزيادة دعمه لأولئك الشركاء الذين ينفذون بوفاء ما تم الاتفاق عليه بصورة مشتركة؛
- مدفوعًا بشكل أكبر بالسياسات استنادًا إلى أهداف السياسة الرئيسية المتوافق عليها مع الشركاء، وعلى وجه الخصوص في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الثنائية؛
- مجيزًا لمزيد من التمايز بحيث يخصص الاتحاد الأوروبي نسبة أكبر من الأموال حيث يمكن للمساعدات أن تحمل تأثيرًا أكبر؛
- هادفًا للمساءلة المتبادلة بحيث يأخذ اعتبارًا أكبر لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد عندما يتعلق الأمر بتخصيص المساعدة.

تشير الوثائق المؤسسة للآلية الأوروبية للجوار European Neighbourhood Instrument إلى تحديد أهداف ستة (06) ، أهمها[2]:

– تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والمساواة، والديمقراطية المستدامة والحكم الرشيد والمجتمع المدني المزدهر.

– تحقيق الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي والتعاون المعزّز بما في ذلك من خلال التقريب التشريعي والتلاقي التنظيمي، وبناء المؤسسات والاستثمارات.

– خلق الظروف الملائمة لتنقل عبر الحدود ذو إدارة فعالة وتشجيع التواصل بين الشعوب.

– تشجيع التنمية، والحد من الفقر، والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي الداخلي، والتنمية الريفية، والعمل لمواجهة التغير المناخي والكوارث.

[1] "**الآلية الأوربية للجوار ...ما الجديد؟**"، نقلا عن موقع euneighbours، تاريخ الإطلاع: 2017/06/15، على الرابط الإلكتروني التالي: *http://www.euneighbours.eu/ar/policy*

[2] « **Regulation (EU) No 232/2014 Of the EUROPEAN Parliament and of the council and of the council of 11 March 2014 establishing a European Neighbourhood Instrument** », Official Journal of the European Union, sur le lien suivant : *http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2014:077:0027:0043:EN:PDF*

– تعزيز بناء الثقة وغيرها من التدابير التي تسهم في تحقيق الأمن ومنع وتسوية النزاعات.

– تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والجوار فضلا عن التعاون عبر الحدود.

– يمثّل الاتحاد الأوروبي إحدى الجهات المانحة الرئيسية للجوار .

بالنسبة للمبلغ الإجمالي المتفق عليه لحزمة العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي هو 51،419 مليون يورو خلال فترة 2014-2020، كما يتم دعم الجوار من خلال بعض الآليات الأخرى. وهذه الآليات والأموال الأخرى المخصصة هي[1]:

- أداة المساعدة لمرحلة ما قبل الانضمام : 11،699 مليون يورو.
- الآلية الأوروبية للجوار : 15،433 مليون يورو.
- آلية التعاون الإنمائي : 19،662 مليون يورو.
- آلية الشراكة : 955 مليون يورو.
- آلية المساهمة في الاستقرار والسلام : 2.339 مليون يورو.
- الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان : 1.333 مليون يورو.

انه لمن الضروري توضيح أهم الخطط الثنائية المنتهجة من طرف الألية الأوروبية للجوار مع الدول المغاربية، كل دولة على حدى، مثلما هو موضح في اتفاقيات الشراكة الموقعة بينهما، حيث:

أ.الجزائر:

تتميز علاقة الاتحاد الأوروبي والجزائر بشراكة طويلة الأمد في اطار سياسة الجوار الأوروبية ،حيث دخلت حيز النفاذ في 2005، وهي الاتفاقية التي تمثل مفتاح الأساس القانوني للعلاقات بين الطرفين، كما أنه قد جرى تقييم مشترك لتنفيذ اتفاق الشراكة المنتهي في مارس 2017 من خلال إعادة ضبط أولويات الشراكة وكذا توضيح الاطار السياسي الجديد التي سيحتضن حوار الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع الجزائر حتى عام 2020. يشير الاتفاق الموقع بين الطرفين إلى سعيه لتحقيق الأهداف التالية[2]:

---

[1] European Commission , « **The Multiannual Financial Framework**: **The External Action Financing Instruments** », Brussels, 11 December 2013, sur le lien suivant : *http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-13-1134_en.htm*

[2] « **Accord EURO-MEDITERRANEEN Etablissant Une Association entre La Republique ALGERIENNE Democratique et Populaire D'une part**, **et**, **La COMMUNAUTE EUROPEENNE et ses Etats Membres**, **d'autres part**»,P.04, sur le lien suivant : *https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/accord_association_fr.pdf*

– توفير اطار ملائم في الحوار السياسى بين الأطراف من أجل تعزيز العلاقات والتعاون في جميع المجالات ذات الصلة.

– تنمية التجارة لضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين.

– تحدد شروط التحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات و رأس المال.

– إعطاء الافضلية للتبادل الإنساني، لا سيما في اطار الاجراءات الادارية.

– تشجيع التكامل المغاربي، من خلال التبادل والتعاون في جميع الدول المغاربية وبين الجماعة الاوروبية ودولها الأعضاء.

– تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية ، الثقافية و المالية.

تعتبر ألية الجوار الاوروبى أداة مالية لتمويل تعاون اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر والممتدة من 2014-2020، حيث أن المساعدات الممنوحة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر موجودة أساسا على شكل "برامج العمل السنوية" الممول سنويا في اطار الألية الأوربية للجوار،كما أن الجزائر تشارك أيضا في برامج العمل الإقليمية او المتعددة على غرار ما تقوم به تاييكس TAIEX [1]، و سيجما SIGMA [2]. كما أن الجزائر مؤهلة للحصول على تمويل في اطار منطقة شمال افريقيا من خلال "الصندوق الاستئماني للطوارئ في الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية والمشردين في افريقيا".

إن الاطار الاستراتيجي للنتائج الرئيسية ذات العلاقة بالمخصصات المالية للاتحاد الأوروبي في تعاونه الثنائي مع الجزائر خلال المرحلة الممتدة من 2014-2017 ، يشير إلى أنها استفادت كذلك من اطار دعم ثاني سيعتمد لتغطية الفترة الممتدة من 2018-2020. الملاحظ هو أنه خلال المرحلة الأولى 2014-2017

---

[1] **تاييكس TAIEX** هو برنامج المساعدة التقنية وتبادل المعلومات ، حيث تساعد تايكس الإدارات العامة فيما يتعلق بتقريب تطبيق و إنفاذ تشريعات الاتحاد الأوروبي وكذلك تيسير تبادلاته. إن هذه الآلية مصممة خصيصا لمعالجة القضايا في وقت قصير من خلال ثلاثة طرق: **1.ورشات عمل** دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و خبراء مجالات محددة في تشريعات الاتحاد و كذا المستفيدين من الورشات. **2.إرسال بعثات خبراء**: الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يتم إرسالهم إلى = =الإدارات المستفيدة بتقديم المشورة بشان تطبيق القواعد أو تنفيذ / إنفاذ جزء معين من تشريعات الاتحاد الأوربي. **3.زيارات دراسية**: من خلال استفادة مجموعة من الإدارات من زيارة دراسية إلى دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. للمزيد أنظر في:

European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations , « **TAIEX** », consultation date : 15/06/2017, available in : *https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/tenders/taiex_en*

[2] **سيغما SIGMA** ألية تهدف إلى دعم تحسين الحكم و الإدارة ، وهي مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي. والهدف الرئيسي هو تعزيز الأسس لتحسين الإدارة العامة، ومن ثم دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق بناء قدرات القطاع العام، وتعزيز وتحسين الحكم الأفقي تصميم وتنفيذ إصلاحات الإدارة العامة، بما في ذلك تحديد الأولويات الصحيحة. للمزيد أنظر في:

SIGMA, « **SIGMA at a glance** », consultation date: 15/06/2017, available in : *http://www.sigmaweb.org/about/*

بلغت المساعدة الثنائية المقدمة إلى الجزائر أكثر 148 مليون يورو، و مركزة بشكل خاص على ثلاثة قطاعات ذات أولوية، وهي[1]:

- اصلاح نظام العدالة وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة.
- واصلاح سوق العمل وخلق فرص العمل.
- دعم الادارة و العمل على تنويع الاقتصاد.

يمكن توضيح حصص الإستفادة المالية للجزائر من ألية الجوار الأوربي في الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2016 على الشكل التالي[2]:

- في 2014، برنامج العمل السنوي الجزائر للتعاون بلغ 26.3 مليون أورو من ميزانية الألية الأوربية للجوار من أجل : دعم الاصلاحات في قطاع العدالة بـ 9 مليون أورو، الإعلام بـ 7.3 مليون أورو، التكوين المهني والتدريب 10 مليون أورو.
- في 2015، بلغت الإستفادة حوالي 25 مليون يورو من أجل لمرافقة جهود الحكومة الرامية الى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال بـ 17 مليون أورو، وتحسين مشاركة المواطنين في الحياة العامة المحلية بـ 8 مليون أورو.
- في 2016، بلغت الإستفادة 30 مليون يورو، خصص منها 10 مليون أورو لدعم تحديث المالية العامة، و 10 ملايين أورو لتحسين كفاءة الطاقة والطاقة، أما بالنسبة لتعبئة الخبرة التقنية بشأن تنفيذ اتفاق الشراكة خصص لها 10 مليون أورو أيضا.

ب. تونس:

تعود العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس الى عام 1976، ثم تم توقيع الإتفاق في 1995، مما مهّد الطريق أمام عقدين من المنفعة المتبادلة في العلاقات الاقتصادية والتجارية. لقد كانت ثورة 2011 نقطة تحول في العلاقات بين الطرفين حيث أن الاتحاد الأوروبي استخدم ادواته لدعم الشعب التونسي و مرافقة العملية الانتخابية

---

[1] Commission Européenne, European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations , « **Algeria**», date de consultation : 15/06/2017, available in : : *https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/algeria_en*

[2] Commission Européenne, « **Décision D'exécution de la Commision du 10.11.2016 relative au programme d'action annuel 2016 et au programme d'action annuel 2017 (partie 1) en faveur de l'Algérie à financer sur le budget général de l'Union** »,sur le lien suivant : *https://ec.europa.eu/neighbourhoodenlargement/sites/near/files/c_2016_7279_f1_algerie_commission_implementing_decision_algerie_fr.pdf*

، إلى جانب العمل على تعزيز حقوق الانسان ودعم الديمقراطية والاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية، و كذا تحسين الأمن وتعزيز المجتمع المدني.

عرفت المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى تونس ارتفاعا كبيرا اعتبارا من 2011، حيث بلغت في الفترة الممتدة من 2011-2016 أكثر من ملياري أورو، 1.2 مليون أورو في شكل منح و 800 مليون أورو في مساعدة مالية للاقتصاد الكلي للبلد)، إلى جانب دعم تنفيذ التحول الديمقراطي والاقتصادي في تونس، والبحث عن إيجاد الاستقرار المالي من خلال المساعدات المالية [1].

كما يبين البلاغ المشترك على عدد من التدابير التي سيتخذها الاتحاد الأوربي بشكل جماعي مع الدول الأعضاء لدعم تونس في التغلب على التحديات الخطيرة التي تواجهها[2]، حيث تشير نفس الوثيقة الحاملة لعنوان: " رسالة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوربي بشأن دعم الاتحاد الأوروبي لتونس"، أن الاتحاد الأوروبي يرغب في تعزيز الاستقرار طويل الاجل، والحكم الرشيد، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وتعزيز الأمن ، و لتمويل هذه

---

[1] European Commission, High Representative Of The Union For Foreign Affairs And Security Policy, « **Joint communication to the European Parliament and the council Strengthening EU support for Tunisia** »,Brussels, 29.9.2016JOIN (2016) 47 final , available in : *https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/communication_from_commission_to_inst_en_v6_p1_859678-2.pdf*

[2] الحقيقة أنه عندما يتعلق الأمر بالأحداث التي وقعت في تونس نهاية 2010 و بداية 2011 أو ما أصطلح على تسميتها بـ "الثورة التونسية" ، لم يكن الكثيرون يتوقعون انهيار النظام السابق للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي بتلك السرعة، خاصة لدى بعض العواصم الأوروبية التي كانت تعتبره الحليف الأهم في منطقة شمال إفريقيا. وقد انعكس ذلك بصورة كبيرة على ردود فعل هذه الدول من خلال تصريحات المسؤولين الأوروبيين التي صاحبت تطورات الاحتجاجات الاجتماعية. ففرنسا التي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لتونس، اعترفت على لسان وزيرة خارجيتها السابقة ميشال آليو ماري Michèle Alliot-Marie أنها "لم تكن تتوقع الأحداث" التي أدت إلى إزاحة بن علي من سدة الحكم، و هو ما عكس موقف باريس الحذر . ولم يكن الموقف الأوروبي الموحد أقل حذرا من الموقف الفرنسي، فبالرغم من مطالبته باحترام حرية التظاهر السلمي واحترام حقوق الإنسان في أوج المواجهات التي كانت تدور بين قوى الأمن والمتظاهرين، إلا انه لم يصدر موقفا من ثورة الياسمين إلا بعد ثلاثة أيام من رحيل بن علي من تونس إلى السعودية، حينها عرض في بيان مشترك على تونس مساعدة "فورية" للتحضير لإجراء انتخابات حرة. أما ألمانيا التي دفعت بالاتحاد الأوروبي نحو تجميد أرصدة الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي والمقربين منه. فقد أكدت أثناء سقوط قتلى في احتجاجات تونس على "ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية". لكن المعارضة في ألمانيا قالت إن ائتلاف ميركل Angela Merkel لم يفعل شيئا حيال حقوق الإنسان في هذا البلد. للمزيد أنظر في:

- يوسف بوفيجلين ، "**انتظر وراقب دبلوماسية الأوربيين إزاء ثورة الياسمين**"، شبكة دوتش ويل DW ، تاريخ الإطلاع: 2016/06/17، على الرابط التالي: *http://www.dw.com/ar/86/a-14777224*

- LEIGH PHILLIPS , « **'Jasmine Revolution' jolts EU's north Africa strategy** »,Euobserver, BRUSSELS, 17. JAN 2011, available in *: https://euobserver.com/foreign/31647*

- Samer al-Atrush, « **Tunisia**: **Why the Jasmine Revolution won't bloom** », Telegraph, 16 Jan 2011 , available in : *http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/tunisia/8261961/Tunisia-Why-the-Jasmine-Revolution-wont-bloom.html*

الاجراءات يتوجه الاتحاد الأوربي لزيادة المساعدة المالية السنوية في شكل منح إلى أكثر من 300 مليون أورو في عام 2017 والحفاظ على مستوى تمويل مستدام للفترة حتى عام 2020[1].

بالنسبة للفترة المالية 2014-2016، عرفت أولويات المساعدة المالية بموجب آلية الجوار الأوروبي التركيز على القطاعات الثلاثة التالية ذات الأولوية حسبه:

- الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة النمو والقدرة التنافسية والتكامل.
- تعزيز العناصر الأساسية للديمقراطية .
- التنمية المستدامة على الصعيدين الاقليمي والمحلي.

يمكن توزيع المساعدات المالية التي تحصلت عليها تونس حسب المجالات لسنة 2016 على الشكل التالي:

(1) تحديث الادارة العامة 73,5 مليون أورو.

(2) التنمية الاقليمية المتكاملة 60 مليون أورو.

(3) اصلاح النظام التعليمى للطلبة والباحثين من التنقل والبحث والتطوير هوريزون Horizon 2020 60 مليون أورو.

(4) تحسين سبل الوصول وزيادة نوعية خدمات الرعاية الصحية في أكثر المناطق فقرا 20 مليون أورو.

بالإضافة إلى هذه المساعدات يمكن أيضا الإشارة إلى برامج و أليات أخرى تدخل ضمن الآلية الأوروبية للجوار ENI ، و هي على الشكل التالي [2]:

- الأداة الاوروبية للديمقراطية وحقوق الانسان European Instrument for Democracy and Human Rights EIDHR ، حيث منحت ما قيمته 1.2 مليون أورو في 2015، مقابل مليون أورو عام 2016.

[1] Commission Européenne, European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations , « **Tunisia**», date de consultation : 15/06/2017, available in : *https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/tunisia_en*

[2] European Commission, « **DÉCISION D'EXÉCUTION DE LA COMMISSION du 25.11.2016 relative au programme d'action annuel 2016 partie I en faveur de la Tunisie à financer sur le budget général de l'Union** », Bruxelles, le 25.11.2016 C(2016) 7803 final, sur le lien suivant : *https://ec.europa.eu/neighbourhoodenlargement/sites/near/files/c_2016_7803_tunisie_aap_part_i_decision.pdf*

– ألية المساهمة في تحقيق الاستقرار والسلام IcSP – Instrument contributing to Stability and Peace بحوالي 4 مليون أورو في عام 2015، مقابل 2.3 مليون أورو في عام 2016 .

– ألية التعاون الإنمائي Development Cooperation Instrument وكذا منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في التنمية Civil Society Organisations and Local Authorities in development بحوالي 0.6 مليون أورو في 2015 و نفس المبلغ في 2016.

– بعثة مراقبة الانتخابات الأوروبية في 2014 بحوالي 3 مليون أورو.

ج. ليبيا:

ربما تعتبر ليبيا الدولة الوحيدة التي ليس لها أي اتفاق للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما يجعلها خارج معظم هياكل سياسة الجوار الأوروبية، إلا أنها بالمقابل تحوز على صفة مراقب في عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط، وهذا لم يمنعها من الحصول على تمويل في اطار ألية الجوار الاوروبية الجديدة، حيث سبق لها و أن إستفادت خلال الفترة الممتدة من 2007-2013، ومبرمجة خلال الفترة 2014-2020.

خلال الفترة الممتدة من 2014 – 2015 ركزت المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا على ثلاثة قطاعات ذات اولوية هي[1]:

– الحكم الديمقراطي.

– الشباب: المواطنة الفعالة و الادماج السوسيو-اقتصادي.

– الصحة.

وبلغ حجم الدعم المالي المقدم في هذه الفترة حوالي 40 مليون أورو، و يتوقف على احتياجات ليبيا من جهة، و كذا تطور الحالة السياسية والأمنية من جهة أخرى.

[1] European Commission ,European Commission Directorate General For Development and Cooperation – EUROPEAID- , European External Action Service , « **Country Strategy Paper/Multi-Annual Indicative Programme Libya 2014-2015** », consultation date : 18/06/2017, available in : *https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/csp_2014_2015_libya_en.pdf*

كما أنها تستفيد من التمويل في اطار الصندوق الإئتماني للطوارئ في الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية و النازحين في افريقيا، و هذا الصندوق الإئتماني لدعم منطقة شمال افريقيا يدار من قبل المديرية العامة للجوار وتوسيع المفاوضات[1].

تتواجد ليبيا ضمن الصندوق الائتماني للطوارئ في الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية و النازحين في إفريقيا من خلال أربعة مشاريع بارزة أهمها:

1. **دعامة التنمية للتنمية الاقليمية و برنامج الحماية في شمال افريقيا DEV-pillar of the Regional Development and Protection Programme in the North of Africa**، يهدف – حسب الألية الأوربية للجوار – إلى العمل على تعزيز التماسك الاجتماعي و خلق فرص العمل على مستوى المجتمعات المحلية، واجراء البحوث وتبادل المعارف، تم إعتماد المشروع في 16 جوان 2016 وتبلغ القيمة المالية المخصصة للمشروع حوالي 10 ملايين أورو[2].

2. **تعزيز و حماية السكان النازحين في ليبيا Strengthening protection and resilience of displaced populations in Libya** ، تهدف الألية بالدرجة الأولى إلى زيادة امكانية الحصول على الحماية (لا سيما الرعاية الصحية) للمهاجرون و النازحين، و كذا ابتكار بدائل للاحتجاز، لا سيما لدى الأطفال، كلما كان ذلك ممكنا، كما أنه يجري تنفيذ البرنامج من خلال المنظمات المحلية الموجودة وتقديم الخدمات العامة، إلى جانب مشاركة

[1] تعرف الآلية الأوروبية للجوار الصندوق الائتماني للطوارئ في الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية و النازحين في إفريقيا بأنه اداة انمائية مكونة من موارد من جهات مانحة مختلفة لتمكين الإتحاد الأوروبي من إعداد استجابة جماعية سريعة ومرنة لمختلف حالات الطوارئ، فالحاجة إليه مربوطة باستمرار مستويات غير مسبوقة من الهجرة غير الشرعية، فهو يهدف للمساعدة على تعزيز الاستقرار في المناطق التي تستجيب لتحديات الهجرة والتشرد خلال دعم تكافؤ الفرص والأمن والتنمية.للمزيد حول الصندوق أنظر في:

- European Commission , International Cooperation and Development, « **The EU Emergency Trust Fund for Africa** », consultation date : 18/06/2017, available in *:* *https://ec.europa.eu/europeaid/regions/africa/eu-emergency-trust-fund-africa_en*

[2] European Commission , DEV-pillar of the Regional Development and Protection Programme in the North of Africa, « **Action fiche of the EU Trust Fund to be used for the decisions of the Operational Committee** », T05.3.NOA, consultation date:18/06/2017, available in : *https://ec.europa.eu/europeaid/file/49347/download_en?token=qif_BGd8*

مجموعة من المنظمات غير الحكومية برئاسة المجلس الدانمركي للاجئين، تم اعتماد المشروع في 16 جوان 2016 و تبلغ القيمة المالية حوالي 6 مليون أورو[1].

3. ادارة تدفقات الهجرة المختلطة في ليبيا من خلال توسيع نطاق الحماية ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية Managing mixed migration flows in Libya through expanding protection space and supporting local socio-economic development، يهدف البرنامج من خلال قيمته المالية التي تصل إلى 90 مليون أورو ،إلى تحقيق، أولا، تعزيز الحماية للمهاجرين واللاجئين والمجتمعات المضيفة في ليبيا من خلال زيادة القدرات ذات الصلة وتقديم المساعدة، وثانيا، العمل على دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية على ليبيا والحكم المحلي بغية تحسين ادماج المهاجرين وضمان استقرار المجتمعات المضيفة. وسيتولى تنفيذ البرنامج كل من المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، و وكالة الأمم المتحدة للاجئين ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والشركة الألمانية للتعاون الدولي، تم اعتماد المشروع في 12 أفريل2017 [2].

4. دعم وحماية المساعدة الانسانية واعادة ادماجهم فئات المهاجرين ضعفا فى ليبيا Supporting protection and humanitarian repatriation and reintegration of vulnerable migrants in Libya

ويهدف إلى الاستجابة لحجم الهجرة غير الشرعية المتزايدة عبر البحر الأبيض المتوسط والتي أرهقت موارد السلطات الليبية ذات الصلة خاصة قوات خفر السواحل الليبية وأمن الموانئ عن طريق التدخلات في مراكز الاستقبال وعند نقاط المغادرة، وكذا في مراكز احتجاز المهاجرين، إلى جانب العمل على توفير الحد الأدنى من العيش الكريم، والتعامل مع التقارير التي تشير إلى وجود سوء للمعاملة والاستغلال. خصص للبرنامج قيمة مالية تفوق الـ 20 مليون أورو، وتم إعتماده في 16 ديسمبر 2016.[3]

---

[1] European Commission, Action fiche of the EU Emergency Trust Fund, Libya June 2016, « **Action fiche of the EU Trust Fund to be used for the decisions of the Operational Committee** », T05.2.NOA, consultation date:18/06/2017, available in : *https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/action-document-libya-action-fiche-20160616_en.pdf*

[2] European Commission, Action fiche of the EU Emergency Trust Fund, « **Action fiche of the EU Trust Fund to be used for the decisions of the Operational Committee** », , consultation date:20/08/2017, available in :*https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/t05-eutf-noa-ly-03.pdf*

[3] European Commission, Supporting protection and humanitarian repatriation and reintegration of vulnerable migrants in Libya, « **Action fiche of the EU Trust Fund to be used for the decisions of the Operational Committee** », consultation date:20/08/2017, available in: *https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/action-document-libya-action-fiche-20161216_en.pdf*

د. المملكة المغربية:

دخل الاتفاق بين الإتحاد الأوربي والمملكة المغربية حيز النفاذ في 2000، وهو بذلك يشكل الأساس القانوني للعلاقات بين الطرفين، ومع اطلاق سياسة الجوار الأوروبية في 2004 تحولت المملكة المغربية إلى شريك مميز للاتحاد الأوروبي في مجال التعاون السياسي والاقتصادي فضلا عن مجالات التجارة والتنمية والتعاون التقني.

في الفترة الممتدة من 2014-2017، قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات ثنائية إلى المغرب تراوحت بين حد أدنى من المخصصات بلغت 728 مليون أورو وحد اقصى ممكن بلغ 890 مليون أورو. وتظل هذه الأرقام مجرد أرقام ارشادية، بالنظر لكون المخصصات المالية النهائية كثيرا ما يتوقف حجمها على احتياجات البلد من جهة و مدى التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الاصلاح الوطني من جهة أخرى. وخلال نفس الفترة (2014-2017) ، ركزت المساعدة المقدمة من الألية الأروبية للجوار على ثلاثة قطاعات ذات أولوية هي[1]:

- المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية.
- الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وحرية التنقل، و كذا سوق العمل و التنمية المستدامة.
- الدعم التكميلي والعمل على تنمية قدرات المجتمع المدني.

بلغ حجم المساعدة التي قدمها الاتحاد الأوروبي في اطار آلية الجوار الأوربي في 2014 حوالي 218 مليون أورو، تم توزيعها على الشكل التالي: دعم قطاعات الصحة 90 مليون أورو، والعدالة 70 مليون أورو، على جانب دعم مقدم من خلال برنامج دعم ميزانية مساعدات تكميلية، إلى جانب الطاقة المتجددة عن طريق مبلغ 10 مليون أورو لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم DFCTA، وكذا برنامج العمالة من خلال مبلغ 10 مليون أورو، بالاضافة إلى 38 مليون أورو تم توفيرها لبناء مدينة ورزازات (الطاقة الشمسية Noor III (project).[2]

---

[1] European Commission, Directorate General For Development And Cooperation – EUROPEAID, « **Programmation de l'Instrument Européen de Voisinage (IEV) Cadre Unique d'Appui pour l'appui de l'UE au Maroc (2014-2017)** », date de consultation : 21/06/2017, disponible sur le lien suivant :
http://eeas.europa.eu/enp/pdf/financing-the-enp/morocco_2014_2017_programming_document_en.pdf

[2] Commission Européenne, « **Décision D'exécution De La Commission du 10.10.2014 relative au programme d'action annuel 2014 en faveur du Maroc à financer sur le budget général de l'Union européenne** », Bruxelles, le 10.10.2014C(2014) 7204 final, date de consultation : 21/06/2017, sur le lien suivant :
https://ec.europa.eu/neighbourhoodenlargement/sites/near/files/c_2014_7204_aap_2014_morocco_decision_fr.pdf

أما في عام 2015 فقد بلغ حجم المساعدة الثنائية في إطار الألية الأوربية للجوار 180 مليون أورو، حيث تم تخصيص مبلغ 5 ملايين أورو لإصلاح نظام السجون، و45 مليون أورو لإصلاح نظام التكوين المهني، فضلا عن رفع القيمة المقدمة في ميادين الصحة (10 ملايين أورو) ، دعم الحكم (برنامج حكامة Hakama 9 ملايين أورو) والعدالة (5.5 مليون أورو)[1]. نفس المساعدة المقدمة دائما في إطار الألية الأوربية للجوار إنخفضت في سنة 2016 لتبلغ 165 مليون أورو، تم تخصيص 100 مليون أورو لتوسيع وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية، واصلاح نظام التكوين المهني بـ 15 مليون أورو، إلى جانب دعم سياسات الحكومة اتجاه الهجرة بـ 35 مليون أورو، وكذلك المجتمع المدنى15 مليون أورو[2].

[1] Commission Européenne, «**Décision D'exécution De La Commission du 9.10.2015 relative au programme d'action annuel 2015 et au programme d'action annuel 2016 (partie 1) en faveur du Maroc à financer sur le budget général de l'Union européenne** », Bruxelles, le 9.10.2015 ,C(2015) 6983 final, date de consultation : 21/06/2017, sur le lien suivant : *https://ec.europa.eu/neighbourhoodenlargement/sites/near/files/c_2015_6983_f1_commission_implementing_decision_fr_v2_p1_822273.pdf*

[2] Commission Européenne, « **Décision D'exécution De La Commission du 30.11.2016 relative au programme d'action annuel 2016 – partie 2 en faveur du Maroc à financer sur le budget général de l'Union** », Bruxelles, le 30.11.2016 , C(2016) 7847 final, date de consultation : 21/06/2017, sur le lien suivant : *https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/c_2016_7847_morocco_part_2_decision.pdf*

المبحث الثاني: تأثير سياسات الأمننة على المتوسط الغربي: حالة سياسات الأمن الإقليمي

المطلب الاول: مقاربات متجانسة للمركب الأمني: تخطيط الأمننة في المتوسط الغربي.

أولا،من الأمن الى الأمننة: نهج البنائية الاجتماعية

يقول أرنولد وولفرز Arnold Wolfers أن الأمن في جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم، وبإسقاطه على فترة الحرب الباردة، فإن هذه التهديدات انحصرت في المخاوف التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تجاه المد الشيوعي والمخاطر التي كانت تهدد القيم الليبرالية. وبهذا فقد آلت إلى دراسات أوربية (أو غربية) التمركز من جهة، مما ساهم في إقصاء شريحة كبيرة من الإنسانية وبناء تصور عنصري للأمن. ومن جهة أخرى، فقد غلب عليها الطابع التقني، بسبب ميلها إلى الجوانب العملية، وتنافس الباحثين على إصدار دراسات يمكن الاستناد إليها لصياغة سياسات فعالة لمواجهة الشيوعية [1].

قبيل انتهاء الحرب الباردة أصبح و على نحو متزايد مفهوم من المعترف به أنه يتطلب اعادة توزيع لمفهومه، و ضرورة استجابته الفعالة للإحتياجات والشواغل التي أضحت تنخر في الساحة الدولية المعاصرة، فالتطور الحاصل على مستوى التنافس العسكري و تعاظم حدة التهديدات النووية، كلها استلزمت معنى جديدا للأمن يشمل مسائل أوسع من التي سبق و أن فكر فيها بصفة ثانوية، و لم يكن لها أية صلة بالمعادلة الأمنية. كما أن فترة ما بعد الحرب وضع مفهوم الأمن على جداول الأعمال بشكل أفقي لتشمل قطاعات أخرى غير العسكرية على غرار تلك التي أضحت مؤثرة بشكل كبير في السياسة الدولية مثل السياسية – الاقتصادية، و الاجتماعية – الثقافية، من جهة، و من جهة أخرى تعميق المفهوم ليشمل كذلك جهات فاعلة أخرى غير حكومية مؤثرة و شريكة في تحديد مفهوم الأمن و بناءه[2].

---

[1] David A. Baldwin, « **Security Studies and the End of the Cold War** », World Politics ,Vol. 1, N°. 48, 1995,P.123.

[2] الواقع انه منذ أوائل الثمانينات، جرت محاولات عديدة لإعادة تعريف مفهوم الأمن، للمزيد حولها أنظر في:

David Baldwin, "**The Concept of Security**", Review of International Studies, Vol. 23, No.1 (1997), PP. 5-26; Richard H. Ullman, "**Redefining Security**", International Security, Vol. 8, NO.1 (1983), PP. 129-53; Barry Buzan, **People**, **States and Fears**: **An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, 2nd ed. ,Harvester Wheastesheaf, 1991.

بالنسبة لهذا النهج الواسع لمفهوم الأمن فقد تعرض لإنتقادات عدة أهمها:

– **اولا**، تعتبر القضايا المدرجة تحت المظلة الأمنية مجردة في تعاملها مع المشاكل المطروحة بدلا من كونها تهديدات حقيقة للأمن، لانها بكل بساطة لم تهدد وجود الدولة فى حد ذاتها.

– **ثانيا**، أن هذه "التهديدات" كثيرا ما تظل خاضعة لتصور أحادي وبالتالي لا يتم تبرير وجودها على جدول أعمال الأمن الوطني.

– **ثالثا**، فور تجاوز البعد العسكري يصبح من الصعب ايجاد نقطة نهاية منطقية مما يجعل القدرة التحليلية لمفهوم الأمن فضفاضة و يفقدها الحافة التحليلية، ويرجع هذا جزئيا إلى هذه الانتقادات، ونهج جديد بدأت بتطوير الأمن.

بدأت تتجاوز دراسات مفهوم الأمن ضمن اطار البنائية السعي لإعادة تعريفه في حد ذاته بالنظر لكونه قد أهمل بسبب الشواغل العسكرية وميدان الدراسات الأمنية خلال الحرب الباردة، أو بسبب طبيعة تعددية مفهوم الأمن، أو لأنه يعتبر شيئا ذو قيمة عالية للغاية، وبناء على ذلك يتزايد النظر إلى "ممارسة" منطقية وليس بالضرورة التركيز على أنه شئ صلب ضمن واقع العلاقات الدولية.لقد كانت دراسة حالة الأمن من منطلق الأمننة على سبيل المثال من خلال إعتباره تهديدا يفرض إتخاذ تدابير استثنائية للتصدى لها، فالأمننة يجعل قضية ما قضية أمنية من خلال التركيز المتواصل و الشديد عليها و نقلها من من حالة عادية إلى إستثنائية.

بالنسبة لـ "بوزان" Barry Buzan فإن إضفاء الطابع الأمني securitization أو ما يصطلح على تسميته بـ "الأمننة" على مجال معين من السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية ...، وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة للمؤسسة الدولية لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان" (المرجعية) محل التهديد من المخاطر المحدقة به[1]. ويتبع ذلك زحزحته من الحيز العادي للسياسة العامة إلى حيز القضايا الطارئة من السياسة العامة. حيث يمكن

[1] Barry Buzan et al., **Security**: **a new framework for analysis**, CO, USA: Lynne Rienner Publishers, 1998, PP. 26.

التعامل معها بسلاسة أكثر بمعزل عن الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار، سيما ما يرافقها من ضغط لمنظمات المجتمع المدني[1].

من جهة أخرى تبرز اهمية المركبات الأمنية في كونها تقلل الهوة المفاهيمية بين طرفي النقيض، بين الأمن كأحد أوجه الصراع الإقليمي وبين تشكيل مركبات الأمن، حيث أن الأطر التحليلية للمركبات الأمنية يقوم من خلال حساب الترابط بين وضعية الأمن القائمة وبناءه في المنطقة، وبالتالي استيعاب التعاون والنزاع يكون له نتائج إيجابية وسلبية على التفاعلات الإقليمية. كما أن مفهوم المركب الأمني شهد تطورين رئيسيين: احدهما من حيث عدد القطاعات المعنية، وثانيا من حيث اعتماد البنائية الاجتماعية بشكل صريح.

إلى جانب ما سبق يمثل المركب الأمني كذلك نقطة انطلاق ملائمة لتحليل الديناميات الأمنية في المتوسط الغربي، بالنظر إلى العناصر التالية، فهو أولا الإطار الذي يسمح لنا بحساب التفاعلات السلبية والإيجابية على حد سواء عبر القطاعات الخمسة (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والبيئية وحتى العسكرية). ثانيا، فضلا عن كون المركب الأمني يمثل صراحة الاقليمية ويستند الى "النهج البنائي الاجتماعي ومع ذلك، وخلافا لمدرسة كوبنهاغن تبدو مشتتة وغير متجانسة على مركب أمني مستقل ويكاد يقترب من الحصرية[2].

وعلاوة على ذلك،فان البعد الاقليمي للمركب الأمني تم انتقاده بسبب توتر كامن بين الطبيعة القطاعية من جهة، والاقليمية من جهة أخرى، أي القطاعات (أو تبادل المنحى،على جانب الحفاظ على أبعاد المركب الأمني في التوتر فيما بينها، وبالتالي الفصل بينها أثناء التحليل) ، غير أن هذا التمييز بين ما هو وما هي القطاعات يخفف من القدرة التحليلية للمركبات الأمنية، وتحديدها. فالجمع بين الجوانب القطاعية الاقليمية يعزز مفهوم المركب الأمني و يؤكد على كثافة التفاعلات القائمة في قطاع معين أو في منطقة معينة.

إن الإعتماد على تحليل المستوى القطاعي يعمل على فحص العناصر التالية: أولا، جدول أعمال الأمن في قطاع معين، ثانيا الجهات المتنافسة ، ثالثا البحث في مواطن الخطر والضعف ، إن ديناميات القطاعات الأمنية لا تقتصر على التفاعلات بين المرجعية الموجودة (أي العنصر الذي يشكل تهديدا فقط، كما تتألف من عملية تأمين العملاء – مثل الحكومات– و تحديد عن أي أمن نتحدث بالضبط والتصرف بناءا على ذلك) ، و من

[1] Rita Taureck, « **Securitization theory and securitization studies** », Journal of International Studies and Development, 9 (01), 2006, P. 54.

[2] Johan Eriksson, "**Observers or Advocates? On the Political Role of Security Analysts**", Cooperation and Conflict ,Vol. 34, N°.3 (1999), P. 315.

جهة أخرى، تساهم في الديناميات الأمنية دون تحديد ذلك، فعلى سبيل المثال، الحديث عن دور الشركات فيما يتعلق بالأمن البيئي والمهاجرين في العلاقات المجتمعية. وتضع التحليل القطاعي بين جدول أعمال القوى الأمنية الفاعلة وبالتالي يتيح النظر في مشروعية الأمننة في كل قطاع.

ثانيا،نحو نهج سياسة امنية شاملة.

من أجل نجاح عملية الأمننة لابد من إتخاذ تدابير استثنائية استجابة له للمسائل المشار اليها في الناحية الأمنية، كما ينبغي ترسيخ مثير للجدل المقولات التي يستطيع اقناع الجهات الفاعلة الأخرى أن هذه القضايا هي قضايا تتهدد أمنهم. ولهذا الغرض، يتم وضع تلك القضايا عادة كمركز تنسيق في سلسلة من نقاط العبور بين شطري المركبات القطاعية والروابط المشتركة، وفق شروط تيسيرية، كما تلزم عملية نجاح الأمننة توفر نطاق الاختصاصات وسياقا للقضايا خاصة القضايا الأمنية.

من جهة أخرى، تخول السلطة الاجتماعية بعض الجهات الفاعلة على عدد المطالبات التفسيرات بإقناع الآخرين بصحتها واعتبارها تهديدا للأمن، والواقع أن عنصر السلطة الإجتماعية التي يمكن أن تجلب التاريخ والثقافة تحمل أثناء الممارسة تؤثر على نجاح أو فشل الأمننة مثلا، ولذلك يعتمد إلى حد كبير على السلطة الاجتماعية بالنظر إلى قدرة بعض الجهات الفاعلة في تفسير بعض القضايا الأمنية والسياسية، وجعلها تلقى القبول لدى الأخرين من خلال تفسيرات سليمة وتأخذ طابعا حقيقيا.

إذا كان المركب الأمني متجانسا من ناحية النهج المعتمد فإنه سيسمح بتعيين مختلف القطاعات، فضلا عن تحديد القضايا الأمنية في كل منهما، وتبيان المتباينة منها يسمح للمركب الأمني بتقديم النهج المختلفة ولكن المتكاملة لهذا الغرض، وهذا النهج لا يساعد على التقاط الاتصالات القطاعية لدعم الأمننة في الحالات المطروحة وانما أيضا على العلاقات بين القطاعات.

الملاحظ أن القطاعات الأمنية المشار إليها في القسم السابق لا تعطي الانطباع بإمكانية انفصالها، والواقع أن القطاعات الأمنية متشابكة في أثرها ونتائجها، كما أنه لا يمكن تجنب الحديث عن الأمن الاقتصادي دون الدخول في مناقشة وتاثير ذلك على المجتمع والسياسة والجيش، حيث أن المنافسات السياسية والاقتصادية أو الصراعات المجتمعية يمكن أن يؤدي إلى توتر العلاقات و هو ما قد يتصاعد في النهاية الى المواجهة العسكرية، من خلال دعم بناء قدرة عسكرية قوية واقتصاد قوي، إن تطوير القوة العسكرية له القدرة على الحاق أضرار بيئية غير مقبولة، كما أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على البيئة. وباختصار، فإن القطاعات الأمنية

تتداخل وتتفاعل فيما بينها – و تنفجر العلاقات – . هذا الترابط القطاعي لا يؤثر على تفكير الجهات الفاعلة، وبالتالي يجعل عملية الأمننة نفسها وغير القطاعية، أي انها لا تحدث في كل قطاع على حدة، بل تتجه إلى عملية بناء القطاعات، وهو الأمر الذي يفسر صعوبة التركيز أحيانا على على قطاع دون الوقوع في تكرار مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بقطاعات اخرى.

التحليل الوارد في العناصر السابقة تبين بوضوح أن مسألة الأمننة في المتوسط الغربي يرتكز بشكل خاص على اربعة قطاعات فقط، والتي تجتمع تحت عنصر "الجماعة السياسية المجتمعية"، و هذا لا يعني أنه لا توجد قضايا الأمن في القطاع البيئي، وهذا يعني ببساطة أن تلك القضايا قد لا يتم الاعلان عنها (أي ليست مصنفة أمنيا) من طرف الجهات الفاعلة المعنية، فالأمننة مركزة بشكل خاص في قطاعات الإقتصاد والسياسة والمجتمع، و إلى حد أقل من القطاعي العسكري. وهكذا تميل الأمننة في المتوسط الغربي إلى تكوين حجة وهي أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنمو الديموغرافي في منطقة المغرب العربي تلعب دورا هاما في قلب المعادلة الأمنية في المنطقة، وهي تشير في جزء منها إلى أن الجذور القائمة وراء تمرد الإسلام السياسي هو ارتفاع تدفقات المهاجرين إلى جنوب غرب اوروبا.

هذه الحجج شكلت العمود الفقري في مسألة الأمننة في المتوسط الغربي، و كذا الأدوار المنوطة بهيكلة الأمن في الخطاب المستعمل. ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة و فروقات واضحة بين سياسات الأمننة لكل فاعل من الفواعل الموجودة، وكثيرا ما كانت هذه الاختلافات واردة فيما يتعلق بالصلات المشتركة بين القطاعات من ناحية، ومدى إلحاح قضية أمنية معينة على بعض الجهات الفاعلة من جهة أخرى، حيث أن التنمية الإقتصادية والهجرة، و الاسلام السياسي قد استخدمت بشكل هام في بناء الأجهزة الأمنية عبر القطاعات الأربعة، وفي هذا الخطاب يتم التركيز على أن الافتقار إلى التنمية الاقتصادية في المغرب العربي الآن يهدد استقرار المنطقة والمتوسط الغربي، كما أن الإحتمالات القائمة حول صعود الاسلام السياسي يعد تهديدا لإستقرار الأنظمة في المغرب العربي، وبالتالي تشكل خطرا على جنوب غرب أوروبا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. وبالمثل، فإن التصورات الثقافية و المتمركزة على التعارض القائم بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة لهم يجعل منها مصدر خلل إجتماعي بل ايضا نتيجة – مصدر للمشاكل السياسية والاقتصادية[1].

[1] Said Haddad , **Beyond Securitisation Western Mediterranean International Relations from a Security Perspective 1989–2002** , Aston University, February 2003, P.47.

إن الأمننة في شقها الإقتصادي مرتبطة عادة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع السياسي، فدول جنوب المتوسط تعتبر خطرا كبيرا على اقتصادات الدول الأوروبية و هو الأمر الذي يحد من فرص وصولها إلى الاسواق الاوروبية. ولذلك، فإن تحسين امكانية الوصول إلى هذه الاسواق يعني مزيدا من التنمية الاقتصادية لبلدان المغرب العربي لبيع كميات متزايدة من المنتجات الزراعية إلى الضفة الشمالية، إن الحاجة إلى التنمية الاقتصادية تترجم سياسيا كضرورة ملحة من شأنها أن تساعد كثيرا على تقليل وربما نزع التوترات الإجتماعية والسياسية التي تراكمت في منطقة المغرب العربي.

لا بد من الإشارة إلى أن مسألة تهديد الأمن الاقتصادي في المتوسط الغربي متصلة بطبيعة النظم السياسية في شمال افريقيا والتي لطالما عانت من عدم الاستقرار، ورغم ما يبدو ضمنيا بين بلدان المتوسط الغربي من تركيز على أهمية الإستقرار السياسي والأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي إلا انها قد تفسر بطرق مختلفة في كل جانب، وفي المغرب العربي على الاقل في النظم الحالية كثيرا ما تكون مرادفة الوضع الراهن والحفاظ على النظام الحاكم.

من وجهة نظر البنائية، فإن الترابط بين القطاعات ليس شيئا أصليا في كل قطاع على حدى، فالتفاعلات الأمنية الموجودة للربط بين القطاعات هي قائمة وفقا للتصورات الأمنية المطروحة، ولكن في ذهن الجهات الفاعلة هي غير مقسمة إلى قطاعات مختلفة، بل يحكمها تصور بالأرقام الاجمالية، فوجود أي مخاوف أمنية في قطاع واحد تؤثر على الجهات و التعاريف المطروحة وراء قطاعات أخرى. لذلك، تميل الجهات الفاعلة في تفسير بعض المشاغل الأمنية الشاملة المتراكمة، هذه الصلات المشتركة بين القطاعات الموجودة في تجمع عناصر من مختلف القطاعات من أجل بناء صورة الأمن تحت التهديد الذي ينطوي على اتخاذ اجراءات عاجلة واستثنائية لمعالجتها، والهدف من هذا البناء هو إيجاد مصداقية أكبر والحصول على الإقناع.

المطلب الثاني: بناء الأمن في المتوسط الغربي

بهدف بناء منطقة يعمها الرخاء المشترك، الموجود في نص الفصل الثاني من اتفاقية الشراكة الاقتصادية والمالية على تحقيق ثلاثة أهداف: أولها هو اقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، ثانيا دعم التحول الإقتصادي من أجل المساعدة في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، ثالثا هو البحث عن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجنوب. وعلى هذا النحو تتّصل مسألة أمننة القطاع الإقتصادي في المتوسط الغربي بالنسبة للإتحاد الأوربي في زيادة الوصول إلى الاسواق الأوروبية، و توفير موارد الطاقة وزيادة الإستثمار الأجنبي المباشر. و هنا يمكن بناء الأمن في المتوسط الغربي على أساس العناصر التالية:

أولا، الشراكة الإقتصادية والمالية: السعى إلى تحقيق الأمن عن طريق أليات غير سياسية.

محور التعاون في هذا العنصر، هو بنك الاستثمار الأوربي، والإتفاقات الموقعة بين الإتحاد الأوربي وشركائه المتوسطيين بشكل فردي، بالإضافة إلى مجموعة الحوارات السياسية والإجتماعية ومصرف الإستثمار الأوربي، والتي تسعى إلى ازالة جميع التعريفات على السلع الصناعية بشكل تدريجي و متبادل على مدى 12 عاما، و كذا تحرير التجارة بالنسبة للمنتجات الزراعية بشكل تدريجي أيضا، إلى جانب العمل على تحقيق تدابير تحرير قطاع الخدمات وحق التأسيس، والسماح بتسهيل تدفق رأس المال، كما تعمل أيضا على تشجيع البلدان المتوسطية الشريكة من خلال الإعتماد على مجموعة من قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتجارة (مثل المنافسة، والمعايير، وحقوق الملكية الفكرية،... الخ).

لأن التكامل الاقتصادي مع دول الجنوب إعتبر التحدي الرئيسي في المستقبل المتوسط و أحد الاولويات الإقتصادية لإتفاقات الشراكة الأورومتوسطية، إلى جانب تشجيع التكامل الإقليمي في بعده الأفقي بين اعضائه، و من بين أمور أخرى تزيد من جاذبية أسواقها أمام المستثمرين الأجانب، ولهذا الغرض فقد تم تخصيص 10% من برنامج "ميدا" خصصت للبرامج الإقليمية والإستراتيجيات التي تم اعدادها في اطار البرامج الارشادية الإقليمية، وما يؤكد أهمية التكامل دون الاقليمي الزيارة التى قام بها رئيس المفوضية الأوروبية الأسبق رومانو برودي R.Prodi إلى دول المغرب العربي في الفترة من 11 الى 15 جانفي 2001، ومن هذه الزاوية أعربت كل من

تونس والمغرب (إلى جانب الأردن ومصر) في اعلان اغادير في ماي 2001 عن عزمهم على اقامة روابط أوثق فيما بينهم بهدف بناء متعدد الأطراف[1].

خلف الليبرالية الاقتصادية التي تدعم فرضية الشراكة الأورومتوسطية*، يمكن القول أن التنمية الإقتصادية ستنتقل إلى تعزيز الإصلاحات السياسية التي تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن هذا المنطلق فإن الاتحاد الأوروبي عمل على تعزيز المادة 03 من لائحة برنامج ميدا للمساعدات، حيث أن تقديم المساعدة المالية أصبح متوقفا على حالة البلد المتلقي ومدى احترامه لحقوق الانسان ودعم المبادئ والمؤسسات الديمقراطية.ما تضيفه المادة الثالثة بوضوح هو فقرة تعليق اتفاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائه المتوسطيين، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعليق التعاون الاقتصادي مع ادانة خطيرة ومستمرة لحقوق الإنسان، إلى جانب امكانية تعليق التعاون في مجال الحوار السياسي بموجب المواد 3 و 5 من اتفاقات الشراكة، ومع ذلك فإن هذا الشرط قد ظل حتى الأن موجودا على المستوى النظري فقط**.

ثانيا، الشراكة الاجتماعية والثقافية وبناء الثقة.

الفصل الثالث من إعلان برشلونة يشير إلى أنه يسعى إلى تعزيز التفاهم بين شعوب منطقة البحر الابيض المتوسط من خلال تحسين تبادل الاراء والحوار بين الثقافات، وهما هدفين رئيسيين لدرء كراهية الأجانب والعنف العنصري والأصولية والتطرف. وعلى هذا النحو، فالسياق الاجتماعي والثقافي يسعى للاستجابة إلى المخاوف الأمنية التى أعرب عنها في قطاع الأمن المجتمعي، وقد بدأ تطبيق هذه الأهداف من خلال برامج مختلفة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، بعضها علقت.

ومع ذلك، ونظرا لحداثة إعلان برشلونة تم الإعتماد على المجتمع المدني لتعزيز الأهداف الثقافية والاجتماعية، وهو يشدد على ضرورة التعاون في هذه المجالات من خلال العمل مع المجتمع المدني والمنظمات غير

---

[1] " **President Prodi's Visit to the Maghreb**", Euro-Med Special Features No. 18, 29 January 2001 ,consultation date :16/01/2018, available in : *http://europa.eu.intJcomm/external_relations*.

* اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوربي و إسرائيل والمغرب وتونس والسلطة الفلسطينية دخلت بالفعل حيز النفاذ، واختتمت المفاوضات مع مصر في حزيران/يونيه 1999 ، أما المفاوضات مع الجزائر فكانت في ديسمبر 2001، ثم مع لبنان في جانفي 2002، فالمعروف أن الجزائر وقعت خلال اجتماع الشراكة الأوروبية المتوسطية فالنسيا في أفريل 2002، في حين أن لبنان وقع في وقت لاحق في17 حزيران/يونيه 2002 في لوكسمبورغ .

** نصت المادة 3 على أن " هذه اللوائح قائمة على أساس احترام المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، و التي تشكل عنصرا أساسيا منه انتهاك يبرر اتخاذ التدابير المناسبة".

الحكومية، وتحقيقا لهذه الغاية، تم عقد عدد من البرامج التي جرى محاولة تنفيذها على غرار وهي Euro-MED شباب، و Euro-MED تراث، و أخيرا Euro-MED السمعية البصرية.

و إضافة إلى هذه البرامج والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني التي جمعت في المنتدى الأوروبي المتوسطي، تتألف شبكة المجتمع المدني من منظمات غير حكومية مختلفة تسعى إلى التعبير عن شواغلها بطرق أكثر و إيمان أكبر بلامركزية التنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و هذا المنتدى مقسم إلى عدد من المجموعات التي تغطي مواضيع معينة تهم الثقافة والتنمية، وحقوق الإنسان، والبيئة والشباب والسلم. وبعد أول اجتماع للمنتدى المدني في برشلونة، أعربت اللجنة الوزارية المجتمعة في بلاغ لها عن رغبتها في تقديم الدعم التقني والمالي، والواقع أن اللجنة عقدت عددا من المؤتمرات والاجتماعات بين العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك اجتماعات المنتدى المدني في مالطة (1997)، نابولي (1997) وشتوتغارت (1999)، مارسيليا (2000) وفالنسيا (2002) التي عقدت بالتوازي في منطقة البحر الأبيض المتوسط[1].

وعلى هذا النحو، يبقى أن التعاون على مستوى المجتمع المدني موجود، ولكن التعاون الثقافي في الفصل الثالث من اعلان برشلونة يبقى محدودا جدا، بل حتى داخل اتفاقيات التعاون الأورمتوسطي يتم الإشارة إلى التعاون الثقافي عن طريق مادة واحدة هى المادة 74، إلى جانب غموض الأهداف طويلة الأجل، ويبدو أن التعاون الثقافي يميل إلى الاختفاء عن الأنظار من الأولويات الأخرى، كما يعاب أيضا عليه أنه لا يزال بعيدا عن البحث حتى بين الطلاب و الباحثين، مع إغفال حقيقة أن التعاون الثقافي يؤتي ثماره ببطء شديد على المدى الطويل.

و إلى جانب الجهود الثقافية سالفة الذكر (برامج التراث ووسائط الاعلام والشباب)، فإن معظم التعاون المتضمن في إطار الباب الثالث من اعلان برشلونة تلقي بظلالها عمليا المجتمع المدني لإتخاذ المزيد من الاجراءات في مجالات تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. غير أن معظم منظمات المجتمع المدني المغاربي، أو على الأقل المنظمات التي تتلقى أموال الإتحاد الأوروبي تفتقر عادة الى المصداقية بسبب علاقتها الوثيقة بالأنظمة الموجودة في منطقة المغرب العربي. ومن ناحية أخرى، فإنّ بعض المنظمات الدولية غير الحكومية التي تستفيد من أموال الإتحاد الأوروبي بهدف تعزيز الديمقراطية في دول جنوب المتوسط تميل إلى عدم مشاركة وثيقة على الصعيد، وهناك أمثلة حية على ذلك في معظم البلدان الشريكة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

[1] Elena Maria Peresso, "**Euro–Mediterranean Cultural Cooperation**", European Foreign Affairs Review, Vol. 3, N°.1, 1998,P. 149.

وهذا الافتقار إلى التركيز على ما هو واضح أيضا هو إدراج البعد الثقافي في الفصل الثالث بعد تناول مسائل أخرى مثل الأمنية والسياسية (الهجرة غير الشرعية والارهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والبشر) ، وهذا بلا شك يدل على الصلة الوثيقة بين الفصول الثلاثة في عملية برشلونة. بيد أنه ما زال يترك للشق الثقافي مهمة الفصل في المحتوى، وهنا برزت الحاجة إلى تعزيز التعاون الثقافي، من خلال الإتفاق على انشاء مؤسسة أورومتوسطية لتعزيز التفاهم المتبادل والتعاون وتبادل الاراء حول القضايا الثقافية.

حرية تنقل الأشخاص عنصر آخر استبعدت من اتفاقيات الشراكة الأورمتوسطية، فإتفاقات الشراكة ظلت مقتصرة على المعاملة المتساوية للعمال المهاجرين، أي بشأن ظروف العمل، والضمان الإجتماعي، والحق في التقاعد على النحو المتفق عليه في المواد من 64 الى 73 من إتفاقيات الشراكة)، وخلال اجتماع المجلس الأوروبي في هلسنكي 1999 إتفق اعضاء الإتحاد الأوروبي على إدراج فقرة خاصة بإعادة القبول تتطلب من البلدان المتوسطية الشريكة ليس فقط قبول عودة رعاياها (بصفة شرعية)، ولكن شرعية المهاجرين الذين عبروا إلى الإتحاد الأوروبي من البلدان الشريكة أو من اجزاء أخرى من العالم.يعود فقدان الشراكة الأورومتوسطية للزخم الذي أثارته منذ اطلاقها إلى المشاكل التي ترتبت كنتيجة للتعاون و تلك المترتبة على الحالة في الشرق الأوسط قد أثارت قدرا كبيرا من النقد في عملية برشلونة، وفي ظل هذه الظروف فإن البرلمان الأوروبي في مارس 2000 نشر قرارا بشأن سياسته في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و الذي دعا المجلس اللجنة إلى استئناف الشراكة الأورومتوسطية، ونظر أيضا في عدم احراز تقدم في ازمة محتملة في المنطقة، مما يقوض الدور السياسي في قيادة الجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار الإقليمي.

وقد أدى هذا بالإتحاد الأوروبي في 2000 إلى اعتماد وثيقتين رئيسيتين، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (Common Foreign and Security Policy) والتي جاءت في اطار معاهدة امستردام (1999) تحت عنوان "استراتيجية مشتركة من الإتحاد الأوروبي بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط" و جرى إعتمادها في سبتمبر 2000 خلال إجتماع المجلس الأوروبي في فييرا بالبرتغال[1]. وكان القصد من ذلك أن استراتيجيات الإتحاد الأوروبي وروسيا الموازية (كولونيا 1999) و اوكرانيا (هلسنكي 1999) غرب البلقان (لم ينظر فيها)، فيما كان الهدف المشترك من إيجاد إستراتيجية متوسطية هو لتوجيه سياسات وانشطة الاتحاد في سبيل تطوير وتعزيز الشراكة

[1] "**The Common Mediterranean Strategy**", House of Lords, Select Committee on European Union, Ninth Report, 14 March 2001, consultation date :16/01/2018, available in: *http://www.parliament.the-stationary-office.co.uk*

الأورمتوسطية، كما أنه بفضل ايجاد إستراتيجيات مشتركة يجعل عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي من أجل الشراكة الأورمتوسطية ستتسارع و تسهل من اعتماد اجراءات مشتركة أو مواقف مشتركة بشأن المنطقة.

إستنتاجات الفصل الثالث:

من خلال العناصر السابقة التي تم تناولها في الفصل الثالث، يمكن الخروج بالإستنتاجات التالية:

1) تتوزع الترتيبات الأمنية الغربية الموجهة للتعامل مع منطقة البحر الابيض المتوسط بشكل عام، و المتوسط الغربي بشكل خاص ما بين ترتيبات مؤسساتية تعود إلى 1989، وصولا إلى مجموعة من الترتيبات الأمنية غير المؤسساتية، بالنظر لكونها تفتقر للهيكل المؤسساتي.
2) كثافة المبادرات المطروحة في هذا الفضاء المتوسطي بقدر ما يفرزه من إيجابيات كثيرة لعل أبرزها هو أنه يتيح على الأقل للدول الجنوبية حيزا من المناورة من جهة، إلا أنه يحيلنا دائما إلى حالة الفراغ القائم و المتمثل في عجز الدول الجنوبية عن تقديم مبادرات مماثلة والإكتفاء بلعب دور المتفاعل مع ما يطرح من جهة أخرى.
3) إستراتيجية منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في مجابهة تهديدات الأمن والإستقرار في القرن الواحد والعشرين تستند إلى محورين رئيسيين، الأول هو إستجابة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، من خلال تعاونها مع شركائها المتوسطيين والآسيويين من أجل التعاون من خلال تحديد نقاط الإهتمام والمشاغل المشتركة وتنسيق العمل معه.و الثاني هو مجابهة تهديدات معينة ذات طبيعة سياسية عسكرية، من خلال بحث إمكانيات تعميم المبادئ والمعايير والتدابير ذات الصلة بالوثائق السياسية العسكرية للمنظمة على المناطق المجاورة.
4) على الرغم من أن الحوار الأطلسي المتوسطي ساهم بجدية في بناء نوع من إجراءات الثقة بين ضفتي المتوسط وشكل إطارا للتشاور والتواصل بين الأوربيين والمتوسطيين، إلا أن تشكيل قوات "الأوروفور" و "الأورمافور" عبر عن إشارة لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الأوروبية المقاربة الهجومية، ما يعكس تبني الاتحاد الأوروبي لمقاربة تعتمد على المفهوم الموسع للأمن بشقيه العسكري وغير العسكري.
5) سعت المفوضية الأوروبية إلى اعتماد مقاربة مرنة مع الدول المتوسطية الجنوبية خاصة كل من الجزائر، مصر و سوريا، خاصة وأن هذه الدول الثلاثة دون سواها، تتميز بانتهاج سياسات وطنية تقليدية في المجال الأمني و الدفاعي، سياسات تحول دون قبولها بالدخول في ديناميكية تعاونية أحادية الإتجاه مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبرها مصدر مخاوف أمنية قد تشكل تهديدات محتملة على أمن دول الاتحاد.
6) ما دفع أوربا وحلف شمال الأطلسي إلى الاهتمام بالضفة الجنوبية على أساس الحوار والشراكة بدل خطاب التهديد، يمكن تفسير هذا السلوك انطلاقا من أن أوربا و حلف شمال الأطلسي إستوعبا أنه آن الأوان من

أجل أخذ مبادرات باتجاه المتوسط لأن أمن جناحها الجنوبي يتوقف عليه، و كذا من أجل طمأنة البلدان المتوسطية على أن التمركز في المنطقة المتوسطية لن يكون على حساب أمنها، خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار ما أحدثه من مخاوف أمنية لدى هذه الدول.

7) المبادرات الأمنية المطروحة – بصفتها مسارات موازية لا مسارا مشتركا ضمن مبادرات الحلف – تبقى أطرا ضمن مقاربة أمنية تعاونية أوروبية – أطلسية شاملة في منطقة المتوسط / الشرق الأوسط الأوسع، يعمل من خلالها حلف شمال الأطلسي بالنظر لامتلاكه وسائل القوة اللينة /الصلبة على إحتواء المنطقة تأمينا و ضمانا للمصالح الأطلسية، متذرعا بمحاصرة التحديات الأمنية المشتركة والمخاطر المحتملة التي قد تطال أثارها أمن و إستقرار المنطقة الأورو – أطلسية.

8) مجمل تلك المبادرات تشترك في كونها جميعا من رسم الجانب الأوروبي و بأنها الطرف المبادر بها مع غياب كلي للأطراف التي وصفت بأنها "الشريكة" فيها، مما يدل على أنها رسمت لبسط الهيمنة انطلاقا من أن الطرف الأقوى في المعادلة هو من يملك حق المبادرة بإدراك شؤون المنطقة في كل النواحي، والقيام بتحويل تلك الإدراكات إلى سياسات يكون على الطرف الأضعف المتلقي لها ،القابل لشروطها و المنفذ لمحتواها باعتبار أنه من يشترط عليه الرضوخ في المعادلة.

9) مسألة الأمننة في المتوسط الغربي ترتكز بشكل خاص على أربعة قطاعات فقط، والتي تجتمع تحت عنصر "الجماعة السياسية المجتمعية"، فالأمننة مركزة بشكل خاص في قطاعات الإقتصاد والسياسة والمجتمع، وإلى حد أقل من القطاعي العسكري. وهكذا تميل الأمننة في المتوسط الغربي إلى تكوين حجة وهي أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنمو الديموغرافي في منطقة المغرب العربي تلعب دورا هاما في قلب المعادلة الأمنية في المنطقة.

الفصل الرابع:

الترتيبات الامنية في غرب المتوسط ومستقبل الدول المغاربية

على عكس مفهوم الأمن، يبدو البحر الأبيض المتوسط مستعصياً على تعريف متماسك وشامل.و هنا ينظر البعض إلى البحر الأبيض المتوسط على أنه "المكان الذي يبدأ فيه الخليج العربي"، أي من حيث قربه من المناطق الحساسة جغرافيا من الناحية الاستراتيجية مثل الشرق الأوسط، كما ينظر البعض الآخر إلى التطورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط وحولها أساسا من حيث آثارها على الأمن والاستقرار الأوروبي. أما البعض الآخر فينظر إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة تواجه مشاكلها في حد ذاتها، وهذا بالإضافة إلى صلاتها بقضايا الأمن الأوروبية والشرق أوسطية الأوسع، وهذا لا يمنع البعض من الإعتقاد أنه من المفيد الاقتراب من البحر الأبيض المتوسط على المستوى شبه الإقليمي والنظر في غرب وشرق البحر الأبيض المتوسط كمناطق متميزة تتميز باختلافها بمختلف المِيْرَات والقضايا.

إن التمعن في الأدبيات والدراسات التي تناولت المنطقة، تبين أن ما تعلق بموضوع الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط هناك اتجاهان سائدان، ما بين اتجاه يعتبرها منطقة كونية عالمية بغض النظر عن الخصائص المميزة لها، وبالتالي فهو ينظر إليها على أنها منطقة واحدة بغض النظر عن خصوصيات بعض المناطق الفرعية، كما أن تشدد على الترابط بين الشمال والجنوب، ومع ذلك، فانها تمحو الخصائص الأمنية التي تميز منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من غربه. أما الإتجاه الثاني وهو النهج الإقليمي، فإنه يميل إلى تغطية منطقة معينة من الجنوب أو من الشمال، وهو اتجاه لا يزال ضعيف في تحليل منطقة البحر المتوسط، ويميل إلى وصفها بأنها مجرد أوروبا، الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا، وهو ما يحاول هذا الفصل البحث فيه.

المبحث الأول: الدول المغاربية في ظل البيئة الأمنية المتوسطية.

المطلب الأول: الموازين الأمنية غرب المتوسط: الغلبة الغربية على المغاربية

من وجهة منظور الأمن التقليدية فإن نظرة عابرة على منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط يؤدي إلى تسجيل نتيجة مفادها أننا نتحدث عن منطقة الشمال بوصفها قوة اقتصادية وعسكرية، وبالتالي فهو أكثر أمانا مقارنة بجيرانه في الجنوب، كما أن نظرة عن قرب على العلاقات الدولية في المنطقة يكشف عن ملاحظتين رئيسيتين، أولا تهديدات معينة تعتبر منبثقة عن الآخرين، من نوع مختلف، قادمة من الشمال. ثانيا، أن معظم المبادرات الأمنية لمعالجة هذه التهديدات مصدرها هو الضفة الشمالية.

كما أن التمعن في الأدبيات والدراسات التي تناولت المنطقة، تبين أن ما تعلق بموضوع الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط هناك اتجاهان سائدان، ما بين اتجاه يعتبرها منطقة كونية عالمية بغض النظر عن الخصائص المميزة لها، وبالتالي فهو ينظر إليها على أنها منطقة واحدة بغض النظر عن خصوصيات بعض المناطق الفرعية، كما أنها تشدد على الترابط بين الشمال والجنوب، ومع ذلك، فانها تمحو الخصائص الأمنية التي تميز منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من غربه. أما الإتجاه الثاني وهو النهج الاقليمي، فإنه يميل إلى تغطية منطقة معينة من الجنوب أو من الشمال، وهو اتجاه لا يزال ضعيفا في تحليل منطقة البحر المتوسط، ويميل إلى وصفها بأنها مجرد جزء من اوروبا، الشرق الاوسط أو شمال افريقيا. فصحيح أن البحر الابيض المتوسط في العقود الاخيرة اتسم بعدد من الازمات والصراعات التي تختلف من منطقة إلى أخرى مثل أزمة البلقان، النزاع بين تركيا واليونان حول قبرص، الصراع العربي – الإسرائيلي...، فهذا التجزؤ يبرر إلى حد كبير الاتجاه السائد في اختيار الإتجاه الإقليمي. ومع ذلك، فان هذا الاتجاه كثيرا ما يفضل دراسة المنطقة بصفتها متجانسة تفصل الشمال عن النزعة الاقليمية في الجنوب بما فيه الكفاية على مدى الترابط غير المتجانسة والتي تمثل التفاعلات الأمنية بين الشمال والجنوب.

ونظرا للتعاون بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، لابد للعمل الحالي أن يراعي "النهج الإقليمي غير المتجانس"، ويخدم التداخل بين الأمن في الجنوب و الشمال، وتتناول غرب المتوسط كمنطقة تمثل تقاربا بين ما كان يعتبر سابقا بيئات ودول جنوب البحر المتوسط والتي خصائصها الاقليمية متميزة عن شرق البحر المتوسط. فالقضايا الأمنية في هذه الأخيرة يمكن تقسيمها بين الشمال (تركيا واليونان والبلقان) والجنوب (عملية السلام في الشرق الأوسط). في غرب المتوسط، بل على العكس من ذلك، يعرض شبكة متداخلة من التفاعلات التي تشمل شمال افريقيا وجنوب غرب اوروبا، ترجع في أغلبها إلى البعد التاريخي في العلاقات السياسية والاقتصادية وكذا

القرب الجغرافي. وعلاوة على ذلك، فان خصوصية غرب المتوسط يعود الفضل فيها إلى مسافة معينة من ديناميات الأزمة في الشرق الأوسط وكذلك القليل المباشر فيها، وهذا يجعل من المنطقة تتمتع بدرجة من الاستقلال عن الشرق الاوسط وفق معادلة أمنية أو أي تصور أمني[1].

غرب المتوسط هي منطقة حيث تنامي العلاقات سياسيا لا يزال الميراث الاستعماري ظل العلاقات في المنطقة، وكذا علاقات الصداقة والتعاون، سواء كانت موجودة بالفعل، أو العداوة بين الجانبين، في صورة العلاقات بين فرنسا – الجزائر والمغرب وتونس، وايطاليا – ليبيا، أو علاقات اسبانيا مع المغرب. كل هذه العلاقات إلى جانب مواصلة التفاعلات الاقتصادية والسياسية المتعددة، من جهة أخرى تشهد دول المغرب العربي مجموعة من الصعوبات السياسية الداخلية بسبب تقلب المشهد السياسي، ومن جهة أخرى هذه التغيرات ذاتها احيانا تتبع بقلق من اوروبا، حيث تعتبر تهديدات لمصالح البلدان الاوروبية الجنوبية الغربية في المنطقة.

التفاعلات السابقة بين بلدان غرب المتوسط تعزز خصوصية هذه المنطقة، ويتسم هذا بأهمية خاصة عندما ينظر المرء في اطار هذه التفاعلات التي تسعى إلى تشكيل الأمن بمعناه الواسع وكذلك من الناحية الاجتماعية، حيث أن خمسة قطاعات في حد ذاتها تمثل الأمن بمعناه الواسع. من جهة أخرى، فإن التفاعل بين هذا إلى جانب استخدام الربط بين العناصر السياسية الفاعلة منهما يغطي الكثير فيما يتعلق ببعد الأمن الاجتماعي، وكذا بطريقة ادارة هذه الفعاليات لنسج الخطابات المعقدة حول بعض القضايا الأمنية. ولهذه الأسباب، فإن فهم ديناميات الأمن في غرب المتوسط قد تقدم افكارا يمكن أن يكون من المفيد فهم جميع بلدان البحر الابيض المتوسط حول مشروع بناء السلم والأمن في المنطقة بأسرها.

إن التحليل على المستوى القطاعي يقوم بفحص مجموعة من العناصر، أولها: جدول أعمال الأمن في قطاع معين، وثانيا: الجهات المتنافسة، أما ثالثا: منطق مواطن الخطر والضعف، كما أن ديناميات القطاعات الأمنية لا تقتصر على التفاعلات بين المرجعية الموجودة (أي العنصر الذي يعتبر تهديدا فقط)، لكنها تتألف من

---

[1] للمزيد حول الموضوع أنظر في :

Barry Buzan and Barbara A. Roberson, "**Europe and the Middle East**: **Drifting towards Societal Cold War?**" in Ole Wrever, and aI., **Identity**, **Migration and the New Security Agenda in Europe** (Pinter, 1993), pp. 131-47; and Stephen C. Calleya, **Navigating Regional Dynamics in the Post–Cold War World**: **Patterns oj Relations in the Mediterranean Area** (Darthmouth Publishers, 1997).

التأمين وعملية تأمين الشركاء مثل الحكومات وتحديد أي أمن ؟ والتصرف بناء على ذلك. من جهة أخرى، تساهم في الديناميات الأمنية دون تحديد ذلك، على سبيل المثال، دور الشركات فيما يتعلق بالأمن البيئي والمهاجرين في العلاقات المجتمعية، وهكذا، ينقسم دعاة الوظيفية بين شركاء التأمين والأمن المشار اليه. وبهذه الطريقة، يضع التحليل القطاعي في جدول أعمال الأمن والقوى الفاعلة، وبالتالي يتيح النظر في مشروعية الأمننة في كل قطاع من خلال مناقشة مواطن الخطر والضعف، واخيرا يناقش مسألة الترابط بين القطاعات الأمنية، أي العلاقة بينهما من أجل تشريع الأمننة.

المبادرات الأمنية المتبعة في بداية التسعينات نابعة بالأساس من ضرورة وأهمية اتباع نهج عالمي وشامل للأمن في منطقة غرب المتوسط، ويبرر هذا رسم خرائط الأمننة في خمس فئات هي: الاقتصاد والسياسة والمجتمع ،العسكرية والبيئة. ولكن نظرا لأن الأمن البيئي يعد مسألة ذات بعد عالمي اكثر منها، أما من ناحية الاقليمية فإنه من الصعب التحدث عن وجود شئ خاص بغرب المتوسط، ويعود هذا إلى الطابع المزدوج للمشاكل البيئية العالمية الطويلة الأجل للأخطار المحتملة، ولهذه الأسباب، فان هذا الفرع من الأمننة يتكون من أربعة قطاعات فقط، وهي الاقتصاد والسياسة والمجتمع و العسكرية.

ذكر تقرير للمفوضية الأوربية أن التفاوت الاقتصادي بين شمال وجنوب المتوسط يصل تقريبا إلى1: 10 وقد تزيد إلى 1 :20 في المستقبل اذا لم يتم القيام بشيء من أجل تحسين الوضع الاقتصادي في الجنوب، حيث إن اقتصاديات جنوب وشمال غرب المتوسط تختلف كثيرا في هياكلها وأدائها، فاقتصاديات فرنسا وايطاليا واسبانيا هي أساس التكامل الأوروبي، فكل من فرنسا وايطاليا يشكلان اعضاء المفوضية منذ انشائها في عام 1958 بموجب معاهدة روما (1957)، ثم انضمام اسبانيا إلى الجماعة الأوروبية في عام 1986[1].

من جهة أخرى، لا توجد لدى البلدان المغاربية اقتصاديات متقدمة جدا،وفي ظل المصطلحات المستخدمة حاليا في البنك الدولي كانت مصنفة بوصفها ضمن "الاقتصادات المتوسطة الدخل" بدلا من "ذات الدخل المرتفع" (التي تضم منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أساسا). إن اقتصاديات هذه البلدان تتميز بانخفاض مستوى التصنيع لأسباب تاريخية، وهذا يفسر، ولو جزئيا، درجة عالية من الاعتماد

[1] Commission of the European Communities, "**Strengthening the Mediterranean Policy of the European Union**: **Establishing a Euro-Mediterranean Partnership**", Communication from the Commission to the Council and the European Parliament, COM(94) 427 final, Brussels, 19 October 1994.

الاقتصادي على أسواق الاتحاد الأوروبي – التبعية– ويدين بالكثير من صادرات المواد الخام والمنتجات الزراعية ثم المنسوجات والملابس، فالصادرات المغاربية تميل إلى أن تمثل 60 % من اجمالي صادراتها في تناقض واضح مع التعاون الحاصل بين الدول المغاربية فيما بينها.

يمكن ملاحظة أن حصة السلع المغاربية في مجموع واردات اسبانيا وفرنسا وايطاليا تبدو منخفضة نسبيا، وتظل محصورة في واردات الطاقة كما يظهر هذا في حالة اسبانيا وايطاليا، بالنظر إلى الدور الهام الذي يؤديه الغاز الطبيعي وكذلك الشراكات المتزايدة، أساسا من اسبانيا وايطاليا والمغرب في قطاع الطاقة. وهذه الشراكة فعليا تبرز في مركزين رئيسيين الأول هو Trans-Med انابيب، ولا سيما بين الجزائر وايطاليا عبر تونس، والثاني انبوب Maghreb-Europe الجزائر إلى اسبانيا عبر المغرب، وتم تعزيزها من خلال خطط لبناء خط انابيب يربط مباشرة الجزائر – اسبانيا.

أولا، تحديد دوائر الأمن في منطقة غرب المتوسط

يتأثر المتوسط الغربي مثله مثل بقية الإقليم الدولية بصورة مباشرة / غير مباشرة بمختلف التحولات الحاصلة ، ولعل ارتباط هذا الإقليم زاد بصورة محسوسة بفعل المتغيرات الدولية التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة، و خاصة العولمة وتحدياتها على غرار زيادة حركة انتقال الأشخاص / السلع / رؤوس الأموال / الخدمات.و بناءا عليه يمكن تحديد الدوائر الأمنية التي ترتبط ارتباطا وطيدا بأمن المتوسط الغربي بضفتيه الشمالية (دول القوس اللاتيني – الأوروبية) و الجنوبية (دول المغرب العربي – شمال إفريقيا) فيما يلي:

أ.الدائرة شرق متوسطية: أو ما يمكن أن نطلق عليه المتوسط الشرقي، ويعتبر الجزء الثاني من الفضاء المتوسطي، يجمع بين ضفتين الأولى شمالية – أوروبية، والثانية جنوبية – شرق أوسطية تضم مجموعة من الدول العربية إلى جانب تركيا والإحتلال الإسرائيلي، ويمكن اعتباره أول الأقاليم الذي يرتبط أمنه بأمن غرب المتوسط مباشرة بفعل التقارب الجغرافي / العمق التاريخي / الديني / الحضاري.

ب.الدائرة الإفريقية: تقريبا من أهم الدوائر التي تؤثر و بشدة في أمن منطقة غرب المتوسط، تحت تأثير التقارب الجغرافي و التاريخي، و أيضا بالنظر لكون دول شمال افريقيا هي دول إفريقية بالدرجة الأولى.

ج. الدائرة العالمية: لا يمكن بأي حال من الاحوال إعتبار المتوسط الغربي إقليما منعزلا عن باقي الأقاليم العالمية، فهو كغيره يتأثر بالتحولات التي يعرفها العالم، خاصة ما تعلق منها بالقضايا الأمنية، والتي أضحت تنتقل بسرعة فائقة من إقليم إلى أخر تحت تأثير العولمة و التطور الحاصل على مستوى تكنولوجيا الإتصال و غيرها.

إنّ العديد من التحديات الأمنية الراهنة التي يعيشها العالم منذ سنوات في معظمها من الشركات عبر الوطنية في تأثيرها، وتدفع هذه التهديدات في صورها الحقيقية أو المتصورة من الجهات الفاعلة من غير الدول الدول إلى الحصول على أحدث التكنولوجيا العالمية، وقد تنجم عن انتشار تكنولوجيا الدفاع أو العسكرية، أو استخدام الأنترنت من طرف الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية، كما تشمل تغير المناخ والكوارث الطبيعية والتي قد تتأتى من ارتفاع وتيرة التغيير التكنولوجي والاجتماعي.

لقد كان للنزاع في سوريا واليمن وحتى فالعراق أكبر الضرر بالسكان في هذه الدول وكذا الهياكل الموجودة فيها، وحتى في منطقة الخليج العربي هي الأخرى مازالت تواجه أعداء محتملين مع قدرات فعالة. كما لا يزال الصراع على العتبات الأوروبية مع اوكرانيا مشهدا مؤرقا للأوربيين، دون أن ننسى النشاط العسكري لروسيا، و هو ما أدى إلى ارتفاع ميزانيات الدفاع في دول حلف شمال الأطلسي، والإتجاه شيئا فشيئا نحو التركيز على القدرات القتالية التقليدية والردع، ومن ناحية أخرى هناك تصاعد لحدة التجارب النووية في منطقة أسيا والمحيط الهادي على غرار كوريا الشمالية التي أجرت تجربتين نوويتين، وهما تقريبا من أكثر التجارب الصاروخية تعقيدا في عام 2016.

وبالفعل، فإنه مع ارتفاع حجم التحديات الأمنية بصورة متزايدة وهو ما يجعلها أكثر عالمية بين السبب والنتيجة، في عالم يتسم بالترابط بفعل تنقل السكان والتجارة والتكنولوجيا ومواجهة التحديات البيئية المشتركة بما في ذلك تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وهو ما يجعل ذلك يتم بمعزل عن اثار التحديات الأمنية العالمية أمرا مستحيلا. والاستجابات المطلوبة لمعالجة التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية على نحو أكثر فعالية هي بذات الدرجة من التعقيد، وهي غالبا أفضل إن تمت صياغتها و تنفيذها مع الشركاء. ويمكن القيام بذلك بذكاء من خلال توزيع الموارد السياسية والمادية اللازمة لمعالجة هذه المهام على نحو شامل، وقد أدى النهج الذي اتبعه حلف شمال الأطلسي طيلة سنوات من التعاون العسكري الى استفادات عسكرية حقيقية. فحسب الرؤية الغربية فإن الحلف يدعم التعاون من خلال مساهمته في نشر قوات جوية غربية تعمل سوية و بسرعة، وهو ما يولد المزيد من الإنتشار بشكل مستقل، حيث أن حلف شمال الاطلسي ينص في المادة الخامسة على الدفاع الجماعي ولم يتم

اللجوء إلى هذا التعهد إلا مرة واحدة لمساعدة الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر . وعلى الرغم من أن التعاون لا يزال يقتصر على مكافحة الارهاب (كما في سوريا والعراق، و افغانستان في فترة ماضية) ، إلا أن حلف شمال الأطلسي أيضا يمتلك برنامجا لتعزيز حضوره في أوروبا الشرقية.

ثانيا، أوربا:عدم الاستقرار والازمات في مواجهة إرتفاع الإنفاق العسكري

عرفت سنة 2016 مزيدا من الشعورا بإنعدام الأمن في جميع أرجاء أوروبا ، فالهجمات الإرهابية المتزايدة في كل من بلجيكا وفرنسا والمانيا وحتى تركيا أبرزت ضعف القارة الأوروبية وعدم الاستقرار والعنف الناشئ بصورة حادة في كل من المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن تدفق اللاجئين وغيرهم من المهاجرين إلى أوروبا قد تباطأ في عام 2016 و قلل من حدة الضغط على البلدان المستقبلة بعدما نجحت هذه الأخيرة في ادماج النازحين الذين وصلوا. وفي الوقت نفسه، لم يكن هناك تحسن ملموس في العلاقات مع روسيا، حيث أنه كان للتحديث العسكري والاستراتيجي الذي أظهرته روسيا من خلال تدخلها في سوريا، وكذا تقديم الدعم المباشر للقوى الموالية لها في شرق أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم دور في ذلك . إذا نحن نتحدث عن استمرار الصراعات المسلحة في القارة الأوربية، وكذلك هناك قلق متزايد بشأن قدرات روسيا في مجال المعلومات والنفوذ في المنطقة.

بالنسبة للدول الأروبية فإن المؤسسات العسكرية بدأت تقبل بفكرة أن هذه التحديات الأمنية المتزامنة من المحتمل أن تستمر، وأن الأزمات الآخذة في الظهور ينبغي مواجهتها بسرعة من خلال التكتل والتكيف مع التحولات، والواقع أن هذا ينعكس في الوثائق الصادرة عن وزارة الدفاع في عام 2015 في 16 دولة، بما في ذلك المانيا وايطاليا وفنلندا والنرويج والمملكة المتحدة. ومع ذلك، ففي حين أن تصورات الدول الأوروبية قد تعكس بشكل متزايد عن شواغل مماثلة ولكنها تحتاج إلى ردود شاملة .

يضاف إلى ذلك الصورة الخارجية الصعبة وعدم تشتيت الانتباه السياسي الناتج عن قرار بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوربي حسب الشروط المحددة، وهو الأمر الذي لا يحتمل أن يدخل حيز النفاذ عام 2019[1]، لكن الاستفتاء من الناحية السياسية يظل غامضا بالنظر إلى التحديات الأمنية التي تلوح في الأفق،

[1] رفض البرلمان البريطاني في 2019/01/15 بهامش كبير الاتفاق الذى أبرمته رئيسة الوزراء تيريزا ماي للخروج من الاتحاد الأوروبى، حيث صوت 432 نائبا ضد الاتفاق مقابل 202 ، وذلك في أسوأ هزيمة سياسية تمنى بها حكومة فى تاريخ بريطانيا الحديث. ويعني رفض هذ التصويت، إجبار تيريزا ماي على تأجيل خروج بريطانيا المقرر من الاتحاد الأوروبى يوم 29 مارس 2019، وربما يفتح المجال أمام خيارات أخرى تتراوح بين إجراء استفتاء آخر أو ترك الاتحاد الأوروبى بدون اتفاق.

خاصة مع تواضع المساهمات العملياتية العسكرية للاتحاد الأوروبي، كما أن محاولة الانقلاب العسكري في تركيا عرض الديمقراطية إلى خطر كبير خاصة مع كونها عضوا بارزا في حلف شمال الأطلسي، وقد أدت تلك المحاولة الإنقلابية إلى حملة واسعة النطاق داخل القوات المسلحة الحكومية وفيما بينها.

يشير تقرير التوازن العسكري لعام 2016، إلى وجود قلق ازاء تدهور البيئة الأمنية، اضافة إلى تحسن طفيف في النشاط الاقتصادي الاقليمي وهو ما أتاح زيادة متواضعة في الانفاق على ميزانية الدفاع، بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي قدّرت في 4 جويلية 2016 أن هناك حوالي 3% زيادة حقيقية في الانفاق الدفاعي بين الدول الأوروبية، وحتى الأمين العام لحلف شمال الاطلسي ينس ستولتنبرغ Jens Stoltenberg اقترح على هامش قمة الحلف في وارسو يومي 8 و9 جويلية 2016 ضرورة الإتجاه أكثر نحو زيادة الانفاق المطلق، وهنا من المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في السنوات المقبلة قياسا بتنظيم الموارد المالية حسب الوثائق المنشورة من قبل الحكومات الاوروبية[1]. إلا أنه بالرغم من أن الأعضاء في الحلف قد اتفقوا في عام 2014 على ضرورة انفاق 2 % من إجمالي ناتجها المحلي على الدفاع بحلول عام 2024، إلا أنه مازال بلوغ هذا الهدف يبدو بعيد المنال عند أخذ ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي عبر القارة في الاعتبار.

المؤشر الثاني متعلق بتخفيض القوام العسكري، فمنذ عام 1989 حتى الآن تم اعادة النظر في حجم القوات المسلحة الأوروبية، وحسب بيانات الميزان العسكري فإن مجموع الأفراد النشطين عبر حلف شمال الأطلسي على غرار فرنسا والمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة انخفض من حوالي 1.3 مليون في عام 1996 إلى حوالي 716 ألف في عام 2016. ولئن كان من المتوقع حدوث تلك التخفيضات بعد الحرب الباردة، وكذا عدد الأفراد بصورة تدريجية من خلال تخفيض عمليات استعراض الدفاع وخفض التمويل ، إلا أن هناك اتجاها يعتقد أن الأمر قد شهد تماديا نوعا ما.

والواقع أن ما يزيد عن 176 ألف فرد ناشطين في ماي 2016 في المانيا قد شهد هو الآخر انخفاضا منذ انشائها في عام 1955، فالكتاب الأبيض للدفاع الألماني المنشور في 13 جويلية 2016 أشار إلى أن هذا العدد الاجمالي قد يتزايد في ضوء البيئة الأمنية الحالية، مما يشير إلى أن القوات المسلحة قد تفتح أمام مواطني الاتحاد

[1] The International Institute of Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2016**, Routledge, Year: 2016, P.55

الأوروبي غير الالمانيين – في خطوة غير مسبوقة في المانيا – بسبب الضغط السكاني والمنافسة من القطاعات الأخرى . وفي هذه الاثناء أعلنت فرنسا هي الأخرى تخطيطها لزيادة حجم قوات الاحتياط إلى ما مجموعه 40 ألف من المستوى الحالي البالغ 30 ألف فقط، وفي أفريل 2016 أبدت هولندا عزمها لإنشاء قوات الدفاع الاقليمية بخطة 53 ألف فرد بحلول نهاية عام 2019 [1].

كما أعلن حلف شمال الأطلسي وحكومات الدول المنتمية له أن الأهداف الرئيسية له هو استعداده لتنفيذ خطة عمل تم انجازها، وعلى هامش اجتماعه، أعلن الحلف أنه سيتم العمل على تعزيز الدفاع الجماعي في المستقبل، وتشمل العناصر الأساسية مضاعفة قوة الرد التابعة للحلف وإنشاء أعلى درجات الاستعداد وكذا تكوين فرقة عمل مشتركة قوامها (05) خمسة ألاف عنصر كجزء من قوة الرد التابعة للحلف. كما أن هناك عنصر جديد في طريقة عمل الحلف وهو نشر القوة المتعددة الجنسيات في كل من استونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا بحلول عام 2017، وهذه التشكيلات مهمتها توفير القدرات الأساسية والعوامل المساعدة لتكملة الحلفاء الآخرين.

وعموما، تستتند إستراتيجية الحلف على الردع و المزيج بين الإمكانات النووية والتقليدية وكذا قدرات الدفاع الصاروخي، وفي قمة وارسو أعلن حلف شمال الأطلسي أن مخزونات الدفاع عن النظام قد وصلت إلى قدرة تشغيلية اولية، ويتضمن هذا النظام المنتشر في اسبانيا تركيا ورومانيا مدمرات مزودة برادارات للانذار المبكر و من المتوقع نقله من الموقع الحالي إلى موقع آخر مناط اكتماله في عام 2018 في بولندا. بالنسبة لفرنسا فإنها ترفض تغيير وضع نظام "قدرة تشغيلية أولية" لأنه أصر على أن مجلس شمال الأطلنطي – وهو أعلى هيئة سياسية فيه ممثلو الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات– ينبغي أن تكون المراقبة الكاملة حسب نص بلاغ وارسو، مشيرا إلى أن "القيادة والسيطرة (C2)" تكون من موقع (في رومانيا).

وعلى الرغم من اقامة شراكة استراتيجية بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي في عام 2002، لم يأسس ذلك لتعاون طويل بسبب عدم حسم الخلاف السياسي حول قرار الاتحاد الاوروبي على منح العضوية لقبرص في عام 2004، وقد أدى ذلك إلى عرقلة تبادل مثمر كان يمكن أن يوجد. ونتيجة لذلك، تم بصورة غير رسمية تعاون مدفوع في كثير من الأحيان بعلاقات شخصية وكذا ديناميات مؤسسية. و في قمة وارسو 2016 تم

[1] International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2017**,P.112

توقيع اعلان مشترك جديد بين رئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية الأوربية وأمين عام حلف شمال الأطلسي تستهدف بث زخم جديد و مادة جديدة في التعاون مع الدول الأعضاء في المنظمتين قائمة على الادراك المشترك لتحديات أمنية مماثلة، واعتراف بالقدرات التكاملية للاطارين يمكن أن توفر على سبيل المثال القدرة على التصدي للتهديدات والمخاطر اللاتماثلية)، وهنا تم حصر المجالات التي تم ابرازها في عام 2016 كالتالي: الانذار المبكر وتبادل المعلومات والاتصالات الاستراتيجية و كذا أمن الأنترنت وتنسيق التدريبات.

عند الحديث عن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي العامة للسياسة الخارجية والأمن (EUGS) The EU Global Strategy for Foreign and Security Policy فقد دعت فيديريكا موغيريني Federica Mogherini الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في 28 جوان 2016 نائب رئيس اللجنة الاوروبية، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوربي إلى الإتفاق على الوثيقة المعنونة "رؤية العمل المشترك للانتفاع بـ: اوربا اقوى"، و الدعوة إلى العمل "بالمذهب العملي القائم" على ارشادات المشاركة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وفي هذا الاطار من اولويات استراتيجية الإتحاد الأوربي عدم المجازفة بأمن المواطنين الأوربيين و كذا المرونة المدمجة لإدارة الصراعات، والعمل على تقوية النظام الاقليمي التعاوني والتقدم في مجال الحكم العالمي[1].وتقترح إستراتيجية الاتحاد الأوروبي العامة للسياسة الخارجية والأمن ضرورة تعزيز التعاون الدفاعي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي و أن يحسن فعاليته إلى جانب التوافق والثقة، والعمل على زيادة الانتاج من خلال الانفاق على الدفاع، دون أن تهمل الإستراتيجية حالة المواءمة في دورات التخطيط الدفاعية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وتقترح أن التعاون الدفاعي يجب أن يصبح الوضع الافتراضي في أوروبا. بيد أنها لا تقدم جدول مطلق محدد للاندماج وكذلك استراتيجية الردع لا تقدم مفاهيم طيف كامل من الدفاع وحماية الاتحاد الأوروبي.

[1] European Union, ''**Shared Vision**, **Common Action**: **A Stronger Europe A Global Strategy for the European Union's Foreign And Security Policy**'',June 2016,consultation date:12/03/2018, P.13, available in; *http://www.eeas.europa.eu/archives/docs/top_stories/.../eugs_review_web.pdf*

ثالثا، إقتصاد الدفاع داخل الإتحاد الأوربي:

شهد معدل النمو داخل منطقة الإتحاد الأوربي تباطؤا في عام 2016، حيث لم يتجاوز عتبة 1.7% ، ويبقى معرضا لمخاطر اقتصادية وسياسية كنتيجة للانتعاش البطيء في المنطقة، كما تم تسجيل انخفاض للتضخم بلغ حدود 0.3 % عام 2016، أما أسعار الطاقة فلا تزال منخفضة، وهنا واصل البنك المركزي الأوروبي سياسة التكيف النقدي من خلال ترشيد الاستهلاك الخاص وانشاء الوظائف، كما أن سوق العمل أخذ في التحسن عام 2016 على الرغم من انخفاض أسعار النفط وانخفاض معدلات التضخم الاستهلاكي، وهنا اتجهت السياسة النقدية للمصرف المركزي الأوروبي خفّفت شروط القروض للمستثمرين وهو ما ساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي[1].

فالملاحظ أن الانفاق الدفاعي بين عام 2015 و عام 2016 تضاعف بنسبة 0.47%، بعدما كان قد ارتفع بمقدار 3.96 % بين 2014 و 2015، وهذا الإرتفاع جاء في سياق متميز بالريبة من تحركات الجيش الروسي في المنطقة، وكذلك الجهود المبذولة لمواجهة الارهاب واستمرار العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، و كذا الالتزامات الموجودة من أجل للوصول إلى الهدف الذي حدده حلف شمال الأطلسي وهو انفاق 2 % من الناتج المحلي الاجمالي على الدفاع مجددا في عواصم مختلفة، على الرغم من أن الميزانية السنوية عبر أوروبا هي في مسارات تختلف حسب المناطق الفرعية.

دول أوروبا الوسطى التي زادت من ميزانيات الدفاع باجمالي 1.9% في عام 2016، حيث في المانيا بقيت ميزانية متوازنة في عام 2015 و1.7% عام 2016 مع تسجيلها لنسب نمو إقتصادي أحسن بكثير من دول المنطقة كلها مع تقييمات بوجود بيئة أمنية متغيرة وهو ما فرض عليها ضرورة مراجعة دورها الأمني، بحيث تتوقع الحكومة الحالية التخطيط لزيادة ميزانية الدفاع من عام 2016 إلى عام 2020، حيث بلغت ميزانية الدفاع 34.3 مليار يورو (38.3مليار دولار) في عام 2016، وكان من المقرر أن تصل 36.6مليار يورو أي حوالي

[1] غير أن الانتعاش الاقتصادي في اوروبا لا يزال عرضة لعدد من المخاطر، ليس أقلها عدم التيقن، و خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي في اعقاب حزيران 2016 و ما أعقبه من تقلب الأسواق المالية و تسجيل انخفاض في قيمة الجنيه الاسترليني في حدود 10 %. وعلى المدى الطويل، نتيجة الاستفتاء ولدت غموضا بالنسبة للاقتصاد العالمب على نطاق اوسع ، حيث أن صندوق النقد الدولى في توقعاته للنمو عام 2016 أشار إلى إنخفاض نسبة النمو في بريطانيا من 61.9% الى 1.8% (-0.1 نقطة مئوية) لعام 2017 من 2.2% الى 1.1% (السلع والخدمات بالنسبة لمنطقة اليورو)، ويمكن لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي وفقا لما ذكرت المفوضية الاوروبية أن يساهم في خفض نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.1 نقطة مئوية فى عام 2016 و 0.2 و0.4 نقطة مئوية في عام 2017.

(41.3مليار دولار) في عام 2017. وفي مارس 2016 أعلنت ألمانيا عزمها انفاق 130 مليار يورو (145 مليار دولار) على شراء المعدات بحلول عام 2030.

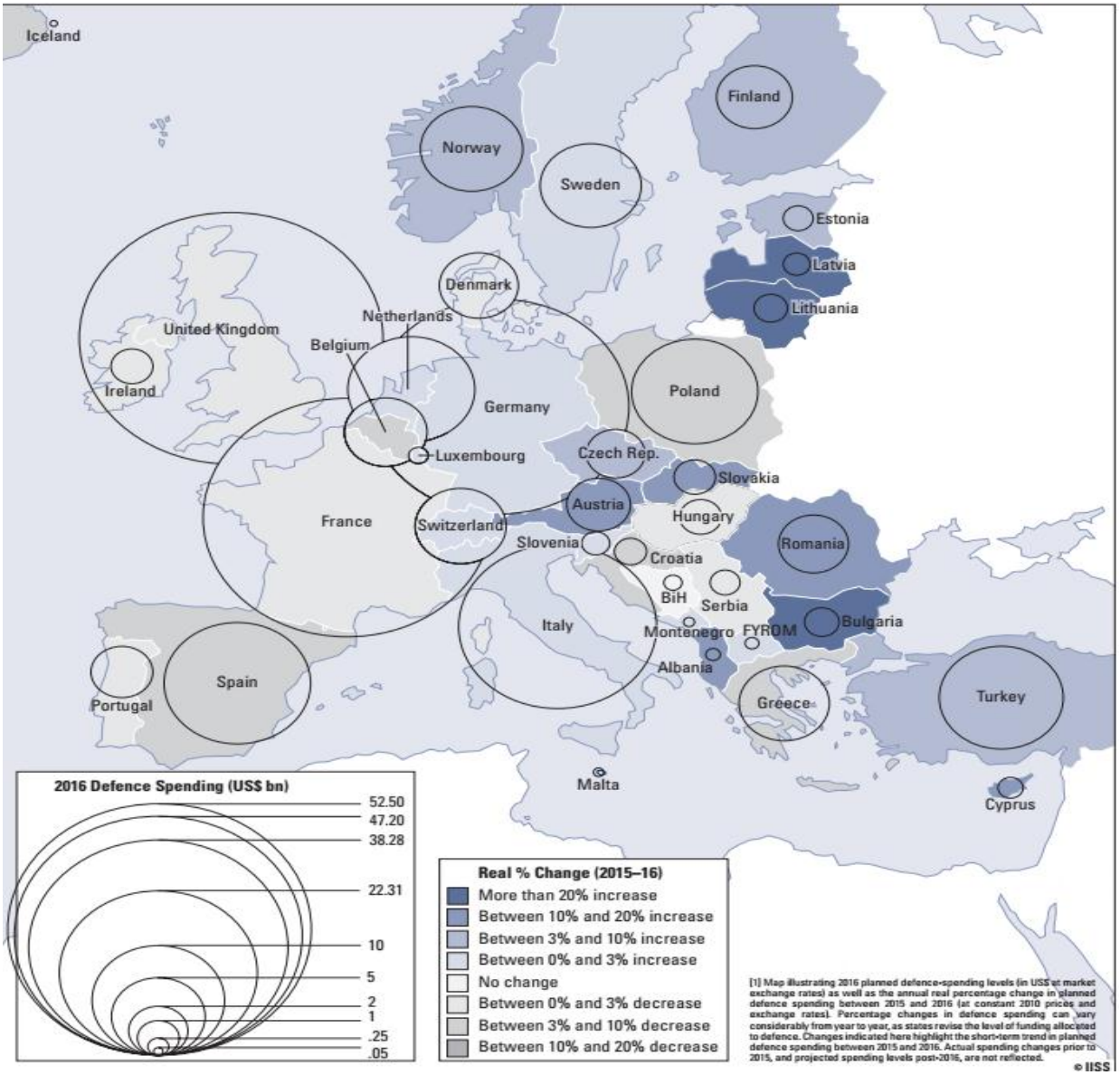

خريطة رقم 01 : توضح حجم الإنفاق العسكري في دول الإتحاد الأوربي (2015–2016)

المصدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2017**

الخريطة توضح مستويات الانفاق على الدفاع خلال سنة 2016، فضلا عن النسبة المئوية للتغير الحقيقي السنوي المقرر عام 2015، والانفاق الدفاعي بين عام 2016، فالنسبة المئوية للتغير في الانفاق الدفاعي تبين أن هناك تباينا كبيرا من سنة إلى أخرى، إلى جانب تباين مستوى التمويل المخصص للدفاع.

من خلال الشكل أدناه يمكن ملاحظة أن المملكة المتحدة لوحدها استحوذت على ما نسبته 21.1 % من حجم الانفاق العسكري، لتأتي فرنسا ثانيا بـ 19.0 % و ألمانيا بـ 15.4 % و ايطاليا بـ 9.0 % . أما باقي المناطق فظلت نسبها متواضعة جدا على غرار دول جنوب المتوسط في صورة قبرص/مالطا والبرتغال أين بلغت النسبة 1.4 %، وحتى دول غرب اوربا في صورة بلجيكا / ايسلندا / ايرلندا وليكسومبورغ أين بلغت النسبة 1. 2 % [1] .

شكل رقم 06 : يبين حجم الإنفاق العسكري في دول الإتحاد الأوربي خلال سنة 2016

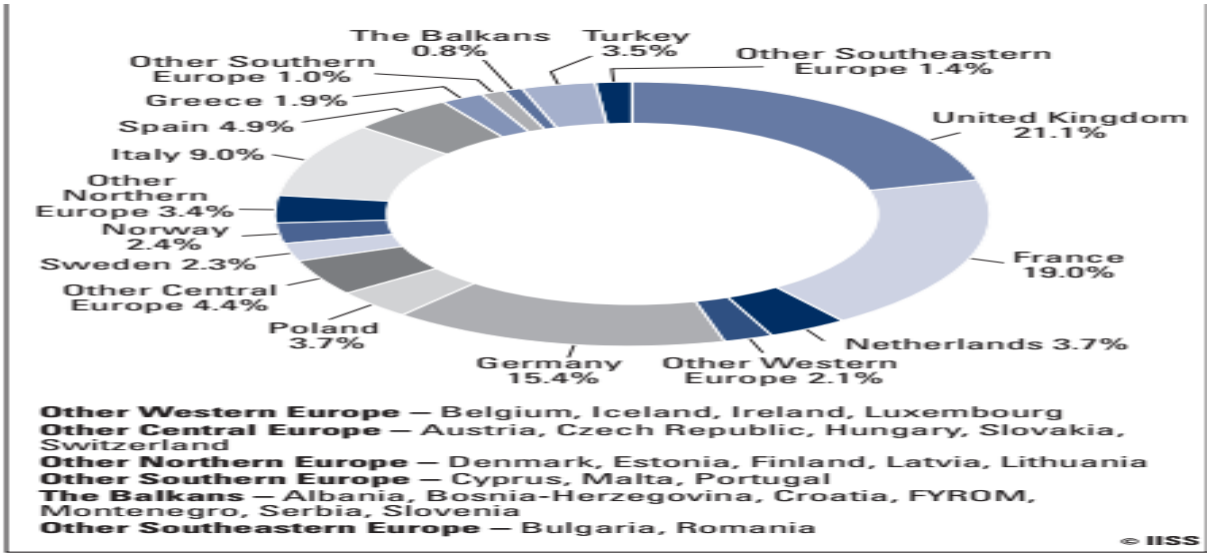

المصدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2017**

كما أن هناك اجماعا على أن ميزانيات الدفاع لدول أوربا الجنوبية قد شهدت انخفاضا طفيفا بنسبة 0.1% بين عام 2015 وعام 2016، وعلى الرغم من أن تلك الدول تواجه تحديات أمنية مماثلة بما في ذلك الارهاب وشبكات الاتجار بالمخدرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهنا يمكن تحديد أولويات مختلفة للتهديدات المحتملة. وفي الوقت نفسه، فإن التعافي من سنوات التقشف يحد نوعا ما من قدرتها على زيادة الانفاق على الدفاع، فعلى سبيل المثال اليونان خفضت ميزانية الدفاع بنسبة 2 % في عام 2016، ولا تزال ايطاليا في وضع اقتصادي صعب، اذ أن النمو كان أقل من المتوقع بحوالي 0.8 % في عام 2016 وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، وهو الذي يحد من الفضاء المالي للحكومة ويمنعها من خفض المديونية البالغة حوالي 133,2 % من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي فإن الحكومة الايطالية تعتزم خفض الميزانية الاجمالية لعام 2017.

[1] International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2017**,P.71.

و الجدول التالي يبين حجم الإنفاق العسكري إلى جانب ميزانية الدفاع الخاصة بالدول الأوربية الجنوبية، خلال سنة 2016-2017، ويشير إلى أن هناك دولا على الرغم من إرتفاع ناتجها الإجمالي الخام إلا أن ميزانيتها المخصصة للدفاع تظل ضئيلة أو أن حجم إنفاقها على الدفاع في حدود متوسطة، على غرار ألمانيا مثلا التي على الرغم من أن ناتجها الإجمالي الخام يبلغ 3 تريليون دولار إلا أن ميزانية الدفاع في حدود 38 مليون دولار، وتبقى فرنسا هي أكبر دولة في حجم ميزانية الدفاع أين بلغت 47 مليون دولار والإنفاق العسكري في حدود 43 مليون دولار.

جدول رقم 04 : يبين احصائيات حجم ميزانية الدفاع و الإنفاق العسكري في الدول الأوربية الجنوبية خلال 2016-2017

الدولة	الناتج الإجمالي الخام	حصة الفرد من الناتج الخام	نسبة النمو	التضخم	الإنفاق العسكري	ميزانية الدفاع
قبرص	19.9bn	23,425	2.8	-1.0	/	356m
فرنسا	2.49tr	38,537	1.3	0.3	43.5bn	47.2 bn
ألمانيا	3.13tr	42,326	1.7	0.4	39.8bn	38.3bn
ايطاليا	1.85tr	30,294	0.8	-0.1	19.6bn	22.3bn
مالطا	10.5bn	24,298	4.1	1.2	/	58m
اسبانيا	1.25tr	27,012	3.1	-0.3	11.1bn	12.2bn

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ماورد من بيانات في :

International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2017**.

إذا ما دققنا في حجم القوات العسكرية النشطة في الدول الأروبية الجنوبية يمكننا الخروج بالملاحظات التالية: حيث تعتبر فرنسا من أكبر الدول التي تمتلك حجم قوات كبيرة في المنطقة، حيث يبلغ تعداد قواتها العسكرية النشطة في حدود 202 ألف، ومن ضمنها القوات البرية في حدود 109 ألف، بما يبدو وجود نوع من التوازن في القوات البحرية و الجوية.و تأتي بعدها كل من ألمانيا و إيطاليا بعدد 176 ألف و 174 ألف، ثم إسبانيا بـ 123 ألف عنصر. كما أن بعض الدول تمتلك تعدادا كبيرا في شبه العسكري، على غرار إيطاليا .182

ألف، و فرنسا بـ 103 ألف عنصر، و بعضها في حدوده الدنيا بـ 500 على غرار ألمانيا و لكنها فالمقابل تمتلك 11 ألف عنصر كقوات أخرى.

جدول رقم 05: يبين حجم القوات العسكرية النشطة في الدول الأوروبية خلال سنة 2017

الدولة	اجمالي القوات الناشطة	الجيش	البحرية	الجوية	قوات أخرى	شبه العسكري
فرنسا	202.950	109.450	35.400	42.050	16.050	103.400
ألمانيا	176.800	59.300	16.300	28.200	11.900	500
ايطاليا	174.500	102.200	30.400	41.900	/	182.350
مالطا	1.950	1.950	/	/	/	/
البرتغال	29.600	15.400	8.050	6.150	/	44.000
اسبانيا	123.200	70.400	21.200	20.400	11.200	76.750

المصدر: من إعداد الباحث وفق ما توفر من بيانات في:

International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2017**

أما بالنسبة للقوات العسكرية الإحتياطية، ففرنسا تعتبر أكبر دولة بعدد 28 ألف و ألمانيا بـ 27 ألف و ايطاليا بـ 18 ألف عنصر، فيما جاءت اسبانيا بعدها بـ 8 ألاف عنصر.

جدول رقم 06: يبين حجم القوات العسكرية الإحتياطية في الدول الأوربية الجنوبية خلال سنة 2017

الدولة	اجمالي القوات الاحتياطية	الجيش	البحرية	الجوية	قوات أخرى	شبه العسكري
فرنسا	28.100	15.750	4.650	4.250	3.450	40.000
ألمانيا	27.600	6.300	1.100	3.400	3.100	/
ايطاليا	18.300	13.400	4.900	/	/	/
مالطا	180	/	/	/	120	60
اسبانيا	8.200	2.450	2.750	2.300	700	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ماورد في :

International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2017**

ومن العوامل السلبية الأخرى التي تهدد النمو في الإتحاد الأوربي حسب منظمة التعاون والتنمية هو خطر الوقوع في فخ النمو المنخفض للاقتصاد العالمي، حيث أن هناك انخفاضا في توقعات النمو أدى إلى انخفاض التجارة والاستثمار والأجور، وهذا بدوره يؤثر تأثيرا سلبيا على النمو، وبالاضافة إلى ذلك واصلت أوروبا لمواجهة حالات عدم التيقن المتصلة بالوضع الأمني وبمحيطها إلى جانب تعزيز الطبيعة والتماسك.

لقد انشغلت الحكومات الأروبية بالصراع في اوكرانيا، وبعدها محاولة الانقلاب التي جرت في تركيا، كما ساهم في هذا الغموض ذلك الإستفتاء الدستوري في ايطاليا في ديسمبر 2016، وبعد استقالة رئيس الوزراء في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في ماي 2017، ثم الانتخابات الفيدرالية الالمانية في خريف عام 2017. وعموما، فإن عدم اليقين الاقتصادي قد يؤدي ببعض الدول الأوروبية إلى الحد من طموحات الدفاع . وهو الأمر الذي ساهم في تدهور البيئة الأمنية، اضافة إلى تسجيل تحسن طفيف في النشاط الاقتصادي الاقليمي حسب تقرير الميزان العسكري لسنة 2017 حيث أتاح زيادة متواضعة في الانفاق على الدفاع، وهنا قدرت منظمة حلف شمال الأطلسي في 4 مارس 2016 أن هناك 3% زيادة حقيقية في الانفاق الدفاعي بين الدول الأوروبية .

رابعا، إقتصاد الدفاع في دول المغرب العربي:

على الرغم من أن النمو العام في الناتج المحلي الاجمالي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا قد ارتفع إلى 2.9% سنة 2016 بدلا من 2.3% في 2015، و هذا الإنخفاض يختلف من منطقة إلى أخرى، حيث انخفض النمو في دول مجلس التعاون الخليجي من 3.3 % في عام 2015 إلى 1.8% عام 2016، وايران من 0.4% إلى 4.5%، وهو الأمر الذي له علاقة بشكل كبير بتراجع أسعار البترول، حيث من المقرر أن تظل اسعار النفط منخفضة في عام 2017، بسبب بطء سير الطلب العالمي.

تبدو الحالة نوعا ما مختلفة بالنسبة للدول التي تعتمد على استيراد النفط، حيث هناك زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر (3.8 في المائة)، والأردن (2.8%) وموريتانيا (3.2%)، مع تسجيل نمو معتدل في لبنان (1.0%) والمغرب (1.8%) وتونس (1.5%)، حيث أن التحديات الأمنية والقضايا الاجتماعية تضررت بشكل واضح كنتيجة للنمو الاقتصادي في هذه البلدان[1].

[1] International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2017**, P.356.

تظهر الخريطة أن هناك دولا معنية بصورة أكبر من غيرها بإرتفاع الإنفاق العسكري خلال سنتي 2015-2016، حيث تأتي دول المغرب العربي في صدارة تلك الدول على غرار الجزائر / تونس / موريتانيا بنسة بلغت 20 %، ثم المغرب بنسبة تتراوح ما بين 3 و 10 % ، و لكن حينما يتعلق الأمر بالتوقعات فتشير إلى أن الجزائر هي اكبر دولة من حيث الإنفاق ثم المغرب، فيما أن الأرقام غير متوفرة في الحالة الليبية.

خريطة رقم 02: تبين حجم الإنفاق العسكري في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط خلال 2015-2016

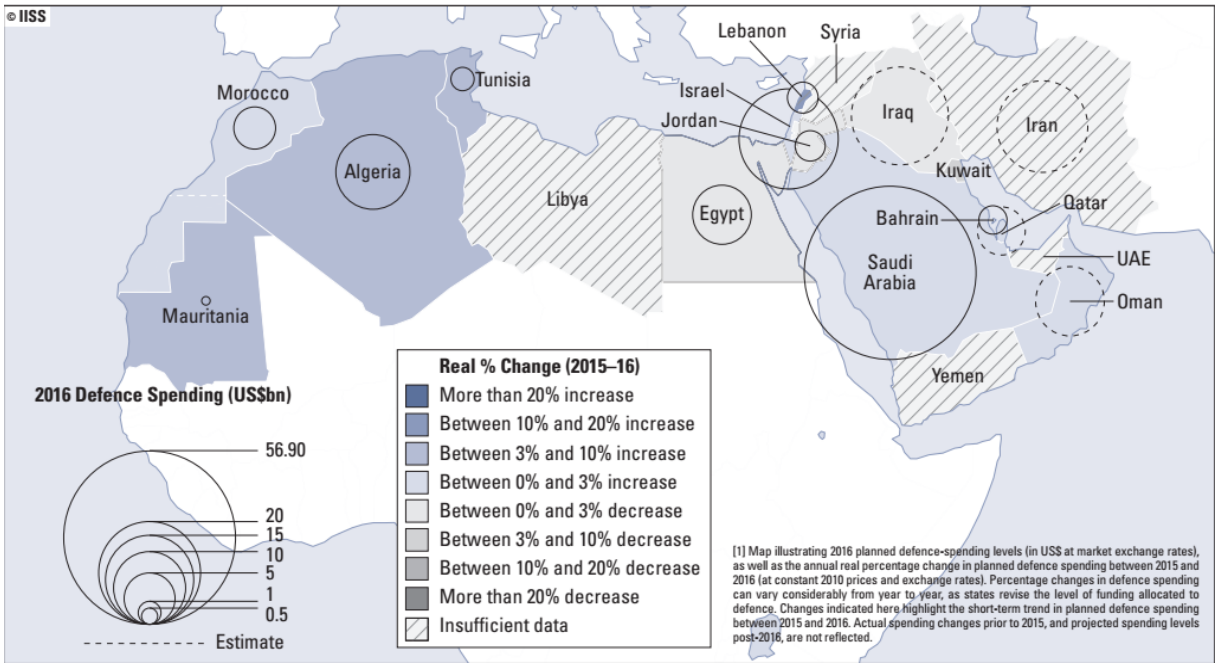

المصدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2017** ,**P.357**

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط فإن المملكة العربية السعودية توجد على قائمة أكبر الدول إنفاقا على التسلح، حيث بلغت نسبة زيادة الإنفاق بـ 10-20 % أي ما يوازي 56-90 بليون دولار، أي أكثر من مجموع دول في المنطقة، وتأتي بعدها سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة.كما يبين الشكل البياني التالي تقديرات الإنفاق العسكري في مجموعة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال سنة 2016، و يظهر أن الممكلة العربية السعودية في المرتبة الأولى بـ 37.9% وهذا راجع بالأساس إلى زيادة حدة التهديدات الأمنية في المنطقة وتدخلها العسكري في اليمن، وبعدها يأتي الإحتلال الإسرائيلي بـ 12.6 % متبوعا بالعراق 12.1 % و إيران بـ 10.6 % .أما في منطقة المغرب العربي فقد جاءت الجزائر أولا بـ 7 % حيث تمكنت من زيادة ميزانية الدفاع بمقدار 1.6 % من 10.4 مليار دولار في عام 2015 إلى 10.6 مليار دولار في عام 2016.ثم المغرب بـ 2.2 % ، أما تونس و موريتانيا مجتمعين فلا تتعدى النسبة 0.8 % .

تعتبر الجزائر تقريبا من أكبر الدول من حيث حجم الناتج الإجمالي الخام في منطقة المغرب العربي حيث بلغ سنة 2016 حوالي 168 بليون دولار فيما تجاوزت الميزانية المخصصة للدفاع حوالي 10 بليون دولار مع توقعات باستمرار ارتفاعها خلال السنوات القادمة، و تأتي بعدها المغرب بناتج محلي بلغ حوالي 105 بليون دولار مقابل تخصيص ما قيمته 3 بليون دولار كميزانية للدفاع، أما بالنسبة لكل من تونس و موريتانيا فتظل ميزانية دفاعهما في تزايد كنتيجة للظروف الأمنية التي تمران بها، حيث بلغت بالنسبة للأولى 979 مليون دولار و الثانية 139 مليون دولار، أما بالنسبة لليبيا فالأرقام غير متوفرة.

جدول رقم 07: يبين حجم الناتج الإجمالي الخام و ميزانية الدفاع لدول المغرب العربي

الدولة	الناتج الإجمالي الخام	حصة الفرد من الناتج الخام	نسبة النمو	التضخم	الإنفاق العسكري	ميزانية الدفاع
الجزائر	**168bn**	**4,129**	**3.6**	**5.9**	/	**10.6bn**
ليبيا	**55.1bn**	**6,169**	**–3.3**	**14.2**	/	/
موريتانيا	**4.72bn**	**1.244**	**3.2**	**1.3**	/	**139m**
المغرب	**105bn**	**3.101**	**1.8**	**1.3**	/	**3.37bn**
تونس	**42.4bn**	**3.777**	**1.5**	**3.7**	/	**979m**

المصدر: من إعداد الباحث وفق ما توفر من بيانات في

International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2017**

المطلب الثاني: اهمية الشراكة المغاربية في الترتيبات الأمنية

أنه لمن الضروري محاولة تقييم الوضعية العامة للحالة الأمنية في دول المغرب العربي، حتى نتمكن من تبيان أهمية الشراكة المغاربية في الترتيبات الأمنية، ذلك أن التعرف على الوضع يمكننا من فهم مكمن الخلل و مواطن الضعف و الهشاشة، حيث أنه و منذ 2011 تعيش دول هذه المنطقة مرحلة هامة من إعادة تشكيل موازين القوى بالنظر إلى الحراك الذي عرفته خاصة في تونس و ليبيا.حاليا يمكن القول بوجود رواقين جيوسياسيين (شرقي و غربي) في المغرب العربي في غاية من الإنكشاف و رواق ثالث أقلهما انكشافا، و هي على الشكل التالي[1]:

1.الرواق الليبي: و هو أكثر الأروقة انكشافا بعد الحرب التي عرفتها بسقوط النظام السابق ومخلفاته، إلى جانب تعثر العملية الإنتقالية، وتحولها إلى دولة فاشلة عاجزة عن مراقبة حدودها، وبالتالي انتقالها إلى منبع لتصدير اللاإستقرار – اللاأمن إلى باقي المناطق (خاصة السلاح، الجماعات المسلحة،...)[2].

حيث مازالت الدولة الوطنية في ليبيا بعد أكثر من خمس سنوات على سقوط نظام القذافي تعاني "تهديدا وجوديا" يتعلق ببقاء وتماسك تلك الجغرافيا التي تبلورت حدودها مع الاستقلال في عام 1951، حيث شهدت المرحلة الانتقالية بعد الثورة تصاعدا للاحتراب الأهلي المسلح بين الفرقاء الليبيين، وتنازعا حول الشرعية السياسية، والثروة النفطية، وتناميا للنزعات الانفصالية في شرق و جنوب البلاد، وهو الأمر الذي حوّل البلاد إلى بؤرة عدم إستقرار لم تقتصر تأثيراتها على الداخل، بل إمتدت بأثارها إلى الإقليم، لتستدعي معها تدخلات قوى اقليمية لمنع تسرب التهديدات الليبية ذات الصبغة العابرة للحدود تارة، و للبحث عن موطئ قدم لمصالحها تارة أخرى.

---

[1] عبد النور بن عنتر، "**الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**"، ورقة مقدمة في : ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013 ، ص.02.

[2] بالنسة لمفهوم الدولة الفاشلة ، يعرف رولون زيمرمان Roland Zimmerman على أنها الدولة التي لا تمتلك قوة أو سلطة شرعية على أقاليمها، و هي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية و خاصة احترام القانون، و هناك من يعرفها على أنها تعبر عن حالة إنهيار الدولة أو الدولة العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية و حماية أمنها وفرض سيطرتها على أراضيها و جذورها، لمزيد حول المفهوم أنظر في :

– نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة : سوء استغلال السلطة و الهجوم على الديمقراطية، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية ، 2006، ص.02.

- Robert Schutte, **La sécurité humaine et l'état fragile**, traduction : Antonia C.Durnsteiner, Humain Security Journal, fevrier 2007, PP.92-94.

- Stewart Patrick, **Weak states and global threats**: **fact or fiction?**, The Washington Quarterly, spring 2006, PP.29-33.

2.**الرواق الموريتاني**: و هذا الأخير حالته ليس أفضل بكثير من حالة الرواق الأول بالنظر لكون حدود موريتانيا الشرقية و الشمالية تمتد على طول إقليم أزواد المالي، وكذا بالنظر إلى الضعف البنيوي للدولة الموريتانية و انكشافها أمام حركة الجماعات الإرهابية.

على المستوى الداخلي، تعتبر موريتانيا من الدول التي نجحت في القضاء على الجماعات المسلحة التي تنتمي بصورة أو بأخرى لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو ما مكن النظام من لعب دور أمني إقليمي على درجة من الأهمية، لا سيما في منطقة الساحل الإفريقي، كما شاركت في قوات حفظ السلام في مناطق التوتر الإفريقية، وعلى الرغم من أهمية ذلك في اكساب وضع إقليمي متميز فإن الأمر لا يخلو من تداعيات تفرضها الكلفة الإقتصادية لهذا الإنخراط الأمني، وهو ما يضيف أعباء إقتصادية على كاهل النظام الإقتصادي للدولة.

3.الرواق الجزائري: يتوسط تقريبا الرواقين الشرقي والغربي، هو صحيح منكشف نوعا ما ولكنه يبقى أكثر الأورقة صلابة بالنظر إلى قدرته على التحكم في الحدود، وضبط انتشار قواته الأمنية وكذا الخبرة المكتسبة في مجال مكافحة الإرهاب.

يمكن القول أن أهم ما وفقت فيه الجزائر هو نجاحها في مجال مكافحة الإرهاب وإتمام مصالحة وطنية في الدولة، إلا أن حالة الإستقرار تلك باتت حاليا وفي ظل التغيرات التي يشهدها إقليم المغرب العربي هدفا لتهديدات ناتجة عن تأثيرات تلك التغييرات وامتدادها لداخل الأراضي الجزائرية، لا سيما حالة التدهور الأمني التي عرفتها ليبيا ومازالت، بالإضافة إلى تمركز أنصار الشريعة التونسية وكتائب عقبة بن نافع التي يشاع ارتباطها بتنظيم القاعدة بالقرب من الحدود التونسية – الجزائري، ناهيك عن عودة العناصر التكفيرية المتشددة للظهور على ساحة التطورات الجزائرية عبير عمليات اختطاف الرهائن الأجانب بها، أضف إلى ذلك البعد الإفريقي للأمن الجزائري، الذي جعل الجزائر من الدول المنوط بها حماية الأمن في المناطق الحدودية بينها وبين مالي والنيجر وفي منظومة الساحل والصراء الإفريقية.كما تواجه الجزائر أيضا تحديا أمنيا في صورة وجود حركات دينية راديكالية متطرفة كجماعة أنصار الدين والتوحيد والجهاد، وفي هذا السياق سبق للجزائر وأن أبدت تحفظا بشأن التغييرات و التقلبات السياسية والأمنية التي حدثت في كل من مالي و ليبيا نتيجة تأثر حدودها الشرقية و الجنوبية بتداعيات ما حدث ويحدث في البلدين، ناهيك عن وقوفها في مواجهة التغيير الذي طال دولتين من دول المغرب العربي (تونس – ليبيا) ، ولعبت على إثرها دورا دبلوماسيا من أجل إعادة التوازن للإقليم المغاربي عبر دبلوماسية تسوية النزاعات الإقليمية.

كما أنه يجدر بنا التعرض للتطورات الداخلية في الدول المغاربية، خاصة خلال السنوات الأخيرة من أجل فهم أفضل للتحديات الموجودة و الضرورة الملحة للشراكة خاصة في بعدها الأمني، وهنا تقريبا يمكن التمييز بين الأوضاع التالية:

أولا: بروز و تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" و تنامي عمليات الإرهاب:

في حقيقة الأمر لقد إتخذ تمدد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" ثلاثة أنماط رئيسية خاصة خلال سنة 2015، من حيث درجة توطنه، وتأثيره على الأوضاع الداخلية في المغرب العربي، و التأثير هنا يعني قدرته على تغيير ديناميات الصراع أو أولويات السياسات العامة للأنظمة الحاكمة، اذ يبدو أنه أكثر توطنا و تأثيرا في النموذجين التونسي و الليبي، بينما تتراجع تأثيراته في الجزائر و المغرب.

في ليبيا مثلا، والتي تعج بتنظيمات اسلامية مسلحة منذ سقوط النظام السابق عام 2011، برز تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام خلال 2015،كفاعل محوري في الساحة الليبية المنقسمة بين معسكرين متنافسين يملك كل منهما ظيرا برلمانيا وحكوميا و ميليشيا عسكرية في الشرق و الغرب. بينما لم يستطع نفس التنظيم تكريس نفوذه في درنه (شرقي ليبيا) معقل الجماعات الاسلامية المسلحة لا سيما مع صدامه مع منافسين اسلاميين محليين، ومن بينهم أنصار الشريعة، فقد وجد موطئ قدم في مدينة سرت (وسط ليبيا) معقل قبيلة القذاذفة،والقريبة من موانئ وحقول النفط منذ فيفري 2015 مستغلا في ذلك ما وقع في المدينة من مظالم على يد الميليشيات الثورية و بعض القبائل بعد سقوط النظام السابق[1].

و بينما توطن تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام في ليبيا و غيّر من ديناميات الصراع، فالمفارقة أن تجاوز تونس لعثرات المسار الإنتقالي بإجراء انتخابات برلمانية و رئاسية في 2004 لم يمنع من بروز معضلة تنظيم الدولة الاسلامية و امتداد نسخه و طبعاته إلى هذا البلد، لا سيما مع وجود أكثر من ثلاثة (03) ألاف تونسي يقاتلون في صفوف التنظيم في كل من العراق وسوريا، إلى جانب وجود عناصر أخرى تحارب ضد الدولة في جبال الشعانبي على الحدود التونسية – الجزائرية، ومن ضمنها كتيبة عقبة بن نافع التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سبتمبر 2014، بعدما كانت تدين بالولاء لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي[2].

---

[1] "**مآلات ثلاثية : اتجاهات التطورات الداخلية في الدول المغاربية**" في : التقرير الإستراتيجي العربي 2015، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2015، ص.242.

[2] الملاحظ أنه مع بروز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، نال الإرهاب من الإستقرار التونسي عبر عمليتين كبيرتين في عام 2015، أولاهما في المتحف الوطني في باردو بالعاصمة تونس في شهر مارس 2015، والتي أسفرت عن مقتل 20 سائحا و اصابة 43 آخرين، و حملت السلطات التونسية هذه العملية=

و على خلاف النمطين التونسي و الليبي، بدا تأثير تنظيم الدولة الإسلامية محدودا جدا في الجزائر، فحسب تصريحات رسمية، لم يتجاوز عدد الشباب الذين التحقوا بالتنظيم 63 فردا كأقصى تقدير، وهنا يفسر البعض محدودية القوة التأثيرية للتنظيم في الجزائر بعوامل عدة، بعضها يتعلق بخبرة "العشرية السوداء" التي مرت بها البلاد في تسعينيات القرن الماضي، عندما واجهت الإسلاميين المسلحين، وبعضها يتعلق بالقدرات الأمنية الجزائرية المفوقة مغاربيا من حيث العدة والخبرة، فيما يرى البعض الآخر أن ثمة ميلا للعناصر الجهادية الجزائرية إلى تنظيم القاعدة، بخلاف قدرة النظام على احتواء تيار الإسلام السياسي ضمن العملية الحزبية[1].

أما بالنسبة للمغرب، فقد بدت هي الأخرى أكثر حزما و فعالية في مواجهة تمدد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من خلال انتهاج سياسة أمنية استباقية تقضي بتفكيك الخلايا الإرهابية لا سيما و أن المغرب بات يمثل هدفا لتجنيد المنتمين لتنظيم الدولة، حيث سبق وأن أعلن وزير الداخلية المغربي محمد حصاد في يوليو 2015 أنه تم تفكيك 12 خلية إرهابية خلال النصف الاول من عام 2015 ، ومن ضمن 300 خلية تم اجهاض مخططاتها لتجنيد المغاربة منذ 2013، فيما تم تقدير عدد المغاربة الملتحقين بالتنظيم في حدود 1300 شخص[2].

=لكتيبة عقبة بن نافع، و ثانيتهما في مدينة سوسة في شهر يونيو، عندما هاجم طالب يدعى سيف الدين الرز السائحين على الساحل التونسي، وقتل 39 شخصا و أصاب أكثر من 40 آخرين، وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية العملية.للمزيد أنظر في:

- "**كتيبة "عقبة بن نافع" في تونس.. عودة إلى المربع الأول**" ، القدس العربي، تاريخ الإطلاع: 2016/09/07، على الرابط التالي:
http://www.alquds.co.uk/?p=593956

– "من هي كتيبة عقبة بن نافع الجهادية وماهي أبرز عملياتها في تونس؟"، France24، تاريخ الإطلاع: 2015/03/29، لى الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar/20150329-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-

[1] كل هذا لم يمنع التنظيم من المساس بالداخل الجزائري، حيث أعلنت جماعة "جند الخلافة " في سبتمبر 2014 تغيير ولاءها من تنظيم القاعدة إلى داعش، إلا أن السياسة الأمنية الجزائرية حجمت من تأثيرات ذلك، حيث انها نجحت في القضاء على عبد المالك قوري وهو زعيم جند الخلافة في ديسمبر 2014 بعد شهرين من إعلان مسؤوليته عن اعدام مواطن فرنسي، إلى جانب القضاء على 25 عضوا من الجماعة في 2015 في هجمات منسقة لقوات الأمن الجزائرية، أنظر في:

-Djallil Lounnas, "**The Impact of ISIS on Algeria's Security Doctrine**", The Middle East Policy Council, consultation date: 11/05/2016, available in: *http://www.mepc.org/journal/impact-isis-algerias-security-doctrine*

- Tim Lister, '' **Algerian beheading is sign of ISIS' growing impact -- and of shrinking world''**, CNN, consultation date: 12/05/2015, available in:
http://edition.cnn.com/2014/09/25/world/isis-growing-impact-algeria/index.html

[2] عادل الزبيري، "**وزير الداخلية المغربي: تفكيك 14 خلية إرهابية في 2014**" ، العربية، تاريخ الإطلاع: 22 يونيو 2015، على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/morocco/2015/06/22D8%B1--2014.html

ثانيا، تكريس إدماج الإسلام السياسي داخل بنية النظم السياسية

المتتبع لمسألة الإدماج السياسي في المغرب العربي يمكنه استشفاف أن هناك اتجاها عاما نحو تعزيز استيعاب تيارات الإسلام السياسي تحت مظلة الأنظمة الحاكمة، وايجاد مساحات فاصلة بينها وبين التيارات الدينية المسلحة على غرار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش)، وأن اختلفت حدود ودرجات الإستيعاب، ومدى تأثيراته الداخلية، فإذا كان النمط الإستيعابي المغاربي يتخذ مساحات أكبر سواء تحالف الإسلاميون أو شاركوا في السلطة في المغرب أو تونس، وتتقلص هذه المساحات وتمسى أكثر تقييدا في الجزائر و موريتانيا، بينما تتفرد الحالة الليبية بخصوصيتها بفعل الحرب الأهلية، على أن الملاحظة العامة هي المراوحة البراغماتية و المرونة التي صبغت أداء أحزاب الإسلام السياسي في دول المنطقة، ربما لأن البيئة الإقليمية شهدت خفوتا لحالة التصاعد التي عرفها تيار الإسلام السياسي بعد الحراك العربي.

في تونس مثلا، شهدنا توافقا بين حركة النهضة الإسلامية و السلطة بعد حلولها في المرتبة الثانية، حيث حصلت على 69 مقعدا في الانتخابات البرلمانية في أكتوبر 2014، والتي عرفت تصدرها من طرف حزب نداء تونس بـ 86 مقعدا، دون أن يحوز الأغلبية المطلقة بخلاف جولتي الإنتخابات الرئاسية في نوفمبر وديسمبر 2014، والتي فاز فيها السبسي زعيم حزب نداء تونس على منافسه المنصف المرزوقي، كما أن حركة النهضة شاركت أيضا في الإئتلاف الحكومي الذي أعلن عنه في فيفري 2015 برئاسة حبيب الصيد[1].

كما يمكن ملاحظة كيف تمكن الرئيس التونسي حافظ السبسي منذ توليه الرئاسة من الحفاظ على مساحة من التوافق مع حركة النهضة الاسلامية خلال سنة 2015، إذ سعى لإنتهاج سياسة معبرة عن التوجه الوطني العام، لا سيما و أن من الدلالات المقلقة التي أفرزتها الإستحقاقات الإنتخابية تنامي الاستقطاب التصويتي على

---

[1] حزب نداء تونس هو حزب جديد تأسس كرد فعل على نتائج انتخابات المجلس التأسيسي، وكان هدفه "التصدي لتغول حركة النهضة وخلق توازن سياسي في البلاد ."على المستوى التنظيمي هو غير مكتمل الهيكلة (باستثناء الهيئة التنفيذية ومنسقي الجهات)، ويضم خليطًا من اليساريين والنقابيين وقدماء التجمعيين (بعض القيادات وقاعدة واسعة) وعددًا مهمًّا من الشخصيات والرموز الفكرية والنقابية والفنية ممن يقدمون أنفسهم كحداثيين ومناهضين لمشروع حزب النهضة. تمكن هذا الحزب بشكل سريع من كسب عدد مهم من أعضاء المجلس التأسيسي وتكوين كتلة مستقلة. فاز حزب نداء تونس في هذه الانتخابات بالأغلبية النسبية (39.63 في المائة) وتحصَّل على 86 مقعدًا في مجلس الشعب في أول انتخابات يشارك فيها بعد أقل من سنتين ونصف على تأسيسه. وقد وفرت السياسات التي اتبعتها حكومة الترويكا الأرضية الملائمة لحركة نداء تونس لكي تنتشر في وقت قياسي، مستثمرة أخطاء تلك الحكومة، بالإضافة إلى ما تمتعت به شخصية الباجي من ثقة وكاريزما ذكَّرت الناس بشخصية الزعيم "الحبيب بورقيبة" فأضحت ممهدة لنجاح الحزب حتى قبل تأسيسه. للمزيد أنظر في: عبد اللطيف الحناشي، "**انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة**"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 20 نوفمبر 2014، على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/11/201411198165244950.html

- "**العملية السياسية في تونس : بين هشاشة المشهد السياسي وصلابة الحلم الديمقراطي**" ، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية، 25 أوت 2015، على الرابط التالي: http://www.csds-center.com/archives/8643

أسس مناطقية بين الولايات الساحلية و الشمال، الذي استحوذ على ثمار التنمية في العهود السابقة و انحاز أيضا للرئيس حافظ السبسي، والجنوب المهمش والميال للإسلاميين والذي بدا داعما مع بعض المناطق الشمالية الفقيرة للمرزوقي.و هذا لا يلغي إطلاقا وجود مؤشرات للتوافق بين الطرفين (الرئاسة التونسية – حركة النهضة) ، حيث أن النهضة سبق وأن دعمت في سبتمبر 2015 مشروع قانون المصالحة الإقتصادية الذي تقدمت به الحكومة لإعفاء رجال أعمال تورطوا في الفساد في عهد نظام بن علي، واستئناف انشطتهم بشرط إعادة الأموال التي استولوا عليها، و أيضا الدفاع عن قانون الطوارئ و الإرهاب.

من حيث الملابسات الداخلية في الحالة المغربية، استطاع حزب العدالة والتنمية الإسلامي خلال سنة 2015 تعزيز الشراكة مع السلطة التي بدأت منذ مرحلة ما بعد حراك فيفري 2011، عندما أعلن الملك المغربي محمد السادس عن حملة للإصلاحات السياسية أسفرت عن اصلاحات دستورية وانتخابات برلمانية سمحت بصعود حزب العدالة و التنمية ذو التوجه الإسلامي بقيادة الإئتلاف الحكومي، لتأتي بعدها الإنتخابات المحلية والجهوية في 4 سبتمبر 2015 لتكرس الخط العام في السياسة المغربية في استيعاب المعارضة بما فيها التيارات الإسلامية.

حيث حسب النتائج التي أعلن عنها وزير الداخلية في ختام عملية فرز الأصوات، برسم الانتخابات الجماعية التي جرت أول أمس الجمعة، احتل حزب الأصالة والمعاصرة المرتبة الأولى بـ 6655 مقعد (21.12 %) متبوعا بحزب الاستقلال بـ 5106 مقعدا (16.22 %) ، فيما حل حزب العدالة والتنمية ثالثا بـ 5021 مقعدا (15.94 %)، من ناحية أخرى، تصدر حزب العدالة والتنمية نتائج الانتخابات الجهوية، بحصوله على 174 مقعدا (25.66%) متبوعا بحزب الأصالة والمعاصرة بـ 132 مقعدا (19.47 %)، فيما حل حزب الاستقلال ثالثا بـ 119 مقعدا (17.55 %)[1].الملاحظ أن حزب العدالة والتنمية حصل على أعلى الأصوات و التي تجاوزت مليون و نصف مليون صوت مقابل مليون و 333 ألف صوت لحزب الأصالة و المعاصرة، يليه حزب الإستقلال الذي تعدى المليون صوت، كما أن نفس الحزب تحصل على الأغلبية في المدن الكبرى المغربية على غرار فاس، الدار البيضاء، الرباط و طنجة، متفوقا على حزب الإستقلال. و يمكن ارجاع هذا الفرق في المقاعد المتحصل عليها إلى طبيعة النظام الإنتخابي الذي يعطي المدن و الحواضر 20 % من المقاعد، بينما تحوز القرى و البوادي النسبة الأكبر من هذه المقاعد بحوالي 80 % .و الشكل البياني التالي يبين توزيع المقاعد المتحصل عليها بالنسبة للأحزاب الثمانية الأولى في الانتخابات البلدية.

[1] المملكة المغربية، وزارة الثقافة و الإتصال ، "**الانتخابات المحلية والجهوية ليوم 04 سبتمبر 2015**" ، تاريخ الإطلاع: 2017/06/15، على الرابط التالي: *http://www.maroc.ma/ar/content/%D8% B1-2015*

شكل رقم 07 : يبين مقاعد الأحزاب الثمانية الأولى في الإنتخابات البلدية في المغرب 4 سبتمبر 2015

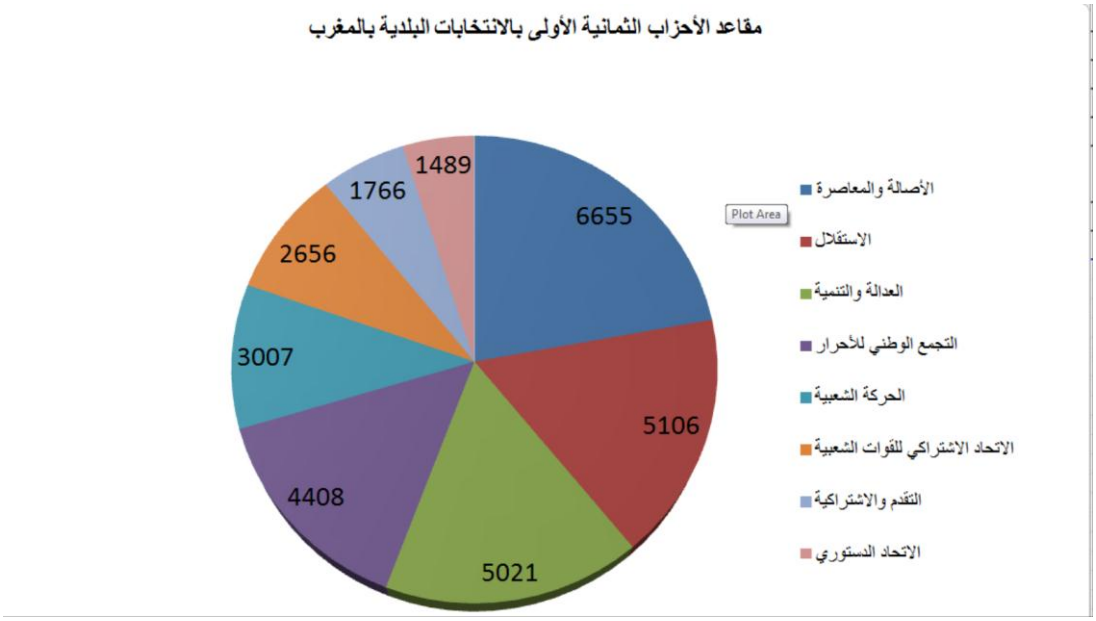

المصدر: "**مفاتيح لفهم الانتخابات البلدية والجهوية بالمغرب**" ، الجزيرة، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/9/9/%D9%85

أما في الحالة الجزائرية، فقد سبق وأن أعلن مدني مرزاق (قائد ما كان يعرف بالجيش الإسلامي للإنقاذ) في أوت 2015 عن الشروع في إجراءات تأسيس حزب جديد تحت تسمية "الجبهة الجزائرية للإنقاذ و المصالحة" بعد استفادته من العفو الرئاسي عام 2000، وهو ما اثار مجددا مسألة متعلقة بمدى قدرة النظام الجزائري على إستيعاب الإسلاميين ضمن المنظومة الحزبية الجزائرية بعد رفض الترخيص له، و هنا يمكن استحضار تصريح الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في 3 سبتمبر 2015 حينما قال أنه لا يمكن السماح لمن تلطخت أيديهم بالدماء بتأسيس حزب سياسي.

وهذه ليست المرة الأولى التي يحاول فيها قادة وكوادر "جبهة الإنقاذ" العودة إلى المشهد السياسي عبر تأسيس حزب سياسي، فقبل ذلك كان مزراق قد حاول ذلك في أكتوبر 2012 عندما أعلن تأسيس جمعية خيرية تضم عناصر "الجيش الإسلامي للإنقاذ" الذين نزلوا من الجبال، لكن مسعاه قوبل بالرفض. وقبلها بخمس سنوات كان مزراق مع رابح كبير ومصطفى كرطالي، وهم من أبرز قيادات جبهة و"جيش الإنقاذ"، قد بادروا إلى

تأسيس حزب سياسي جديد، لكنهم اصدموا بواقع سياسي رافض[1]. هذا من جهة، و من جهة أخرى بعض الأحزاب الإسلامية،خاصة حركة مجتمع السلم أقدمت على فك الإرتباط مع السلطة،حيث رفضت المشاركة في الحكومة أو الانتخابات الرئاسية في 2014،وسعت إلى المشاركة مع التيارات السياسية الأخرى اللبيرالية والعلمانية لبناء جبهة معارضة (ما عرف بتنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي) في أفريل 2014 من أجل دفع النظام الجزائري لإعادة صياغة مسار انتقالي.

في ليبيا الأمر معقد نوعا ما،بالنظر إلى وجود علاقات تداخل بين ما هو حركة إسلام سياسي و مسلح، و هو ما أدى إلى ضعف النتائج المحققة من طرف هذا التيار في الإنتخابات، خاصة حزب العدالة و البناء في الانتخابات البرلمانية في جوان 2014 أين فازت بـ 20 مقعدا من أصل 200، وشهدت هيمنة للتيارات المدنية و الفيدرالية و القومية، وهو ما دفع بالحزب على التموضع خلف ميليشيات فجر ليبيا و مصراته و المؤتمر الوطني العام و حكومة طرابلس الموازية.لقد بدا أداء التيار الإسلامي خاصة – حزب العدالة و البناء- خلال عام 2015 أكثر مرونة و براغماتية بين تقديم الدعم لقوات فجر ليبيا في صراعه المسلح مع معسكر مجلس نواب طبرق من جهة، و بين دعم جهود التسوية السلمية التي قادها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا من جهة أخرى، مما عرضه لإنتقادات حادة من طرف شركائه في غرب ليبيا، و خاصة في تحالف فجر ليبيا في مارس 2015، بعد أن شارك في جلسات الحوار الوطني، بل عن حزب العدالة و البناء كان من الموقعين على إتفاق السلام بالأحرف الأولى في مدينة الصخيرات المغربية في جويلية 2015، بخلاف دعمه لإتفاق التسوية النهائية الذي تم اعلانه في 8 أكتوبر 2015[2].

---

[1] لم تغيّر السلطة موقفها من رفض عودة الحزب المحظور، على الرغم من الواقعية السياسية التي ظلت تتعامل بها السلطات مع بقايا قيادات "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المحظورة، فاستدعتهم للمشاركة في المشاورات السياسية المتعلقة بتعديل الدستور في يونيو/حزيران 2014. وإذا كان عدد من قيادات الحزب المحظور قد قاطعوا هذه المشاورات، إلا أن مدني مزراق وافق على المشاركة، وظهر في تلك المشاورات مع رئيس ديوان الرئاسة أحمد أويحي الذي يوصف في الجزائر بالرجل الأشدّ عداوة للإسلاميين. ووصفت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية مزراق بأنه "استقبل كشخصية وطنية."للزيد أنظر في:

– يقين حسام الدين، "**عودة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"**: ورقة في صراع الجزائر؟" ، العربي، 15 أوت 2015، على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/8/30/%D8%B9% B1

[2] للمزيد حول حركات الإسلام السياسي في ليبيا أنظر في :

– هارون ي. زيلين، " **التيار الإسلامي في ليبيا**"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أفريل 2013، على الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/islamism-in-libya

– نزار كريكش، "**الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية: التحولات والمستقبل**"، مركز الجزيرة للدراسات ، 06 سبتمبر 2016، على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/09/160906083705908.html

– خالد حنفي، "**خصوصية التيار الإسلامي في ليبيا**"، مجلة الديمقراطية، مجلد : 14، العدد: 54، 2014، ص ص. 82-87.

أما في موريتانيا فالنظام هناك يراهن على سياسات المواربة مع الإسلاميين (ما بين السلطة و المعارضة) في استقرار عملية الاستيعاب السياسي، فعلى سبيل المثال خرق حزب التواصل الإسلامي ذو التوجهات الإخوانية (التجمع الوطني للإصلاح و التنمية) صفوف المعارضة المقاطعة للإنتخابات، عندما شارك في الانتخابات البرلمانية و البلدية عام 2013، و حصل على 16 مقعدا في الإنتخابات البرلمانية ليحوز على المرتبة الثانية ويتزعم المعارضة، فيما نال الحزب الحاكم (الإتحاد من أجل الجمهورية) نصف مقاعد البرلمان.

مسار الإسلاميين في موريتانيا وعلاقاتهم بالأنظمة، مدنية كانت أو عسكرية، مسار متعدد المسارب ومتنوع المنعرجات، وقد طبع العلاقةَ بين الإسلاميين في موريتانيا وبين الأنظمة المتعاقبة على الحكم الشدُّ أكثر مما طبعتها المرونة، واللافت في الخريطة السياسية الإسلامية في موريتانيا هو التنوع أحزابا وجماعات ومرجعيات، غير أن حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل"، المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، يبقى من أكثرها حضورا على مستوى الخطاب والأداء والتأثير. وعند انطلاق موجة الربيع العربي تناغم الإسلاميون مع تشكيلات المعارضة الموريتانية في الحراك المطالب برحيل نظام ولد عبد العزيز، وما إن خبا ذلك الحراك حتى عاد الإسلاميون للتقرب من النظام مشاركين دون سواهم من طيف المعارضة في انتخابات محلية وتشريعية حصلوا من خلالها على نتائج مهمة. غير أن التوجس ظل يطبع موقف السلطة من الإسلاميين في قربهم أو ابتعادهم منها. ويبقى تدبير الترقب وتسيير التوتر هما أبرز ما يميز علاقة الإسلاميين الراهنة بنظام ولد عبد العزيز، مع إمكانية الانزلاق نحو خيار المواجهة والصدام خصوصا وأن خيار التحالف والتطبيع يستبعده ماضي العلاقات والثقة المهزوزة بين الطرفين: السلطة والإسلاميين، ولا يخفى على الطرفين أن تكاليف الصدام ستكون مزعجة لهما معا[1].

ثالثا: مسارات مستقبل التحولات الداخلية المغاربية:

تفرز الأزمات الداخلية التي تعرفها الدول المغاربية خلا السنوات الأخيرة معادلة من "الضغوط المتبادلة" بين السلطة من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، والتي قد تختلف درجة حدتها من دولة إلى أخرى، فبينما يواجه الطرف الأول وهو السلطة، تحديات غير مسبوقة (من الناحية الأمنية، الإقتصادية، والديمقراطية)، بما يدفعه إلى الضغط على المجتمعات للتخلي تدريجيا عن وظائف الدولة عبر انتهاج سياسات تقشفية، فإن الطرف الثاني، أي المجتمع يستشعر وطأة تلك الأزمات، مما يجعله هو الآخر يضغط بالمقابل على السلطة، سواءا لتقليص حدة

[1] محمد سالم ولد محمد، "**الإسلاميون والسُّلطة في موريتانيا: محطات السِّجال ومحدِّدات الصراع**" ، مركز الجزيرة للدراسات، 15 ماي 2016، على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/05/160515091640542.html

سياسات الإصلاح الإقتصادية التي تنال من مستوى معيشته وقدرته الشرائية أو تدفع في اتجاه الاصلاح السياسي، كتكلفة متوقعة لتراجع النموذج المركزي للدولة المهمينة أمنيا وسياسيا وحتى تنمويا.

وبشكل عام فعلى صعيد التفاعلات الداخلية هناك اشارات على وجود قدرة للأنظمة المغاربية الحاكمة – باستثناء الحالة الليبية – على الحد النسبي من تأثير التشابك بين الأزمات، والاستعاب النسبي المتفاوت من دولة إلى أخرى، لما قد تسفر عنه سياسات الإصلاح الإقتصادي من احتجاجات اجتماعية، خاصة أنها لا تزال قطاعية و مناطقية، وحتى و إن كانت عامة –كما حدث في تونس و المغرب– [1].

في تونس، يبدو تأثير تنامي التنظيمات الإرهابية متواصلا، خاصة بعد تصاعد تأثيرات الإرهاب سياسيا و إقتصاديا، خاصة بعد مبايعة كتيبة عقبة بن نافع لتنظيم داعش، ومن جهة أخرى يبدو أن هناك قدرة للنظام السياسي التونسي على إستيعاب متوازن للإسلام السياسي وهو ما يظهر بشكل جلي في التوافق الحاصل بين حركة النهضة الإسلامية والنظام، لكن من جهة أخرى هناك الإضرابات والإحتجاجات خاصة في مناطق الجنوب. أما في الجزائر فإن هناك تأثيرات محدودة للتنظيمات الإرهابية في ظل السياسة الأمنية المحكمة المطبقة من طرف الجيش والأجهزة الأمنية الجزائرية، لكن على المستوى السياسي نجد أن معضلة الخلافة السياسية تبقى مطروحة و لها تأثيراتها على الواقع السياسي. أما في المغرب فإن هناك تأثيرات محدودة لتنامي التنظيمات الإرهابية في ظل سياسات أمنية لتفكيك الخلايا التي تستهدف التجنيد بالمناطق الفقيرة، فيما يبدو أن هناك شراكة سلطوية بين حركات الإسلام السياسي والسلطة أكثر توازنا وإستقرارا في الإنتخابات المحلية والجهوية.أما في ليبيا فإن هناك تصاعد تأثيرات ديناميات الصراع المسلح خاصة مع توطن تنظيم داعش في مدينة سرت، يحدث هذا على الرغم من أن مسودات الإتفاق الليبي انطوت على استيعاب أحزاب الإسلام السياسي تدهور معيشي بسبب الصراع المسلح وانخفاض إنتاج النفط، بكن هذا لم يمنع من وجود انشقاقات وخلافات داخل المعسكرات المتنازعة حول إتفاق أكتوبر والحكومة المقترحة.

[1] "**مشكلات مزمنة : مسارات الأزمات الداخلية في الدول المغاربية**"، التقرير الإستراتيجي العربي 2017، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، ص.239.

جدول رقم: 08: يبين الإتجاهات العامة للداخل المغاربي خلال سنتي 2015-2016

الدولة	تأثير تنامي التنظيمات الإرهابية	حدود استيعاب الإسلام السياسي	تداعيات الأزمة الإقتصادية – الإجتماعية	معضلة الخلافة السياسية	الموقف من تسوية الأزمة الليبية
تونس	تصاعد تاثيرات الإرهاب سياسيا و إقتصاديا، خاصة بعد مبايعة كتيبة عقبة بن نافع لتنظيم داعش	استيعاب متوازن و توافق بين السلطة و حركة النهضة الإسلامية	تصاعد الإضرابات و الإحتجاجات خاصة في مناطق الجنوب.	غير مطروحة	دعم لجهود التسوية السلمية.
الجزائر	تأثيرات محدودة في ظل السياسة الأمنية المحكمة.	استيعاب حزبي و إن كان مقيدا	تراجع أسعار النفط أدى إلى سياسات تقشفية و تقليص قدرة النظام على مواجهة احتياجات السلم الإجتماعي.	صراع حول خليفة الرئيس الحالي	دعم لجهود التسوية السلمية
المغرب	تأثيرات محدودة في ظل سياسات أمنية لتفكيك الخلايا التي تستهدف التجنيد بالمناطقة الفقيرة.	شراكة سلطوية شهدت توازنا و إستقرارا في الإنتخابات المحلية و الجهوية	مؤشرات إقتصادية مرتفعة لا تزال مردوديتها الإجتماعية محدودة.	-------	دعم لجهود التسوية السلمية
ليبيا	تصاعد تأثيرات ديناميات الصراع المسلح خاصة مع توطن تنظيم داعش في مدينة سرت	انطوت مسودات الإتفاق الليبي على استيعاب أحزاب الإسلام السياسي	تدهور معيشي بسبب الصراع المسلح و انخفاض إنتاج النفط	-------	انشقاقات وخلافات داخل المعسكرات المتنازعة حول إتفاق أكتوبر والحكومة المقترحة.
موريتانيا	تأثيرات قيد التشكل مع وجود بيئة محفزة للسلفية الجهادية	استيعاب جزئي و مراوحة براغماتية.	فجوة بين المؤشرات الإقتصادية و الأوضاع الإجتماعية.	جدل حول تغيير فترات الرئاسة في المادة 29 و التي تحددها بعهدتين.	دعم لجهود التسوية السلمية

المصدر: "**مآلات ثلاثية : اتجاهات التطورات الداخلية في الدول المغاربية**"، التقرير الإستراتيجي العربي 2016، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، ص.253.

المطلب الثالث: نماذج التعاون والتنسيق الأمني في غرب المتوسط

لقد عرف الاتحاد الأوروبي منذ وقت طويل بأنه أحد اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولية، ومن العوامل الرئيسية التي تضمن للاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور كبير يتناسب مع كونه قوة دولية كبيرة عدد سكانه الذي يتجاوز 500 مليون نسمة، ويحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد الصين والهند من حيث عدد السكان، ومساحته المترامية وتأثيره على النواحي الاقتصادية والتجارية والمالية، ويتجلى ذلك بالتأكيد في الشؤون الإنمائية والإنسانية، حيث تعتبر أوروبا أهم المانحين على مستوى العالم. كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات التجارية على مستوى العالم، تسهم الدول السبعة وعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما يقرب من20 % من الواردات والصادرات العالمية. ومع ذلك، وفي حين تعتبر أوروبا ذات ثقل اقتصادي كبير، فقد أُعيقت عن العمل بكامل إمكاناتها على الصعيد السياسي.

بالنسبة لكاثرين أشتون نائب رئيس المفوضية الأوروبية، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية فإن الإتحاد يأمل أن تساعدنا معاهدة لشبونة وتشكيل الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية مستقبلاً في العمل من منطلق وزن سياسي أكثر صدقا وأكبر تمثيلا. ولتحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى تشجيع مزيد من الوحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بحيث يتوفر لدينا الوزن السياسي اللازم،كما أننا بحاجة إلى صياغة استراتيجيات أكثر تكاملا حتى تكون أكثر فعالية على أرض الواقع، وذلك لتحويل تلك الإمكانيات إلى واقع ملموس"[1].

تكتسب التغييرات التي أُدخلت بموجب معاهدة لشبونة أهمية خاصة على المستوى المؤسسي. فقد أُعيدت هيكلة مجمل النظام، وأخذت تظهر للوجود توازنات وعلاقات مؤسسية مع التنفيذ الفعلي لأحكام المعاهدة، ومع إنشاء كيانات كـ"الجهاز الأوروبي للعمل الخارجي" EEAS [2]. وبالطبع أثرت تلك التغيرات على العلاقات الأورومتوسطية في مجملها وفي مستويات مختلفة. وسنحاول هنا أن نفحص التغيرات الأساسية التي أثرت على تلك

---

[1] كما أشارت كذلك كاثرين أشتون إلى أن ومن خلال ربط دوائر السياسة المختلفة على نحو ملائم، يمكننا زيادة ثقل أوروبا واكتساب نفوذ دولي أكبر. كما ستوفر الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية آليات فعالة لضمان أن تعمل التنمية طويلة الأجل وأهداف ومبادئ بناء الدول وبناء السلام على الإعلان عن الالتزامات الدولية السياسية والعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي والتأثير فيها. ولمواجهة التحديات المقبلة، أعتزم أن تكون هناك دائرة وظيفية خارجية في المستقبل القريب جدا، وستكون معنية بتوحيد النخبة من المسؤولين بدءا من مديرية المفوضية الأوروبية للعلاقات الخارجية والأمانة العامة للمجلس، فضلا عن الدبلوماسيين الممثلين للدول الأعضاء.للمزيد أنظر في:

– كاثرين أشتون، "**دول البحر الأبيض المتوسط : أولوية مطلقة لأوربا**"، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، المعهد الأوربي للبحر الأبيض المتوسط، 2010، ص.13.

[2] " **European Union External Action**", consultation date: 20/03/2018, available in: *https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/area/security-and-defence_fr*

العلاقات بشكل مبدئي. وسنكتفي بالمؤسسات السياسية الرئيسية، ولكن من المؤكد أنه فيما يتعلق بمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي سيكون تأثير معاهدة لشبونة كبيراً، حتى لو كان ذلك فقط لأن مجال اختصاص المحكمة فيما يتعلق بتأشيرات الدخول واللجوء والهجرة سيتوسع بشكل كبير، وأيضاً التغيرات التي طالت ما يخص لجنة الأقاليم والمجلس الاقتصادي الاجتماعي ستؤخذ في الاعتبار.

كان و مازال البحر المتوسط من أهم محاور العلاقات الدولية لقرون عديدة، إلا أنه فقد أهميته لصالح المحيط الأطلنطي ثم المحيط الهادي، فهل يمكن له في مطلع القرن الحادي والعشرين أن يستعيد دوره، إن لم يكن كما في السابق، فليكن على الأقل دوراً أساسياً في التوازنات الدولية؟ حوض المتوسط هو الآن منطقة توترات شديدة، ومنَ المحتمل أن تكون الأكثر تزلزلا واضطراباً على مستوى العلاقات الدولية. كذلك فإن الصراعات الإقليمية – ذات عنف متراوح، رغم استمرار بعضها وتفاقمه– إلا أن تأثيراتها تتجاوز ضفتي المتوسط: تنافس المغرب/الجزائر وصراع قبرص/تركيا وبالطبع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي تظل مركزيتهً قائمة[1]. ومن ناحية أخرى فإن المتوسط قد صار معبراً لاستراتيجيات اللاعبين الدوليين وبصورة خاصة الولايات المتحدة، وذلك لوجود بعض بؤر تحدي الطاقة به (كالجزائر وليبيا)، ولقربه المباشر من (بلاد الخليج العربي). وفي النهاية فإن بلاد الضفة الجنوبية شهدت و مازال توترات داخلية حادة بسبب ضعف شرعية أغلبية أنظمتها والانسداد السلطوي المتعلق بذلك. وهو ما يفسر راديكالية حركات المعارضة بها التي نادراً ما تستطيع التعبير عن نفسها بشكل شرعي، والحراك العربي الذي شهده المنطقة نهاية 2010 و 2011 هي برهان على ذلك.

إذا ما نظر إلى انتشار الأسلحة النووية على أنه تهديد للأمن في هذه المنطقة، فقد وضع هذا التهديد في إطار صراع جنوبي داخل المنطقة الناجم عن التصعيد العسكري، حيث في بلدان المغرب العربي فقد شاركت في مواجهات عسكرية متقطعة ومعزولة، وخاصة بعد الاستقلال، وهذه المواجهات تخللت العلاقات المغاربية حتى النصف الأول من الثمانينيات، كما أن معظم هذه النزاعات والتوترات الإقليمية بعد الاستقلال كانت بين الجزائر وتونس، بين ليبيا وتونس، وبين الجزائر والمغرب وأغلبها تم حلها من خلال اللجوء إلى محكمة العدل الدولية (في حالة تونس ليبيا) أو بالاتفاقات السلمية (بين المغرب والجزائر والجزائر وتونس) ، لكنها لم تصل أبدا إلى الحرب الشاملة، أو أي شيء مماثل في شدة وقوة التحمل في شاكلة الحرب بين إيران والعراق (1980-1988)، على

[1] ديدييه بيون Didier Billion و باسكال بونيفاس Pascale Boniface ، **"البحر المتوسط والجيواستراتيجيا العالمية"**، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، المعهد الأوربي للبحر الأبيض المتوسط، 2011، ص.80.

سبيل المثال، وكانت أقرب دول المغرب العربي إلى هذا الوضع هي المواجهة العسكرية بين المغرب والجزائر خلال "حرب الرمال" في عام 1963.

وبعد ضم المغرب الصحراء الغربية في عام 1975، استمرت العلاقات بين الرباط والجزائر، على كل حال فإن احتمال نشوب نزاع عسكري داخل المنطقة يبدو أكثر وضوحا فيما يتعلق بنزاع الصحراء الغربية[1].وما زالت مسألة الصحراء الغربية هي المصدر الرئيسي لأي مواجهة عسكرية محتملة في المغرب العربي، حيث أن الصراعات العسكرية عموما تقتصر على فترة ما بعد الاستقلال، ويبدو أن احتمال اندلاعها في المستقبل في شكل حرب صريحة بعيد جدا. وأدى إنشاء اتحاد المغرب العربي إلى تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين المغرب والجزائر في عام 1989؛ ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أي اعتراف من جانب الجزائر، أو أي بلد مغاربي آخر، بالمطالبات المغربية بشأن الصحراء الغربية. ولم يطرأ تحسن كبير على الاحتراب النسبي للعلاقات بين الرباط والجزائر في عام 1988 ووقف إطلاق النار بين جبهة البوليساريو والمغرب في عام 1991، بل إن كل ما فعله هو تحويل الصراع في الصحراء الغربية أكثر نحو القطاع السياسي حيث تم البحث عن تسوية سياسية.

وقد أثرت هذه التوترات في قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية في مناسبات مختلفة، فعلى سبيل المثال، بالنسبة للجزائر فإن عمليات حيازة الأسلحة و التزود بها كانت استجابة للحالة المحلية وتصميما على مكافحة الإرهاب، ومع ذلك، فإن استحواذ الجزائر عليها غالبا ما اعتبر خطوة استفزازية من جانب الرباط ولم تتوقف أبدا عن إثارة الشكوك والشكاوى في المغرب بشأن تأثير الأمن في المنطقة.فعلى سبيل المثال أحدثت صفقة الأسلحة الجزائرية مع روسيا لشراء 22 طائرة من طراز سو-24 وكذا قاذفات قنابل تكتيكية في 2001 ومع الجمهورية التشيكية لشراء 17 طائرة من طراز L-39 ألباتروس دون سرعة الصوت في ديسمبر من نفس العام ارتباكا كبيرا واضحا لدى المغرب واعتبر أنه من الصعب تبريرها فيما يتعلق بمكافحة العنف السياسي الإسلامي في الجزائر نفسها.

إن نزاع الصحراء الغربية، حتى عندما يتم حله في نهاية المطاف، سيظل على الأرجح تترتب عليه آثار أمنية حرجة بالنسبة للوضع السياسي والعسكري المحلي في كل من المغرب والجزائر. وتثير نهاية النزاع في الصحراء الغربية تساؤلات فيما يتعلق بإعادة نشر الوحدات المغربية المتمركزة في الصحراء الغربية في المستقبل والقوات الجزائرية

[1] Michel Roussel, "**Les conflits interessant la Mediterranee occidental**," Cahiers du CEDSI, N°. 12 (1992), PP. 53-57

المتمركزة على الحدود الجنوبية مع المغرب لحماية الحدود، ويجب أن تكون مسألة تسريح هذه القوات على نطاق واسع مدعاة للقلق في هذين البلدين.

وبالاضافة إلى النزاعات الاقليمية حول الصحراء الغربية، كان المغرب واسبانيا يتورطان بشكل متقطع في المواجهات حول سبتة ومليلة، وإن كانت أقل حدة، من الجانب المغربي، تم السكوت على صمت الجزيرتين في كثير من الأحيان ضد موقف إسبانيا المحايد تجاه الصحراء الغربية. وعلى الرغم من أن الرباط ومدريد قد اتفقا على عدم السماح بأي تصعيد بينهما حول هذه المسألة، فإن استضافة إسبانيا في إشبيلية لمؤتمر المنظمات الأوروبية المؤيدة لجبهة البوليساريو في أكتوبر 2001 ساهمت في تدهور العلاقات بين البلدين، وقد تأثرت سلبا مما دفع الرباط إلى استدعاء سفيرها لدى مدريد في وقت لاحق من ذلك الشهر، كما أدى تعليق عدد من الاتفاقيات بين البلدين.

وإذا كان الاستقرار الإقليمي هو الخطر في المغرب العربي، فإن التهديد به قد يحدث نتيجة للتأثير المتنوع الذي يمكن أن يترتب على الزيادات المستمرة في الإنفاق العسكري على الاقتصاد والسياسة في كل بلد، بدلا من أن تكون نتيجة لحالة شديدة المواجهة العسكرية المباشرة التي تنطوي على بعضها. إذا كان هناك أي تهديد،لتبني الحجة الاقتصادية التي تسيطر على خطاب الأمننة في معظم القطاعات، فإنه من المرجح أن ينجم عن تأثير تكلفة الإنفاق الدفاع على الاقتصادات الجنوبية.

يتجلى السؤال الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط بطرق متنوعة، حيث تواجه بلدان المغرب العربي مشاكل اقتصادية جزئياً بسبب المواقف الحمائية للاتحاد الأوروبي (خاصة في القطاع الزراعي) ، فضلاً عن عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الداخلي والشكوك الناجمة عن التغيرات التي تحدث سياسياً. ومن ناحية أخرى، تضيف الهجرة بأشكالها القانونية وغير القانونية صبغة اجتماعية / اجتماعية لمسألة الأمن في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل المجتمعية الناشئة في الدول الأوروبية نتيجة لذلك. تبدو الحالة محملة باحتمالات التصاعد التفجيري، وهنا تزايدت الحاجة إلى التعاون بين الجانبين في سبيل تحقيق الاستقرار في المنطقة بشكل تدريجي لتصبح حاسمة للأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط بشكل عام.

لا بد هنا من التذكير أن منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط يمكن أن ينظر إليها على أنه منطقة بدأت في تطوير سمات مميزة للمركبات الأمنية من حيث ديناميكيات الأمن التي تلعب دورًا فيها – خاصة فيما يتعلق التفاعلات (الإيجابية والسلبية) القائمة بين المغرب العربي وجنوب غرب أوروبا، وخاصة في ضوء جدول الأعمال الذي نشأ عن نهاية الحرب الباردة، في أعقاب حرب الخليج والتطورات التي تحدث داخل الاتحاد الأوروبي، وتتمثل

الفرضية الأساسية في أن التفاعلات الأمنية والترابط القائم في غرب البحر الأبيض المتوسط تستدعي التحقيق في هذه المنطقة من حيث كونها مركب أمني، يضم شمال إفريقيا وجنوب غرب أوروبا كمركبين فرعيين ينتميان إلى الشرق الأوسط على التوالي على مستوى عال من الأمن، والاتحاد الأوروبي كمركب أمني على مستوى أعلى. وبالتالي، فإن زعمنا هو أن غرب البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يعمل كحلقة وصل بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط كمجموعتين أساسيتين، ومن ثم هناك من يصفه بأنه مركب أمني للاتصال*.

إن السمة الأساسية لتحديد المركب الأمني هي قدرة الدول على إدراك أمنها كمسألة مشتركة مترابطة، ثم تقديم تصور أمني مقترن بجذور ثقافية وتاريخية وجيوسياسية أخرى، بالإضافة إلى القرب الجغرافي كمعايير لتحديد المركبات الأمنية، تبدو هذه المعايير كافية إلى حد كبير لتحديد غرب البحر الأبيض المتوسط كمركب أمني، حيث عادة ما يتم تعزيز الترابط الأمني ويتضح بشكل جلي من خلال القرب الجغرافي، والواقع أن أربعة عشر كيلومترا فقط تفصل المغرب عن السواحل الجنوبية لإسبانيا، بل ولا تزال تجري مناقشة الخدمات اللوجستية للمشروع لربط المنطقتين من خلال نفق[1]. أيضا، يمكن للمرء أن يعترف بسهولة الروابط التاريخية والجغرافية السياسية بين / وكذلك في داخل شمال إفريقيا وبلدان جنوب غرب أوروبا.حيث أن المغرب العربي متحدة ثقافياً بهويتها الثقافية واللغوية المشتركة وكذلك ذات الصلة سياسياً بتجربتها الاستعمارية المشتركة والأهداف السياسية لدولها الفردية[2] . ويبدو أن إنشاء إتحاد المغرب العربي، على الرغم من الأداء "المقعد" كمجموعة إقليمية، يتجسد في هذه الروابط، إن دول جنوب غرب أوروبا التي تنتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى عضويتها في الاتحاد الأوروبي تدعم إلى حد كبير روابطها السياسية والثقافية.

يعتبر كل من الاستعمار بالإضافة إلى الإرث الاستعماري رمزين للتفاعلات التاريخية والجغرافية السياسية التي تربط منطقة المغرب العربي ودول جنوب غرب أوروبا. أما العلاقات الخاصة، سواء من حيث الصداقة أو

---

[1] Muthiah Alagappa,"**Regionalism and Conflict Management**:**A Framework for Analysis**", Review of International Studies, 21, N°.03,1995, P. 363.

* يتميز مركب الأمن الاتصالي في غرب البحر الأبيض المتوسط بثلاث مزايا، أولاً ، يزيل الغموض الطبيعة المثالية غالباً للمركبات الأمنية باعتبارها كيانات مستقلة ذات تفاعلات أكثر تتعلق بالديناميكيات المغلقة الداخلية لأعضائها من التفاعلات الخارجية والتأثيرات. ثانياً ، إنه يؤكد على الطبيعة العلائقية القائمة بين المركبات و المركبات الفرعية التي تنتمي إلى مختلف الرتب (على مستوى أعلى ومستوى أدنى) ، وبالتالي تلبية للعلاقات الأمنية بين بلدان جنوب غرب أوروبا وبلدان شمال أفريقيا. ثالثًا ، يصطلح مصطلح الارتباط على الجانب 'غير الشرعي' الذي يجسده غرب البحر الأبيض المتوسط كمركب أمني يربط بين مركبين أمنيين متعارضين ينتميان إلى المركبات الأم القائمة بالفعل في أوروبا والشرق الأوسط.

[2] Joff .G, "**The Western Arab World**: **Background Assessment**," in : The **Middle East and Europe**: **The Search for Stability and Integration**, ed. Gerd Nonneman, PP.197-201 ,London: Federal Trust, 1993, 2nd., P.197.

العداوة، موجودة بين الجانبين، على غرار علاقات فرنسا مع الجزائر والمغرب وتونس. علاقات إيطاليا مع ليبيا؛ علاقة اسبانيا بالمغرب. كل هذه الأمور مجتمعة تؤكد حقيقة أن المنطقة تشارك بالفعل في تفاعل تاريخي وجغرافي وسياسي "ناضج"[1]. هذه التفاعلات هي براءة اختراع في البلدان المغاربية التي ما زالت ملتزمة بسياسات الاتحاد الأوروبي، على الرغم من الإنجازات المخيبة للآمال التي تم التوصل إليها حتى الآن (وجزئيا لأنها تعتبر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي أكثر مكافأة من الناحية الاقتصادية).

العنصر الغريب في المعايير المذكورة أعلاه هو العنصر الثقافي. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الاختلافات الثقافية، داخل مركب أمني، إلى تأجيج اللهب الداخلي للترابط، خاصة أن الثقافة تلبي رؤية مختلفة للعالم، والأهم من ذلك، وجود إدراك مختلف للتهديد والأمن، أوجه التشابه الثقافي ليست ضمانة لوجود وتطوير الأمن التعاوني داخل أي مركب أمني. في الواقع، على الرغم من أن الاختلافات الثقافية كانت ثانوية بالنسبة إلى النظر في المجمعات الأمنية بشكل عام، يبدو من المهم الإشارة إليها، دون أن تدفعها إلى درجة جعل غرب البحر المتوسط يظهر "خطًا" حضاريًا [2].

تبقى هذه الصعوبات وثيقة الصلة بمناقشة غربي البحر الأبيض المتوسط كمركب أمني، و يمكن العثور على أمثلة على الصعوبة الأولى في العقد الأمنية القائمة بين المغرب وإسبانيا على سبتة ومليلية، بين فرنسا والجزائر فيما يتعلق بعلاقاتهما الاستعمارية التاريخية والمهاجرين الجزائريين في فرنسا. هذه الأمثلة من التفاعلات الداخلية مع التقارب (خصوصًا الجغرافي) بين جنوب غرب أوروبا والمغرب العربي تجسد الصعوبة الثانية، بمعنى طبيعة الانصهار للحدود بين المغرب الكبير وجنوب غرب أوروبا. و تنطوي الصعوبة الثالثة على أهمية خاصة لغربي البحر الأبيض

---

[1] Roberto Aliboni, "**Collective Political Co-operation in the Mediterranean**," in: **Security Challenges in the Mediterranean Region**, ed. R. Aliboni, G. Joff and T. Niblock,London: Cass, 1996, P.55.

[2] لا ينبغي أن تعطي المعايير المذكورة أعلاه الانطباع بأن من السهل العثور على المركبات الأمنية أو تحديدها (عندما تكون واضحة بذاتها).حيث أن باري بوزان Buzan يعطي سببين رئيسيين لماذا من الصعب العثور على مركب الأمن، ويتعلق أحدها بضعف الدول المعنية ، بمعنى أن مخاوفها الأمنية يتم تسليطها داخليا نحو الأمن الداخلي ، وأن تفاعلاتها الأمنية ليست قوية بما يكفي لتوليد مركب محلي. ويرتبط السبب الآخر بالتراكب ، وهذا نتيجة لمشاركة واسعة من القوى العظمى التي تميل إلى قمع ديناميكية الأمن الإقليمي. هناك أيضا صعوبات في تحديد حدود المركبات المنشأة بوضوح. وتتعلق هذه الصعوبات بـ (1) وجود نقاط الترابط الأمني بين الدول التي يوجد فيها أرضية للتفكير فيها من حيث مركب واحد ، (2) طبيعة 'الانصهار' للحدود المعقدة ، و (3) وجود ، في حالة القرب المادي ، من الاعتماد المتبادل غير المتوازن بين المركبات الأمنية الأدنى والأعلى مستوى. للمزيد أنظر في :

-Buzan, People,**States and Fear An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era** , Harvester Wheatsheaf , 1991, PP.197-198.

المتوسط، حيث أن التفاعلات في هذه المنطقة تضم مركبين فرعيين متجاورين من مختلف الرتب، وهما بلدان جنوب غرب أوروبا والمغرب العربي كمجموعة فرعية على مستوى أعلى ومستوى أدنى على التوالي.

لقد تم قبول المغرب الكبير على مضض كمنطقة أمنية غير معقدة، بسبب ضعف نقاطه الأمنية مقارنة بالمركبات الفرعية الأمنية الأخرى في الشرق الأوسط، حيث أن المغرب العربي لديه ديناميكيات أمنية مميزة خاصة به. يمكن للمرء أن يذكر، على سبيل المثال، مسألة الأمن في الصحراء الغربية، أو تدخل ليبيا في الصراعات مع تشاد والنيجر وتداعياتها على المنطقة بأسرها، كما أثارت حالة اللااستقرار التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات مخاوف بشأن إمكانية انتشار العنف إلى المغرب وتونس، وثمة مثال آخر شكل في الماضي قلقا يمكن أن يتحول إلى عقدة أمنية وهو استبعاد ليبيا من المبادرات الأوروبية والغربية في المنطقة. وأثار ذلك بعض المخاوف من تأثير هذا الاستبعاد على تطرف النظام السابق في عهد القذافي، رغم أن هذه المخاوف بدأت في التلاشي مع إزالة العقوبات على ليبيا بعد تسليم المواطنين اللذين يشتبه في أزمة لوكربي، اسكتلندا، ودعوة ليبيا كمراقب في المؤتمر الأورو-متوسطي الثالث في شتوتغارت، ألمانيا، في 15-16 أفريل 1999.

على الجانب الآخر من غرب البحر الأبيض المتوسط، هناك بعد دول جنوب غرب أوروبا من الإضطرابات الحاصلة في دول وسط وشرق أوروبا، والتصور والخوف من التصاعد الإسلامي في منطقة المغرب العربي، ومشاكل الهجرة والجغرافيا القريب من الجنوب، كلها تسهم في دفع الطريق لدول جنوب غرب أوروبا للتحالف مع ما يسميه ستيفن م. والت Stephen S. Walt التوازن بين التهديد[1]، خاصة إذا كانت المشاكل في شمال إفريقيا تنمو وتهدد. في النظام الدولي الفوضوي، تكون الدول أكثر استجابة للتهديدات التي تكون أقرب إلى الوطن من تلك التي تنبثق من مناطق أبعد[2]، ويمكن أن تتوازن عن طريق التحالف مع الدول الأخرى الأقوى، إذا كانت قوة

---

[1] في "أصول التحالفات" يخلص "ستيفن والت" Stephen S. Walt إلى أن الدول متحالفة مع التهديدات من خلال زيادة جهودها الداخلية من أجل الحد من ضعفها. وجد أن التحالف أكثر احتمالا عندما يقترن مع القرب الجغرافي. في الواقع ، تعتمد درجة التهديد الذي قد تولده دولة أو عدد من الدول على قوتها الإجمالية ، وقربها الجغرافي ، وقدرتها الهجومية ، ونواياها العدوانية. بطبيعة الحال ، هذه التهديدات ضئيلة للغاية بالنسبة لبلدان جنوب غرب أوروبا في الوقت الحاضر. ومع ذلك ، ومع الأخذ في الاعتبار الاعتداءات العسكرية من شمال إفريقيا ، تظل التهديدات الأخرى محسوسة ، خاصة فيما يتعلق بتصاعد العنف والهجرة. للمزيد أنظر في :
. Stephen S. Walt, **The Origins of Alliances**, Ithaca & London: Cornell University Press, 1987,P. 265.

[2] تم التعبير عن هذا المنطق بشكل دقيق من طرف :
John J. Mearsheimer's "**Back to the Future**: **Instability in Europe after the Cold War**" in **The Perils of Anarchy**, **Contemporary Realism and International Security**, **An international Security Reader**, eds. Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller, Massachusetts: The MIT Press, 1995,PP. 87-129

أضعف – أو قوى– أكثر ضمن هذا النمط من التفكير[1]، ستكون دول جنوب غرب أوروبا أكثر اهتماما بما يحدث في جنوبها مما هي حول موجات الهجرة من دول أوروبا الشرقية، على سبيل المثال.

على الرغم من الاندماج المستمر للاتحاد الأوروبي، لا سيما على المستوى السياسي، هناك اتجاهات نحو إعادة (تأميم) السياسات الأوروبية الخارجية والأمنية الوطنية. في واقع الأمر، هناك بعض الأولويات الأمنية التي لا تزال هي المجالات الأكثر حيوية في الدولة القومية، حيث لا تغير السياسة الأوروبية المشتركة للأمن الخارجي (CFSP) شيئاً تقريباً في هذا الصدد، ولا تزال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنظر إلى CFSP "كخيار واحد من بين الخيارات الأخرى، التي يجب استخدامها أو تركها جانباً وفقاً للظروف"[2]. فيما يتعلق بمنطقة المغرب العربي، فإن الاتحاد الأوروبي منقسم بين وجهات النظر الجنوبية والشمالية، وليس إلى حد كبير من حيث الأهداف التي يجب تحقيقها و من حيث وسائل تحقيقها[3].

كما ذكرنا من قبل، فإن أحد العناصر الأساسية في السياق التفاعلي للمركبات الأمنية هو زيادة الكثافة. الكثافة هي مفهوم محايد تتوقف قيمته (التعاون أو النزاع) على الإجراءات التي تتخذها الأطراف المعنية في التفاعل والترابط، ويتطلب الحفاظ على الأمن أن تكون الكثافة المرتفعة مصحوبة بتفاعل سياسي متزايد وتعاون في جميع قطاعات الأمن. أي، لكي يكون تأثير الكثافة إيجابيا، فإنه يتطلب استمرار وتوطيد التفاعل وكذلك التفكيك البناء للترابط المفضي إلى علاقة أكثر توازنا، وما يثير الاهتمام بشكل خاص حول الكثافة في غرب البحر الأبيض المتوسط هو أنه ينطوي على ترابط غير متوازن بين مركب فرعي أمني أعلى مستوى في جنوب غرب أوروبا ومركب فرعي أمني منخفض المستوى في منطقة المغرب العربي، حيث إن الطبيعة غير المتوازنة للترابط كمنتج للكثافة واضحة لأنها تنطوي على كيانات غير متساوية ومختلفة في جميع قطاعات الأمن، وهنا تعتبر المركبات الفرعية عالية

---

[1] Walt, "**Alliance Formation and the Balance of World Power**," in: **The Perils of Anarch**, **The Perils of Anarchy**, **Contemporary Realism and International Security**, **An international Security Reader**, eds. Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller, Massachusetts: The MIT Press, 1995 ,P.214.

[2] Jacques Santers, cited in John Peterson, "**Introduction**: **The European Union as Global Actor**," in *A Common Foreign Policy for Europe? Competing Visions of the CFSP*, ed. John Peterson and Hele Sjursen, London and New York: Routledge, 1998,PP.3-17.

[3] لتحليل أكثر تفصيل للاختلافات بين وجهات النظر الجنوبية والشمالية لمنطقة المغرب العربي والشراكة الأورو–متوسطية، أنظر في :

Richard Gillespie, "**Northern European Perceptions of the Barcelona Process**," Revista CIDOB d'Afers Internacionals,N°. 37/1997, "**Estabilidad y conflictos en el mediterraneo**" ,consultation date:16/04/2018,available in: *http://www.cidob.es/Castellano/Publicaciones/Afers/gillespie.html*

المستوى قوية من حيث الاقتصاد والاستقرار السياسي والعسكري، فيما تعتبر المركبات الفرعية ذات المستوى الأدنى "سلبية" من حيث التهديدات التي تمثلها سياسيا من خلال عدم الاستقرار السياسي الداخلي، واجتماعيًا / اجتماعيًا عبر نموها الديموغرافي والفقر والهجرة. والأهم من ذلك، مع قرب جغرافي، يصبح تأثير الكثافة مرئياً لأن انتشار المشاكل والتهديدات عبر الحدود يصبح أمراً سهلاً، وبالتالي يصعب تسخيره. وهذا واضح الآن في موجات المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين السياسيين والصعوبات التي يخلقونها للحكومات من كلا جانبي غرب المتوسط.

إن التحكم في الأسلحة والضمانات المتراكمة جنباً إلى جنب مع الدور الذي يلعبه حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية في هذا الصدد يشكلان نقاطاً أمنية رئيسية في القطاع العسكري. وكثيرا ما يذكر الهجوم الصاروخي الليبي لعام 1986 على جزيرة لامبيدوسا الإيطالية كمثال على التهديدات المستقبلية الناجمة عن انتشار الأسلحة التقليدية[1].يؤكد أليبوني Aliboni أن تضامن أوروبا الجنوبية قد يظهر على وجه التحديد في القطاع العسكري، في الواقع، أصبحت المؤسسات العسكرية الأوروبية أكثر حساسية لقضية انتشار الأسلحة التقليدية، وهنا تم تقديم أول اقتراح للتعاون في غرب البحر الأبيض المتوسط في أكتوبر1991من قبل وزير الشؤون الخارجية البرتغالي بعد اجتماع 5 + 5 في الجزائر العاصمة، ونتيجة لذلك، طلب وزراء الاتحاد من المجموعة الفرعية المتوسطية البدء في التحقيق في مسألة تطوير الاتصال مع البلدان المغاربية.

من أهم العوامل التي تسهم في الارتباك المحيط بمفهوم المتوسط هو نقص التماسك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة، كما تكمن الصعوبات في تطوير ترتيبات الأمن الإقليمية في البحر المتوسط في جزء من مشكلات التعريف والنطاق، حيث إن الطابع المتعدد الأبعاد للبيئة الأمنية للبحر الأبيض المتوسط يعود في جزء كبير منه إلى الاهتمام المتزايد بمنطقة البحر الأبيض المتوسط من جانب الدول الفردية والمنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية. في الواقع، لقد شهدت العديد من التعهدات التعاونية بين الأقاليم منذ انهيار جدار برلين، وهي تشمل عملية برشلونة في الاتحاد الأوروبي، وعملية السلام في الشرق الأوسط، ومبادرات حوض البحر المتوسط، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحلف شمال الأطلسي، حيث إن الهدف طويل الأجل المشترك بين جميع شركات التعاون هو خلق مناخ للعلاقات السلمية والمكافئة للطرفين في منطقة البحر المتوسط.

على الرغم من التطورات الإيجابية في البيئة الإستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة، فإن أمن الدول المشكلة لحلف شمال الاطلسي لا يزال عرضة لمجموعة واسعة من المخاطر العسكرية وغير العسكرية التي تعد متعددة

[1] Ghassane Salam, "**Torn between the Atlantic and the Mediterranean**: **Europe and the Middle East in the Post–Cold War Era**," in: **The Middle East and Europe**, fn.,P. 3.

الاتجاهات ويصعب التنبؤ بها. وتشمل هذه المخاطر عدم اليقين، وعدم الاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية وحولها وإمكانية حدوث أزمات إقليمية في محيط الحلف، والتي يمكن أن تتطور بسرعة[1]. تواجه بعض الدول في المنطقة الأوروبية الأطلسية وحولها صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة،و كذا تنامي التنافسات العرقية والدينية، والنزاعات الإقليمية، قد تؤدي الجهود غير الكافية أو الفاشلة في الإصلاح وإساءة استخدام حقوق الإنسان وحل الدول إلى عدم استقرار محلي وحتى إقليمي. وقد يؤدي التوتر الناتج إلى الأزمات التي تؤثر على الاستقرار الأوروبي – الأطلسي ومعاناة إنسانية و امكانية اندلاع نزاعات مسلحة.

يعكس المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي، الذي وافق عليه رؤساء دول وحكومات الحلف في قمة واشنطن في أفريل 1999، التزام الحلف بنهج واسع للأمن، والذي يعترف بأهمية العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى البعد الدفاعي الذي لا غنى عنه، ويشكل هذا النهج الواسع الأساس الذي يقوم عليه التحالف لإنجاز مهامه الأمنية الأساسية بفعالية، في حين يزيد من جهوده لتطوير التعاون الفعال مع المنظمات الأوروبية والأوروبية الأطلسية الأخرى وكذلك مع الأمم المتحدة. يتمثل الهدف الجماعي في بناء بنية أمنية أوروبية تكون مساهمة الحلف في أمن واستقرار المنطقة الأوروبية الأطلسية، ومساهمة هذه المنظمات الدولية الأخرى مكملة ويعزز بعضها البعض، سواء في تعميق العلاقات بين الدول الأوروبية الأطلسية أو في إدارة الأزمات.

تتمحور مساهمة الحلف في بنية الأمن هذه حول ست مهام أساسية: الحفاظ على الرابط عبر الأطلسي، الحفاظ على القدرات العسكرية الفعالة الكافية للردع والدفاع وتحقيق المجموعة الكاملة من مهمتها؛ تطوير الهوية الأوروبية للأمن والدفاع في داخل التحالف؛ القدرة الشاملة على إدارة الأزمات بنجاح؛ استمرار انفتاحها على الأعضاء الجدد؛ ومواصلة السعي إلى الشراكة والحوار والتعاون مع الدول الأخرى.هذه المهمة الأخيرة ذات أهمية خاصة من خلال سعيه الحثيث للشراكة والحوار والتعاون، يعد التحالف قوة إيجابية — من منظور الدول المشكلة له – في تعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة الأوروبية الأطلسية. فمن خلال التوعية والانفتاح، يسعى التحالف إلى الحفاظ على السلام ودعم وتعزيز الديمقراطية، و المساهمة في الرخاء والتقدم، وتعزيز الشراكة الحقيقية مع الدول الأوروبية الأطلسية وفيما بينها. من الأهمية بمكان التأكيد على أن هذا يهدف إلى تعزيز أمن الجميع، ولا يستثني أحدا، ويساعد في التغلب على الانقسامات والخلافات التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار والصراع.

[1] Alberto Bin ," **The Security Dialogue Towards the Mediterranean**" ,Revista CIDOB d'Afers Internacionals,N°. 49, NUEVOS RETOS PARA LA SEGURIDAD EUROPEA ,mayo 2000,P.79.

في الواقع، جعل المفهوم الاستراتيجي الشراكة مهمة أمنية أساسية وهذا الدور المركزي للشراكة هو انعكاس لواقع متطور، أين تتطلب البيئة الأمنية المعقدة مقاربات تعاونية، وهنا لقد تصرف حلف شمال الأطلسي تماشيا مع هذا المنطق منذ نهاية الحرب الباردة. ويعتبر كل من مجلس الشراكة الأوروبي الأطلسي (EAPC) ، برنامج الشراكة من أجل السلام (PfP) ، والمجلس المشترك الدائم (PJC) مع روسيا، ولجنة حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا (NUC) ، وبالطبع، الحوار المتوسطي من بين الأدوات المتاحة الآن لاستخدامها من قبل الحلفاء والدول الشريكة[1].

في السنوات الأخيرة، حدث تحول جوهري في البيئة الأمنية المتوسطية. لقد وفرت نهاية الحرب الباردة والتقدم – وإن كان بطيئًا وغير متساوٍ – في عملية السلام في الشرق الأوسط بيئة ميمونة لتعزيز العلاقات الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ونتيجة لذلك، أصبح البحر المتوسط في النهاية يُنظر إليه على أنه منطقة أمنية على أساس أهليته الخاصة، بحيث يتم التعامل معه دون وجود حواجز فكرية أو أيديولوجية. واليوم، ينظر حلف شمال الاطلسي إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة ذات ديناميكاتها وتحدياتها المحددة، ومع إمكانات غير مستغلة إلى حد كبير للحوار والتعاون في المسائل الأمنية، وفي هذا الصدد، كان أحد أهم جوانب إعادة توجيه الحلف في بيئة الأمن بعد الحرب الباردة هو القرار الذي اتخذه وزراء خارجية التحالف في ديسمبر 1994 لإنشاء منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن الحوار المتوسطي للحلف مع ستة بلدان متوسطية غير أعضاء فيه على غرار مصر وإسرائيل والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس ينظر إليه على أنه ليس رد فعل على أي حدث أو تهديد معين، بل هو جزء من النهج التعاوني الشامل للأمن تجاه حلف شمال الاطلسي، حيث إنها تنبع من إدراك أن الأمن في أوروبا كلها مرتبط بالأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وعلى هذا النحو، هو عنصر مهم في سياسة التحالف من التوعية والتعاون.وفي قمة واشنطن في أبريل 1999، قرر رؤساء دول وحكومات الحلف تعزيز كل من الأبعاد السياسية والعملية للحوار، وتشمل التحسينات زيادة وتيرة المناقشات السياسية بين ممثلي دول حلف شمال الاطلسي ودول الحوار المتوسطي، بالإضافة إلى توفير فرص إضافية لاجتماعات السفراء، بما في ذلك المؤتمرات

[1] بالنسبة للحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي حسب ألبرت **بان فإن** Alberto Bin " مع ذلك ، سيحتفظ هذا الحوار بأن لديه إمكانات هائلة لتشكيل البيئة الأمنية في البحر المتوسط على المدى الطويل. وأود أيضا أن أؤكد أنها أظهرت بالفعل بعض هذه الإمكانات ، وليس أقلها مشاركة بعض شركاء الحوار المتوسطي في قوة التنفيذ / قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والآن ، قوة كوسوفو في كوسوفو. أنا أزعم ، علاوة على ذلك ، أن أحد العوامل الرئيسية في تطور البيئة الإستراتيجية في البحر المتوسط سيكون المستقبل من نهج حلف شمال الأطلسي نفسه إلى المنطقة والدول الفردية في ذلك" .للمزيد أنظر في :

Alberto Bin , **The Security Dialogue Towards the Mediterranean**, **Op**.**cit**,P.80.

والحلقات الدراسية حول الحوار المتوسطي. وفي هذا الصدد، تم تشجيع كل من دول الحلف ودول الحوار المتوسطي على تنظيم مثل هذه الأحداث مثل مؤتمر روما في نوفمبر 1997 ومؤتمر فالنسيا في فبراير 1999.

وبالتالي، في إطار تطوير التعاون مع البلدان الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، يجب أن يكون الحلف حساسًا للسياق المحدد الذي سيحدث فيه هذا التعاون. بعبارة أخرى، ما يمكن أن ينجح في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية قد لا يعمل بالضرورة – على حد سواء – على طول حافة جنوب البحر الأبيض المتوسط. في حين أن بعض عناصر الشراكة من أجل السلام قد تكون قابلة للتطبيق على البحر الأبيض المتوسط، فإن عدم التجانس النسبي للمنطقة يتطلب حلولا منفصلة ومحددة مناسبة للمنطقة. في الوقت نفسه، سيتأثر مستقبل الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي إلى حد كبير بالتطورات في محفلين إقليميين آخرين، وهما عملية برشلونة الأوروبية وعملية السلام في الشرق الأوسط، كلاهما يهدف إلى تعزيز الاستقرار وتحسين التعاون الأمني في المنطقة، كما إن نجاح أو فشل هاتين العمليتين المختلفتين سيكون له تأثير كبير على المنطقة ككل. وبالتالي، فإنه من مصلحة جميع الحلفاء أن يضمنوا أن كلا العمليتين على قيد الحياة وأن تعمل بشكل جيد إذا أريد أن تكون جهود بناء الجسور الخاصة بحلف شمال الأطلسي ناجحة.

يربط نهج الاتحاد الأوروبي "الشامل" للأمن في البحر الأبيض المتوسط بين التحرر الاقتصادي، وتعزيز الديمقراطية، والتعاون الاجتماعي، والأهداف الاستراتيجية. من الناحية العملية، فشل الاتحاد الأوروبي في التنفيذ الكامل لالتزامه المعلن بمهاجمة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في البحر المتوسط، فعلى الرغم من القيود المفروضة على سياسة الاتحاد الأوروبي، فإن الانتقادات الموجهة للشراكة الأورو–متوسطية قد فشلت بشكلٍ كافٍ في الاعتراف بالتطور في النهج الأوروبية للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

في فلسفة الاتحاد الأوروبي الجديدة، ينظر إلى الأهداف الأمنية والسياسية على أنها تتمحور حول المركزية الجديدة الممنوحة لتعميق الروابط الاجتماعية والاقتصادية عبر البحر الأبيض المتوسط، ويتدفق هذا من ادعاء صانعي السياسة بأنهم ينظرون إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط على أنه يقدم تحديات أمنية أكثر من كونها تحديات أمنية قاسية، مع وجود تهديدات للاستقرار مستمدة أكثر من التوترات الاقتصادية والاجتماعية والضعف من القوة العسكرية للمنطقة أو أي عداء فطري وعدواني من جانب من مجتمعات البحر المتوسط، ويُنظر إلى الالتزام الذي تم التعهد به في الشراكة الأورو–متوسطية لتأسيس منطقة تجارة حرة أورو–متوسطية بحلول عام 2010 كوسيلة لتوليد النمو وتشتيت القوة الاقتصادية والسياسية.

لقد كانت سياسة التوسع من أكثر أدوات الاتحاد الأوروبي فعالية عندما يتعلق الأمر بتصدير المؤسسات الأوروبية والقيم والمعايير إلى الدول المجاورة، ومع تزايد الإجماع على أن عملية توسع الاتحاد قد كادت وصلت حدودها الجغرافية الطبيعية، وهذا الأسلوب هو محدود اليوم. ومع ذلك،و حتى بدون وجود حافز لعضوية ملموسة خارج الاتحاد الأوروبي، يتمتع هذا الأخير بعدد من الأطر السياسية الثنائية والمتعددة الأطراف لنشر قيمه ومؤسساته خارج نطاق الأراضي الأوروبية، حيث إن البعد الخارجي المهمل في أوروبا،يستند إلى اختلاف مؤسسات الحكم، والأعراف والهويات، ويمكن أن يسمح للاتحاد بممارسة نفوذ كبير في السياسات الإقليمية والدولية. في علاقاته مع دول جنوب المتوسط، يسعى الاتحاد هنا إلى تصدير مبادئه ومعاييره وحتى نموذجه الخاص للتكامل الإقليمي في الخارج، وهنا يحاول دعم إطار متعدد الأطراف وتبني أنماط أوروبية في المنطقة ويشجع على إحداث تغييرات هادفة في الإطار المؤسسي الإقليمي، حتى انه لا يفتخر بهياكل مؤسسية مستقرة ومزدهرة فحسب ، بل يعتبر المشروع الأوروبي أنجح مثال على التكامل الإقليمي في العالم، ونموذجها للتنظيم والحوكمة الذي يمكن أن يوفر حلولاً جذابة لمنطقة البحر المتوسط.

من جهة أخرى يشكل الإطار الجديد لسياسة الجوار الأوروبية هو مزيج من التعاون والحوار الثنائي ، على أساس اتفاقيات الشراكة القائمة وخطط العمل الفردية المتفق عليها بشكل مشترك والتي يحدد فيها الاتحاد الأوروبي والشركاء المختارون في الجوار مجموعة من الأولويات تغطي عددًا من المجالات الرئيسية لاتخاذ إجراءات محددة. فإنه يوفر لكل دولة متوسطية واحدة إمكانية ترقية علاقاتها بشكل فردي إلى الاتحاد الأوروبي، تلك الدول الملتزمة بالقيام السياسية والاقتصادية، وتتفاوض الإصلاحات على خطة عمل خاصة بالبلدان ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي وتوافق على أهداف مشتركة[1]. يجب أن تستفيد دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من تكامل أوثق مع الاتحاد الأوروبي في مقابل إحراز تقدم ملموس يدل على المشاركة في القيم والتنفيذ الفعال للإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية، بما في ذلك مواءمة التشريعات مع الأحكام المكتسبة.

ومع ذلك، فإن قوة الاتحاد الأوروبي التحويلية في الجوار كانت متدنية وانجازات السياسة مختلطة منذ إطلاق سياسة الجوار الأوروبية في عام 2004، وظل السجل المتعلق بالديمقراطية والحريات المدنية ضعيفًا في المنطقة وتم تحقيق المزيد في المجال الاقتصادي، لاسيما التجارة والتقريب التنظيمي، مما هو عليه في مجال الحكم

[1] Moritz Schneider, **« Europeanization beyon the EU**: **The dynamics of EUROPEANIZATION in the Southern OUTHERN Mediterranean partner states** », Centre international de formation européenne , « L'Europe en Formation », 2010/2 , N. 356 , P.8.

الديمقراطي، كما ان هناك أيضًا عواقب منطق التنفيس في سياسة الجوار الأوروبية، في حين أن المغرب والأردن استغلوا استخدام خطة العمل وأحرزوا بعض التقدم في إصلاح الأنظمة السياسية والقانونية، فإن دولاً أخرى مثل الجزائر وليبيا وسوريا ومصر تظهر تباطؤًا في تنفيذ الإصلاحات في مجال الدمقرطة و الحريات وحقوق الإنسان[1].

بشكل عام، يمكن تصنيف سياسة الجوار الأوروبية على أنها سياسة ارتباطية منخفضة المصداقية لأنها تستبعد صراحة منظور العضوية لدول سياسة الجوار، ولا تضع معايير سياسية عالية للمشاركة،كما انها تعتمد على تنسيق لا يمكنه تكرار حافز الإصلاح للتوسع حتى يشمل لجيران الجدد، كما لا يمكن تعويض عملية التعلم الاجتماعي المهمة خلال استراتيجية التوسع في شكل تقارير مرحلية وآلية مراقبة وتقييم منتظمة على نحو كاف. وباستثناء التقارير القطرية، تفتقر سياسة الجوار الأوروبية إلى أداة اتصال مماثلة لتطوير عملية التنشئة الاجتماعية بين الحكومات، في حين أن آفاق العضوية في الاتحاد الأوروبي تمثل الآلية الأكثر فعالية التي يمكن للاتحاد من خلالها تحقيق أهداف سياسته الخارجية المعيارية، فإن سياسة الجوار تجاه الدول غير المرشحة تواجه بعض القيود، وكذا غياب الحوافز للتعاون من أجل وصول أكبر إلى السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي والتعاون والتكامل في بعض الحقول مقابل إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية واقتصادية .

ويمكن وصف الآليات التي يتم من خلالها تصدير عملية أوروبية بأنها تجمع بين المؤسسات العقلانية من خلال سياسات المشروطية، والمؤسسية الاجتماعية من خلال نشر المعايير والتجريد الاجتماعي، وكذا تمديد معايير الاتحاد الأوروبي والنماذج الأوروبية للنظام السياسي والمجتمع هو أداة لتشكيل العلاقات مع المحيط، إلى جانب الانتشار من مؤسسات ومعايير الاتحاد الأوروبي يجب أن تربط بين الدول المجاورة إلى أوروبا هياكل مع بعض الشروط المشروطة والقواعد الاجتماعية. قد تحدث التغييرات من خلال سياسات الشروط في المدى القصير إلى المتوسط، ولكن كلما كانت التغييرات "عميقة الجذور" التي تحدث من خلال التحول الفعلي للهوية والمصالح لا يمكن توقعها إلا نتيجة للتنشئة الاجتماعية على المدى الطويل.

نجاح النهج الأروبي وتعزيز المعايير في جنوب البحر الأبيض المتوسط فالبلدان عبر الشراكة الأوروبية – المتوسطية بعيدة كل البعد عن الموضوع، ولا يمكن تحقيق الهدف المتوقع لتشجيع التكامل الإقليمي في المنطقة، وعلى الرغم من أنه يمكن الوصول إلى بعض أوجه التشابه في الإطار المؤسسي، فإن هذه الأوجه لم تؤد حتى الآن

[1] Schimmelfennig, F., Scholtz, H, « **EU Democracy Promotion in the European Neighbourhood** » , National Centre of Competence in Research (NCCR), Challenges to Democracy in the 21st Century, Working Paper, N°. 9 ,2009: P. 24.

إلى النتائج المرجوة مثل تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية أو القانونية، أو إلى تنفيذ الإقليمية البينية، على سبيل المثال اتفاقيات التجارة الحرة بين الجنوب والجنوب بين جنوب البحر الأبيض المتوسط، يبدو أن البلدان تحاكي بشكل رمزي النمط المؤسسي للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، ولكن النجاح والفاعلية هما منخفضان إلى حد ما، يوجد لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه العديد من الأولويات المتنوعة والمتضاربة في كثير من الأحيان في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومع الشرق الأوسط والصحراء الغربية، تعاني من أخطر العقبات التي تعترض التكامل الإقليمي لاتزال دون حل، والاستعداد المشترك بين دول جنوب المتوسط لإنشاء كيان إقليمي بشكل عام منخفضة إلى حد ما.

يجمع الاتحاد الأوروبي كلاعب عالمي بين عناصر القوة الناعمة، قوة اقتصادية قوية وقوة عسكرية ضعيفة نوعا ما، لقد أثبت أنه قادر على تطوير شبكة واسعة من العلاقات الخارجية، وقد استخدم سياسة التوسع الخاصة به لزيادة أهميته كممثل دولي. من الصعب الاستيلاء على طبيعة الاتحاد الأوروبي بصفته فاعلاً دولياً أو إقليمياً في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع محاولاته نشر سياسته الخارجية من خلال آليات مختلفة تقوم على أساس "القوة الناعمة" المعيارية وعناصر القوة الهيكلية[1]. في حقيقة الأمر لم تنجح عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية في إصدار السياسة الخارجية المعيارية للاتحاد الأوروبي، حيث مازالت تنظر العديد من البلدان العربية إلى السياسات الأوروبية تجاه منطقة البحر المتوسط بكثير من الشك، كونها غالباً ما تهدف إلى متابعة مصالح الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من أن خطاب هذا الأخير حول تعزيز الديمقراطية والتحرير السياسي غير كافيين بسبب الأولويات المتنافسة، إلا أن الشواغل الاقتصادية والأمنية الخاصة تبقى مهيمنة وتحقق المزيد من التقدم في التحرير الاقتصادي، أكثر من المجالات السياسية أو القانونية، وبالتالي فإن حقيقة أن المجال الاقتصادي كان المحرك الرئيسي للعملية يدعم المنطق القائل بأن أوروبا كانت تستخدمه في الغالب كأداة لتعزيز القوة الهيكلية الأوروبية في المنطقة.

في المغرب العربي والشرق الأوسط، تتبع الحكومات الأوروبية استراتيجية مزدوجة في مكان ما بين مفهومي السياسة الواقعية Realpolitik و السياسة المثالية Idealpolitik. لقد أثبت الاتحاد الأوروبي حتى الآن أنه غير قادر على الالتزام باستراتيجية واحدة، وهي إما تعزيز صورته كقوة معيارية من خلال العلاقات بين الاتحاد الأوروبي

[1] Bonvicini, G. , « **The European Neighbourhood Policy and its Linkage with European Security** », In: Tassinari, Joenniemi, Jakobsen (eds), « **Wider Europe**. **Nordic and Baltic Lessons to Post-Enlargement Europe** », Copenhagen : Danish Institute for International Studies DIIS, P. 21.

ومنطقة البحر الأبيض المتوسط أو متابعة مصالحه السياسية والاقتصادية في المنطقة[1]. كما يحدد تطور الجغرافيا السياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط مستوى التكامل مع الاتحاد، حيث لم تكن أدوات القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي كافية لجعل الاتحاد لاعباً رئيسياً في منطقة الصراع والدفع باتجاه تغيير ديمقراطي نظامي، حيث لا يزال الاتحاد مدفوعا بجدول أعمال أمني يحكم على أفضل وجه من خلال تحقيق استقرار تحرير الأنظمة الاستبدادية، في سياق لا يعتبر فيه الشرط مجديًا أو غير مرغوب فيه، وهو ما قد يفسر هذا أيضًا سبب نجاح الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع المناطق الأخرى من حيث التحسين جهود التكامل الإقليمي، على سبيل المثال في منطقة الآسيان أو الاتحاد الإفريقي، لكنها فشلت في سياستها تجاه البحر الأبيض المتوسط.

في إطار الشراكة الأورو- متوسطية المطروحة، ينبغي أن يعزز التعاون الأفقي بين الحكومات الطريق إلى تكامل سياسي واقتصادي أكثر عمقاً، حيث ومنذ أن تم إنشاء هذا الإطار في عام 1995 تغيرت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه البحر المتوسط كنتيجة للمعايير الإقليمية والعالمية التي فيها، وهنا أثبتت طريقة "حجم يناسب الكل" في الشراكة الأورو-متوسطية أنها كانت غير ناجحة فيما يتعلق بتغيير الأوضاع السياسية الدولية والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر، والآثار السلبية على بناء المنطقة[2]. وبالتالي، يمكن اعتبار سياسة الجوار الأوروبية بمثابة رد فعل على فشل الشراكة متعددة الأطراف مع منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. ونتيجة لذلك، فإن ترتيبات التواصل والتحاور بين الاتفاقيات الثنائية المستقلة مع الاتحاد الأوروبي سوف تبدد الآمال في تكامل الاقتصادات في جنوب البحر الأبيض المتوسط في سوق واحدة لشراكة السوق الأوروبية الموحدة[3].

من المهم على المدى الطويل تعزيز النزعة الإقليمية وإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات مع المناطق الأخرى، كما يتعين على الإتحاد الاروبي زيادة تعزيز الهياكل الموازية، مثل الاجتماعات الوزارية والبرلمانية ومنتديات التعاون الأقاليمي وأشكال الحوار، وجعلها أكثر شفافية، بقدر ما يتعلق الأمر بالبحر المتوسط، فإن الجمعية الإقليمية الأوروبية والمحلية،والشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان أو مؤسسة آنا ليند هي أمثلة على كيف

---

[1] Youngs, R. , « **Democracy promotion as external governance?** », Journal of European Public Policy ,2009, 16: 6, P. 912.

[2] Schumacher, T., Del Sarto R. , « **From EMP to ENP**: **What's at Stake with the European Neighbourhood Policy towards the Southern Mediterranean?** », European Foreign Aff airs Review ,10: 17-38,2005, Kluwer Law International,P. 18.

[3] Joff é, G. , « **European Policy and the Southern Mediterranean** », In: Zoubir, Fernندez, « **North Africa**: **politics**, **region**, **and the limits of transformation** », New York : Routledge, 2008, P. 324.

يمكن أن تبدو، كما يمكن دعم استراتيجية لتشجيع الشركاء الراغبين في اتباع مسار التكامل الخاص بالاتحاد الأوروبي من خلال التأسيس للمؤسسات السياسية أو المدنية أو الاقتصادية شبيهة بالمؤسسات الأوروبية. فالتكامل الإقليمي من شأنه أن يمنح البلدان فرصة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي من جهة،وتزويد الاتحاد الأوروبي بفرصة للتأثير إيجابًا على السياسات العامة للدول المجاورة وممارسة الحكم العالمي مع سياساتها المعيارية من جهة أخرى.

المبحث الثاني: مستقبل الهندسة الأمنية في المغرب العربي على المدى المتوسط.

في هذا المبحث سوف نحاول قدر الإمكان الإقتراب من مستقبل الدول المغاربية بشكل أدق على المدى المتوسط، ومعرفة الإتجاهات الأساسية التي ستكلها الأحداث في المنطقة، وكيف ستتفاعل المنطقة ودولها مع الإتجاهات العامة الموجودة في صورة استمرار الهيمنة الغربية على إعمال هندستها الأمنية الخاصة، وهو ما سيكون له انعكاسات وتأثير مباشر على الدول المغاربية أولا، وعلى طبيعة الأمن في المنطقة ثانيا،و كذا مستقبل الأزمات والتهديدات المطروحة في المنطقة والتي تشهد هي الأخرى تناميا غير مسبوق.

وانطلاقا من التقسيمات التي وضعها الدكتور وليد عبد الحي في كتابه "مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي" لمناهج البحث في الدراسات المستقبلية والتي تقسم لدى غالبية الباحثين إلى أنماط عامة، يندرج تحت كل منها عدد من التقنيات المتقاربة في بنيتها أو توظيفها في البحث، ورغم صعوبة التصنيف هذه وتداخل بعض جوانب التقنيات بعضها ببعض وتباين تسمياتها أحيانا،فإن الاتجاه السائد هو في تقسيمها إلى أربعة، وهي[1]:

1. **مناهج معيارية أو ارشادية:** والتي يندرج تحتها تقنيات السيناريو، العصف الذهني، والتدرج السببي، و التنبؤ الرجعي.
2. **مناهج كمية أو وصفية:** يندرج تحتها تقنيات دلفي، دولاب المستقبل، ومصفوفة التأثير المتبادل، و المنحنى الجامع، و شجرة العلائق، و السلسلة الزمنية و الإسقاط.
3. **نماذج المحاكاة و المباراة:** و يندرج تحتها تقنيات المحاكاة و المباراة.
4. **النمذجة:** تشمل التنبؤ التكنولوجي، و تحليل المضمون.

[1] وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في العالم العربي**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، ص,19.

في حقيقة الأمر سوف نعتمد بشكل كبير على المناهج المعيارية أو الإرشادية، و بالضبط تقنية السيناريو، أين يعرف هذا الاخير على أنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل او مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض.

و من أجل تطبيق هذه التقنية، يتطلب الأمر اتباع الخطوات التالية الموضحة في الجدول التالي:

شكل رقم 09: يبين الخطوات الرئيسية في عملية بناء السيناريوهات

الخطوة	ما هو مطلوب؟
تحديد الظاهرة	أ. موضوع الظاهرة ب. أطراف الظاهرة.
التفاعل	- سلوك الاطراف (ب) محكوم بالموضوع (أ) - التفاعل محكوم بسلوك كل من الأاطراف و الموضوع اتجاه بعضهم البعض.
شبكة التفاعلات	1. **لاعب / موضوع** 2. **لاعب / لاعب** 3. **موضوع / موضوع**
حركية السيناريو	- بناء فرضيات وفق قاعدة ثابتة (إذا) / (فإن) - إذا = الفرضيات. - فإن = التداعيات.
السيناريوهات	1. **الممكن**: المسار هنا محكوم بمتغيرات متوفرة ، أي ما هو قائم. 2. **المحتمل**: دخول متغيرات جديدة / تحول نسبي. 3. **المعياري**: وضع متغيرات نفترض أنها ستؤدي إلى تداعيات و نتائج مرغوبة.

المصدر: من إعداد الباحث وفق ما توفر من معلومات في :

وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في العالم العربي**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، ص ص. 19-22.

و انطلاقا من الجدول السابق فإنه يمكننا تحديد العناصر التالية كمدخل أساسي لدراسة السيناريوهات الأساسية المستقبلية :

- **بالنسبة للموضوع**: يتمحور الموضوع حول دول المغرب العربي والترتيبات الأمنية الغربية. أما بالنسبة للأطراف فتتمثل في :

أ. الدول المغاربية.

ب. الدول الغربية / التربيات الأمنية الغربية / الفواعل الأمنية (حلف شمال الأطلسي....).

- **شبكة التفاعلات:** من أجل تحديد شبكة التفاعلات وفق الواردة أنفا في الجدول، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. لاعب / موضوع:

إذا ما إستمرت حالة تصدع الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي فإنها تبقى محكومة بالتفاعل وفق الهندسة الأمنية الغربية الموجودة، و السير وفق نسق الإدراكات الغربية لطبيعة التهديدات المطروحة.

2. لاعب/ لاعب:

إذا كانت شبكة العلاقات في غرب المتوسط والمغرب العربي مبنية على فاعلين، أحدهما يشكل كتلة فاعلة و الآخر فاعل هش، فإن اتجاه العلاقات محكومة بمسار يميزه الهيمنة أكثر من التعاون.

3. موضوع / موضوع:

اذا كانت دول المغرب العربي تعاني من هشاشة داخلية ناتجة عن ضغف هيكلي وهو ما جعلها موضوعا للمبادرات الأمنية الغربية فإنها ستظل تشكل موضوعا لها عوض لعب دور الفاعل.

و بناءا عليه تكون السيناريوهات الثلاثة المطروحة لموضوعنا هي:

- **السيناريو الممكن:** و يقوم على دراسة المؤشرات التالية:
  - تصدع الدولة الوطنية في المغرب العربي.
  - استمرار جمود اتحاد المغرب العربي.
  - انعكاسات الوضع الأمني في منطقة الساحل الصحراوي على الأمن المغاربي و المتوسطي.
- **السيناريو المحتمل:** و يقوم دراسة المؤشرات التالية:
  - الشراكة المغاربية – الأمريكية.
  - تنافس القوى الكبرى و انعكاساته على الهندسة الأمنية القائمة.
- **السيناريو المعياري:** و يقوم كذلك على دراسة المؤشرات التالية:
  - انتقال المغرب العربي من موضوع على فاعل.
  - توسيع شبكة التفاعلات مع القوى الجديدة.

المطلب الأول: السيناريو الممكن:

و يقوم على دراسة المؤشرات التالية:

أولا. تصدع الدولة الوطنية في المغرب العربي في ظل تصاعد الإقليمية:

لقد انشغل الفكر السياسي منذ العصور القديمة بالبحث في فكرة الدولة، وبالطبع لم تكن دولة قومية، كما ارست دعائمها معاهدة واستفاليا 1648، وكانت دولة المدينة في العصر الإغريقي القديم، أي تلك الدولة المحدودة في مساحتها وكذا في عدد سكانها، ولأن السلطة حاجة اجتماعية لإدارة شؤون الناس، وأنها محكومة بالعوامل الجغرافية والسكانية والإقتصادية، مهّد وجودها لتبلور فكرة الدولة منذ ما قبل الميلاد وحتى اليوم. كما أنها ظلت وسيلة لنشر الفضيلة وتحقيق الخير العام، ولم تكن غاية في حد ذاتها، وربما تعتبر هذه قضية مهمة في الفكر السياسي والإجتماعي، مع بداية التفكير في الحياة المدنية والمجتمع المدني، أي رفض كل ما له علاقة بالتوحش والعنف داخل حدود الدولة.

كما يفرض التساؤل الدائم عن مستقبل الدولة الوطنية جدلا متعدد الأبعاد والغايات، حيث شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات هذا القرن تراجعا في فكر وبنية الدولة في أكثر من منطقة في العالم، حتى أضحى مصطلح التفكيك أو الإحتواء والتفتيت يترافق مع التصورات المعروضة ازاء قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير كياناتها و تأسيس مشروعها التحديثي لضمان استمرارها وثباتها.

تعد حالات تفكيك الدولة الوطنية إحدى أبرز موروثات القرن العشرين، على الرغم من أن الدولة المذكورة كانت إحدى المراحل الرئيسية في بناء وتكوين الدولة الراسخة ما بعد القرون الوسطى، ورافق عمليات التفكيك، سواء على صعيد المجتمعات أو الأقاليم، إعادة توحيدها بصورة أخرى، وقد شهد القرن العشرون العديد من هذه الحالات[1]. فقد خضعت منطقة الشرق الأوسط في مطلع القرن العشرين لسيطرة الدولة العثمانية، وأيا كانت أسباب تفكيك تلك الإمبراطورية، سواء لضعفها الذي أفضى إلى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، أو الدوافع المؤدية إلى تراكم رأي المال في أوربا نتيجة الثورة الصناعية التي وصفت بروح العصر، فإن إعادة تركيب جغرافيتها تمت وفقا للمصالح الإقتصادية للدول المنتصرة.

وتؤكد الأطروحات التي سادت أحداثها خلال القرن العشرين أن بعض الدول ومجتمعاتها كانت تفتقر إلى التوازن والإستقرار في الأمداء الطويلة، إذ يمكن وصف تفاعلاتها الخارجية بجدلية العلاقة بين الأنظمة الرأسمالية

[1] إيان كلارك، **العولمة والتفكك**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003، ص.20.

ونقيضها (جدلية العلاقة بين الدولة الإسلامية العثمانية والنهضة العلمانية الأروبية في مطلع القرن الماضي، و كذلك العلاقة بين متضمنات الأنظمة اللبيرالية ونظيرتها الشمولية في نهاية العقد المذكور)، وإذا عدت تلك التفاعلات الناجمة عن العلاقات الجدلية شرطا خارجيا ضروريا لإحداث التفكك، فإن الشروط الداخلية الكافية لإستكمال هذه الحال تتطلب أوضاعا طائفية أو إثنية في البلدان المتحولة[1].

وتستهدف القوى الساعية إلى التفكيك، سواء من خلال العنف – على غرار ما حدث في العراق مثلا – ، أو الحرب الباردة – مع الإتحاد السوفياتي سابقا–، إلى نقل الصراع القائم بين فلسفة النظامين المتضادين إلى تناقضات وصراع داخل النظام القومي الواحد، فإحياء الهويات العرقية يعجل بزوال الدولة القومية باتجاه سيادة الكيانات الإثنية المتعددة، وغالبا، لا يدور الصراع بين القوى الإثنية حول خلافات حضارية، أو رؤى حداثية، بقدر ما يكون باتجاه الاستئثار بسلطة الدولة[2]. كما ساعد على عملية تراجع بنية الدولة القومية وفكرها في الربع الأخير من القرن الماضي، الضعف المؤسسي للدولة العربية وفقدانها نفوذها على صعيد السياسة الدولية، وبمعنى آخر، عدم التطابق بين الدولة والسلطة، ولا سيما بعد تباطؤ وتآكل متضمنات مؤتمر باندونغ، فقد أوجد كل ذلك حوافز فاعلة باتجاه الاقتصادات الرأسمالية وأطرافها المباشرة نحو قوى السوق، وأدى تدويل الأسواق وعالميتها من الناحية الإقتصادية إلى تراجع دور الدولة القومية أو إعادة توجيه هذا الدور نحو المساهمة في تراكم رأس المال في الإقتصادات المتقدمة.

في الواقع العربي الراهنّ تتقدم مسألة الدولةُ القطرية علىّ كل المسائل الأخرى، لا بل هي وقف عليها حيث لا سبيل إلى استشراف مستقبل مشروع الوحدة العربية من دون أن يعرف مصيرها. فالدولةُ القطريةّ تمر في مرحلة انتقالية نهاياتها مفتوحة على غير احتمال، و من هذه الاحتمالات:

-توسيع حدود وتقليص حدود؛ أي نشوء دول لم تكن وانهيار دول كانت موجودة.

-ترسيم حدود لدويلات طائفية وإثنية أي تقسيم داخل حدود بعض الدولُ القطرية.

-تفاهمات على أنظمة فدرالية؛ أي دولةّ مركبة مع المحافظة على وحدة الكيان القطري.

-عقد اجتماعي جديد لدولة وحدوية أي دولة عضوية.

---

[1] سالم توفيق النجفي، **أزمة الدولة القومية المعاصرة.. التفكيك و الإندماج**، ، في : الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الإندماج و التفكيك، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص. 12-13.

[2] دانيال برومبرغ، **التعدد و تحديات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة و كيف تستقر؟** ، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت ك دار الساقي، 1997، ص ص.10-11.

تشمل استراتيجية التفكيكّ والدمج الأقطار العربية وباكستان وإيران وتركيا وأفغانستان والكيان الصهيوني،ّ وتذوب الوطن العربي في محيط جيوسياسي واسع وتدرج الكيان الصهيوني في هذا المحيط. هذا المشروع وضعه "المحافظون الجدد" في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن لمنطقة تضم هذه الدول، وأعلن عنه في مارس 2004 كجزء من المشروع الهادف للسيطرة على العالم وثرواته تحت عناوين جاذبة، منها: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، بناء مجتمع المعرفة، توسيع الفرص الاقتصادية.

في 1907 وضع رئيس الحكومة البريطانية كامبل بنهاية مؤتمر شاركت فيه فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وثيقةّ سرية تحمل اسمه، وتعبّر عن رؤية الاستعمار القديم لمنطقة الشرق الأوسط بما فيها بالطبع الوطن العربي، وهي تهدف إلى استمرار سيطرة الحضارة الغربية على العالم. ما يعنينا من بنود هذه الوثيقة البند الذيّ أسس لسايكس – بيكو ووعد بلفور، والساعي إلى إقامة دولة قومية لليهودّ تشكل حاجزاً مانعاً لأي وحدة عربية ممكنة مابين قسميه الآسيوي والإفريقي. وهذه الوثيقة ببنودها كافة السياسية والثقافية والدينية هي الموجه لسياسة الاستعمارين الأوروبي والأمريكي: التقسيم والسيطرة، وهي الجزء الخاص التنفيذي لمعاهدة بطرسبرغ التي عقدت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية في مارس 1916 وقسمت فيها الإمبرطورية العثمانية، تخطتّ تطلعات العرب لإقامة دولتهم بل و فرضت التقسيم، ووضعت العرب تحت السيطرة الاستعمارية، وجاء بعدها وعد بلفور 1917 ليمنعّ أي إمكان لقيام وحدة عربية.

لقد قسم الاستعمار الغربي البريطاني/الفرنسي (عبر اتفاقية سايكس – بيكو 1916) الوطن العربي إلى كيانات لا مسوغ تاريخياً أو جغرافياً أو ثقافياً أو قومياً لإنشائها، وخلف في ما بينها مشكلات حدود؛ هي حدود مناطق نفوذ وليست حدود دول. وهذه الكيانات التي اتّخذت لها لاحقاً، أي بعد الاستقلال، صفة الدولة الوطنية سعت إلى اكتساب شرعية وجودها واستمرارها من إرادة شعوبها الموزعة إلى طوائف ومذاهب، لم تتمكن الدولة من احتواء تناقضاتها وإنجاز وحدتها فظلت وحدتها رهان لإنجاح مخططات التقسيم منذ سايكس – بيكو ووعد بلفور إلى مخطط الشرق الأوسط الجديد.

في حقيقة الأمر يمكن الإشارة إلى مجموعة من العوامل الداعمة لتصدع الدولة الوطنية في الوطن العربي عامة والمغرب العربي بشكل خاص، وتكاد تكون هذه العوامل مشتركة بين الجبهتين بالنظر إلى الحيز الجغرافي المشترك، وكذا تأثير المقومات المشتركة على غرار اللغة والدين والتاريخ، وهنا يمكن الإشارة إلى [1]:

[1] ساسين عساف، "**مخاطر انهيار الدولة القُطرية على مشروع الوحدة العربية**"، المستقبل العربي، العدد: 437، يونيو 2015، ص.63.

أ. العصبيات:

تتنازع الدولةُ القطرية العصبيات المحلية والطائفية والمذهبية والعشائرية. هذه العصبيات هي التيّ تتحكم بطبيعة العلاقة بين الدولةّ ومكونات المجتمع، لا بل أكثر من ذلك إنّها تقدم تعريفاً موضوعياً للدولةُ القطرية التي منذّ تشكلها تحمل مسبّبات إخفاقها فيّ التحول إلى دولة وطنية، فبقيتّ مجرد سلطة تلتقي فيها مجموعة مصالح متقاطعة مع مصالح دول وشركات أجنبية تتمتّع بكامل القدرة على استتباعها وتوظيفها والتلاعب بمصيرها، الأمر الذي أفقدها مفهوم الدولة الوطنية القائمة على فكرة السيادة الشعبية وعلى المواطنة والمشاركة وفاعلية المجتمع، وتحولاته من مجتمع أهلي إلى مجتمع مدني عبر التنميةّ والتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية.

ب.التخلف والاستبداد والفساد:

الدولةُ القطرية ضحية التخلف والاستبداد والفساد جميعا يولد التناقضات والنزاعات والتصدعات والانهيارات في البنية المجتمعية، وإنتاج سلطات استبدادية فتزول معها فكرة المواطنة التي هي التعبير الفعلي عن وجود الدولة الوطنية. التخلف الاجتماعي وانعدام الوعي السياسي والانجرار وراء العصبيات جميعها يقف حائلاً دون قيام الدولة الوحدوية العضوية الديمقراطية، وما زالت المجتمعاتُ القطرية تعيش في مرحلة ماقبل الدولة، فالتكامل بين المكونات مفقود والصراع المكنون فيما بينها هو السائد فيّ ظل الدولة القمعية.

ج.ارتباط المكونات بأجندات خارجية:

من عوامل انهيار الدولةُ القطرية ارتباطّ مكونات مجتمعها بأجندات خارجية متباينة، حيث تفكك الدولةُ القطريةّ وتشظيها على مكونات مادون وطنية مرتبطة بالخارج ينعكسان سلباً على الهويةُ القطرية كما على الهوية القومية، وما يصيب الهويةُ القطرية من تشظيات يصيب في الوقت نفسه الهوية القومية، إذا كان الاندماج بين مكونات القطر الواحد متعذراً بسبب عجزها عن تحرير نفسها من الارتهان للخارج (أو عدم رغبتها في ذلك) فكيف له أنّ يتحقق بين مكونات الأقطار مجتمعة؟!

د.الحدود المصطنعة:

حدود الدولةُ القطرية حدود مصطنعة، فهي حدود فارقة نظرياً بين أبناء مكون واحد موزعين على غير قطر سواء كان هذا المكون طائفياً أو مذهبياً أو سلالياً (عشائرياً أو قبلياً أو عائلياً) وهذه ظاهرة تكاد تكون عامة في العراق وبلاد الشام والخليج العربي. وهي حدود صنعها الاستعمار بمقياس نفوذه ومصالحه، وهي تبعاً لهذا المقياس غير مستقرة وخاضعة للتعديل بما يلبّي تلك المصالح. إنّها حدود لا تستند إلى أي أساس علمي تقوم عليه حدود الدول الطبيعية (الهوية والشخصية الحضارية والإرادةّ العامة)، إنّها حدود وضعت بإرادة أجنبية فحملت

الدولة القطرية "لا وطنيتها" سمة لازمة لها منذ نشوئها، وهذا عطب تكويني لم يجد له علاجاً بالرغم من محاولات الأنظمة فاستمرت الحدودُ القطرية تعيش في أزمة المشروعية.

لقد عكست تطورات الاوضاع السياسية في دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا)، خلال السنوات الأخيرة وجود العديد من الإشكالات و المعضلات التي تهدد إستعادة لحمة بنية الدولة الوطنية في الحالة الليبية، بل انتشرت الفواعل المسلحة ما دون الدولة لدرجة وصلت إلى حد مزاحمة الدولة بل والاتجاه إلى الإبقاء على انهيارها، فضلا عن المعوقات التي قد تشكل عوائق وتحديات فعلية "لمسارات" الانتقال الديمقراطي بها، ولا سيما التجربة التونسية على اعتبارها مهد الحراك العربي. كما تقف كذلك على المحك حالة الاستقرار السياسي "الحذر" الذي تعيشه الجزائر وتفرضه ضرورات أمنية داخلية وضرورات إقليمية خارجية في ضوء معضلة الخلافة السياسية للرئيس الحالي، أما تجربة الديمقراطية "المنقوصة" التي تدعمها المؤسسة العسكرية في موريتانيا باتت هي الأخرى في مواجهة اختبار صعب، نتيجة لطبيعة العلاقة بين النظام و المعارضة، أما في المغرب فلا تزال مسيرة الإصلاحات السياسية بها تعاني من أوجه نقص متعدد.

و يمكن تفصيل هذه النقاط كالتالي:

أ. ليبيا: انهيار مركزية الدولة و الصراع على السلطة:

شهدت المرحلة الإنتقالية بعد سقوط نظام الرئيس معمر القذافي تصاعدا للإحتراب الأهلي المسلح بين مختلف اطياف المجتمع الليبي، و تنازعا حول السيادة والشرعية السياسية، على جانب الثروة النفطية، و تناميا للنزاعات المسلحة الإنفصالية في شرق وجنوب شرق ليبيا، وهو الأمر الذي جعل البلاد تتحول إلى بؤرة من عدم الإستقرار التي لم يقتصر تأثيرها على الداخل الليبي بل امتدت أثارها على دول الجوار.

في حقيقة الأمر حالة عدم الإستقرار التي عرفها ليبيا ليست نتاجا لتراكمات النظام السابق في إضعاف البنية المؤسسية للدولة أمنيا وسياسيا، وترويض جغرافيتها العصية عبر توظيف أموال النفط في تأسيس شبكات أمنية وقبلية ذات طبيعة زبائنية تضمن استقرار حكمه، بل عن هشاشة السلطة الإنتقالية بعد الثورة في مواجهة قوى الإنتماءات الأولية الصاعدة (القبلية، الدينية، و المناطقية) أسهمت كلها في تغذية وديمومة عدم الإستقرار[1]. ثمة معضلات رئيسية تواجه الدولة الليبية بعد الثورة وهي تشكل محددا تفسيريا للأزمات المتتالية في المرحلة

[1] و لعل التشخيص الأكثر تفسيرا للحالة الليبية بعد الثورة بكل ماحوته من تجليات عدم استقرار و تبعثر لبناء النظام السياسي والدولة، يكمن في معظلة (انتشار القوة) ، أي تفتتها بالمعنى السلبي لا الإيجابي وانتقالها من الدولة إلى فواعل متعددة سياسية و دينية و مناطقية و قبلية لم تجد في الاطر المؤسسية للسلطة الإنتقالية ما يحقق مصالحها، و بالتالي عملت على حيازة القوة عبر امتلاك ظهير ميليشياتي مسلح تحول غلى فاعل رئيس في التفاعلات الليبية، للمزيد أنظر في : " **تحديات الدولة الوطنية في المغرب العربي**"، التقرير الإستراتيجي العربي 2015، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2015، ص.143.

الإنتقالية، وفي الوقت نفسه نتاج تراكميا لأجواء غياب التوافق بين الفرقاء الليبيين على الحد الأدنى الذي يمكنه أن يسير الدولة والنظام السياسي، وتتمثل أهم تلك المعضلات في :

- **معضلة الأمن الهجين:** إذ أن سقوط النظام السابق، ومعه المؤسسة العسكرية التي انقسمت حول الثورة، خلف وراءه تركة ضخمة من مخازن السلاح الثقيلة والمتوسطة والخفيفة (تتفاوت تقديراتها ما بين 20 و 30 مليون قطعة لغياب احصاءات دقيقة)، ولم تستطع أطر السلطة الإنتقالية نزع سلاح اميليشيات المسحلة أو دمجها في الجيش الليبي الجديد، إذ تشير التقديرات الغربية إلى أن من يحملون السلاح في هذا البلد يتراوحون 125 و 200 ألف شخص، بينما تتفاوت تقديرات أعداد الميليشيات المسلحة، كما يمكن ملاحظة أنه كان هناك إقبال ضعيف جدا للثوار المسلحين على مبادرات المجلس الوطني الإنتقالي لدمج تلك الميليشيات ضمن الجيش النظامي (خوفا من التهميش في معادلة السلطة و الثروة)، وهو ما أدى إلى نشوء "نظام أمني هجين" على حد وصف فرديريك ويري[1].

– **معضلة النفط:** لقد سمحت عوائد النفط المرتفعة خلال فترة النظام السابق للنخب المرتبطة به من العمل دون رقابة وكذا زيادة ثرواتها بشكل انعكس سلبيا على التوزيع غير المتوازن للثروة، وانعكس هذا الصراع بعد سقوط النظام، حيث بدا جليا أن الشرق يرغب في الموازنة بين ما يملكه من موارد، وما يمكن أن يخصص له في ميزانية الدولة مقارنة بالغرب، خاصة أن المرحلة الانتقالية شهدت اتهامات بالفساد واهدارا للموارد المالية للدولة، ومن هنا نشأت حركات مسلحة تسعى للضغط على الحكومة من أجل تبني الفديرالية اللارمكزية، ومنها جيش برقة الذي حاصر المرافئ النفطية في الشرق للضغط على السلطة الإنتقالية لمدة عام تقريبا.

– **صعود الحركات الجهادية:** من خلال بروز جماعات جهادية مسلحة بعد الثورة ترفض المنظور الوطني للدولة، وترفع شعارات تطبيق الشريعة الإسلامية. ورغم أن تلك الجماعات لعبت دورا ملموسا في قتال النظام السابق، لكنها مثلت في مرحلة ما بعد انهياره عائقا امام عملية اعادة بناء الدولة، فبينما انخرط الجيل الأول من الجهاديين، الذين عادوا إلى ليبيا، سواءا من العراق أو أفغانستان، أو اعادتهم المخابرات الامريكية أو البريطانية، في العمل السياسي عبر البوابة الحزبية، فإن الجيل الثاني من الجهاديين عادوا إلى الظهور كقادة ميليشيات مسلحة في بنغازي

[1] فرديريك ويري، "**إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن**"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 24 سبتمبر 2014 ، على الرابط التالي: carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56943

و درنه و مدن شرقية أخرى، ومن ابرزها جماعة "انصار الشريعة"، و "كتائب شهداء بوسليم"، و "كتائب شهداء 18 فبراير" و "كتائب راف الله السحاتي"، و "جيش الإسلام".

– المعضلة القبلية – المناطقية: لقد لعبت القبيلة في ليبيا على مر التاريخ دورا هاما وأساسيا في إدارة شؤون الدولة الليبية، وذلك بسبب غياب أو ضعف الحكومة المركزية، فقد كان يعهد لزعماء القبائل والعشائر المعروفين بإسم "الأعيان" إدارة شؤونهم المحلية، وبرز الدور القبلي في ليبيا بقوة في أعقاب الثورة في فيفري 2011 واسقاط النظام السابق الذي أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة الليبية بصفة كلية، حيث تقدمت هنا القبيلة لتملأ الفراغ الذي خلفه انهيار المؤسسات السياسية والأمنية وتصبح هي المتحكم الفعلي في مجريات الأحداث في ليبيا[1]. ومع ادراك القوى الإقليمية والدولية للدور الرئيسي الذي تلعبه القبيلة في الصراع الليبي من خلال الدعم الذي تقدمه لطرفي الأزمة الليبية، بدأت الأمم المتحدة والقوى الإقليمية والدولية في التركيز على المصالحات القبلية كمدخل لتسوية الأزمة الليبية،حيث اشركت الأمم المتحدة القبائل الليبية في جلسات الحوار الليبي تحت بند "الحوار المجتمعي" من خلال عقد جلسات بين رؤساء المجالس البلدية في مناطق ليبيا المختلفة و ممثلي المجتمع المدني.

بالنسبة للدور الخارجي في الأزمة الليبية، يمكن القول أن هناك تفاوتا في التأثير على المشهد العام هناك، بين القوى الإقليمية والدولية، حيث يبدو أن الأولى هي الأكثر تأثيرا في موازين الصراع لا سيما في ظل خطوط الإرتباط المتعددة بينها وبين الفرقاء الليبيين، ويمكن تفصيل هذا التباين على الشكل التالي وبإيجاز:

أ. أدوار إقليمية في الصرع الليبي، حيث أن هناك اتجاهين رئيسيين للأدوار الإقليمية في الصراع الليبي، و هما:

– قوى إقليمية تسعى لمنع انتشار التهديدات الناتجة عن سقوط النظام السابق وحالة الفوضى التي صاحبته، و هنا تبرز كل من الجزائر ومصر، ويلعب متغير القرب الجغرافي دورا هاما في تحركهما، من أجل منع تسرب السلاح، والجماعات الإرهابية[2].

---

[1] شهدت التحالفات القبلية – السياسية تقلبات عدة منذ توقيع الإتفاق السياسي في 17 ديسمبر 2015 و تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج مطلع عام 2016 ، حيث ادى تباين مواقف القوى القبلية و السياسية والعسكرية الليبية بداخل التحالف الواحد من الإتفاق السياسي و حكومة الوفاق الوطني إلى إعادة تشكيل تلك التحالفات .و قد زاد من تقلب و تغير التحالفات القبلية – السياسية إدراك أطراف الأزمة الليبية لمدى أهمية وثقل العامل القبلي في قلب موازين الصراع والقوة على الأرض، و محاولة استقطابهم بممنح عدد من ابنائهم مناصب سياسية و أمنية في مؤسسات الدولة الليبية. للمزيد أنظر في : عبد اللطيف حجازي، **التشابكات و التفاعلات القبلية و السياسية في ليبيا**، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد: 227، نوفمبر 2013، ص ص.5-7.

[2] يمكن القول أنه ما تعلق الامر بالتعاطي المصري مع الأزمة الليبية فقد إرتكز بشكل كبير على ثلاثة محركات اساسية، الأول هو المصالح الحدودية / الأمنية المشتركة، و هي نوعية المصالح التي تتقاطع مباشرة مع واقع التوتر السياسي في الداخل الليبي، و مع ملفات مكافحة الإرهاب و التطرف، أما العامل الثاني فهو المصالح المصرية في ليبيا الإقتصاديةن كون ليبيا تمثل أحد أهم الدول التي تعتمد على المنتجات المصرية من اجل تغذية سوقها المحلي في عدد من القطاعات، دون إغفال العمالة المصرية المتواجدة هناك، إلى جانب بعد الطاقة، اما العامل الثالث فيتمثل في المصالح المصرية في سياق التفاعل الإقليمي و الدولي في المنطقة وحرصها على ان تكون =

– قوى إقليمية تتصارع على النفوذ داخل ليبيا،وهنا تبرز مجموعة من الدول كقطر والإمارات وتركيا، حيث وعلى الرغم من محدودية التهديدات التي يمكن ان تشكلها الحالة الليبية لتلك الدول، إلا أنها تسعى لتعزيز مصالحها السياسية والإقتصادية[1].

ب. أدوار القوى الكبرى في الأزمة الليبية: يمكن القول أن تحركات القوى الكبرى اتجاه الوضع في ليبيا تركزت بشكل كبير في ثلاثة مسارات: أولها هو دعم جهود الأمم المتحدة من اجل وقف إطلاق النار، وبدء حوار سياسي داخلي لحل الأزمة، مع تلويح القوى الخمس الكبرى بعقوبات ضد القوى المأججة للعنف. وثانيا، محاولة حل القوى الإقليمية على عدم التدخل لدعم أطراف الأزمة عسكريا، والتأكيد على شرعية المؤسسات المنتخبة، لعل أبرزها توقيع بيان في مدينة نيويورك الامريكية في 23 سبتمبر 2014 شاركت فيه تركيا وقطر ومصر و السعودية والإمارات،إضافة إلى دول غربية على غرار فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا. وثالثا، محاولة إيجاد مساحة للتفرقة السياسية بين معسكر الإسلاميين – مصراته و الجماعات الإرهابية[2].

=مووجودة ضمن الرتتيبات التي يتم الإعداد لها، للمزيد حول الدور المصري و محدداته أنظر في : زياد عقل، "**التحرك المصري في ليبيا: محورية الدور و تعدد الأدوات**"، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد: 227، نوفمبر 2013، ص ص.18-22.

[1] بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فقد دخلت على خط الازمة الليبية ضمن التغيرات في سياساتها العربية في مرحلة ما بعد الحراك العربي بدءا من 2011، و كذلك ضمن تحالفها مع مصر بعد 30 يونيو لمواجهة التيارات الإسلامية، و هنا تمسكت الإمرات بورقة شرعية مجلس النواب كمدخل لدعم التحالفات المضادة للإسلاميين في ليبيا، لكنها نفس السياسة التي تعرضت لإتهامات مباشرة من قبل مليشيات فجر ليبيا و المؤتمر الوطني العام بقصف جنوب طرابلس بالتعاون مع مصر و هي نفس التهمة التي نفيتها الإمرات عن نفسها. أما بالنسبة لقطر ، فقد مثلت أكبر الداعمين للمعسكر الإسلامي – المصراتي في ليبيا، كجزء من سياساتها العربية المناوئة للمحور المصري – السعودي – الإماراتي، فضلا عن رغبتها في الشراكة في موارد النفط و الغاز، حيث لعبت دورا هاما في التمهيد للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي و مساندة المعارضة الليبية، و كذا دعم المجلس الوطني الإنتقالي بعدها. بينما عمدت تركيا من جهتها إلى إستغلال المرحلة الإنتقالية في الحفاظ على مصالحها النفطية و استثماراتها في ليبيا، و ذلك عبر توطيد علاقاتها مع المجلس الوطني الإنتقالي ثم المؤتمر الوطني العام. للمزيد حول الموضوع انظر في :

- Guma El-Gamaty , « **How will the Gulf crisis affect Libya?** », consultation date : **12/05/2018**, available in : *https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2017/7/12/how-will-the-gulf-crisis-affect-libya*

- « **Libya's Haftar in the UAE for Dubai Airshow** », consultation date : **12/05/2018**, available in : *https://www.middleeastmonitor.com/20171113-libyas-haftar-in-the-uae-for-dubai-airshow/*

[2] بالنسبة لفرنسا يمكن ملاحظة ان الوضع في ليبيا و بما يحمله من انعكاسات أولوية بالنسبة لفرنسا التي ترى ان وجود مؤسسات ليبية مستقرة يكفل لها القدرة على التصدي للتحديات التي تواجهها الدولة، حيث من المعروف أن فرنسا احتلت المرتبة الثانية كأكبر شريك تجاري لليبيا عام 2014 متقدمة بثلاث مراكز عن عام 2013 أين تمثل المحروقات 99 % من واردات فرنسا، و بالتالي فالتحرك الفرنسي يأتي دائما محددا برغبة فرنسا في الحفاظ على المؤسسات المالية والإقتصادية من اجل تسيير افضل للأمور التجارية و الإقصادية، كما ان التحرك الفرنسي جاء ليعكس التفاعل بين المتغيرات في فرنسا و العوامل و التحركات الإقليمية و العوامل الداخلية في ليبيا، حيث ينطلق التحرك الفرنسي الجديد من سياسة الرئيس ماكرون حيث يمثل الأمن في إفريقيا أولوية في سياسته الخارجية. للمزيد انظر:

- Karim Mezran & Elissa Miller, «**France**, **Italy**, **and Libya's Crisis** », Atlantic Council, 28/07/2017, available in : *http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/france-italy-and-libya-s-crisis*

- Dana Stuster, « **French Military Operating in Libya** », Foreign Policy, 25/02/2016, available in : *http://foreignpolicy.com/2016/02/25/french-military-operating-in-libya/*

لقد أنتجت الأزمة الليبية نقطة تحول حاسمة في ثلاثة أبعاد مترابطة للعلاقة عبر الأطلسي، حيث أثبتت سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي عدم فعاليتها في مواجهة الأزمة الليبية وتحتاج إلى إعادة التفكير فيها، كما فضلت الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ "مقعدًا خلفيًا" في التعامل مع الأزمة وأجبرت القوى الأوروبية الرائدة على مواجهة مسؤولياتها الإقليمية وتولي قيادة البعثة الليبية، ومن المحتمل أن تقدم نموذجًا لعمليات التحالف المستقبلية. من جانبه، أظهر حلف شمال الأطلسي أنه أقل تحالفًا وأكثر آلية لتشكيل تحالفات الراغبين، حيث كافح أيضا للتغلب على القوات المتوسطة للنظام الليبي السابق، وأن المفتاح لحل هذه القضايا الثلاث هو الدور القيادي لفرنسا والمملكة المتحدة[1].

يمكن القول ان معضلة التسوية السلمية للصراع الليبي وبشكل عام تتمثل في العناصر التالية، أولا، أن الوساطة الأممية تسعى لتسوية سياسية بمنطق إقتسام السلطة بين قوى متنازعة دون الإلتفات إلى أن تنفيذ أي اتفاق يحتاج إلى "ضامن أمني مركزي" أو متفق عليه بين القوى الأمنية و الميليشياوية المتنازعة، و ثانيا، أن المسارات المختلفة وخاصة مجالس البلديات والقبائل التي انعقدت خلال عام 2015-2016 في كل من مصر وتونس والجزائر وبروكسل وجنيف لم تولي لأهمية في مسودة الإتفاق، برغم أنها تمثل ثقلا اساسيا في تطبيق أي إتفاق من عدمه. وثالثا، أن الصراع الليبي يحتاج إلى تسوية إقليمية بموازاة التسوية الداحلية لإعتبارات تغلغل العامل الإقليمي وتأثيره على اطراف النزاع. و أخيرا، فإنه في ظل الوساطة الأممية لتحقيق نصر دبلوماسي يتعلق بتوحيد السلطة تجاهلت قضايا متعلقة ببنية الدولة، والتي يراها البعض برغم تعقيداتها أنها قد تشكل بيئة محفزة لإستدامة أي اتفاق سلام ليبي، على غرار : الثروة النفطية و العدالة الإغنتقالية و الهوية الوطنية.

خلال السنتين الاخيرتين 2016-2017 شهدت مواقف القوى الكبرى تغييرات إزاء تحرك موازين القوى في المشهد الليبي بين معسكري الشرق والغرب، أين بدا أن هناك اتجاها إقليميا ودوليا لإستيعاب شخصية الجنرال "حفتر" في منظومة الإتفاق الليبي*، حيث دعمت الولايات المتحدة الأمريكية حكومة الوفاق، سواء في

[1] Jolyon Howorth, « **Opération Harmattan' in Libya**: **a paradigm shift in French**, **European and transatlantic security arrangements?** », Taylor & Francis online, 02/12/2014, available in : *https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14794012.2014.962738?scroll=top&needAccess=true*

* ولد خليفة حفتر عام 1943 في مدينة أجدابيا الشرقية، وأكمل دراسته وتخرج في الكلية العسكرية في بنغازي عام 1966، وعُين بسلاح المدفعية. كان حفتر، إلى جانب القائد معمر القذافي، في عداد الكوادر الشابة لضباط الجيش الذين استولوا على السلطة بعد الاطاحة بالملك إدريس، ملك ليبيا، عام 1969. كافأ القذافي حفتر بتعيينه قائدا عاما للقوات التي خاضت المعارك مع تشاد تقديرا لولائه، فكانت تلك الخطوة بداية سقوطه، إذ مُنيت ليبيا بهزيمة كبيرة على يد القوات التشادية ، واستطاع التشاديون أسر حفتر و300 من جنوده عام 1987. وفي أواخر الثمانينيات، انشق حفتر عن النظام القذافي، وسافر إلى الولايات المتحدة.غير أنه بعد الانتفاضة ضد النظام السابق، عاد وسرعان ما أصبح – نظرا لخلفيته العسكرية – واحدا من القادة الرئيسيين لقوات المعارضة الليبية في الشرق.

معركة سرت، أو رفضها "انقلاب" حكومة الإنقاذ، فإنها لم تدرك أنه من الصعب استبعاد حفتر من المعادلة الأمنية والسياسية الخاصة بمستقبل ليبيا[1].حتى أن فرنسا مثلا من جهتها دعت إلى ضرورة إستيعاب حكومة الوفاق الوطني للجنرال حفتر، كما أن هناك سببان رئيسيان لتوقع خروج ليبيا من عنق الزجاجة فيما يتعلق بحالة الانفصال السياسي القائم، حيث أن السبب الأول، هو التنسيق المشترك الذي تم بين دول جوار ليبيا مصر، والجزائر، وتونس في نهاية عام 2016، وهو التنسيق الذي عبرت عنه عملية إعادة إحياء آلية دول الجوار للتعامل مع الأزمة الليبية، وهو ما أدى لارتفاع سقف التفاؤل بشأن دور دول الجوار في التأثير على الأطراف المختلفة في الداخل الليبي، أما السبب الثاني، هو إعلان دول الجوار عن عقد عدد من اللقاءات التي ستجمع بين أطراف النزاع الرئيسية، وعلى رأسها كل من خليفة حفتر وفايز السراج، بهدف التوصل لتفعيل الحل السياسي، وهي اللقاءات التي تمت بالفعل في أوائل عام 2017 في كل من القاهرة وأبوظبي[2].

على كل حال تظل هناك ثلاثة احتمالات أمام المشهد السياسي في ليبيا خلال الفترة القادمة، و هي:

– **أولا: حالة وجود دولة بلا سيطرة:** وهو عامل مرتبط بتوزع السيطرة العسكرية والسياسية بين مختلف مناطق ليبيا، وهو ربما الاحتمال الكبير بالنظر إلى موازين القوى القائمة وعجز المجلس الإنتقالي عن نزع سلاح ميليشيا الثوار وإعادة بناء الجيش الوطني الليبي، كما أن عملية الكرامة تحت قيادة الجنرال حفتر لم تحقق أهدافها، و قوات فجر ليبيا هي الأخرى لم تتمكن من السيطرة على المنطقة الغربية، إلى جانب وجود ورقة "النفط" الذي يهيمن عليه الوسط و الشرق عليه، وكل الأطراف تسعى للحصول عليه بإعتبارها ورقة ضغط مهمة.

---

[1] بعد استقرار سياسي نسبي عاشته ليبيا فترة من الزمن عقب الإطاحة بالعقيد الراحل معمر القذافي عام 2011، عرفت البلاد انقساما سياسيا تحول إلى صراع عسكري على السلطة التي أصبحت موزعة بين ثلاث حكومات تبحث عن الشرعية وتدعيها، هي حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بدعم دولي، وحكومة الإنقاذ، وحكومة برلمان طبرق المنحل. حكومة الوفاق الوطني هي معترف بها دوليا، يقودها فائز السراج الذي ينتمي إلى حزب التحالف القومي الوطني. وتراهن عليها الأمم المتحدة ودول كبرى من أجل مواجهة "الإرهاب" وبسط السيطرة على ليبيا. تشكلت حكومة الوفاق الوطني في فيفري 2016 بموجب اتفاق الصخيرات وهو اتفاق سلام وقعه برلمانيون ليبيون يوم 17 ديسمبر 2015 برعاية الأمم المتحدة بمدينة الصخيرات المغربية، واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي الليبي، وهو مجلس منبثق عن الاتفاق ذاته ويضم تسعة أعضاء يمثلون مناطق ليبية مختلفة. أما حكومة الإنقاذ فقد انبثقت عن المؤتمر الوطني العام الليبي في أوت 2014، توجد في طرابلس، ويترأسها خليفة الغويل، ولم تحظ منذ ولادتها باعتراف دولي.و أخيرا حكومة طبرق أين انبثقت الحكومة المؤقتة عن برلمان طبرق المنحل في سبتمبر 2014، وتوجد بمدينة البيضاء شرقي ليبيا، ويترأسها عبد الله الثني. للمزيد حول هذه الإنقسامات و غيرها أنظر في :

– " **ثلاث حكومات تتصارع على حكم ليبيا**" ، bbc عربي ، تاريخ الإطلاع: 20 نوفمبر 2017، على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42054440

– **"ليبيا.. ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية"**، الجزيرة، تاريخ الإطلاع: 28 ماي 2018، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/26/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%

[2] زياد عقل، "**تحولات محتملة... تراجع الحسم العسكري وتزايد التسوية للأزمة الليبية**"،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، تاريخ الإطلاع: 15جانفي 2018، على الرابط التالي: *http://acpss.ahram.org.eg/News/16500.aspx*

– **ثانيا، تفكك الدولة بشكل كامل**، إلى أقاليم متعددة وهي ثلاثة (برقة، فزان، طرابلس) ، استنادا إلى التقسيم التاريخي وطبيعة الصراع على السلطة والموارد و وجود ميليشيات مسلحة للأقاليم.

– ثالثا، تسوية واسعة تسمح لجميع الاطراف بالمشاركة في عملية الإنتقال السياسي وإعادة بناء الدولة من جديد وفق شراكة حقيقية.

ب. تونس : من الإنتقال الديمقراطي إلى تعزيز المؤسسات الإنتقالية:

يمكن إرجاع النجاح النسبي للتجربة التونسية، مقارنةً بتجارب الربيع العربي المتعثرة، إلى خمسة عوامل رئيسة، تتمثّل في حالة التجانس المجتمعي وغياب الانقسامات الإثنية والطائفية مع الانتشار الأفقي للتعليم، وحيادية المؤسسة العسكرية وغياب التقاليد التدخلية، فضلًا عن وجود مجتمع سياسي ومدني فاعل ونشيط صمد حتى خلال حقبة القمع، وعقلانية الفاعلين السياسيين وميلهم إلى المساومة السياسية وتبادل التنازلات على الرغم من وجود قوى ظلّت تستثمر في لعبة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي، ووجود إرادة دولية ترغب في الحفاظ على ديمقراطية ناشئة؛ ليس تعلقًا بالقيم الديمقراطية في حدّ ذاتها، بل خشية التكلفة الثقيلة لانهيار الوضع في تونس مع حالة الفوضى السائدة في ليبيا على جنوب أوروبا.

بالنسبة لتونس فقد نجحت و إلى حد كبير في تجاوز معضلات التحول الديمقراطي بعد 2011 إلى غاية سنة 2014، كما انها إستطاعت التفاعل مع العديد من المعضلات التي كادت أن تنهي أمال الشعب التونسي في تحقيق الديمقراطية، من خلال انتهاج سياسات توافق مرن مع كافة القوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي التونسي، و ربما هذا هو الأمر الذي ساهم في تحقيق النتائج التالية:

– جانفي 2014، استحقاق دستوري من خلال التصديق على الدستور الذي يمنح البرلمان والحكومة سلطات واسعة مقابل سلطات محدودة لرئيس الجمهورية.

– انتخابات تشريعية و رئاسية في شهري ماي و نوفمبر 2014.

– ماي 2018، انتخابات جهوية.

تقتضي عملية بناء الدولة ضرورة تفعيل عملية بناء الدستور، حيث أن التحديات الإقتصادية و الإجتماعية وغيرها تستدعي في كثير من الأيان ضرورة اجراء تعديلات دستورية أو إضافة إجراءات جديدة لحلها و وضعها في اطارها القانوني، وهو الأمر الذي ينتج عنه خلق مؤسسات جديدة أو القيام بتطوير المؤسسات المعمول بها، بما ينعكس ايجابا على الحوكمة السياسية المتبعة. حيث أنه عادة ما يتم بناء الدساتير في سياق التحولات السياسية الأوسع نطاقا والتي قد تكون مرتبطة بتنفيذ عملية سلام أو بناء الفترات التي تعقب

الصراعات. بالنسبة للتجربة التونسية ارتكز نطاق التغيير على تشكيل ثلاثة عمليات جوهرية خصص لكل منها لجنة: لجنة المسار التأسيسي، لجنة المسار الحكومي،لجنة المسار الإنتخابي، وهو ما ينم عن وعي أطراف النزاع سواء الأحزاب الحاكمة أو المعارضة بضرورة وجود توافق وطني.وهنا استمر نطاق التغيير المتعلق بعملية بناء الدستور عامين، بدءا بمسودة مشرروع الدستور التي تم الإعلان عنها في 14 ديسمبر 2012، مرورا بالإعلان عن مشروع الدستور في 1 جوان 2013، وصولا إلى المصادقة عليه في 26 جانفي 2014.

بعدما يقرب من ست سنوات من موجة "ثورة الياسمين" الواسعة الانتشار، غالباً ما يتم الإشادة بتونس بسبب مساعيها نحو التعددية، والسياسة الشاملة، ومنع المأزق السياسي أو الانزلاق إلى العنف. مهد ما يسمى "الربيع العربي" في عام 2011 ما اعتبره تحولا سياسيا استثنائيا في منطقة متورطة في حروب أهلية مفتوحة ومعقدة وتدخلات عسكرية أجنبية، من ليبيا إلى اليمن وسوريا، وكان هناك افتراض شائع بين المراقبين بأن حالة تونس كانت واعدة في تحولها السلمي نحو الديمقراطية، حيث ومنذ سقوط الرئيس زين العابدين بن علي (1987-2011) ، تبنى التونسيون توقعات عالية للإصلاح والتنمية الاقتصادية في ظل ثلاثة رؤساء متتابعين وسبعة وزراء رئيسيين والعديد من التعديلات الوزارية. وقد عكست البلاد مع العديد من الاختلافات بين حكومات الائتلاف بين المعسكرات السياسية الثلاثة الرئيسية: النهضة (النهضة) بقيادة راشد الغنوشي، المؤتمر من أجل الجمهورية الذي أسسه الناشط الحقوقي منصف المرزوقي؛ ونداء تونس التي أسسها رئيس الوزراء السابق والرئيس الحالي الباجي قائد السبسي في 20 أفريل 2012 كائتلاف أعاد تجميع أعضاء سابقين في التجمع الدستوري الديمقراطي المخلوع بن علي، حيث قاد أعضاء حزب الدستور من قبل الرئيس الراحل، الحبيب بورقيبة، بالإضافة إلى الليبراليين والمتحمسين للعلمانية[1].

[1] لقد أدى مناخ التعددية والحوار الحر هذا إلى تنشيط دور المجتمع المدني المحلي في تحفيز التحولات اللاعنفية للسلطة مع الاستفادة من المظالم العامة. بحلول منتصف 2013 ، تورطت تونس في أزمة سياسية داخلية وسط احتجاجات ضد الأداء الاقتصادي الضعيف لحكومة الترويكا ، بقيادة حزب النهضة ، واغتيال شخصيتين بارزتين من المعارضة: شكري بلعيد في 6 فبراير ، ومحمد براهمي في 25 يوليو، وهنا طالبت المظاهرات باستقالة وزراء النهضة، كما ظهر تحالف جديد من المجتمع المدني يُعرف باسم "اللجنة الرباعية للحوار الوطني" كمنقذ وطني لتونس جديدة لمنع الانجراف نحو حرب أهلية. وقد تضمنت أربع منظمات أهلية: الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) ، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات اليدوية ، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان ، والنظام القانوني التونسي. لقد أنقذ تدخلهم الديمقراطية في تونس من سيناريو محتمل لسياسات القوة التدميرية والفوضى في المعركة بين الإسلام السياسي والديمقراطية الليبرالية. من أجل ذلك ، حصلوا على جائزة نوبل للسلام لعام 2015 على خدمتهم "كوسيط وقوة دافعة للنهوض بالتنمية الديمقراطية السلمية في تونس بسلطة معنوية كبيرة". ومن المهم ، على حد قول رئيسة لجنة نوبل ، كادي ك. Kaci K. Five لإثبات أنه "من الممكن للحركات السياسية الإسلامية والعلمانية أن تعمل معاً لتحقيق أفضل مصالح الشعب". للمزيد أنظر في :

- Mohammed Cherkaoui , « **Challenges to Tunisia's Transition to Democracy** », Arab Center Washington DC,consultation date: 21 november 2017, available in : http://arabcenterdc.org/policy_analyses/challenges-to-tunisias-transition-to-democracy/

ومع ذلك، بحلول أوائل شهر سبتمبر 2017، تعرضت الإصلاحات التي باشرتها تونس لثلاثة قرارات مثيرة للجدل اتخذها رئيس الوزراء يوسف الشاهد بمباركة الرئيس السبسي وهي: 1) تعيين بعض وزراء بن علي السابقين مجلس الوزراء الجديد بعد تعديل وزاري حكومي، 2) اعتماد البرلمان ما يسمى بقانون "المصالحة الإدارية" بشأن الفساد خلال فترة رئاسة بن علي؛ 3) تأجيل الانتخابات البلدية مرة أخرى. في وقت سابق من عام 2017، خطى السبسي خطوات كبيرة من خلال دعم فكرة منح المرأة حقوقًا متساوية في الميراث وإضفاء الشرعية على الزيجات المختلطة بين النساء التونسيات وغير المسلمين من الدول الأخرى. ولكن نتيجة لقرارات حكومته الأخيرة، أصبحت شعبية السبسي عرضة لانتقادات شعبية متزايدة، حيث أصبح ينظر إليه على أنه عائد إلى سياسة النظام المخلوع ويشتبه في سعيه لإجهاض ثورة الياسمين[1].

كما تعرضت رئاسة السبسي لانتقادات بسبب تأجيل الانتخابات البلدية للمرة الثالثة، حيث كان من المقرر أصلا في 18 سبتمبر وتم تأجيله إلى 17 ديسمبر 2017، قبل أن تؤكد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس 25 مارس 2018 كآخر موعد، إن الغضب الشديد من تكتيكات الحكومة وتفشي السخرية الشعبية يوضح أن غالبية التونسيين يعتقدون أن الحكومة تضع مكاسب حزبية فوق المصالح الوطنية. في تونس،ح يث بدأت الصحوة العربية، أصبح التحرك نحو مجتمع أكثر انفتاحا يعاني من آلام النمو، حيث إن الضغوط الاقتصادية التي تفاقمت بسبب الثورة والحرب المجاوره في ليبيا، والعنف المتطرف، والانقسامات العميقة في البلاد حول صياغة دستورها الجديد، جميعها تشكل تحديات ملحة أمام التحول الديمقراطي في تونس.

لقد ناضلت الحكومة لمعالجة مشكلة البطالة على نطاق واسع، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي المتوقع في العامين المقبلين بسبب الإصلاحات الهيكلية والاستقرار الاجتماعي الكبير، لم يكن النمو كافيًا للحد من التضخم أو بطالة الشباب، والتي لا تزال مرتفعة بشكل مذهل، حتى بالنسبة لأولئك الذين لديهم وظائف، يمكن لمتوسط الأجور أن يتراوح ما بين 7 دولارات إلى 10 دولارات في اليوم.

لقد تفاقمت النضالات الاقتصادية في تونس بسبب إجراءات التقشف التي طالب بها صندوق النقد الدولي كجزء من برنامج قروض بقيمة 2.8 مليار دولار يعتمد على إصلاحات صارمة أدت، من بين أمور أخرى

[1] Sarah E. Yerkes , « **Democracy Derailed? Tunisia's Transition Veers Off Course** », foreign affairs,consultation date: 02 Ocrober 2017, available in : *https://www.foreignaffairs.com/articles/tunisia/2017-10-02/democracy-derailed-0*

، إلى ارتفاع الضرائب وتكلفة الغاز. ونتيجة لذلك، اندلعت الاحتجاجات في وقت سابق من هذا العام، مع القبض على مئات الأشخاص[1].

هناك إعتقاد أن هناك نوعا من التسرع في وصف الحالة التونسية بأنها قصة نجاح ديمقراطي، لكن هذه الدعوة قد تكون سابقة لأوانها، لقد مرت سبع سنوات فقط منذ قيام الثورة، وبناء الحكومة الديمقراطية يستغرق سنوات عديدة، ولن يحدث ذلك مع الانتخابات البلدية القادمة، أو مع الانتخابات البرلمانية والرئاسية عام 2019. ما هو واضح هو أن التونسيين قد تبنوا مفهوم الديمقراطية بشكل عام، حيث يريد المواطنون العاديون مساءلة حكومتهم وحتى المشاركة في السياسة نفسها. إن قانون اللامركزية الجاري مناقشته حاليًا سوف يعزز المكاسب الديمقراطية، ولا شك فيما إذا كان سيتم تمريرها – فقد ركزت الحكومة على بناء توافق سياسي –، حتى الآن، أثبت التونسيون أنهم ملتزمون بنموذج الديمقراطية، وحتى الحزب الإسلامي في تونس تبنى دستورًا ليبراليًا أكثر أو أقل.

ج. المغرب: هشاشة اقتصادية في مقابل تنامي جبهة داخلية متصدعة

صدرت خلال سنة 2017 عدة تقارير وطنية ودولية كشفت عن حجم الهشاشة الذي يعرفه الوضع الاجتماعي بالمغرب، حيث ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل من 10.4% إلى 10.7% لاسيما في صفوف الشباب، كما أوضحت أن عدد العاطلين الإجمالي على المستوى الوطني بلغ مليون و296 ألف شخص، وقد ورد هذا في مذكرة المندوبية السامية للتخطيط وهي مؤسسة رسمية بمثابة وزارة للتخطيط .وقد كشفت تقارير صادرة عن البنك الدولي أن شابًّا مغربيًّا من أصل اثنين تقريبًا ممن تتراوح أعمارهم بين 25 إلى 35 سنة يتوفرون على منصب عمل غالبًا ما يكون في القطاع غير النظامي، والذي يتميز بكونه هشًّا وغير مستديم[2].

أما قطاع التعليم، فقد احتل المغرب حسب مؤشر التعليم (كما في تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي صادر سنة 2017)، المركز 101 عالميًّا من بين 140 دولة؛ حيث أكد التقرير عجز المدرسة المغربية عن التغلب على الهدر المدرسي، والذي تسبب في تنامي معدلات الإقصاء في أوساط اليافعين والشباب وارتفاع الأمية

---

[1] Aileen Torres-Bennett , « **Tunisia's Democratic Experiment Enters New Phase with Local Elections** », The Washington Diplomat,consultation date : 30 april 2018,available in : *https://washdiplomat.com/index.php?option=com_content&view=article&id=17370:tunisias-democratic-experiment-enters-new-phase-with-local-elections&catid=1570&Itemid=428*

[2] "**المغرب الاجتماعي خلال 2017: المغاربة يرفضون أداء الفاتورة الباهظة للاستبداد والفساد**"، موقع جماعة العدل والإحسان، تاريخ الإطلاع: 31 ديسمبر 2017، على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.aljamaa.net/ar/2017/12/31/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

بأشكالها المختلفة، ناهيك عن الاختلالات الكثيرة التي تعتري الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات التعليمية في المرحلة الابتدائية، حيث إن أكثر من نصف تلاميذ المدارس العمومية لا يتوفرون على الحد الأدنى من البنى التحتية الضرورية كالإنارة والصرف الصحي .

وبالنسبة للوضع الصحي، فقد أفاد تقرير لمنظمة الصحة العالمية أن المغرب يخصص حوالي 14 إطارًا طبيًّا لكل مئة ألف مواطن محتلًّا بذلك المركز 16 عربيًّا، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بدول الجوار. كما أن المغرب يخصص لقطاع الصحة حوالي 6% من ميزانيته العامة، وهي نسبة لا تصل حتى إلى النسبة المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية والمقررة بـ 9%، حيث ما زال المواطن المغربي يجد صعوبة في الولوج للخدمات الصحية؛ ولا تتعدى نسبة العلاج في المستشفيات العمومية 5%، ناهيك عن انعدام العدالة المجالية حيث يتمركز 38% من الأطباء في جهتي الرباط والبيضاء [1]. إن الحركات الاحتجاجية التي عرفتها مدن الحسيمة وجرادة وباقي المناطق لا تنتمي لفئة الحركات الاحتجاجية الكلاسيكية بل تنتمي لجيل جديد من الاحتجاجات، حيث إن حراك منطقة الريف غير مسبوق وفريد من نوعه على مستوى الحركات الاحتجاجية بالمغرب من حيث شكله وخصوصيات تكوينه وتأطيره وتواصله وتأثير خطابه وزخمه واستمراره وحتى مشروعيته .إن هذا الشكل الجديد من الاحتجاجات الشعبية تمكَّن من استعادة الفضاء العام (الشارع) الذي أصبح متنفسًا للاحتجاج والتفاعل المدني، حيث لم يعرف المغرب حراكًا شعبيًّا مماثلًا منذ اندلا ع احتجاجات حركة "20 فبراير" إبَّان فترة الثورات العربية في 2011؛ حيث بدأ نفس المشهد يتكرر من جديد على الساحة المغربية في كثير من مناطق المملكة وفق خصوصيات جغرافية وثقافية واجتماعية مختلفة .

أبانت الدولة المغربية عن ارتباك كبير في تدبير مجريات الحراك، كما يظهر أنها لم تستفد من أخطائها وفشلها في التجارب السابقة، ومنهجيًّا لم تعتمد المقاربة الاستباقية لاحتواء الحراك في أيامه الأولى، بل تركته يتسع إلى أن وصل إلى ما وصل إليه اليوم، ولم تكن للحكومة رؤية منسجمة واستراتيجية واضحة تجاه الاحتجاجات وظهرت بشكل ضعيف، وحاولت اللعب على عامل الزمن حتى تنطفئ شرارة الاحتجاج معتقدة أن مصيرها سيكون مثل مصير باقي الاحتجاجات اللحظية التي عرفها المغرب. أما سياسيًّا، فلم تمتلك الأحزاب السياسية الشجاعة لتلعب دور الوسيط وتتدخل لاحتواء الحراك أو حتى تستعيد ثقة المحتجين لأن أسبابه الأساسية ذات

[1] مصطفى جالي، " **احتجاجات المغرب بين أزمة الوساطات وأزمة التوافقات**" ، مركز الجزيرة للدراسات، 02 أفريل 2018، على الرابط الإلكتروني التالي: *http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/04/180402052701944.html*

طابع اجتماعي واقتصادي بالدرجة الأولى، بل إن مواقف الهيئات الحزبية المحلية والجهوية المنتخبة بمنطقة الريف كانت تخالف مواقف أحزابها المركزية، كما تتناقض مع دور الوساطة المفروض أن تلعبه في مثل هذه الأزمات وأن تصطف إلى جانب المطالب المشروعة للمواطنين في المناطق التي تعاني التهميش وعدم الإنصاف في برامج التنمية [1].

ثانيا. استمرار جمود اتحاد المغرب العربي.

على عكس التجمعات الإقليمية العربية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي الذي كان وليد هواجس سياسية وأمنية حديثة جداً، فإن الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي بدأ يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن العشرين عندما بدأ مفهوم المغرب العربي يتكوّن سياسياً، إذ دأبت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على التأكيد على البعد المغاربي لما بعد الاستقلال.

وفقاً لـ هوغون Ph. Hugon فإن التكامل الإقليمي له عدة أبعاد: تجارية، مالية، نقدية، اقتصادية، قطاعية، مؤسسية، سياسية وثقافية. وعلى نفس المنوال، حددت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا خمسة أسباب رئيسية للانضمام إلى مجتمع اقتصادي إقليمي: دوافع اقتصادية في المقام الأول، تتبعها على التوالي دوافع سياسية وجغرافية، وأسباب

---

[1] لقد أخذ تعامل الدولة المغربية مع الحركات الاحتجاجية طابعًا توافقيًّا واجتماعيًّا في البداية خاصة مع احتجاجات جرادة عكس احتجاجات الحسيمة التي تأرجح تعاطي الدولة معها بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي حيث تباينت ردود الفعل تجاه الاحتجاجات بين كل من المؤسسة الملكية والحكومة:

- فالمؤسسة **الملكية** تعاملت بحياد تام نظرًا لوظيفتها التحكيمية حيث تم النظر للأمور بمثابة أحداث اجتماعية وجب معالجتها قانونيًّا وليس سياسيًّا من خلال تحميل المسؤولية لرجال السلطة وسائق شاحنة الأزبال في ما يخص وفاة محسن فكري، في حين تم سحب رخص البحث واستغلال مناجم جرادة، وإغلاق المحطات الحرارية. لكن مع استمرار الأزمة تم اللجوء للوظيفة التحكيمية للملك من خلال المعالجة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال فتح تحقيق في أسباب تعثر المشاريع المرصودة للمنطقة وعدم استفادة السكان منها؛ الأمر الذي نتج عنه زلزال سياسي جسدته حملة واسعة وغير مسبوقة من الإقالات في صفوف وزراء ومسؤولين كبار.
- أما موقف **الحكومة** من الأحداث فقد كان متأخرًا نظرًا، أولًا، إلى الفراغ السياسي بين الانتخابات التشريعية وتشكيل الائتلاف الحكومي، ثم ثانيًا بسبب عادة الانتظار التي أَلِفَتها الطبقة السياسية في التعامل مع أزمات حرجة من هذا النوع قبل تبني الدولة لموقف رسمي تتم مسايرته وتثمينه والثناء عليه .**و ثانيا** إلى الخوف من تبني موقف متسرع قد تندم عليه فيما بعد، وهو ما حصل في واقع الأمر حيث أثارت تصريحات زعماء الأحزاب السياسية المشكِّلة للحكومة جدلًا واسعًا بتلميحها لكون احتجاجات الريف تحمل طابعًا انفصاليًّا وهو ما ستتراجع عنه فيما بعد. لذلك فان تأخر تبني الحكومة بأحزابها لمواقف واضحة في البداية بخصوص الاحتجاجات راجع لحياد موقف المؤسسة الملكية وعدم وضوحه قبل التأكيد على شرعية المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمحتجين. للمزيد أنظر في:

- « **What's behind Morocco's Rif protests?** », Middle East Observer, 28 May 2017, available in : *https ://www.middleeastobserver.org/2017/05/28/whats-behind-moroccos-street-protests/*

- Reda Zaireg « **Social protest in Morocco : Does Mohammed VI have a plan ?** », 29 May 2018, available in : *http://www.middleeasteye.net/columns/social-protest-morocco-does-mohammed-vi-have-plan-1200718518*

ثقافية وثقافية[1]. ويبين أن جميع هذه الاتفاقات تنص على تنمية التجارة في السلع والخدمات بين البلدان من خلال إنشاء اتفاقيات التجارة الحرة، هل هذا هو الحال بالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي؟، في حقيقة الأمر من بين أهداف التكامل المغاربي الإعمال التدريجي للحركة الحرة للأشخاص والخدمات والسلع ورأس المال بين الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، يعد تمويل التنمية أحد أكبر التحديات التي تواجه البلدان النامية، كما أن مسألة تمويل التنمية كانت موضوع تعبئة قوية جدا للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي (UMA).

تأسس اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري في مراكش بعد معاهدة وقعتها الدول الخمس الأعضاء (الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس)، كانت هذه المعاهدة نتيجة للاجتماع السابق الذي عقده القادة المغاربيون الخمسة في زيرالدة في 10 يونيو 1988. ومنذ ذلك الحين تم التصديق على 6 اتفاقيات فقط،كما أن بعض الاتفاقيات المصدق عليها غارقة في الوقت الحالي في الأطر الدولية أو الإقليمية الجديدة التي انضمت إليها بلدان الاتحاد المغاربي مثل منظمة التجارة العالمية أو الاتحاد الأوروبي.من أهداف اتحاد المغرب العربي السعي لتوطيد علاقات التعاون والتضامن التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بالإعمال التدريجي للحركة الحرة للأشخاص والخدمات والسلع ورأس المال بين الدول الأعضاء، واعتماد سياسة مشتركة في جميع المجالات، من خلال إضافة الهدف النهائي لهذا التكامل، يتم تأسيس سوق مشترك في المنطقة المغاربية وفق إستراتيجية تقدمية (اتفاقية التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة).

الملاحظ أن الأحكام العامة لإتفاقية اتحاد المغرب العربي تعكس تصميمًا مطبوعًا براجماتيًا لا يخلو من العوائق[2]. ومن خلال الحفاظ على سيادة الدول على حالها، تحد معاهدة مراكش من إمكانيات إنشاء حيز وحدوي فعال، حيث إن مجلس الرئاسة، المؤلف من رؤساء الدول الخمسة، هيئة اتخاذ القرار الوحيدة في اتحاد المغرب العربي، ملزم بقانون الإجماع، وبالتالي، يتم التخلي عن مصير الاتحاد فقط من خلال حسن النية من قادتها. لم يرغب مؤسسو اتحاد المغرب العربي في إنشاء مؤسسات قد تفلت من سيطرتهم، وهنا يكون التكامل

---

[1] H. Phillipe , « **Analyse comparative des processus d'intégration économique régionale** », direction générale de la coopération internationale et de développement,2001, P.8.

[2] وتميزت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها إذ لم يُشر مثلاً في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة. والنقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، بل إن صفة "العربية" لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن "للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء." للمزيد أنظر في: عبد النور بن عنتر، " **الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع**" ، الجزيرة، تاريخ الإطلاع: 19جوان 2018، تاريخ الإطلاع:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

سابقا لأوانه بالنسبة لهم، حيث فضلوا الحفاظ على سلطتهم في السيطرة على النزاع والتحرك ببطء عن طريق إنشاء منظمات يمكن توسيع مهاراتها المحدودة أثناء سيرها. لكن هذا الإتحاد المغاربي لا يمكن أن يكون دائمًا إلا إذا كانت هناك عناصر موضوعية، مستقلة عن نزوات القادة بشكل يضمن متانتها[1].

و يمكن ملاحظة أن اتحاد المغرب العربي أسسه رؤساء دول المغرب العربي، لتشكيل جبهة سياسية تكتيكية ضد الظروف السائدة آنذاك على الساحة الدولية، والتي كانت نتيجة لنهاية الحرب الباردة. ولكن ليس خطة إستراتيجية لنموها بحيث يمكن أن تخدم مصلحة اقتصادية واجتماعية في المنطقة، كما هو مذكور في معاهدة التأسيس. على وجه الخصوص، كما أن اتحاد المغرب العربي قد تم تأسيسه في فجر نهاية أثبتت الحرب الباردة حقيقة أن قضيتها مستوحاة من الأحداث في أوروبا.حيث كان النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية ينهار وأصبحت أوروبا الغربية أقوى، وكانت هناك حاجة لتأمين منطقة المغرب العربي من هذه التطورات في المنطقة. لذلك، الأنظمة في المغرب العربي صمدت أمام الفشل الشيوعي، وكان هناك شعور بأن الاتحاد المتكامل سيكون أفضل استراتيجية، وبالتالي قاموا بتشكيل اتحاد المغرب العربي.

من الواضح أن اتحاد المغرب العربي كان ضعيفا لأن الإرادة السياسية للآباء المؤسسين لم تكن مستوحاة من الاحتياجات السائدة لطموحات الشعوب في المنطقة، ولكن بالإيديولوجيات السياسية المنبثقة عن فترة الحرب الباردة. يتطلب الاندماج الالتزام بنسختين متميزتين، وهما التكامل الاقتصادي الصغير المنحى الذي ينطوي على التكامل الاقتصادي الرسمي، والتكامل السياسي الإقليمي الكلي الذي يهتم بالتحكم في النزاعات، لقد فشل مؤسسو اتحاد المغرب العربي في مواءمته مع أي من هذه الأشكال، لذلك، يمكن القول أن هذا يعتبر نشأة الفشل. يجادل الكثير من الباحثين أن اتحاد المغرب العربي قد ولد أيضا ميتا، لأنه لم يكن لديه خفض واضح للتفويض الذي يليق بالتكامل المتوخى، وبالتالي فاتحاد المغرب العربي كما هو منصوص عليه في المعاهدة لا ينطبق على أي من أشكال التكامل المحددة أعلاه، حيث أن تأسيس التكامل يكون لتعزيز تنمية الدول الأعضاء ويجب أن يكون خالياً من المؤامرات السياسية الواضحة، وهو شرط لم يستطع اتحاد المغرب العربي الوصول إليه.

لقد كان من الطبيعي أن تتجه دول المغرب العربي بعد حصولها على استقلالها إلى العمل على بناء مؤسساتها السياسية والإدارية، وكذا محاولة لإقامة قاعدة صناعية من أجل تكريس مبدأ السيادة على ترابها، أو بعبارة أخرى

[1] Mohamed Mahmoud Ould Mohamed Salah , « **Les limites de l'Union du Maghreb arabe** », date de consultation : 19/06/2018, disponible sur le lien suivant : *https://www.monde-diplomatique.fr/1991/07/A/43631*

الإعتماد على النهج القطري وصرف النظر عن البناء الإقليمي رغم تأكيد البعض منها في كافة الدساتير و المواثيق على أنها جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، بل يرى البعض أنه كان من الطبيعي أن تؤدي المجابهة مع الإستعمار والتفاعل معه إلى أن يكون الهدف القريب والمباشر للإستقلال هو استرجاع الدولة وإعادة بناءها على قاعدة قطرية[1].من جهة أخرى، يمكن القول كذلك أن تدهور قدرة النخب الحاكمة في الدول المغاربية على فرض سيطرتها على المجتمع، وتعرض شرعيتها للإهتزاز نتيجة لسلسلة متراكمة ومتداخلة من الأسباب أهمها فشل المشروع الوطني الذي قامت على أساسه شرعيتها، كل هذا أدى إلى اهتزاز القيم والأمال التي علقتها هذه الشعوب على حكوماتها منذ الإستقلال.

ومن بين العوامل الدافعة كذلك لإحياء فكرة التكامل المغاربي التحولات التي عرفها النظام الإقليمي المغاربي في تلك الفترة، ومن بينها توافق القوتين الرئيسيتين (الجزائر – المغرب) ، حيث أنه وبعد سنوات من القطيعة بسبب مشكل الصحراء الغربية بدأت في مطلع الثمانينات بوادر الوفاق بينهما تلوح في الأفق وإن كانت بحذر شديد، حيث جرت أولى اللقاءات بين الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والملك المغربي الحسن الثاني سنة 1983 حاولا من خلالها فتح ومعالجة الملفات المتعلقة بالحدود ومشكلة الصحراء الغربية[2].

بعد أكثر من ست سنوات على تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من الرباط، تمكنت الدول الأعضاء من إعادة إحيائه بانعقاد اجتماع في الجزائر يومي 18 و19 مارس 2001 ضم وزراء خارجية دول الاتحاد باستثناء المغرب الذي أوفد إلى العاصمة الجزائرية وزير الدولة للخارجية والتعاون الطيّب الفاسي الفهري بدلا من وزير الخارجية محمد بن عيسى. وجدد الفهري رفض بلاده وضع ملف الصحراء الغربية جانباً والتفرغ لبناء المغرب العربي، حسب اقتراح قدمته الجزائر. وقضية الصحراء الغربية لم تكن منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي ضمن جدول الاجتماعات المغاربية، إلا أنها ألقت بظلالها على هذا اللقاء رغم تأكيد الأطراف أن هذه القضية في يد الأمم المتحدة.

---

[1] عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص.38.

[2] واحدة من قضايا الخلاف والتحدي الرئيسي الذي يواجه المغرب العربي هو النزاع في الصحراء الغربية. حيث أن اتحاد المغرب العربي بناء على طلب المغرب رفضت قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (SADR) في الاتحاد. كان هذا مهمًا لفشل الاتحاد. لقد تم التنازع على دولة الصحراء الغربية بين المغرب الذي يعتبرها جزءًا من أراضيها وصحراء الصحراء الغربية الساعية للإستقلال ، ونتيجة لذلك هناك خلاف يؤدي إلى أزمة ، والتي كان ينبغي أن تعالجها الدول أولا قبل التوقيع على المعاهدة. بالإضافة إلى ذلك ، وضع المعاهدة لم ينص على أي آلية لحل هذا الصراع بين الدول الأعضاء. لقد كانت أزمة الصحراء الغربية ذات أهمية قصوى بالنسبة لدمج دول المنطقة ، وكان ينبغي لأي محاولة اندماج أن تعتبرها مركزية ، وبالتالي فإن تجنبها وتجاهلها لمعالجتها داخل اتحاد المغرب العربي ، كانت بداية فشل اتحاد المغرب العربي. للمزيد أنظر في : صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية**، الأردن: دار الحامد، 2011، ص. 167.

وأشارت بعض المصادر الجزائرية إلى أن المشاركة المغربية في اجتماع الجزائر بمستوى منخفض كانت تهدف إلى الضغط على الجزائر لقبول تسوية ثنائية لا تراعي حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ولهذا فالجزائر ستسعى لأن يتبنى الوزراء في اجتماعهم تعديلات تضع حداً لتداخل العلاقات الثنائية مع المصالح الإقليمية لهذه الدول.

و من بين التحديات الرئيسية الداخلية التي يواجهها إتحاد المغرب العربي، نجد:

– التنافس السياسي: يتم تأسيس التنافس السياسي في دول المغرب العربي على مستويين، على المستوى الفردي، وعلى مستوى الدولة. يمكن ملاحظة التنافس على المستوى الفردي بين قادة الدولة الذين يرون أن التغاضي عن نظرائهم في بلدان أخرى في اتحاد المغرب العربي، ومع ذلك، فإن التنافس على القيادة موجود بين دول معينة على غرار تونس والجزائر والمغرب. فيما تغيب موريتانيا عن هذه المنافسة ربما بسبب ضعف المكانة الاقتصادية للبلاد بالمقارنة مع الآخرين في المنطقة، ويناقش التنافس السياسي على مستوى الدولة في نقطة تحديد المواقع الجغرافية الاستراتيجية ورأس المال البشري والاختلافات الأيديولوجية.

– الضعف الثاني لاتحاد المغرب العربي هو عدم وجود إرادة قوية لرؤساء الدول في تشكيل موقع الأمانة ووظيفة الأمين العام، حيث إن قادة اتحاد المغرب العربي لديهم التزامات ضعيفة تجاه تأسيس الاتحاد، على سبيل المثال، منذ تأسيسها، لم يكن لاتحاد المغرب العربي أمين عام له السلطة والسلطة لتوجيه الاتحاد، فإن منصب الأمين العام أساسي لعمليات أي نقابة، في حين أن الأمانة هي مركزية في إدارة أنشطة الاتحاد.

– الهاجس الأمني: أحد النقاط الأساسية لمعاهدة مراكش وطلب من الدول الأعضاء عدم الانحياز إلى الشؤون الداخلية لكل دولة وعدم السماح لأي نشاط يهدد أمن أو سيادة أي دولة عضو، وهنا افترضت المعاهدة أن أي عمل عدائي ضد أي دولة عضو سيُعتبر عملًا عدائيًا ضد جميع الدول الأعضاء، ولا يتماشى مع الشؤون الداخلية مطلقًا ويعتبر الدعم واجبًا، والتعاون هو التزام واضح بين الدول الأعضاء.

– التنافس بين الدول: مستوى المنافسة بين الدول قد أصبح ناضجًا بين دول المغرب العربي، وعلى وجه الخصوص، ربما كان التنافس الملحوظ بين الجزائر والمغرب أكثر صراحة من أي منافسة أخرى للدولة في المنطقة، حيث تأسست المنافسة بين الجزائر والمغرب على مستويين، الأولى، على الجبهة الجغرافية، الجزائر والمغرب تمثلان أكثر دولتين من حيث مجموع السكان وتحتلان أكثر من نصف مساحة الأراضي. فالجزائر ترغب في الهيمنة لأنها أكبرها جغرافياً ولها من المؤهلات ما يسمح لها بذلك، كما يشعر المغرب أنه يحتل دورا مركزيا بالنسبة لأوروبا، فهو موقع استراتيجي في المنطقة، وأكثر استقراراً وأقرب إلى الغرب. ثانياً، الاختلافات السياسية حول الصحراء الغربية،

حيث نجد المغرب يلوم الجزائر من خلال الإصرار على كونها تدعم جبهة البوليساريو، والجزائر تلقي باللوم على المغرب لرعايته لأعمال إرهابية على أراضيه في فترة من الفترات.

أخيراً، فيما يتعلق بالتهديدات، فإن الوضع الحالي لإتحاد المغرب العربي من شأنه أن يؤخر فرص التنمية للأجيال القادمة، فالتكامل الاقتصادي هو استراتيجية تقدم أفضل طريقة لدمجها بسلاسة في الاقتصاد العالمي ومواجهة التحديات الكثيرة التي تنتظر التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، حيث مازالت تواجه المنطقة المغاربية ضغوطا ديمغرافية قوية وعجزا في مجال التنمية البشرية وتغير المناخ والقدرة التنافسية العالمية[1]. إن التكامل الإقليمي من شأنه تمكين البلدان المغاربية من أن تحل محل سوء التفاهم السياسي، وأن تجعل القادة يتعاونون بجدية وأن يضعوا مصالح المنطقة فوق مصالحهم، لاستعادة الأمن والسلام في المنطقة. فالثقة التي فشلت كثيرا لوضع حد للفساد وإرساء ديمقراطية قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي الذي كان ينقصه منذ فترة طويلة. وأخيراً، سيؤدي التكامل والمشاركة في اتفاقية تفضيلية إلى زيادة القدرة التفاوضية لبلدان المنطقة مقابل الشركاء الأوروبيين بالتوازي مع كل دولة.

ثالثا، انعكاسات الوضع الأمني في منطقة الساحل الصحراوي على الأمن المغاربي و المتوسطي.

يعتبر الساحل الصحراوي من أهم المناطق المفتوحة شساعة عالميا، بامتداد يفوق تسعة ملايين كلم[2]، وهو تموقع محوري في العمق الإفريقي، محققة الرابط بين عدة عوالم منها المغرب العربي وإفريقيا ما وراء الصحراء، وإلى ماض غير بعيد لم تكن تستأثر بأي اهتمام دولي أو إقليمي واسع، باستثناء تدخل المنظمات الدولية للإغاثة في حالات المجاعة الكبرى، فهي تعتبر تقليديا منطقة عبور ومسالك تجارية آمنة بين الشمال والجنوب، إلى تفجر النزاع والصراعات، من صراع سياسي إلى أزمات انقسام داخلي، نحو حروب أهلية فتحت الباب على التنافس الدولي في المنطقة بين الفواعل الإقليمية من الخط الأول: الجزائر، ليبيا والمغرب، ثم الثاني مع تدخل نيجيريا و السنغال، حيث طفت لغة المصالح على متطلبات الأمن الساحلي ذو الامتداد الإفريقي بين الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والقوى الناشئة في آسيا وأمريكا .

[1] Siroen J.M., « **La régionalisation de l'économie mondiale** », Repères, La Découverte, 2004, P. 76

تبدو الاستراتيجيات الوطنية للدول المغاربية في نظرتها لساحل الأزمات ورغم تشابه منطلقاتها غير أن مآربها مختلفة، والتالي قراءتها للتهديد متشعبة ومتناقضة أحيانا، ما يعني الإضرار بالمصالح البينية، ويعكس ذلك توجهات محورين [1]:

– **المحور الجزائري/المغربي** المتنافر أصلا، والذي جعل من أزمة الساحل مطية للتنافس لكسب رهانات إقليمية و دولية، فالمغرب من جهته استفاد من العلاقات التقليدية مع أمريكا من خلال: اقتصاديا، بالتوقيع على اتفاقية التبادل الحر في مارس 2004، ليكون ثالث بلد عربي بعد الأردن والبحرين[2]. وعسكريا في ذات السنة يمنح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش المغرب صفة الحليف الاستراتيجي لأمريكا خارج الحلف، وبإضافة المغرب يصل عدد الدول التي تتمتع بهذا الوضع التحالفي المميز إلى أربعة عشر دولة.رغم أن نفس الصفة لم تمنح للجزائر، التي قد تكون محتفظة بمقاربة أمنية قومية مستقلة، والصفة تقتضي منح تسهيلات عسكرية .

– **المحور الثلاثي : الجزائر، ليبيا وتونس،** وهو محور متعاون تعيش أغلب دوله على أشلاء هواجس وهموم الداخل مع تداعيات الثورات الشعبية في تونس و ليبيا . وهذا لا ينفي وجود محور ثالث مغاربي ساحلي، عبر ما سمي بمبادرة دول الميدان تسمح بتعاون جزائري ساحلي مع دول : موريتانيا، النيجر و مالي، تونس و ليبيا[3].

في حقيقة الأمر يمكن القول أن منطقة الساحل الصحراوي هي منطقة غير مستقرة من الناحية الميدانية، حيث أن هذا يجعل الأمن المغاربي مكشوفا من خلال رواقين جيوسياسيين شرقي وغربي، و رواق ثالث أقلهما انكشافا، حيث أن الرواق الأول وهو الرواق الليبي الذي تداعى بشكل كبير كنتيجة لإنعكاسات الحرب الليبية و كذا الصعوبات التي رافقتها عملية الإنتقال الديمقراطي في الفترات الأخيرة، دون إغفال تأثير العدد الكبير من المليشيات المسلحة وكذا تنامي حدة الانقسامات القبلية والعشائرية.وحتى الرواق الثاني الموريتاني هو الآخر يعيش هشاشة متزايدة على حدودها الشرقية والشمالية، وهو العامل الذي استثمرته الجماعات الإرهابية المتطرفة خاصة

---

[1] هذا و قد أثبتت خبرة العمل المغاربي المشترك فشله في اختبارين إقليميين، **الأول** ، لما اتخذت موقف المتفرج على الأزمة الليبية ، و هي أول امتحان من هذا الحجم يواجهه الداخل المغاربي . و **الثاني** لما لعبت دورا هامشيا منساقا وراء القرار الخارجي في حل إحدى أزمات الساحل الراهنة ، مع استيلاء الجماعات المتطرفة على شمال مالي و تداعيات ذلك إقليميا و عالميا . و بحسابات جيوسياسية كان المفروض أن تؤدي هذه الأزمات و غيرها إلى رأب الصدع المغاربي من خلال رص الصفوف و التأسيس لتحالف استراتيجي في ظل سواد خطاب الشك و انعدام الثقة ، حيث أثبت واقع الحال أنه لا يجمعهم سوى مخزون ثقافي ، حضاري و عاطفي حمل ما لا طاقة له به لأكثر من عقدين من الزمن .للمزيد أنظر في : جميلة علاق،" **تحديات الأمن المغاربي في ظل المخاطر الجديدة في منطقة الساحل والصحراء**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد : 25 ، ديسمبر 2017، على الرابط التالي : revues.univ-setif2.dz/index.php?id=2352

[2] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوربا و الحلف الأطلسي)** الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005، ص ص.70-71.

[3] جميلة علاق، **المرجع السابق**.

مع حالة الضعف والهشاشة البنيوية التي تعانيها موريتانيا. أما الجزائر وهي الرواق الثالث ،وهو الذي يتوسط الرواقين السابقين فهو أكثر صلابة منهما،بالنظر للخبرة الجزائرية في مجال التعامل مع التنظيمات النشطة و الخلايا النائمة في المنطقة .

المطب الثاني: السيناريو المحتمل:

و يقوم دراسة المؤشرات التالية:

أولا.الشراكة المغاربية – الأمريكية كمجال جديد للحركية.

تشير العديد من التحليلات إلى أن الولايات المتحدة تبدي قدراً كبيراً من الاهتمام بالمغرب العربي وأنها ترغب في تحريك النفوذ الفرنسي في المنطقة[1]. لكن ما الذي يحدث بالفعل؟ ما هي مصالح الولايات المتحدة في المنطقة المغاربية؟ هل صحيح أن الولايات المتحدة تطمح إلى القضاء على التأثير الفرنسي والأوروبي في المنطقة؟ هل صحيح أيضاً أن الولايات المتحدة، من خلال مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) تسعى إلى تقويض الشراكة الأوروبية المتوسطية (عملية برشلونة)؟، كلها تساؤلات تستدعي البحث، ولعل الافتراض الأساسي هنا هو أن الولايات المتحدة مهتمة بشكل لا يمكن إنكاره بالمنطقة ،التي أصبحت ذات أهمية استراتيجية منذ الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001. ومع ذلك، على الرغم من أن الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي حقيقي بما فيه الكفاية، إلا أنه أقل طموحا، وأقل إثارة للقلق بالنسبة للمصالح الأوروبية ،وخاصة فرنسا، أكثر مما يمكن الاعتقاد به. في الواقع، تعتبر العلاقات عبر الأطلسي في المنطقة أكثر تكاملاً من التنافس.

فعلى الرغم من علاقاتها الوثيقة بالمغرب وتونس، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا، القوة الاستعمارية القديمة، للعب دور مهيمن في المنطقة. لذلك، حتى بداية التسعينيات، لم تكن هناك سياسة إقليمية أمريكية في المنطقة المغاربية. لكن منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية، بدا أن السياسة الإقليمية التي تمليها الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة التي لا نظير لها، بدأت تتشكل تدريجياً. وهكذا، فمنذ نهاية

[1] على مدى عقود عديدة ، لم تبد الولايات المتحدة اهتمامًا كبيرًا بالمغرب الكبير ، حيث اعتبر صانعو السياسة الأمريكيون أنها تقع ضمن منطقة نفوذ أوروبا ، وخاصة فرنسا. ومع ذلك ، أظهرت الولايات المتحدة خلال فترات معينة اهتمامًا اقتصاديًا وسياسيًا أكبر. كانت هناك ثلاث فترات على الأقل اهتمت خلالها الولايات المتحدة بشكل خاص بالمغرب العربي: الحرب العالمية الثانية ، فترة تصفية الاستعمار في الخمسينيات والستينيات ، وأخيراً الصراع في الصحراء الغربية حتى ثمانينيات القرن العشرين. خلال الحرب الباردة ، نادراً ما نظرت الولايات المتحدة إلى المنطقة المغاربية ككيان إقليمي ، على الرغم من أهميتها الجيوسياسية ، وفضلت الحفاظ على العلاقات الثنائية مع كل دولة على حدة. للمزيد أنظر في :

Yahia H. Zoubir, « **Les Etats-Unis dans l'espace euro-méditerranéen**: **complémentarité**, **rivalité et réajustement d'influence** »,Géoéconomie, N. 35, autumn 2005, Paris, PP. 65-83.

التسعينات، كانت السياسة الأمريكية مواتية بشكل واضح لظهور كيان إقليمي في المنطقة المغاربية، وهو اقتصاد سوق متكامل يتبع مفهوم "الكتل التجارية" أو المناطق التجارية.

تدعم الولايات المتحدة حاليا نوعاً من التطور الذي يفضي إلى نمو اقتصادي طويل الأمد في المنطقة المغاربية، حيث رسميا، يمكن القول أن لدى الولايات المتحدة مصلحة في استقرار وازدهار منطقة شمال إفريقيا، وهي منطقة تشهد تغيرات مهمة، على وجه الخصوص، وهنا تسعى لتعزيز علاقاتنا مع المغرب وتونس والجزائر، وتشجيع التنمية الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي [1]. وهكذا، قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت المصلحة الأمريكية الرئيسية اقتصادية في المقام الأول، ومؤشر هذا بوضوح هو مبادرة إيزنستات Eizenstat أو التحالف الاقتصادي بين الولايات المتحدة و المغرب العربي[2]. و تستمر المملكة المغربية في كونها دعامة الوجود الأمريكي في المنطقة المغاربية والشرق الأوسط، لا سيما بالنسبة للأسطول السادس للولايات المتحدة في البحر الأبيض المتوسط ولعملية السلام في الشرق الأدنى. مع نهاية الحرب الباردة، انخفضت المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية بشكل كبير بسبب قيود الميزانية في الكونغرس. ومع ذلك، تمكن المغرب من استعادة مكانته كحليف مهم بعد ذلك بفترة وجيزة لعدة أسباب، السبب الأول هو الدعم المغربي لحرب الخليج في عام 1991، عندما أرسلت 2000 جندي مغربي إلى المملكة العربية السعودية[3].والسبب الثاني، هو عدم الاستقرار في الجزائر،

---

[1] The White House ,« **A National Security Strategy for a Global Age** », Washington DC, December 2000, consultation date :14/02/2017, Available in: *http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/nss/nss_dec2000_contents.html*

[2] تم إطلاقه في عام 1999 ، وتمت تسميته فيما بعد بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال أفريقيا ، والذي كان هدفه تعزيز الروابط بين الولايات المتحدة والدول المركزية الثلاث في المنطقة المغاربية من حيث التجارة والاستثمارات. كان الهدف ذو شقين: دعم التجارة بين البلدان بشكل أفضل ، لتحريض عدد أكبر من الشركات الأمريكية للاستثمار في المنطقة ، لخلق وظائف ذات أجر جيد ، وأيضاً لتشجيع تقليل الحواجز الداخلية بين دول شمال أفريقيا التي أبطأت التدفقات الطبيعية للتجارة بين هذه الدول.للمزيد انظر في:

Stuart E. Eizenstat, **Undersecretary for Economic**, **Business**, **and Agricultural Affairs**. Third Annual Les Aspin Memorial Lecture, The Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, 8 March 1999.

[3] عززت إدارة الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش George W. Bush التعاون الاقتصادي والعسكري ، خاصة في الحرب ضد الإرهاب. بالنسبة للولايات المتحدة ، يميز المغرب نفسه كنموذج للديمقراطية في العالم العربي، حيث قال السفير الأمريكي السابق في المغرب إدوارد غابرييل Edward Gabriel في نوفمبر 2000 إنه "فيما يتعلق بالمغرب ، نحن متحمسون جداً لتجربته الديمقراطية. نحن في وزارة الخارجية الأمريكية نؤمن بأن المغرب ربما يكون أفضل تجربة ديمقراطية تجري حالياً في الشرق الأوسط ". و في نوفمبر 2003 ، أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة ستتخذ العديد من الإجراءات الهامة لتعزيز العلاقات مع المغرب ، ولا سيما تطوير التعاون الاقتصادي والعسكري ، فضلاً عن اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب. وبعد عام من ذلك ، منحت الولايات المتحدة المغرب وضع 'الحليف الرئيسي= = من خارج حلف شمال الأطلسي. للمزيد أنظر في:

Yahia H. Zoubir, « **Algeria and US Interests**: **Containing Radical Islamism and Promoting Democracy** »,Middle East Policy, vol. 9, N. 1, March2002, PP. 64-81.

حيث كانت فيه الحكومة الجزائرية تحارب من أجل البقاء وعندما كان شبح الثورة الإسلامية الراديكالية يحوم فوق منطقة المغرب العربي .

في نهاية التسعينات، تقدمت العلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر بشكل كبير على جميع المستويات، مقارنة بما كانت عليه حتى الآن، حتى أن الاختلافات السياسية والإيديولوجية للماضي اختفت تدريجيا، وكان أفضل مثال على هذا التطور هو الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الولايات المتحدة في يوليو 2001، إلى جانب التأثير المتزايد للجزائر داخل منظمة الاتحاد الإفريقي، وكذلك الأهمية المتزايدة للجزائر نفسها . كما أنه لم يتم اجتياز محور الجزائر– نيجيريا – جنوب إفريقيا دون أن يلحظه أحد في واشنطن، والذي قد يكون مروجًا نشطًا (مقارنةً بفشل خطة أوميغا التي دعمتها السنغال وفرنسا، والتي حاول الرئيس السنغالي عبد الله واد ربطها إلى مبادرة النيباد NEPAD) فيما يتعلق بالنزاع في الصحراء الغربية، يدرك الساسة الأمريكيون أن قرارها مستحيل بدون موافقة الجزائر، وهذا يفسر موقف الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر توازناً والأقل تأييداً للمغرب في السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك، فهمت الولايات المتحدة جيدا قبل 11 سبتمبر 2001 أنه من الضروري التعاون مع الجزائر فيما يتعلق بالإرهاب العالمي.

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في المغرب العربي هو تطوير تعاون عسكري وأمني وشراكة اقتصادية مع تلك الدول. عززت أحداث 11/9 تطور العلاقات بين الولايات المتحدة والحكومات المغاربية، ولا سيما الجزائر (خاصة منذ عام 2001) وموريتانيا (منذ 2002) والمغرب (منذ مايو 2003) وليبيا (بعد ديسمبر 2003). وهكذا، في 22 و 23 مارس 2004، نظمت القيادة الأوروبية الأمريكية اجتماعًا لمدة يومين في شتوتجارت جمع بين رؤساء القوات المسلحة المغاربية (الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس) وقوات دول الساحل (تشاد ومالي، النيجر والسنغال) من أجل تنسيق الجهود في مجال مكافحة الإرهاب[1]. لقد كان استغلالا حقيقيا نيابة عن الولايات المتحدة التي نجحت في جمع المائدة حول نفس الجدول عددا كبيرا من المسؤولين من البلدان التي لا تضاهي مصالحها الاستراتيجية والدفاعية، وإقناعهم بتنسيق عملياتهم ضد الإرهاب.

[1] Yahia H. Zoubir , « **American Policy in the Maghreb**: **The Conquest of a New Region?** », Fundación Real Instituto Elcano, strategic and international studies, consultation date : 12 april 2017, available in : *http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_en/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/DT13-2006*

إن اهتمام الولايات المتحدة بالساحل، وهي منطقة تقترب فيها إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من شمال إفريقيا، يغطي بعدين: الأمن / العسكري والاقتصادي. تعتبر الولايات المتحدة منطقة الساحل منطقة ضعيفة بسبب كثافتها السكانية المنخفضة وحدودها القابلة للاختراق، وهنا يؤكد صانع القرار الأمريكي على أن الجماعات الإرهابية، المحلية والدولية، تكرس نفسها لكل أنواع التهريب، بما في ذلك الأسلحة، وتجنيد أعضاء جدد من بين السكان المحليين. كما أن الجماعات الإرهابية الإسلامية، الأكثر نشاطاً هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) المرتبطة بالقاعدة، والتي تمثل تهديداً لهذه المنطقة التي يقطنها أكثر من 100 مليون نسمة[1]. تعتبر المنطقة جبهة جديدة في الحرب ضد الإرهاب، وبالتالي فإن هدف الولايات المتحدة هو تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة (الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد والسنغال ونيجيريا) وتعزيز قدرتها على مكافحة المنظمات الإرهابية.

كما أن التحول من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي أعقبه العديد من العمليات الإرهابية على شكل سلسلة من التفجيرات والإختطافات التي كانت موجهة غالبا ضد المصالح والرعايا الغربيين، رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لمصالحها، وهو ما يحتم ضرورة الوجود في منطقة الساحل الإفريقي أكثر من أي وقت مضى[2].و يتضح ذلك من خلال مختلف المبادرات و المشاريع التي تقدمت بها الولايات المتحدة لمواجهة الظاهرة الإرهابية في المنطقة.

ومن أجل ذلك قامت الحكومة الأمريكية في نوفمبر 2002 بإنشاء "مبادرة بان ساحل" Pan-Sahel Initiative من أجل مساعدة كل من مالي و النجير إلى جانب التشاد و موريتانيا على عملية مكافحة الإرهاب، ولقد أصبحت هذه المبادرة عملياتية انطلاقا من مارس 2004 بميزانية قدرت بحوالي 7,75 مليون دولار، وتزود كل الدول المذكورة سابقا بمساعدات للتدريب و معدات لتحسين أمن حدودها، ورفض إستخدام اراضيها ذات السيادة من قبل الإرهابيين و المجرمين[3].

---

[1] William P. Pope, « **Eliminating Terrorist Sanctuaries**: **The Role of Security Assistance** », Acting Coordinator for Counterterrorism, Testimony Before the House International Relations Committee, Subcommittee on International Terrorism and Nonproliferation, Washington DC, 10 March 2005,Available at: *http://www.state.gov/s/ct/rls/rm/43702.html.*

[2] Lianne Kennedy –Boudali, « **Examination U.S counterterrorism priorities and strategy across Africa's Sahel region** », Testimony presented before the Senate Foreign Relations Committee, Subcommittee on African Affairs on November 17, 2009, RAND Corporation, P.02.

[3] مبادرة بان الساحل Pan-Sahel Initiative (PSI) هو برنامج مصمم لحماية الحدود ، وتتبع حركة الأشخاص ، ومكافحة الإرهاب ، وتعزيز التعاون والاستقرار الإقليميين .هو جهد تقوده الدولة الأمريكية لمساعدة مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا في الكشف عن الحركة المشبوهة للأشخاص والبضائع والرد عليها عبر=

"مبادرة بان ساحل" تحولت هي الأخرى في 2005 إلى مبادرة جديدة حملت تسمية "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" Trans-sahara counter Terrorism Initiative لتشمل دولا جديدة إضافة إلى الدول السابقة على غرار كل من "الجزائر، السنيغال، نيجيريا، تونس، المغرب"، كما تمت إضافة "ليبيا" في أكتوبر 2006 من أجل الحيلولة دون تحول المنطقة إلى ملجأ للجماعات الإرهابية، وقد قدرت ميزانية البرنامج في عام 2005 بحوالي 100 مليون دولار وبمخططات تصل إلى 30 مليون دولار سنة 2006، و بمعدل 100 مليون دولار سنويا منذ عام 2007[1].

وتشمل مجالات الدعم[2]:

1. تمكين وتعزيز قدرة الجيوش في شمال وغرب أفريقيا وتطبيق القانون للقيام بعمليات مكافحة الإرهاب، وتضمين قدرة الجيوش والهيئات المكلفة بإنفاذ القانون في شمال وغرب إفريقيا، وغيرهم من الشركاء الداعمين، للعمل إقليمياً وتعاونياً في جهود مكافحة الإرهاب ؛

3. تعزيز قدرة الأمن على الحدود لمراقبة الحركات الإرهابية وكبحها والاعتراض عليها ؛

4 – تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك الوصول إلى العدالة، وقدرة إنفاذ القانون على كشف الأنشطة الإرهابية وتعطيلها والرد عليها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها ؛

5 – رصد ومكافحة تمويل الإرهاب (مثل ما يتعلق بالخطف من أجل الحصول على فدية) ؛

=حدودها وداخلها من خلال التدريب والمعدات والتعاون. تدعم أهدافها مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة في أفريقيا: شن الحرب على الإرهاب وتعزيز السلام والأمن الإقليميين. ستساهم التقييمات الفنية التي تجري في كل بلد ابتداء من هذا الشهر في تركيز التدريب والموارد الأخرى لبناء القدرات على مدى الأشهر القادمة. ستساعد مبادرة بان ساحل الدول المشاركة في مواجهة العمليات الإرهابية المعروفة وعمليات التوغل الحدودية ، فضلاً عن الاتجار بالأشخاص والمواد غير المشروعة والسلع الأخرى. سيكون التدريب والدعم المادي بمثابة برنامج لجلب مسؤولين عسكريين ومدنيين من الدول الأربع معاً لتشجيع المزيد من التعاون وتبادل المعلومات داخل حكومات المنطقة وفيما بينها حول قضايا مكافحة الإرهاب والأمن الحدودي.للمزيد أظر في :

–« Pan Sahel Initiative », Office of Counterterrorism,Washington, DC , November 7, 2002, available in : *https://2001-2009.state.gov/s/ct/rls/other/14987.htm*

– Jessica R.Piombo, « **Terrorism and U.S Counter Terrorism Programs in Africa : An Overview** »,Strategic Insights, Vol.06, N.01, January 2007, P.08.

[1] Mary Jo Choate, «**Trans Sahara Cuonterterrorism Initiative**: **Balance of Power?**,» Usawc Strategy Research Project, P. 5, consultation date : 10 /07/2018, available in : *http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pcaab627.pdf.*

[2] U.S Department of State, Programs and Initiatives, « **Trans –Sahara Counter Terrorism** (**TSCTP**) », consultation date : 10 /07/2018, available in : *https://www.state.gov/j/ct/programs/index.htm#TSCTP*

6. تقليل الشعور بالتعاطف والدعم المحددين بين المجتمعات بسبب التطرف العنيف.

في المغرب العربي، يستفيد المغرب وتونس من مستوى هام من المساعدات من الولايات المتحدة، يستفيد المغرب من برامج وزارة الخارجية مثل برنامج المساعدة على مكافحة الإرهاب(Anti-Terrorism Assistance) (ATA)، وبرنامج مكافحة الإرهاب(Terrorist Interdiction Program) TIP في عام 2004، منحت الولايات المتحدة بالفعل 6.5 مليون دولار للمغرب لتدريب المغاربة في الحرب ضد الإرهاب. تم تعزيز هذا الاتفاق في عام 2005 لمساعدة المغاربة في مجالات أمن وحماية الموانئ والمطارات والحدود الأرضية والمنفذة، وارتفعت ميزانية البرنامج بمقدار السنة المالية 2007، لتصل إلى 12 مليون دولار أمريكي.

ثانيا.تنافس القوى الكبرى و انعكاساته على الهندسة الامنية القائمة.

إن عملية البحث في ظاهرة التنافس الدولي حول منطقة المغرب العربي وانعكاساتها على الهندسة الامنية القائمة، يقودنا إلى ضرورة التركيز على تناول المحددات الاساسية المحركة للتنافس خاصة في بعده الأمني، وهو ما يكون له إنعكاسات متفاوتة الحدة على طبيعة الأمن من جهة وعلى إستقرار المنطقة من جهة أخرى. وهنا سوف يتم التركيز على القوى التالية:

أ.فرنسا: تعتبر تقريبا الدولة الأروبية الاولى من حيث قوة النفوذ والقدرة على الحركة والفعل داخل إفريقيا، حتى قيل إن إفريقيا تمثل أحد العوامل الثلاثة لمكانة فرنسا الدولية إلى جانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن و القدرة النووية[1]. وهنا يبدو أن التموقع الأمريكي الجديد في المنطقة قد خلق نوعا من التوجس لدى فرنسا، خاصة وأنه يستهدف دولا فرانكوفونية تقع تحت نفوذها.

تعتبر كل دولة مغاربية وجهة للمصالح التجارية الأوروبية الكبيرة، وتستضيف أوروبا عددًا كبيرًا من الجاليات المهاجرة في شمال إفريقيا التي تحافظ على روابطها مع بلدانهم الأصلية. لقد وفر المغرب العربي لعقود من الزمن جنوب أوروبا عمالا غير مهرة، والأغلبية الساحقة من اقتصاد المنطقة مرتبطة بأوروبا، التي تعد أكبر شريك تجاري لكل دولة مغاربية، وتزيد الواردات الأوروبية من الطاقة الليبية والجزائرية من الربط بين المنطقتين. إضافة إلى ذلك، فإن التطرف المتنامي يعني أن أمن المنطقة المغاربية متشابك مع أمن أوروبا. اليوم، قلق مسؤولو الأمن الأوروبيون من المتشددين المتطرفين الذين يتنقلون بين شمال إفريقيا، وساحات القتال الجهادية في سوريا .

[1] Edward A. Kolodziej , « **French Mediterranean Policy**: **The Politics of Weakness** », International Affairs ,Royal Institute of International Affairs 1944, Vol. 47, No. 3 ,Jul., 1971, PP. 503-517

اتبعت فرنسا سياسة خارجية حازمة في المنطقة المغاربية، مبينة استعداد البلاد لتأمين مصالحها في المنطقة، لقد لعبت دوراً أساسياً في بناء حلف شمال الأطلسي وإقناع إدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما بدعم الجهود المبذولة للإطاحة بالقذافي. أثار إسقاط القذافي هجرة جماعية للمرتزقة الطوارق الذين تدفقوا على مالي في العام التالي، وتبع ذلك انقلاب عسكري، مما مهد الطريق أمام المتشددين المرتبطين بالقاعدة للاستيلاء على أجزاء من شمال مالي في عام 2012. وردا على ذلك، أطلقت فرنسا عملية سيرفال، وسعت في وقت لاحق من انتشارها إلى ما يقرب من 3 ألاف جندي عبر موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد من خلال عملية بركان، التي حلت محل سيرفال[1].

فعلى الرغم من الروابط العميقة، فإن فرنسا تعرف حاليا فقدانا لنفوذها في المنطقة العربية والمغاربية بشكل واضح، في وقت أن دول المغرب العربي والشرق الأوسط تشهد نموا اقتصاديا حيويا (حوالي 5 إلى 10٪ سنويا منذ أوائل 2000)[2]، وبذلك فهي تخسر حصتها في السوق في جميع بلدان المنطقة لصالح المنافسين الآخرين، وبشكل دراماتيكي، لصالح اللاعبين الآسيويين، وهو ما أصبح واضحا في المنطقة المغاربية، حيث كانت مواقف فرنسا مواتية تاريخياً، وعلى المستوى الثقافي، القوة الناعمة لفرنسا ضعفت لصالح إنجلترا، ألمانيا، وحتى لصالح القوى الإقليمية مثل تركيا. وأخيرا، فقدت فرنسا موقعها كوسيط للصراعات وهي غائبة حاليا عن مخططات حل الأزمات الرئيسية.

في حقيقة الأمر يمكن القول أن فرنسا ومنذ وقت طويل أدركت أهمية وضرورة تشكيل سياسة أمنية خاصة بها في منطقة المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط بشكل عام، بما يضمن لها الحفاظ على أمنها القومي ومواجهة التهديدات المتنامية في المنطقة، وتم هذا من خلال محاولة الربط بين الأمن بالمنطقة بالهوية الامنية الأروبية، وكان ذلك من خلال شكلين أساسيين:

---

[1] دعمت الولايات المتحدة البعثات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل ، التي تهدف أيضاً إلى تأمين المنطقة المغاربية ، من خلال توفير الدعم الاستخباراتي والمراقبة والاستطلاع (ISR) بالإضافة إلى رفع ونقل القوات الفرنسية والمعدات الثقيلة. تواصل فرنسا حثها على بذل المزيد من الجهود الدولية لتأمين ليبيا. للمزيد أنظر :
"**France Says Ready to Strike Extremists on Libya Border**," Associated Press, January 5, 2015, *http://www. nytimes.com/aponline/2015/01/05/world/europe/ap-eu-france-libya.html?_r=0.*

[2] خارج السوق الأوروبية الداخلية ، توجد ثلاثة مجالات رئيسية للتجارة بالنسبة لفرنسا و هي الولايات المتحدة ، شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط والصين. تمثل منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط حوالي 20٪ من تجارتها الخارجية. على المستوى الإقليمي ، تتداول فرنسا أولاً وقبل كل شيء مع المنطقة المغاربية. وتمثل تجارتها مع هذه الدول 27 مليار يورو في عام 2015 مقابل 19.3 مليار يورو مع الخليج. أما بالنسبة لقائمة الشركاء التجاريين الثلاثة الأوائل فهم الجزائر والمغرب وتونس .أما الروابط الاقتصادية مع الخليج تقتصر على القطاعات الاستراتيجية الثلاثة للطاقة والأسلحة والملاحة الجوية. للمزيد أنظر في :
Hakim El Karoui , « **Nouveau monde arabe**, **nouvelle** "**politique arabe**"**pour la France** », Institut Montaigne ,RAPPORT – AOÛT 2017, date de consultation : 20/07/2018, disponible sur le lien suivant :
http://www.institutmontaigne.org/publications/nouveau-monde-arabe-nouvelle-politique-arabe-pour-la-france#

– **الشق السياسي**: من خلال عدة مؤتمرات لعل اهمها، مؤتمر هلسنكي 1973 الذي ساهم في تبني الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا ما سمي بمسار هلسنكي والذي هو في مجمله عبارة عن مقاربة أمنية تعتمد على تعدد أبعاد الأمن وكذلك منح أهمية كبرى لإجراءات الوقاية وبناء الثقة، وبالتالي فيمكن تصنيف مؤتمر هلسنكي كأول سياسة أوروبية جادة للحفاظ على الأمن الأوربي عامة والفرنسي، حيث أنها تعبر عن تصور جديد للأمن الإقليمي القائم على على مقاربة الأمن التعاوني والأمن الشامل، وهنا تلعب الإجراءات الوقائية دورا هاما في توحيد التصورات[1]. ليأتي بعدها محاولة التأسيس لمجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط من خلال مبادرة الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران، لكن المبادرة لم يكتب لها النجاح لعوامل عدة لعل أبرزها معارضة بعض الدول لها وكذا استبعادها لدول أخرى، ليتم إعادة احياءها مرة أخرى في 1990 من خلال تشكيل مجموعة 5+4 التي اصبحت بعدها مجموعة 5+5 بإنضمام مالطا.والملاحظ على هذه المبادرة هو محاولة فرنسا العمل على فك الترابط بين حوضي المتوسط من أجل تفادي معضلة الصراع العربي – الإسرائيلي. ليأتي بعدها مشروع الإتحاد من اجل المتوسط مع الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي، التي يمكن إعتبارها كإستراتيجية جديدة لتحقيق مجموعة من الأهداف والدوافع لعل أهمها محاولة إدماج تركيا في تجمع متوسطي جديد بدل الإتحاد الأوروبي، كما أنه يهدف إلى محاولة دمج إسرائيل عبر ملتقى يجمعها مع الدول العربية وبالتالي مأسسة "التطبيع" بين الطرفين. من جهة اخرى يجسد هذا المشروع لإتجاه أساسي جديد لدى دول أروبا الغربية وهو أن عدم الإهتمام بالضفة الجنوبية هو نتيجة حتمية للتوجه نحو أوربا الشرقية، وبالتالي لابد من إعادة النظر في هذه التوجهات.

– **الشق العسكري**: لقد وقعت كل من فرنسا و إيطاليا في ماي 1995 الوثائق المؤسسة لكل من "الأورفور" و "الأورومافور"، وهو ما يعبر عن توجه جديد أورو–أطلسي اتجاه دول الضفة الجنوبية، فتشكيل القوتين السابقتين يعتبر إشارة قوية لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الأوروبية الهجومية البحتة، حيث أن كل من فرنسا و اوربا اعتبرت نفسها في خطر متنامي يعتبر الجنوب مصدرا له[2].

---

[1] « **La France face aux nouveaux défis globaux** », date de consultation : 23.07.2018, disponible sur le lien suivant : *http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/france_829/politique-etrangere_19080/france-face-aux-nouveauxdefis-globaux_68310.html*

[2] يمكن القول أن الحديث عن تهديد قادم من الضفة الجنوبية اتجاه الشمال هو قول مبالغ فيه، أولا بالنظر إلى الإرتباطات السياسية و الإقتصادية و حتى الأمنية في بعض الاحيان بين الطرفين، و كذا وجود نوع من الإستقرار – ولو أنه ظرفي بالنظر إلى حالة بعض الدول على غرار ليبيا التي تعرف مرحلة إنتقالية– ، وبالتالي فتلك التهديدات عهي مفتعلة اكثر منها حقيقية. للمزيد أنظر في: عبد النور بن عنتر، "**الدفاع الأوروبي و الأمن العربي**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد: 65، سبتمبر 1997، ص.41.

ب. ألمانيا:

بالنظر إلى حقيقة أن ألمانيا ليس لديها ماضي استعماري في المنطقة المغاربية، فإن العلاقات الثنائية مع البلدان المغاربية هي أقل قربا، ولكنها أيضا غير مثقلة أكثر وأكثر انفتاحا، لقد حافظت ألمانيا على العلاقات الثنائية المتميزة مع جميع البلدان المغاربية منذ حصولها على الاستقلال، وبشكل رئيسي في شكل التعاون الاقتصادي والتقني والتنموي. لم يتم توجيه سوى اهتمام سياسي محدود إلى المنطقة المغاربية على مدى العقود الماضية، حيث كانت السياسة الخارجية الألمانية تتطلع إلى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، لا سيما بسبب نزاع الشرق الأوسط. تغير الأمر قليلاً منذ2011 [1]، ومرة أخرى منذ أزمة اللاجئين في عام 2015، حيث اكتسب المغرب العربي أهمية في الأجندة الدبلوماسية الألمانية، في حيقية الأمر لم تطرح السياسة الخارجية الألمانية أبداً مفهومًا إقليميًا شاملاً لبلدان المغرب العربي، ولكنها بدلاً من ذلك عملت على إقامة علاقات ثنائية مع الأفراد و البلدان[2].

[1] واجهت موجة الحراك في منطقة المغرب العربي سنة 2011 العديد من ردود الفعل الإيجابية في السياسة الألمانية،حيث كان الرد المؤسسي السريع هو إنشاء "شراكات تحول مع تونس ومصر" (جزء منها صالح أيضًا للأردن والمغرب وليبيا) من قبل مكتب السياسة الخارجية في عام 2011، وهدفها هو تعزيز التحول الديمقراطي ، وكذلك تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي موقف. بالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك عملية إعادة هيكلة لوحدات العمل المعنية في السياسة الخارجية الألمانية، وشمل ذلك تعيين ممثل وزير الخارجية الألماني للعالم العربي ، وإنشاء مجموعة عمل ثنائية لوزارتي الخارجية التونسية والألمانية ، تجتمع مرتين في السنة ، وهي مسؤولة عن تقييم التقدم في المشاريع المشتركة. إلى جانب الأنشطة الدبلوماسية المتزايدة التي تقوم بها المستشارية الاتحادية والوزارات المختلفة ، أصبحت اللجنة البرلمانية للعلاقات الألمانية مع البلدان المغاربية أكثر نشاطًا أيضًا في أعقاب الحراك العربي.للمزيد انظر في:

Isabel Schäfer, « **Germany and the Maghreb Countries after the Arab Unrests**: **New Times**,**New Dynamics** », Security & Politics, IEMed. Mediterranean Yearbook 2013,PP.222-223.

[2] Isabel Schäfer, « **Germany and the Maghreb Countries after the Arab Unrests** », In: Mediterranean Yearbook 2013, Barcelona: IEMed, PP. 222–225.

ومع ذلك، فمنذ تسعينيات القرن العشرين، قامت ألمانيا بشكل نشط ومستمر بدعم الأطراف المتعددة للتعاون مع البلدان المغاربية في عملية برشلونة السابقة، تم إعادة صياغتها في الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) في عام 2008، كما لم تكن الروابط الشخصية بين الطبقة السياسية الألمانية والنخب الحاكمة في البلدان المغاربية متطورة بشكل جيد مقارنة مع فرنسا، ولكن العلاقات بين توجد مجتمعاتهم المدنية بأشكال متعددة وتكثفت بشكل مطرد في العقود الأخيرة[1].

تحافظ ألمانيا على علاقات جيدة مع القوى الرئيسية في المنطقة العربية (دول الخليج وإيران وإسرائيل)، وتعمل على تطوير استراتيجية تتمحور أساسًا حول الاقتصاد، و حاليا ما نسبته 6 ٪ من التجارة الخارجية الألمانية تتم مع دول شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. وعلى عكس فرنسا، لا تعتمد ألمانيا على الطاقة كمحرك وحيد للعلاقات الثنائية. وفي مواجهة زعزعة استقرار منطقة الشرق الاوسط، تستثمر ألمانيا بشكل متزايد في المجال الدبلوماسي والأمني، الذي أدى إلى دمج التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. كما أن ألمانيا نشطة للغاية في مجال القوة الناعمة، أين حصلت المنطقة على 13٪ من مساعدات التنمية الرسمية الألمانية (باستثناء تركيا) في عام 2014، كما أن العديد من المؤسسات الألمانية، ومعهد جوته، ومراكز الفكر والرأي، تعتبر بمثابة محركات قوية للمجتمعات المدنية في مختلف البلدان.

ج. روسيا :

يجب علينا أولاً تسليط الضوء على رؤيتين روسيتين تاريخيتين حول المنطقة المغاربية، في حين أن هذه كانت تتنافس في بعض الأحيان في نقاط معينة في التاريخ السياسي، فإنها تبدو الآن مكملة في الخطاب السياسي المعاصر، فكلاهما يتجاوز العهود القيصرية والشيوعية وما بعد السوفييتية. تميل أولى هذه المفاهيم إلى تصور المنطقة المغاربية باعتبارها امتدادًا سياسيًا وثقافيًا لمنطقة الشرق الأوسط، وتنعكس هذه الرؤية في التقسيم الإداري من وزارة

---

[1] بالنسبة للسياستين الفرنسية والألمانية اتجاه منطقة المغرب العربي، حيث و منذ عام 2014، سعت فرنسا وألمانيا إلى تحسين تنسيق سياساتها تجاه المنطقة المغاربية، فقد سافر وزراء خارجية البلدين إلى المنطقة سوية في مناسبتين لإظهار إرادتهم للتعاون في بلدان ثالثة. و في أبريل 2014، زار فرانك فالتر شتاينماير ولوران فابيوس تونس لمقابلة ممثلين عن الحكومة التونسية وعالم الأعمال والمجتمع المدني. بعد ذلك بعامين ، في أفريل 2016، قام شتاينماير وجان مارك أيرولت بزيارة مفاجئة (بسبب الإجراءات الأمنية) إلى ليبيا، حيث التقيا أعضاء في حكومة الوفاق الوطني في طرابلس وقدموا مساعدات طبية طارئة للشعب الليبي. ومع ذلك، وعلى الرغم = من المصالح المتقاربة والأفعال الرمزية مثل الزيارات الوزارية المشتركة إلى المنطقة ، فقد كانت الإجراءات السياسية المشتركة نادرة وأقل تنسيقاً مما كان عليه في البداية. في بعض الحالات ، يتناقض النهجان الفرنسي والألماني مع بعضهما البعض أو أنهما يتمان بالتوازي ، وبالتالي يكرران بعضهما البعض.للمزيد انظر في:

Isabel Schäfer and Tobias Koepf , « **Franco-German foreign policy cooperation towards the Maghreb** », European Dialogue – Political Thinking on Europe, Genshagener Papiere, N.20, November 2017, P.11.

الخارجية الروسية أين يتم تضمين دول المغرب العربي بشكل منهجي في نفس الإدارة الموجودة في الشرق الأوسط وليس تلك المخصصة لإفريقيا، كما أن الروابط بين البلدان المغاربية والمملكة العربية السعودية وقطر تعزز هذا الانطباع بارتباطها بالشرق الأوسط.

الرؤية الثانية تدمج البلدان المغاربية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي منطقة جغرافية بيانية تم السيطرة عليها من قبل روسيا على مدار تاريخها، واستطاع مشروعها العسكري في البحر الأبيض المتوسط أن يقلل من الحجم الإجمالي للبحر الأبيض المتوسط (مثل الأسطول الأمريكي السادس) ، والمخاوف من فرض حظر على العبور العسكري من البحر الأسود إلى البحر المتوسط، ومنذ فترة طويلة منعت تطوير علاقات جيدة بين الاتحاد السوفياتي وتركيا خلال الحرب الباردة[1]. ثم، فإن حل الوحدة التشغيلية في عام 1991، من بين عوامل أخرى، أثر بقوة على الأهمية المعطاة لحوض البحر الأبيض المتوسط تحت رئاسة بوريس يلتسين.

لقد غيّر الحراك العربي في تونس ومصر وليبيا الوضع بالكامل، حيث كانت الدوائر الفكرية والأكاديمية الروسية قد نظرت بجدية في ظهور انتفاضة شعبية في المنطقة المغاربية وشمال إفريقيا، و تفاجأت النخب السياسية من جانبها، لكنهم لم يتوقعوا على الإطلاق التحول الكارثي للأحداث في المنطقة، حيث وفي مواجهة حالة اللااستقرار في تونس ومصر، كان رد الفعل الأول للحكومة الروسية سلبيًا للغاية أين لم يتم تبني موقف واضح.

كما أن المسألة الليبية بلورت المخاوف والخلافات مع الغرب، حيث وخلافا لوجهة نظر واسعة النطاق في الغرب، لم تكن ليبيا حليفا لروسيا،لقد كانت هذه الدولة في الحقيقة مجرد شريك عسكري، وليست حليفا سياسيا، حتى وإذا كان ضباط الجيش الليبي قد تلقوا بالفعل التدريب في ذلك الوقت في روسيا، لم يقم أي ممثل سياسي ليبي بزيارة في روسيا. لقد كان الدافع الحقيقي لروسيا في معارضة التدخل الغربي في ليبيا هو المبدأ القانوني

[1] الحقائق التاريخية لروسيا في البحر الأبيض المتوسط تجعلنا نذكر اتفاقية مونترو المتعلقة بنظام المضيق ، الموقعة في عام 1936 وما زالت سارية المفعول ، تمثل خسارة فادحة في السلطة لموسكو، فهذه المعاهدة تحد فعليا روسيا من تحرك روسيا في وقت الحرب في مضيق البوسفور والدردنيل، في عام 1936 ، التقى الموقعون السابقون على معاهدة لوزان مع يوغوسلافيا وأستراليا في مونترو بسويسرا لإلغاء لجنة المضيق الدولي وإعادة منطقة المضيق (الدردنيل ، وبحر مرمرة ، ومضيق البوسفور) إلى السيطرة العسكرية التركية. سمحوا لتركيا بإعادة تنظيم المضائق ، التي كانت محظورة بموجب اتفاقية لوزان لعام 1923 كجزء من معاهدة السلام التي أنهت في النهاية العمليات العدائية التي بدأت في عام 1914. كما قامت اتفاقية مونترو الجديدة بتعديل قواعد 1923 الخاصة بمرور السفن عبر هذه المياه. وصادقت تركيا ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، واليونان ، وألمانيا ، ويوغوسلافيا ، واليابان على اتفاقية مونترو في حين أن الولايات المتحدة ليست من الدول الموقعة على الاتفاقية ، فقد امتثلت تاريخيا دائما لأحكامها.للمزيد أنظر في:

Global Security, « **Montreux Convention 1936** », consultation date : 12 /06/2018, available in : *https://www.globalsecurity.org/military/world/naval-arms-control-1936.htm*

الأساسي"المسؤولية عن الحماية"، كما أنها ظلت تنتقد هذا المفهوم بشدة، رغم تأييده من قبل الأمم المتحدة[1]. يجب القول إن التجارب الأفغانية والعراقية أظهرت، في ذلك الوقت، عدم فعاليتها في دعم تقوية مؤسسات الدولة.

فيما يتعلق بقرار روسيا بعدم استخدام حق النقض ضد هذا التدخل عندما أتيحت له الفرصة،يتم تقديم تفسرين بشكل شائع لتوضيح ذلك. الأول يرى أن ديمتري ميدفيديف، الذي كان رئيساً في ذلك الوقت، كان يريد أن يعطي تعهدات للحركة الليبرالية الروسية، التي تدعو إلى التقارب مع الغرب باسم أوروبية روسيا. وهكذا، فإن امتناع روسيا عن التصويت سيظهر للغرب أن روسيا مستعدة للتعاون على الرغم من وجود اختلافات جوهرية عميقة حول كيفية حل حالات الصراع. و وفقا لتفسير ثان، فإن امتناع ميدفيديف عن التصويت في مجلس الأمن سيكون أفضل، إذا استخدمت روسيا حق الفيتو، فقد تعرضت لانتقادات دولية بسبب دعمها لديكتاتورية النظام الليبي السابق. إذا، على العكس من ذلك، كانت قد دعمت التدخل الغربي في ليبيا، و خاطرت بعدم تلبية توقعات رأيها العام.

من جهة أخرى لا يمكن إنكار أنه و منذ زمن القياصرة، عملت روسيا دائما على تعزيز نفوذها نحو "البحار الدافئة"، أي البحر الأبيض المتوسط، حيث يسعى الرئيس فلاديمير بوتين إلى تحقيق هذا الهدف مستفيدًا من فك الارتباط الأمريكي في المنطقة، فقد نجح في وضع بلاده في مركز اللعبة الشرق أوسطية، كما تهدف السياسة الروسية إلى احتواء الإسلام السني ومنعه من الانتشار في القوقاز وكذلك على أراضيها الروسية[2]. أما من الناحية الاقتصادية، تعتمد المصالح الروسية في المقام الأول على صادرات الأسلحة إلى الإمارات العربية المتحدة ومصر والجزائر.

---

[1] Entretien avec Vassily Kuznetsov, par Erik Burgos, et Clément Therme, « **La Politique Étrangère RUSSE au Maghreb**: **entre Commerce et Sécurité** », Confluences Méditerranée , 2018/1 ,N° 104, P.89.

[2] Christopher S. Chivvis and Amanda Kadlec, « **What Americans Need to Know if Russia Intervenes in Libya's Civil War** », RAND Corporation, consultation date : 12/04/2017, available in : *https://www.rand.org/blog/2017/03/what-americans-need-to-know-if-russia-intervenes-in.html*

من خلال كل ماسبق يمكن ملاحظة أن حوض البحر المتوسط قد أصبح منطقة محاطة بالأزمات والانتقال الثوري، متأثرة بما حدث في الشرق الأوسط والمغرب العربي، والجنوب الأوروبي، وتتمحور الديناميات الجديدة في هذه المنطقة في عدد من المحاور التالية[1]:

1.تتشكل البيئة الاستراتيجية في البحر المتوسط بصورة متزايدة من قوى منبثقة من خارج المنطقة، أي من المناطق الأوروبية، الآسيوية والإفريقية، ومن البحر الأسود وحوض الأطلسي. ويوجد عدد من الأمثلة الدالة على الطبيعة العابرة للإقليمية لأمن البحر المتوسط، حيث تعد كثافة انتقال المقاتلين الأجانب من أوروبا إلى بلاد الشام تحدياً أمنياً مُلحاً لجزء كبير من أوروبا، كما تأكد ذلك في الهجمات الإرهابية في فرنسا والدنمارك وبلجيكا[2].

2.يمكن أن يُشكل احتمال طول أمد الصراع في سوريا واليمن، وعدم الإستقرار في العراق وليبيا واحتمال انتشار تطرف الجماعات الجهادية مثل "داعش"، إلى أجزاء أخرى من الجوار الأوروبي، و بالتالي خلق بيئة تهديدات أمنية جديدة لمنطقة البحر المتوسط في السنوات المقبلة.

3.يمكن أن يؤثر فشل الدولة وسيادتها المعطلة بشكل سلبي على منطقة البحر المتوسط، حيث ففي أسوأ الأحوال يؤدي انتشار الإرهاب والعنف السياسي في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا إلى انعدام الأمن لمنطقة المغرب العربي وأوروبا. وفي هذا الصدد، أدى التدخل الفرنسي في مالي إلى عواقب الفوضى داخل الجزائر وغرب البحر المتوسط، كما يأتي تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب العربي" وتنظيمات أخرى مماثلة في شمال وغرب إفريقيا، في صدارة المخاوف الغربية.

4.نشأت تحديات جديدة شكلها المحيط الأطلسي أمام الأمن المتوسطي، من خلال طرق التهريب الجديدة للمخدرات والأسلحة والأموال من أمريكا اللاتينية إلى غرب إفريقيا، ومنها إلى أوروبا.

في الوقت الراهن ليست دول البحر المتوسط،والشركاء الأوروبيون والأمريكيون الشماليون، وروسيا هم أصحاب المصلحة الوحيدون في البحر المتوسط، لقد اكتسبت القوى الصاعدة في آسيا حصة كبيرة في التنمية والأمن الإقليميين، مع الصين في الطليعة. حتى الآن، يمكن ملامسة هذا الوجود إلى حد كبير في المجال الاقتصادي والسياسي، ولكن هناك جانبًا أمنيًا أيضًا. فخلال السقوط العنيف لنظام القذافي في ليبيا، اضطرت

---

[1] Ian O. Lesser , « **The United States and the Future of Mediterranean Security**: **Reflections from GMF's Mediterranean Strategy Group** », The German Marshall Fund of the United States, Mediterranean Policy Program, April 2015, P .02.

[2] "**هجمات دامية شهدتها أوروبا منذ بداية الألفية**"، نقلا عن موقع BBC عربي، تاريخ الإطلاع: 28 جويلية 2018، على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/world-39362924

الصين إلى إجلاء حوالي 30 ألف عامل من البلاد (قامت تركيا بإجلاء عدد مماثل من مواطنيها)، وفي الجزائر، تدخل الصين في صناعة الطاقة في البلاد وغيرها من قطاعات الاقتصاد منذ فترة طويلة، والعمال الصينيين كانوا ضحايا هجمات من قبل المتطرفين الإسلاميين على منشآت الغاز في جنوب البلاد. وبمعنى أكثر إيجابية، أصبحت الصين مستثمرًا رائدًا في البنية التحتية للموانئ حول البحر المتوسط، وأبرزها في ميناء بيرايوس. إن دور قناة السويس في التجارة البحرية بين آسيا والأسواق الأوروبية يعطي الصين والمصدرين الآسيويين الآخرين مصلحة مهمة في الوصول إلى هذا الشريان الحيوي.

وإذا ما وضعنا جانبا سياسة الصين النشطة في إفريقيا، على هوامش المناطق الداخلية للبحر الأبيض المتوسط، فإن المشاركة الأمنية المباشرة لبكين في المنطقة محدودة، هناك احتمالية متواضعة لتغيير هذا. ومن بين المؤشرات المحتملة إجراء مناورات بحرية مشتركة مع روسيا في ربيع عام 2015، كما أن الروابط التجارية والدبلوماسية للهند مع المنطقة التي ينظر إليها الاستراتيجيون الهنود على أنها جزء لا يتجزأ من "غرب آسيا" تتزايد.

المطلب الثالث: السيناريو الثوري

يقوم هذا السيناريو على تحليل مؤشرين أساسيين،يتمثل الأول في انتقال المغرب العربي من موضوع على فاعل من خلال إعادة النظر في مداخل تفعيل إتحاد المغرب العربي الذي يجب أن يكون أولوية هامة للمنطقة، والثاني في توسيع شبكة التفاعلات مع القوى الجديدة على غرار الصين وتركيا،وكلها شبكة تتيح أمام المنطقة ودولها خيارات متعددة وبدائل متنوعة من اجل الحفاظ على مصالحها من جهة،وإستقرار المنطقة وديمومة العلاقات الثنائية بين دولها من جهة أخرى.

أولا.انتقال المغرب العربي من موضوع إلى فاعل.

تسببت موجة الحراك العربي مطلع سنة 2011، في إعادة تشكيل جيوسياسية جديدة وكذا إثارة الكثير من القلق في الغرب وفي أماكن أخرى. فعلى خلفية تواجد القوى العظمى يمكن القول أن هناك إعادة توزيع للقوى في واحدة من أكثر المناطق المرغوبة في العالم، حيث إن ظهور لاعبين إقليميين جدد، في كل مكان يتم التعبير عنه، لإعادة بناء العلاقة بين المغرب الكبير وشركائه التقليديين كما يعيد إطلاق جميع الأسئلة حول مستقبل النظام الجيوسياسي، إن عدم الاستقرار السياسي والفوضى في مرحلة مابعد الحراك وأزمة الساحل تهزان الموازين الاستراتيجية القديمة وتوسع نطاق عدم الاستقرار، والجميع يقوم بمراجعة حساباتهم، حيث في سياق يتسم بانحدار

القوى التقليدية، هناك صعود لجهات فاعلة إقليمية (تركيا ودول الخليج) والبلدان المغاربية التي تمر بمرحلة انتقالية مدعوة إلى الاستفادة من الفرص التي يوفرها لهم الوضع الجيوسياسي الجديد.

إن الموقع الاستراتيجي للمغرب العربي يجعل من الممكن فهم بعض المواقف الجيوسياسية، فمع إنزال 24 نوفمبر 1942، اكتشف الأمريكيون بسرعة إهتماما إستراتيجيا اتجاه منطقة المغرب الكبير، حيث أن إنشاء القواعد الأمريكية على السواحل المغربية سمح بزيادة نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، كما أن تأسيس حلف شمال الأطلسي في عام 1949 وضع المغرب العربي في قلب الخطة الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط. في سياق الحرب الباردة، اعتبر الاستراتيجيون الأمريكيون المنطقة المغاربية بمثابة نظام فرعي للنظام الإقليمي المتوسطي الكبير الذي يشكل الجزء غير الأوروبي (الآسيوي والأفريقي) منطقة هامشية كانت موضع خلاف بين القوتين العظيمتين[1]. من هذا المنظور، كان لدى الولايات المتحدة بعض الأسباب للاعتقاد بأن حلفائها الأوروبيين شاركوا مخاوفهم لتغطية المناطق الضعيفة في المحيط.

في المغرب العربي تطور التفكير في كيفية التعامل مع التحديات الجيوسياسية الجديدة بشكل كبير في السنوات الماضية، ساعدت التطورات الأخيرة (أزمة الساحل) في تغيير مفهوم القوى المغاربية. بحثًا عن دور إقليمي، ستتمكن البلدان المغاربية التي تمر بمرحلة انتقالية بالإضافة إلى القوى الناشئة من التنافس مع القوى التقليدية. وبغض النظر عن التحولات التي حدثت في المنطقة المغاربية، فإن السنوات التي مرت قد تميزت بارتفاع قوة القوى الإقليمية، و عليه فإن فهم القضايا الجيوسياسية في المستقبل يجعلنا لا نستطيع الاستغناء عن تحليل شامل للطموحات الإقليمية لدول مثل تركيا والسعودية وقطر وإيران. لقد تحولت تركيا تدريجيا إلى قوة كبرى في المنطقة، حيث وفي فترة ما بعد الثورة ،أصبح هناك وجود متزايد لتركيا في المنطقة أكثر فأكثر،إن النشاط الدبلوماسي التركي هو انعكاس جيد لمصلحة أنقرة في العلاقات مع المنطقة المغاربية، وبناءا عليه حصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على لقب "بطل" في كل من طرابلس وتونس، وسعى إلى الترويج للنموذج التركي، وبعد أن أغرتهم التجربة التركية، أعلن رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي أن تركيا تعتبر نموذجًا جيدًا لليبيا الجديدة كدولة ديمقراطية ومسلمة[2]. اليوم، تركيا لديها قوة ناعمة حقيقية في جميع أنحاء المنطقة العربية، بل إن النموذج التركي الآن يحظى برواج في العالم الإسلامي.

---

[1] Ravenel Bernard, **La Méditerranée**, **le Nord contre le Sud** *?*, Paris, éditions L'Harmattan, 1990, P. 109

[2] Marcou Jean, « **Les multiples visages du modèle turc** », Futuribles, N°. 379-novembre 2011,P.22.

في البلدان المغاربية التي تمر بمرحلة انتقالية، تمتلك النخب الجديدة مجالاً للمناورة لإعادة توجيه علاقاتها الخارجية، حيث تستفيد من رأسمال كبير من التعاطف والشرعية (ديموقراطي، ثوري)، كما أن تواجدها في مرحلة الشروع في المسار الديمقراطي، وهنا لن تكون هذه الحكومات خاضعة لضغوط وشروط القوى العظمى. إن الفرص التي يوفرها الوضع الجيوسياسي الجديد (انحسار القوى التقليدية وظهور القوى الإقليمية) تحميهم من خطر الاعتماد، كليًا أو جزئيًا، على الجهات الفاعلة ذات النفوذ التاريخي في المنطقة، كما إن القادة الجدد للمنطقة المغاربية سيكونون في واقع الأمر في موقع قوة لكي ينفصلوا عن تخطي الأنظمة المنهارة وإعادة التفاوض بشأن التحالفات السابقة على أسس جديدة[1].

فعلى الرغم من وجود بيئة ملائمة للظهور الجيوسياسي، إلا أن قدرات التأثير في البلدان المغاربية التي تمر بمرحلة انتقالية لا تزال محدودة، كما أن وزنهم الاستراتيجي الحقيقي لا يسمح لهم بدعم العمل الإقليمي أو الدولي، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، يبدو أن الواقعية تتخلل الخيارات، حيث سرعان ما أدركت النخب الجديدة أن اهتمامها بالابتعاد عن أي راديكالية من شأنها أن تقوض النظام القائم في المنطقة، كما لم يعد الأسلوب الدبلوماسي الإيراني أو الفنزويلي يغري الحكام المغاربة الجدد.

يمكن للتكتل القائم و المتمثل في إتحاد المغرب العربي أن يشكل مدخلا هاما من المداخل المفعلة لتحول المغرب العربي من موضوع إلى فاعل أساسي في الترتيبات الأمنية القائمة في الفضاء المغاربي و المتوسطي[2]، حيث تبرز المنطقة كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، والتي بدأت تشهد حركية متنامية اتجاه التفاعلات نظرا لخصوصياتها المحلية و موقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، وخاصة بعد التحولات التي عرفتها المنطقة مع نهاية الحرب الباردة من جهة على المستويين السياسي والإقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على بنية الدولة المغاربية، لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن، إلى غاية الحراك الأخير في سنة 2011.سيكون من الجيد أن تتركز الشراكة الأمنية بين الدول المغاربية في سبيل مواجهة التحديات الأمنية القائمة على إجراءات الأمن التعاوني وبناء الثقة بين وحدات العملية التعاونية، ويمكن أن تتجسد عمليا عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال

---

[1] Smail Kouttroub, « **Printemps arabe et nouvel ordre géopolitique au Maghreb** », L'Année du Maghreb, IX | 2013, P.153.

[2] يشير الباحث المغربي في تحديده لأسباب تعثر التجربة التكاملية المغاربية في ثلاثة أسباب رئيسية: اللاثقة، اللايقين، اللاتواصل، و هذه اللاءات الثلاث تطرح العديد من التساؤلات الصريحة داخل الكتلة المغاربية : ف" ظاهرة اللايقين" من جدوى المشروع المغاربي و مصير مؤسساته، "مسألة اللاتواصل" الذي تفرضه ظواهر غلق الحدود و الخلافات الشكلية و تراجع التعاون الإقتصادي البيني، و "حقيقة اللاثقة" التي تهدد كل أفق للتعاون ناهيك عن التكامل و فرصه. للمزيد أنظر في : محمد العربي المساري، **أسباب تعثر التجربة التكاملية المغاربية**، تاريخ الإطلاع: 12 جوان 2016 ، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog post_31.htmllx9zzhQTfz3gpg3QSY0w

المراقبة والتنفيذ بالإعتماد على الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم، و هي التي تنشأ عن تبلور إجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون بينها لخفض العنف وتعزيز الإستقرار والسلم في المنطقة عبر تفعيل مختلف أشكال الإتفاقيات مثل معاهدات الأمن الرسمية، اتفاقيات العمل المشترك...إلخ[1].

الملاحظ في الحالة المغاربية هو أنه فيما يتعلق بالوضع الأمني فيها لجأت الدول المغاربية إلى تبني خيار التعامل الثنائي المباشر من أجل مواجهة التحديات الأمنية الراهنة، على الرغم من حالة اللبس والغموض التي تميز سلوكيات بعض الدول ومواقفها اتجاه التعاطي مع الوضع الأمني القائم، ومدى قدرتها على التكيف مع المخاطر والظروف الطارئة، وذلك على الرغم من اللبس والغموض الذي يكتنف سلوكيات بعض الدول ومواقفها اتجاه التعاطي مع الوضع القائم، وكذا مدى قدرتها على التكيف مع المخاطر والظروف الطارئة التي تنتجها الخصائص العابرة للأوطان والتي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة الواحدة[2]. وهنا يمكن الإستشهاد بالزيارات والنشاطات المكثفة للمسؤولين المغاربة فيما بينهم بغرض تفعيل العمل الثنائي و إيجاد أليات تنسيقية، حيث:

– **بالنسبة لتونس**: زار كل من رئيس الحكومة المؤقتة قائد السبسي الجزائر في 15 مارس 2011، ثم راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية في 20 نوفمبر 2011، ثم زيارة أخرى لحمادي الجبالي في 3 ديسمبر 2012، كل هذه الزيارات جاءت بهدف دعم الجزائر للمسار الإنتقالي في تونس وكذا تسوية ملف الحدود البحرية، ليتم بعدها زيارة الوزير الأول الجزائري لتونس في 29 ديسمبر 2013 والإتفاق على عقد اللجنة العليا المشتركة للبلدين، ثم تأتي بعدها أول زيارة للرئيس التونسي الباجي قائد السبسي عقب انتخابه إلى الجزائر في 4 فيفري 2015 . ثم بعدها زيارة وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجزائري رمطان لعمامرة إلى تونس في 13-14 جويلية 2015، ليعلن بعدها وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية الجزائري عبد القادر مساهل في مارس 2017 بالجزائر عن التوقيع على 7 اتفاقيات بين الجزائر وتونس تخص مختلف مجالات التعاون وذلك خلال انعقاد اللجنة الكبرى، وتخص التعاون الأمني وآخر متعلق بضبط الحدود البحرية بين البلدين، و بعدها استقبل الوزير الأول أحمد أويحي بالجزائر العاصمة في جانفي 2018 وزير الداخلية التونسي لطفي براهم.

---

[1] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص.47.

[2] سعيدي ياسين، "**إتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية**"، المستقبل العربي، العدد: 462، أوت2017، ص.52.

– بالنسبة للمغرب: على الرغم من حالة الجمود التي تعرفها العلاقات الجزائرية – المغربية منذ فترات زمنية طيلة جدا، إلا أن السنوات الأخيرة أبانت عن حركية جديدة، حركية تحاول إحياء العلاقات من خلال مداخل يشترك فيها الطرفان، وتدفع التطورات الاخيرة الجانبان معا إلى ضرورة التنسيق المشترك لمواجهتها والتعامل معها، تاريخيا، ربما يمكن القول أن مكمن التوجس المزمن في العلاقات الثنائية للطرفين تعود إلى البدايات الأولى للإستقلال للبلدين، والذي بدأ بالخلاف الحدودي في أكتوبر 1962 وحسم في تلك الفترة ضمن ما عرف بـ "حرب الرمال"، لينتهي بعدها إلى غلق الحدود بين الطرفين سنة 1994 على خلفية اتهام المغرب للجزائر بالضلوع في حادثة الإعتداء الإرهابي على "فندق الاطلس" بمراكش[1]. وهنا يمكن الإشارة إلى زيارة وزير العلاقات الخارجية المغربي سعد الدين العثماني للجزائر في 22 جانفي 2012، وهي الزيارة التي مهدت لتنسيق عالي المستوى بين الطرفين، وكان للتنسيق الأمني النصيب الأكبر، حيث يمكن اعتباره تنسيقا موجود من الناحية العملية و الميدانية، لكنه غير مترجم في شكل شراكة أو استراتيجية حقيقة معلنة.

و في نفس الجانب على العلاقات المغاربية، كانت هناك زيارات تنسيقية موسعة بين كل من المملكة المغربية و تونس و العكس، وحتى ليبيا، أين كان مثلا لرئيس المؤتمر الوطني الليبي لتونس في نوفمبر 2012 أتبعتها زيارة رئيس الحكومة التونسي لليبيا في جانفي 2013، وكلها زيارات كان محورها التنسيق الأمني الحدودي وكذا مكافحة الإرهاب و غيرها.

في ظل التطورات الحالية وجب على دول المغرب العربي الإنتقال في علاقاتها من النمط الصراعي – الإستقطابي، على تفعيل فرص التكامل و التعاون بما يمكن المنطقة من الإنتقال من كونها موضوع إلى طرف فاعل في رسم المبادرات الأمنية في المنطقة، وكل ذلك لن يحدث إلا من خلال إدراك تلك الدول لحتمية التوجه نحو توحيد الرؤى و الجهود التي لن تكون بشكل وثيق و جهد مثمر ما لم تترجم في عمل جماعي يتضمن استراتيجية واضحة المعالم في التعاطي مع مختلف التحديات المتجددة. كما يمكن في السياق نفسه إقتراح الإعتماد على تفعيل العناصر التالية:

[1] Yahia Zoubir and Louiza Ait Hamadouche , **The Maghreb ! Global Security Watch Algeria**, **Libya**, **Morocco and Tunusia**, California : Oxdord Santa Barbara, 2013 , P.91.

– إنشاء مجلس أمني مغاربي، توكل إليه المهام الرئيسية في نظام الأمن المغاربي، و إن كانت تفصيلات تشكيل هذا المجلس، وحتى نظام التصويت فيه وحدود صلاحياته و إختصاصاته هي امور تحتاج إلى دراسات[1]. ولكن يجب ان يكون هذا في سبيل تعزيز قدرة الرد السريع والتفاعل البناء بين دول المغرب العربي من أجل إتخاذ القرار الملائم.

– يمكن كذلك التوجه نحو التأسيس لإطار أمني يعنى بمناقشة القضايا الأمنية و التعامل معها، و يكون متكونا بالأساس من السطات والمسؤولين العسكريين، الخبراء في مسائل الأمن والدفاع، إلى جانب توسيع المشاركة لتشمل الباحثين من الجامعات ومراكز البحوث، وهو الأمر الذي سيسمح بتوسيع الرؤى حول القضايا الأمنية والإستفادة القصوى من التجارب المتنوعة.

من المهم الإشارة إلى أن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي تكتسي اليوم قيمة مضاعفة ليس فقط بفعل التهديدات الأمنية التي يمكن أن تتبع منها أو من جوارها في الساحل الإفريقي، بل إنه يتصل أيضا بالتطورات الهائلة والإكتشافات المتواصلة للموارد المختلفة للإقليم وخاصة في مجالات الطاقة البديلة[2].لذلك فإن مصير المنطقة لن يحدده أبنائها لوحدهم بل إنه أمر تتقاطع بشأنه المصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى التي تعي جيدا هذه الأهمية التي ترتبط بمصير وأهمية الفضاءات الأخرى، وهنا لابد من إعطاء اهتمام أكبر للدور الحاسم الذي تلعبه عملية التنافس والصراع بين القوى الكبرى على أوجه و مستويات متعددة.

ثانيا.توسيع شبكة التفاعلات مع القوى الجديدة.

في خضم التحولات التي شهدها النظام الدولي نجد أنه و لمن الضروري الإشارة إلى ملامح تلك التغير، و كيف يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على النظم الإقليمية على غرار النظام الإقليمي العربي، فيمكن القول أن النظام الدولي الحالي، خاصة على صعيد موازين القوى العسكرية و الإقتصادية، بدأ في مرحلة إعادة التشكل منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد تبلور مع صعود عدد من المؤشرات منها حالة الإنقسام الأمريكي – الأوروبي الذي تلا مرحلة غزو العراق في 2003، إلى جانب التحول في السياسة الروسية نحو مزيد من التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن ننسى الصعود الصيني في ميزان القوة العسكرية و الإقتصادية.

إن صعود القوى الجديدة في صورة الصين لا يقدم بديلا حتى الآن للنموذج اللبيرالي الغربي في شقيه السياسي والإقتصادي، وهذه الحقيقة تدعوا إلى توقع إستمرارية معينة في تأثير الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا والقوى

---

[1] سعيدي ياسين، **المرجع السابق الذكر**، ص.64.

[2] يوسف محمد الصواني، المغرب **العربي زمن الربيع العربي: السياقات الكونية و إعادة الإعتبار للسياقات الإقليمية و المحلية**، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، ص.03.

الغربية عموما على المؤسسات السياسية والإقتصادية الدولية، وذلك في ضوء ان هذه الكتلة مازالت تصيغ القواعد الحاكمة للسلوك الدولي سياسيا و إقتصاديا[1]. حيث تعتبر الهيمنة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية (خاصة بريطانيا وفرنسا) على آليات عمل كل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي تحديدا هي التجسيد الفعلي لهيمنة النموذج اللبيرالي السياسي على قواعد التفاعلات السياسية الدولية، من حيث الترويج لهذه القواعد والمبادئ وتحديد مدى شرعيتها، وكذلك إستمرار تعاظم قدرة القوى الغربية على وضع أجندة العمل السياسية للمنظمات الدولية وتحديد أولوياتها واهدافها.

من جهة أخرى يمكن ملاحظة أن هناك تراجعا نسبيا لفعالية الأدوات العسكرية التقليدية في حماية المصالح و تحقيق الأمن مقارنة بالأدوات الإقتصادية والثقافية والنفسية، خاصة مع تنامي صعود "الحروب الجديدة"، وكذا التزايد المضطرد في طبيعة التهديدات الأمنية غير العسكرية على غرار التهديدات البيئية والإلكترونية وغيرهما...، حيث تساهم هذه الخاصية في إضافة بعد جديد لتقييم الأقطاب الدولية الحالية والصاعدة في الوصول لفهم متوازن بين عوامل ثلاثة وهي: التفوق العسكري الأمريكي، الصعود الإقتصادي المتسارع لأسيا وأوروبا على خريطة الإقتصاد العالمي، إلى جانب عناصر القوة غير المادية التي أصبح لها وزن متزايد في التفاعلات السياسية و الإقتصادية و الثقافية الدولية.

من جهة أخرى يمكن ملاحظة وجود نوع من إرتفاع وتيرة السياسات التنافسية من جانب القوى الكبرى، و ذلك كنتيجة للسيولة المتزايدة في توزيع القوة عالميا، وهو ما يؤدي بدوره إلى ميوعة مضطردة في تحديد هوية الأصدقاء و الحلفاء، وبالتالي ينتج عنه زيادة في درجة المرونة في التحالفات السياسية و الإقتصادية في اقاليم العالم، ولم تعد هنا الأحلاف الثابتة والكتل المتماسكة هي السمة الغالبة للسياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين*.

وإنطلاقا من مما سبق ذكره، يمكن القول بوجود تشكل لخمسة أقطاب دولية كبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، الصين واليابان، والإتحاد الأوروبي، ومن غير المتوقع أن تحوز هذه الأقطاب على أوزان متساوية القوة والتأثير في الوقت الراهن، ولكنها ستكون متفاوتة القوة ومتغيرة أيضا طبقا لعوامل عدة لعل أبرزها أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا لا تزال هي القوة الأولى عالميا من الناحية العسكرية،كما انها مازالت تمتلك أعلى

---

[1] "**متعدد الأقطاب : حدود التغير في هيكل النظام الدولي**"، التقرير الإستراتيجي العربي 2015، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص.32.

* من اهم علامات تحول النظام الدولي لنظام متعدد الأقطاب مثال التوافق السياسي المشكل بين الولايات المتحدة الأمريكية و الهند غلى جانب اليابان لمقاومة الصعود السياسي و العسكري الصيني في آسيا و تشكل تكتل صيني – روسي من جهة اخرى، و على صعيد متواز يمكن رصد تصاعد مستويات المنافسة بين الولايات المتحدة و اليابان و الإتحاد الأوربي ككتل إقتصادية و تجارية في الإقتصاد الدولي.

ميزانية إنفاق عسكري على مستوى العالم بحجم يفوق ميزانية الصين مثلا باربعة اضعاف. كما يعد صعود الصين الإقتصادي والعسكري واتساع اجندة اهتماتها السياسية لمناطق دولية خارج اهتماماتها التقليدية مؤشرا على تصاعد الوزن الصيني كقطب عالمي متوقع، فمن الناحية العسكرية تحتل الصين المرتبة الثالثة عالميا كقوة عسكرية بعد الولايات المتحدة و روسيا، وعلى جانب تفوق الصين في القوة البشرية و تخصيصها لثاني اكبر ميزانية دفاع، و تمتلك قوة بحرية متميزة ومثيرة للقلق إقليميا، ويعتبر سعيها لتوسيع نفوذها وحضورها العسكلري في بحر الصين الجنوبي، من أهم العوامل التي أثارت قلق الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين مثل اليابان والفلبين[1].و تمثل الصين الإقتصاد الأسرع من ناحية معدلات النمو عالميا، بما يشير على صعود إقتصادي اوسع خلال السنوات القادمة.فحسب تحليلات توسع نصيب الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بصورة أسرع، من أي قوة صاعدة على مستوى العالم منذ عام 1870حيث تضاعف نصيب الصين من الإنتج العالمي بمقدار سبعة أضعاف من 1982 حتى 2012.

يتعرض النظام الدولي اليوم لتغيرات كبرى، وذلك بالنظر على عدد من المتغيرات، فإذا أخذنا البعد الإقتصادي في الإعتبار سنجد تغيرا جذريا في القدرات الإقتصادية، لإهمال الفاعلين الدوليين، إذا تشير كافة المؤشرات الإقتصادية إلى أن الصين على وشك إزالة الولايات المتحدة الأمريكية من عرش الإقتصاد الدولي، صحيح أن الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية يصل على 12 تريليون دولار، بينما يصل الناتج الصيني الإجمالي إلى ما يقارب 14 تريليون دولار، ولكن بالنظر على معدل النمو الإقتصادي للصين، والذي يناهز 7 % و في الولايات المتحدة والذي يقل عن 2 % .

تشير التحولات السابقة إلى مجموعة من الخصائص المميزة للنظام الدولي الراهن، لعل أهمها ان النظام الدولي لم يعد نظاما غربيا (أمريكيا – أوروبيا)، بل صار متنوعا من الممكن أن نطلق عليه النظام الأورو- أسيوي ليضم بين قياداته العليا، إلى جانب الولايات المتحدة والإتحاد الاوربي، الصين واليابان، وهي دول آسياوية ولا يدحض من تلك النتيجة استمرار تمتع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى جانب فرنسا بحق النقض في مجلس الأمن، وهذه الهوية الجديدة سمحت للدول المترشحة للصعود بأن تلعب أدوارا مهمة في النظام الدولي وصارت جاذبة للقوى العظمى.فقد تشكلت كمرحلة أولى مجموعة البريكس BRICS، والتي تضم إلى جانب روسيا والصين كل

[1] تنظر اليابان والولايات امتحدة وحتى الهند بقلق إلى التطور العسكري الصيني، وإلى النمو المتزايد في الميزانية العسكرية الصينية، حيث زادت هذه الميزانية بمقدار 500 % منذ عام 1995 حتى الآن، و مؤخرا اتجهت الصين لتطوير انتاج عدد من الأسلحة التي حضيت بإهتمام بالغ في الاوساط العسكرية العالمية .

من البرازيل والهند وجنوب إفريقيا[1]. كما يمكن ملاحظة أن هناك تزايدا لدور الفاعلين من غير الدول، فقد كنا نتحدث في ظل النظام الدولي الثنائي عن الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على تجارة القمح والنفط على التوالي، أما اليوم فقد برزت على الوجود طائفتان مختلفتان فيما بينهما، فمن ناحية هناك شركات التكنولوجيا العصرية بما تمتلكه من قدرات التحكم في وسائل الإتصال والإنتاج و التوزيع، وهي تقوم على المنافسة وسياسة التوفيق اتساقا مع تنوع قيم النظام الدولي، ومجموعة أخرى تتمثل في منظمات وجماعات العنف على أساس ديني على غرار تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهذه كلها تتوافق مع نتائج البحث الذي توصل إليه صامويل هنتنغتون في دراسه حول الصراع الديني كبديل عن الصراع بين الحضارات (صراع الهوية / الإيديولوجية).

إن الشائع في العلاقات بين النظم الإقليمية (مثل النظام الإقليمي الشرق أوسطي) والنظم الإقليمية الفرعية (النظام العربي) أن تكون العلاقة ذات تأثير متبادل، أي أن مسار التفاعلات بين مثل هذين النظامين يأخذ اتجاهين للتأثير، تماما كما هو حال أنماط التفاعلات بين النظام العالمي (النظام القائد) والنظم الإقليمية. وكما أن العلاقات بين النظام العالمي والنظم الإقليمية هي علاقة ذات مسارين للتفاعل المتبادل، فإن العلاقة بين النظام الإقليميو النظم الفرعية يفترض أن تكون هي أيضا علاقة تأثير متبادل، أي علاقات ذات مسارين للتفاعل. وإذا كان التأثير الأقوى للنظام العالمي هو المعلم البارز في علاقاته بالنظم الإقليمية، فإن تأثيرات النظم الإقليمية في النظام العالمي تتوقف على قوة النظام الإقليمي و وزنه الدولي، وبالتحديد نوعية الدول التي يتكون منها هذا النظام، هل هي قوة كبرى، أم قوة متوسطة، قوة صغيرة أم هي مزيج بين هذا كله.

فكلما كانت الدول التي يتكون منها النظام الإقليمي دولا قوية، مثل النظام الإقليمي الأوربي، فإن قدرة تأثير النظام الإقليمي بتفاعله مع النظام العالمي تكون قوية، والعكس صحيح تماما. هناك محدد آخر لهذه التفاعلات لا يقل أهمية، وهو حالة النظام الإقليمي وأنماط التفاعلات داخله، هل هو نظام مستقر أم هو نظام مفعم بالصراعات، وهل العلاقات الغالبة بين أطرافه علاقات تعاونية، أم على الأقل مزيج من علاقات التعاون و التنافس أم هي علاقات صراعية في غالب الأحيان، فكلما كان النظام مستقرا وأنماط التفاعلات داخله يغلب عليها التعاون وليس الصراع كانت قدرة النظام الإقليمي أقوى في التاثير على النظام العالمي والعكس صحيح أيضا. كما أن هناك عامل ثالث له أهمية كبرى وهو مدى قابلية النظام للإختراق من طرف القوى الخارجية

[1] " **الصعود الأوراسي": أبعاد التغيرات الراهنة في النظام الدولي**"، التقرير الإستراتيجي العربي 2014، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015، ص.31.

الكبرى، أو ما يطلق عليه "نظام التغلغل"، ويعنى به قدرة القوى الخارجية على التغلغل والتأثير في تفاعلات النظام الإقليمي، فكلما كان النظام الإقليمي عرضة لتغلغل القوى الخارجية كانت قدرته أضعف في التأثير في تفاعلات النظام العالمي، أما اذا كان النظام يتمتع بقدر كبير من الإستقلالية والقدرة على مواجهة التدخلات الخارجية، فإنه يكون أجدر على التفاعل بقوة وتأثير في علاقاته مع النظام العالمي.

من جهة أخرى، يمكن كذلك الإشارة إلى عودة القوى التقليدية و إنخراطها في أزمات المنطقة المغاربية، إلى جانب تصاعد ميزان الشراكة المغاربية مع القوى الصاعدة في صورة الصين، وكذا إندماج روسيا بشكل متزايد في المنطقة، وكل هذا يمكن أن يشكل عاملا إيجابيا لدول المغرب العربي كونها تدفع في إتجاه تأسيس شبكة علاقات أكثر توازنا و بإمكانها أن تمنحها كذلك فرصة مأسسة علاقات أكثر ربحية.

إن عودة القوى التقليدية للإنخراط في أزمات المنطقة المغاربية يمكن أن يتم تفسيره في إطار إعتبارات عديدة، يتمثل اهمها في[1]:

1. وصول الإرتدادات المباشرة لتلك الازمات إلى حدود تلك الدول، حيث بدأت مثلا الدول الأوربية تواجه مجموعة من الضغوط الداخلية، بسبب انتقال تداعيات الازمات الإقليمية إلى داخل اراضيها، وذلك من خلال مستويين:

أولا، ارتفاع حدة تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من المنطقة المغاربية إلى الدول الأروبية، وهو ما أصبح يفرض مشكلات أمنية و إجتماعية وحتى إقتصادية.

ثانيا، تصاعد عدد العمليات الإرهابية التي قامت بها جماعات تابعة لتنظيمات إرهابية، على غرار ما حدث في هجمات باريس في 14 نوفمبر 2015 ، إلى جانب هجمات بروكسل في 22 مارس .2016

2. إدراك بعض القوى أن عدم التدخل في بعض الازمات أسهم في استفحالها و انتقالها إلى دول اخرى، ربما هذا يبدو واضحا في الحالة الروسية، هذه الأخيرة التي إعتبرت أنها وقعت ضحية لخديعة الدول الغربية، عندما وافقت على قرار مجلس الأمن رقم 1973 الخاص بالأزمة الليبية وفتحه الباب واسعا أمام تدخل حلف شمال الأطلسي هناك.

[1] "**إنخراط متصاعد: دوافع عودة القوى الدولية القديمة غلى خريطة التفاعلات الإقليمية**"، التقرير الإستراتيجي العربي 2016، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017، ص ص215-217.

3. تراجع الدول الأمريكي وانسحابها التدريجي من مناطق الأزمات، ربما هذا شكل أحد أهم معالم السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما وحتى خلال فترة الرئيس الحالي دونالد ترامب.

4. احتمالات تزايد الحضور البريطاني في المنطقة من الناحية السياسية والإقتصادية بعد خروجها من الإتحاد الأوربي، حيث أن فقدان الإمتيازات التي توفرها عضوية الإتحاد الأوربي لن يفرض هامشا واسعا من الخيارات أمام بريطانيا، بل سيدفعها إلى محاولة الرفع من مستوى علاقاتها الإقتصادية و السياسية والأمنية مع دول المنطقة.

في البلدان المغاربية التي تمر بمرحلة انتقالية، تمتلك النخب الجديدة مجالاً للمناورة لإعادة توجيه علاقاتها الخارجية. في الجانب الأول، يستفيدون من رأس مال كبير من التعاطف والشرعية (ديموقراطي، ثوري)، و أكيد أنه من خلال الشروع في المسار الديمقراطي، لن تكون هذه الحكومات خاضعة لضغوط وشروط القوى العظمى، حيث إن الفرص التي يوفرها الوضع الجيوسياسي الجديد (انحسار القوى التقليدية وظهور القوى الإقليمية) تحميهم من خطر الاعتماد،كليًا أو جزئيًا، على الجهات الفاعلة ذات النفوذ التاريخي في المنطقة، كما أن القادة الجدد للمنطقة المغاربية سيكونون في واقع الأمر في موقع قوة لكي ينفصلوا عن تخطي الأنظمة المنهارة وإعادة التفاوض بشأن التحالفات السابقة على أسس جديدة[1].

بالنسبة للعوامل السابقة والتي سبق ذكرها أنفا، يتضح لنا أنه كان لها اثر بالغ وتأثيرات متباينة على العلاقة بين النظام العربي عامة والمغاربي خاصة في علاقاته وتفاعلاته مع النظام الإقليمي الشرق اوسطي، حيث أن النظام الإقليمي العربي كان أكثر تمايزا في تفاعلاته مع الانظمة الإقليمية الاخرى في مرحلة الإستقلال الوطني في فترات الخمسينات والستينات، بل وكان له القدرة على التأثير فيه و ليس فقط لعب دور المتصدي لمحاولات التغلغل والتدخل من طرف القوى الكبرى، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فقد أضحت تفاعلات النظام الإقليمي العربي

[1] يجب أن يدفع تعقيد اللعبة الإقليمية الجديدة التي جاء بها الحراك العربي الغرب إلى النظر في تعقيدات المنطقة المغاربية، حيث لم تعد الاضطرابات الأخيرة في المشهد العربي والساحل تجعل من الممكن تأسيس سياسة خارجية على عقيدة موروثة من الماضي. اليوم ، يسعى كل طرف إلى إعادة صياغة مصالحه وتكييف طريقة عمله مع الوضع الجيوسياسي الجديد. وبالتدريج ، فإن الحاجة إلى التعاون تفوق بالتأكيد الحاجة إلى المنافسة أو المواجهة، كما أن التحديات المقبلة تتطلب إدارة عالمية، وهنا تبدو فكرة القيادة الخيّرة أكثر جاذبية من أي وقت مضى.للمزيد أنظر في:

Smail Kouttroub, « **Printemps arabe et nouvel ordre géopolitique au Maghreb** », *L'Année du Maghreb* [En ligne], IX | 2013, mis en ligne le 21 octobre 2013, consulté le 02 septembre 2018,sur le lien suivavnt : *http://journals.openedition.org/anneemaghreb/1885 ; DOI : 10.4000/anneemaghreb.1885*

الداخلية تعكس وبدرجة كبيرة صراعات القوى الشرق أوسطية للهيمنة والسيطرة، على غرار ما يحدث مع كل من إيران و تركيا و إسرائيل، و ربما يمكن إرجاع هذا الامر إلى عاملين اساسيين:

الأول، ويتمثل في حالة التهلهل التي يعرفها العالم العربي، خاصة في مرحلة ما يمكن اعتباره فشل أو انتكاسة الحراك العربي في 2011، و ما أدى إليه من صراعات مازال بعضها مشتعلا إلى غاية اليوم، على غرار الحالة الليبية و اليمنية و السورية.

الثاني، يتمثل في أن عجز النظام الإقليمي العربي و المغاربي الذي لم يستطع تحمل انعكاسات و تداعيات الحراك العربي، وهو ما أدى إلى تهيئة فرص غير مسبوقة للقوى الإقليمية للتغلغل وممارسة السيطرة وبسط النفوذ، بل و حتى امتلاك زمام المبادرة في إدارة الملفات العربية الأساسية.

كما أن عملية دراسة اتجاهات تفاعلات النظام الإقليمي العربي تجلعنا نتوصل إلى تحديد جملة من المؤشرات الدالة على تدني فعاليته، في مقابل زيادة حدة تأثير وتدخل القوى الغربية في إدارة تفاعلاته وتحديد إتجاهاتها، و أهم تلك المؤشرات ما يلي:

1. هناك عجز كبير في اتجاه تأسيس قوة عربية مشتركة على اعتبار أن تشكيلها سوف يساهم في وضع اللبنة الأساسية لبناء نظام أمن جماعي عربي، ولكن بدلا من ذلك اتجهت المملكة العربية السعودية إلى تأسيس "تحالف إسلامي" في 14 ديسمبر 2015 بمشاركة 34 دولة، بدعوى مكافحة الإرهاب، في حين أنه لم يتم توجيه الدعوة لأطراف عربية و إسلامية أخرى تحارب الإرهاب وتعاني منه على غرار العراق وسوريا وحتى إيران. الملاحظ أنه لم يتم توجيه الدعوة إلى دول عربية وإسلامية لها وزنها وثقلها، في حين تم توجيهها إلى دول يمكن اعتبارها هامشية القوة و التأثير على غرار جزر القمر و جيبوتي.

2. هناك عجز واضح في مسألة إعداد اجندة مهام تتناسب مع حجم التحديات الهائلة التي تواجه الدول العربية والمغاربية، حيث أن آخر اجتماع لمجلس الاتحاد الرئاسي لإتحاد المغرب العربي قد عقد عام 1994 في تونس، وكان مقرراً أن ينعقد سنة 2003 في الجزائر؛ لكن لم يتم، في حين أن مجلس وزراء الخارجية يعقد اجتماعه كل سنة.

3. خلال السنوات الأخيرة دخل النظام الإقليمي العربي عامة والمغاربي خاصة مرحلة غير مسبوقة في الإختلاف حول مصادر التهديد، وأدى هذا الإختلاف إلى انقسامات واضحة في المواقف من الأزمات المطروحة، بل وحتى اتهام بعضهم البعض حول من يتعامل مع بعض القوى ومن يعتبرها حليفا أو صديقا، على غرار ما حدث مع كل من تركيا و إيران.و من أهم النتائج المترتبة عن هذا الإنقسام في المواقف والتصورات ضعف السياسات

المغاربية ازاء الحلول الممكنة للأزمات العربية، ومن ثم تواري الدور العربي والمغاربي مقارنة بأدوار القوى الإقليمية المنافسة والقوى الدولية صاحبة المصالح المتعارضة، وبطبيعة الحال النتيجة المنطقية هو المزيد من التعقيد على مستوى الأزمات المطروحة.

4. كان هناك نوع من التجاهل العربي إذا صح التعبير اتجاه الأزمة الليبية، وانعكاساتها المباشرة على المنطقة وعلى دول الجوار بشكل أخص، وهذا التجاهل كاد أن يجعل الأزمة الليبية أزمة دولية تخص القوى الدولية التي تتصاع وتتعارض مصالحها هناك، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالنفط الليبي، حيث أن الإهتمام بالأزمة كان محصورا على دول معينة على غرار الجزائر.

كما انه اليوم، لا يسترشد الاهتمام المتجدد بالتعاون بين الدول العربية بمرجع إيديولوجي محدد، لقد اختفت القومية العربية كمفهوم سياسي نشط، و يمكن تفسير الإنفتاح في الجوار الإقليمي على أنه رغبة في البحث عن فرص جديدة. على سبيل المثال، يهدف النشاط التونسي في المغرب الكبير إلى إحياء الاتحاد المغاربي المجمد، بينما يتوجه صانعو القرار الليبي إلى جيرانهم العرب ويهدفون إلى مراجعة السياسة الإفريقية، الموروثة من عهد القذافي، ومن جهة اخرى يتطلع المغرب إلى دول الخليج العربي للبحث عن الفرص الاقتصادية في إطار الشراكة الاستراتيجية التي تم إبرامها في عام 2011، تم إنشاء صندوق يضم المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي الأربعة (المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والكويت) ، وهو صندوق دعم قيمته 5 مليارات دولار تقدم منها منح إلى المغرب في شكل من تبرعات خلال الفترة 2012-2016. وبالإضافة إلى هذه التدفقات المالية اللازمة للإقلاع الاقتصادي، تبحث البلدان المغاربية عن فرص لإقامة تحالفات استراتيجية جديدة مع بلدان المشرق.

كما لم تعد اليوتوبيا العربية أو القومية الإسلامية التي أرست تاريخياً المواقف الدولية للدول العربية، لكن بطاقة الهوية وحدها لا يمكن أن تبرر المواقف الدولية، ففي خلال الأحداث التي هزت المنطقة، أظهر الشارع العربي نضجًا كبيرًا، أين تغيّرت قضايا السياسة الخارجية التقليدية أثناء التحديات، لقد انحرفت الجماهير التي طالبت بمزيد من الحرية والعدالة عن كل معاداة الغرب الأساسية، حيث و خلافا لحرب العراق، كان التدخل الغربي في ليبيا مرحب به من قبل الرأي العام العربي، وهنا استقبل الرئيس الفرنسي الأسبق ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق دافيد كاميرون كأبطال في بنغازي.

نعتقد أنه لمن الضروري ان نطرح التساؤل التالي: هل هناك إمكانية لدول المغرب العربي أن يتحول من الحلقة الأضعف في المعادلة الأمنية المتوسطية إلى طرف فاعل في مواجهة تحالف ثلاثي القوى : الإتحاد الأروبي –

الولايات المتحدة الأمريكية – القوى الصاعدة ؟، في حقيقة الأمر وبالنظر للواقع الجيوسياسي العام في المنطقة ليس بمقدور دول المغرب العربي تجاوز تناقضاتهم و إختلافاتهم، حيث أنهم يمتلكون كل الوسائل لإجراء تحرك موحد و متفق عليه لنسج علاقات متوازنة و مربحة لجميع الأطراف، كما انهم و بتصرفاهم المتشتتة و الأنينة التي تطغى على النهج السيادي لديهم، وبالتالي شجعوا على ظهور تنافس ما بين الدول المغاربية دون محاولة معرفة تسيير هذا التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي.

كما أنه و بالنظر لحالة الضعف في الجانب السياسي و التي انتجت ديمقراطيات ضعيفة جعلت تلك الدول تبحث عن شرعيتها في الخارج، ربما لوحده يعتبر عاملا كافيا لإحداث شرخ و صراع على المستوى الداخلي وهو ما يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى عدم قدرتها على الإستفادة من الفرص التي يمكن ان توفرها [1]. و الأمر الأكيد هو أن هذا الوضع القائم يخدم بدرجة كبيرة القوى الاخرى المهتمة بالمنطقة و بمصالحها، ولا تطلب اكثر من تكريس هذا الوضع القائم.

بسبب التنافس، لم تستطع البلدان المغاربية أن تستفيد بشكل جماعي من الفرصة التي يوفرها الاهتمام الأمريكي والأوروبي المزدوج بالمنطقة المغاربية، حيث إن الإعانات القليلة التي يمكن للمنطقة المغاربية أن تستمدها بشكل منفصل من "إخلاصها" لأي من الجانبين، لا تمثل أي شيء أمام العجز الحاصل في البلدان غير المغاربية، فهي ممزقة بين النموذج الأوروبي الكلاسيكي والنموذج الأمريكي الجديد، حيث نادراً ما تمكنوا من تبني مواقف منسقة تجاه محاوريهم من جميع أنحاء البحر المتوسط وعبر المحيط الأطلسي. هذا الأخير لا يطلب الكثير ،لأنه من خلال الاقتراب من البلدان المغاربية بشكل فردي، يكون من الأسهل عليهم خدمة مصالحهم الخاصة والسيطرة على المنطقة، إن هذه الصعوبات في الظهور كوحدة واحدة، تجعل من الضروري إضافة أن دول المغرب العربي يجب عليها مواجهة الرأي العام الرافض بشكل عام للسياسة الخارجية الأمريكية.

ومع ذلك، فإن البلدان المغاربية لا تفتقر إلى الأصول التي يمكن مناقشتها لإقامة علاقات متوازنة مع القوتين العالميتين، على جانب الكثير من الثروة الحقيقية والمحتملة، فالمساحة المغاربية تتمتع بجميع خصائص كيان إقليمي

---

[1] حتى الآن ، فضلت الدول المغاربية ، من خلال مواقفها المتشظية ، ظهور نوعين من المنافسات التي تتداخل أحيانًا: التنافس الأمريكي الأوروبي والتنافس بين البلدان المغاربية. ولكن حتى لو نجحت الولايات المتحدة وأوروبا ، على الرغم من كل شيء ، في إدارة تنافسهما والتغلب على العديد من الصراعات التي تعارضهما ، إلا ان الدول المغاربية و بسبب ضعف عملية الدمقرطة أو عدم اكتمالها يدفع نحو أزمات عميقة ودائمة. إن العجز الديمقراطي لهذه الأنظمة ، هي التي تدفعهم إلى البحث عن شرعيتهم من الخارج ، و هو في حد ذاته أحد عوامل الانفجار والنزاعات بين الدول ، للمزيد أنظر في:

Aomar Baghzouz, « **La rivalité Américano – Européenne Au Maghreb**, **Les États – Unis Et le Maghreb Regain D`intérêt ?** ». Algérie : C.R.E.A.D, Centre de recherche dans l`Application Économique pour le développement,P.104.

متجانس يواجه الأقطاب الحالية. إنها مسألة اختيار بين خيارين استراتيجيين بدلاً من الجمع بينهما لخدمة أهداف المنطقة المغاربية، ويمكنها بل ويجب عليها أن تتحد لمواجهة تحديات العولمة على نحو أفضل. في الوقت الذي نسعى فيه لتأمين قوي مع الأقطاب الأوروبية والأمريكية وتنويع الشركاء (روسيا ، الصين ...) ، من الملح الإتجاه نحو المغرب الكبير، مغرب يتحدث بصوت واحد ويدرك جيدا ما يريد في علاقاته المستقبلية، هذا كله بدون التظاهر بلعب دور المنافس مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يمكن لجهة مغاربية أن تنفصل تدريجياً عن الوصاية الأمريكية الأوروبية المزدوجة، و يمكن أن يكون التنافس بين هذين القطبين عنصراً موحداً يمكن أن تتبلور حوله الطموحات المشتركة المغاربية[1]. ومع زيادة القوة التفاوضية، يمكن للدول المغاربية، على سبيل المثال، أن تجعل الاتحاد الأوروبي يعيد تعريف الشراكة بطريقة أكثر إنصافاً، وفيما يتعلق بالقوة الأمريكية، يمكنهم التفاوض على اتفاقات شراكة حقيقية وليس مجرد "اتفاقيات البقالة" المبنية على مبدأ التجارة وليس المعونات.

على الصعيد الأمني، يمكن للمغرب العربي كفاعل أن يسعى لمشاركة أفضل في آليات الحوار والنظم والسياسات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في سياق ثلاثية حلف شمال الاطلسي – اتحاد المغرب العربي – الاتحاد الأوروبي، وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون هذا الكيان الظاهري عنصر استقرار في التنافس القائم بين الولايات المتحدة وأوروبا والمساهمة في المبادرات بتماسك أكبر .

إن مثل هذا السيناريو، الذي قد يبدو خيالياً اليوم، سوف يفتح أمام البلدان المغاربية منظورات جديدة للتعاون المعزز والشراكة الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي[2]. لكن هذا لا يزال مشروطًا من جهة بتعبئة حقيقية للدول الخمس التي يجب أن تتحد وتجاوز خلافاتها من خلال التركيز على العوامل الموحدة، ومن ناحية أخرى على الموقف الذي سيتبناه القطبان الآخران فيما يتعلق بالحلم المغاربي ومسألة الصحراء الغربية. في ظل هذه الظروف، يمكن للمغرب العربي أن يدعي أنه يلعب في ملعب الكبار و يكون أقل معاناة في حالة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

---

[1] Aomar Baghzouz, « **La compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin** », L'Année du Maghreb *, II , 2005-2006*, mis en ligne le 08 juillet 2010, consulté le 07 septembre 2018. Disponible sur le lien suivant *:* *https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1716*

[2] LEVEAU R., 2001,« **États-Unis/Europe/Maghreb : nouveaux champs de forces**»,Revue Le Banquet.com,date de consultation : 18/07/2017, sur le lien suivant *: http://www.revue-lebanquet.com/fr/art/2001/297.htm*

في هذه الأثناء، لا يزال المغرب العربي "كائنًا غير واضح المعالم"، حيث إن دوله، التي تشعر بالسعادة لكون قوتين عالميتين مهتمتان بها، يبدو أنها تقدم تنازلات لكليهما، مع تفوق واضح للولايات المتحدة، إلى جانب أنها دول مهووسة بالقوة العسكرية الأمريكية وينسون أنه في العلاقات الدولية لا يوجد عمل خيري، لكن الواقعية تتطلب ضرورة توحدهم من أجل تعزيز قدراتهم على المساومة، وأن يتبعوا سياسة خارجية تتفق مع المصالح العليا في المنطقة المغاربية. على الرغم من أن بلاد المغرب العربي بافتراضها الجغرافي والتاريخي والبشري للشاطئ الشمالي، فإنها تحتاج إلى علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية البعيدة.

وعلاوة على ذلك، فإن الأسباب الحقيقية لهذا الشلل، التي تواجه الحاجة إلى إعادة تنشيط اتحاد المغرب العربي، يمكن العثور عليها في طبيعة الأنظمة المغاربية نفسها التي تشبعها القومية الضيقة والرؤية الغيور لسيادتها، مع مؤسسة مؤسسية صارمة للغاية. في قمة المبنى، يوجد المجلس الرئاسي، الذي يعتبر حجر الزاوية في النظام، نفسه رهينة لإرادة أعضائه، أي بدون قوة حقيقية، لأن كل دولة لديها حق النقض الذي يمكن استخدامه وإساءة استخدامها، مما يعوق النظام بأكمله. تسبب هذا الانسداد للهيئة الرئيسية لصنع القرار في اتحاد المغرب العربي في قيام وزير الخارجية التونسي السابق الباجي قائد السبسي (1980-1986) بالقول بأن :" اتحاد المغرب العربي ليس هو دول المغرب الكبير ولا دول الشعوب بل هو رؤساء الدول، على واحد منهم فقط الامتناع عن حضور أو تمثيله في اجتماع مجلس الرئاسة بحيث يتم حظر كل شيء ويتم الحكم على الإتحاد بالشلل[1]".

بعد دراسة العناصر السابقة، نجد أنه من الضروري الإجابة عن الفرضيات السابقة والتي قمنا بعملية بناءها في مستهل دراسة السيناريوهات المستقبلية لمنطقة المغرب العربي، حيث أنه من أجل تحديد شبكة التفاعلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. لاعب / موضوع:

إذا ما إستمرت حالة تصدع الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي فإنها تبقى محكومة بالتفاعل وفق الهندسة الأمنية الغربية الموجودة، و السير وفق نسق الإدراكات الغربية لطبيعة التهديدات المطروحة.

هذه الفرضية أثبتت صحتها ، خاصة بعد تحليلنا للعوامل التي ساعدت على ظهورها، و هي في مجملها مازالت موجودة، و بالتالي فإن امكانية استمرارها خلال المدى القصير تبقى قائمة.

[1] B.C Essebsi, « **Le Maghreb**, **sa réalité et son avenir** », communication au V^e^Forum international de Réalités sur « Le Maghreb et l'Europe, une vue à moyen terme », Tunis du 24 au 26 avril 2002, Actes publiés par *Réalités*, été 2002, P. 27.

2. لاعب/ لاعب:

إذا كانت شبكة العلاقات في غرب المتوسط والمغرب العربي مبنية على فاعلين، أحدهما يشكل كتلة فاعلة و الآخر فاعل هش، فإن اتجاه العلاقات محكومة بمسار يميزه الهيمنة أكثر من التعاون.

هذه الفرضية هي الاخرى أثبتت صحتها بالنظر على استمرار تعامل الدول المغاربية مع الهندسة الأمنية القائمة وفق نفس النمط المهيمن، و عجزها عن بناء تصور مشترك اتجاه التهديدات القائمة.

3. موضوع / موضوع:

اذا كانت دول المغرب العربي تعاني من هشاشة داخلية ناتجة عن ضغف هيكلي وهو ما جعلها موضوعا للمبادرات الأمنية الغربية فإنها ستظل تشكل موضوعا لها عوض لعب دور الفاعل.

بالنسبة لهذه الفرضية فإنها لم تثبت صحتها، حيث أن مسالة الهشاشة الداخلية تبقى محصورة في دول معينة دون غيرها و من الصعب تعميم حالتها على كل دول المغرب العربي، حيث ان بعض تلك الدول نجحت في اختبار انتقال السلطة و بعضها تمكن من استيعاب التحولات بشكل مكنها من تخطي الازمات، و لو أن الدراسة تميل إلى ضرورة استمرار اختبار الفرضية خلال المدى المتوسط.

إستنتاجات الفصل الرابع:

تحيلنا عملية دراسة العناصر السابقة إلى الخروج بمجموعة من الإستنتاجات، التي نشير إلى اهمها في النقاط التالية:

1) من المهم الإشارة إلى أن عدم اليقين الاقتصادي أدى ببعض الدول الأوروبية إلى الحد من طموحات الدفاع، وهو الأمر الذي ساهم في تدهور البيئة الأمنية، اضافة إلى تسجيل تحسن طفيف في النشاط الاقتصادي الاقليمي.

2) يمكن القول بوجود رواقين جيوسياسيين (شرقي و غربي) في المغرب العربي في غاية من الإنكشاف و رواق ثالث أقلهما انكشافا، و هما موزعان ما بين الرواق الليبي و هو أكثر الأروقة انكشافا بعد الحرب التي عرفتها بسقوط النظام السابق ومخلفاته، والثاني هو الرواق الموريتاني، أما الرواق الجزائري فهو يتوسط تقريبا الرواقين الشرقي والغربي، هو صحيح منكشف نوعا ما ولكنه يبقى أكثر الأورقة صلابة بالنظر إلى قدرته على التحكم في الحدود وضبط انتشار قواته الأمنية وكذا الخبرة المكتسبة في مجال مكافحة الإرهاب.

3) تفرز الأزمات الداخلية التي تعرفها الدول المغاربية خلا السنوات الأخيرة معادلة من "الضغوط المتبادلة" بين السلطة من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، والتي قد تختلف درجة حدتها من دولة إلى أخرى، فبينما يواجه الطرف الأول وهو السلطة، تحديات غير مسبوقة (من الناحية الأمنية ، الإقتصادية، و الديمقراطية)، بما يدفعه إلى الضغط على المجتمعات للتخلي تدريجيا عن وظائف الدولة عبر انتهاج سياسات تقشفية، فإن الطرف الثاني، أي المجتمع يستشعر وطأة تلك الأزمات، مما يجعله هو الآخر يضغط بالمقابل على السلطة.

4) كانت سياسة التوسع من أكثر أدوات الاتحاد الأوروبي فعالية عندما يتعلق الأمر بتصدير المؤسسات الأوروبية والقيم والمعايير إلى الدول المجاورة، حيث وفي علاقاته مع دول جنوب المتوسط يسعى الاتحاد إلى تصدير مبادئه ومعاييره وحتى نموذجه الخاص للتكامل الإقليمي في الخارج، وهنا يحاول دعم إطار متعدد الأطراف وتبني أنماط أوروبية في المنطقة ويشجع على إحداث تغييرات هادفة في الإطار المؤسسي الإقليمي.

5) لا يزال الاتحاد الأوربي مدفوعا بجدول أعمال أمني يحكم على أفضل وجه من خلال تحقيق استقرار تحرير الأنظمة الاستبدادية، في سياق لا يعتبر فيه الشرط مجديًا أو غير مرغوب فيه،وهو ما قد يفسر هذا أيضًا سبب نجاح الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع المناطق الأخرى من حيث التحسين جهود التكامل الإقليمي، على سبيل المثال في منطقة الآسيان أو الاتحاد الإفريقي، لكنها فشلت في سياستها تجاه البحر الأبيض المتوسط.

6) يمكن أن يؤثر فشل الدولة وسيادتها المعطلة بشكل سلبي على منطقة البحر المتوسط، حيث في أسوأ الأحوال يؤدي انتشار الإرهاب والعنف السياسي في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا إلى انعدام الأمن لمنطقة المغرب العربي وأوروبا. وفي هذا الصدد، أدى التدخل الفرنسي في مالي إلى عواقب الفوضى داخل الجزائر وغرب البحر المتوسط، كما يأتي تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب العربي" وتنظيمات أخرى مماثلة في شمال وغرب إفريقيا، في صدارة المخاوف الغربية.

7) يمكن للتكتل القائم و المتمثل في إتحاد المغرب العربي أن يشكل مدخلا هاما من المداخل المفعلة لتحول المغرب العربي من موضوع إلى فاعل أساسي في الترتيبات الأمنية القائمة في الفضاء المغاربي و المتوسطي، حيث تبرز المنطقة كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، والتي بدأت تشهد حركية متنامية اتجاه التفاعلات نظرا لخصوصياتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، وخاصة بعد التحولات التي عرفتها المنطقة.

8) وجب على دول المغرب العربي الإنتقال في علاقاتها من النمط الصراعي – الإستقطابي، على تفعيل فرص التكامل و التعاون بما يمكن المنطقة من الإنتقال من كونها موضوع إلى طرف فاعل في رسم المبادرات الأمنية في المنطقة، وكل ذلك لن يحدث إلا من خلال إدراك تلك الدول لحتمية التوجه نحو توحيد الرؤى و الجهود التي لن تكون بشكل وثيق و جهد مثمر ما لم تترجم في عمل جماعي يتضمن استراتيجية واضحة المعالم في التعاطي مع مختلف التحديات المتجددة.

الخاتمة

لقد كانت بداية التأصيل السوسيولوجي لكرونولوجيا الانتقال من الأمن الخاص إلى الأمن الجماعي أي بروز بذور تشكل الجانب الهيكلي في تحديد مفهوم الأمن ومعناه بسبب أن مسألة الأمن شكلت دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر، وهذا ما شكل مبررا أساسيا لانضمام الأفراد إلى تكتلات اجتماعية أكبر نتيجة للحاجة الأمنية الملحة. التشابك والتعقيد الذي ميز المشهد الدولي ساهم –بشكل كبير –في إيجاد تحديات جديدة شكلت مداخل إضافية مسرعة لضرورة إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة، ويتكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة أخرى. كما أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية، وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية.

إن الحديث عن الترتيبات الأمنية بالنسبة للغرب، هو حديث عن المصالح أولاً وآخراً، وتوزيع الأدوار في هذا النظام الأمني أو ذاك، إنما هو توزيع للحصص، ولأنّ أي نظام أمني – من وجهة نظر الغالبية من السياسيين الغربيين – إنما يعتمد على سلطان (القوة)، فان مقدار تواجدها لدى الأطراف المشاركة فيه، يحدّد حصّة كل طرف فيه. وبشكل أوتوماتيكي، يتحوّل الحديث عن الترتيبات الأمنية إلى وجهة تختلف تماماً عما يقصد به من (ترتيبات) و (أمن).. فمنطق القوّة هنا هو الذي يحدّد المعنى، وهو الذي يسوقه نحو الغاية التي يراد تحقيقها.

كما أن أي استعراض لأطراف الحوارات الأمنية في غرب المتوسط، يظهر بسهولة الفروقات الحضارية والقيمية والمعيارية والثقافية بين أطراف هذه الحوارات،كل هذا في حد ذاته مدعاة للحوار والنقاش، فهو تباين يؤثر في العلاقات بين الدول، وأن نزعة تزايد التعاون الدولي والاعتماد المتبادل توظف هذه المميزات، لكن بالرغم من هذه الفروقات والتباينات هناك قيم حضارية ومعايير مشتركة بين شعوب المنطقة، ولعل أبرزها الأمن في مفهومه الشامل كقيمة حضارية إنسانية تنشدها كل الشعوب والأمم.

بالنسبة لمنطقة المتوسط الغربي يمكن القول أنه يشكل نظاما اقليميا مركزيا، وهنا يلاحظ أن القيم والممارسات وعلاقات القوة للدول الأخرى تكون محددة، كما أن أدوارها السياسية تكون متقطعة، حيث أن الدول الصغيرة لا يتوقع أن يرتقي دورها الإقليمي إلا إذا ارتبطت بالنظام الدولي بعلاقات تبعية (حماية) بما يضمن لها وجود مظلة حماية النظام الدولي لها، وهو الأمر الذي يلزمها بأداء أدوار وسياسات اقليمية محددة الأبعاد. حيث و بعد زوال الخطر الشيوعي الذي كان بمثابة البوصلة التي توجه العالم الغربي، وتضبط مساراته، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر، كان العمل على خلق عدو جديد وهو دول الجنوب، هذا التصور للعدو الجديد تشاطرته

ضفتي الأطلسي وتم تغذيته بكم هائل من الدراسات والبحوث الغربية عملت على تضخيم هذا الاتجاه الصراعي الجديد وتصادم حضارته.وقد ساهم خطاب التهديدات القادمة من الجنوب في الغرب –وعلى مدى واسع –في تشكيل وصناعة رأي عام مقتنع بذلك، وبالتالي أصبح حوض المتوسط الخط الفاصل بين الشمال والجنوب في النظام العالمي .وهو – في الحقيقة –أكثر من مجرد حدود فاصلة بل يتعداها إلى انكسار بين منطقة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا القوس اللاتيني، ومنطقة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة تخضع لحالة تراجع فوضوي، وهي دول منكشفة .

تعززت أهمية الدول المغاربية / المغرب العربي بعد تحولات 11 سبتمبر 2001، من منطلق تحييد "الخطر" و "التهديد" بالنسبة للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية، ما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي بهذه المنطقة من خلال زعم القوى الكبرى أنها بؤرة تصدير محتملة لنشاط "المجموعات الإرهابية"، وكنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطية و الجنوبية الإفريقية في نفس الوقت. لذا ووفقا للعديد من علماء السياسة فإن البحر الأبيض المتوسط أصغر من أن يكون إقليم/منطقة متميزة، وأقرب ما يكون إلى مكان يتسم بديناميات الانقسام وبالمشكلات الضخمة، وبالهويات القوية، وذلك في المناطق الفرعية التي تدور في جنباته.

يمكن ملاحظة كيف أن الإتحاد الأوربي من خلال سياساته و المقاربات التي يعتمد عليها أنه يتصرف ككتلة واحدة، في التعامل مع الوحدات الأخرى في الفضاء المتوسطي، والعمل على تقديم المساعدة والدول الأوربية المطلة على الحوض المتوسطي، بالاضافة إلى تفعيل التعاون مع أطراف الضفة الجنوبية من خلال تقديم نفس الأفكار والمبادئ لجعل الإهتمام موحد حول المنطقة، وبالتالي وضع إطار واضح للعمل الأوربي في المتوسط و الذي بدوره سيساهم في جعل الاتحاد الأوربي فاعل دولي، كما سيحسن من شرعية عمله الخارجي كقوة كبرى هادئة. ان النظر للارهاب و غيرها من التهديدات في المنظور الغربي الأوربي كتهديد حقيقي للأمن الأوربي ينجر عنه نوع من النظرة القيمية، و التي يصعب تفسيرها، حيث نجد الدول الأوربية تمنع في تشريعاتها ما يسمى التفاوض مع الجماعات الارهابية ، و منه نستنتج أن النظرة الأوربية لمسألة الارهاب تحدد نوع الهدف من خلال ابرازه كتهديد للأمن و الهوية الأوربية، فهي مرتبطة بنوع الفاعل و هويته أي من هو "المهدَد" و ليس من هو "المهدِد" .

يعكس الخطاب الأمني الأوروبي حول المتوسط تحول الاهتمامات الأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي، وتبنّيه لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن. ولكن تحليل باري بوزان Barry Buzan للأمن العالمي يوحي

بأن الأمر يتعلق بأمن الغرب فقط وهو المهدد الوحيد، أما أمن الجنوب فهو غير مهدد، وهو يعكس الاختلاف في مدركات التهديد بين الشمال والجنوب من جهة. وأصبحت التهديدات التي هي عبارة عن "بناء ذهني" وتركيب لخطابات سياسية واجتماعية، الهدف منها الاستجابة للحاجيات الأمنية الأوروبية الجديدة بعد زوال التهديد الشيوعي، وضمان استمرارية المؤسسات الأمنية، وتبرير سياسات الأمننة في المنطقة المتوسطية.

لقد أصبح الاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة يعالج المسائل والقضايا المتوسطية بمنطق ومصطلحات إقليمية "فعليا"، مما استدعى تبني سياسات أوروبية تجاه المنطقة تحاول التأقلم مع إفرازات الاضطراب الحاصل في التوازنات التقليدية التي كانت سائدة، هذه السياسات الواردة في شكل مبادرات متكاملة –ذات طابع أمني بالمفهوم الواسع للأمن–، تسعى إلى إرساء بناء متوسطي إقليمي تكون لأوروبا صفة القائد فيه نظرا للعديد من العوامل التاريخية والجغرافية و الجيوسياسية، ليبقى المتوسط "حكرا "على السياسات الأوروبية في إطار عملية مركزية تهدف إلى تحصينه من أي تدخل محتمل لقوى أخرى، و هو ما يفسر تعدد المبادرات الأمنية الأوروبية تجاه المتوسط.

أمام المنافسة الغربية المتزايدة على المنطقة العربية يكتفي الطرف العربي بتبني واستهلاك المقاربات والنظريات والمفاهيم، ويصل الاختلاف أيضا حد التعارض في مدركات التهديد والشواغل الأمنية للبلدان العربية، و عليه أصبحت العلاقات البينية تحكمها توترات، وغياب الثقة والشك في النوايا، وهكذا يبدو المشهد السياسي العربي متطابقا والفوضى الهوبزية، بينما العلاقة مع القوى الأجنبية تعاونية كانتية.كما أن ما يميز نظرة الدول المغاربية و الجنوبية لمدركات التهديد و مفهوم الأمن، هو غياب جملة الأفكار و المعايير التي تعتبر منطلق التطور الاستراتيجي في فهم واقع البنية الأمنية في هذه الدول، فربط مفهوم الامن بعناصر تقليدية يجعل من الصعب السيطرة وحتى فهم العناصر المستجدة و التهديدات المتجددة، والتي تعتبر عابرة للحدود و بالتالي تبقى هذه الدول في عجز تام في مواجهتها نظرا لضعف البناء السياسي و المؤسسي.

على الرغم من السعي الأوروبي لبناء إقليم متوسطي مرن يتوافق مع السياسات الأوروبية و يكرس النفوذ الأوروبي فيه، إلا أن الدخول الأمريكي على المنطقة بعد الحرب الباردة، جعل منطقة المتوسط تنتقل من "إطار استراتيجي" في السياسة الأوروبية، إلى تموقع أمريكي "مدروس" قائم على التنافس غير المعلن بين الطرفين، ومدعما بتراجع العامل الإيديولوجي مقابل صعود الهاجس الاقتصادي الذي لا يعترف بمبدأ تقاسم المصالح،

وذلك من خلال تبلور رؤية أمريكية للإقليم المتوسطي ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذا المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط.

تستند إستراتيجية منظمة الأمن والتعاون بأوروبا أحد الترتيبات الأمنية في مجابهة تهديدات الأمن والإستقرار في القرن الواحد والعشرين على محورين رئيسيين: الأول هو إستجابة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، حيث أن تنامي أهمية التهديدات الناشئة بالمناطق المتاخمة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، يدفع بالمنظمة إلى تركيز تعاونها مع شركائها المتوسطيين والآسيويين من أجل التعاون من خلال تحديد نقاط الإهتمام والمشاغل المشتركة وتنسيق العمل معه.و الثاني هو مجابهة تهديدات معينة ذات طبيعة سياسية عسكرية، فحسب المنظمة فإن إحدى الطرق في التعامل مع الأخطار المتأتية من خارج منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا تتمثل في بحث إمكانيات تعميم المبادئ والمعايير والتدابير ذات الصلة بالوثائق السياسية العسكرية للمنظمة على المناطق المجاورة.

إن وجود مجموعة من التحديات الاستراتيجية التي واجهها حلف شمال الاطلسي كانت سببا رئيسيا لعملية توسيعه، تتمثل في احتمال ظهور الصراع وعدم الاستقرار من محورين، أهمها المحور الجنوبي: ويبدأ من شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للمتوسط، ويشمل منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، إذ تشهد هذه المنطقة بؤر توتر، وكذلك مشاكل أمنية أخرى تهدد أمن القارة الأوروبية. وقد كان تصور الحلف لمواجهة هذه التهديدات بعقد اتفاقية التعاون والحوار مع دول هذه المنطقة؛ وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها تنفرد بالسيطرة على توجهات الحلف وقراراته، وهذا البعد يسهم في إبراز تحديات للأمن القومي العربي، ولاسيما و أن « إسرائيل » عضو في برنامج التعاون والحوار هذا.

إن اهتمام أوربا وحلف شمال الأطلسي بالضفة الجنوبية على أساس الحوار و الشراكة بدل خطاب التهديد؟، يمكن تفسيره انطلاقا من الإعتبارات التالية:أولها، وصولها على قناعة مفادها أن الوقت قد حان من أجل أخذ مبادرات باتجاه المتوسط لأن أمن جناحها الجنوبي يتوقف عليه. ثانيها، سعي الحلف والدول الأوربية على طمأنة البلدان المتوسطية على أن التمركز في المنطقة المتوسطية لن يكون على حساب أمنها، خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار ما أحدثه من مخاوف أمنية لدى هذه الدول.ثالثها، ازدواجية دور عملية السلام العربية الإسرائيلية، فهي سبب وهدف في نفس الوقت بالنسبة للمبادرات المتوسطية، سبب لأن انطلاقها جعل من الممكن الشروع أو على الأقل التفكير والتشاور حول ترتيبات أمنية إقليمية، وهدف لاعتبار القوى الغربية إطلاق

مبادرات نحو المنطقة وسيلة فعالة ومكملة للعملية السلمية و للتطبيع الإسرائيلي – العربي.رابعها، هو الإحساس المتزايد لدى الغرب بأهمية الترابط الوثيق بين أمن أوربا و أمن المتوسط.

في حقيقة الأمر تشترك مجمل المبادرات في كونها جميعا من رسم الجانب الأوروبي و بأنها الطرف المبادر بها مع غياب كلي للأطراف التي وصفت بأنها "الشريكة" فيها، مما يدل على أنها رسمت لبسط الهيمنة انطلاقا من أن الطرف الأقوى في المعادلة هو من يملك حق المبادرة بإدراك شؤون المنطقة في كل النواحي، والقيام بتحويل تلك الإدراكات إلى سياسات يكون على الطرف الأضعف المتلقي لها، القابل لشروطها و المنفذ لمحتواها باعتبار أنه من يشترط عليه الرضوخ في المعادلة. كما أن مضمون جدول أعمال اجتماعات تلك المبادرات و مواعيد انعقادها لم يكن البتة من الشؤون التي تشترك في تحديدها الأطراف المعنية بها، بل تنفرد بها الأطراف المبادرة بها و هي الدول الأوروبية المتنفذة في سياق فرض السيطرة و/أو الهيمنة في الفضاء المتوسطي.

إن المسألة الأمنية في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط تتجلى بطرق متنوعة، حيث مثلا تواجه بلدان المغرب العربي مشاكل اقتصادية جزئياً بسبب المواقف الحمائية للاتحاد الأوروبي (خاصة في القطاع الزراعي) ، فضلاً عن عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الداخلي والشكوك الناجمة عن التغيرات التي تحدث سياسياً. ومن ناحية أخرى، تضيف الهجرة بأشكالها القانونية وغير القانونية صبغة اجتماعية / اجتماعية لمسألة الأمن في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل المجتمعية الناشئة في الدول الأوروبية نتيجة لذلك. إن مسألة نجاح النهج الأروبي وتعزيز المعايير في جنوب البحر الأبيض المتوسط فالبلدان عبر الشراكة الأوروبية – المتوسطية بعيدة كل البعد عن الموضوع، ولا يمكن تحقيق الهدف المتوقع لتشجيع التكامل الإقليمي في المنطقة، وعلى الرغم من أنه يمكن الوصول إلى بعض أوجه التشابه في الإطار المؤسسي، فإن هذه الأوجه لم تؤد حتى الآن إلى النتائج المرجوة مثل تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية أو القانونية، أو إلى تنفيذ الإقليمية البينية، هنا يبدو أن البلدان تحاكي بشكل رمزي النمط المؤسسي للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، ولكن النجاح والفاعلية هما منخفضان إلى حد ما، يوجد لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه العديد من الأولويات المتنوعة والمتضاربة في كثير من الأحيان في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

يمكن لإتحاد المغرب العربي أن يشكل مدخلا هاما من المداخل المفعلة لتحول المغرب العربي من موضوع إلى فاعل أساسي في الترتيبات الأمنية القائمة في الفضاء المغاربي و المتوسطي، حيث تبرز المنطقة كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، والتي بدأت تشهد حركية متنامية اتجاه التفاعلات نظرا لخصوصياتها المحلية وموقعها في مدار

التنافس الدولي بين القوى العالمية، وخاصة بعد التحولات التي عرفتها المنطقة مع نهاية الحرب الباردة من جهة على المستويين السياسي والإقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على بنية الدولة المغاربية، وفي ظل التطورات الحالية وجب على دول المغرب العربي الإنتقال في علاقاتها من النمط الصراعي – الإستقطاب، إلى تفعيل فرص التكامل و التعاون بما يمكن المنطقة من الإنتقال من كونها موضوع إلى طرف فاعل في رسم المبادرات الأمنية في المنطقة، وكل ذلك لن يحدث إلا من خلال إدراك تلك الدول لحتمية التوجه نحو توحيد الرؤى و الجهود التي لن تكون بشكل وثيق و جهد مثمر ما لم تترجم في عمل جماعي يتضمن استراتيجية واضحة المعالم في التعاطي مع مختلف التحديات المتجددة.

قائمة المراجع

أولا، باللغة العربية:

I. الكتب:

1. ادريس محمد السعيد ، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
2. ادريس محمد السعيد ، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002.
3. إدريس محمد السعيد ، **تحليل النظم الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية ،2002 .
4. الأسود صادق ، **علم الاجتماع السياسي: أسسه و أبعاده**، بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1986.
5. الاكسيف كروتسيلنج و شفيتلوف،**الروح العسكرية الأمريكية**، ترجمة: محمود شفيق شعبان،دمشق: دار دمشق للنشر،1988 .
6. الأيوبي هيثم وآخرون، **الموسوعة العسكرية**، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981 .
7. باسكال بونيفاس، **إدارة العجز هل هي نهاية التطلعات الدولية و الإستراتيجية**، ترجمة :حليم طوسون، القاهرة: دار العالم الثالث،1997 .
8. بخوش صبيحة ، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية**، الأردن: دار الحامد، 2011.
9. بخوش مصطفى ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ،2006.
10. برومبرغ دانيال ، **التعدد و تحديات الإختلاف: المجتمعات المنقسمة و كيف تستقر؟** ، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت ك دار الساقي، 1997.
11. بريجنسكي زبيغنيو ، **الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة : عمر الأيوبي، بيروت : دار الكتاب العربي،2004
12. بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية،2005.
13. بنهاشم محمد ، **العلاقات الأمريكية المغاربية**، الرباط: دار أبي رقراق للنشر و التوزيع، 2009.
14. بورن هانز ، "**الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن**"، الاتحاد البرلماني الدولي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ترجمة حنان والي، بلغراد: مركز العلاقات المدني- العسكرية، 2003.
15. بوقنطار الحسان ،"**السياسة الخارجية المغربية :الفاعلون والتفاعلات**" ،شركة بابل للطباعة والنشر، 2002.

16. بيلز أليسون ج.ك و أندروكوتي ، " **التعاون الأمني – الإقليمي في أوائل القرن الحادي و العشرين"**، الكتاب السنوي، التسلح، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمة مركز الوحدة العربية، 2006.

17. بيليس جون و سميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2004 .

18. تشومسكي نعوم ، **الدولة الفاشلة : سوء استغلال السلطة و الهجوم على الديمقراطية**، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية ، 2006.

19. جارودي روجيه ، **نظرات حول الإنسان**، ترجمة يحي هويدي ،القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1983.

20. الجاسور ناظم عبد الواحد ، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية** ، لبنان :دار النهضة العربية،2008.

21. جندلي عبد الناصر ، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع،2010.

22. جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية،2007.

23. الجوهري يسري ، **الجغرافيا السياسية و المشكلات العالمية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.

24. الحاج علي ، **سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 .

25. حتي ناصيف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985.

26. الحديثي هاني الياس ، **سياسة باكستان الإقليمية 1971–1994**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

27. خريسان باسم علي ، **العولمة والتحدي الثقافي** ، بيروت : دار الفكر العربي ، 2001 .

28. خضر بشارة ، **أوروبا من أجل المتوسط :من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2008**، ترجمة : سليمان الرياشي، بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2010 .

29. دورتي جيمس و بالستغراف روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي،الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1985.

30. دوغين ألكسندر ، **أسس الجيوبوليتيكا و مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ،تعريب وتقديم: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة،2004.

31. راتليدج أيان ، **العطش إلى النفط : ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟** ، ترجمة : مازن الجندلي ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2006.

32. راشد أحمد إسماعيل ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا**، بيروت: دار النهضة العربية، 2004.

33. رسلان أحمد فؤاد ، **نظرية الصراع الدولي : دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

34. روبرت جيوفر و ادوارد أليستري ، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة : سمير عبد الرحمن الجابي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.

35. روفين جون كرستوف ، **أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة**، ترجمة: أمل أبي راشد ، طرابلس، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

36. زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، ليبيا :دار الرواء، 2008 .

37. سعدي محمد ، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة السلام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

38. سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دار الجيل، 2001.

39. السيد عدنان حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: دار أمواج للنشر، 2003 .

40. السيد مصطفى كامل ، **الشراكة الأورمتوسطية والتحول على النظم السلطاوية في الوطن العربي**، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، ب.س.ن.

41. سيليريبه بيير ، **الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الستراتيجية**، ترجمة : أحمد عبد الكريم، دمشق : الأهالي للطباعة و النشر والتوزيع،1969.

42. الشربيني وفاء سعد ، **الإتحاد الأوربي و الوضع الجديد في الوطن العربي 1991–2004**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

43. شكري محمد عزيز ، **الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية**، الكويت : المجلس الوطني للفنون والآداب،1978.

44. شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، المفاهيم، الإقترابات والأدوات**، الجزائر: دار هومه،2002.

45. شوقي ممدوح ، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية،1985.

46. شيبي لخميسي ، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية**، الجزائر : منشورات العلوم السياسية والإعلام، 2004.

47. صادق عبد المجيد ، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، القاهرة: جامعة القاهرة،1976 .

48. طوالبة حسن ، **نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق**، عمان: عالم الكتب الحديث، 2005 .

49. ظريف عبد الله ، **البحر المتوسط في العالم المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1988 .

50. عبد الحي وليد ، **تحول المسلمات في العلاقات الدولية" دراسة مستقبلية**، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.

51. عبد الحي وليد ، **مناهج الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في العالم العربي**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

52. عطوان خضر ، **القوى العالمية والتوازنات الاقليمية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

53. غالي وائل ، **نهاية الفلسفة، دراسة في فكر هيجل** ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.

54. غريفثس مارتن و أوكالاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدّولية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

55. فهمي محمد عبد القادر، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري**، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009.

56. فوكوياما فرانسيس ، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة :مجاب الإمام، المملكة العربية السعودية : العبيكان، 2007 .

57. فوكوياما فرانسيس،**نهاية التاريخ وخاتم البشر**،ترجمة: حسين أحمد أمين،مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

58. فونتانال جاك ، **العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي : مدخل إلى الجيو–اقتصاد**، ترجمة : محمود براهم ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

59. الفيلالي مصطفي ، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ب.س.ن.

60. قبيسي هادي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين :المحافظة الجديدة والواقعية**، القاهرة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومكتبة مدبولي، 2008 .

61. كابرون ميشال ، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة :أديب نعمة، بيروت: دار الفارابي، 1992 .

62. كابرون ميشال ، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة :أديب نعمة، بيروت: دار الفارابي، 1992.

63. كريب ايان ، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة :محمد حسين غلوم، الكويت: عالم المعرفة، 1990.

64. كلارك إيان ، **العولمة والتفكك**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003.

65. كمال محمد مصطفى و نهرا فؤاد ، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

66. الكيلاني عبد الوهاب ،" **الأمن الجماعي**"،السياسة الدولية، القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،1988.

67. ماجدة صالح ، **الحركات الأصولية الإسلامية في أوربا**، القاهرة، اتجاهات حديثة في علم السياسة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية، 1999.

68. مان ميشال ، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة: عادل مختار الهاري و سعد عبد العزيز مصلوح، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

69. مانع جمال عبد الناصر ، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**، الجزائر: دار العلوم، 2004.

70. محمد صباح محمود ، **الأمن القومي العربي**، بغداد : جامعة بغداد، 1981 .

71. المسيري عبد الوهاب و التريكي فتحي ، **الحداثة وما بعد الحداثة** ، دمشق : دار الفكر، 2003 .

72. مصطفى إبراهيم ، **المعجم الوسيط ، معجم اللغة العربية**، القاهرة :د.د.ن،1969 .

73. مطر جميل و هلال علي الدين (محرران)، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن: رؤية عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

74. مطر جميل و هلال علي الدين ، **النظام الإقليمي العربي**، ط.02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980،.

75. مظلوم محمد جمال ، **الأمن غير التقليدي**، الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2012.

76. مقلد إسماعيل صبري ، **التكتلات الإقليمية ودول عدم الانحياز**، الكويت: مؤسسة الصباح، 1991 .

77. مقلد إسماعيل صبري ، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985.

78. مقلد إسماعيل صبري ، **منظمة شمال الأطلسي**، الكويت: مؤسسة الصباح، 1990 .

79. مكنمارا روبرت ، **جوهر الأمن**، ترجمة :يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

80. المنوفي كمال ،**نظريات النظم السياسية**،الكويت: وكالة المطبوعات،1985.

81. ميرل مارسيل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة :حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي،1986.

82. نافعة حسن ، **الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

83. نبوس أحمد ، **أزمة النظام الإقليمي العربي**، بنغازي: جامعة قاريونس، 1997.

84. النجفي سالم توفيق ، **أزمة الدولة القومية المعاصرة.. التفكيك و الإندماج**، ، في : الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الإندماج و التفكيك، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

85. نعمة كاظم هاشم ، **العلاقات الدولية**، بغداد : دار الكتاب للطباعة والنشر ، الجزء الأول، 1979.

86. النقيد محمد سيف حيدر ، **نظرية نهاية التاريخ و موقعها في اطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2007.

87. الهرماسي عبد الباقي ، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

88. هلال علي الدين و مطر جميل ، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

89. هنتغتون صامويل،**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة: مالك عبيد ومحمود محمد خلف، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999.

II.المقالات:

أ.المنشورة في المجلات:

1. أبو الخير كارن ، "**ملامح حول الجدل الأوروبي الهجرة والإسلام**" ، السياسة الدولية ، العدد:172، أكتوبر 2010.

2. أبو العز محمد صفي الدين ، " **توازن القوى في منطقة البحر المتوسط** "، المستقبل العربي، السنة: 2 ، العدد : 7، ماي 1979.

3. أبو طالب حسن ،" **التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط**"، السياسة الدولية، مصر، مطابع الأهرام، العدد: 123، جانفي 1996.

4. ألبيوني روبرتو ، "**البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص**"، ترجمة: سلوى حبيب، السياسة الدولية، العدد: 188، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1994.

5. بن عنتر عبد النور ، "**الدفاع الأوربي و الأمن العربي**"، شؤون المتوسط،عدد:65،سبتمبر 1997.

6. بن عنتر عبد النور ، **محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي**، شؤون عربية، العدد: 159، ربيع 2000.

7. بن عنتر عبد النور ،" **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد: 160، أفريل 2005.

8. بنهاشم محمد ،**العلاقات المغربية الأمريكية:دراسة في التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالمغرب 1786-1912** ،مجلة القوات المسلحة الملكية ،عدد: 326 ،مارس 2009.

9. بوعمامة زهير ،" **السياسة الأوروبية للجوار :دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي** "،مجلة المفكر ،العدد:5 ، مارس 2010 .

10. حجازي عبد اللطيف ، **التشابكات و التفاعلات القبلية و السياسية في ليبيا**، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد: 227، نوفمبر 2013.

11. الحربي سليمان عبد الله ،" **مفهوم الأمن، مستوياته و صيغته و تهداداته**" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد:19، صيف 2008.

12. حسون محمد ، "**الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 26 ، العدد الثاني، 2010.

13. حسين غازي فيصل ، " **اللاعبون الأساسيون في المؤتمر: سلام الأقوى**"، أفاق عربية، العدد: 12، 1991.

14. حنفي خالد ، "**خصوصية التيار الإسلامي في ليبيا**"، مجلة الديمقراطية، مجلد : 14، العدد: 54، 2014.

15. حيدر محمود ، " **السيادة الدولية في تحولات العولمة :الدولة المغلولة** " ، شؤون الأوسط، العدد: 100،نوفمبر 2004 .

16. خشيم عبد الله مصطفى أبو القاسم ، " **جامعة الدول العربية و تحديات مؤتمر برشلونة : الثابت و المتغير** " ،شؤون عربية،العدد:87،سبتمبر 1996.

17. خشيم مصطفى عبد الله ،" **التحديات السياسية و الأمنية التي يواجهها النظام الإقليمي العربي في إطار عملية برشلونة**"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 275 ، جانفي 2002 .

18. سعيدي ياسين، "**إتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية**"، المستقبل العربي، العدد: 462، اب/ أغسطس2017.

19. سليم محمد السيد ،"**ثورة يوليو والدور الخارجي المصري**"، السياسة الدولية، العدد :164 ، يوليو . 2002

20. السماك محمد أزهر سعيد ، " **الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية و مستقبله** "، المستقبل العربي، السنة: 15،العدد: 162 ،أوت 1992 .

21. الشاهد جاسر ، " **تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو** " ، السياسة الدولية، العدد :129 ، جويلية 1997.

22. الشاهد جاسر ، " **تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو** " ، السياسة الدولية، العدد 129: ، جويلية 1997.

23. الشرقاوي وفاء الشناوي ، "**البحر المتوسط: الحائط المستحيل**"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد: 123، السنة 32، جانفي 1996.

24. عبد الحي وليد ، " **تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية** " ، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد الرابع.

25. عبد السلام محمود ، "**الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين** "، السياسة الدولية، العدد 101:،جويلية 2005.

26. عبد العاطي بدر ، "**أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة السياسة اليابانية اتجاه اسرائيل 1973–2003**"، السياسة الدولية، العدد: 153، جويلية 2003.

27. عساف ساسين ، "**مخاطر انهيار الدولة القُطرية على مشروع الوحدة العربية**"، المستقبل العربي، العدد: 437، يونيو 2015.

28. عقل زياد ، "**التحرك المصري في ليبيا: محورية الدور و تعدد الأدوات**"، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد: 227، نوفمبر 2013.

29. عقلة عرسان علي، " **مكانة الحوار الثقافي في بناء الحضارة ودوره في نحت صورة إنسانية .دور الثقافة ومسؤولية المثقف** " ، مجلة الفكر السياسي، العدد: 16 ،سوريا: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، 2002.

30. عمروش عبد الوهاب ،" **الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل: التحديات والاستراتيجيات**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 03، العدد: 03، 2012.

31. عنتر محمد صابر ، " **الأمن العربي و البحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي؟** " ،قضايا عربية، العدد: 04، أفريل 1980 .

32. فتحي ممدوح أنيس ، " **إجراءات توسيع الناتو**"، السياسة الدولية، العدد: 1997،129.

33. فوشيه ميشال ، " **الأمن في حوض المتوسط : التصور الفرنسي** ، انتقالية و استشفاف ،العدد:01، 2001.

34. اللاوندي سعيد ،" **قضايا الحوار والجوار بين أوروبا والعرب...الاتحاد من أجل المتوسط نموذجا**"، شؤون عربية، العدد:135 ،خريف 2008.

35. لحياني ن .، **العالم أمام التحديات الأمنية**، ترجمة :ج.إسماعيل، ح .أوقاسي ، الجيش، الجزائر :مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد : 519 ،أكتوبر 2006.

36. محمود حيدر ،" **الحوار في مفهوم الإشكاليات، الاختلاف والتواصل ونظام القيم**" ، مجلة الفكر السياسي، العدد: 21 ، سوريا: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات،2005 .

37. مخيمر أسامة فاروق ، " **تعريف الدول المتوسطية : دراسة للخصائص الإجتماعية و الإقتصادية** "، السياسة الدولية، العدد:129، السنة :33 ،جوان 1997 .

38. المشاط عبد المنعم ،" **تحليل ظاهرة الأمن القومي**"، استراتيجيا، بيروت ، العدد : 52 ،جوان1988 .

39. مصطفى نبيل أحمد، " **وأخيراً روسيا على مائدة الأطلسي** "، مجلة الدفاع، العدد: 11، 1995.

ب. المقالات المنشورة على الصحف:

1. صواليلي حفيظ ،" **الساحل الإفريقي يستقطب أطماع و يرسم استراتيجيات الغرب الأمنية**"، الخبر، الأحد 21مارس 2010 ، العدد: 3600 .

ج. المقالات المنشورة على شبكة الأنترنت:

1. حسين خليل ، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**، تاريخ الاطلاع: 2014/02/20، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.drkhalilhussien.blogspot.com/01/blog-post-1982.html

2. زقاغ عادل ، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن :برنامج البحث في الأمن المجتمعي**"،تاريخ الاطلاع: 2012/05/20،على الرابط التالي:http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

3. ياماورا تاكايوكي ،" **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية** "، ترجمة :عادل زقاغ، تاريخ الاطلاع : 2013/05/10،على الرابط التالي:http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

4. " **معنى كلمة مبادرة**"، قاموس المعاني، تاريخ الإطلاع: 2017/05/20، على الرابط التالي: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9/

5. "**معنى كلمة مبادرة**"، قاموس البراق، تاريخ الإطلاع: 2017/05/20، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.alburaq.net/translate.asp?term=%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9

6. "**ألاف المتظاهرين يطالبون بإدراج الشريعة في تونس كمصدر أساسي لتشريع الدستور**"، تقارير، جريدة القدس العربي، 1 مارس 2012، على الرابط التالي: http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data/2012/03/03-16/16qpt961.htm

7. الرشيدي صلاح ، **حرب الإرهاب، البحث عن رؤية أمريكية جديدة**، إسلام اونلاين، تاريخ الاطلاع: 2011/04/15، على الرابط التالي: http://www.Islamonline.Net.fille.IIF\19.htm

8. " **جدلية أوروبية.. يجوز الدفع للخاطفين أو لا يجوز؟**"، الجزيرة، تاريخ الاطلاع: 206/06/20، على الرابط الإلكتروني التالي:http://www.aljazeera.net/programs/aljazeeralens/2017/1/31/%D8%AC%D8%

9. البنك الدولي، " **انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة**"، تاريخ الإطلاع: 2016/10/20، على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists

10. العايب خير الدين ،" **البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي**"،تاريخ الإطلاع:2013/02/15،على الرابط التالي:

http://www.awm-dam.org/politic/18-19/fkr 18-19-017-htm

11. تامر ياسر حسن ،" **الفوضى الخلاقة :الأسس النظرية والفكرية**"،تاريخ الاطلاع : 2012/03/15،على الرابط التالي:.*http://www.albidapress.net/news.phpraction.view8id.11748*

12. طواهر عزيز ، "**فشل الهجوم الفرنسي يؤكد عدم جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل**"، تاريخ الاطلاع : 2012/02/15،على الرابط التالي:*http://www.djazairess.com/alahrar/17930*

13. " **الشراكة المتوسطية من أجل التعاون لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا– مجموعة تأليفية للوثائق والمعطيات المتصلة بالموضوع**"، منظمة الأمن و التعاون في أوربا، تارخ الإطلاع : 2017/05/22، على الرابط التالي: *www.osce.org/ar/partners-for-cooperation/77952?download=true*

14. سيمونز روبرت اف. ، " **عشر سنوات على تأسيس مجلس الشراكة الأوروبية . الأطلسية: وجهة نظر شخصية**"، مجلة حلف الناتو، العدد 02، صيف 2007، تاريخ الإطلاع: 2016/04/10، على الرابط الإلكتروني التالي:*http://www.nato.int/docu/review/2007/issue2/arabic/art5.html*

15. " **مبادرة إسطنبول للتعاون Istanbul Cooperation Initiative**" ، وثيقة منشورة على موقع الحلف الأطلسي ،تاريخ الاطلاع : 2013/05/12، على الرابط التالي:

http://www.nato.int/ Istanbul- Cooperation- Initiative /index-ar.html

16. " **التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع**"، تاريخ الإطلاع:2013/10/15،على الرابط التالي:*http://www.nato.int/med-dial/home.fr.html*

17. " **الحوار الأطلسي – المتوسطي NATO Mediterranean Dialogue** "،موقع حلف شمال الأطلسي، تاريخ الاطلاع : 2013/06/10،على الرابط التالي:*http://www.nato.int/med-dial/index-ar.html*

18. "**السياسة الأوروبية للجوار**"، نقلا عن موقع euneighbours، تاريخ الإطلاع: 2017/06/15، على الرابط الإلكتروني التالي: *http://www.euneighbours.eu/ar/policy*

19. "**الآلية الأوربية للجوار ...ما الجديد؟**"، نقلا عن موقع euneighbours، تاريخ الإطلاع: 2017/06/15، على الرابط الإلكتروني التالي: *http://www.euneighbours.eu/ar/policy*

20. بوفيجلين يوسف ، "**انتظر وراقب دبلوماسية الأوربيين إزاء ثورة الياسمين**"، شبكة دوتش ويل DW ، تاريخ الإطلاع: 2016/06/17، على الرابط التالي: http://www.dw.com/ar/86/a-14777224

21. "**كتيبة "عقبة بن نافع" في تونس.. عودة إلى المربع الأول**" ، القدس العربي، تاريخ الإطلاع: 2016/09/07، على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=593956

22. "**من هي كتيبة عقبة بن نافع الجهادية وماهي أبرز عملياتها في تونس؟**"، France24، تاريخ الإطلاع: 2015/03/29، على الرابط التالي:

http://www.france24.com/ar/20150329-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-

23. الزبيري عادل ، "**وزير الداخلية المغربي: تفكيك 14 خلية إرهابية في 2014**" ، العربية، تاريخ الإطلاع: 22 يونيو 2015، على الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/morocco/2015/06/22D8%B1--2014.html

24. الحناشي عبد اللطيف ، "**انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة**"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 20 نوفمبر 2014، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/11/201411198165244950.html

25. "**العملية السياسية في تونس : بين هشاشة المشهد السياسي وصلابة الحلم الديمقراطي**" ، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية، 25 أوت 2015، على الرابط التالي:

http://www.csds-center.com/archives/8643

26. المملكة المغربية، وزارة الثقافة و الإتصال ، "**الانتخابات المحلية والجهوية ليوم 04 سبتمبر 2015**" ، تاريخ الإطلاع: 2017/06/15، على الرابط التالي: http://www.maroc.ma/ar/content/%D8% B1-2015

27. يقين حسام الدين، "**عودة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ": ورقة في صراع الجزائر؟**" ، العربي، 15 أوت 2015، على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/8/30/%D8%B9% B1

28. زيلين هارون ي. ، " **التيار الإسلامي في ليبيا**"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أفريل 2013، على الرابط التالي: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/islamism-in-libya

29. كريكش نزار ، "**الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية: التحولات والمستقبل**"، مركز الجزيرة للدراسات ، 06 سبتمبر 2016، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/09/160906083705908.html

30. ولد محمد محمد سالم ، "**الإسلاميون والسُّلطة في موريتانيا: محطات السِّجال ومحدِّدات الصراع**" ، مركز الجزيرة للدراسات، 15 ماي 2016، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/05/160515091640542.html

31. ويري فرديريك ، "**إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن**"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 24 سبتمبر 2014 ، على الرابط التالي: *carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56943*

32. " **ثلاث حكومات تتصارع على حكم ليبيا**" ، bbc عربي ، 20 نوفمبر 2017، على الرابط التالي: *http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42054440*

33. "**ليبيا.. ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية**"، الجزيرة، 28 ماي 2018، على الرابط التالي: *http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/26/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%*

34. عقل زياد ، "**تحولات محتملة... تراجع الحسم العسكري وتزايد التسوية للأزمة الليبية**"،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، جانفي 2018، على الرابط التالي: *http://acpss.ahram.org.eg/News/16500.aspx*

35. "**المغرب الاجتماعي خلال 2017: المغاربة يرفضون أداء الفاتورة الباهظة للاستبداد والفساد**"، موقع جماعة العدل والإحسان، 31 ديسمبر 2017، على الرابط الإلكتروني التالي: *https://www.aljamaa.net/ar/2017/12/31/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8*

36. جالي مصطفى ، " **احتجاجات المغرب بين أزمة الوساطات وأزمة التوافقات**" ، مركز الجزيرة للدراسات، 02 أفريل 2018، على الرابط الإلكتروني التالي: *http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/04/180402052701944.html*

37. بن عنتر عبد النور ، " **الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع**" ، الجزيرة، تاريخ الإطلاع: 19جوان 2018، تاريخ الإطلاع: *http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa*

38. علاق جميلة ،" **تحديات الأمن المغاربي في ظل المخاطر الجديدة في منطقة الساحل والصحراء**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25 ديسمبر 2017، على الرابط التالي : revues.univ-setif2.dz/index.php?id=2352

39. المساري محمد العربي ، **أسباب تعثر التجربة التكاملية المغاربية**، تاريخ الإطلاع: 12 جوان 2016 ، على الرابط الإلكتروني التالي: *http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog post_31.htmllx9zzhQTfz3gpg3QSY0w*

40. "**هجمات دامية شهدتها أوروبا منذ بداية الألفية**"، نقلا عن موقع BBC عربي، تاريخ الإطلاع: 28 جويلية 2018، على الرابط التالي: *http://www.bbc.com/arabic/world-39362924*

III.**التقارير**:

1. " **الصعود الأوراسي": أبعاد التغيرات الراهنة في النظام الدولي**"، التقرير الإستراتيجي العربي 2014، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015.
2. " **تحديات الدولة الوطنية في المغرب العربي**"، التقرير الإستراتيجي العربي 2015، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2015.
3. "**إنخراط متصاعد: دوافع عودة القوى الدولية القديمة غلى خريطة التفاعلات الإقليمية**"، التقرير الإستراتيجي العربي 2016، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017.
4. "**مآلات ثلاثية : اتجاهات التطورات الداخلية في الدول المغاربية**" في : التقرير الإستراتيجي العربي 2015، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2015.
5. "**متعدد الأقطاب : حدود التغير في هيكل النظام الدولي**"، التقرير الإستراتيجي العربي 2015، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.
6. أبو العينين محمود (محرر) ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001/2002**، القاهرة : مركز البحوث الإفريقية و مركز البحوث والدراسات الإفريقية .
7. أشتون كاثرين ، "**دول البحر الأبيض المتوسط : أولوية مطلقة لأوربا**"، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، المعهد الأوربي للبحر الأبيض المتوسط، 2010.
8. أمين سمير وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية، مصر، السنيغال**، مركز البحوث العربية و الإفريقية، مركز البحوث العربية بالقاهرة ومنتدى العالم الثالث بداكار والمنتدى العامي للبدائل، د.س.ن.
9. بييون ديدييه و بونيفاس باسكال ، "**البحر المتوسط والجيواستراتيجيا العالمية**"، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، المعهد الأوربي للبحر الأبيض المتوسط، 2011.
10. الحيالي نزار إسماعيل ، **دور حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003 .
11. خلاف هاني و نافع أحمد ،" **توسيع حلف الأطلنطي: ما له وما عليه**" ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1997.

IV. الدراسات المنشورة:

1. التدميري أحمد جلال ،" **متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية – العربية**"، ورقة مقدمة إلى ندوة مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت (26-27 ماي 1997)، الكويت : جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج و الجزيرة العربية،1997.
2. البار عفاف محمد ، **الترابط بين مفهوم الأمن القومي و الأمن العربي و المصالح القومية العربية**، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، القاهرة،1977 .
3. شلبي محمد ، " **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة**" ،عن أشغال الملتقى الدولي الأول حول " الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة" ، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003.
4. بنون مصطفى ،" **المسألة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط**"، جامعة قسنطينة، مداخلة مقدمة في ملتقى الأمن في البحر المتوسط ،29-30 أفريل 2008.
5. بخوش مصطفى ،" **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**"، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط :واقع وآفاق "، جامعة قسنطينة ، 29-30 أفريل 2008 .
6. بلعيد منيرة ، " **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**" ، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط :واقع وآفاق "، جامعة قسنطينة ، 29-30 أفريل 2008.
7. بخوش مصطفى ، "**منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية و الاعتبارات الجيواقتصادية**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني "التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 14-15 ماي 2008.
8. برقوق محند ، "**الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق.، 29-30 افريل 2008.
9. بن عنتر عبد النور ،" **المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن**"، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون والأمن، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فيفري2009.
10. سي بشير محمد ،" **إشكالية الأمن و القوة في العلاقات الدولية، دراسة حالة المبادرات الأمنية في غرب المتوسط و سلم القوى بين ضفتي المتوسط**"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول "**استعمال القوة في العلاقات الدولية بين قوة القانون و هيمنة القوة**"، جامعة مولود معمري – تيزي وزو،19 -20 ماي 2013.

11. عبد النور بن عنتر ، "**الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**"، ورقة مقدمة في : ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013.

12. الصواني يوسف محمد ، المغرب **العربي زمن الربيع العربي: السياقات الكونية و إعادة الإعتبار للسياقات الإقليمية و المحلية**، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013.

V. رسائل الماجيستير و أطروحات الدكتوراه:

1. حجار عمار ، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2002-2003.

2. عواد محمد ناجي محمد ، **أسس الترتيبات الأمنية (الفلسطينية – الإسرائيلية) في الضفة الغربية وأثرها على التنمية السياسية**، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015.

3. عليلي منى، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002.

4. حمزاوي جويدة ، **التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون و الأمن، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

5. الغنامي عبد السلام ، **المتغيرات الدولية الجديدة و أثرها على النظام العربي في ضوء حرب الخليج الثانية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1999.

6. حورية بن عباش ، **صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم النفس الصناعي، معهد علم النفس، جامعة قسنطينة، 1994-1995.

7. حمزة حسام ، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011.

8. العايب خير الدين ، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 1995-1996.

9. جندلي عبد الناصر ، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2004-2005.

10. بالة عمار ، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011-2012.

11. العايب خير الدين ، " **الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة** " ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر ،كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1994-1995.

12. كاتب أحمد ، **خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2000-2001.

13. بن سعدون اليامين ، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة خمسة زائد خمسة (5+5)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011-2012.

14. لدمية فريجة ، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية أُنْمُوذَجًا–** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص :سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009-2010.

15. تيباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون و الأمن، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2014-2015.

16. زغدار عبد الحق ، **اشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية و مواقف دول جنوب المتوسط**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

17. بن سعدون اليامين ، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة حوار 5+5**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011-2012.

I.Boocks :

1. Attina Fulvio & Rossi Rosa, **European Neighbourhood Policy**: **Political**, **Economic and Social Issues**,Catania, the Jean Monnet Centre "Euro-Med", 2004.
2. Booth Kenn and Smith Steve, **International Relation Theory Today**, USA, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1995.
3. Brown Michael E., Lynn-Jones Sean M. & Miller Steven E. eds., **The Perils of Anarch**, **The Perils of Anarchy**, **Contemporary Realism and International Security**, **An international Security Reader**, Massachusetts: The MIT Press, 1995.
4. Buzan Barry & Wæver Ole & Jaap de Wilde, "**A Framework for Regional Security Analysis**", London: Lynne Rienner Publishers, 1998.
5. Buzan Barry & Wæver Ole, **Regions and Power**: **The Structure of international Relations**, United Kingdom: Cambridge University Press, 2003.
6. Buzan Barry et al., **Security**: **a new framework for analysis**, CO, USA: Lynne Rienner Publishers, 1998.
7. Buzan Barry, **People**, **States and Fear**: **An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**,2nd ed,Boulder,Lynne Rienner Publishers,1991.
8. Calleya Stephen C., **Navigating Regional Dynamics in the Post-Cold War World**: **Patterns oj Relations in the Mediterranean Area** ,Darthmouth Publishers, 1997.
9. Cantori Louis J. and Speigel Steven, **The International Politics of Regions**: **A Comparative Approach**, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall,1970.
10. Charlesworth James, **Contemporary Political Analysis**, New York: The Free Press, 1967.
11. Claude L. and Inis L. Claude, **The Problems and Progress of International Organization**, 3rd ed., New York: Random House, 1971.
12. Collins Brian J., **NATO A Guide to the Issues**, Santa Barbara, California : An Imprint of ABC-CLIO, LLC, 2011.

13. David Mayers J.(Ed.), **Regional Hegemons : Threat Perception and Strategic Pesponse**, Boulder (Col.), Westview Press,1991.

14. Doran Doran C.F., **System In Crisis** ,Cambridge : Cambridge university press,1991.

15. Doyle Michael W., **Ways of War and Peace**, New York: W.W.Norton & Co.,1997.

16. Elias Juanita and Peter Sutch, **International Relations – The Basics –**, New York :Routledge, 2007.

17. Falk Richard A. and Mendloviz Saul H.,eds., **Regional Politics and World Order** , San Fransisco : Freemen, 1973.

18. Feld Wemer J. and Gavin Boyd, ed., **Comparative Regional Systems**, New York : Pergamon Press,1980.

19. Fuller Steve, **The New Sociological Imagination** ,London: Sage Publication Ltd, 2006.

20. Furedi Frank,**Culture of Fear Revisited**, New York : CONTINUUM, 2006.

21. Haynes Jeffrey, « **Comparative Politics in a globalizing world** », London : foreign policy, 2005.

22. Hettne and A.Inotai, **The New Regionalism : Implications for Global Developement and International Security**, NU World Institute for Development Economics Research, 1994.

23. Hoffman Stanely and Minerva Janus, **Essays in the Theory and Practice of International Politics**, Colorado: Westivew Press, 1987.

24. Hove Herbert M., **Ambiguous Order**: **Military Forces in African States**, USA, Lynne Rienner , 2001.

25. Hove Luke Van Lange, "**Regionalizing Human Security in Africa**" , UNU-CRIS Occasional Papers, 2004.

26. Howe Herbert M., **Ambiguous Order**: **Military Forces in African States**, USA, Lynne Rienner , 2001.

27. Jentlesen Bruce (ed.), **Opportunities Missed**, **Opportunities Seized**: **Preventive Diplomacy in the Post-Cold War World**, Landham, MD 2000.

28. Kojeve Alexandre , **Introduction to the Reading of Hegel**, **Lectures on the Phenomenology of Spirit** ,London: Cornell University Press, 1969.

29. Linton Ralph, **The Study of Man**, New York : D.Appleton-Century Company,1936.

30. Mayers David J.(Ed.), **Regional Hegemons : Threat Perception and Strategic Response**, Boulder (Col.), Westview Press,1991.

31. Nye Joseph S., **International Regionalism; Readings**, Boston: Mass:Little, Brown, 1968.

32. Ortega Martin, **The future of the Euro-Mediterranean Security dialogue**, Paris: Institute for Security Studies-Western European Union, 2000.

33. Paul R. Viotti & Mark V Kauppi, **International Relations Theory**: **Realism**, **Pluralism**, **and Globalism and Beyond**, USA, Boston: Allynand Bacon, 1997.

34. Richard L.Kugler & Ellen L.Frost (eds), **The Global Century**: **Globalization and National Security**, Washington: The Institute for National Strategic Studies, 2001.

35. Russet Bruce M., **International Regions and International System : A Study in Political Ecology**, Chicago: Rand McNally, 1967.

36. Russett Bruce M., **Grasping the Democratic Peace**: **Principles for the Post-Cold War World**, Princeton, NJ ,1993.

37. Said Haddad, **Beyond Securitisation Western Mediterranean International Relations from a Security Perspective 1989-2002** , ASTON UNIVERSITY , February 2003.

38. Tuner Jonathan H., **The Structure of Sociological Theory**, 4TH ed., Jaipur: Rawat Publications, 1999.

39. Viotti Paul and Kauppi Mark V., **International Relation Theory**: **Realism**, **Pluralism**, **Globalism and Beyond**, Boston: Allyand Bacon, 1997.

40. Waever Ole, et aI., **Identity**, **Migration and the New Security Agenda in Europe** ,Pinter, 1993.

41. Walt Stephen S., **The Origins of Alliances**, Ithaca & London: Cornell University Press, 1987.

42. Williams Paul,D.,« **Security studies an Introduction** »,Rutledge :Taylor and Francis Group, London and New York ,2008.

43. Wriggins William Howard , **Dynamics of Regional Politics**: Four Systems on the Indian Ocean Rim, Columbia University Press, 1992.

44. Zakaria Frid, **From Wealth to Power the Unusual Origins of Americas World Role**, USA: Princeton University Press, 1998.

45. Zoubir Yahia & Haizaim Amirah-Fernandez, « **North Africa**: **Politics**, **Region and the Limits of Transformation** », New York: Routledge (Taylor & Francis groups), 2008.

46. Zoubir Yahia and Louiza Ait Hamadouche , **The Maghreb ! Global Security Watch Algeria**, **Libya**, **Morocco and Tunusia**, California : Oxdord Santa Barbara, 2013.

47. Zoubir Yahia, Fernandez, « **North Africa**: **politics**, **region**, **and the limits of transformation** », New York : Routledge, 2008.

II. Articles :

1. Adler Emanuel and Vincent Pouliot, **International practices**, International Theory , Volume 3, Issue 01 , February 2011.
2. Alagappa Muthiah,**Regionalism and Conflict Management**:**A Framework for Analysis**," Review of International Studies 21, No. 3,1995.
3. Attina Fulvio, « **The Euro- Mediterranean Partnership Assessed**: **the Realist and Liberal Views**», European Foreign Affairs Review, Vol .8, N^{0} .2,.
4. Baldwin David A., « **Security Studies and the End of the Cold War** », World Politics ,Vol. 1, N° 48, 1995.
5. Baldwin David, "**The Concept of Security**", Review of International Studies, Vol. 23, No.1,1997.
6. Banks Michael, "**System Analysis and Study of Regions**", International Studies Quarterly, Vol.13,December,1969.
7. Biddle B.J., **Recent Development in Role Theory**, Annual Review of Sociology, Vol.12, 1986.

8. Bin Alberto, « **The Security Dialogue Towards the Mediterranean** », Revista CIDOB d'Afers Internacionals, NUEVOS RETOS PARA LA SEGURIDAD EUROPEA , N°. 49, mayo 2000.

9. Bloed Ane and Wessel Ramses A., « **The Changing Functions of the Western European Union (WEU)** », Verfassung und Recht in Übersee / Law and Politics in Africa, Asia and Latin America, Vol. 29, No. 1 ,1. Quartal 1996.

10. Brecher Michael, '' **International Relations and Asian Studies : The Subordinate State System of Soutern of Asia** '', World Politics,Vol.15, No.02,January 1963.

11. Buzan Barry, « **New Patterns of Global Security in the Twenty – First Century** » , International Affairs , Vol.67 , N° 3 , 1991.

12. Calleo Daivid, « **NATO Enlargement: as problem for Security in Europe** », Aussen Political, Vol. 73, N°. 4, October 1998.

13. Canadian Mennonite University, « **OSCE Comprehensive Security Highlighted By LISBON SUMMIT** », Peace Research, Vol. 29, No. 2 ,May 1997.

14. Ceyhan Ayse, « **Analyser la Sécurité, Dillon, Waever, Williams et les autres** », Cultures & Conflits, Paris,N^{0}.31-32, Automne-Hiver 1998.

15. Cornish Paul, « **NATO at Millenniums: New Members, New Strategy** », Web edition, Vol. 45, October 1997.

16. Cornish Paul, « **European Security: The End of Architecture and the New NATO** », International Affairs, Vol. 72, N°. 4, October 1996.

17. Daag Nils, « **The OSCE and Conflict Prevention** », International Journal on Minority and Group Rights, Vol. 8, No. 1 , 2001.

18. Eriksson Johan, "**Observers or Advocates? On the Political Role of Security Analysts**", Cooperation and Conflict ,Vol. 34, No.3 ,1999.

19. Faria Fernanda, « **The Mediterranean : A New priority in Portuguese policy** », Mediterranean Politics, Vol.1, N°.20, Automne 1996.

20. George Jim, « **of Incarceration and Closure**: **Neo-Realism and the new/old world Order**», Millennium journal of International Studies, Vol. 22, N°.2, 1993.
21. Hellman Donald S., "**The Emergence of East Asian International Sub-System**", International Studies Quarterly, Vol.31, Octobre 1969.
22. Hettne Bjorn and Fredrik Soderbaum, "**Theorising the Rise of Regioness**", New Political Economy, Vol.5, No.03, December 1999.
23. Hettne Bjorn, **Beyond the 'New' Regionalism**, New Political Economy, Volume 10, 2005.
24. Holsti K. J., **National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**, International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3 ,Sep., 1970.
25. Hopmann Terrence, « **Strengthening the OSCE Capacity for Conflict Prevention and Security-building** », Die Friedens-Warte, Vol. 75, No. 1, 2000.
26. Hülsse Rainer, Alexander Spencer , « **The Metaphor of Terror** : **Terrorism Studies and the Constructivist Turn** », Security Dialogue , Vol.39 , N°.06 , December 2008.
27. Huntington Samuel P., « **The Clash of Civilisations**? », Foreign Affairs, Vol.72, N.3, summer 1993.
28. Huntington Samuel, "**The Clash of Civilizations**" , Foreign Affairs ,Vol.32, N°3, Summer 1993.
29. Jonthan Eyal, « **NATO Enlargement**: **Anatomy of a Precision** », International Affairs, Vol. 46, No.1, October 1997.
30. Kolodziej Edward A., « **French Mediterranean Policy**: **The Politics of Weakness** », International Affairs ,Royal Institute of International Affairs 1944, Vol. 47, No. 3 ,Jul., 1971.
31. Kupchan Charles A. & Clifford A. Kupchan, "**The Promise of Collective Security**", International Security, Vol. 20, No. 1,1995.
32. Léne Hansen, « **A Case for Seduction? Evaluating the Post-Structuralist Conceptualization of Security**», Cooperation and Conflict, Vol .32, 1997.
33. Lunak Peter, « **Security for Eastern Europe**: **The European Option** », World Policy Journal, Vol. 11, No. 3 , 1994.

34. Mansfield Edward D. and Helen V.Milner, **The wave of Regionalism**, International Organization, Vol.53, No.03, Summer, 1999.
35. Matějka Zdeněk, « **OSCE and its impact on state policies** », Perspectives, No. 6/7,1996.
36. Mythen Gabe, Walklate Sandra, « **Terrorism , Risk and International Security the Perils of Asking What If?** », Security Dialogue, Vol.39, N°.23, April 2008.
37. Oneal John and Flrod Mark, « **NATO Burden Sharing and the Forces of Change** », International Studies Quarterly, 1989.
38. Overhaus Marco, Hanns W. Maull, Sebastian Harnish, «**The New Neighbourhood Policy of theEuropean Union**: **Perspective from the European Commission**, **France**, **Germany**, **Poland**, **Ukraine and Moldova** », Foreign Policy in Dialogue, Vol.7, Issues 19, July 2006.
39. Patrick Stewart, "**Weak States and Global Threat** : **Fact of Fiction?**" , The Washington Quarterly, Spring 2006.
40. Peresso Elena Maria, "**Euro–Mediterranean Cultural Cooperation**", European Foreign Affairs Review, Vol. 3, No.1, 1998.
41. Schumacher, T., Del Sarto R. , « **From EMP to ENP**: **What's at Stake with the European Neighbourhood Policy towards the Southern Mediterranean?** », European Foreign Aff airs Review, 10: 17–38,2005.
42. Tanner Fred, « **An Emerging Security Agenda for the Mediterranean** », Mediterranean Politics, N°.3, winter 1996.
43. Taureck Rita, « **Securitization theory and securitization studies** », Journal of International Studies and Development, 9 (01), 2006.
44. Thompson Wiliam, "**The Regional Subsystem**: **A conceptual Explication and a Propositional Inventory**", International Studies Quarterly, Vol.17, March 1973.
45. Ullman Richard H., "**Redefining Security**", International Security, Vol. 8, No.1 ,1983.
46. Young Oran, **Political Discontinuities in international system**, World Politics, vol.20, N.3, 1968.

47. Youngs, R. , « **Democracy promotion as external governance?** », Journal of European Public Policy ,2009.
48. Zoubir Yahia H., « **Algeria and US Interests**: **Containing Radical Islamism and Promoting Democracy** »,Middle East Policy, vol. 9, N. 1, March2002.Piombo Jessica R., « **Terrorism and U.S Counter Terrorism Programs in Africa** : **An Overview** »,Strategic Insights, Vol.06, N.01, January 2007.
49. Bin Alberto, "**The Security Dialogue Towards the Mediterranean**" ,Revista CIDOB d'Afers Internacionals,N°. 49, NUEVOS RETOS PARA LA SEGURIDAD EUROPEA ,mayo 2000.

III. Published Studies:

1. « **A more secure world** : **Our shared responsibility** ». Report of the High-level Panel on Threats, Challenges and Change, United Nations, New York, 2004.
2. « **NATO Hand Book** », Brussels: NATO Office Information and Press, 1995.
3. Adler Emanuel and Crawford Beverly, "**Constructing a Mediterranean Region** : **A Cultural Approach**", Paper presented at the conference on "The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region", Arrabida Monastery, Fundaçao Oriente, Lisboa, Portugal, June 6-9, 2002.
4. Alberto Chilosi, « **The European Union and Its Neighbors**: **Everything but Institutions**? », MPRA Paper, N°.529, November 2007.
5. Aliboni Roberto, « European **Security across the Mediterranean** », Chaillot Paper 2, March 1991.
6. Aliboni Roberto, « **European Union Security Perceptions and Policies Towards the Mediterranean** », In: Stephen J. Blank, « **Mediterranean Security into the Coming Millennium** », Strategic Studies Institute Report , October 1999.
7. Attina Fulvio, « **Partnership and Security**: **Some Theoretical and Empirical Reasons for Positive Development in the Euro-Mediterranean Area** », JM working Paper, N°.27, July 2000.
8. Attina Fulvio, « **The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region** », Institute of European Studies U.C Berkeley Working Paper, university of California, 8 May 2004.

9. Attina Fulvio, « The **Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region** », University of California, Institute of European Studies U.C Berkeley Working Paper, 8 May 2004.

10. Barrett Richard, **Foreign Fighters in Syria** , The Soufan Group, June 2014.

11. Bonvicini, G. , « **The European Neighbourhood Policy and its Linkage with European Security** », In: Tassinari, Joenniemi, Jakobsen (eds), « **Wider Europe**. **Nordic and Baltic Lessons to Post-Enlargement Europe** », Copenhagen : Danish Institute for International Studies DIIS.

12. Buzan Barry, " **The War on Terrorism** : **As The New Macro-Securitization?**" ,Oslo Worshop, 2-4 February 2006.

13. Buzan Barry, « **Is International Security Possible**? », Paper Presented at: New Thinking about Strategy and International Security (conference), edited by Ken Booth, London: Harper Collins Academic, 1991.

14. Cass Frank, « **European Union Policy Towards The Mediterranean** : **The Euro-Med Partnership And Region-Building** », from Conference on : « The Convergence of Civilizations?: Constructing a Region Conference », Lisbon, 6- 9 June, 2002.

15. Ceccorulli Michela, "**Migration as a Security Threat**: **International and External Dynamics in European Union**" , GARNET Working Paper , N°.65/09 , April 2009.

16. Comelli Michele, « **Building Security in its Neighbourhood through European Neighbourhood Policy?** », Montréal: EUSA Working Paper, 17-19 May 2007.

17. Commission of the European Communities, "**Strengthening the Mediterranean Policy of the European Union**: **Establishing a Euro-Mediterranean Partnership**", Communication from the Commission to the Council and the European Parliament, COM(94) 427 final, Brussels, 19 October 1994.

18. Council of European Union, « **The European Union Counter-Terrorism Strategy**», Brussels, 30 November 2005.

19. Doyle Michael, Kant, **Liberal Legacies and Foreign Affairs**, in: **Philosophy and Public Affairs** 12 (1983) 3.

20. Eizenstat Stuart E., **Undersecretary for Economic**, **Business**, **and Agricultural Affairs**. Third Annual Les Aspin Memorial Lecture, The Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, 8 March 1999.

21. El Sayed Salim Mohammad, « **Arab Perceptions of the European Union's Euro – Mediterranean Projects** », in ; « **Mediterranean Security into the coming** », New York, Strategic Studies Institute, 1999.

22. Ian O. Lesser , « **The United States and the Future of Mediterranean Security**: **Reflections from GMF's Mediterranean Strategy Group** », The German Marshall Fund of the United States, Mediterranean Policy Program, April 2015.

23. Jacques Santers, cited in John Peterson, "**Introduction**: **The European Union as Global Actor**," in *:* ***A*** **Common Foreign Policy for Europe? Competing Visions of the CFSP**, ed. John Peterson and Hele Sjursen, London and New York: Routledge, 1998.

24. Joff .G, "**The Western Arab World**: **Background Assessment**," The Middle East and Europe: The Search for Stability and Integration, ed. Gerd Nonneman ,London: Federal Trust, 1993.

25. John J. Mearsheimer's "**Back to the Future**: **Instability in Europe after the Cold War**", in : **The Perils of Anarchy**, **Contemporary Realism and International Security**, **An international Security Reader**, eds. Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller, Massachusetts: The MIT Press, 1995.

26. Kennedy Lianne–Boudali, « **Examination U.S counterterrorism priorities and strategy across Africa's Sahel region** », Testimony presented before the Senate Foreign Relations Committee, , RAND Corporation, Subcommittee on African Affairs on November 17, 2009.

27. Larabee Stephan and others, « **NATO's Mediterranean Initiative**: **Policy issues and Dilemmas** », RAND corporation, 1999.

28. Larrabee Stephen & Ali, «**NATO's Mediterranean Initiative**: **Policy**, **Issues and Dilemmas**», Santa Monica: RAND, 1998.

29. Mirimanova Natalia, « **Civil Society Building Peace in the European Neighbourhood**: **Toward a New Framework for joining Forces with the EU** », Policy Working Paper 10, Brighton: MICROCON, 2010.

30. Moller Bjorn, «**The Concept of Security**: **the pros and cons of expansion and contraction**», Paper for Joint Sessions of the Peace Thesis Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (I.P.R.A), Finland, 5-9 August,2000.

31. Moritz Schneider, « **Europeanization beyon the EU**: **The dynamics of EUROPEANIZATION in the Southern OUTHERN Mediterranean**

partner states », Centre international de formation européenne , « L'Europe en Formation » 2010/2 , N° 356.

32. Robert & Feuer Sarah, « **STRENGTHENING STABILITY IN NORTHWEST AFRICA Ideas for U.S. Policy toward Morocco, Algeria, and Tunisia** », Washington Institute, N.33, FEBRUARY 2017.
33. Roberto Aliboni, "**Collective Political Co-operation in the Mediterranean**," in : **Security Challenges in the Mediterranean Region**, ed. R. Aliboni, G. Joff and T. Niblock,London: Cass, 1996.
34. Roberto Aliboni, " **European Security Across The Mediterranean**" , Chaillot Paper 2, March 1991.
35. Roper John, « **The Working Relationships between the EU, WEU and NATO** » Revista CIDOB d'Afers Internacionals, N°. 38/39, LA SEGURIDAD EUROPEA: DIÁLOGOS PARA EL SIGLO XXI: Prólogo de Javier Solana ,diciembre 1997.
36. Schäfer Isabel and Tobias Koepf , « **Franco-German foreign policy cooperation towards the Maghreb** », European Dialogue – Political Thinking on Europe, Genshagener Papiere, N.20, November 2017.
37. Schäfer Isabel, « **Germany and the Maghreb Countries after the Arab Unrests: New Times,New Dynamics** », Security & Politics, IEMed. Mediterranean Yearbook 2013.
38. Schimmelfennig, F., Scholtz, H, « **EU Democracy Promotion in the European Neighbourhood** », National Centre of Competence in Research (NCCR), Challenges to Democracy in the 21st Century, Working Paper N°. 9 ,2009.
39. Sigler Mark, « **OSCE and European Security** », Revista CIDOB d'Afers Internacionals, No. 38/39, LA SEGURIDAD EUROPEA: DIÁLOGOS PARA EL SIGLO XXI: Prólogo de Javier Solana , diciembre 1997.
40. Stewart Patrick, **Weak states and global threats: fact or fiction?**, The Washington Quarterly,spring 2006.
41. Tassinari Fabrisio, « **Security and Integration in the EU Neighbourhood: The Case for Regionalism** », CEPS Working Document, N°.226, July 2005.
42. United Nations Office on Drugs and Crime, **Drugs and Crime Trends in Europe and Beyond**, Vienne, 29 avril 2004.
43. Williams David, « **Governance, Security and Development** », Working Papers, CUTP, February 2008.

IV. Articles published on the Internet:

1. « **A more Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean Dialogue** », consultation date: 14/05/2013, available in : *http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-a-more-Ambitious-and-Expanded-Framework/docu-meddial.html*
2. al-Atrush Samer, « **Tunisia**: **Why the Jasmine Revolution won't bloom** », Telegraph, 16 Jan 2011 , consultation date : 15/06/2017, available in : *http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/tunisia/8261961/Tunisia-Why-the-Jasmine-Revolution-wont-bloom.html*
3. Calcuttawala Zainab, « **48 Percent of Moroccans Paid Bribes for Public Services in Last 12 Months** », *Morocco World News*, May 3, 2016,available in : *https://www.moroccoworldnews.com/2016/05/185623/48-percent-of-moroccanspaid-bribes-for-public-services-in-last-12-months/*
4. Campbell Steve J., «**Role Theory ; Foreign Policy advisors , and U.S Policy making**», International Studies Association, 40TH Annual convention, Washington, D.C, February 16-20, 1999; in: *Http://www.ciaonet.org/isa/cas01/*.
5. Carpenter Ted Galen , « **A Nuisance**, **Not a Threat** », consultation date : 10/05/2016, available in :*https://www.cato.org/publications/commentary/nuisance-not-threat*
6. Chivvis Christopher S. & Amanda Kadlec, « **What Americans Need to Know if Russia Intervenes in Libya's Civil War** », RAND Corporation, consultation date : 12/04/2017, available in : *https://www.rand.org/blog/2017/03/what-americans-need-to-know-if-russia-intervenes-in.html*
7. Cherkaoui Mohammed, « **Challenges to Tunisia's Transition to Democracy** », Arab Center Washington DC, 21 november 2017, available in :*http://arabcenterdc.org/policy_analyses/challenges-to-tunisias-transition-to-democracy/*
8. Choate Mary Jo, «**Trans Sahara Cuonterterrorism Initiative**: **Balance of Power?**,» Usawc Strategy Research Project, P. 5, consultation date : 10 /07/2018, available in : *http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pcaab627.pdf.*
9. Commission Européenne, European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations , « **Algeria**», consultation date: 15/06/2017, available in :*https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/algeria_en*

10. Commission Européenne, European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations , « **Tunisia**», consultation date: 15/06/2017, available in : *https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/tunisia_en*

11. Council of the European Union, « **THESSALONIKI European council 19 – 20 JUNE 2003** », consultation date : 22/05/2017, available in : *http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-11638-2003-INIT/en/pdf.*

12. Council of the European Union, «**Brussels European council 25 – 26 MARCH 2004** », consultation date : 22/06/2017, available in : *http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/79696.pdf.*

13. Cross Sharyl, « **Russia and NATO Toward the 21st Century**: **Conflicts and Peacekeeping in Bosnia-Herzegovina and Kosovo** », NATO-EAPC Research Fellowship Award Final Report NATO/Academic Affairs 1999-2001, Submitted in August 2001, consultation date : 10/06/2016, available in : *www.nato.int/acad/fellow/99-01/cross.pdf*

14. « **Declaration on combating terrorism** », consultation date : 20/06/2017, available in : *http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/79635.pdf*

15. « **Euromed ad hoc ministerial meeting Palermo** », 3-4 June 1998, », consultation date : 22/05/2017, available in :

https://eeas.europa.eu/euromed/conf/palermo_conc_en.pdf.

16. « **EURO-MEDITERRANEAN CONFERENCE OF MINISTERS FOR FOREIGN AFFAIRS** », (Brussels, 5 and 6 November 2001), consultation date : 23/11/2017, available in :

http://idpbarcelona.net/docs/recerca/mediterranea/documentacion/documentacion_ministros/asuntos_exteriores/conclusiones_aaee_2001_bruselas.pdf

17. EUR-Lex Access to European Union law, « **EU rules on terrorist offences and related penalties** »,consultation date : 26/05/2017, available in : *http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=uriserv%3Al33168*

18. European Commission , « **The Multiannual Financial Framework**: **The External Action Financing Instruments** », Brussels, 11 December 2013, consultation date : 15/06/2017, available in : *http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-13-1134_en.htm*

19. European Commission , DEV-pillar of the Regional Development and Protection Programme in the North of Africa, « **Action fiche of the EU Trust Fund to be used for the decisions of the Operational Committee** », T05.3.NOA, consultation date:18/06/2017, available in :
https://ec.europa.eu/europeaid/file/49347/download_en?token=qif_BGd8

20. European Commission ,European Commission Directorate General For Development and Cooperation – EUROPEAID- , European External Action Service , « **Country Strategy Paper/Multi-Annual Indicative Programme Libya 2014-2015** », consultation date : 18/06/2017, available in:
https://www.ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/csp_2014_2015_libya_en.

21. European Commission, Action fiche of the EU Emergency Trust Fund, « **Action fiche of the EU Trust Fund to be used for the decisions of the Operational Committee** »,consultation date:20/08/2017, available in :
https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/t05-eutf-noa-ly-03.pdf

22. European Commission, International Cooperation and Development, « **The EU Emergency Trust Fund for Africa** », consultation date : 18/06/2017, available in :*https://ec.europa.eu/europeaid/regions/africa/eu-emergency-trust-fund-africa_en*

23. European Commission, Supporting protection and humanitarian repatriation and reintegration of vulnerable migrants in Libya, « **Action fiche of the EU Trust Fund to be used for the decisions of the Operational Committee** », consultation date:20/08/2017, available in:
https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/action-document-libya-action-fiche-20161216_en.pdf

24. European Commission, Action fiche of the EU Emergency Trust Fund, Libya June 2016, « **Action fiche of the EU Trust Fund to be used for the decisions of the Operational Committee** », T05.2.NOA, consultation date:18/06/2017, available in :*https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/action-document-libya-action-fiche-20160616_en.pdf*

25. European Commission, High Representative Of The Union For Foreign Affairs And Security Policy, « **Joint Communication to the European Parliament and the council Strengthening EU support for Tunisia** », Brussels, 29.9.2016 JOIN (2016) 47 final , consultation date : 15/06/2017, available in :

https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/communication_from_commission_to_inst_en_v6_p1_859678-2.pdf

26. European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations , « **TAIEX** », consultation date : 15/06/2017, available in : *https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/tenders/taiex_en*

27. European Union External Action, consultation date: 11/05/2016, available in::*https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/area/security-and-defence_fr*

28. European Union, ''**Shared Vision**, **Common Action**: **A Stronger Europe A Global Strategy for the European Union's Foreign And Security Policy''**,June 2016,consultation date:15/04/2018, available in: *http://www.eeas.europa.eu/archives/docs/top_stories/.../eugs_review_web.pdf*

29. European Union, « **The Petersberg Tasks** », Shaping of a Common Security and Defence Policy, consultation date : 08/07/2016, available in : *https://eeas.europa.eu/topics/common-security-and-defence-policy-csdp/5388/shaping-of-a-common-security-and-defence-policy-_en*

30. Ford Robert S. , « **Challenges Ahead for Algeria in 2016**,The Middle East Institute , Jan 5, 2016, consultation date : 10/07/2016, available in : *http://www.mei.edu/content/article/challenges-ahead-algeria-2016*

31. "**France Says Ready to Strike Extremists on Libya Border**," Associated Press, January 5, 2015, consultation date : 10 /07/2018, available in : *http://www.nytimes.com/aponline/2015/01/05/world/europe/ap-eu-france-libya.html?_r=0.*

32. Gijs de Vries, « **Human rights and terrorism** », consultation date : 20/06/2017, available in : *http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/ClarkUniversityOctober17.2004.pdf*

33. Gillespie Richard, "**Northern European Perceptions of the Barcelona Process**," Revista CIDOB d'Afers Internacionals No. 37/1997, "Estabilidad y conflictos en el mediterraneo" , consultation date:15/04/2018, available in: *http://www.cidob.es/Castellano/Publicaciones/Afers/gillespie.html*

34. Godwin Paul H.B, "**China as Regional Hegemon?**" , Consultation date : 15/04/2015, available in: *http://community.middlebury.edu/~scs/docs/Godwin,%20China%20as%20a%20Regional%20Hegemon.pdf.*

35. Guma El-Gamaty , « **How will the Gulf crisis affect Libya?** », consultation date : **12/05/2018**, available in *:* *https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2017/7/12/how-will-the-gulf-crisis-affect-libya*

36. Hegghammer, T.,**'Syria's Foreign Fighters'**, Foreign Policy, 9 December 2013, consultation date : 22/06/2017, available in : *https://foreignpolicy.com/2013/12/09/syrias-foreign-fighters/*

37. Holsti K.J., "**National Conception in the Study of Foreign Policy** ", Inernational Studies Quarterly, Vol.14, No.14,Sep.,1970, available in: *http://www.jstor.org/stable/3013584.*

38. Howorth Jolyon , « **Opération Harmattan' in Libya**: **a paradigm shift in French**, **European and transatlantic security arrangements?** », Taylor & Francis online, 02/12/2014, available in : *https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14794012.2014.962738?scroll=top&needAccess=true*

39. International Republican Institute, « **Tunisia**: **Poll Reveals Economic Dissatisfaction**, **but Reduced Pessimism** », July 13 2016, consultation date : 10/07/2016, available in : *http://www.iri.org/resource/tunisia-poll-reveals-economic-dissatisfaction-reduced-pessimism.*

40. « **Istanbul Cooperation Initiative** », , consultation date: 15/06/2013,available in :*http://www.nato.int/cps/en/natolive/official-texts-21017.html*

41. Javier Solana, « **Europe's dangerous nostalgia** »,The Jordan Times, consultation date : 25/07/2017, available in : *http://www.jordantimes.com/opinion/javier-solana/europe%E2%80%99s-dangerous-nostalgia*

42. Kaplan Robert D., "**The coming Anarchy How scarity**, **crime**, **over population**, **tribalism**, **and disease are rapidly destroying the social fabric of our planet**", consultation date:10/02/2011,available in : *www.Theatlantic.com/.../1994/.../thecoming-anarchy/4670/.*

43. Kenter Renate, « **The Art of the Possible**: **The Scenario Method and the Third Debate in International Relations Theory** », a Master Thesis in International Relations, University of Amsterdam, November 1998, consultation date : 12/03/2012,available in :*http://www.deruijter.net/kenter.htm*

44. Lister Tim, '' **Algerian beheading is sign of ISIS' growing impact –- and of shrinking world''**, CNN, consultation date: 12/05/2015, available in: *http://edition.cnn.com/2014/09/25/world/isis-growing-impact-algeria/index.html*

45. « **Libya's Haftar in the UAE for Dubai Airshow** », consultation date : **12/05/2018**, available in : *https://www.middleeastmonitor.com/20171113-libyas-haftar-in-the-uae-for-dubai-airshow/*

46. Lounnas Djallil , "**The Impact of ISIS on Algeria's Security Doctrine**", The Middle East Policy Council, consultation date: 11/05/2016, available in: *http://www.mepc.org/journal/impact-isis-algerias-security-doctrine*

47. « **Marrakech Action Proclamation For Our Climate And Sustainable Development**» consultation date : 15/06/2017, available in : *http://cop22.ma/wp-content/uploads/2016/11/marrakech_action_proclamation.pdf*

48. Maclsaac Dan L., « **The Critical Theory of Jurgen Habermas** », consultation Date: 15/02/2011,available in : *http://www.physicsed.buffalostate.edu/danowner/habcrithy.html.*

49. McDonald Matt, « **Securitization and the Construction of Security**», consultation Date:20/06/2011,available in : *http://www.sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563.*

50. McDonald Matt, « **Securitization and the Construction of Security**», consultation Date: 20/06/2011, available in : *http://www.sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563.*

51. Mezran Karim & Elissa Miller, «**France**, **Italy**, **and Libya's Crisis** », Atlantic Council, 28/07/2017, available in : *http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/france-italy-and-libya-s-crisis*

52. **NATO Istanbul Cooperation Initiative** », Policy Document, consultation date : 15/06/2017, available in : *http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-cooperation.html.*

53. North Atlantic Treaty Organization, « **Partnership for Peace**: **Framework Document** », consultation date : 15/04/2016, available in : *http://www.nato.int/cps/po/natohq/official_texts_24469.htm* ,

54. Organization for Security and Co-operation in Europe , « **Conference on Security and Co-operation in Europe Final ACT** », HELSINKI 1975, consultation date:12/05/2018,available in :

www.osce.org/helsinki-final-act?download=true

55. Organization for Security and Co-operation in Europe, « **ISTANBUL DOCUMENT 1999**», consultation date:16/04/2018, available in: *www.osce.org/mc/39569?download=true*

56. Organization for Security and Co-operation in Europe, « **CSCE HELSINKI Document 1992 The Challenges Of Change** », 9 - 10 July 1992, consultation date:16/04/2018, available in: *www.osce.org/mc/39530?download=true*

57. Organization for Security and Co-operation in Europe, « **Budapest Document 1994 Towards a Genuine Partnership in new era** », 21 Décembre 1994, consultation date: 11/05/2016, consultation date:16/04/2018, available in: *https://www.osce.org/mc/39554?download=true*

58. « **Pan Sahel Initiative** », Office of Counterterrorism,Washington, DC , November 7, 2002, available in : *https://2001-2009.state.gov/s/ct/rls/other/14987.htm*

59. « **Partnership for Peace**: **Invitation Document** », consultation date : 15/04/2016, available in :: *http://www.nato.int/cps/po/natohq/official_texts_24468.htm*

60. Pecquet Julian, « **Self-reliant Algeria cracks open the door to US influence** », Al-Monitor, consultation date : 12/06/2016, available in : *http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/07/algeria-seeks-us-cooperation.html*

61. " **President Prodi's Visit to the Maghreb**", Euro-Med Special Features No. 18, 29 January 2001 , consultation date:20/08/2017,available in : *http://europa.eu.intJcomm/external_relations.*

62. Phillips Leigh , « **Jasmine Revolution jolts EU's north Africa strategy** »,Euobserver, BRUSSELS, 17 JAN 2011, consultation date : 15/06/2017, available in : *https://euobserver.com/foreign/31647*

63. Pope William P., « **Eliminating Terrorist Sanctuaries**: **The Role of Security Assistance** », Acting Coordinator for Counterterrorism, Testimony Before the House International Relations Committee, Subcommittee on International Terrorism and Nonproliferation, Washington DC, 10 March 2005,Available at: *http://www.state.gov/s/ct/rls/rm/43702.html*

64. Price Richard & Christian Reus-Smit, « **Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivist** », consultation date:15/03/2011, available in : *http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1354066198004003001*

65. « **Regulation (EU) No 232/2014 OF The European Parliament and of the Council of 11 March 2014 establishing a European Neighbourhood Instrument** », Official Journal of the European Union, consultation date: 15/06/2017, available in :
http://eurlex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2014:077:0027:0043:EN:PDF

66. SIGMA, « **SIGMA at a glance** », consultation date: 15/06/2017, available in :*http://www.sigmaweb.org/about/*

67. Stone Mariane, « **Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis** » , consultation date:10/02/2011,available in :
http://www.geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-pdf.

68. Stryker Sheldon, « **From Mead to a Structural Symbolic Interactionism and Beyond** », consultaton date : 12/05/2016,available in :
http://www.annualreviews.org/154.121.5.244

69. Stuster Dana, « **French Military Operating in Libya** », Foreign Policy, 25/02/2016, available in *:*
http://foreignpolicy.com/2016/02/25/french-military-operating-in-libya/

70. « **Treaty on European Union – Declaration on Western European Union** », Official Journal C 191 , 29/07/1992 , consultation date: 29/05/2017, available in ;*http://eur-lex.europa.eu/legal content/HR/TXT/?uri=CELEX:11992M/AFI/DCL/30*

71. **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order**, Simon & Schuster, 1996, consultation date: 22/01/2018, available in:
http://www.simonandschuster.com/books/The-Clash-of-Civilizations-and-the-Remaking-of-World-Order/Samuel-P-Huntington/9781451628975

72. The White House ,« **A National Security Strategy for a Global Age** », Washington DC, December 2000. Available in:
http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/nss/nss_dec2000_contents.htm

73. Torres-Bennett Aileen , « **Tunisia's Democratic Experiment Enters New Phase with Local Elections** », The Washington Diplomat, 30 april 2018,available in :*https://washdiplomat.com/index.php?option=com_content&view=article&id=17370:tunisias-democratic-experiment-enters-new-phase-with-local-elections&catid=1570&Itemid=428*

74. U.S Department of State, Programs and Initiatives, « **Trans-Sahara Counter terrorism Partnership** (**TSCTP**) », consultation date : 10 /07/2018, available in : *https://www.state.gov/j/ct/programs/index.htm#TSCTP*

75. Webb Keith, « **Preliminary Questions about Post-Modernism** », Paper Prepared for Special Series on Contemporary Theory in International Relations, University of Kent at Canterbury, June 1995, consultation date:20/02/2012, available in : *http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers/html*

76. weinrod CW. Bruce, « **NATO Expansion**: **Myths and realities** », PP. 7-8, consultation Date: 19/06/2010,available in : *http://www.Heritage.org/Library/categories/Forpd/dbric F23.html.*

77. « **What's behind Morocco's Rif protests?** », Middle East Observer, 28 May 2017, available in : *https ://www.middleeastobserver.org/2017/05/28/whats-behind-moroccos-street-protests/*

78. « **Wider Europe-Neighbourhood**: **A New Framework for Relations with Our Neighbors** », COM, 2003,104 Final, 11 March 2011,consultation date :15/01/2013, available in: *http://www.europa.eu.int/comm/external_relations/we/doc/com03_104_en.pdf*

79. Western European Union , « **Petersberg Ministerial Declaration** », consultation date : 17/07/2017, available in : *http://www.weu.int/documents/920619peten.pdf*

80. Yerkes Sarah E., « **Democracy Derailed? Tunisia's Transition Veers Off Course** », foreign affairs, 02 Ocrober 2017, available in : *https://www.foreignaffairs.com/articles/tunisia/2017-10-02/democracy-derailed-0*

81. Zaireg Reda , « **Social protest in Morocco** : **Does Mohammed VI have a plan ?** », 29 May 2018, available in : *http://www.middleeasteye.net/columns/social-protest-morocco-does-mohammed-vi-have-plan-1200718518*

82. Zanders Jean Pascal, "**Evolving Global and Regional Approaches To Arms Control and Security Mechanisms**", Consultation date: 10/04/2015,available in: *http://www.projects.sipri.se/cbw/research/global-reg-armscontrol.pdf*

83. Zelin, A. Y. et al. , '**ICSR Insight**: **Up to 11,000 Foreign Fighters in Syria; Steep Rise Among Western Europeans'**, The International Centre for the Study of Radicalisation, 17 December 2013, consultation date : 22/06/2017, available in :

http://icsr.info/2013/12/icsrinsight-11000-foreign-fighters-syria-steep-riseamong-western-europeans/;

84. Zimmermann Doron,"**The Transformation of Terrorism , the New Terrorism Impact Scalability and the Dynamic Reprocal Threat Perception** ", zurcher beitrage , 2004 , consultation date : 26/05/2017, available in :*http://www.ciaonet.org/coursepack/cp03g-07pdf*

85. Zoubir Yahia H., « **American Policy in the Maghreb**: **The Conquest of a New Region?** », Fundación Real Instituto Elcano, strategic and international studies, consultation date : 12 april 2017, available in :

http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_en/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/DT13-2006

86. "**The Common Mediterranean Strategy**", House of Lords, Select Committee on European Union, Ninth Report, 14 March 2001, available in

http://www.parliament.the-stationary-office.co.uk

– ثالثا، باللغة الفرنسية:

I. Dictionaires et Encyclopédies :

1. **Larousse**, Dictionnaire de Français, 2 eme Edition, France : Maury-Eurolivre, 2001.
2. **Encyclopédie Des Sciences Sociales**, Volume - Z, 1988.

II. Les Livres:

1. Battistella Dario, **Théorie des relations internationales**, Paris : Presses de Sciences Politique, 2003.
2. Bernard Ravenel, **La Méditerranée**, **le Nord contre le Sud** ?, Paris, éditions L'Harmattan, 1990.
3. Boniface Pascal, **L'Année Stratégique 2010**, Paris : Edition Dalloz, 2010.
4. Charles Philipe David et Jean Jacques Roche, **Théorie de la Sécurité**, **Définitions**, **Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris : Editions Montchrestien, 2002.

5. Charls -Philippe David et Jean Jaques, **Théories de la Sécurité**, Paris : Edition Montchrestien, 2002.

6. Djamel Eddine Guechi, **L'Union de Maghreb Arabe** : **Intégration Régionale et Développement Economique**, Alger : Casbah, 2002.

7. Dufourcq Jean, et Laure Borgomano-loup, **Horizon de Sécurité en Méditerranée et au Moyen-Orient** : **Communauté D'Intérêts et Défis Communs**, Rome : Collège de Défense de l'OTAN, Branche de Recherche, Mars 2005.

8. Edouard Balladur et Léotard François, **Le Livre Blanc sur la défense**, Paris : Union Générale d'Edition, 1994.

9. Gresh Alain, Dominique Vidal, **Golfe**, **Clefs Pour Une Guerre Annoncée**. Paris : Le Monde Editions, 1991.

10. J.M., Siroen « **La régionalisation de l'économie mondiale** », Repères, La Découverte, 2004.

11. Joseph Nye S., **Le Leadership Américain** : **Quand Les Règles Du Jeu Changent**, Nancy : Presses Universitaires de Nancy, 1992.

12. Khader Bichara « **L`Europe et Méditerranée**, **Géopolitique de la proximité** », France : L`Harmattan, 1994.

13. Lacoste Yves, **Géopolitique de la Méditerranée**, Paris : Armand Colin, 2009.

14. Liauzu Claude, **L'Europe et l'Afrique Méditerranéenne** : **de Suez (1869) à nos Jours**, Bruxelles : Editions Complexe, 1994.

15. Mutin Georges, « **Les Hydrocarbures du Monde Arabe** : **Une Richesse Inégalement Répartie** », In DIEM (Dossier des Images Economiques du Monde), André Gamblin (dir.), **Maghreb – Moyen-Orient**, **Mutations**, Paris : SEDES, 1995.

16. Ravenel Bernard, « **Mediterranee , L`impossible Mur**" », Paris : L`Harmattan. 1995.

17. Samir Bouzid, « **Le héros politique** : **utopie et messianisme dans le discours politique arabe moderne et contemporain** », Paris : Editions Harmattan, 1997.

18. Samuel P. Huntington, **Le Choc Des Civilisations**, Paris : Editions Odile Jacob, 1997.

19. Victor–Yves Ghebali, **L'OSCE dans l'Europe post–communiste 1990–1996** : **vers une identité européenne de sécurité**, Bruxelles : Bruylant, 1996.
20. Zaki Laidi (dir), **L'Ordre Mondiale Relâché** : **Sens et Puissance Après La Guerre Froide**, 2 eme éd., Paris : Presse de la FNSP, 1993.

III. Les Revues :

1. Baghzouz Aomar , « **La compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin** », L'Année du Maghreb , II , 2005-2006.
2. Baghzouz Aomar , « **Le Maghreb**, **le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité** », L'Année du Maghreb , III , 2007, 01 novembre 2010.
3. Biad Abdelwahab, «**La Dimension Humaine De La Sécurité dans le Partenariat Euro–Méditerranéen**», Revue IDARA , vol .12, N°.23,2002.
4. Bin Alberti, « **La contribution de l'OTAN au renforcement de la coopération en Méditerranée** », Revue de l'OTAN, Bruxelles, Vol.46, N^0.4, hiver 1998.
5. Braudel Fernand, «**Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577**», Revue Africaine, N°. 69, Année 1928.
6. Bruguiere J.L., « **La menace terroriste** », Défense National, Avril, 1996.
7. Burgos Erik, et Clément Therme,Entretien avec Vassily Kuznetsov « **La Politique Étrangère RUSSE au Maghreb**: **entre Commerce et Sécurité** », Confluences Méditerranée , 2018/1 ,N° 104.
8. Cassen Bernard, « **L'introuvable défense européenne** », Le Monde Diplomatique, manière de voir 61.
9. Ceyhan Ayse, « **Analyser la Sécurité**, **Dillon**, **Waever**, **Williams et les autres** », Cultures & Conflits, Paris,N^0.31-32, Automne-Hiver 1998.
10. David Charles-Philippe et Afef Benssaieh, « **La paix par l'intégration** , **théories sur l'interdépendance et les nouveaux problème de sécurité** »,Étude internationales, vol.28, N°.2, 1997.
11. Deblock Z.Christian et Drunelle, « **Une intégration régional stratégique** : **Le cas Nord– Américain** », Etudes internationales, N.03, Septembre, 1993.
12. Denysyuk Vitaly, « **Politique de Voisinage de L'Union Européenne**: **Qu'elles transformations sur le régime commercial régional en Europe** », Revue du Marché Commun de L'Union Européenne, N°.485, Février 2005.

13. Doumenge François, Jean Aubouin & Michel Durand –Delga, **Encyclopedia Universalis**, «**Méditerranée (Mer)** », Encyclopedia Universalis, Vol. 14.

14. Dubois Nathalie, J. Armengaud, «**A Barcelone, la Syrie boude une offre de paix israélienne: la réunion euro–méditerranéenne bute sur la Proche–Orient**» , Libération, quotidien français d'information, Paris , N° : 1351128, 28 Novembre 1995.

15. Eichler Jan, « **Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain** ? », Défense Nationale et sécurité collective , Vol.62, N.11, Novembre 2006.

16. Galtung Johan, « **Les formes alternatives de défense : l'exemple européen** », **Les études stratégiques : où en sommes–nous?**, Volume 20, numéro 3, 1989.

17. Gervais Myriam et Stéphane Roussel, «**De la Sécurité de l'état a celle de l'individu : l'évolution du concept de la sécurité au Canada (1990–1996)** », Etudes Internationales, volume XXIX, N°.01, Québec : Institut Des Hautes Etudes Internationales, Mars 1998.

18. Gnesotto Nicole, « **La puissance et l'Europe** », Politique étrangère, N°.01 , 1999 , 64eannée.

19. Grange Daniel J ., « **la Méditerranée : berceau au frontière ?** », Relations Internationales, N°.87, Automne 1996.

20. Jean Marcou , « **Les multiples visages du modèle turc** », Futuribles, N° .379,novembre 2011.

21. Kouttroub Smail , « **Printemps arabe et nouvel ordre géopolitique au Maghreb** », L'Année du Maghreb, IX , 2013.

22. Lacroix Thomas, « **Contrôle et instrumentalisation de la société civile maghrébine dans la coopération euro-méditerranéenne : le cas du Maroc et de la Tunisie** » , L'Année du Maghreb 2004 , Paris , CNRS Editions, 2006.

23. **méditerranéen: complémentarité, rivalité et réajustement d'influence** », Paris ,Géoéconomie, N. 35, autumn 2005.

24. Pierre du Bois, « **Anciennes et Nouvelles Menaces : les enjeux de la sécurité en Europe** », Relations Internationales, 2006/1 , N° .125.

25. Prodi Romano, «**Discours sur la méditerranée**, **Louvain 26 novembre 2002**», Revue documents d'actualité internationale, N°.2, 15 janvier 2003.
26. Prodi Romano, « **Construire un espace Euro– Méditerranéén** » , L'Harmattan, Confluences Méditerranée, N°.46 ,2003/3.
27. Reguig Mokhtar, « **Géostratégie et géopolitique dans la Région Méditerranéenne**», Revue Algérienne des Relations Internationales , Premier Trimestre , N° .5 ,1987.
28. Rotfeld Adam D., « **L'Union a–t– elle Besoin de PESD?** » , Politique Etrangère , N°.02 , 2004.
29. Roussel Michel, «**Les conflits interessant la Mediterranee occidental**», Cahiers du CEDSI, N°. 12 ,1992.
30. Schutte Robert, « **La sécurité humaine et l'état fragile**», traduction : Antonia C.Durnsteiner, Humain Security Journal, fevrier 2007.
31. T. Hocine, «**Conférence de Barcelone** : **sur fond de réalisme**», El Watan, Alger, N° .1546, 28 Novembre 1995.
32. Zaiotti Ruben, « **La Propagation de la Sécurité**: **l'Europe et la Schengenisation de la Politique de Voisinage** », Cultures et Conflits, N°.66, été 2007.
33. Zorgbibe Charles, « **La Méditerranée**: **Nouvelle ligne de front ?** », Politique et Parlementaire, N°.980, Novembre/Décembre 1995.
34. Zorgbibe Charles, « **La Méditerranée**: **Nouvelle ligne de front** ? », Politique et Parlementaire, N°.980, Novembre/Décembre 1995.
35. Zoubir Yahia H., « **Les Etats–Unis et le Maghreb** : **primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie** »,L'année du Maghreb,2,2007.

IV. Des Etudes Publiées:

1. Phillipe H., « **Analyse comparative des processus d'intégration économique régionale** », direction générale de la coopération internationale et de développement,2001.

2. Essebsi B.C, « **Le Maghreb**, **sa réalité et son avenir** », communication au V^{e} Forum international de Réalités sur « Le Maghreb et l'Europe, une vue à moyen terme », Tunis du 24 au 26 avril 2002, Actes publiés par Réalités, été 2002.

3. Faria Fernanda, et Alvaro Vasconcelos, « **La sécurité dans le Nord de l'Afrique** : **équivoques et Réalités** », Cahiers de Chaillot, Paris, N°. 25, Septembre 1996.

4. « **Préambule de la déclaration de Barcelone** », (27-28 Nov) Euro-Med, 1/95, Bruxelles, 4 December, 1995.

5. Conseil de l'Europe. Assemblée Parlementaire, **4eme rapport annuel du Commissaire aux droits de l'homme** ,(Janvier à décembre 2003), Strasbourg, 4 janvier 2005.

6. Commission Européenne ,Direction Générale de la Communication Information des citoyens , **Comprendre les politiques de l'Union européenne**: **Dix priorités pour l'Europe** ,Belgique, octobre 2015.

7. Institut Thomas More, « **Pour une sécurité durable au Maghreb** : **rapport spécial** », Paris : avril 2010.

8. Commission Européenne, « **Le Processus de Barcelone Cinq Ans après**»,Luxembourg : Office Des publications officielles des Communautés européennes, 2000.

9. Balladur Edouard, « **Allocution à la séance inaugurale du colloque international**, «**Méditerranée** : **après la paix quel avenir ?**», Paris, 18-20 février 1995, Les Cahiers de l'Orient, N°. Spécial, 1995.

10. Echeverria Carlos, « **la Coopération Entre Les Forces Armées Euro-méditerranéenne Pour Le Maintien De la Paix** », Cahiers de Chaillot, N°. 35, Institut d'étude de Sécurité UEO, 1999.

11. « **13 eme Réunion Ministérielle**..**Dialogue en Méditerranée Occidentale 5+5** », Marseille , France, 28 Octobre 2016.

12. Pierre Willa, « **La Méditerranée Comme Espace Inventé** », Paris: Jean-Monnet palpers, Novembre, , N° .25, 1999.

13. Benantar Abdennour, « **La Mondialisation**, **l'Etat et la Sécurité** », in : Mondialisation & Sécurité : Sécurité pour tous ou insécurité partagée ?, actes du

Colloque International « **Mondialisation et Sécurité** », CDN, Tome 2,2 ème éd., Alger : ANEP, 2003.

V. Des Etudes Publiées sur Internet:

1. Ben Chenane Mustapha, « **Enjeux Diplomatique et stratégiques : les incertitudes du Maghreb** », date de consultation : 16/05/2015, sur le lien suivant : *http://www.fines-france.net/Imc?/doc/2004.*
2. Benantar Abdennour , « **Complexe de sécurité ouest–méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration** », L'année du Maghreb, 2013, disponible sur le lien suivant : *http://anneemaghreb.revues.org/1843*
3. Chena Salim, « **L'école de Copenhague en Relation Internationales et La Notion de Sécurité Sociétale : Une Théorie à La Manière d'Huntington** »,N°.4 ,Institutionnalisation de La Xénophobie en France, Mai 2008,Revue Asylon, Date de consultation :12/07/2011,disponible sur le lien suivant : *http://www.reseauterra.eu/article 750.html.12-07-2011.*
4. Commission Européenne ,« **Accord Euro–Mediterraneen etablissant une association entre la Republique Algerienne et Populaire d'une part, et ,la Communaute Europeenne et ses etats membres , d'autres part** »,la date de consultation :12/03/2018, sur le lien suivant : *https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/accord_association_fr.pdf*
5. Commission Européenne, « **Décision d'exécution de la commission du 10.11.2016 relative au programme d'action annuel 2016 et au programme d'action annuel 2017 (partie 1) en faveur de l'Algérie à financer sur le budget général de l'Union** »,sur le lien suivant : *https://ec.europa.eu/neighbourhoodenlargement/sites/near/files/c_2016_7279_f1_algerie_commission_implementing_decision_algerie_fr.pdf*
6. Conseil de l'Union européenne, « **Coordinateur pour la lutte contre le terrorisme** », date de consultation :15/04/2016, disponible sur le lien suivant : *http://www.consilium.europa.eu/fr/policies/fight-against-terrorism/counter-terrorism-coordinator/*
7. Djebbi Sihem, «**Les Complexes Conflictuels Régionaux**», Fiche de l'Irsem n° 5, mai 2010, date de consultation :15/04/2016, disponible sur le lien suivant : *http://www.irsem.defense.gouv.fr/spip.php?article74*

8. El Karoui Hakim , « **Nouveau monde arabe, nouvelle "politique arabe"pour la France** », Institut Montaigne ,RAPPORT – AOÛT 2017, date de consultation : 20/07/2018, disponible sur le lien suivant : *http://www.institutmontaigne.org/publications/nouveau-monde-arabe-nouvelle-politique-arabe-pour-la-france#*

9. European Commission, « **Décision d'exécution de la commission du 10.10.2014 relative au programme d'action annuel 2014 en faveur du Maroc à financer sur le budget général de l'Union européenne** », Bruxelles, le 10.10.2014 C(2014) 7204 final, date de consultation : 21/06/2017, sur le lien suivant : *https://ec.europa.eu/neighbourhoodenlargement/sites/near/files/c_2014_7204_aap_2014_morocco_decision_fr.pdf*

10. European Commission, « **Décision d'exécution de la commission du 30.11.2016 relative au programme d'action annuel 2016 – partie 2 en faveur du Maroc à financer sur le budget général de l'Union** », Bruxelles, le 30.11.2016 , C(2016) 7847 final, date de consultation : 21/06/2017, sur le lien suivant : *https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/c_2016_7847_morocco_part_2_decision.pdf*

11. European Commission, Directorate General For Development And Cooperation– EUROPEAID, « **Programmation de l'Instrument Européen de Voisinage (IEV) Cadre Unique d'Appui pour l'appui de l'UE au Maroc (2014–2017)** », date de consultation : 21/06/2017, disponible sur le lien suivant : *http://eeas.europa.eu/enp/pdf/financing-the enp/morocco_2014_2017_programming_document_en.pdf*

12. European Commission, « **Décision d'exécution de la commission du 25.11.2016 relative au programme d'action annuel 2016 partie I en faveur de la Tunisie à financer sur le budget général de l'Union** », Bruxelles, le 25.11.2016 C(2016) 7803 final, sur le lien suivant : *https://ec.europa.eu/neighbourhoodenlargement/sites/near/files/c_2016_7803_tunisie_aap_part_i_decision.pdf*

13. European Commission, «**Décision d'exécution de la commission du 9.10.2015 relative au programme d'action annuel 2015 et au programme d'action annuel 2016 (partie 1) en faveur du Maroc à financer sur le budget général de l'Union européenne** », Bruxelles, le 9.10.2015 ,C(2015) 6983 final, date de consultation : 21/06/2017, sur le lien suivant :

https://ec.europa.eu/neighbourhoodenlargement/sites/near/files/c_2015_6983_f1_commission_implementing_decision_fr_v2_p1_822273.pdf

14. Ian O.Lesser, « **Les Etats – Unis et la Méditerranée** », date de consultation : 20/05/2012, disponible sur le lien suivant : http://www.iemed.org/anuari/2004/fraticles/flesser.pdf.
15. Larot Pascal, « **La Géo-économie**, **Nouvelle Grammaire des Rivalités Internationales** », Date de Consultation : 20/02/2012, disponible sur le lien suivant: http://www.diplomatie.gouv.fi/fi/img/pdf/fd001147.pdf
16. LEVEAU R., 2001,« **États-Unis/Europe/Maghreb : nouveaux champs de forces**»,Revue Le Banquet.com,date de consultation : 18/07/2017, sur le lien suivant: http://www.revue-lebanquet.com/fi/art/2001/297.htm
17. Organization for Security and Co-operation in Europe, « **Charte de Paris pour une Nouvelle Europe** », 21 novembre 1990, Date de consultation : 20/02/2012,diponible sur le lien suivant : http://www.osce.org/fi/mc/39517
18. Organization for Security and Co-operation in Europe, « **DOCUMENT DE LISBONNE 1996 c 3 décembre 1996**», Date de consultation : 20/02/2012,diponible sur le lien suivant: www.osce.org/fi/mc/39540?download=true
19. Ould Mohamed Salah Mohamed Mahmoud, « **Les limites de l'Union du Maghreb arabe** », date de consultation : 19/06/2018, disponible sur le lien suivant :https://www.monde-diplomatique.fi/1991/07/A/43631
20. Ramel Frédéric, « **Repenser le Concept d'Ennemi dans l'après-guerre Froide** »,Paris : Institut de Stratégie Comparée, 2000, Date de consultation 10/05/2011, disponible sur le lien suivant : http://www.stratisc.org
21. Sami Makki, « **la Stratégie Américaine en Méditerranée**», Date de consultation : 20/02/2012,diponible sur le lien suivant : http://www.cairn.info/load_pdf ?ID_Article=come_040_0125.
22. Sébastian Abis, « **Entre Unité et Diversité**: **la Méditerranée Plurielle** », date de consultation : 15/05/2013, disponible sur le lien suivant : www.fines.org/Entre-Unité-et-Diversité-la-Méditerranée-Plurielle-12456.html
23. Sébastian Abis, « **L'inaltérable Problématique Méditerranéenne** » , Institut d'études Politiques de Lille , Date de consultation : 20/05/2012 , Disponible sur le lien suivant : http://www.Mercator.ens.fi/Soanmarco.

24. Security Global, « **Montreux Convention 1936** », consultation date : 12 /06/2018 date de consultation : 23.07.2018, disponible sur le lien suivant : *https://www.globalsecurity.org/military/world/naval-arms-control-1936.htm*

25. Son Grenier Jean-Sylvestre, « **l'union Pour La Méditerranée et ses impasses : Une Approche Géopolitique** », Date de consultation : 20/05/2012, disponible sur le lien suivant : *http://www.agrobiosciences.org/article.php3?id_article=2863*

26. UEO, « (**Le Traité de Bruxelles**, **signé le 17 mars 1948**, **a été amendé par les Accords de Paris**, **signés le 23 octobre 1954**) », Date de consultation : 20/02/2012,diponible sur le lien suivant : *http://www.weu.int/Traite.htm#3*

27. UEO, « **Les origines de l'UEO : du Traité de Bruxelles aux Accords de Paris (1948-1954)** », date de consultation : 29/05/2017, sur le lien suivant : *http://www.weu.int/index_fr.html*

28. Viau Hélène, « **La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales** », Note de Recherche C.E.P.E.S, Université du Québec a Montréal, N°.8, Janvier 1999, Date de consultation : 15/02/2012, disponible sur le lien suivant : *http://www.er.upama/nobel/cepes/note8.html*

29. « **Rapport sur la mise en œuvre de la stratégie européenne de sécurité: Assurer la sécurité dans un monde en mutation** », Bruxelles, 11 Décembre 2008, disponible sur le lien suivant : *http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/reports/104630.pdf*

30. « **Historique du dialogue 5+5** », Fondation Méditerranéenne des études Stratégiques(FMES), Date de consultation 12/03/2012, disponible sur le lien suivant : *http://www.fmes.com/ Historique -du -dialogue -5+5.*

31. « **Initiative 5+5 Défense** », Date de consultation : 12/06/2011, disponible sur le lien suivant : *http://www.defense gouv.fr/europe_de_la_défense/layout/set.*

32. « **La France face aux nouveaux défis globaux** », date de consultation : 23.07.2018, disponible sur le lien suivant : *http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/france_829/politique-etrangere_19080/france-face-aux-nouveauxdefis-globaux_68310.html*

33. « **Méditerranée et Nouveau Moyen-Orient. Quelle Construction Stratégiques ?** », Date de consultation : 15/06/2012 ; Disponible sur le lien suivant : *http://www.icmed.org/publications/quaderns/9/q9-195.pdf*

34. « **Renforcement du Dialogue Méditerranéen**, **Avec établissement d'un Inventaire Des Domaines de Coopération Possibles** », date de consultation : 12/02/2013, disponible sur le lien suivant : *http://www.nato.int/med-dial/renforcement.html*.

الفهرس

الفصل الأول: الترتيبات الأمنية : مدخل مفاهيمى ونظري

المبحث الأول: في المـــــــــاهية الامنية	03
المطلب الأول : مفهوم الأمن ودلالات	03
أولا: مفهوم الأمن	04
أ.الاتجاه التقليدي في مفهوم الأمن	05
ب.الإتجاه المعاصر لمفهوم الأمن	07
ثانيا: دلالات مفهوم الأمن	09
أ.البعد النفسي في إدراك الحالة الأمنية	09
ب.البعد السياسي في تكوّن البعد الأمني	10
ج.البعد التنموي في تشكل القيمة الأمنية	10
د.البعد الإجتماعي و القيمة الأمنية	11
ثالثا: مستويات الأمن والمفاهيم المشابهة	12
المطلب الثاني : تطور مفهوم الأمن: من المفهوم التقليدي إلى الموسع	20
1.المنظور العقلاني – التفسيري لمفهوم الأمن	20
أولا: الأمن من المنظور الواقعي	20
ثانيا: الأمن من المنظور الليبرالي	23
2.المنظور التكويني – التأملي لمفهوم الأمن	26
أولا: الأمن من المنظور البنائي	27
ثانيا: الأمن من منظور النقدية الاجتماعية.	29
ثالثا: الأمن من منظور ما بعد الحداثة	32
3.المنظور التوسعي لمفهوم الأمن	35
المطلب الثالث: الترتيبات الأمنية و المفاهيم المشابهة	40
أولا، المبادرة الأمنية	40
ثانيا، الحوار الأمني	46
المبحث الثاني: المدخل النظري للمتوسط الغربي: جدلية النظام الإقليمي و المركب الأمني	51
المطلب الأول: نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل السياسة الإقليمية	51
أولا، تعريف النظام الإقليمي و معايير تحديده	51
ثانيا،النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية	57
المطلب الثاني: عملية تحليل الأدوار الإقليمية	67
أولا،مفهوم نظرية الأدوار في العلاقات الدولية	67
ثانيا،نظرية الأدوار في تحليل الأدوار الإقليمية	71

المطلب الثالث: باري بوزان و مركب الأمن	82
أولا،مفهوم مركب الأمن	83
ثانيا،خصائص مركب الأمن	94
إستنتاجات الفصل الأول	96

الفصل الثاني: المتوسط الغربي: بين الرهانات الأمنية و القوى الفاعلة

المبحث الاول: المتوسط الغربي :البيئة الأمنية في مقابل تعدد التصورات و الإدراكات	105
المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة و أثرها على الأمن في البحر الأبيض المتوسط	109
المطلب الثاني: البيئة الأمنية في المتوسط الغربي	112
المطلب الثالث: الجنوب كمصدر لتهديد الأمن في المتوسط الغربي	116
المبحث الثاني: المقاربات الأمنية في المتوسط الغربي	124
المطلب الاول: المقاربة الأوروبية في المتوسط الغربي	130
أ.الارهاب الدولي	137
ب.أسلحة الدمار الشامل	150
ج. الفشل الدولاتي	150
د.الجريمة المنظمة	151
هـ. الهجرة غير الشرعية	152
المطلب الثاني: المقاربة العربية – المغاربية في المتوسط الغربي	161
المطلب الثالث: المقاربة الأمريكية في المتوسط الغربي	168
استنتاجات الفصل الثاني	188

الفصل الثالث: ديناميكية الترتيبات الأمنية المتضاربة في المتوسط الغربي

المبحث الأول: واقع ومضمون الترتيبات الامنية	192
المطلب الاول: الترتيبات الأمنية المؤسساتية	193
أولا،منظمة الأمن والتعاون في أوربا(OSCE)	193
ثانيا، حوار اتحاد أوربا الغربية مع الدول المتوسطية	214
ثالثا، الشراكة الأورمتوسطية	225
رابعا،الحوار الأطلسي – المتوسطي	233

.1حلف شمال الأطلسي : النشأة و الإستراتيجية	233
.2تطور استراتيجية حلف شمال الأطلسي	236
.3التغيرات في العقيدة الاستراتيجية للحلف بعد نهاية الحرب الباردة و أثرها في عملية التوسع:	239
.4الحوار الأطلسي – المتوسطي : إشكالية الانتقال من الحوار إلى الشراكة	245
المطلب الثاني: الترتيبات الأمنية غير المؤسساتية	257
أولا،حوار خمسة زائد خمسة 5+5	257
ثانيا،سياسة الجوار الأوربية المتوسط كجماعة أمنية	263
المبحث الثاني: تأثير سياسات الأمننة على المتوسط الغربي: حالة سياسات الأمن الإقليمي	280
المطلب الاول: مقاربات متجانسة للمركب الأمني: تخطيط الأمننة في المتوسط الغربي	280
أولا، من الأمن الى الأمننة: نهج البنائية الاجتماعية	280
ثانيا،نحو نهج سياسة امنية شاملة	283
المطلب الثاني: بناء الأمن في المتوسط الغربي	286
أولا،الشراكة الإقتصادية والمالية: السعى إلى تحقيق الأمن عن طريق أليات غير سياسية	286
ثانيا،الشراكة الاجتماعية والثقافية وبناء الثقة	287
إستنتاجات الفصل الثالث	290

الفصل الرابع: الترتيبات الامنية في غرب المتوسط ومستقبل الدول المغاربية

المبحث الاول: الدول المغاربية في ظل البيئة الامنية المتوسطية	294
المطلب الأول: الموازين الأمنية غرب المتوسط: الغلبة الغربية على المغاربية	294
أولا: تحديد دوائر الأمن في منطقة غرب المتوسط	297
ثانيا: أوربا:عدم الاستقرار والازمات في مواجهة إرتفاع الإنفاق العسكري	299
ثالثا: إقتصاد الدفاع داخل الإتحاد الأوربي	303
رابعا: إقتصاد الدفاع في دول المغرب العربي	308
المطلب الثاني: اهمية الشراكة المغاربية في الترتيبات الأمنية	311
أولا،بروز و تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" و تنامي عمليات الإرهاب	314
ثانيا، تكريس إدماج الإسلام السياسي داخل بنية النظم السياسية	315
ثالثا: مسارات مستقبل التحولات الداخلية المغاربية	319
المطلب الثالث: نماذج التعاون والتنسيق الأمني في غرب المتوسط	322
المبحث الثاني: مستقبل الهندسة الأمنية في المغرب العربي على المدى المتوسط	338
المطلب الأول: السيناريو الممكن	341

أولا، تصدع الدولة الوطنية في المغرب العربي في ظل تصاعد الإقليمية	341
ثانيا، استمرار جمود اتحاد المغرب العربي	356
ثالثا، انعكاسات الوضع الأمني في منطقة الساحل الصحراوي على الأمن المغاربي و المتوسطي	361
المطب الثاني: السيناريو المحتمل	363
أولا،الشراكة المغاربية – الأمريكية كمجال جديد للحركية	363
ثانيا، تنافس القوى الكبرى و انعكاساته على الهندسة الامنية القائمة	368
المطلب الثالث: السيناريو الثوري	368
أولا،انتقال المغرب العربي من موضوع إلى فاعل	376
ثانيا،توسيع شبكة التفاعلات مع القوى الجديدة	376
استنتاجات الفصل الرابع	381
الخاتمة	393
قائمة المراجع	396
الفهرس	403

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منظومة الامن الشامل	19
02	العناصر السابقة و موقع عامل القوة من العاقة مع بناء الترتيبات / المبادرات الامنية	45
03	العلاقة بين درجة تركز القوة و طبيعة علاقات القوة	63
04	علاقات الإتحاد الاوربي مع محيطه الجيوسياسي	134
05	المسائل الامنية الداخلية الاكثر اهمية بالنسبة للأوروبيين	156
06	حجم الإنفاق العسكري في دول الإتحاد الاوربي خلال سنة 2016	305
07	مقاعد الاحزاب الثمانية الأولى في الإنتخبات البلدية في المغرب 04 سبتمبر 2015	317

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	وضع الدين واللغة في منطقة المغرب العربي	126
02	نطاق التعاون مع الشركاء المتوسطيين و المصادق عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد ببازل سنة 2014	204
03	معدلات تكرار الإهتمامات السياسية والأمنية في البيان الخماسي لندوة برشلونة	228–227
04	إحصائيات حجم ميزانيات الدفاع و الإنفاق العسكري في الدول الأوربية الجنوبية سنة 2016–2017	306
05	حجم القوات العسكرية النشطة في الدول الاوربية خلال سنة 2017	307
06	حجم القوات العسكرية الإحتياطية في الدول الأروبية الجنوبية خلال سنة 2017	207
07	حجم الناتج الإجمالي الخام و ميزانية الدفاع لدول المغرب العربي	310
08	الإتجاهات العامة للداخل المغاربي خلال سنتي 2015–2016	321
09	الخطوات الرئيسية في عملية بناء السيناريوهات	339

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	حجم الإنفاق العسكري في دول الإتحاد الأوربي 2015–2016	304
02	حجم الإنفاق العسكري في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط خلال 2015–2016	309